

مُؤَسَّسَةٌ عَنِ الْفَقْرِ وَالْقَضَاءِ

ف

الطب الشرعي

الْحَمْدُ لِلَّهِ

تالیف

الدكتور

الحمد لله رب العالمين

مدارس میں مساعید کتبہ الطیب

پاسدانی

الأستاذ

شرف المطابع

اسماء

المستطير

سفرنامه حضرت امام رضا علیه السلام

[illegible]

موسوعة الفقه والقضاء فى الطب الشرعى

الجزء الثالث

تأليف

الدكتور

أحمد جلال

مدرسى مساعد - كلية الطب

جامعة الاسكندرية

الأستاذ

شريف الطباخ

المحامى

الطبعة الثانية

مريضة ومنقحة

المركز القومى للإصدارات القانونية

٤٩ ش الشيخ ربحان - بجوار وزارة الداخلية

ت : ٠٢/٧٩٥٩٢٠٠ محمول : ٠١٢/٢٣٨٧٦١١ - ٠١٢/٢٣٨٧٦١١ - ٠١٢/٢٣٨٧٦١١

الفصل الخامس

جُنحة التزوير في المحرر العرفي

تنص المادة (٢١٥) عقوبات على أن :

كل شخص ارتكب تزويرا في محررات احد الناس بواسطة احدى الطرق السابق بيانها او استعمال ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل .

المقصود بالمحرر العرفي :

المقصود بالمحرر العرفي هو كل محرر ليست له الصفة الرسمية ، أى كل محرر لا يقوم بتحريره موظف مختص بذلك بمقتضى القوانين والوائح ، ومن أمثلة المحررات العرفية العقود العرفية ، وسندات المديونية والمخالصات ، وكشوف الحساب ، والخطابات والبرقيات ، وتذاكر الاندية الرياضية والاجتماعية ، ومحررات البنوك والاوراق التجارية كالشيكات والكمبيالات والسندات الإذنية ، والمحرمات الاجنبية ولو كانت رسمية وفقا لقوانين البلاد التى حررت فيها ، كما رأينا ، ولا يشترط القانون صفة خاصة في المحرر العرفي لكي يعتبر تغيير الحقيقة فيه تزويرا اذا ما توافرت باقى شروط التزوير من حيث ترتب الضرر أو احتمال القصد الجنائي ، وخاصة لم يحتم القانون في اى نص من نصوصه بأن المحرر العرفي يجب ان يشتمل على تعهد او مخالصة لاجل ان يكون تزويره معاقبا عليه ، فتزوير امضاء على رسالة تلغرافية يعتبر تزويرا . (د/ السعيد مصطفى - المرجع السابق ص ١٨١) .

وتتطلب هذه الجريمة توافر الاركان العامة للتزوير والقصد الجنائي في هذه الجريمة يتحقق بتغيير الحقيقة في محرر تغييرا يؤدي الى حدوث ضرر وان يكون هناك مسبقا فيه لاستعمال تلك المحرر فيما أعد له .

وقد قضت محكمة النقض بأن : القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق

بتمتع بتغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه ان يسبب ضررا وبنية استعمال

اخرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه " (نقض ١٩٦٣/١٢/٣٠ مجموعة أحكام
النقض س ١٤ رقم ١٨٦ ص ١٠١٨، ١٩٧٢/١٢/٢٤ س ٢٣ ص ١٤٣١)
وبأنه "مجرد تغيير الحقيقة في محور عرقى بأحدى الطرق المنصوص عنها في القانون
يكفى لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن ان يترتب عليه في الوقت الذى
وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء كان الضرر عليه أو أى شخص اخر ،
ولو كان الضرر محتملا ، اذ تقدير ذلك من اطلاقات محكمة الموضوع متى كان
سائغا وهو ما لا يحتاج الى تدليل خاص متى كانت مدونات الحكم تشهد على
توافره . (نقض ١٩٦٦/١٢/٥ مجموعة احكام النقض س ١٧ رقم ٢٢٧ ص
١١٩٩، ١٩٦٨ س ١٩ رقم ١٢٣ ص ٦١٥) .

وكل إضافة على وصل عرقى من شأنها تغيير مركز الطرفين هي تزوير
يستوجب العقاب (جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٤٧) .

والتزوير الذى يقع في اشارة تليفونية منسوب صدرها الى رئيس
مصلحة ما تضمن سؤال موظف عن سبب تخلفه عن الاشتراك في الانتخاب
لا يعتبر تزويرا في ورقة رسمية ، وانما هو تزوير في ورقة عرقية (نقض ١٩٥٤/٤/١٥)
١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٤٤ ص ٥٢٥) .

وقد قضت محكمة النقض بان : إذا كان البطلان الاحق باخرر بسبب
عدم اختصاص من نسب اليه تحريره مما تفوت ملاحظته على كثير من الناس ،
فإن العقاب على التزوير واجب في هذه الصورة ، على اعتبار ان اخرر رسمى
لتوقيع حلول الضرر بسببه على كل حال . (نقض ١٩٣٢/٤/٢٥ السابق
الاشارة اليه ، نقض ١٩٥٩/٦/٢٣ مجموعة احكام النقض س ١٠ رقم ١٥٠
ص ٦٧٤) .

ولا تستغير طبيعة اخرر العرقى حتى اذا وجد مع محور رسمى في ورقة
واحدة وأن اخررات قد تبدأ عرقيا ثم تكسب الصفة الرسمية بتدخل موظف في
حدود سلطته ووظيفته فيها فيكسيها هذه الصفة كعرائض الدعاوى (الاستاذ/

محمود ابراهيم اسماعيل ص ٣٩٥ والاساذ / احمد امين ص ٢٧٨ والدكتور / محمود نجيب حسنى والدكتورة / فوزية عبد الستار .
والملاحظ ان أوراق وسجلات الجمعيات التعاونية الزراعية اوراقا رسمية وليست عرفية وتنصح ذلك من نص القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ شأن الجمعيات التعاونية الزراعية والتي نصت في المادة ٢٩ منه على أن اعتبار العاملين بها وأعضاء مجلس ادارتها وأعضاء لجان مراقبتها في حكم الموظفين العموميين ، واعتبر أوراقها وسجلاتها وأختامها في حكم الاوراق والاختام والسجلات الرسمية ، فيخضع تزويرها للمادتين ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات .

وقد قضت محكمة النقض بأن : سندات الشحن والفواتير الصادرة من الجمعية التعاونية للبتروال هي من محررات الجمعيات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب ، وقد قام الطاعن بوصفه موظفا عاما بالمصنع الحربي ٨١ بالتوقيع عليها ، بما يفيد على خلاف الحقيقة ورود كميات الوقود المينة بتلك المستندات الى المصنع الامر الذى يشكل احدى صور التزوير التي وضعتها المادة ٢١٣ من قانون العقوبات ، والمعاقب عليها بالمادة ٢١٤ مكررا منه . واذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن من تلك الجريمة على هذا النحو ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . (نقض ٢ يناير سنة ١٩٧٧ مجموعة أحكام النقض من ٢٨ رقم ١ ص ٥) . وبأنه " من المقرر أن مناط اعتبار الورقة رسمية أو أنها محرر لاحدى الشركات الساهمة هو صدورهما من موظف مختص بتحريرها بوقوع تغيير الحقيقة فيما اعدت الورقة لاثباته ، ولما كان الحكم قد أثبت على لسان الطاعن تسليمه بأن المحررين هما من محررات المؤسسة بما قرره من أنه حرر الوصلين مقابل مبالغ تسلمها المفوض منه لصرفها في شئون المطنن وربما يقدم له مستندات وجوه الصرف ، فإنه لا يقدرح في اعتبار المحررين من محووات المؤسسة العامة خلوهما في ذاتهما كورقتين من علامة تشهد أو تشير أنهما كذلك بعد أن أثبت الحكم توقيع المفوض عليهما قبل أن ينال مضمون صلبهما التغيير

الذى ذين به الطاعن على سند صحيح من أعمال نص المادة ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات . (نقض ١٩٦٩/٤/٢١ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ رقم ١١٠ ص ٥٢٢) وبأنه "يكفى لاعتبار المخر لا حدى الجمعيات التعاونية فى حكم المادة ٢١٤ مكررا" من قانون العقوبات ان تحوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف فى تحريرها ووقوع تغيير الحقيقة فيما أعدت الورقة لاثباته ، واذا كان الحكم قد أثبت أن التزوير قد تم فى بيان يتعلق بمركز الطاعن الوظيفى لدى الجمعية بما يلزم تدخل الموظف لاثباته واقراره ، ومن ثم فلا يقدح فى اعتبار هذا المخر من محررات الجمعية التعاونية كونه لا يتعلق بمال الجمعية أو بعض حساباتها . (نقض ١٩٧١/١٢/٢٧ مجموعة أحكام النقض س ٢٢ رقم ٢٠٠ ص ٨٣٣)

وعدم وجود المخر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير ، الامر فى هذا مرجعه إلى مكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم و للمحكمة أن تكون عقيدتها فى ذلك بكل طرق الاثبات ، لها أن تأخذ الصورة الشمسية للورقة كدليل فى الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها . وأن أمكان حصول الضرر من التزوير أو عدم إمكان ذلك متروك لسلطة المحكمة التقديرية فالبحث فى توافر أركان جريمة معينة . وجوب النظر إلى الوقت الذى ارتكب فيه الجريمة . فكفاية احتمال وقوع ارتكاب الجريمة . سواء كان المضرور عليه او شخص آخر . مخالفة الحكم ذلك . خطأ فى القانون .

وقد قضت محكمة النقض بان : إن عدم وجود المخر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير إذا الامر فى هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير و للمحكمة ان تكون عقيدتها فى ذلك بكل طرق الاثبات طالما ان القانون الجنائى لم يحدد طريقة إثبات معينة فى دعاوى التزوير ولها أن تأخذ بالصور الشمسية كدليل فى الدعوى إذا اطمأنت إلى صحتها . (الطعن رقم ١٠٢٦٩ لسنة ٦١ ق — جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١) وبأنه " إن مسألة إمكان حصول الضرر من التزوير أو عدم إمكان ذلك هى فى كل الاحوال مسألة متعلقة بالواقع ، وتقديرها موكول إلى محكمة الموضوع ولاسلطان عليها

في ذلك حكمة النقض ، إلا أن ذلك شرطه ألا يتخالف فيما ذهبت إليه حكما من أحكام القانون لما كان ذلك ، وكان الواجب — عند البحث في توافر أركان جريمة معينة — أن يقصر النظر على الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة ، فبالإدراك أن الضرر الذي هو ركن في جريمة التزوير مثلا كان وقت مقارنة الجريمة محتمل الوقوع ، ولم يكن مستحيل التصور ، وكانت الأركان الأخرى متوافرة في ذلك الوقت ، كان فعل التزوير قائما — وحقت مساءلة مقارنة جنائيا ومدنيا — مهما طرأ بعد ذلك من الظروف التي يمكن أن تحول دون وقوع الضرر أو تمنع احتمال وقوعه ، لأنها إما أن تكون قد وقعت بأسباب خارجة عن إرادة الجاني فلا يمكن أن يكون لها أثر في محو جرمته ، وإما أن يكون الجاني نفسه هو الذي أراد أن يتلاقى الأمر ويحول دون وقوع الضرر أو يصلح ما أفسده فعله . والتفق عليه في هذه الصورة أن فعل الجاني اللاحق لا يمكن أن يحو سابق جرمه ، وبخاصة في جريمة التزوير ، حيث يكفي فيها أن يكون ركن الضرر وقت ارتكابها محتمل الوقوع مجرد احتمال ، وسواء أكان الضرر هو المزور عليه أم أى شخص آخر . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون فوق فساد الاستدلال مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون ، مما يعين معه نقضه والإعادة " (الطعن رقم ١٠٢٦٩ لسنة ٦٩ ق — جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٩) .

والأصل أنه يجب سلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها وأن يبين مؤداها ببيان كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ..

وقد قضت محكمة النقض بأن : ولما كان الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — اكتفى في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على مفارقة الطاعن لما أسند إليه منها ، بقوله " وحيث أن التهمة ثابتة قبل التهم من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي الذي انتهى إلى أن الإيصال المقدم من المتهم في الدعوى مزور على الجنى عليه الأمر المعاقب عليه

عملا بمواد الاتهام ، وإذ كانت التهمتان مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ومن ثم وجب عملا بنص المادة ٣٢ عقوبات توقيع العقوبة المقررة لأشدهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد واقعي تزوير السند العرفي واستعماله المستدتين إلى الطاعن وأدلة البتة التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن " . (الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٤٤ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٧ ص ٢٦) وبأنه " مبني كان الحكم المطعون فيه قد قضى تأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يعنى بتحقيق دفاع الطاعن الذي ثبت من المفردات المضمومة أنه قد أورده في مذكرته التي قدمها إلى محكمة ثاني درجة ومفاده طلب استكتاب جاويش الاستيفاء الذي أشر على السند الحقيقي بالنظر ليعين لأن هذا السند قد سلخ من ملف الدعوى ووضع بدلا منه السند المزور الذي دين عنه ، وهو دفاع جوهري في واقعة الدعوى ، إذ يترتب عليه لو صح انتفاء الجرمين المستدتين إلى الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بما يعيبه " (الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٤٤ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٧ ص ٢٦) .

كما أن القاضى الجنائي لا يتقيد بالحكم الصادر في الدعوى المدنية ، ولو كان نهائيا . صدور حكم من المحكمة المدنية بصحة سند . لا يمنع القاضى الجنائي عند نظر دعوى تزوير هذا السند أن يبحث بكامل الحرية صحته أو بطلانه .

وقد قضت محكمة النقض بأن : إن الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد القاضى الجنائي عند نظره الدعوى ، بل له رغبة صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما تقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الأسانيد والدلائل بكامل سلطته ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائيا . (الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٥٥ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٣٠ ص ٢٦) .

والملاحظ أن دعوى التعويض الناشئة عن تزوير سند تختلف سببا وموضوعا عن دعوى صحة السند .

وقد قضت محكمة النقض بأن : متى كانت الدعوى التى أقامتها المدعية بالحقوق المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية هى دعوى تعويض نشأت عن الفعل الخطأى الضار الذى قارفه الطاعن وهو فعل التزوير وهى بهذه المثابة تختلف فى الموضوع والسبب عن دعوى صحة التعاقد التى كانت محل الخصومة أمام القضاء المدنى فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدعوى المدنية المقامة من المدعية بالحقوق المدنية يكون بمنأى عن الخطأ فى تطبيق القانون . (الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٣٠ ن ٢٦ ص ٢٨٥) .

ولا يكسب احرر العرفى حجية إلا بعد التوقيع عليه ومن ثم لا يجوز لمن بيده محرر غير مظهر بئمة توقيعات الطعن على هذا احرر العرفى بالتزوير .

وقد قضت محكمة النقض بأن : إكتساب احرر العرفى حجية فى الإثبات . بعد التوقيع عليه . قيام الطاعن . كمحام بتحرير بيانات العقود كطلب موكله . دون التوقيع عليه . ليس من شأنه أن يجعله فاعلا أصليا فى جريمة تزوير محرر عرفى أو شريكا . مخالفة ذلك . قصور . (الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/٤/١٥) .

الفصل السادس

استعمال المحررات المزورة

نصت المادة (٢١٤) عقوبان على أن " من استعمال الأوراق المزورة المذكورة في المواد الثلاث السابقة وهو يعلم بتزويرها يعاقب بالأشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين إلى عشر " وفي المادتين (٢١٤ مكررا ، ٢١٥ ع) بين المشرع حكم التزوير في المحررات العرفية واستعمال هذه المحررات المزورة باعتبارها جريمتين مستقلتين .

ونصت في المادة (٢١٤ مكررا) على أن " كل تزوير أو استعمال يقع في محرر لإحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للأوضاع المقررة قانونا أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانونا ذات نفع عام تكون عقوبته السجن مدة لا تزيد على خمس سنين ، وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشرين سنين إذا وقع التزوير أو الاستعمال في محرر لإحدى الشركات أو الجمعيات المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو لأية مؤسسة أو منظمة أو منشأة أخرى إذا كان للدولة أو لإحدى الهيئات العامة نصب في مالها بأية صفة كانت .

ونصت المادة (٢١٥) على أن " كل شخص ارتكب تزويرا في محررات أحد الناس بواسطة إحدى الطرق السابق بياناها أو استعمال ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل .

والاستعمال المعاقب عليه قانونا هو استعمال ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون . أما تغيير الحقيقة في ورقة هي من صنع من غير فيها وليس لها من الحجية ما يجعلها صالحة لأن تكون أساسا للمطالبة بحق واستعمال هذه الورقة بعد ذلك فلا عقاب عليه . .

وقد قضت محكمة النقض بأن : فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم كان مستخدما في شركة (كذا) يكلف بالتخليص على البضائع وكان يكتب فواتير

(بونات) يبين فيها البضائع التي كان يخلص عليها وقيمة ما صرفه في هذا الشأن ثم يقدمها لرئيسه فيعتمدها وبهذا الاعتماد كان يصرف المبالغ المدونة بما من خزينة الشركة وثبت أن البيانات التي كان يدونها المتهم في هذه الفواتير كلها وهمية لا حقيقة لها فهذه الواقعة لا عقاب عليها . (الطن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٣٥/٦/٢٤) . وبأنه " أن في تقدم عقد البيع المزور للتسجيل استعمالا له ، لأن التسجيل لتحقيق به الاستفادة من العقد بنقل الملكية وشهر البيع ونقل التكليف إلى المشتري " (الطن رقم ٩٥٩ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٤٢/٢/٢٢) . وبأنه " أن استخراج صورة مطابقة للأصل المزور من الدفاتر الرسمية لاستعمالها ، واستعمالها فعلا مع العلم بالتزوير الحاصل في الأصل ، يعد في القانون استعمالا لورقة رسمية مزورة لا على أساس أن هناك تزويرا في الصورة بل على أساس أن البيانات المستند عليها بالصورة والواردة في الدفاتر الرسمية مزورة . فاستعمال الصورة هو في الواقع حقيقة الأمر استعمال للدفاتر ذاته ، والصورة لم تجعل لا كشهادات بما هو ثابت به " (الطن رقم ١٤٣٥ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٤٣/٦/٧) .

ويعاقب المزور على جريمة التزوير ، ولو لم يستعمل المحرر المزور الذي زوره ، بل يستحق العقاب ولو أُلّف المحرر المزور . (نقض ١٩٢٥/١١/٣ — المجموعة الرسمية — س ٢٨ رقم ١٣ ص ١٧) .

وإذا كان فعل الاستعمال مستقلا عن فعل التزوير ، ولكنهما ارتكبا لغرض واحد وارتبطا على نحو لا يقبل التجزئة ، وقعت على الجاني العقوبة المقررة لأشدهما (م ٣٢ / ع ٢) . ومن ثم إذا اصطنع الجاني سندا للاحتجاج به في دعوى منظورة أمام القضاء وقدمه للقضاء واحتج به فعلا ، فالتزوير استهدف غرض تحقق بالاستعمال ، ومن ثم يجمع بين الفعلين وحدة الغرض ويرتبطان ارتباطا لا يقبل التجزئة . (د/ محمود نجيب حسنى ص ٤٠٩ ، و د/ فوزية عبد الستار ص ٣٢٧) .

فالاستعمال هو كل نشاط يدفع به المحرر إلى تحقيق غرض من شأنه تحقيقه ، وفي تغير آخر هو فعل يخرج به المتهم المحرر المزور من حالة السكون والسلبية إلى مجال التعامل والاحتجاج . (د/ محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ٣١٠) .

واستعمال الورقة المزورة هو استخدامها فيما أعدت له ، فإذا كان المتهم قد زور إذن بريد وأرسله إلى والده لصرفه فنقل الوالد الأمر وقبض القيمة فمعاقبته عن الاستعمال صحيحة . (الطنع رقم ١١٩٧ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/١١/٢٢) .

وإذا انتقلت وحدة الغرض بين فعلى التزوير والاستعمال ، انطفى الارتباط بين الجريمتين ، وتعين الحكم على الجاني بعقوبتيهما معا . فإذا اصطنع شخص بطاقة إثبات شخصية لاستعمالها في قبض مبلغ حوالة بريد ، ولكنه استعمالها في أغراض أخرى كقبض مرتب أو مكافأة لمن التحل شخصيته ، فإن كل استعمال لتحقيق غرض لم يكن قائما في ذهن المزور وقت اصطناع البطاقة يعد جريمة مستقلة وتوقع عقوبتها إلى جانب عقوبة التزوير . (د/ محمود نجيب حسنى ص ٤٠٩ ، ود/ السعيد مصطفى ص ٢١٠) .

أركان الجريمة :

تمثل أركان هذه الجريمة في ثلاثة أركان أولهما فعل الاستعمال ، وثانيهما أن يكون المحرر المستعمل مزورا ، وثالثهما أن يكون الجاني عالما بهذا التزوير وسوف تلقى الضوء على كل ركن من هذه الأركان كما يلي :

(١) فعل الاستعمال :

تعريف الاستعمال :

الاستعمال له معنى عام يندرج فيه كل فعل إيجابي يستخدم به المحرر المزور والاستناد إلى ما دون فيه ، يستوى في ذلك أن يكون هذا الاستعمال قد يؤشر مع جهة رسمية أو مع موظف عام أو كان حاصلا في معاملات الأفراد .
• والاستعمال هو تقديم المحرر المزور والاحتجاج به على أنه صحيح .

وقد قضت محكمة النقض بأن : يتوافر ركن الاستعمال باحتجاج زوجة بورقة مزورة قدمها زوجها في قضية مدنية . (نقض ١٩٥٠/١/٩ — مجموعة أحكام النقض — س ١ رقم ٨٢ ص ٢٤٨) .

والاستعمال لا يكون قسطن بالتصرف باعتبار أن العقد صحيح ولكن بإبراز هذا العقد أيضا إبتغاء إعتباره صحيحا ولا يشترط لقيام الاستعمال أن يحقق الجاني الهدف من وراء استعماله الورقة المزورة حيث أن العبرة في هذه الجريمة هي بواقعة استعمال محرر مزور . وليس بتحقيق الغاية التي ما أجلها استعمال المحرر المزور . وقد قضت محكمة النقض بأن : إذا كانت الواقعة التي استخلصها الحكم المطعون فيه واطمان إليها في خصوص جريمة الاستعمال أن الطاعن قدم لموظفى مكتب البريد التوكيل المزور ، لكنهم اشتبهوا في أمره ولم يصفروا له المبلغ موضوع التوكيل ، فإن العنصر المادى للجريمة يكون قد تم بالفعل . أما الحصول على المبلغ فهو أثر من آثار الاستعمال لا يلزم تحققه لتتمام الجريمة وإنما قد يشكل جريمة أخرى هي جريمة النصب المنصوص عليها في المادة (٣٣٦) عقوبات . (نقض ١٩٦٢/٦/٢٥ — مجموعة أحكام النقض — س ١٣ رقم ١٤١ ص ٥٥٩) . وبأنه " يقوم الركن المادى في جريمة استعمال الأوراق المزورة باستعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ويتم بمجرد تقديم ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن تقديمه الورقة المزورة سنداً لدفاعه في الدعوى المدنية ودلل في عبارات سائفة على علمه بتزويرها بما يكفى لحمله وتحقق به العناصر القانونية لجريمة استعمال المحرر المزور التي دان بها ، فإنه يكون قد أصاب بحجة الصواب في تقريره مسئولية الطاعن " (الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ق — جلسة ١١/٤/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٨٩٧) . وبأنه " لما كان الركن المادى في جريمة استعمال الأوراق المزورة يتحقق باستخدام المحرر المزور فيما زور من أجله ويتم بمجرد تقديم ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون وكان الطاعن لا يساوى له قدم الورقة المزورة في تحقيقات رقم لسنة مركز بها ،

وهو ما يتوفر به الركن المادى لجريمة الاستعمال فى حقه دون أن يغير من الأمر أن يكون قد تقدم بالورقة بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن غيره مادام أنه كان فى الجالسين علماً بتزوير الورقة التى قدمها فإن ما يثيره من أنه قدم هذه الورقة بصفته وكليلاً عن زوجته لا يكون له محل . (نقض جلسة ١٧/١/١٩٨٧ س ٣٢ ص ٩٢١) .

(٢) أن يكون المحرر المستعمل مزوراً :

والاستعمال المعاقب عليه قانوناً هو استعمال ورقة تكون فى ذاتها مزورة تزويراً يعاقب عليه القانون . (جلسة ٢٤/٦/١٩٣٥ - الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥) .

وقد قضت محكمة النقض بأن : الثابت بالحكم أن المتهم كان مستخدماً فى إحدى الشركات مكلفاً بالتخليص على البضائع وكان يكتب فواتير (بونات) يبين فيها البضائع التى كان يخلص عليها وقيمة ما صرفه فى هذا الشأن ثم يقدمها لرئيسه فيعتمدها وبهذا الاعتماد كان يصرف المبالغ المدونة بها من خزانة الشركة ، وثبت أن البيانات التى كان يدونها المتهم فى هذه الفواتير كلها وهمية لا حقيقة لها ، فهذه الواقعة لا عقاب عليها . (نقض ٢٤ يونية سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ رقم ٣٩١ ص ٤٩٣) .

واستخراج صور مطابقة - لأصل عقد مزور دس فى ملفات الشهر العقارى مع مخالفة ذلك للحقيقة ثم استعمالها فعلاً مع العلم بالتزوير الحاصل فى الأصل - يعد فى القانون استعمالاً لأوراق رسمية مزورة لا على أساس أن هناك تزويراً فى صورة العقد ذاتها - بل على أساس أن البيانات المستشهد عليها بالصورة والواردة فى الحافظة مزورة فاستعمال الصورة فى الواقع وحقيقة الأمر استعمال لأصل العقدين وما عليهما من تأشيرات رسمية لا تتفق والواقع مما يعتبر تزويراً فى أوراق رسمية . (الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٦/٦/١٩٥٦ س ٧ ص ٩١٠) .

واستعمال المحرر له معنى عام يندرج فيه كل فعل إيجابي يستخدم به المحرر المزور والاستناد إلى ما دون فيه يستوى ذلك أن يكون هذا الاستعمال قد بوشر مع جهة رسمية أو مع موظف عام أو كان حاصلا في معاملات الأفراد (الطنن رقم ١٥٥٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦١/١/٩ س ١٢ ص ٦٤) .

(٢) أن يكون الجنائي عالما بهذا التزوير :

القصد الجنائي في جريمة استعمال محرر مزور هو العلم بتزوير ذلك المحرر وجاء ذلك صراحة في كل من المادتين (٥١٤ ، ٥١٥) وعلى ذلك فإن القصد الجنائي في هذه الجريمة يتمثل في :

علم المستعمل بتزوير المحرر واتجاه ارادته إلى تقديمه والتمسك به على أنه صحيح . ويجب أن يثبت علم الجنائي اليقيني بالتزوير ، فلا يكفي مجرد تمسكه بالورقة المزورة طالما لم يكن هو الذي قام بتزويرها أو اشترك في التزوير .

وقد قضت محكمة النقض بأن : تقوم جريمة استعمال المحرر المزور باستعماله فيما زور من أجله مع علم من استعماله بتزويره . (الطنن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤ س ٢٣ ص ١٤٣١) .

ولا تقوم جريمة استعمال الورقة المزورة إلا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة ولا يكفي مجرد تمسكه بها أمام الجهة التي قدمت لها مادام لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها أو شارك في هذا الفعل . (الطنن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٦ س ١٦ ص ١٤٠) .

• كما أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بتزويرها مادام الحكم لم يقيم الدليل على أن المتهم هو الذي قارف التزوير أو اشترك فيه . (الطنن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٣ س ١٨ ص ٤١٢)

• ويقوم الركن المادي في جريمة استعمال الأوراق المزورة باستعمال المحرر المزور فيما زور من أجله . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهم استعمل أذون الصرف التي حرر بياناتها المزورة بخطه بأن قدمها

لموظف المختص فصرف خمسة عشر دفترا من دفاتر الاستثمارات واستثمارات أخرى جررها بغطاء ثم قدمها لمصلحة السكة الحديد التي صرفها بمقتضاها تذاكر سفر - فقد توافرت في حقه جريمة استعمال الأوراق المزورة كما هي معرفة به قانونا . (الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٥ س ١٨ ص ٧٧١) .

وقد قضت محكمة النقض بأن : متى كان الحكم قد أثبت جريمة استعمال البطاقة المزورة في حق الطاعن بقوله " أن استعمال البطاقة الشخصية المزورة قبل المتهم الثاني (الطاعن) من تقديمها إلى الشاهد الأول لتوثيق عقد زواجه مع علمه بأنها مزورة من قيامه بالتوقيع بإمضائه على الاستثمارات السالفة البيان وعلى النحو السابق التحدث عنه ، بأن هذا حيلة ليبراً من قاله القصور في بيان توافر عناصر جريمة الاستعمال . (الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ق - جلسة ١٩٦٤/٢/١٩ ص ١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٦١) . وبأنه " الاشتراك في التزوير يفيد علم المتهم بالاشتراك بأن الورقة التي يستعملها مزورة ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم تحذره عن ركن العلم في جريمة استعمال الورقة المزورة بالنسبة للمشارك في تزويرها . (الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) . وبأنه " إدانة المتهمات بتزوير محرر عرقي واستعماله استنادا إلى تمسكهن به وأنهن صاحبات المصلحة في تزوير ... عدم كفايته مادمن قد أنكرن توقيعهن عليه ولم يثبت أن التوقيع هن مجرد التمسك بالورقة المزورة من غير الفاعل أو الشريك لا يكفي لسبوت العلم بتزويرها . (الطعن رقم ٥٩٦٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٣ ص ١٩٨٤) . وبأنه " العنصر المادى لجريمة استعمال المحرر المزور يقوم ويتم باستعمال المحرر فيما زور من أجله بغض النظر عن النتيجة المرجوة . فإذا كانت الواقعة التي استخلصها الحكم المطعون فيه واطمان إليها في خصوص جريمة الاستعمال أن الطاعن قدم لموظفى مكتب البريد التوكيل المزور لكنهم اشتبهوا في أمره ولم يصرفوا له المبلغ موضوع التوكيل . فإن العنصر المادى للجريمة يكون قد تم بالفعل . أما الحصول على المبلغ فهو أثر من آثار الاستعمال لا يلزم

تحقيقه لتامم الجريمة وإنما قد يشكل جريمة أخرى هي جريمة النصب المنصوص عليها في المادة (٣٣٦) عقوبات " (الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٥/١٩٦٢/٦ ص ١٣ (٥٥٩). وبأنه " لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلا عن ركن العلم مادامت مدوناته تفي عن ذلك ، وكان إثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير الخمر الذي أسند إليه استعماله " (الطعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨ ص ١٣ (٤٩٥).

طبيعة الجريمة :

جريمة الاستعمال الورقة المزورة هي جريمة مستمرة طوال زمن التمسك بالورقة فلا تبدأ المدة المسقطه للدعوى العمومية من تاريخ تقديم الورقة للمحكمة المدنية بل تبدأ من تاريخ الحكم نهائيا بردها وبطلانها . ولا يؤثر في ذلك أن تكون النيابة في الوصف الذي رفعت به الدعوى العمومية قد اقتصرت على قوله " أن فلانا استعمل مخالصة مزورة مع علمه بتزويرها بأن قدمها في القضية المدنية رقم كذا، إذ أن عبارة (قدمها في القضية) هي بإيجازها تناول بطبيعة الحال معنى استمرار بالورقة المقدمة إذا كانت هذه الورقة مما تقتضى طبيعتها ضرورة التمسك بها مدة مدة من الوقت فعلم ذكر مدة هذا التمسك في صيغة التهمة لا يفيد حتما أنه كان وقتيا . (الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٣٣/٥/٢٢).

وقد قضت محكمة النقض بأن : أن استعمال الخمر المزور جريمة مستمرة لا حد لها إلا الحكم نهائيا في الدعوى الحاصل فيها الاستعمال أو الحكم نهائيا بتزوير الخمر أو حصول التنازل عن التمسك بالخمر قبل الحكم في الدعوى التي استعمل فيها ، فإذا كان الظاهر من الحكم أن السند المطعون فيه بالتزوير والذي استعمله المتهم حكم بتزويره من المحكمة المدنية في تاريخ معين ، والظاهر من محضر جلسة المحاكمة الجنائية أن الجلسة الأولى التي أعلن بها المتهم وحضرها فعلا كانت في يوم معين كذلك ، وأنه لم يكن قد انقضى من تاريخ الحكم مدنيا

بالتزوير حتى اخاكمة مدة الثلاث سنوات المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى ، فإن إغفال الحكم ذكر تاريخ الطعن بالتزويد وتاريخ رفع الدعوى العمومية لا أهمية له . (الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٨ق — جلسة ١٩٣٨/٥/٣٠) . وبأنه " جريمة استعمال المحرر المزور من الجرائم التي تنشأ وتنتهي تبعاً للغرض الذي يستخدم فيه المحرر ، وفي كل مرة يستعمل فيها تعتبر جريمة استعماله مستمرة بمقدار مدة التمسك به للغرض الذي بدأ الاستعمال من أجله . فإذا قدمت ورقة مزورة في دعوى مدنية للاستشهاد بها على ثبوت حق — فلا ينقطع استمرار الجريمة إلا بالتنازل عن التمسك بالورقة أو بصدرور الحكم النهائي في الدعوى التي قدمت الورقة فيها " (الطعن رقم ١٣٤٣ لسنة ٨ق — جلسة ١٩٣٨/١١/١٤) . وبأنه " أن استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله جريمة مستمرة لا ينقطع استمرارها إلا عند صدور الحكم نهائياً بتزوير المحرر أو التنازل عنه قبل الحكم في الدعوى ، فمادام الظاهر من الحكم أن السند المطعون فيه بالتزوير قد حكم نهائياً برده وبطلانه من المحكمة المدنية بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ (مثلاً) وأن المتهمين قد أعلنوا للمحاكمة الجنائية لجلسة ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٥ اخاكتهم عن قمة الاستعمال ، وحضروا الجلسة الثانية التي كانت محددا لها ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ فإن ذلك يكفي في الدلالة على أن دعوى الاستعمال لم يسقط الحق في إقامتها ، وإذا أيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم لأسبابه فإنها تكون قد قضت برفض كل ما دفع به المتهمون من الدفوع الموضوعية أو المتعلقة بسقوط الحق في إقامة الدعوى بتهمة الاستعمال وحلت قضاءها بذلك على ما تضمنه حكم محكمة الدرجة الأولى ، وإن كان المتهمون لم يتمسكوا بهذه الدفوع أمامها " (الطعن رقم ١٧١٣ لسنة ٩ق — جلسة ٢٧/١١/١٩٣٩) . وبأنه " جريمة استعمال الورقة المزورة هي بطبيعتها جريمة مستمرة لا تسقط تبعاً لجريمة التزوير " (الطعن رقم ٥٦٣ لسنة ٢٠ق — جلسة ١٩٥٠/٥/) .

• ويترتب على اعتبار جريمة الاستعمال جريمة مستمرة أنه إذا تمسك شخص بورقة مزورة غير عالم بتزويرها ثم على بعد ذلك بحقيقتها واستمر في التمسك بها ، فإن الجريمة تتوافر أركانها من هذا الوقت ، ويحق عقابه . (د/ عمر السعيد من ٢١٠ ، د/ السعيد مصطفى من ٢١٠ ، د/ محمود مصطفى من ١٨١) .

وقد قضت محكمة النقض بأن : أن جريمة استعمال الورقة المزورة يتحقق بتقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وهي بطبيعتها جريمة مستمرة لا تسقط تبعاً لجريمة التزوير . (الطعن رقم ٥٦٣ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٥٠/٥/١٩) . وبأنه " أن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ من تقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها وتظل مستمرة مادام التمسك بها قائماً ، فإذا كان التمسك بها قد استأنف الحكم الابتدائي السدى قضى بردها وبطلانها طالبا الغاءه والحكم بصحتها فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بها أو يقضى لها بما يتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى بمعنى المدة إلا من هذا التاريخ " (الطعن رقم ٨٤٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٥٢/١٠/٢١) . وبأنه " أن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتظل مستمرة ما بقي مقدمتها متمسكاً بها . ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الحكم بتزويرها " (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٥٤/٣/١) . وبأنه " جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمتها متمسكاً بها ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ الحكم بتزويرها . لما كان ذلك ، وكان الثابت أنه لم تمض ثلاث سنين من تاريخ صدور الحكم النهائي ببطلان تزوير السند موضوع الجريمة في ١٩٧٠/٥/٢٧ حين رفع الدعوى الجنائية خطأ على المحنى عليها حيث ناقشتها المحكمة بملحق ١٠/١٠/١٩٧٢ ، في التهمة المسندة إليها ثم قضت ببراءتها بالجلسة الأخيرة .

وكانت إجراءات محاكمة المتهم الحقيقي — المطعون ضده — التي بدأت بالإعلان في ١٣/٨/١٩٧٣ جاءت متلاحقة وقبل أن تتكامل مدة السقوط بين أحدها والآخر حتى صدور الحكم المطعون فيه فإن هذا الحكم إذ قضى بما يخالف ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة " (الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٤٧ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٥ س ٢٩ ص ٢٢٤) . وبأنه " جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى عنها إلا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها " (الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٤ س ٢٤ ص ٨٩٧) . وبأنه " لا جدوى لما ينعاه الطاعن من أنه لم يكن من الذي قارب جريمة استعمال المخرج مادامت العقوبة التي أنزلها به الحكم سررة بشبوت ارتكابه جريمة التزوير لما كان ما تقدم فإن النعي برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا " (الطعن رقم ٦١١٤ لسنة ٤٥ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٧٨ س ٢٧ ص ٣٢٩)

• كما أن جريمة استعمال الورقة المزورة ، جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة مادام مقدم الورقة متمسكا بها ، فإذا كان التمسك بالورقة قد استأنف الحكم الابتدائي الذي قضى بردها ويطلبها طالبا الغاءه والحكم بصحتها فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتناول عن التمسك بالورقة أو يقضى نهائيا بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى إلا من ذلك التاريخ . (الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٤ق — جلسة ١٩٥٤/١٢/٦) وقد قضت محكمة النقض بأن: من المقرر ان جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة المتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها . ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى الا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل عنها

أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها . ومن ثم فإذا ظل التهم متمسكا بالسند المزور الى ان حكم نهائيا بتزويره في أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، فإن الحكم اذ قضى برفض الدفع بالقضاء الدعوى العمومية بمضى أربع سنوات ونصف سنة يكون صحيحا ، ولا يغير من ذلك ان وصف التهمة الذي رفعت بها الدعوى على المتهم ان جريمة الاستعمال بدأت في ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧ . (الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٢٤ ص ٩٠ ص ٣٢٢) .

• وإذا كانت النيابة العامة قد أقامت دعوتين على الطاعن أحدهما لأنه زور سندا واستعمله والثانية لتزوير التظهير واستعماله فقصت محكمة أول درجة بعقوبة في كل من الدعوتين ، وعند نظر الاستئناف قررت المحكمة ضم الدعوتين وقضت فيهما بعقوبة واحدة ، فإنه لا جدوى للطاعن من التمسك بوجوب تنبيهه إلى هذا الإجراء الذي تم لصالحه والذي انتهى بالحكم عليه بعقوبة واحدة على أساس أن تزوير السند واستعماله وتزوير التحويل المظهر عليه واستعماله كل هذا كان نتيجة نشاط إجرامي واحد يعاقب عنه بعقوبة واحدة . ولما كان الحكم لم يضيف جديدا للوقائع التي رفعت بها الدعويان والتي تناولها التحقيق ودارت عليها المرافعة في إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٨/٥/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٤٩٥) .

• اختلاف طبيعة كل من جريمة التزوير عن جريمة استعمال الورقة المزورة حيث أن جريمة التزوير جريمة وقتية أما جريمة استعمال المحرر المزور فإنها جريمة مستمرة تظل قائمة مادام مقدم الورقة متمسكا بها فتبدأ بتقديم تلك الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها . وقد قضت محكمة النقض بأن : جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية ، بعكس جريمة استعمال الورقة المزورة فإنها مستمرة ، تبدأ بتقديم تلك الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة مادام مقدم

الورقة متمسكا بها . فإذا كان التمسك بالورقة قد استأنف الحكم الابتدائي الذى قضى بردها وبطلانها طالبا الغاءه والحكم بصحتها — كما هو مستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه — فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بالورقة أو يقضى ثانيا بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعى إلا من هذا التاريخ . (الظعن رقم ٤٠ لسنة ٣٣ق — جلسة ١٠/١٩٦٣ م ١٤ ص ٥٠١) .

• وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة المستوجبة لمعاقبة المتهم أو يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قساعدة شرعية الجرائم والعقوبات وأوجبته المادة (٢١٠) من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه يكون مشويا بالبطلان بما يوجب نقضه ولا يعصم الحكم من هذا العيب أنه أشار فى صدره إلى أن النيابة اتهمت الطاعن باستعمال الأوراق المزورة وطلبت معاقبته بالمادة (٢١٥) من قانون العقوبات طالما أنه لم يقصح عن أخذه بها ولم يبين واقعة الاستعمال التى اقترحتها المتهم وعلى أى الأوراق انصبت . (الظعن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٠ق — جلسة ١٠/١٩٦١ م ١٢ ص ٧٩٧) .

كما أن مجرد تقديم اغرر المزور والتمسك به فى سبيل الوصول إلى غرض معين تحقق به جريمة الاستعمال بصرف النظر عما يطرأ بعد هذا من وقائع ، فلا يؤثر فى قيام الجريمة التنازل عن اغرر المزور عن تمسك به .
العقوبة :

إذا كان اغرر المزور رسنيا فعقوبة استعماله هى الأشغال أو السجن من ثلاث إلى عشر سنين (م ٢١٤ ع) ، وإذا كان اغرر المزور عرفيا فعقوبة استعماله هى الحبس مع الشغل (م ٢١٥ ع) .

وإذا كان اغرر المزور لإحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للأوضاع المقررة قانونا أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعيرة قانونا ذات نفع عام فعقوبة استعماله هى السجن مدة لا تزيد على خمس سنين (م ١/٢١٤ مكررا ع) .

وإذا كان من محررات إحدى الشركات أو الجمعيات أو المنشآت التى تساهم الدولة فى مالها فعقوبة استعماله هى السجن مدة لا تزيد على عشر سنين (م ٢/٢١٤ مكررا ع) .

الفصل السابع

صور التزوير المخففة

تنص المادة (٢٢٤) عقوبات على أن " لا تسرى أحكام المواد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ على أحوال التزوير المنصوص عليها في المواد ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ولا على أحوال التزوير المنصوص عليها في قوانين خاصة .

وعلى ذلك فقد استثنى المشرع بموجب هذا النص خضوع هذه الطائفة من الجرائم لنص المواد ٢١١ إلى ٢١٥ عقوبات وجعل لها أحكاما خاصا وقد أغفل المشرع الجرائم التي وردت في المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ عقوبات على الرغم من أنهما تصان على صورتين للتزوير المخفف وقد اعتبر المشرع الجرائم المشار إليها وكذلك جرائم المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ جنحا وقرر لها عقوبات أخف من عقوبة التزوير في المحررات العرفية رغم أن بعضها تنطبق عليه صفات التزوير في محرر رسمي وربما يرجع السبب إلى قلة خطورة هذه الجرائم وتضاؤلها بالمقارنة بباقي جرائم التزوير .

و صور التزوير المخففة المنصوص عليها في قانون العقوبات هي :

١. التزوير في تذاكر السفر أو المرور واستعمالها (المواد ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢٢٠)
 ٢. التزوير في دفاتر المحال المعدة لإسكان الناس بالأجرة (الماد ٢١٩) .
 ٣. التزوير في الشهادات الطبية (المواد ٢٢١ ، ٢٢٣) .
 ٤. التزوير في إعلانات تحقيق الوفاة أو الوراثة أو الوصية الواجبة (المادة ٢٢٦)
 ٥. التزوير في سن الزوجين في وثائق الزواج (المادة ٢٢٧) .
- والملاحظ في صور التزوير المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في قوانين أخرى أنها قد جاءت على سبيل الاستثناء الأمر الذي يترتب عليه عدم التوسع في تطبيق المواد التي تكلمت فيها وذلك بإدخال وقائع لا تتناول نصوصها .

ومن صور التزوير المخففة التي تنص عليها قوانين خاصة ما تنص عليه المادة (٦٦) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ التي تقرر عقوبة الجنيحة لبعض صور التزوير في الأوراق المتعلقة بالتجنيد . كذلك تقرر المادة (٥٩) من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية معاقبة من يدلي ببيانات غير صحيحة بالحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة التي لا تقل عن عشرة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين ، واقتصار التخفيف على هذه الحالة يخرج من نطاقه كل تغيير بالغو والإضافة في البطاقة العائلية فيخضع للقواعد العامة في التزوير ويعتبر جناية تزوير في ورقة رسمية .

والقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض الضرائب ، والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، والقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٩ بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية . . . الخ

التزوير في تذاكر السفر أو المرور واستعمالها

يحكم هذا النوع من الجرائم المواد (٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٠) من قانون العقوبات ونصها كما يلي :

تنص المادة (٢١٦) على أن " كل من تسمى في تذكرة سفر أو في تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقية ، أو كفل أحدا في استحصله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين " (معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢) .

وتنص المادة (٢١٧) على أن " كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل ، أو استعمل إحدى الأوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس " (معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢) .

وتنص المادة (٢١٨) على أن " كل من استعمل تذكرة مرور أو تذكرة سفر ليست له يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه مصرى " (معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢) .

وتنص المادة (٢٢٠) على أن " كل موظف عمومي أعطي تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصري فضلاً عن عزله " (معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢) .

المقصود بتذاكر السفر وتذاكر المرور :

تذكرة السفر يقصد بها جواز السفر الذي يعطى من قبل السلطات الرسمية في الدولة لشخص معين متضمناً فيه حقه باجتنياز حدود البلاد إلى بلد أخرى .

أما تذكرة المرور فهي ورقة رسمية تصدر من الدولة متضمنة تصريحها لشخص معين بالانتقال — في نطاق إقليم الدولة — من مكان إلى آخر استثناء من حظر مفروض على هذا التنقل . من أمثلتها التصريح الذي يعطى لجند الجيش للخروج من معسكراتهم ، أو التصريح الذي يعطى لشخص معين بالتنقل في مكان محظور فيه ذلك . (د/ فوزية عبد الستار — المراجع السابق ص ٣١٠) ولا فرق بين تذاكر السفر المصرية والتذاكر الأجنبية المعتمدة في مصر ، فالمواد ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ من قانون العقوبات تسرى عليها جميعاً (د/ السعيد مصطفى — المراجع السابق ص ٢١٥ ود/ عبد المهين بكر — المراجع السابق ص ٥١٨) .

وقد قضت محكمة النقض بأن : التصريح الذي تعطيه إدارة الجيش البريطاني لدخول المعسكرات البريطانية ليس من تذاكر المرور المقصودة في نص المادتين (٢١٦ ، ٢١٧) من قانون العقوبات إذ أن تذكرة المرور التي عنها القانون في المادتين المشار إليهما إنما هي تلك التي تصدر من السلطة المصرية ، وتزوير التصريح المذكور لا يعدو أن يكون تزويراً في ورقة عرفية . (نقض ٢/١٨/ ١٩٥٢ — مجموعة أحكام النقض — س ٣ رقم ١٨٤ ج ٤٩٠) .

ولا يدخل في عداد تذاكر السفر أو المرور الأوراق التي تعطيها مصلحة السكك الحديدية للترخيص في استخدام قطاراتها في الأسفار بأجر أو بغير أجر ،

أو تذاكر الترام ، أو رخص السيارات . فهذه الأوراق يخضع تزويرها للأحكام العامة للتزوير .

وقد قضت محكمة النقض بأن : جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة بمقتضى المواد (٢١٧) وما يليها من قانون العقوبات قد جاءت على سبيل الاستثناء فلا يصح التوسع في تطبيق تلك المواد بإدخال وقائع لا تتناولها نصوصها . (الطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ١٥ق — جلسة ١٩٤٥/١٢/١٠ و طعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٥ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢٩) .

التزوير في تذاكر السفر والمرور :

يتخذ التزوير في تذاكر السفر والمرور صورتين وهما التزوير المعنوي أو التزوير المادى .

[أ] التزوير المعنوي :

ويأخذ التزوير المعنوي صورة جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وهذه الصورة يندرج تحتها ثلاثة أفعال وهى :

الأولى : التسمى في تذكرة سفر أو مرور باسم غير حقيقى

تنص المادة (٢١٦) عقوبات على أن " كل من تسمى في تذكرة سفر أو في تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقى أو كفل أحدا في استحصاله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

والتزوير في هذه الحالة يعد قاصرا على التغير في الاسم ، فلا عقاب إذا كان حاصلا في غيره ، كما لو اتصف شخص بصفة غير صفته الحقيقية ، أو ذكر سنا غير سنه الحقيقية ، أو محل إقامة غير محله الحقيقى ، وإذا ذكر الطالب اسمه الحقيقى وغير في اللقب فقط فيعتبر أنه يسمى باسم غير صحيح لأنه بذلك قد جعل شخصيته وعقد إخفائها خصوصا واللقب قد يكون هو المميز الظاهر لبعض الأشخاص . (أ/ أحمد أمين — المرجع السابق ص ٢٩٥ ، د/ السعيد

مصطفى — المرجع السابق ص ٢١٩ ، د/ عبد المهيمن بكر — المرجع السابق ص ٥٢٠ .

الثانية : كفاية شخص آخر في الحصول على تذكرة سفر أو تذكرة مرور مشتملة على اسم غير حقيقى مع العلم بذلك .

ونصت على هذه الجريمة أيضا المادة (٢١٦) عقوبات والملاحظ أن هذه الحالة لا تخرج عن كونها صورة من صور الاشتراك في الحالة الأولى . ومن ثم فإن المشرع كان في غنى عن النص على هذا الفعل تاركا ذلك للقواعد العامة السدى تجعل هذا الشخص شريكا للفاعل الأصلي وبالتالي يعاقب ذات العقوبة المقرر له .

الثالثة : إصدار موظف عمومى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير
تنص المادة (٢٢٠) عقوبات على أن " كل موظف عمومى أعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه فضلا عن عزله .

وتشابه هذه الحالة مع الحالة الأولى مع اختلاف صفة الفاعل فهى في المادة (٢٢٠) عقوبات موظف عام أما في المادة (٢١٦) عقوبات فرد من أفراد الناس .

وعلى ذلك فالنص يتناول التزوير المعنوى بتغيير الاسم فقط . فكل تغيير آخر للحقيقة سواء كان في جنسية صاحب التذكرة أو في سنه أو محل إقامته لا يدخل في حكم النص ، كما لا يدخل في حكم القواعد العامة ، وإلا عوقب عليه بعقوبات الجنائية في حين أن التغيير في الاسم وهو أكثر جسامة مقررة له عقوبة الجنحة ، ومن ثم فكل تغيير للحقيقة بالتذكرة في غير الاسم لا عقاب عليه ولو أفضى إلى إخفاء الشخصية الحقيقية لصاحب التذكرة بالنسبة إلى سمي له . (د/ رميس بنام — المرجع السابق ص ٣١٦) .

[ب] التزوير المادى :

تنص المادة (٢١٧) عقوبات على أن " كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل ، أو استعمل إحدى الأوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس .
ويلاحظ أن التزوير المادي لتذكرة السفر أو المرور يختلف عن التزوير المعنوي .

١ . في أنه محل للعقاب في أى بيان تناوله من التذكرة في حين أن التزوير المعنوي لا يعاقب عليه كما رأينا إلا إذا تناول الاسم .

٢ . في أن عقوبته أشد من عقوبة التزوير المعنوي ولا تعتبر صفة الموظف ظرفا لتشديد عقوبته كما رأينا في التزوير المعنوي .

٣ . أن استعمال التذكرة المزورة تزويرا ماديا يعاقب عليه بذات العقوبة المقررة لهذا التزوير ، في حين أنه لم ينص على عقاب الاستعمال حالة كون التذكرة المستعملة مزورة تزويرا معنويا .

وظاهر أن الشغيق في المعاملة على هذا النحو بين طريقى التزوير لا مرور له من جانب القانون . (راجع فيما سبق د/ رمسيس بهنام — المرجع السابق ص ٣١٧) .

استعمال تذاكر السفر والمرور المزورة :

وقد نص القانون هنا في المادتين (٢١٧ ، ٢١٨) عقوبات على جريمتين وهما :

[أ] استعمال التذاكر المزورة تزويرا ماديا مع العلم بتزويرها :

ونصت على هذه الجريمة المادة (٢١٧) عقوبات والتي تعاقب من يستعمل تذكرة مزورة بطريق الاصطناع أو بطريقة تغيير الحقيقة في تذكرة كانت صحيحة في الأصل مع العلم بتزويرها .

والقصود بالاستعمال هو تقديم التذكرة للتعامل بها كما لو كانت صحيحة . فلا يعد استعمالا مجرد حيازة التذكرة ولا بد وأن يعلم المستعمل بتزوير الورقة ويفترض العلم لدى الجاني الذى استعمل الورقة إذا كان هو الذى ارتكب التزوير . ولا محل للبحث في توفر هذا الشرط استقلا إلا عندما يكون

مستعمل التذكرة المزورة شخصاً آخر غير من زورها . (د/ عمرو الوقاد —
القسم الخاص في قانون العقوبات — ص ١٦٥) . إذ
وعقوبة جريمة الاستعمال هي الحبس وهي ذات العقوبة المقررة لجريمة
التزوير المادى .

[ب] استعمال تذكرة سفر أو مرور ليست خاصة بمستعملها :
ونصت على هذه الجريمة المادة (٢١٨) عقوبات التي تعاقب كل من
استعمل تذكرة مرور أو تذكرة سفر ليست له .

وعلى ذلك يجب أن يتوافر عنصرين لتطبيق نص المادة (٢١٨) عقوبات
الأول : هو أن تكون هناك تذكرة مرور أو تذكرة سفر صحيحة ، والثاني : هو
أن تكون هذه التذكرة ليست لمن يحملها أو ليست له وإذا تخلف إحدى هذين
العنصرين فلا يمكن عقاب المتهم بنص هذه المادة .

والعقوبة المقررة لهذه الجريمة هي الحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور أو
بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه (م ٢١٨ عقوبات) .
الأضرار التي تترتب من تزوير تذكرة السفر أو المرور :

جوازات السفر وأوراق المروز التي تكون محلا للجرائم السالفة محررات
رسمية لا شبهة فيها ، الأمر الذي كان كفيلا بإدخالها في نطاق المواد (٢١١) إلى
٢١٣ ع) لولا النصوص الصريحة التي خصتها بالذكر .

والضرر من تغيير الحقيقة في المحررات الرسمية عنصر مفترض لما فيه من
إخلال بالثقة الخاصة بالموضوعة فيها ، ويضاف إلى ذلك أنه قد ترتب على هذه
الجرائم أضرار أخرى معنوية كحرمان السلطات من الإشراف على تطبيق قيود
الانستقال وفقا للقانون ، ومادية كحرمانها من اقتضاء الرسوم وأن وجدت . (د/

رؤوف عبيد — المرجع السابق ص ١٨٥) ..

التزوير في دفاتر المحال المعدة

لإسكان الناس بالأجرة

نصت المادة (٢١٩ ع) على أن " كل صاحب لوكاندة أو قهوة أو أود أو محلات مفروشة معدة للإيجار وكذلك كل صاحب خان أو غيره ممن يسكنون الناس بالأجرة يوميا قيد في دفاتره الأشخاص الساكنين عنده بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه مصرى . (معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢) .

الفعل المادى المكون للجريمة هو قيد اسم غير حقيقى للساكن مع العلم باسمه الحقيقى . أما إغفال قيد الإسم كلية أو تغيير الحقيقة في بيانات أخرى غير الإسم — فلا يدخل في حكم المادة ، وإنما يعاقب عليه وفقا للمادتين (٢٨ ، ٣٥) من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة . (د/رمسيس جنام — المرجع السابق ص ٣١٦) .

وقد قضت محكمة النقض بأن : أن الشارع إذا رأى أن ينص نصا خاصا في المادة ٨٦ من قانون العقوبات على عقاب من يقيمون من دفاترهم من أصحاب اللوكاندات وما يشابهها الأشخاص الساكنين عندهم بأسماء مزورة وهم يعلمون ذلك . فليس معنى ذلك أنه أراد إعفاء أصحاب الدفاتر التجارية الأخرى ، وهى أهم بكثير من دفاتر اللوكاندات — من العقاب على ما يرتكبونه في دفاترهم من التزوير ، بل أن هذا التزوير يدخل تحت حكم المادة ١٨٣ من قانون العقوبات التى تعاقب على التزوير الواقع في المحررات العرفية اطلاقا . (نقض جلسة ١٩٣٥/٢/٤ — مجموعة القواعد القانونية — ج ٣ ص ٤١٧) .

التزوير في إعلانات تحقيق الوفاة والوراثة

والوصية الواجبة

تنص المادة (٢٢٦ ع) على أن " يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه كل من قرر في اجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة أمام السلطة المختصة بأخذ الإعلام أقوالا غير

صحيحة عن الوقائع المرغوب اثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة وذلك متى ضبط الإعلام على أساس هذه الأقوال .

ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه كل من استعمل اعلاما بتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة وضبط على الوجه المبين في الفقرة الأولى من هذه المادة وهو عالم بذلك .

ويتضح من هذا النص أنها تضمن جريمتين الأولى تزوير الإعلام والثانية استعمال الإعلام المزور .

الجريمة الأولى : تزوير الإعلام

أركان جريمة تزوير الإعلام :

تمثل أركان هذه الجريمة في ركنين الأول مادي والثاني معنوي . وسوف نلقى الضوء على كل ركن .

الركن المادي :

١ . أنه ينحصر في إبداء أقوال غير صحيحة أمام السلطة المختصة بضبط الإعلام . فتقدم طلب بدون إبداء أقوال لا يحقق الجريمة ، كما لا يحققها أى فعل ماضى آخر غير إبداء الأقوال ، كاصطناع إعلام مزور أو التغيير في إعلام صحيح أو انتحال شخصية الغير في إعلام أو تغيير الموظف إقرارات أولى الشأن حال ضبطه للإعلام ، إذ تسرى في هذه الحالات القواعد العامة في التزوير ، ومن جهة أخرى يجب أن يتم إبداء الأقوال أمام السلطة المختصة بضبط الإعلام لا في تحقيق تمهيدى يقوم به العمدة أو شيخ البلد مثلا . ويلزم أن تكون الأقوال المبدأة غير صحيحة . (د/ رمسيس فنام — المرجع السابق ص ٣١٩) .

وقد قضت محكمة النقض بأن : من المقرر أن المشرع إذ قضى في الفقرة الأولى من المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات بعقاب كل من قرر في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة أو الوراثة والوصية الواجبة أمام السلطة المختصة بأخذ الإعلام أقوالا غير صحيحة عن الوقائع المرغوب اثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها

غير صحيحة وذلك متى ضبط الإعلام على أساس هذه الأقوال ، وإذ قضى في الفقرة الثانية من تلك المادة بعقاب كل من استعمل اعلاما بتحقيق الوفاة الوراثية والوصية الواجبة ضبط على الوجه المين بالفقرة الأولى من هذه المادة وهو عالم بذلك ، قد قصد بالعقاب — على ما يبين من عبارات النص وأعماله التحضيرية — كسل شخص سواء أكان هو طال تحقيق الوفاة والوراثية والوصية الواجبة أم كان شاهدا في ذلك التحقيق على شريطة أن تكون الأقوال غير الصحيحة قد قرر بها أمام السلطة المختصة نفسها بأخذ الإعلام . وليس أمام سواها . فلا يمتد التأسيس إلى ما يدلى به الطالب أو الشاهد في تحقيق إدارى تهيدى لإعطاء معلومات أو إلى ما يورده طالب التحقيق في طلبه لأن هذا منه من قبيل الكذب في الدعوى . لما كان ذلك وكان الحكم لم يستظهر ما إذا كان كل من الطاعنين قد مثل فعلا أمام قاضى الأحوال الشخصية الذى ضبط الإعلام وقرر أمامه أقوالا غير صحيحة ، وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة ، أم أن ما كان منها قد وقع في ورقة طلب التحقيق أو أمام جهة الإدارة ، فإن الحكم يكون معينا متعين النقض . (الطنن رقم ١١٩٥ لسنة ٤٥ق — جلسة ١٦/١١/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٩٦٢) .

٢. أن تكون الأقوال غير الصحيحة منصبة على الوقائع المرغوب الثباتها في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثية والوصية الواجبة . ومن قبيلها التقرير كذبا بالوفاة والغش في تعداد أشخاص الورثة بالإسقاط منهم أو بالزيادة عليهم . (د/ رمسيس منام — المرجع السابق ص ٣١٩) .

٣. أن يتم ضبط الإعلام فعلا على أساس الأقوال غير الصحيحة . فإذا فطنت السلطة المختصة إلى كذب هذه الأقوال ولم تضبط الإعلام على أساسها فلا تتكون من إبدائها جريمة ، وتكون الواقعة شروعا غير معاقب عليه لعدم النص . وعدم صحة الأقوال لا يثبت إلا بحكم بفضال الإعلام بناء على دعوى ترفع إلى جهة الأحوال الشخصية المختصة ، وبغير هذا الحكم لا تقضى المحكمة الجنائية بالعقوبة على إبداء أقوال كاذبة . (راجع المادة ٢٢٣

من قانون الإجراءات الجنائية) ، (راجع فيما سبق الدكتور رمسيس منام
— المراجع السابق — ص ٣١٩) .

وقد قضت محكمة النقض بأن : أن مناط العقاب بمقتضى الفقرة الأولى من المادة
٢٢٦ من قانون العقوبات هو أن يكون الشاهد قد أدلى بمعلومات يعلم أنها غير
صحيحة أمام جهة القضاء المختصة بضبط الاشهاد . هذا هو الواضح من نص
المادة المذكورة ، ويزيد في إيضاحه ما جاء بالمذكرة التفسيرية للقانون من أن
هذه المادة إنما أثمت الشهود الذين يؤدون الشهادة أمام القاضى الشرعى أو أمام
إحدى جهات القضاء الملى عندما يراد تحقيق الوفاة أو الوراثة . أما الأشخاص
الذين يطلبون في تحقيق إدارى تهديد بقصد الإدلاء بمعلومات فلا عقاب عليهم
بموجب هذا القانون مادامت هذه الحريات التمهيدية لا بد أن يعقبا سماع
شاهدين على الأقل أمام القضاء الشرعى أو القضاء الملى ، واقراءت هؤلاء
الشهود الأخيرة هى التى تعتبر على وجه ما أساسا فى الموضوع ، وهى التى أراد
القانون المعاقبة عليه إذا كانت صادقة . (نقض جلسة ١٩٥٠/٥/٢ ص ١ ص
٥٦٦) .

إنه لما كان القانون قد نص فى المادة ٢٢٦ عقوبات على معاقبة من
يقرر فى إجراءات تحقيق الوفاة أو الوراثة أقوالا غير صحيحة عن الوقائع
المطلوب إثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة متى ضبط الاشهاد
على أساسها ، فقد دلّ بوضوح على أن هذه الجريمة عمدية فى جميع الصور
المذكورة فيها ، فهى لا تحقق إلا إذا كان الجانى قد قرر أقوالا غير صحيحة أو
وهو عالم بأنه لا يدرى حقيقة الأمر فيها . وإذا كان المفروض قانونا أن هذه
المعلومات تعتبر صحيحة حتى يصدر حكم من المحكمة الشرعية دال على عدم
صحتها ، وهو الدليل الوحيد الذى يقبل فى إثبات ذلك ، فلا خطأ إذا قضى
الحكم براءة المتهم فى هذه الجريمة تأسيسا على أن الأوراق المقدمة من المدعى
بالتجنى المدعى أيا كانت البيانات الواردة بها لا تصلح لإثبات عكس الثابت فى
إعلام الوراثة محل الدعوى الذى يعتبر ماورد فيه حجة لا يصح إثبات عكسه إلا

بحكم شرعى يصدر في دعوى ترفع بالطريق الشرعى أمام محكمة الأحوال الشخصية عملاً بنص المادة ٣٦١ من لائحة المحاكم الشرعية . (نقض جلسة ٢ ١٩٥٢/٥/١ ص ٥٦٦) .

الركن المعنوى :

هذه الجريمة عمدية يلزم لقيامها توافر القصد الجنائى لدى الجاني بأن يكون عالماً بأن أقواله غير صحيحة أو هو عالم بأنه لا يدرك حقيقة الأمر في تلك الواقعة هل هي كقولها أم لا .

المقصود بالقصد الجنائى فى هذه الجريمة :

لما كان القانون قد نص بالمادة (٢٢٦) على معاقبة من يقرر في اجراءات تحقيق الوفاة والورثة أقوالاً غير صحيحة عن الوقائع المرغوب اثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة متى ضبط الإعلام على أساسها ، فإنه قد دل بوضوح على أن هذه الجريمة عمدية في جميع الصور المذكورة فيها ، وإذن فهي لا تستحق إلا إذا كان الجاني قد قرر أقواله وهو عالم بأن الواقعة موضوع أقواله غير صحيحة ، أو هو عالم بأنه لا يدرك حقيقة الأمر في تلك الواقعة هل هي كقولها أم لا . أما إذا كان قد قرر أقواله وهو معتقد بأن الواقعة كما يقررها صحيحة فإنه لا يكون متعمدا ارتكاب الجريمة ولا يجوز إذن معاقبته عليها . فإذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم قد اكتفت في ردها على ما دفع به ، من أنه إذا لم يذكر اسم أخيه ضمن الورثة إنما كان ساهياً ، بقولها أن جهله حقيقة ما قرره لا يجدي ، فإنما تكون قد أخطأت ، وكان عليها إذا رأت أن تدنيه أن تقيم الدليل على أنه حين لم يذكر اسم أخيه كان يعلم أنه من ضمن الورثة أو كان يعلم أنه لا يخصى الوارثين إذ السهو عن ذكر اسم أحد الورثة ليس من شأنه أن يؤدي بذاته إلى القول بذلك (نقض ١٩٤٣/٥/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٩٥ ص ٢٦٤) .

كما أن جريمة التزوير المنصوص عنها في المادة (٢٢٦ ع) لا تقتضى نية خاصة فيكفى لتحقيق القصد الجنائى فيها أن يكون المتهم قد قرر أقوالاً عن

ورثة المستوفى وهو مجهل حقيقتها او يعلم عدم صحتها . (نقض جلسة ١/٣ / ١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ص ٧٢٣) .

ولا عسرة في توافر الجرمية بالباعث الذى دفع الجاني الى ابداء الاقوال غير الصحيحة فقد يرمى الجاني بذلك الى منفعه لنفسه او لغيره الى الحاق ضرر بالورثة (الدكتور رمسيس بتمام المرجع السابق ٣٢٠) .

الجرميه الثانيه استعمال الاعلام المزور .

تنص الماده ٢٢٦/٢ على أن :

يعاقب بالحس مده لا تتجاوز سنتين او بغرامه لا تزيد على خمسمائه جنيه كمل من استعمال اعلاما بتحقيق الوفاة والوراثه والوصيه الواجبه ضبط على الوجه المبين في الفقرة الاولى من هذه الماده و هو عالم بذلك .

وعلى ذلك توافر هذه الجرمية بالتمسك بالاعلام المزور مع العلم بتزويره . على ان الاعلام لا يعتبر مزورا ولا تتحقق باستعمال الجرميه الا اذا كان قد صدر فعلا حكم بابطال من جهة الاحوال الشخصيه المختصه . (دكتور رمسيس بتمام) .

وهذه الجرميه كجرميه استعمال المخدرات المزوره من الجرائم التى تحدث وتنتهى ويتحدد حدوثها تبعاً للاغراض المختلفه التى تستعمل فيها الورقه المزوره وكلما استعملت تحقق ركن الاعمال ووجب بتحقيقه العقاب . (د/السعيد مصطفى السعيد — المرجع السابق ص ٢٥٣) .

التزوير فى الشهادات الطبيه

تنصت عليه المواد ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٣١، فإذا ٢٢١ خاصة بالتزوير الواقع من غير الطبيب أو الجراح ، والماده ٢٢٢ خاصة بالتزوير الواقع من طبيب أو جراح والماده ٢٢٣ تطبق حكم سابقتهما على الشهادة الطبية المعمة لان تقدم إلى المحاكم . وسوف نلقى الضوء على كل عنصر كما يلى :

• **اولا : إصطناع الشهادة وسببها الى الطبيب :**

تنص المادة ٢٢١ على أن كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على ثبوت عاهة لنفسه أو لغيره باسم طبيب أو جراح يقصد أنه يخلص نفسه أو غير من أى خدمة عمومية يعاقب بالعقوبة.

ولهذه الجريمة أربعة عناصر وهم على الترتيب التالي :

- العنصر الأول: اصطناع شهادة باسم طبيب أو جراح :

اصطناع شهادة باسم طبيب أو جراح سواء كان معلوما أو كان خاليا وسواء اصطنعها الفاعل بنفسه أو بواسطة شخص آخر . على أن التزوير بطريق آخر غير الاصطناع كالتغير فى شهادة صحيحة مثلا ، يبرى عليه حكم القواعد العامة . (دكتور / رمسيس منام - المرجع السابق) .

- العنصر الثانى : ذكر المرض والعاهة فى الشهادة :

يجب أن تكون مثبتة لعاهة أو مرض ، ويبدو من المادة ٢٢٢ إذ تشير إلى قصد التخلص من خدمة عمومية ، ومن المادة ٢٢٣ إذ تشير إلى إعداد الشهادة لتدعيمها الى المحاكم ، ان هذه العاهة أو ذلك المرض يجب أن يكونا من عومين لا وجود لهما حقيقة . (دكتور / رمسيس منام - المرجع السابق) .

- العنصر الثالث : أن يكون اصطناع الشهادة بقصد التخلص من الخدمة العامة .

أن يكون اصطناع الشهادة بقصد ان يخلص الفاعل نفسه او غيره من أى خدمة عمومية أو بقصد تدعيمها إلى المحاكم تعزيرا لطلب تأجيل مثلا . فإذا لم يكن القصد بالاصطناع أحد هذين الأمرين ، فتسرى عليه القواعد العامة فى التزوير ، كما إذا قصد به الاعفاء من دخول امتحان أو نقل سجين من السجن الى المستشفى . (دكتور /رمسيس منام - المرجع السابق) .

- العنصر الرابع : القصد الجنائى :

- يجب توافر القصد الجنائى فى هذه الجرائم .وهو قصد خاص يتمثل فى علم الجانى أنه يغير الحقيقة بنية استعمالها فى الغرض الذى زورت من أجله وهو الخلاص من خدمه عامه وعنصر العلم لايشتر أى صعوبة وذلك نظرا لان من

يصطنع شهادة يعلم بدها انه يغير في الحقيقة . (محمود اسماعيل — المرجع السابق ص ٤٩٧) .

ثانيا : التزوير من طبيب أو جراح أو قابله

تنص المادة ٢٢٢ ع على أن ، كل طبيب أو جراح أو قابله أعطي بطريق المجاملة شهادة أو بيان مزورا بشأن حل أو مرض أو عاهة او وفاة مع علمه بتزوير ذلك يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنية مصرى فإذا طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية للقيام بشئ من ذلك أو وقع منه الفعل نتيجة لزجاء أو توصية أو وساطة يعاقب بالعقوبات المقررة في باب الرشوة .

ويعاقب الراشى والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى أيضا .

- **ويتبين من هذا النص بأن عناصر هذه الجريمة أربعة وهم :**

- **العنصر الاول : كون محرر الشهادة طبيبا أو جراحا :**

صدور الشهادة أو البيان من فاعل له صفة طبيب أو جراح أو قابله سواء كان موظفا أو غير موظف .

العنصر الثانى : كون الشهادة المثبتة لعاهة أو مرض :

- يجب أن تضمن الشهادة أو البيان أمرا مزورا في شأن حل أو مرض او عاهة أو وفاة أى يجب ان يكون الحميل والمرض والعاهة المثبتة في الشهادة على غير الحقيقى . (دكتور رمسيس بختام والدكتور على راشد) .

وقد قضت محكمة النقض بأن : التزوير المعاقب عليه هنا هو تزوير معنى يجعل واقعه مزورة في صورة واقعة صحيحة حال تحرير الشهادة بمعرفة الطبيب أو الجراح بإثبات مرض أو عاهة كذبا بمن تحررت لصالحه الشهادة . (نقض ١/٣ / ١٩٢٩ القواعد القانونية ص ٩٧ رقم ٨٧) .

العنصر الثالث: أن يكون الغرض من إطاء الشهادة الاعفاء من خدمة عامة

أن يصدر الفاعل الشهادة من باب المجاملة اى مراعاة الخاطر ليس إلا . فإذا أصدرها بناء على ترجى ، توافرت في حقه الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٠٥ مكررا .

كما يجب أن يصدر الفاعل الشهادة بغير عطيه أو وعد بها وإلا اعتبر مرتكبا لجناية الرشوة . (دكتور رمسيس بهنام — المرجع السابق) .

العنصر الرابع : القصد الجنائي

يجب ان يتوافر الفاعل القصد الجنائي بان يكون عالما بكذب الامر الذى ضمنه الشهادة او البيان في شان حمل أو مرض او عاهة أو وفاة .

ولا يهم الفرض الذى من احد اعطيت الشهادة او البيان ، لان المادة ٢٢٢ في صياغتها لم تشترط ان يكون إعطاؤها لغرض معين ، واذا قلم تعد هناك حاجة الى ما تذكره المادة ٢٢٣ من ان حكم المادة ٢٢٢ يسرى ايضا إذا كانت الشهادة معدة لان تقدم الى المحاكم . (راجع فيما سبق د/رمسيس بهنام — المرجع السابق) .

ثالثا : تزوير الشهادات الطبية المعدة لتقديمها الى المحاكم :

تنص المادة ٢٢٢ عقوبات على أن :

العقوبات المينة بالمادتين السابقتين يحكم بها أيضا إذا كانت تلك الشهادة معدة لأن تقدم الى المحاكم .

ويجب لتوافر أركان هذه الجريمة ان تكون الشهادة المزورة مثبته لمرض أوى عاهة وأن يصطنعها أحد الافراد باسم طبيب أو أو جراح او يحرقها طبيب أو جراح وان يتوافر القصد الجنائي الخاص .

وأركان هذه الشهادة كما هو ثابت من نص المادة (٢٢٣) عقوبات هو تقديم تلك الشهادة الى المحكمة بغرض تضليل العدالة وإطالة امد التقاضى .

ولعل الامثلة على هذه الحالة كثيرة منها قيام الشاهد بتزوير شهادة مرضية أو يزورها له طبيب بقصد التخلص من غرامه حكم بها عليه لتخلفه عن الحضور امام القضاء أو محام يزور شهادة مرضية ويقدمها للمحكمة للموافقة

على تأجيل قضية كان هو الوكيل فيها أو للتخلص من مرافقة نذبت المحكمة للقيام بها دفاعاً عن المتهم (أحمد أمين - المرجع السابق - ص ٣٠٢ وما بعدها).

وقد قضت محكمة النقض بأن : يكفي أن تكون الشهادة معدة لأن تقدم لاحدى المحاكم ولو لتقرير طلب التأجيل حتى يحق العقاب على تزويرها لأن تأجيل القضايا لسبب ظاهرة شرعى وباطنه تدليس فيه أصرار بمصلحة المتقاضين وبالمصلحة العامة التى تقتضيها سرعه اجراء العدل بين الناس وعدم التمهيل فيه الا لاسباب شرعية ظاهرة وباطنة . (نقض جلسة ١٩٢٩/١/٣ س ٩ ص ٣٥٩ مشار اليه فى مجلة المحاماة) .

• ولا يجوز بأى حال من الاحوال التوسع فى تجريم الشهادة المقدمة امام المحاكم وذلك لان جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة والمشار اليها فى المادة (٢٢٤) عقوبات قد جاءت على سبيل الاستثناء .

وقد قضت محكمة النقض بأن : أن جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة والمشار اليها فى المادة (٢٢٤) من قانون العقوبات التى تمنع مريان أحكام التزوير العامة على جرائم التزوير المنصوص عليها فى المواد المذكور فيها أو على جرائم التزوير المنصوص عليها فى قوانين عقوبات خاصة قد جاءت على سبيل الاستثناء فلا يصح التوسع فى تطبيق تلك المواد أو القوانين بإدخال وقائع لاتناولها نصوصها او بما يمتد به حكمها الى نوع اخر من أنواع التزوير الغير منصوص عليها فيها (الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠) .

تزوير السن فى وثائق الزواج

تنص المادة ٢٢٧ ع على أن :

يعاقب بالحبس مدة لاتتجاوز ستين أو بغرامة لاتزيد على ثلاثمائة جنيه كل من أبدى امام السلطة المختصة بقصد اثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانوناً لضبط عقد الزواج أقوالاً يعلم انها غير صحيحة أن حرر أو قدم لها أوراقاً كذلك متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو الأوراق .

ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنية كل شخص خوله
القانون سلطة ضبط عقد الزواج وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة
في القانون (معدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٢) .

- وينصح الناس هذا النص أنه يشتمل على جريمتين :

الاولى : إبداء أقوال غير صحيحة أو تحرير أو تقديم أوراق كاذبة تتعلق بين أحد الزوجين :

فكفل تغيير في الحقيقة يعقد الزواج لا ينصب على سن أحد الزوجين ،
تطبيقي عليه القواعد العامة في التزوير كما في انتحال شخصية الغير أو زعم
الوكالة عن الغير في عقد زواج ، أو تسمى المسيحي باسم مسلم وتقريره كذبا
بأنه خال من الموانع الشرعية .

وبسراد بإبداء الاقوال الشهادة مثلا امام المأذون بأن أحد الزوجين قد
بلغ السن المحددة قانونا للزواج ، ومن قيل تحرير الاوراق ان يحرق طيب
شهادة غير صحيحة في تقدير سن أحد الزوجين ، ومن قيل تقديم الاوراق أن
يقدم شخص ورقة محررة منه أو من غيره يمكن التعويل عليها في تحديد السن ولو
بطريق غير مباشر كما لو كانت خاصة بتاريخ غير صحيح لوفاة أحد والدي
الزوج . (دكتور رمسيس مهنم — المرجع السابق) .

ويجب أن تتعلق الاقوال أو الاوراق بالثبات بلوغ أحد الزوجين — على
خلاف الحقيقة — السن المحددة قانونا لضبط عقد الزواج ، فاذا تعلقت بأمر
آخر ، كزعم الوكالة من الزوجة في عقد الزواج ، أو انتحال شخصية الغير ،
أو تسمى المسيحي باسم مسلم وتقريره كذبا خلوه من الموانع الشرعية ، سرت
القواعد العامة في التزوير (نقض ١٩٥٢/١/٢٨ احكام النقض س ٣ رقم ١٧٦
ص ٤٠٦ ونقض ١٩٥١/١/٨ احكام النقض س ٢ رقم ١٨٢ ص ٤٧٩) .

وقد قضت محكمة النقض بأن: أن عقد الزواج هو وثيقة رسمية يختص بتحريرها
موظف مختص هو المأذون الشرعي ، وهذه الورقة سبغ عليها القانون الصفة
الرسمية لانه بمقتضاها تقوم الزوجية قانونا بين المتعاقدين وتكون للاثار المترتبة
عليها — متى تمت صحيحة — قيمتها اذا ما جد النزاع بشأنها ومناط هذه الورقة

هو اثبات خلو الزوجين من الموانع الشرعية عند تحرير العقد ، فكل عبث يرمى الى اثبات غير الحقيقة في هذا الصدد يعتبر تزويرا في الصميم ، وأذن فان الحكم اذا دان المتهم بارتكابه تزويرا في محرر رسمي على أساس انه حضر امام المأذون مع خمسة أخرى . وهى الزوجة ، على أنه وكيلها وميت بأسم غير اسمها الحقيقي ووافق على قولها بأنها بكر ليست متزوجة ، والواقع انها كانت متزوجة فعلا . فحرر المأذون بناء على هذا عقد الزواج ، فان الحكم يكون صحيحا ويكون ما يثبته الطاعن من ان هذه الواقعة لا يعاقب عليها القانون الذى لم تتضمن نصوصه الا على واقعة التزوير كذبا بأن من أحد الزوجين هي السن المقررة لصحة الزواج طبقا للقانون في غير محلة اذا ان ما تضمنه المادة ٢٢٧ عقوبات من توقيع عقوبة الحبس أو الغرامة على تغيير الحقيقة في البيانات الخاصة بـ سن احد الزوجين في عقد الزواج لم يقصد به الى اباحة تغييرها في البيانات الجوهرية الاخرى ، وإنما قصد به الى مجرد تخفيف العقوبة على أمر كان بحسب الاصل واقعا تحت طائلة المادة ١٨١ من قانون العقوبات القديم (٢١٣) من القانون الحالى). (نقض جلسة ١٩٥١/١/٨ س ٢ ص ٤٧٩).

ويجب ان تسدى الاقوال او تحرر او تقدم الاوراق الكاذبة للسلطة المختصة بضبط عقد الزواج .

ويجب أن يضبط عقد الزواج فعلا بناء على تلك الاقوال أو الاوراق . فإذا كان العقد قد ضبط ولكن على أساس آخر غير الاقوال الكاذبة التي أبدت أو الاوراق التي قدمت فلا ينطق النص . وكذلك الحكم اذا لم يتم العقد ، حتى ولو كان ذلك لسبب خارج عن ارادة الجاني ، كما لو كان الغش قد اكتشف قبل تمام العقد ، لان الجريمة جنحة ولم ينص على عقاب الشروع فيها (د/السعيد مصطفى المرجع السابق - ص ٢٥٣ وما بعدها والدكتور /رمسيس بنام المرجع السابق ص ٣٢١) .

وهذه الجريمة تتطلب قصدا عاما يعلم الجاني بان الاقوال وتحرير الاوراق او تقديمها غير صحيحة كما تتطلب ايضا قصدا - خاصا يتمثل في اتجا نية الجاني

الى اثبات بلوغ احد الزوجين السن القانونية للزواج على خلاف الحقيقة واذا انشئ هذا القصد الخاص وهي الغاية التي يهدف اليها لايجوز في هذه الحالة تطبيق النص .

الثانية: ضبط عقد الزواج من شخص مختص به يعلم ان احد طرفيه لم يبلغ السن القانونية :

تنص المادة ٢٢٧/٢ عقوبات على أن :

يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج وهو يعلم ان أحد طرفيه لم يبلغ السن المحدده في القانون .

وهذه الجريمة لاتقع الا من موظف مختص بضبط عقد الزواج وكان عالم بأن أحد طرفي عقد الزواج لم يبلغ السن القانوني .
وبعد شركاء في ارتكاب هذه الجريمة شاهد عقد الزواج الذي يدلى بأن أحد العقد بلغ السن القانوني وكذلك أحد اقارب الزوجين .

الفصل الثامن

جنايات تزوير الاختتام والدمغات والعلامات

الحكومية أو استعمالها مع العلم بتزويرها

أولاً : الجرائم الخاصة بالاختتام والتمغات

والعلامات الحكومية

نص المشرع في كل من المادتين ٢٠٦، ٢٠٧ عقوبات على هذه الجرائم فجرمت المادة ٢٠٦ ع تقليدا أو تزوير الاختتام الحكومية وما إليها ، أو استعمالها أو أدخلها في البلاد المصرية مع العلم بتقليدها أو تزويرها ، أما المادة (٢٠٧ ع) فجرمت اساءة استعمال الاختتام الحكومية وما إليها . وعلى ذلك فانا سوف نتناول هذين الجريمتين على النحو التالي .

تقليد أو تزوير الاختتام الحكومية وما إليها

• المقصود بالتقليد :

- يقصد بالتقليد اصطلاح شيء كاذب على نسق شيء صحيح من الاشياء التي نصت عليها المادة ٢٠٦ ، ولا يشترط في الشيء المقلد ان يكون مثابا تماما للشيء الصحيح بحيث ينخدع به الفاحص المدقق ، وإنما يكفي ان يصل التشابه الى درجة يكون من شأنها خداع الجمهور ، ولو لم يحصل الاختداع فعلا ، فتكون مقبولة في التعامل . (الدكتور فوزية عبد الستار - ص ٢٢٢ . المرجع السابق) .

وقد قضت محكمة النقض بأن: أن جناية تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تتحقق متى كان التقليد من شأنه خداع الجمهور في المعاملات اذ ان القانون لا يشترط ان يكون التقليد متقنا بحيث ينخدع به المدقق ، بل يكفي بأن يكون بين العلامتين والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة لدى التعامل فمضى أثبت الحكم أن تقليد كان بحيث ينخدع به الجمهور كان هذا كافيا لتوفر ركن

التقليد في الجناية المقررة دون اقتضاء أى شرط آخر . (الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٥١/١/١٥) .

- العبرة في جرائم التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف :

من المقرر في جرائم التقليد ان العبرة بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ، وأن جنابة تقليد ختم او علامة احدى المصالح أو احدى جهات الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تتحقق متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في المعاملات ، ولا يشترط القانون ان يكون التقليد متنا بحيث يتخدع به الفاحص الدقيق ، بل يكفي ان يكون بين الختمين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه قد يسمح بالتعامل بها ، ولا يقدح في ذلك كون التقليد ظاهرا ، مادام من شأنه ان يخدع الناس . (نقض ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٤ مجموعة احكام النقض س ٢٥ رقم ١٨٦ ص ٨٥٩ وفي نفس المعنى نقض ٧ يونية سنة ١٩٧٦ س ٢٧ رقم ١٣٩ ص ٦٢٨ ، ١١ يونية سنة ١٩٧٩ س ٣٠ رقم ١٤٣ ص ٦٦٩)

وقد قضت محكمة النقض بأن: أن العبرة في تقليد الاختام وما مائلها مما نصت عليه المادة ٧٤ عقوبات ليست بالجهة المأذونة باستعمال ختم وانما هي بالختم المقلد نفسه فمتى كان هذا الختم صادرا من جهة حكومية لاجل استعماله في غرض معبر سواء بواسطة رجال الحكومة أنفسهم ام بواسطة غيرهم ممن تعهد اليه باستعماله كان تقليد هذا الختم جنابة تزوير معايبا عليها بالمادة ٧٤ المذكورة ، وكان استعماله جنابة كذلك طبقا لهذه المادة فالختم الصادر من القسم البيطرى مطابع لوزارة الزراعة لكي تستعمله شركة الاسواق في سلخانة معينة يكون تقليده جنابة واقعة تحت حكم المادة ١٧٤ السابقة الذكر . (الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٣٥/١١/١٨) .

• أركان الجريمة :

تنص المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات على انه " يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من قلد أو زور شيئا من الاشياء سواء بنفسه أو

بواسطة غيره ، وكذا كل من استعمل هذه الأشياء ، أو أدخلها في البلاد المصرية مع علمه بتقليدها أو تزويرها وهذه الأشياء هي :

أمر جمهورى أو قانون أو مرسوم أو قرار صادر من الحكومة خاتم الدولة أو امضاء رئيس الجمهورية أو ختمه .

أختام أو تمغات أو علامات احدى المصالح أو احدى جهات الحكومة . ختم أو امضاء أو علامة احد موظفى الحكومة .

أوراق مرتبات أو بونات أو سراكى أو سندات اخر صادرة من خزينة الحكومة أو فروعها .

تمغات الذهب أو الفضة .

وعلى ذلك فأركان هذه الجريمة ثلاث اولها ركن مادى وثانيها ركن معنوى وثالثهما محل الجريمة وهم على التفصيل التالى .

الركن المادى

يتحقق الركن المادى في هذه الجريمة بإرتكاب احدى الافعال الثلاثة وهى التقليد أو التزوير ، واستعمال الاشياء المقلدة أو المزورة وأدخال الاشياء المقلدة أو المزورة في مصر .

• التقليد أو التزوير :

لا يتحقق الركن المادى اذا كان التقليد ظاهرا لا يتخدع فيه احد سواء من يعرف القراءة او الكتابة او من لا يعرفها .

وقد قضت محكمة النقض بأن: متى كانت المحكمة قد انتهت في منطق سليم الى عدم توافر ركن التقليد ، لان العلامة التى وضعت على اللحوم لا يمكن ان يستخدع بها أحد سواء من يعرف القراءة والكتابة أو من لا يعرفها وهو من الواقع الذى استيقنته المحكمة بنفسها في الدعوى بما لها من سلطة تقديرية ، فإنه لا يقدح في سلامة هذا التقدير أن يكون الخبير الفنى قد رأى غير ما رأت المحكمة . (نقض ٣ مارس سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام النقض ص ٩ رقم ٦٤ ص ٢٢٢) . وبأنه " لا يشترط في جنائية تقليد ختم أو علامات احدى جهات

الحكومة المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ان يكون التقليد متقنا بحيث يندفع به الفاحص المدقق بل يكفي ان يكون بين الختمين او العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه يسمح بالتعامل بالختم او العلامة المقلدين . (الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٥٥) وبأنه " ان القاعدة المقررة في جرائم التقليد تقضى بأن العبرة باوجه الشبهة لا باوجه الخلاف ، وان جناية تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تتحقق متى كان التقليد متقنا بحيث يندفع به الفاحص المدقق ، بل يكفي ان يكون بين الختمين او العلامتين المقلدة ظاهرا ، مادام من شأنه ان يندفع الناس ، وكان الامر المطعون فيه قد خالف هذا النظر اذا أسس قراره على ما بين الطابعين الصحيح والمقلد من أوجه التباين دون وجوه التشابه بينهما والفت في نفس الوقت عما حصله تقرير قسم إبحاث التزييف والتزوير من ان طوابع البريد المضبوطة مزيفة بدرجة لا بأس بها وانما تتحد في مظهرها العام مع الطابع الصحيح من نفس الفئة والطبعة فإنه يكون قد أخطأ القانون بما يستوجب نقضه . (الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٨٥٩) وبأنه " تتحقق جناية ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في العلامات ولا يشترط القانون يكون التقليد متقنا بحيث يندفع به الفاحص المدقق بل يكفي ان يكون بين الختمين او العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه قد يسمح بالعمل بها بل يقدح في ذلك كون التقليد ظاهرا مادام من شأنه ان يندفع الناس . (الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/٧ س ٩ ص ٣٥٠) وبأنه " لا يشترط في جناية تقليد ختم أو علامة إحدى جهات الحكومة المنصوص عنها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ان يكون التقليد متقنا بل يكفي ان يكون هناك مشابهة بين الختم الصحيح وغير الصحيح ويقدح في ذلك ان يكون التقليد ظاهرا مادام من شأنه خدع الناس . (الطعن رقم ٥٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٨/

٤/١٩٥٨ س ٩ ص ٤٠٢) وبأنه " في جريمة التقليد الاختتام يكفي لتوفر ركن التقليد إمكان الخداع الجمهور ببصمة الختم المقلد دون اقتضاء أى شرط آخر " .
(الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٣٥/١١/١٨) .

وتقدير توافر التقليد من عدمه متروك الى سلطة محكمة الموضوع ولارقابة محكمة النقض عليه شريطه ان يبين أوجه التشابه بين كلا الخاتم الصحيح والخاتم المقلد ومدى أخذاع الجمهور بهذا الخاتم الاخير أى أنه لارقاب محكمة النقض الا في حدود سلامة السيب .

وقد قضت محكمة النقض بأن: إذا كان كل ما قاله الحكم المطعون فيه في بيان واقعة الدعوى وهى (تزوير ختم سلخانة) ، أن الاختتام الموجودة على اللحوم المضبوطة تغاير أختام السلخانة ، فهذا الحكم يكون قاصرا في بيان واقعة الدعوى وعناصر الجريمة التى دان الطاعن فيها ، اذ هو لم يبين ما هية الاختتام الصحيحة او المزورة وهل هى من أرقام أو حروف أو علامات ، كما لم يبين ما اذا كانت الاختتام المزورة تشبه الاختتام الحقيقية للسلخانة حتى يمكن القول بأن ما أحدثه الطاعن يعد تزويرا ، ومجرد قول الحكم بمغايرة الاختتام الموجودة على اللحوم لاختتام السلخانة لا يكفي ، إذ المغايرة قد توجد دون وجود أى تقليد للختم الحقيقى فلا تتحقق جريمة التزوير " (نقض ٩ يونية سنة ١٩٥٢ مجموعة احكام النقض من ٣ رقم ٣٩٤ ص ١٠٥٥) . وبأنه " من المقرر ان التقليد يقوم على محاكاة تتم بها تشابه بين الاصل والتقليد والعبرة فيه بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف بحسب يكون من شأنه ان ينخدع به الجمهور في المعاملات . وكانت المادة ٢٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بما وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على انواعه كما صار الثابت بالحكم وإلا كان قاصرا ، وكان من المقرر ان القاضى في المواد الجنائية انما يستند في ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذى

يقتنع به وحده ، ولا يجوز له ان يؤسس حكمه على رأى غيره ، فإن احكم المطعون فيه اذا لم يبين اوجه التشابه بين كلا الخاتم الصحيح والخاتم - ومدى إغداخ الجمهور بهذا الخاتم الاخير ، وإكفى في ثبوت التقليد أى وكيل الادارة الاجتماعية في هذا الخصوص يكون قاصر السبب بما يوجب نقضه " (الطعن رقم ٥١٤٧ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٨٥/٥/٦) وبأنه " إذا كانت محكمة موضوع بدرجتها قد استندت في ثبوت توافر التقليد على رأى مراقبة العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين دون ان تبين أوصاف كل منهما وأوجه التشابه بينهما ، فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يتسع له وجهه ، ولا يدفعه ما تناهى اليه الحكم المطعون فيه من ثبوت امكان إغداخ الشخص العادى في العلامة المقلدة ، لان ذلك لا يعدو ان يكون استدلالا على وجود التشابه يلزم ايراد مسوغاته واسانيده والمظاهر الدالة عليه مما يفيد اقتناع الحكم بقيام تلك التشابه اذا لا يكفي ان تؤسس المحكمة على رأى غيره . وهو ما خلا الحكم من بيانه الامر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما سار اثباتها في الحكم والتقارير برأى في شأن ما أثاره الطاعن في طعنه من دعوى خطأ الحكم في تطبيق القانون. (نقض جلسة ٣/١٥ / ١٩٨١ م ٣٠/٤٩٧) . وبأنه " من المقرر ان العبرة في التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف بحيث يكون من شأنه ان يندفع فيه الجمهور في المعاملات دون ان يكون الاندفاع قد حصل وتم فعلا بل يكفي ان يكون بين العلامتين المقلدة والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التعامل واذا كان الثابت من التحقيقات المنظمة ان تقرير قسم البحوث الترتيف والتزوير - جاء به ان - بصمات الختم المضبوطة تشابه بصمات الختم الصحيح من حيث الشكل ومضمون اللفاظ بداخلها وأوصافها بالنسبة لبعضهم البعض وان القالب المضبوط يصلح للاستعمال كقالب ختم وانه مزور بطريق التقليد من احدى بصمات قالب الختم الصحيح المثلث الشكل والخاص بمحرر سببا ، كما تأيد كذلك وجه التشابه بين بصمتي الختمين بما قرره الطب البيطرى الذى ضبط

الواقعة من ان الجمهور يتخدع في بصفة ذلك الخد المزور - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يقم بحث أوجه التشابه بين التختمين واعند فقط بأوجه الخلاف بينهما فانه يكون قد أخطأ في التطبيق القانون - واذا حجية ذلك عن تقدير أدلة الدعوى وساقه الى فساد في الاستدلال فانه يتعين نقضه " (الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦) . وبأنه " إذا كان الحكم مع إدانته المتهم بتهمتي تقليد واستعمال ختم مراقب تموين وتذاكر توزيع كيروسين لم يبين كيف قلد المتهم ختم هذا الموظف ولا كيف قلد تذاكر توزيع الكيروسين ويكان كل ما أورده من أدلة على ذلك أن دل على شئ فإنما يدل على أن بعض الكويونات المذكورة وجدت عند المتهم وهي مضبوطة لم تستعمل وإن إجاباته عما وجه إليه مضطربة ودفاعه غير مستساغ - فهذا من الحكم لا يؤدي في العقل ولا في المنطق السليم إلى أن المتهم هو الذى زور إمضاء الموظف المذكور وقلد تذاكر توزيع الكيروسين ولا يقطع بأنه كان يعلم بتزويرها وقد يكون الحكم قاصرا في بيان واقعة الدعوى واجبا نقضه " (الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥١/٤/٢) . وبأنه " إذا كان كل ما قاله الحكم في بيان واقعة الدعوى (تزوير ختم السلخانة) هو أن الأختام الموجودة على اللحوم المضبوطة تغاير أختام السلخانة - فهذا الحكم يكون قاصرا في بيان واقعة الدعوى وعناصر الجريمة التي أدين الطاعن فيها ، إذ هو لم يبين ماهية الأختام الصحيحة أو المزورة وهل هي من أرقام أو حروف أو علامات . كما لم يبين ما إذا كانت الأختام المزورة تشبه الأختام الحقيقية للسلخانة متى يمكن القول بأن ما أحدثه الطاعن بعد تزويرا ومجرد قول الحكم بغايرة الأختام الموجودة على اللحوم لأختام السلخانة لا يكفي ، إذ المغايرة قد توجد دون وقوع أى تقليد لنختم الحقيقى فلا تتحقق جريمة التزوير " (الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٦/٩) .

- التزوير يقع على المحررات وهو يعنى تغيير الحقيقة في شئ كان صحيحا في الأصل. ومن ثم لا يعد تزويرا من يقوم بقطع قطعة من الذهب عليها تعفة

الحكومة ووضعها فى معدن آخر قليل الأهمية وأحكم لحامها به ثم قام ببيع هذا على أنه من الذهب الخالص ومن ثم فيعد هذا الفعل نصبا يعاقب عليها طبقا للمادة (٤٣٦ع) .

وقد قضت محكمة النقض بأن: المادة ٢٠٦ ع لا تنطبق على من اقتطع قطعة من الذهب عنونها ثمعة الحكومة وأحكم وضعها ولحامها بمعدن آخر بعد تغطيته بطبقة من الذهب بكيفية غير ظاهرة ، وباعه أو رحنه على أنه من الذهب الخالص ، وإنما تعتبر هذه الفعلة نصبا داخلا تحت حكم المادة ٣٣٦ ع . (نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ - مجموعة القواعد القانونية - ج ١ - رقم ١٨ ص ٣٦) .

• وبالنسبة للأختام وما فى حكمها فإن التزوير ينطبق على الأختام والمحررات على السواء ، لأن هذا صريح نص المادة ٢٠٦ م ، ولأن صعوبة وقوع التزوير على الختم ليست مما يحول دون العقاب عليه إذا ما وقع بالفعل ، ولأنه لا محل للاحتجاج بالمادة ٢٠٨ ع لاختلافها عن المادة ٢٠٦ ع فى نطاقها ومدى الحماية المقررة فيها . (د/ محمود نجيب حسنى - د/ عبد المهيمن بكر - د/ السيد مصطفى السيد - د/ أحمد فتحى سرور - د/ عمر السيد) .

• يستوى لدى المشرع إذا وقع التقليد أو التزوير وإذا وقع التقليد أو التزوير ، فإنه يستوى لدى المشرع أن يكون الجاني قد أتى بنفسه أو بواسطة غيره ، فهو فى الحالتين يعتبر فاعلا أصليا للجريمة . وتتم الجريمة بمجرد ارتكاب فعل التقليد أو التزوير ، ولو لم يستعمل الشئ فيما قلده أو زوره من أجله . وقد قضت محكمة النقض بأن : لا يشترط فى جرعة التقليد المنصوص عليها فى المادة ١/٢٠٦ من قانون العقوبات أن يكون الجاني قد قلده بنفسه علامة من علامات الحكومة بل يكفى أن يكون التقليد قد تم بواسطة غيره طالما أنه كان مساهما معه فيما قارقه فقد سوى المشرع بين من قلده بنفسه إحدى تلك العلامات وبين من يرتكب ذلك

بواسطة غيره مما يجعل مرتكب التقليد في الحالتين فاعلا للجريمة . (الظعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٧ س ٢٧ ص ٦٢٨) . وبأنه " لا يشترط في جريمة التقليد النصوص عليها في المادة ١/٢٠٦ أن يكون الجاني قد قلد بنفسه ختما أو علامة من علامات الحكومة بل يكفي أن يكون التقليد قد تم بواسطة غيره ، طالما أنه كان مساهما فيما قارقه فقد سوى المشرع بين من قلد بنفسه إحدى تلك العلامات وبين من يرتكب ذلك بواسطة غيره مما يجعل مرتكب التقليد في الحالتين فاعلا للجريمة " (نقض جلسة ١٩٨٠/٦/٩ س ٣١ ص ٧٤٢) .

إستعمال الأشياء المقلدة أو المزورة :

ويقصد بالاستعمال استخدام الأشياء المقلدة أو المزورة على أنها صحيحة في الأغراض التي أعدت لاستعمالها فيه كوضع ختم مقلد على لحوم خارج السلخانة .

وقد قضت محكمة النقض بأن: تقدم المتهم بعض الأوراق المقلدة لشخص وعرضها عليه ليشتريها منه بعد استعمالها لما يقع تحت نص المادة ٢٠٦ عقوبات . (نقض جلسة ١٩٤٤/١٠/٢٣ — مجموعة القواعد القانونية — ج ٦ ص ٥٢٠) . وبأنه " إذا تعرض الحكم إلى جريمة استعمال المتهم ختما مقلدا مع علمه بتقليده — التي دانه بها — في قوله : أما قمة استعمال الختم المقلد التي وجهتها النيابة إلى المتهم فهي ثابتة قبله من اعترافه بملكية اللحوم ومن ضبطها بحمله عقب ذبحها بفترة وجيزة وعليها الختم المقلد ، مما يؤيد علم المتهم بمكان الختم المزيف ومبادرته إلى استعماله بوضع بصمته على اللحوم المضبوطة ، فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لجريمة استعمال الختم المقلد مع علمه بتقليده ، وفيما قاله الحكم عن حذه الجريمة ما يكفي في بيان علم المتهم بالتقليد " (نقض جلسة ١٩٥٩/٤/٦ س ١٠ ص ٤٢٠) .

ويجب أن نلاحظ أن الاستعمال الذى يتطلبه القانون هنا غير الترويج الذى يتطلبه في جرائم العملات المزيفة . ففى الترويج يلزم لقيام الجريمة قبول الطرف الآخر في التعامل بالعملة المزيفة ، أما فى الاستعمال فلا يلزم أن يتم قبول الشئ الزائف ممن يعرض عليه ، وإنما يكفى أن يقدمه الجاني بوصفه صحيحا حتى ولو اكتشف الغير حقيقة زيفه فلم يقبله .

كما لا يهون من قيام جريمة الاستعمال تامة أن يقابل تقديم المغر المزور بالسرفس ، أو أن يقبله من قدم إليه بقصد الإبلاغ عن الجريمة بسبب اكتشافه واقعة التقليد أو التزوير ، أو أن تضبط الجريمة لحظة التقديم . (د/ أمال عثمان ص ٣٣٩ — المرجع السابق) .

أما مجرد إبراز الشئ المقلد أو المزور لأنظار الغير دون أن يصطحب ذلك بفرض التخلي عن الحياة ، لا يعد استعمالا يقع تحت نص المادة ٢٠٦ ع . (د/ محمود نجب حسنى — ص ٢٦٤ — المرجع السابق) .

والاستعمال جريمة مستقلة عن التقليد أو التزوير ، ومن ثم لا يشترط أن يكون المستعمل هو نفس المقلد أو المزور أو على صلة به .

الإدخال إلى البلاد [إدخال الأشياء المقلدة أو المزورة فى مصر] :

يقصد بالإدخال هو اجتياز الأشياء المقلدة أو المزورة الحدود المصرية ، ونقع الجريمة بمجرد الإدخال ولا غيره إذا كانت الأشياء المقلدة أو المزورة قد تم فى الخارج أو قد تم فى مصر ثم أدخلت إليها ثانية .

والملاحظ أن القانون لا يعاقب على إخراج الشئ المقلد أو المزور خارج الحدود المصرية إلا أنه يعاقب على إخراج العملة المزيفة خارجها ولعل السبب فى هذا الاختلاف هو حرص المشرع على الاقتصاد المصرى من ترويج عمله مصرية مزيفة خارج البلاد .

إلا أننى أرى أنه كان يجب على المشرع أن يساوى بين هاتين الحالتين بأن يساوى بين العقوبة الذى قررها للشئ المقلد أو المزور داخل البلاد المصرية

وأيضاً خارجها لأن هذا الشيء المقلد أو المزور ربما يؤثر على اقتصاد البلاد تبعاً لنوع الشيء المقلد أو المزور وخاصة أو استعمال .

والإدخال جريمة مستقلة عن التقليد أو التزوير ومن ثم لا يشترط أن يكون المدخل هو نفس المقلد أو المزور أو على صلة به .

محل الجريمة

أوضحت المادة (٢٠٦ع) الأشياء التي ينصب عليها التقليد وما فى حكمه على سبيل التخصيص :

١. الأوامر الجمهورية والقوانين والمراسيم والقرارات الحكومية .
٢. خاتم الدولة أو إمضاء رئيس الجمهورية أو ختمه .
٣. أختام أو تمغيات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة .
٤. ختم أو إمضاء أو علامة أحد موظفى الحكومة .
٥. أوراق مرتبات أو بونات أو سراكى أو سندات أخرى صادرة من خزينة الحكومة أو فروعها .
٦. تمغيات الذهب أو الفضة .

وسوف نلقى الضوء على كل عنصر من هذه العناصر على الترتيب التالى :

(١) الأوامر الجمهورية والقوانين والمراسيم والقرارات الحكومية :

والأوامر الجمهورية هو ما يصدر من رئيس الجمهورية من قرارات وتشمل قرارات تشريعية كالقرارات بقوانين وكذلك قرارات صادرة منه بوصفه رئيساً للسلطة التنفيذية .

والقوانين هى مجموعة القواعد التى تصدرها السلطة التشريعية . والقرارات الصادرة من الحكومة هى كل قرار يصدر من جهة حكومية دون حاجة إلى تصديق رئيس الدولة ، كقرارات مجلس الوزراء والوزراء والمحافظين ومديرى الجامعات والمصالح والإدارات ، أو غيره فى حدود اختصاصه . (د/ محمود مصطفى - د/ عمر السيد - المستشار / مصطفى مجدى هرجة) .

(٢) خاتم الدولة أو إمضاء رئيس الجمهورية أو ختمه :

وخاتم الدولة هو الخاتم الرسمي الأكبر للدولة ، وهو الذى تبصم به القوانين والمعاهدات وأوراق اعتماد المبعوثين السياسين والوثائق وأوراق اعتماد المبعوثين السياسين الوثائق الرسمية التى بنظر لأهميتها وللثقافة المرمية يجب أن تكون مبصومة به ، والنوط بذلك ويحفظ هذا الخاتم هو وزير العدل . وامضاء رئيس الجمهورية توقيع ، وختمه هو ما تبصم به القوانين والقرارات الجمهورية والمراسيم وغيرها ما يقتضيه تسير أمور الدولة فى كافة المجالات .

ولا يشترط أن يكون الإمضاء أو الختم المقلد أو المزور هو لرئيس الجمهورية الحالى ، وإنما المقصود من ذلك إمضاء أو ختم رئيس الدولة مطلقا ، سواء كان حاليا أو سابقا . فينطبق النص ولو كان الجاني قد قلد أو زور ختما أو توقيعاً لأحد الملوك السابقين ، فالضرر قائم فى الحالتين إذا ما استعمله فى إنشاء أوراق نسبت إلى تاريخ حكمهم . (د/ محمد محى الدين عوض ص ٧٠٢ - د/ السيد مصطفى السيد ص ٤٤) .

(٣) اختتام أو تمفات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة :

المقصود بالاختتام :

هى النقش التى تستعمله الجهة الحكومية أو المصلحة كالوزارات المختلفة ومصالحها وأدائها ، وأحكام وأقسام وأشرطة والنيابات وهى غير خاتم الدولة . ولكل وزارة أو مصلحة أو إدارة أو هيئة خاتم يميزها عن غيرها .

المقصود بالتمفات :

هى الطوابع التى توضع على بعض الأوراق الرسمية كأوراق الحكم وأوراق المرائض وبعض الشهادات العلمية .

المقصود بالعلامات :

والعلامات هى الإشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الأميرية أو السلطات العامة ، والتى تصطلح على استعمالها لغرض من الأغراض ، أو

للدلالة على معنى خاص أيا كان نوعها أو شكلها كالعلامات التي تضعها السلخانات على لحوم الحيوانات المذبوحة بها .

وقد قضت محكمة النقض بأن: المراد بالعلامة في هذا المقام سواء كانت الآلة الطابعة أو أثرها المنطبع ما دل بحسب السياق على الجهة مالكة العلامة ، لا دلالة أفراد وتمييز فحسب بل دلالة توثيق أيضا ، الأمر المستفاد من ورود حكمها في باب التزوير ، وهو يتعلق بالحجية في الإثبات وفي النصوص الخاصة بالتزوير في الأختام والأوراق الرسمية بالذات . (نقض ١٩٦٩/١٢/٢٩ - أحكام النقض - س ٢٠ رقم ٣٠٣ ص ١٤٦٧) . وبأنه " السلخانة التي يديرها المجلس البلدى بالاسكندرية بالنيابة عن الحكومة وتحت اشرافها ومراقبتها هي مصلحة أميرية ، فتقليد ختمها معاقب عليه بالمادة ١٧٤م (المادة ٢٠٦ ع الحالية) . (نقض ٧ أبريل سنة ١٩١٧ - المجموعة الرسمية - س ١٨ رقم ٧٥ ص ١٣٠) . وبأنه " لما كانت الإشارات التي حصل تقليدها إنما هي شعارات خاصة بمحزر الاسكندرية اصطلح على استعمالها لغرض معين وهو الختم بها على اللحوم التي تذبح فيه بحيث تغير يوميا لدلالة خاصة ، فهي بهذه المثابة تعتبر علامة مميزة له ودالة عليه في يوم معين ، وتقليدها لا شك فعل وإثم " (نقض ٥ فبراير سنة ١٩٦٣ سنة ١٩٦٣ - مجموعة أحكام النقض - س ١٤ رقم ٢٣ ص ١٠٧) .

ولا تدخل في مدلول كلمة علامات العلامة الصفيحية النحاسية التي يحملها رجال البوليس وعليها غر يعرفون بها إذ أنها تعد جزء من ملابسهم كالأحزمة والأزرار ومن ثم فإن العلامات التي تقصدها في هذا البحث هي الإشارات أو البرموز التي تتخلها الجهة الحكومية أو المصلحة لترمز بها عن شخصيتها متصلة اتصالا وثيقا بعملها .

وقد قضت محكمة النقض بأن: الصفيحة النحاسية التي يحملها رجال البوليس وعليها غر يعرفون بها لا تدخل في مدلول كلمة العلامات ، إذا هي ليست في واقع الأمر إلا جزءا من ملابسهم كالأحزمة والأزرار المخصوصة ، ولا تفترق

عن غيرها من أجزاء الملبس إلا في أنها رقعة معدنية عليها أسماء العساكر مرموزا لها بأرقام . (نقض ١٣ يونية سنة ١٩٢٩ — مجموعة القواعد القانونية — جـ ١ رقم ٢٨٤ ص ٣٤١) . وبأنه " اصطناع صفيحة مماثلة للصفائح التي تعلق على السيارات تميزا للوحدة منها عن غيرها من غير تقليد ختم المحافظة الذي يصمم به على ما يسلم من الصفائح لأصحاب السيارات لا يعتبر تزويرا أو تقليدا معاقبا عليه بالمادة ١٧٤ ع (٢٠٦ ع الحالية) ، بل يعتبر مخالفة لحكم المادتين ١٣ ، ٥٣ من لائحة السيارات ، إذ أن الصفيحة لا تكون هي العلامة القانونية إلا إذا كان عليها ختم المحافظة الذي يكون ذاتية الصفيحة من جهة كونها علامة حكومية " (نقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ — مجموعة القواعد القانونية — جـ ١ رقم ٣٠٧ ص ٣٥٦) .

المعبرة في تقليد الاختام وما مائلها مما نصت عليه المادة (٢٠٦) ليست بالجهة المأذونة باستعمال الختم وإنما هي بالختم المقلد نفسه :

لمن كان هذا الختم صادرا من جهة حكومية لأجل استعماله في غرض معين ، سواء بواسطة رجال الحكومة أنفسهم أم بواسطة غيرهم ممن تعهد إليهم باستعماله ، كان تقليد هذا الختم جنابة تزوير معاقبا عليها بالمادة ٢٠٦ المذكورة ، وكان استعماله جنابة كذلك طبقا لهذه المادة . فالختم الصادر من القسم البيطري التابع لوزارة الزراعة لكي تستعمله شركة الأسواق في سلخانة معينة يكون تقليده جنابة واقعة تحت حكم المادة سابقة الذكر . (نقض ١٨ نوفمبر لسنة ١٩٣٥ — مجموعة القواعد القانونية — جـ ٣ رقم ٣٩٨ ص ٤٩٩) .

ورسم خط أو دائرة دون الرموز أو الحروف التي تحويرها الاختام عادة لا عقاب عليه مهما كان قصد الجاني من ذلك الانتفاء المشابهة التي تعتبر تقليدا معاقبا عليه . (أ/ محمود ابراهيم اسماعيل رقم ١٧٦ ص ١٨١) .

ولا يشترط أن تكون المصلحة أو الجهة الحكومية قائمة وقت تقليد ختمها وما إليه ، أو أن يكون الختم لا يزال مستعملا ، فإنه يعاقب على التقليد

أو التزوير ولو كان الختم وما إليه لمصلحة ألغيت ، أو كان لمصلحة قائمة ولكنها ألغت الختم . (أ/ جندي عبد الملك — د/ محمود مصطفى — د/ عبد المهيمن بكر) :

وقد قضت محكمة النقض بأن : المادة (١٧٤ ع) . (المادة ٢٠٦ ع الحالية) تنطبق على تزوير أختام وشمعات الحكومة ولو كانت غير مستعملة الآن . (نقض ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١١ — المجموعة الرسمية — س ١٣ رقم ١٩ ص ٣٧) .

(٤) ختم أو إمضاء أو علامة أحد موظفي الحكومة :

الختم والإمضاء يتضمنان بيان الاسم ، سواء كان هذا الاسم منقوشا في صورة ختم ، أو توقيعاً بيد الموظف العام . وأما العلامة فهي الإشارة المختصرة التي اعتاد موظف استعمالها في التوقيع على الأوراق الرسمية كبديل عن امضائه (د/ فوزية عبد الستار — نجيب حسني — محمود السماعيل) .

أن المشرع لم يقصد بالمادة (٢٠٦ م) حماية المصالح الخاصة بالموظف ، بل حماية مصالح الحكومة .

فإن هذه المادة لا تنطبق في حالة ما إذا قلد أو زور شخص ختم موظف لاستعماله في تزوير عقد من عقود المعاملات الخاصة كبيع أو إيجار وخلافه ، وإنما تنطبق المادة (٢١٥ ع) الخاصة بتزوير المحررات العرفية .

وإذا كان تقليد ختم الموظف بقصد استعماله في تزوير محرر مما يختص الموظف بتحريره بمقتضى أعمال وظيفته ، فعندئذ يعاقب الجاني على التقليد بمقتضى المادة (٢٠٦ ع) .

وقد قضت محكمة النقض بأن : يعد تزويرا بمقتضى المادة (١٧٤ ع) . (المادة ٢٠٦ ع الحالية) تقليد ختم العمدية على شهادة فقر ، وهي ورقة رسمية مختص بتحريرها ولو لم يوجد عليها تصديق المأمور ، لأن الغرض من هذا التصديق على امضاء العمدية ليس لاكتساب هذه الإمضاء صفة رسمية ليس لها من قبل ،

بسل للتقرير بأن صاحبها هو عمدة في الواقع معروفا عند المأمور . (نقض ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ الشرائع س ٤ عدد ١١ ص ٣٢) .
كما يعاقب بمقتضاها على استعمال ذلك الختم المقلد مع العلم بتقليده (محمود مصطفى - المرجع السابق - ص ١٢٥) .
(٥) أوراق مرتببات أو بونات أو سراكى أو سندات أخرى صادرة من خزانة الحكومة أو قروعا :

يدخل في مدلول هذه العبارة كل الأوراق التى لها قيمة مالية والتى تصدرها خزانة الحكومة كأذون الصرف على خزانة الحكومة أو فروعا وسراكى الاستحقاق فى المعاش وسندات الدين العمومى وما إلى ذلك . (د/ السيد مصطفى ص ٥٠) .

ويجب أن نلاحظ أنه لا تعتبر من هذه الأوراق العملات الورقية (البنكوت) التى تقوم بإصدارها وزارة المالية . ولعل السبب يرجع إلى أن هذه الأوراق تخضع لحماية ٢٠٢ ع ٦ (٦) تمغات الذهب أو الفضة :

المقصود بها تلك العلامات الدقيقة التى توضع على الذهب والفضة لضمانها ومنع العبث بدرجة نقائها ، والتى يستعينهم تمغة الحكومة المصرية .
والراجع أنها تشمل التمغات الصادرة من جهات أجنبية والتى اعترف بصحتها بقرار صادر من وزير المالية . نصنا للمادة ٢ من القانون ١٩ الصادر فى ٨ أغسطس سنة ١٩١٦ والخاض بتمغة المصوغات وذلك لأن نص المادة ٢٠٦ عام . ولأن اعتراف وزير المالية بهذا النوع الأخير من التمغات يضى عليها حكم التمغات المصرية .

ويستوى أن تقع الجريمة على آلة التمثع أو على العلامة التى تحدثها وأن تكون التمغة مستعملة حاليا أو بطل استعمالها لتحقيق كلمة العقاب فى الحالىين ويراعى أن اصطناع علامة تمغ زائفة يتضمن بالضرورة اصطناع الآلة المحدثه لها

أما اصطناع الآلة فلا يتضمن بالضرورة اصطناع العلامة ولكن أحد الفعلين يكفى للعقاب . (مصطفى نجيب حرجة ص ١١٤) .

القصد الجنائي

فيجب أن يتوافر لدى الجاني القصد العام ، هو يتمثل في إرادة ارتكاب فعل التقليد أو التزوير أو الاستعمال أو الإدخال في البلاد مع العلم بأن محل هذا الفعل أحد الأشياء المبينة في المادة ٢٠٦ ع على سبيل الحصر . فلا يتوافر هذا القصد إذا لم يعلم الجاني بأن الحتم المقلد خاص بأحد موظفي الحكومة ، أو إذا لم يعلم من قام باستعمال أحد الأشياء المقلدة بمachine تقليدها ، أو إذا لم يعلم من قام بإدخال أحد الأشياء المزورة في البلاد بمachine تزويرها .

ويجب أيضا أن يتوافر قصد خاص يتمثل في اتجاه نية أجنبي إلى استعمال الحتم أو التمغة أو العلامة أو الورقة استعمالا ضارا .

وقد قضت محكمة النقض بأن : القصد الجنائي في المادة ٢٠٦ ع قصد خاص هو العلم بتجريم الفعل ونية استعمال الشئ المقلد أو المزور استعمالا ضارا بمصلحة الحكومة أو بمصلحة الأفراد ، وهو مفترض من التقليد أو التزوير ، وعلى التهم وحده إثبات عكس هذا القصد . (نقض ٣ فبراير سنة ١٩٥٩ — مجموعة أحكام النقض — س ١٠ رقم ٣٣ ص ١٥٥) . وبأنه " يختلف القصد الجنائي الذي يتطلبه نص المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات عن القصد الجنائي الذي تتطلبه المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، فالقصد الجنائي في المادة ٢٠٦ قصد خاص هو العلم بتجريم الفعل ونية استعمال الشئ المقلد أو المزور استعمالا ضارا بمصلحة الحكومة أو بمصلحة الأفراد ، وهو مفترض من التقليد أو التزوير ، وعلى التهم وحده إثبات عكس هذا القصد . أما القصد الجنائي في المادة الأخرى خاصة بعلامات الدمغة فقصد عام هو مجرد العلم بالتقليد أو التزوير يردون إذن الجهات المختصة ، ولو كان ذلك لأغراض ثقافية أو علمية أو فنية أو صناعية . مما يتوافر به القصد الجنائي المنصوص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات " (الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة

٢٧ق — جلسة ١٩٥٩/٢/٣ ص ١٥٥). وبأنه " من المقرر انه لما كانت المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تفترض توافرها قصد خاص نية استعمال الشيء المقلد أو المزور استعمالا ضارا بمصلحة الحكومة والافراد الذى يستفاد من ارتكاب التقليد او التزوير ويكون على المتهم فى هذه الحالة عبء نفى توافره" (الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٤٨ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١١).

العقوبة :

حدد الشارع عقوبة كل جنائية من هذه الجنائيات بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن وتضاف الى هذه العقوبة مصادرة الاشياء أو الخمرات المقلدة أو المزورة وجوبا ، باعتبار ان حياتها فى ذاته جرمية (المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، الفقرة الثانية) .

الاعفاء من العقوبة :

تنص المادة ٢١٠ من قانون العقوبات على ما يلى خاص المرتكبين لجنائيات التزوير المذكورة بالمواد السابقة من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بهذه الجنائيات قبل وقبل الشروع فى البحث عنهم وعرفوها بفاعليها الاخرين سبيلها القبض عليهم ولو بعد الشروع فى البحث المذكور .

وينصرف الاعفاء من العقوبة — فى هذه المادة — الى المادتين ٢٠٦ و ٢٠٦ مكررا ع والمواد من ٢٠٧ الى ٢٠٩ ع لتضمن جنحا لا اعفاء من عقوبتها.

والمادة ٢١٠ ع تقرر الاعفاء فى حالتين :

الحالة الاولى :

أن يخبر الجاني الحكومة بالجنائية قبل تمامها وقبل الشروع فى البحث عن مرتكبيها وعرفها بفاعليها الاخرين .

وتفرض هذه الحالة حصول الاخبار والجريمة فى مرحلة الشروع ، وأن يتم الاخبار " قبل الشروع فى البحث عن الجناة".

ونلاحظ أن عبارة المشروع هنا تختلف عن العبارة التي استعملها فيما يتعلق بالاعفاء من العقاب الوارد في المادة ٢٠٥ ع ، حيث نص على الاعفاء من العقاب اذا تم الاخبار " قبل الشروع في التحقيق".

وبمعنى هذا الاختلاف أن الاعفاء المقرر في المادة ٢١٠ ع يشترط لتحقيقه ان يكون الاخبار قبل أن تتخذ السلطات أى اجراء يستهدف البحث عن الجناة ولو كان اجراء من اجراءات الاستدلال . (د/ فوزية عبد الستار - وعمر السعيد) وتطلب هذه الحالة ان يعرف الجاني الحكومة بباقي المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أم شركاء.

ولا يشترط ان يرشد عن كل المساهمين ، وإنما يكفي أن يرشد المبلغ عن يعرفه منهم . (نقض ١٩٥١/٥/٢٢ المرجع السابق) . كما لا يشترط أن يؤدي الاخبار الى القبض على المساهمين الذين أبلغ عنهم .

الحالة الثانية :

أن يسهل الجاني سبيل القبض على الفاعلين اخرين ولو بعد الشروع في البحث عنهم . وتفترض هذه الحالة ان الاخبار كان يعد الشروع في البحث عن الجناة ويسهل للحكومة القبض عليهم .

والشروع في البحث عن الجناة الذي يبدأ باتخاذ الاستدلال بظل مسندا حتى تنتهي اجراءات المحاكمة أمام محكمة الموضوع ، ولذلك يستفيد المتهم من الاخبار لئلا صدر لأول مرة أمام محكمة الموضوع ، ويظل مستفيدا منه ولو عدل بعد ذلك طالما انه قد أنتج ثمرته بتسهيل القبض على الجناة . ولكنه لا يستفيد من اذا تحدث عنه لأول مرة أمام محكمة النقض ، باعتبار أنها ليست محكمة موضوع ، وإنما محكمة قانون . (د/ محمود نجيب حسني - محمود مصطفى) .

وتطلب هذه الحالة بالإضافة الى ذلك تسهيل القبض على سائر الجناة ، ويعنى ذلك أنه لا يكفي ان يكشف الجاني عن أسمائهم ، وإنما يتعين أن يتضمن

اخباره معلومات مفصلة تتج للسلطات ان تسليخ بالوسائل التي تسهل لها القبض على سائر الجناة . (محمود نجيب حسنى) واذا كانت السلطات قد تمكنت من القبض على الجناه من غير طريق الاخبار فلا محل للاعفاء .
وقد قضت محكمة النقض بأن: اعتراف المتهم بالتزوير بعد القبض عليه وعلى شركائه فى الجريمة لا يعفيه من العقاب . (نقض ٢ مارس سنة ١٩٢٦ ، الموسوعة الجنائية ج ٢ رقم ٤٩ ص ٣٦٠) .

وتقدير ما إذا كان الاخبار يتضمن معلومات مفصلة لتسهيل القبض على سائر الجناة من اختصاص محكمة الموضوع فاذا أثبت أنه لم يكن للمتهم اى عمل لتسهيل القبض على شريكه ، وأنه بذلك لا يستحق الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٢١٠ ع كان قولها فى هذا الامر . (نقض ١٩٣٠/٥/٣٠ - المرجع السابق) والاعفاء فى الحالتين السابقتين وجوبى ، فيتعين على المحكمة ان تقضى به متى ثبت لها توافر شروطه .

أسماء استعمال الاختتام الحكومية وما إليها

تنص المادة ٢٠٧ عقوبات على أنه " يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على اختتام أو تمغات أو علامات حقيقة لاحدى المصالح الحكومية أو إحدى جهات الادارة العمومية أو إحدى الجهات المبنية فى المادة السابقة واستعملها استعمالا ضارا بمصلحة عامة أو خاصة " .

• أركان هذه الجريمة :

يلزم لهذه الجريمة ثلاثة أركان أولهما ركن مادى وثانيهما محل الجريمة وثالثتهما قصد جنائى (ركن معنوى) .

أولاً : الركن المادى

ويجب لقيام الركن المادى ان يعمل الجاني الختم الحقيقى بعد الاستحصل عليه بغير استعمال ضارا بمصلحة عامة أو خاصة .

ولا يشترط أن يؤدى الختم او فان حكمة الى ضرر فعلى بل يكفى أن يكون من شأنه احداث الضرر ويستوى أن يكون الضرر ماديا او معنويا فكلاهما على السواء .

ومن أمثلة الاستعمال الضار بمصلحة عامة أن يستحصل شخص بغير
على ختم إحدى المصالح ويختم به على خطاب خاص بشخصه فتقبله مصلحة
البريد بغير طابع . (د/ عمر السعيد - أ/ أحمد أمين - د/ السعيد مصطفى)
ومن أمثلة الاستعمال الضار بمصلحة خاصة فمثاله أن يحصل شخص على ختم
إحدى الكليات الجامعية ويصم به على ورقة تفيد بأنه مفيد هذه الكلية
ليحصل على تخفيض خاص تقدمه بعض المحلات التجارية لطلاب الجامعة
(د/ فوزية عبد الستار - ص ٢٣٦) .

وإذا اقتصر الجاني على الحصول بغير وجه حق على الختم لتقديمه إلى
آخر واستعماله استعمالا ضار ، فإن كلا من الاثنين يعد فاعلا أصليا في هذه
الجرمة ، لأنه قام بعمل من الأعمال المكونة لها (المادة ٣٩/٢ عقوبات . د/)
أحمد فتحي سرور - ود/ محمد محي الدين عوض) .

ثانيا : محل الجريمة

ويجب أن يقع الفعل المكون للركن المادي على أختام أو تمغات أو
علامات حقيقة ، لأحدى المصالح الحكومية ، أو إحدى جهات الإدارة العمومية
، أو إحدى الهيئات المينة في المادة ٢٠٦ مكررا .

والمراد بالأختام أو التمغات أو العلامات المشار إليها في المادة ٢٠٧ ع
ذات الآلات التي تستخدم في الختم أو التمغ أو إحداث العلامة ، وليس
المقصود طوابعها وآثارها .

والاستحصال بغير حق يفيد أن الشيء ليس بحسب أصله في حيازة
المستحصل ، وأن هذا المستحصل ليس من حقه أن يكون الشيء في حيازته ، بل
أنه إنما يعمل وسعى للحصول عليه ممن له الحق في حيازته ، سواء أكان الحصول
بسرقة أو نصب أو بطريق آخر غير مشروع . وكل هذه المعاني إنما تصح في
آلات الأختام والتمغات دون طوابعها وآثارها . (نقض ١١/٢٢/١٩٢٨ -
مجموعة القواعد القانونية - ج ١ رقم ١٩ ص ٣٧) .

وقد قضت محكمة النقض بأن : المادة ٢٠٧ لا تنطبق على من اقتطع قطعة من الذهب عليها تمغة الحكومة وأحكم وضعها وحامها بمعدن آخر بعد تغطيته بطبقة من الذهب بكيفية غير ظاهرة وباعه أو رهنه على أنه من الذهب الخالص ، وإنما تعتبر هذه الفعلة نصبا داخلا تحت حكم المادة ٣٣٦ ع . (نقض ٢٢ / ١٩٢٨ - مجموعة القواعد القانونية - ج ١ رقم ١٩ ص ٣٧) .

ثالثا : القصد الجنائي

(الركن المعنوي)

هذه الجريمة من الجرائم العمدية التي تتطلب قصد جنائي ومن ثم فيلزم اتجاه إرادة الجاني إلى الاستحصال بغير حق على الختم أو التمغة أو العلامة وإلى استعماله بغير حق مع علمه بذلك ، ومن شأن هذا الأمر والمصلحة عامة . كما تتطلب أيضا توافر قصد خاص بمعنى نية الغش أو الأضرار بمصلحة عامة أو خاصة ولا جريمة إذا انتفت هذه النية .

العقوبة :

حدد المشرع عقوبة هذه الجريمة بالحبس (من أربع وعشرين ساعة إلى ثلاث سنوات) . وهذه الجريمة جنحة ، ولا عقاب على الشروع فيها لعدم النص (مادة ٤٧ عقوبات) .

الفصل التاسع
الجرائم الخاصة بالأختام والتمغات والعلامات
غير الحكومية

تقليد واستعمال الأختام غير الحكومية وما إليها

تنص المادة ٢٠٨ عقوبات على أنه " يعاقب بالحبس كل من قلد ختما أو تمغة أو علامة لإحدى الجهات ايا كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية ، وكذا من استعمل شيئا من الأشياء المذكورة مع علمه بتقليدها .

أركان الجريمة :

يجب أن تتوافر في هذه الجريمة أركان ثلاثة وهي ركن مادي وركن جنائي (ركن معنوي) وعمل الجريمة .

أولا : الركن المادي

ويقوم الركن في هذه الجريمة بأحد فعلين وهما التقليد والاستعمال .

التقليد :

التقليد هو صنع شيء كاذب يشبه شيئا صحيحا وهو يعنى هنا صنع أو ختم تمغة أو علامة مزيفة تقليدا للأشياء الصحيحة والعبرة في التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف بحيث يكون من شأن أن يخدع فيه الجمهور في المعاملات ويكفى أن يكون بين العلامتين المقلدة والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التعامل بمعنى أنه يكفي لتوافر ركن التقليد في جريمة تقليد الأختام والتمغات والعلامات أنه من شأنه خدع الجمهور في المعاملات . وقد يكون التقليد باصطناع الختم أو التمغة أو العلامة إلى الآلة المحدثه هذه الأشياء أو الأثر والطابع المأخوذ منها . (د/ رؤوف عبيد ص ٦٧ - د/ أحمد فتحي سرور = د/ فوزية عبد الستار = غانم) .

وقد اعتبر المشرع مجرد استعمال الشيء المقلد مع علم المستعمل بتقليده جريمة قائمة بذاتها يعاقب فاعلها ، ولو كان غير المقلد .

ثانياً : محل الجريمة :-

يجب أن يقع الفعل المكون للركن المادى على أختام أو علامات لإحدى الجهات أياً كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية . فيدخل في نطاق هذه الماداة المصارف والشركات بأنواعها واغلات التجارية والمؤسسات والجمعيات والمدارس الخاصة . وكذلك أختام وشمعات وعلامات الحكومة الأجنبية . (أ/ أحمد أمين — رؤوف عبيد — السعيد مصطفى) .

ولكن يخرج من نطاقها الأختام الخاصة بالأفراد ولو كانوا مشغولين بإحدى الجهات المذكورة . لأن أختام الأفراد تدخل تحت نطاق الماداة ٢١٥ عقوبات الخاصة بالتزوير في الخمرات العرفية .

ثالثاً : القصد الجنائى

الركن المعنوى

يتمثل الركن المعنوى في هذه الجريمة في القصد الجنائى العام والقصد الخاص (راجع الماداة ٢٠٦ ع) .

استثنى المشرع العلامات والبيانات التجارية من حكم المواد السابقة :

لئن كان ظاهر المواد ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكرراً ، ٢٠٨ من قانون العقوبات يوهم بأنه يتناول تقليد العلامات التجارية التى توضع على المصنوعات أو المنتجات لتمييزها في السوق عما يماثلها من بضائع صاحب العلامة ليطمئن إليها الراغبون في الشراء ، إلا أن مقارنة نصوص القانون في هذا الشأن تدل على أن المشرع قصد إخراج هذه العلامات من عموم هذه النصوص إذ قن لها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية وقرض لها عقوبة مخففة لما ارتآه من أن طبيعة هذا الحق وما تقتضيه النظم والقواعد الاقتصادية من حرية المنافسة التجارية هي أقصى حد ممكن يلبى عدم تضيق

هذه الحرية بفرض عقوبات جنائية على التقليد الذي يقع من المتنافسين في التجارة والصناعة إلا بالقدر الذي سنه ، وفي الحدود التي رسمها مما يوجب القول بأن هذا النص الخاص وحده هو الذي قصد به إلى حماية العلامة التجارية أو البيان التجاري ، لأن علة وجوده وصراحة عبارته وإيراده في قانون واحد دون تمييز بين القطاعين العام والخاص ، كل ذلك يقطع في الدلالة على أن المشرع استثنى تقليد العلامات والبيانات المذكورة في حكم المواد السابقة وخصها بحمايته في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ سالف البيان . (نقض ٢٩/١٢ ١٩٦٩ — مجموعة أحكام النقض — ص ٢ رقم ٣٠٣ ص ١٤٦٧)

المقوية :

حدد المشرع عقوبة هذه الجريمة بالحبس . ويتعين فضلا عن ذلك الحكم بمصادرة الأختام أو التسمغات أو العلامات المقلدة ، وفقا للمادة ٢/٣٠ عقوبات

الفصل العاشر

الاستحصال على الأختام والتمغات

والعلامات غير الحكومية وما إليها واستعمالها

تنص المادة ٢٠٩: عقوبات على أن " كل من استحصل بغير حق على الأختام أو التمغات أو النياشين الحقيقية المعدة لأحد الأنواع السالف ذكرها واستعملها استعمالاً مضراً بأى مصلحة عمومية أو شركة تجارية أو أى إدارة من إدارات الأهالي يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

وظاهر النص يدل على أنه لا يكفى لتكوين الجريمة أن يلحق الضرر أى شخص من أفراد الناس كما فى جريمة المادة ٢٠٧ ، بل يجب أن يلحق الضرر إدارة من إدارات الأهالي كمنشأة أهلية أو محل تجارى أو بيت مالى . (أ/ جندي عبد الملك — د/ عمر السعيد — د/ فوزية عبد الستار — د/ السعيد مصطفى) .

أركان الجريمة :

أركان الجريمة هى ركن مادى وركن جنائى ، ومحل الجريمة .

الركن المادى

يتمثل الركن المادى فى هذه الجريمة بأن يحصل الجاني على الأختام أو التمغات أو العلامات الحقيقية بغير حق وأن يكون قد استعملها استعمالاً ضاراً

محل الجريمة

يتمثل محل الجريمة فى أنه يجب أن تقع جميع الأفعال المادية على أختام أو تمغات أو نياشين حقيقية غير حكومية أى أمّا إذا وقع الفعل على تمغات أو نياشين غير حقيقية فلا جريمة ولا عقوبة فالعبرة هنا بحقيقة الفعل لحضوعها للمادة (٢٠٩ ع) .

القصد الجنائى

(الركن المعنوى)

يتمثل الركن المعنوي في قصد جنائي عام وهو يتحقق باتجاه إرادة الجاني إلى الاستحصال على الختم الحقيقي أو ما في حكمه وإلى استعماله مع علمه بأنه يستحصل عليه بغير حق ، وإن من شأن هذا الاستعمال الإضرار بالغير . أى يجب أن يتوافر قصد جنائي عام وآخر خاص يتمثل في نية الغش والأضرار بالمصلحة العمومية لأى إدارة من إدارات الأهالي أو شركة تجارية غير حكومية .

العقوبة :

المشرع قرر لهذه الجريمة عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين . ولا شروع لهذه الجريمة ، إذ هى جنحة لم ينص المشرع على عقاب الشروع فيها .

أحكام النقص

• أنه وإن كانت المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات قد جاءت بنص عام يعاقب بعقوبة الجنائية على الأشغال بالتعامل بالمسكوكات المزورة أو تزويرها مع العلم بتزويرها فإن المادة ٢٠٤ قد نصت على عقوبة مخففة لما يتعامل بالمسكوكات المزورة مع علمه بتزويرها إذا كان قد أخذها وهو يجهل عيوبها ولهذا فإنه يجب لسلامة الحكم الذى يصدر بالإدانة على أساس الجنائية تطبيقا للمادة ٢٠٢ أن يتضمن أن المتهم لم يكن قد أخذ المسكوكات التى تعامل بها وهو يجهل تزويرها . وإذن فإذا كان الحكم قد أدان المتهم فى جريمة تزوير المسكوكات المزورة مع علمه بتزويرها وعاقبه بعقوبة الجنائية مع تمسك المتهم بأنه كان وقت أخذها أنها مزورة ودون أن يتعرض لنفى هذا الجهل فإنه يكون قد جاء قاصر البيان متعينا نقضه . (الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ١٦ق — جلسة ١٩٤٦/١٢/٢٣) .

• أن تحضير الآلات والعدد والأدوات اللازمة لتزييف النقود ثم استعمال المتهم إياها بالفعل فى إعداد المعدن بقطعة على قدر العملة الأصلية التى أريد تقليدها — ذلك يجب — فى نظر القانون — عدم شروعها فى جنائية التزييف ، إذ أن المتهم بفعله هذا قد تعدى التفكير والتحضير وانتقل إلى

دور التنفيذ بحيث لو ترك وشأنه لُتمت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة .
(الطنن رقم ٩٧٦ لسنة ١٧٠ ق — جلسة ١٩٤٧/٤/٧) .

• أن مفهوم حكم القانون الوارد في المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات هو أن
المشرع إنما أراد اعفاء المتهم بجناية من الجنايات المذكورة في المادتين ٢٠٢ ،
٢٠٣ الخاصتين بالمسكوكات لما هو أخير الحكومه بتلك الجنايات قبل تمامها
وقبل الشروع في البحث عن مرتكبها او اذا سهل القبض باقى المتهمين
معه فيها ولو بعد وقوعها والشروع في البحث عن المتهم . فإذا كانت واقعة
الدعوى هى ان المتهم وقت ان قبض عليه يروج مسكوكات مزيفة قد قدم
كل ما عنده من النقود المزيفة ودل على مرتكب جنابة التزيف وشريكه في
الترويج وسهل القبض عليه فانه يكون مستحقا للاعفاء . (الطنن رقم
٣٤٢ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٤٨/٦/٨) .

• متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية
للاجرمية التى أذان المتهم فيها وهى الشروع في تقليد مسكوكات قضية
(قطع من ذات القرشين) مستندا في ذلك إلى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما
رتسب عليها ومفسندا ما أثاره المتهم من قصور أدوات التزيف ورداءة
التزيف بناء على اعتبارات مسوغة — متى كان ذلك وكان الثابت بالحكم
أن المتهم لم يعدل عن ارتكاب الجريمة بمحض اختياره فلا تجوز إعادة الجدل
في ذلك أمام محكمة النقض . (الطنن رقم ٩٠ لسنة ٢٠ ق — جلسة ٢٧/
١٩٥٠/٣) .

• أن شرط الاعفاء من العقوبة في جريمة تقليد أوراق العملة أن يكون الجاني
قد أرشد عمن يعرفه من باقى الجناة . (الطنن رقم ٢٣٥ لسنة ٢١ ق —
جلسة ١٩٥١/٥/٢٢) .

• أن مجرد تقديم ورقة مالية مقلدة لشخص وعرضها عليه ليشتريها وقبل
هذا العرض من جانبه يعد استعمالا يقع تحت طائلة المادة ٢٠٦ من قانون
العقوبات . ولا يلزم أن يكون الجاني وقت ذلك حائزا بنفسه الأوراق التى

يستعمل بما إذ يكفي أن تكون الحيازة لغیره مادام هو يعلم ان هذه الأوراق مقلدة سواء كان علمه قبل أو أثناء العرض للتعامل . (الطنن رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٣ — جلسة ١٩٦٣/١١/١١ ص ١٤ ص ٧٩٥) .

• متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعين اتفاقهم مع باقي المتهمين على استعمال أوراق النقد المقلدة — التي كانت في حوزة أحدهم — ووجودهم جميعاً على مسرح الجريمة وقت مقارفتها واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الإجرامي إلى ذلك ، فإن هذا وحده يكفي لتضامهم في المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين — وليس يلزم أن يحدد الحكم الأفعال التي أتاها كل منهم على حدة . (الطنن رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٣ — جلسة ١٩٦٣/١١/١١ ص ١٤ ص ٧٩٥) .

• جرى قضاء محكمة النقض على أن تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الإقناع تكفل لها الرواج في المعاملة هو في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانوناً . ولما كان الثابت أن تفتيش مسكن المطعون ضده الثاني قد أسفر عن ضبط قوالب للتزييف وعدد من العملات المعدنية المزيفة وبعض السبائك المعدنية وأدوات أخرى مختلفة مما تستعمل في التزييف وذلك بعد أن انكشف لرجال مكتب مكافحة التزييف أمر المطعون ضدهم وهم يبحثون عن مشتر لعملاتهم المزيفة ، فإنهم يكونوا قد تعدوا مرحلة التقليد والتحضير وانتقلوا إلى دور التنفيذ بحيث لو تركوا وشأنهم لتمت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهم استناداً إلى أن الواقعة لا تعد شروعا في تقليد بالرغم من ضبط هذه الأدوات التي أعدت لهذا الغرض قد أخطأ في القانون . (الطنن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ ص ١٥ ص ٧٩٥)

• الأصل في جرائم تقليد العلامات التجارية هو الاعتداد — في تقدير التقليد — بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . وأن المعيار في أوجه الشبه هو بما يتخدع به المستهلك المتوسط الحرص والانتباه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بنى عقيدته بعدم توافر ركن التقليد على القول بأن كتاب إدارة العلامات التجارية وأقوال وكيل مكتب التسويق الداخلى بالاسكندرية قصرت عن تبين مدى التطابق بين العلامات المسجلة والعلامات المقلدة وهو تدليل لا يسوغ به تبرير النتيجة التى خلص إليها . ذلك بأنه لا يلزم فى التقليد أن يكون هناك ثمة تطابق بين العلامتين بل يكفى لتوافره وجود تشابه بينهما من شأنه تضليل جمهور المستهلكين واحداث الخلط واللبس بين المنتجات . وإذا كان الحكم لم يعن من جانبه بيان وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ولم يتصد لقخص ما بين العلامتين ويبدى وجهة نظره بصدد التشابه بينهما أليات أو نفايا حتى يستقيم قضاؤه فإنه يكون قاصرا . (الظعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ ص ١٦ ص ٤٨٨) .

• قسم القانون أحوال الاعفاء فى المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات الى حالتين مختلفتين تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفرد لكل حالة فقرة خاصة ، واشترط فى الحالة الاولى — فضلا عن المبادرة بالاخبار قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة — أن يصدر الاخبار قبل الشروع فى التحقيق . أما الحالة الثانية من حالتى الإعفاء فهى . وان لم تستلزم المبادرة بالاخبار قبل الشروع فى التحقيق الا أن القانون اشترط فى مقابل الفسحة التى منحها للجاني فى الاخبار ان يكون اخطاره هو الذى مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة أو على مرتكبى جريمة أخرى ماثلة لها من النوع والخطورة ، فموضوع الاخبار فى هذه الحالة يجاوز مجرد التعريف بالجناة الى الإفشاء بمعلومات صحيحة تؤدى بذاتها الى القبض على مرتكبى الجريمة حتى يصبح الجاني جديرا بالاعفاء المنصوص عليه ، ولما كان الطاعن يستند فى أسباب الظعن انه أدلى بإقراره بعد القبض عليه والتحقيق معه ، فقد دل

بذلك على صدور الاخبار بعد الشروع في التحقيق وكان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه ان الشخصين اللذين ادعى الطاعن انه أخذ العملة الورقية المقلدة منهما قد أنكرا ذلك ولم يستند إليهما أى اقام وأن الاقوال التي أدلى بها الطاعن في هذا الصدد من الحقيقة والواقع ولم يكن المهدف منها الافضاء بمعلومات صحيحة تؤدي الى القبض على مرتكبي الجريمة بل استهدف منها التنصل من الاقام عبء المسؤولية على غائق غيره دون وجه حق ، فهى بذلك لا تعد اخبارا عن مرتكبي الجريمة بالمعنى القانوني الذي اشترطه الشارع ، ومن ثم فقد تخلفت شرائط الإعفاء بحالته ، ويكون الحكم قد أصاب فيما انتهى اليه من عدم تمتع الطاعن بالإعفاء لإنعدام مسوغه ، ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون في غير محله . (الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٣٧ ق- جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٣ س ١٨ ص ١٠٠٤) .

• لا يعاب على المحكمة توصلها الى علم الطاعنين بتزيف الأوراق المضبوطة دون الإستعانة الى رأى أهل الخبرة لأن ذلك ليس مسألة فنية بحتة بل هو استدلال عقلي من عناصر فنية قطع فيها التقرير الفنى ولم يجادل الطاعنان في صحة ما جاء ولم يطلبوا من المحكمة اتخاذ اجراء ما في هذا الشأن . (الطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٤١ ق- جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧ س ٢٢ ص ٨٤٢)

• متى كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ان الحاضر مع الطاعنين قد أشار مسألة عدم علم موكله بتزيف الاوراق المضبوطة وأشار الى دليل ذلك من تعامل بعض التجار في هذه الاوراق دون ذكر اسم هؤلاء التجار ولم يقدم دليلا على هذا ، فلا على المحكمة ان هي دخلته في عموم دفاعه بعدم قيام علم الطاعنين بتزيف الاوراق المضبوطة وردت عليه بماله أصله الثابت بالاوراق وبما يستتج عقلا ومنطقا من عناصر الدعوى وبما جاء بتقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير . (الطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٤١ ق- جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧ س ٢٢ ص ٨٤٢) .

• جريمة التزيف وان استلزمت فضلا عن القصد الجنائي العام قصدا خاصا ، وهو نية دفع العملة الزائفة الى التداول مما يتعين على الحكم استظهاره ، الا ان المحكمة لا تلتزم بإثباته في حكمها على استقلال متى كان ما أوردت عن تحقيق الفعل المصادي يكشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التي يتطلبها القانون وذلك ما لم تكن محل منازعة من الجاني فإنه يكون متعيينا حينئذ على الحكم ببراءتها صراحة وإيراد الدليل على توافرها . (الطعن رقم ١٩٤٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ س ١٦ ص ٧١٠) .

• من المقرر ان جريمة الشروع في تقليد الاوراق المالية تحقق بقيام الجاني بطبع هذه الاوراق بما استعمله من آلة للطباعة وبما استخدمه من أدوات ومعدات ومواد أخرى ولو كان هناك نقص أو عيوب في التقليد . (الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ص ٦٣٢) .

• أن مجرد تحضير الأدوات اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الورقية الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا . (الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ص ٦٣٢) .

• لا تشترط المادة ٢٠٤ مكرر (٢) من قانون العقاب على جريمة حيازة الأدوات والآلات والمعدات التي تستعمل في تقليد العملة وترويجها ضرورة استعمال تلك الأدوات أو الآلات وانما تكفي بأن تكون حيازتها بغير مسوغ . (الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ص ٦٣٢) .

• غلب بلوغ المتهمين وقت الضغط غايتهم من اتقان التزيف لا يجعل جناية التزيف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من أن إرادة المطعون ضدهم قد انحدرت على ارتكاب تلك الجناية وهو ما يكفي لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي — أما سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي وتعرضه لأمراً فهو لاحق على قيام الاتفاق الجنائي وليس ركناً من أركانه أو شرطاً

لإنعقاده. (الطنن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٠ ص ١٦٤٤١).

• من المقرر ان تحضير الادوات والسيالك اللازمة للتريف واستعمالها بالفعل في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا اذ ان الجاني بهذا يكون قد تعدى مرحلة التفكير والتحضير في أعقاب مباشرة . (الطنن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٠ ص ١٦٤٤١).

• لا يشترط لقيام جريمة تقليد العملة الورقية ان يكون التقليد متقنا بحيث يستخدع به حتى المدقق بل يكفي ان يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التعامل. (الطنن رقم ١٥٢٦ لسنة ٤٥ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٤ ص ٢٧ ص ٣٨٦).

• من المقرر ان مجرد تحضير الادوات للتريف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الورقية الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليها قانونا إلا أن شرط ذلك بداهة ان تكون الوسائل المستعملة في التقليد تصلح بطبيعتها لصنع ورقة زائفة تشبه العملة الورقية الصحيحة ، أما اذا كانت هذه الوسائل غير صالحة بالمرة لتحقيق الغرض المقصود منها ولا تؤدي مهما اتقن استعمالها — الى انتاج ورقة زائفة شبيهة بالورقة الصحيحة ، فإن جريمة التقليد في هذه الحالة تكون مستحيلة استحالة مطلقة والشروع فيها غير مؤثم. (الطنن رقم ١٥٢٦ لسنة ٤٥ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٤ ص ٢٧ ص ٣٨٦).

• من المقرر انه يكفي للعقاب على تقليد اوراق العملة ان تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح ، ولا يشترط ان يكون التقليد متقنا بحيث يستخدع به حتى المدقق ، بل يكفي ان يكون بين الورقة المزورة والورقة

الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التداول وان يكون على نحو من شأنه ان يخدع الناس. (نقض جلسة ١٩/٤/١٩٨١ س ٣٢ ص ٣٦٦)

- تحضير الادوات والسبائك اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الزواج في المعاملة هي في نظر القانون من اعمال الشروع المعاقب عليه قانونا ، اذ ان التهمين بهذا قد تعديا مرحلة التفكير والتحضير وانتقلا الى دور التنفيذ بحيث لو تركا وشأنهما لمت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة. (الطنن ١٧٣٥ لسنة ٢٩ق-جلسة ١٧/٥/١٩٦٠ س ١١ ص ٤٦٣).

- لا يعيب الحكم عدم تحذرة صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الاوراق المائنية التي يتعامل بها مادامت الوقائع كما اثبتها تفيد توفر هذا العلم لديه. ولما كان فيما اوردته الحكم المطعون فيه من حضور الطاعن الاجتماعات المتعددة التي جرت فيها المساومة وعرض الاوراق المالية للبيع بضمن لا يعدو ثلث القيمة الحقيقية للاوراق الصحيحة ، ما يوفر علم الطاعن بتقليد هذه الاوراق ، وكان القول بتوافر علم المتهم بالتقليد هو من خصائص محكمة الموضوع تستقل به وتستخلصه من الوقائع والعناصر المطروحة عليها ، فإن النعي على الحكم بالقصور يكون غير سديد ويتعين رفضه. (الطنن رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٣ق — جلسة ١١/١١/١٩٦٣ س ١٤ ص ٧٩٥).

- يكفي للعقاب على تقليد أوراق العملة ان تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح ، ولا يقدح في ذلك ان يكون التقليد ظاهرا مادامت المحكمة قد قدرت انه من شأنه ان يخدع الناس وانه قد خدعهم فعلا. (الطنن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٩ق — جلسة ٢٢/٥/١٩٥١).

- إن المادة ٢١٠ من قانون العقوبات تقضي بأن الاشخاص المرتكبين لجنايات التزوير المذكورة بالمواد السابقة عليها ومن بينها المادة ٢٠٦ يعقون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في

البحث عنهم وعرفوا بفاعليها الاخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور. وهذه المادة مطابقة في نصها ومعناها للمادة ٢٠٥ ولا يغير من هذا المعنى شيئا اضافة عبارة " وعرفوا بالفاعلين الاخرين " في المادة ٢١٠ والمادتان مستمدتان من قانون العقوبات الفرنسي، فالمادة ٢٠٥ تقابل المادة ١٣٨ والمادة ٢١٠ تقابل ١٤٤ ، وقد اكفى الشارع الفرنسي في المادة ١٤٤ بالنص على ان تسرى احكام المادة ١٣٨ على الجرائم الخاصة بتقليد الاوراق المالية دون تكرار النص كما فعل الشارع المصري ، وكلتا المادتين إنما يتحدتان عن حالتين مستقلتين لاعتن شرطين يجب اجتماعهما لحالة واحدة ، الحالة الاولى هي إخبار الحكومة قبل تمام الجريمة وقبل البحث عنهم وليست العلة في الاعفاء مقصورة على الخيلولة دون تمام هذه الجرائم وضبطها قبل وقوعها ، بل لقد رأى المشرع ان يتوسع في الاعفاء فيتقاضى عن العقاب في الحالة الثانية أيضا في سبيل الوصول الى معاقبة باقى الجناة . (الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٢٢ق — جلسة ١٤/١٠/١٩٥٢) .

- أن تقدم بعض الاوراق المقلدة لشخص وعرضها عليه ليشتريها منه يعد استعمالا لها مما يقع تحت طائلة المادة ٢٠٦ ع . (الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ١٤ق — جلسة ١٩٤٤/١٠/٢٣)
- يكفى للعقاب على جريمة استعمال ورقة مالية مزيفة ان تكون هناك مشاهمة بين الصحيح وغير الصحيح من الاوراق المالية ولا يقدح في ذلك كون التقليد ظاهرا مادامت المحكمة قد قدرت انه من شأنه ان يخدع الناس (الطعن رقم ٧٠٧ لسنة ٢٥ق — جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٤) .
- أن المادة (١٧٣ع) نصت على ان الاشخاص المرتكبين للجنايات المذكورة في المادتين ١٧٠ و ١٧١ ع يعفون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل اتمامها وقبل الشروع في البحث عنهم أو سهلوا القبض على باقى المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور ، والفصل في أمر

تسهيل القبض المشار اليه بآخر المادة المتقدمة الذكر هو من خصائص قاضى الموضوع وله فى ذلك التقدير المطلق . (الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٣٦/٢/١٧) .

- أنه وإن كان القانون قد فرق فى توزيع العقاب الذى حدده لجناية تزيف المسكوكات تبعا لنوع معدن العملة التى حصل تقليدها إلا أن هذا لا يقتضى سوى ان تكون تلك المسكوكات التى تحصلت عن الجريمة قد عملت تقليدا للنوع الوارد فى النص القانونى الذى عوقب الجاني على مقتضاه ، أما نوع المعدن الذى استخدم فى عملية التزيف نفسها فلا تهم معرفته ، ولا تأثر به عناصر الجريمة ولا موجبات العقاب عليها . (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٣٩/١/١٦) .

- إن القانون حين نص فى المادة ٢٠٦ عقوبات على عقاب من قلد الاوراق المالية المأذون للبنوك فى إصدارها قانونا ، أو من اسعمل الاوراق مع علمه بتقليدها ، لا يشترط ان يكون التقليد متقنا بحيث يخدع به حق المدقق ، بل يكفى بأن يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة فى التعامل ، فإذا كان الحكم قد أثبت — نقلا عن تقرير الطبيب الشرعى — أن الورقة التى عوقب المتهم من أجل استعمالها .
- جريمة الشروع فى تقليد الاوراق المالية تحقق بقيام المتهمين بطبع هذه الاوراق بما اسعملوه من آلة للطباعة وبعض المواد والادوات الاخرى المضبوطة ولو كان هناك نقص او عيوب فى التقليد . (الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٥٤/٥/٢٤) .

- أوراق العملة الرسمية الصادرة من الحكومة تندرج ضمن الاوراق التى يقع عليها التقليد أو التزوير المنصوص عليها فى المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات . (الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٥٤/٥/٢٤) .
- إذا كانت الاوراق المضبوطة قصد من صنعها تزوير الاوراق المالية من فئة العشرة قروش الصادرة من خزانة الحكومة المصرية فإن الحكم اذ طبق المادة

٢٠٦ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى ولم يطبق المادة ٢٠٤ من القانون المشار اليه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا . (الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٥٤/٥/٢٥) .

• لا يشترط في جريمة تقليد أوراق البنكنوت المأذون بإصدارها قانونا ، أن يكون التقليد قد تم بمهارة وحق ، بل يكفي أن يكون على نحو يمكن به خداع الجمهور . (الطعن رقم ١٩٥٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١/١١/١٩٥٥) .

الباب الخامس عشر التزييف

الفصل الاول

تقليد او تزيف او تزوير العملة التذكارية

تنص المادة ٢٠٢ مكرار من قانون العقوبات على انه " يعاقب بالعقوبة المذكورة في المادة السابقة كل من قلد أو زيف أو زور بأية كيفية عملة وطنية تذكارية ذهبية أو فضية مأذون بإصدارها قانونا .
ويعاقب بذات العقوبة كل من قلد أو زيف أو زور عمله تذكارية أجنبية متى كانت الدولة صاحبة العملة المزيفة تعاقب على تزيف العملة التذكارية المصرية.

• أركان هذه الجريمة :

تمثل أركان هذه الجريمة في ثلاثة أركان أولها ركن مادی وثانيهما محل الجريمة وثالثهما قصد جنائي (ركن معنوي) .

أولا : الركن المادی

يستحق الركن المادی في هذه الجريمة بأحد أفعال ثلاثة وهي التقليد او التزييف او التزوير وهي ذات الافعال التي يتطلبها الشروع في المادة (٢٠٢ع) والسابق شرحها .

التقليد

أن التقليد يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الاصل والتقليد والعبرة فيه بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف بحيث يكون من شأنه أن يخدع به الجمهور في المعاملات . (الطعن رقم ٥١٤٧ لسنة ٥٤ جلسة ١٩٨٥/٢/٦) .

ولا يشترط لقيام جريمة تقليد العملة الورقية ان يكون التقليد متقنا بحيث يتخدع به حتى المدقق بل يكفي أن يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التعامل . (الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٤) .

وقد قضت محكمة النقض بأن : من المقرر أنه يكفي للعقاب على تقليد أوراق العملة أن تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح ولا يشترط أن يكون التقليد متقنا بحيث يخدع به حتى المدقق بل يكفي أن يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة وأن يكون على نحو من شأنه أن يخدع الناس وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت نقلا عن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن الورقتين الماليين المضبوطتين مقلدتين بطريق التصوير الإليكتروني ثم لونت بعض أجزائها بالالوان المناظرة لورقة مالية صحيحة من ذات الفئة والطبعة لأتهما قللتا بدرجة لا بأس بها بحيث يمكن أن يخدع بهما بعض الفئات من الناس فيقبلوهما في التداول على أتهما صحيحتان ، فإن ما يفره الطاعن في هذا الخصوص دعوى خطأ الحكم في تطبيق القانون لا يكون مقبولا مادامت الأحكمة قد قدرت ان من شأن ذلك التقليد أن يخدع به بعض الفئات من الناس ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . (الطعن رقم ٤٠٢٢ لسنة ٥٧ ق — جلسة ٢١/١٩٨٨) وبأنه " يكفي للعقاب على تقليد أوراق العملة ان تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح ولا يشترط ان يكون التقليد متقنا بحيث يخدع به حتى المدقق بل يكفي ان يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التداول وأن يكون على نحو من شأنه ان يخدع الناس وإذا كان الحكم قد أثبت نقلا عن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن الاوراق التي عوقب الطاعن وباقي المتهمين من أجل تقليدها وترويجها سواء اخلية أو الاجنية مزيفة بطريق الطبع من عدة اكششيات مصطنعة وان تزييفها قد تم بحيث يمكن أن تجوز على بعض الفئات من الناس يتقبلوها في التداول على أنها اوراق صحيحة . (الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩/٤/١٩٨١) .

فإذا تحقق بين العمليتين الصحيحة والمقلدة فتقوم الجريمة حتى ولو كانت العملة المقلدة تحتوي على نفس المقدار من المعدن الذي تحويه العملة الصحيحة

لأن القراق بين غن المعدن وسعر التداول القانوني للعملة من حق الدولة لا الافراد _ د/ رؤف عبيد - ص ١١ - المرجع السابق .

كما ان مجرد تحضير الادوات اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل في إعداد العملة الورقية المزيفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من اعمال الشروع المعاقب عليها القانون إلا أن شرط ذلك بدهاء ان تكون الوسائل المستعملة في التقليد تصلح بطبيعتها لصنع ورقة زائفة تشبه العملة الورقية الصحيحة اما إذا كانت هذه الوسائل غير صالحة بالمرة لتحقيق الغرض المقصود فيها ولا تؤدي مهما اتقن استعمالها إلى إنتاج ورقة زائفة شبيهة بالورقة الصحيحة كما هو الحال في الجريمة الماثلة - فإن جريمة التقليد في هذه الحالة تكون مستحيلة استحالة مطلقة والشروع فيها غير مؤثم . (الطعن رقم ٢٦٠٣ لسنة ٥٠ جلسة ١٢/٢٩/١٩٨١) .

وقد قضت محكمة النقض بأن : مادام الثابت بالحكم ان المتهمين لم يقصروا فقط على وضع أكليشيهات وقص الاوراق وإعداد المعدات لعملية التقليد بل انهم وضعوا الحبر والورق المقصوص وأداروا الماكينة وابتدأوا في الطبع ولو لا مفاجأة البوليس لهم لأقروا جريمتهم ، فهذا العمل يعتبر شروعا في تقليد الاوراق المالية . (الطعن رقم ١٩١٨ لسنة ٧٧ ق جلسة ١٣/١/١٩٣٨) . وبأنه " متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي أدان المتهم فيها وهي الشروع في تقليد مسكوكات فضية (قطع من ذات القرشين) مستندا في ذلك إلى أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ومنفذا ما أثاره المتهم من قصور أدوات التزيف بناء على اعتبارات مسوغة متى وكان الثابت بالحكم ان المتهم لم يعدل عن ارتكاب الجريمة بمحض اختياره فلا يجوز إعادة الجدل في ذلك امام محكمة النقض . (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٧/٣/١٩٥٠) وبأنه " تحضير الآلات والعبد والادوات اللازمة لتزيف النقود ثم استعمال المتهم إياها بالفعل في إعداد المعدن بقطعة على غرار العملة الاصلية التي أريد تقليدها ذلك يجب في نظر القانون عده شروعا في جريمة

التزييف إذا ان المتهم بفعله هذا قد تعدى التفكير والتحضير وانتقل إلى دور التنفيذ بحيث لو ترك وشأنه لمت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة . الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/٤/٧ . وبأنه " ان جريمة الشروع في تقليد الاوراق المالية تتحقق الجريمة بقيام الجاني بطبع هذه الاوراق بما استعمله من آلة للطاعة وبما استخدمه من أدوات ومواد ومواد أخرى ولو كان هناك نقص أو عيوب في التقليد . (الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) .

• ولا تأثير لنوع المعدن المستخدم في عملية التزييف وليس مهما ان تقف المحكمة على نوعه أو معرفته لان قد يكون معدنا من نوع جديد نتيجة للمعالجة الكيميائية لبعض المعادن التي تؤدي الى معدن غير معروف وخاصة في ظل هذه الايام من تطور تكنولوجيا هائل ومن ثم لا تتأثر الجريمة ولا عناصرها ولا حتى موجبات العقاب عليها . وقد قضت محكمة النقض بأن : إن نوع المعدن الذي استخدم في عملية التزييف نفسها لا تم معرفته ولا تتأثر به عناصر الجريمة ولا موجبات العقاب عليها . (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/١/١٦) . وبأنه إن عدم تعرض الحكم لأوجه الشبه بين العملة الصحيحة والعملة المزيفة المضبوطة لا يؤثر في سلامته مادامت المحكمة قدرت ان من شأن ذلك التقليد ان يخدع الناس ومن ثم فإن منعي الطاعن بهذا الوجه يكون غير سديد . (الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩) .

• اشتراك عدة أشخاص في الجريمة :

(أ) الفاعل الاصل في جريمة التقليد

تنص المادة (٣٩) من قانون العقوبات على انه :

يعد فاعلا للجريمة :

أولا : من يرتكبها وحده أو مع غيره .

ثانيا : من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال يتأني عمدا عملا من الاعمال المكونة لها .

ومع ذلك إذا وجدت أحوال خاصة بأحد الفاعلين تقتضى تغيير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له فلا يعدى أثرها الى غيره منهم وكذلك الحال إذا تغير الوصف باعتبار قصد ارتكاب الجريمة أو كيف علمه بها .

وقد قضت محكمة النقض بأن : البين من هذا النص في صريح لفظه وواضح دلالة أن الفاعل إما أن يتفرد بجريمته أو ما يسهم معه غيره في ارتكابها فإذا أسهم فلما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما أن يأتي عملاً تنفيذياً فيها إذا كانت الجريمة تتكون من جملة الأفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخطة تنفيذها وحينئذ يكون فاعلاً مع غيره إذا أصبحت لديه نية التدخل في ارتكابها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا فيها عرف أو لم يعرف ، وليس بلازم أن يفصح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم فاعلاً أم شريكاً بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً من الوقائع التي أثبتتها كما أنه ليس بلازم أن يحدد الحكم الأفعال التي أتاها كل مساهم على حده مادام قد أثبت في حق الطاعن وإتفاق نيته على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجه نشاطهم الإجرامى إلى ذلك فإن هذا وحده يكفي لتضامنه في المسؤولية الجنائية باعتباره فاعلاً أصلياً . (الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠٥٠ جلسة ١٩٨٩/٤/١٩) .

(ب) الاشتراك في التزيف:

تنص المادة (٤٠) من قانون العقوبات على أن :

أولاً : كل من حرص على ارتكاب الفعل المكون للجريمة إذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض .

ثانياً : من أوقف مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق .

ثالثاً : من أعطى للفاعل أو الفاعلين سلاحاً أو آلات أو أى شئ آخر مما أستعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعدهم بأى طريقة أخرى في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو التمهيدية لأرتكابها .

والمادة ٤٠ عقوبات التي تعرف الاشتراك في الجريمة لا تشترط في الشريك ان تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل للجريمة وكل ما توجه هو ان تكون الجريمة قد وقعت بالفعل بناء على تحريض على ارتكاب الفعل المكون لها. (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٨/٤/١٩٦٩) .

وقد قضت محكمة النقض بأن: الاشتراك بطريق الإتفاق هو المحدد على ارتكاب الفعل المتفق عليه كما ان الاشتراك بطريق المساعدة لا يتحقق إلا اذا أثبت ان الشريك قصد الاشتراك في الجريمة وهو عالم بما بأن تكون لديه التدخل مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صده مع فعله. (الطعن رقم ١٩١٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢٠/٤/١٩٨٦) وبأنه " لما كانت العقوبة المقررة للفاعل الاصلى هي: بذاتها العقوبة المقررة للشريك طبقا للمادة ٤١ من قانون العقوبات فلا مصلحة للطاعن من القول بأن ما أورده الحكم في حقه يصدق عليه وصف الشريك لا الفاعل . (الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩) .

• وبعد الاتفاق الجنائي جريمة مستمرة تظل قائمة مادام الاتفاق قائما:

الاتفاق الجنائي جريمة مستمرة تظل قائمة مادام الاتفاق قائما ومدة سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية لها لا تبدى إلا من وقت إنتهاء الإتفاق سواء باقتراف الجريمة أو الجرائم المتفق على ارتكابها أو بعدول المتفق عما اتفقوا عليه . (الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ١٤ ق جلسة ١١/١٢/١٩٤٤) .

وقد قضت محكمة النقض بأن: اعتبار جرائم تقليد العملة وحيازتها والاشتراك في إتفاق جنائي مرتبطة ومعاقبة الطاعن بعقوبة جريمة التقليد وحيازة العملة... لا مصلحة في إثارة نعي بشأن الاتفاق الجنائي... لا يغير من ذلك خطأ الحكم في تحديد الجريمة الاشد وقوله أنها الأخيرة.. (الطعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٤/١/١٩٨٣) .

عدم بلوغ المتهمين وقت الضبط غايتهم من إتفاق التزيف لاجعل جناية التزيف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الإتهام من أن إرادة المطعون ضدهم قد إتحدت على ارتكاب تلك الجناية وهو ما يكفى لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي اما سواء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي وتعره لامر ما فهو لاحق على قيام الاتفاق الجنائي وليس ركنا من أركانه أو شرطا لانعقاده . (الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٠ س ١٦ ص ٤٤١) .

التمويه أو الطلاء

والتمويه يكون بطلاء العملة ببطقة رقيقة من معدن أكبر قيمة أو باستعمال مادة كيمياوية أو بأية طريقة أخرى تعطى العملة لونا بصريها شبيهة بمسكوكات أكبر قيمة . (د/ محمود محمود مصطفى — ص ٧٩ — المرجع السابق) .

أما الطلاء هو طلاء العملة بطلاء يجعلها شبيهة بعملة أخرى أكثر منها قيمة (٢٠٢/٢ ع) .

ولا يشترط أن يكون التمويه أو الطلاء متقنا لعدم بلوغ المتهمين غايتهم من إتقان التزيف لا يعد سببا لرفع العقوبة .

وقد قضت محكمة النقض بأن : لا يشترط أن يكون التقليد أو التزيف أو التزوير أو التمويه متقنا وبالتالي فإن عدم بلوغ المتهمين غايتهم من إتقان التزيف لا يجعل هذه الجناية مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الإتهام من اتحاد إرادتهم على ارتكابها . (نقض ١٩٦٥/٦/٢٨ — مجموعة أحكام النقض — س ١٦ رقم ١٢٣ ص ٦٣٢) .

التزوير أو اقتصاص العملة

ويقصد بذلك أخذ جزء من العملة بواسطة مقراض أو ميرد أو ماء الخل أو بالكهرباء أو باستعمال المعالجة الكيماوية أو غير ذلك . ويؤدى ذلك

طبا أى انقاص قيمة هذه العملة بأخذ جزء من الذهب أو الفضة المشتملة عليه بواسطة الوسائل التى ذكرت .

ثانيا : محل الجريمة

طبقا لنص المادة ٢٠٢ مكررا عقوبات يجب أن تقع الجريمة على عملة تذكارية سواء كانت ذهبية أو فضية ويجب أن تكون هذه العملة مأذون بإصدارها قانونا ولا يشترط أن تكون متداولة قانونا فى مصر ولا حتى الخارج ويرجع السبب فى ذلك إلى أن العملة المتداولة قانونا هى محل هذه الجريمة المنصوص عليها بالمادة (٢٠٢ ع) ومن ثم فلا يصلح محلا لهذه الجريمة العملة التذكارية الورقية أو من أى معدن آخر غير الفضة والذهب كالتحاس مثلا أو النيكل أو البرونز أو الصفيح وغير ذلك .

والمشرع ساوى فى محل الجريمة بين العملة التذكارية الوطنية والأجنبية شريطة أن تكون الدولة الأجنبية تعاقب على تزيف العملة التذكارية المصرية عندها أى أنه إذا كانت هذه الدولة لا تعاقب على تزيف العملة التذكارية المصرية فلا محل للجريمة عند تزيف عملتها التذكارية فى مصر .

كما أن المشرع لم يشترط فى العملة الأجنبية الشرطين اللذين تطلبهما فى العملة المصرية ، وهما كونها ذهبية أو فضية ومأذون بإصدارها قانونا ، ولكن المنطق يفرض تطلبهما فى العملة الأجنبية من باب أولى ، حيث لا يتصور أن يسبغ المشرع على العملة الأجنبية من الحماية أكثر مما يسبغه على العملة المصرية . (د/ فوزية عبد الستار ص ٢٠٥ — المرجع السابق) .

القصد الجنائى

(الركن المعنوى)

يجب أن يتوافر فى هذه الجريمة القصد العام والقصد الخاص .

-وقوام القصد العالم العلم والإرادة . فيجب أن يعلم الجاني بأن ما يقوم بتقليده أو تزيفه أو تزويره هو عملة تذكارية ذهبية أو فضية مأذون بإصدارها

قانوننا . ويجب أن تنصرف إرادته إلى ارتكاب الفعل الإجرامى بكافة عناصره
ومن بينها النتيجة الإجرامية . (قرب هذا دكتور / أحمد فتحى سرور - ص
٣٧١) .

وقوام القصد الخاص نية استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة
على اعتبار أنها صحيحة . وهذا القصد مفترض إلى أن يثبت المتهم انتفاء . (د/
فوزية عبد الستار ص ٢٠٥) .

وقد قضت محكمة النقض بأن : جريمة التزيف وإن استلزمت فضلا عن القصد
الجنائى العام قصدا خاصا هو نية دفع العملة الزائفة إلى التداول مما يتعين على
الحكم استظهاره . إلا أن المحكمة لا تلزم بإثباته فى حكمها على استقلال متى
كان ما أوردته عن تحقيق الفعل المادى يكشف بذاته عن توافر تلك النية
الخاصة التى يتطلبها القانون وذلك ما لم تكن محل منازعة من الجائى فإنه يكون
متعيना حينئذ على الحكم بيباها وإيراد الدليل على توافرها . (الظعن رقم
١٩٨٤ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٦٥ س ١٦ ص ٧١٠) . وبأنه "
ولا يعيب الحكم عدم تحديثه صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد
الأوراق المالية التى يتعامل بها مادامت الوقائع كما أثبتها تفيد توافر هذا العلم
لديه " (الظعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٣ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٣) . وبأنه "
متى كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الحاضر مع الطاعنين قد أثار
مسألة عدم علم موكله بتزيف الأوراق المضبوطة وأشار إلى دليل من تعامل
بعض التجار فى هذه الأوراق دون ذكر اسم هؤلاء التجار ولم يقدم دليلا على
هذا . فلا على المحكمة إن هى أدخلته فى عموم دفاعه بعدم قيام علم الطاعنين
بتزيف الأوراق المضبوطة وردت عليه بماله أصله الثابت بالأوراق وربما
يستتج عقلا ومنطقا من عناصر الدعوى ومما جاء بتقرير قسم البحات التزيف
والتزوير " (الظعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٩ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٧١) .
وبأنه " لا يعقب على المحكمة توصيلها إلى علم الطاعن بتزيف الأوراق
المضبوطة دون الالتجاء إلى رأى أهل الخبرة لأن ذلك ليس مسألة فنية بحجة بل

هو استدلال عقلى من عناصر فنية قطع فيها التقرير الفنى ولم يجادل الطاعنان في صحة ما جاء به ولم يطلبوا من المحكمة اتخاذ إجراء ما في هذا الشأن " (الطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧) .

لا عبءة بالبائع على ارتكاب الجريمة :

إذا ما توافر القصد الخاص فلا عبءة بالبائع على ارتكاب الجريمة إذ أن البائع على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها . (الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ س ٢٨ ص ٥١٠) .

عقوبة الجريمة أو الإعفاء منها :

العقوبة :

الأشغال الشاقة المؤقتة . ويتعين فضلاً عن الحكم بهذه العقوبة مصادرة العملة المزيفة أو ما إليها ، وفقاً لما تقتضيه المادة ٢/٣٠ ع ، باعتبار أنها من الأشياء التي يعد صنعها أو استعمالها أو خيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته .

ويمتع الجاني بالإعفاء من العقاب في الحالتين المنصوص عليهما في المادة ٢٠٥ ع ، إذا بادراً بإخبار الحكومة بالجريمة قبل استعمال العملة المزيفة وقبل الشروع في التحقيق أو أخيراً بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة أو على مرتكبي جريمة أخرى بمثابة لها في النوع والخطورة . (راجع شروط الإعفاء في جرائم تزوير العملة وتزيفها وتقليدها فيما سبق) .

الفصل الثانى

إدخال العملة المزيفة فى مصر أو إخراجها منها

أو تزويجها أو حيازتها

تنص المادة ٢٠٣ من قانون العقوبات على أنه " يعاقب بالعقوبة المذكورة فى المادة السابقة كل من أدخل بنفسه أو بواسطة غيره فى مصر أو أخرج منها عملة مقلدة أو مزيفة أو مزورة وكذلك كل من روجها أو حازها بقصد الترويج أو التعامل بها " .

بهذه الجريمة تقوم على أركان ثلاثة وهم :

أولاً : الركن المادى

الركن المادى فى هذه الجريمة يقوم على أحد أفعال ثلاثة وهى إدخال العملة المزيفة فى مصر أو إخراجها منها أو تزويجها وحيازتها بقصد الترويج أو التعامل .

(أ) إدخال العملة المزيفة فى مصر أو إخراجها منها :

ونعنى بالإدخال هنا هو استيراد العملة المزيفة من الخارج إلى الأراضى المصرية ونعنى بالإخراج هو تصدير هذه العملة إلى خارج الحدود المصرية .

والملاحظ أن العملة المزيفة فى الغالب يتم تزويرها أو تقليدها أو تزيفها فى الخارج ثم إدخال إلى مصر ولا يمنع ذلك من أن يكون تزويرها أو تقليدها أو تزيفها قد تم فى مصر ثم أخرجت منها ثم أعيدت إلى الحدود المصرية مرة أخرى .

ويكفى لتجريم نشاط الجاني إدخال العملة إلى مصر أو إخراجها فلا يتوقف ذلك على ترويج العملة ، ولا يشترط أن يكون مدخل العملة إلى مصر قد اشترك فى التزيف أو على مصدر العملة المزيفة . (د/ رؤوف عبيد - ص ١٢ - المرجع السابق) .

وإذا كان الجاني الذى أدخل العملة المزيفة إلى الأراضى المصرية هو ذاته الذى قام بتزيفها فإنه يعد مرتكباً مجرماًتين تربطهما وحدة الغرض ومن يقع تحت طائلة المادة ٢/٣٢ عقوبات أى يحكم عليه بعقوبة واحدة :

يعد قاعلا أصليا في الجريمة لا مجرد شريك فيها من لا يباشر فعل الإدخال أو الإخراج بنفسه وإنما يستعين بالغير في القيام به ، وسواء كان هذا الغير حسن النية أم كان سى النية عالما بأن العملة مزيفة . (د/ عمر السعيد — رؤوف عبيد — أحمد فتحى سرور) .

(ب) الترويج :

والترويج وضع العملة المزيفة في التداول على اعتبار أنها صحيحة ولا يشترط أن يكون القائم بترويج العملة هو ذاته الذى قام بتزييفها أو اشترك فيه فإذا كان المروج هو نفس المزيف طبقت في شأنه المادة ٢/٣٢ ع ، لأنه يعد مرتكبا لجريمتين تربطهما وحدة الغرض . وبالتالي يلزم الحكم بعقوبة جريمة واحدة . كما لا يشترط أن يكون المروج حائزا للعملة المزيفة وقت ترويجها . فالوسيط في تسويق العملة يعد مروجاً ، ولو كانت العملة في حيازة غيره . (نقض ١٩٦٣/١١/١١ — مجموعة أحكام النقض — س ١٤ رقم ١٤٣ ص ١٧٥) .

ولا يشترط أن يستعمل الجاني أساليب احتيالية لترويج العملة المزيفة بل يكفى فعل الترويج وإذا ارتكب طرق احتيالية اعتبر مرتكبا لجريمتي وهما النصب والترويج ويعاقب طبقا للعقوبة الأشد تحت طائلة المادة (٢/٣٢) ع . ويتم الترويج متى قبلت العملة الزائفة في التعامل وقد لا تتحقق هذه النتيجة بسبب لا دخل لإرادة الفاعل فيه كأن يضبط وقت تقديم العملة أو يرفض الطرف الآخر قبول العملة بعد التحقق من زيفها أو يتظاهر بقبولها لضبط الفاعل ففى هذه الأحوال يعد الفعل شروعا يعاقب عليه طبقا للمادة ٤٦ عقوبات . (د/ محمود مصطفى — رؤوف عبيد — عادل غانم) .

ومن يقل قطعة نقود وهو يعلم أنها مزيفة بنية التعامل بها ثم تعامل بها بالفعل يعد مروجاً لها . ولكن إذا قدم الجاني العملة المزيفة أو الزوررة إلى الغير واكتشف حقيقة زيفها أو تزويرها ولم يقبلها ، عدت الواقعة شروعا في هذه الجناية ، وكذلك الشأن إذا ضبط حين تقديمها وقبل قبولها . (رؤوف عبيد ص

١٣ - نقض ١٨٩٩/١/٣١ - مجلة القضاة س ٥ ص ١٢٥ - د/ عبد المهيم بكر ص ٤٢٩ .

كما أن تحضير الأدوات والسباك اللازمة واستعمالها بالفعل في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الإتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هو في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا .

وقد قضت محكمة النقض بأن : ولما كان الثابت أن تفتيش مسكن
المطعمون ضده الثان قد أسفر ضبط قوالب للتزييف وعدد العملات المعدنية المزيفة وبعض السباك المعدنية وأدوات أخرى مختلفة مما تستعمل في التزييف وذلك بعد أن انكشف لرجال مكتب مكافحة التزييف أمر المطعمون ضدهم وهم يبحثون عن مشتر لعملاتهم المزيفة فأفهم يكونا قد تعدوا مرحلة التقليد والتحضير واستقلوا إلى دور التنفيذ بحيث لو تركوا وشأنهم لامت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة . (الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٢/٨/١٩٦٤ س ١٥ ص ٧٩٥) .

(ج) الحيازة بقصد الترويج أو التعامل :

ويقصد بالحيازة وضع اليد على العملة سواء كانت سيطرة كاملة أو ناقصة وسواء كانت مع الجاني بصفة فعلية أو على وجه عارض .

وقد اعتبرها جريمة قائمة بذاتها يتدخل بالعقاب متى ثبت أن الحيازة كانت بقصد ترويج العملة المزيفة أو التعامل بها ولا يشترط أن يكون الجاني محرزا للعملة المزيفة بل يكفي أن تتوافر لديه السيطرة القانونية عليها تاركا للغير إحرازها لحسابه وبذلك يسأل الحائز القانوني والمحرز المادى عن الجريمة باعتبار كل منهما فاعلا أصليا . (د/ أحمد فتحى سرور - ص ٣٥٦ رقم ٢٣٩) .

ولا يشترط في جنائية حيازة العملة المزيفة أو المزورة أن يكون في حيازة الجاني عدد كبير منها ، وإنما يكفي أن يكون في حيازته ورقة نقد واحدة أو مسكوك واحد . (د/ محمد محيى الدين عوض - ص ٦٨٠ - المرجع السابق) .

ولا يغنى تحريم حيازة العملة عن تحريم إدخالها إلى مصر أو إخراجها منها أو ترويجها ، إذ أن كلا من هاتين الجريمتين قد تقع دون أن تكون العملة المزيفة في حيازة الجاني . (د/ عمر السعيد — د/ فوزية عبد الستار — د/ آمال عثمان)

ثانيا : محل الجريمة

محل الجريمة هنا عملة مقلدة أو مزيفة أو مزورة يراد إدخالها أو ترويجها أو إخراجها أو حيازتها .

وقد ساءى المشرع بأن تكون هذه العملة مصرية أو أجنبية ورقية أو معدنية شريطة أن تكون متداولة قانونا في مصر أو في الخارج ، وتنفي الجريمة إذا كان محلها عملة زالت عنها صفة التداول القانوني .

ثالثا : القصد الجنائي

(الركن العنوي)

يشمل القصد الجنائي في هذه الجريمة القصد العام والقصد الخاص والقصد العام يقوم على العلم والإرادة أى أن يكون الجاني عالما بأن العملة التي يقوم بإخراجها أو إدخالها أو ترويجها عملة مزيفة أو مقلدة أو مزورة فإذا كان لا يعلم ذلك انفي القصد الجنائي . كما يجب أن تتجه إرادته إلى تحقيق الفعل الإجرامي .

والقصد الخاص يعنى التجه لإدابة الجاني إلى ترويج العملة المعاقب عليها ودفعها بالتداول بين الناس .

ويجب على المحكمة استظهار نية الترويج دون إثبات نية الترويج في حكمها على استقلال طالما أن كل ما أوردته عن تحقق الفعل المادى يكشف عن توافر تلك النية الخاصة التي يتطلبها القانون .

وقد قضت محكمة النقض بأن : حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن الثاني بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ولم يجادل الطاعن في أن لها معنيها الصحيح في الأوراق . لما كان ذلك وكان من المقرر أن جريمة الحيازة بقصد الترويج وإن استلزمت فضلا عن القصد الجنائي العام

قصدا خاصا هويته دفع المقلدة إلى التداول مما يتعين معه على الحكم استظهاره إلا أن المحكمة لا تلتزم بإثباته في حكمها على استقلال متى كان مما أوردته عن تحقيق الفعل المادى يكشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التى يتطلبها القساون وذلك ما لم تكن محل منازعة من الجاني فإنه يكون متعينا حينئذ على الحكم بيانها صراحة وإيراد الدليل على توافرها وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه حاز بقصد الترويج العملة الورقية المقلدة المضبوطة وأورد على ذلك أدلة سائغة من أقوال الشهود واعتراف المتهمين والمتعاملين معهم من الناس من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها لما أورد في تحصيله لواقعة الدعوى أنه والمتهمين الثالث والخامس يروجون العملة المقلدة وكان الطاعن لا يدعى أن هناك هدفا غير الترويج من حيازته العملة المضبوطة فإن منعه في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان من المقرر أن عدم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن علم الطاعن بتقليد الأوراق المالية التى يتعامل بها لا يعيبه مادامت الواقعة كما أثبتها تفيد توافر هذا العلم لديه وكان فيما أوردته الحكم ما يفر علم الطاعن بتقليد هذه الأوراق وهذا العلم من حق محكمة الموضوع تستقل به وتستخلصه من الوقائع والعناصر المطروحة عليها فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . (نقض جنائى ١٩٨٩/٦/٦ — الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥٩ ق) . وبأنه " إن البصد الجنائى في جريمة حيازة وترويج عملة ورقية مقلدة التى دين الطاعن بها يقتضى علم الجاني وقت ارتكاب الجريمة علما يقينا بتوافر أركانها فإذا ما نازع المتهم في توافر هذا البصد كان لزاما على المحكمة استظهاره استظهارا كافيا وإذا كان الطاعن قد أنكر عملة بتقليد العملة المضبوطة وكان القدر الذى أوردته الحكم في سبيل التذليل على توافر البصد الجنائى لدى الطاعن والرد على دفاعه بانتفائه لديه لا يكفى لتوافر هذا البصد ولا يسوغ به إطراح دفاع الطاعن بانتفائه فإنه يكون معيا بالقصور والفساد في الاستدلال " (الطعن رقم ٢٧١٣٨ لسنة ٦٧ ق — جلسة ٢٠٠٠/٥/٨) .

• العقوبة والإعفاء منها :

العقوبة هي الاشغال الشاقة المؤقتة فضلا عن مصادرة العملة المزيفة أو ما إليها . طبقا للمادة (٢/٣٠ع).

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا أدت الجريمة الى هبوط سعر العملة المصرية أو سندات الحكومة أو زعزعه الائتمان في الاسواق الداخلية أو الخارجية . (المادة ٢٠٣ مكررا ع) .

وفي حالة الحكم بالادانة يجب أن يشتمل الحكم على أركان الجريمة وظروف الواقعة والأدلة التي أخذت بها المحكمة وأسندت إليها .

وقد قضت محكمة النقض بأن : من المقرر أن القاضى في المواد الجنائية إنما يستند في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكم على رأى غيره فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يبين أوجه التشابه بين كلا الخاتم الصحيح والخاتم المقلد ومدى إختداع الجمهور بهذا الخاتم الاخير واكتفى في ثبوت التقليد رأى وكيل الإدارة الإجتماعية في هذا الخصوص يكون قاصرا والتسبب بما يوجب نقضه وإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن . (الطعن رقم ٥١٤٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٦) وبأنه " حكم الإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بما وسلامة مأخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم والا كان قاصرا . (الطعن رقم ٢٧١٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٩/٥) .

• الإعفاء من العقوبة :

تقرر المادة (٢٠٥ع) الأعفاء من العقاب للجاني في حالة المبادرة بإخبار الحكومة بالجريمة قبل استعماله العملة المزيفة أو المقلدة أو المزورة وقبل الشروع

في التحقيق أو أخيرها بعد الشروع في التحقيق متى مكن ذلك السلطات من القبض على الجناة في هذه الجريمة أو جرائم أخرى مماثلة .
ونعني بالتحقيق هنا التحقيق بمعناه الواسع الذي يشمل اجراءات الاستدلال وليس التحقيق القضائي بمعناه الضيق . (أحمد فتحى سرور — المرجع السابق) .

وقد قضت محكمة النقض بأن : ولقد قسم القانون أحوال الإعفاء في المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات إلى حالتين مختلفتين تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفراد لكل حالة فقرة خاصة واشترط في الحالة الأولى فضلا عن المبادرة بالإخبار قبل الشروع في التحقيق . أما الحالة الثانية من حالى الإعفاء فهي وإن لم تستلزم المبادرة بالإخبار قبل الشروع في التحقيق إلا أن القانون اشترط في مقابل القسحة التي منحها للجاني في الإخبار أن يكون إخباره هو الذى مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة او على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة فموضوع الإخبار في هذه الحالة يجاوز مجرد التعرف بالجناة إلى الإفضاء بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها الى القبض على مرتكبي الجريمة حتى يصح للجاني جديرا بالإعفاء المنصوص عليه . ولما كان الطاعن بسوق في أسباب الطعن بأنه أولى بإقراره بعد القبض عليه والتحقيق معه فقد دل بذلك على صدور الإخبار بعد الشروع في التحقيق وكان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه أن الشخصين الذين ادعى الطاعن أنه أخذ العملة الورقية المقلدة منهما قد أنكرا ذلك ولم يسند إليهما أى إقام وأن الاقوال التي أدلى بها الطاعن في هذا الصدد لا تفر من الحقيقة والواقع ولم يكن المهدف منها الإفضاء بالمعلومات الصحيحة التي تؤدي إلى القبض على مرتكبي الجريمة بل استهدف منها التنصل من الإقام وإلقاء عبء المسؤولية على عاتق غيره دون وجه حق ، فهي بذلك لاتعد إخبار عن مرتكبي الجريمة بالمعنى القانوني الذي اشترطه الشارع ومن ثم فقد تخلفت شرائط الإعفاء بحالتيه ويكون الحكم قد أصاب فيما إنتهى إليه من عدم تمتع الطاعن بالإعفاء لأنعدام مسوعة ويكون النعى

عليه بالخطأ في تطبيق القانون في غير محله. (الطعن رقم ١٢٥٢ سنة ٣٧ ق
جلسة ٢٣/١٠/١٩٦٧) وبأنه " تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ عقوبات
على أنه : " ويجوز للمحكمة إعفاء الجاني من العقوبة إذا حصل الإخبار بعد
الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي
الجرمة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة ولما كان يبين
من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب إعفاء من العقاب تأسيسا
على أنه مكن السلطات من القبض على المتهم الاول في الدعوى وكان يبين
من الحكم المطعون فيه أنه لم يورد هذا الدفاع أو يعرض له أنه يشكل دفاعا
جوهريا إذا من شأنه — لو صح — أن يؤثر في مسؤوليته ويتغيربه وجه الرأي
في الدعوى مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه أما
وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور مستوجبا نقضه والإحالة. (
الطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ٣٦ جلسة ٢/٦/١٩٦٧) وبأنه " إن نص المادة
٢٠٥ من قانون العقوبات إذ جرى على أنه : " يعف من العقوبات المقررة في
المواد ٢٠٢، ٢٠٢، ٢٠١ مكسورا ، كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة
بتلك الجنايات قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة وقبل الشروع
في التحقيق ، ويجوز للمحكمة إعفاء الجاني من العقوبة إذا حصل الإخبار بعد
الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي
الجرمة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة .

فإن مفاده أن القانون قد قسم أحوال الإعفاء في هذه المادة إلى حالتين
مختلفتين تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفراد لكل حالة فقرة خاصة واشترط
في الحالة الاولى — فضلا عن المبادرة بالإخبار قبل استعمال العملة المقلدة أو
المزيفة أو المزورة — أن يصدر الإخبار قبل الشروع في التحقيق .

أما في الحالة الثانية من حالتى الإعفاء فهي وإن لم تستلزم المبادرة
بالإخبار قبل الشروع في التحقيق إلا أن القانون اشترط في مقابل الفسحة التي
منحها للجاني في الإخبار أن يكون إخباره هو الذي مكن السلطات من القبض

على غيره من الجناة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة.
فموضوع الإخبار في هذه الحالة يجاوز مجرد التعرف بالجناة إلى الإقصاء
بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على مرتكبي الجريمة حتى يصبح
الجاني جديرا بالإعفاء المنصوص عليه وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه إنه
وإن حصل دفاع الطاعن الثاني بصدد طلب إعفائه من العقاب طبقا لنص المادة
٢٠٥ من قانون العقوبات إلا أنه اقتصر في الرد عليه على ما أورده من أنه لم
يأدر إلى إخبار السلطات المختصة قبل استعمال العملة المضبوطة وقبل الشروع
في التحقيق وبأنه لا محل لاستفادة هذا الطاعن على وجه الخصوص بهذه المادة
نظرا لسابقة عمله واتفاقه مع المتهم الأول (الطاعن الأول) على ترويج العملة
فضلا عن إرشاده على المتهم الأول كان محددا. وهذا الرد من الحكم وإن كان
يسوغ به إطراح دفاع الثاني في استفادته من الإعفاء طبقا للحالة الأولى من
حالات الإعفاء المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٠٥ من قانون
العقوبات دفاعا جوهريا إذ من شأنه لو صح أن يؤثر في مسؤوليته ويتغير به
الرأي في الدعوى مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقول كلمتها في هذا
الدفاع الجوهرى بأسباب سائغة لاتعسف فيها أما وهي لم تفعل واكتفت في الرد
على دفاع الطاعن الثاني بالعبارة المار بيانها وهي إرشاده على المتهم الأول
(الطاعن الأول) كان محدد ونظرا لسابقة اتفاقه معه على ترويج العملة وهي
عبارة قاصرة لا يستطلع معها الوقف على مسوغات ما قضى به الحكم في هذا
الشأن ومن ثم فإنه يكون معيا بالقصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه
والاعادة بالنسبة للطاعن الثاني وللطاعن الأول الذي لم يودع أسباب لظنه
وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة. (الطعن رقم ٢٧١٣٨ لسنة ٦٧
- جلسة ٢٠٠٠/٥/٨).

الفصل الثالث

الجنح المتصلة بالعملة المزيفة

أولا : قبول عملة مزيفة بحسن نية

ثم التعامل بها

تنص المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات على أنه " كل من قبل بحسن نية عملة مقلدة أو مزيفة أو مزورة ثم تعامل بها بعد علمه بتزويرها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه .

وقد اشترط المشرع في هذه الجريمة حسن النية ولعل المشرع بصدور هذا النص قد تدخل داخل النفس البشرية وذلك لأن من سيتلقى هذه العملة المزورة بحسن نية غالبا ما يريد الخلاص من هذه العملة سواء لشخص قريب منه أو غريب اللهم إلا أنه يريد التخلص منها بأي شكل وذلك لرفع الضرر عنه والحاقه بشخص آخر من أجل ذلك فقد قرر المشرع عقوبة أخف بصدوره هذا النص .

أركان هذه الجريمة

الركن المادى

يتمثل الركن المادى في هذه الجريمة بقبول الجاني العملة المزيفة بحسن نية ولا عبء لسبب حصول الجاني عليها سواء كان نسيا مشروعا أو غير مشروع ، ولكن يجب أن يكون الجاني حسن النية معتقد أن هذه العملة صحيحة وقت حصوله عليها ومن ثم فعلى إثبات حسن نيته يقع عليه .

وقد قضت محكمة النقض بأن : وإن كانت المادة ٢٠٣ قد جاءت بنص عام يعاقب بعقوبة الخيانة على من يروج العملة مع علمه بتزييفها ، فإن المادة ٢٠٤ قد نصت على عقوبة مخففة لمن يتعامل بالعملة المزيفة ، وإذا كان قد أخذها وهو يجهل عيوبها ، وأنه إذا كان الحكم قد أذان المتهم في جنابة ترويج عملة مع تمسك المتهم بأنه وقت أخذها كان يجهل أنها مزيفة ، ودون أن يتعرض الحكم لنفي هذا الجهل ، فإنه يكون قد جاء قاصر البيان متعينا نقضه . (نقض ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ — مجموعة القواعد القانونية — ج ٧ رقم ٢٦٢ ص ٢٦١) .

وإذا عجز الجاني عن إثبات حسن نية فإنه يسأل طبقاً للقواعد العامة جرائم التزييف . إلا أنه إذا ثار شك حول توافر حسن النية لديه يفسر هذا الصالح الجاني . (د/ آمال عثمان - د/ أحمد فتح سرور) .

والركن المادى فى هذه الجريمة (كما سبق القول) يتمثل فى محاولة الجاني التخلص من هذه العملة عن طريق دفعها فى التداول على أنها صحيحة .

ولا يعاقب فى هذه الجريمة على الشروع . ويعد من قبيل الشروع عرض هذه العملة المزيفة على أحد الأشخاص فيعلم بحقيقتها فيرفض التعامل بها .

محل الجريمة

ويتمثل محل الجريمة هنا - كما سبق القول - على عمله مزيفة أو مقلدة أو مزورة وسواء كانت عملة مصرية أو أجنبية ورقية أو معدنية شريط التداول القانونى فى مصر أو فى الخارج وأن يكون معاقب عليها فى الخارج . (راجع ما سبق شرحه) .

الركن المعنوى

وينصب الركن المعنوى فى هذه الجريمة على توافر القصد العام والقصد الخاص .

والقصد العام يعنى بأن الجاني يعلم بأن هذه العملة معينة والخاص يعنى تداول هذه العملة والتخلص منها .
العقوبة :

والعقوبة هى الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو الغرامة لى لا تتجاوز مائتى جنيه بالإضافة إلى مصادرة العملة المزيفة أو ما إليها طبقاً للمادة ٢/٣٠ ع .

ثانياً : صنع أو بيع أو حيازة قطع معدنية

أو أوراق مشابهة للعملة المتداولة فى مصر

تنص المادة ٢٠٤ مكرراً (أ) عقوبات على أنه " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من صنع أو باع أو

حاز بقصد البيع أو التوزيع لأغراض ثقافية أو علمية أو صناعية أو تجارية قطعاً معدنية أو أوراقاً متشابهة في مظهرها للعملة المتداولة في مصر أو الأوراق البنكنوت المالية التي أذن بإصدارها قانوننا إذا كان من شأن هذه المشابهة إيقاع الجمهور في الغلط .

أركان هذه الجريمة

(١) الركن المادى

الركن المادى فى هذه الجريمة بأحد أفعال ثلاثة وهى :

(أ) صنع قطع معدنية أو أوراق مشابهة في مظهرها للعملة المتداولة في مصر أو الأوراق البنكنوت المالية التي أذن بإصدارها .

(ب) بيع أو توزيع أى شئ مما ذكر .

(ج) الحيازة بقصد البيع أو التوزيع للأشياء التي ذكر .

والصنع يدخل في معنى التقليد المنصوص عليه في المادة ٢٠٧ ع ، بينما

البيع أو التوزيع يدخلان في معنى الترويج الذى نصت عليه المادة ٢٠٣ ع ، أما

الحيازة فلها نفس معنى الحيازة المذكورة في المادة ٢٠٣ ع (د/ فوزية عبد

الستار — د/ عادل غانم) .

(٢) محل الجريمة

يجب أن يقع الفعل الإجرامى على قطع معدنية أو أوراق مشابهة في

مظهرها للعملة المتداولة في مصر أو أوراق البنكنوت التي أذن بإصدارها قانوننا .

(٣) الركن المعنوى

الركن المعنوى في هذه الجريمة يتمثل في القصد الجنائى العام والخاص

فيجب أن يكون الجنائى عالماً بوجه التشابه بين العملة التي يحوزها أو يبيعها أو

يصنعها وبين العملة المتداولة في مصر ويجب بالإضافة إلى ذلك أن تتجه إرادته

إلى تحقيق فعله الإجرامى فضلاً عن تحقيق أهداف ثقافية أو تجارية أو فنية أو

علمية أو صناعية .

العقوبة :

والعقوبة هى الحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو الغرامة التى لا تتجاوز خمسمائة جنيه ، بالإضافة إلى المصادرة تطبيقا للمادة ٢/٣٠ ع .

ثالثا : حيازة أو صنع أو تصوير أو نشر

أو استعمال صور لوجه عملة ورقية متداولة

فى مصر

تنص المادة ٢/٢٠٤ مكررا (أ) عقوبات على أن :

يعاقب بنفس العقوبة كل من حاز أو صنع أو صور أو نشر أو استعمال للأغراض المذكورة أو للأغراض الفنية أو مجرد الهواية صوراً تمثل وجهها أو جزءاً من وجه لعملة ورقية متداولة فى مصر ما لم يصدر بذلك ترخيص خاص من وزير الداخلية والقيود التى يفرضها .

ويعتبر من قبيل العملة الورقية فى تطبيق أحكام الفقرتين السابقتين أوراق البنكنوت الأجنبية .

أركان الجريمة

(١) الركن المادى

يتمثل الركن المادى هنا على حيازة أو صنع أو تصوير أو نشر أو استعمال أو صور لوجه عملة ورقية متداولة فى مصر سواء كان جزء من وجه العملة أو وجه العملة كله .

والتصوير : هو مرحلة فنية أو وسيلة من وسائل الطبع لأنه يسبق الطبع فقبل الطبع يلزم التصوير .

والصنع هو : طبع العملة الورقية .

والنشر هو : عرض هذه الصور للعملة الورقية على الجمهور كعرضها فى كتاب .

والاستعمال هو : هو استخدام العملة الورقية من جانب الجاني فى الغرض التى أعدت إليه .

وتتم الجريمة بارتكاب الجاني أحد هذه الأفعال المقيدة لكي يعد فاعلا أصليا . فإذا قام بعملية الصنع شخص ، ونشر الصور أو استعمالها شخص آخر ، فإن كلا منهما يعاقب باعتباره فاعلا أصليا للجريمة . (د/ عمر السعيد - ص ١١٦ - المرجع السابق) .

(٢) محل الجريمة

يجب أن تقع هذه الجريمة على العملة الورقية المتداولة في مصر سواء كانت مصرية أو أجنبية .

ويشترط لوقوع هذه الجريمة تصوير أو طبع وجه كامل للعملة الورقية أو جزء من هذا الوجه . ولا يشترط تكامل التشابه أو الاتقان بين العملة المطبوعة أو المصورة وبين العملة الورقية الصحيحة بل يكفي إيقاع الجمهور في الغلط .

وقد يكون الطبع أو النشر أو الاستعمال لأغراض فنية أو للهواية أو لأغراض ثقافية أو علمية أو تجارية وهي أغراض مشروعة أجازها القانون بترخيص خاص من وزير الداخلية درءا لإحتمال استعمالها في إيقاع الجمهور في الغلط أو للنشر وراء هذه الأغراض ممن يضبطون وهم يزيفون العملة . (د/ رؤوف عبيد - ص ٣٧ - المرجع السابق) .

(٣) القصد الجنائي

(الركن المعنوي)

الركن المعنوي في هذه الجريمة يجب أن يشمل قصد عام وقصد خاص فيجب أن يكون عالما بما يقوم به من أفعال فيدرك أن من شأنه حيازة أو صنع أو تصوير أو نشر أو استعمال صورة لوجه أو جزء من وجه عملة ورقية متداولة في مصر . ويجب أن تتجه إرادته إلى هذا الفعل الإجرامي . بالإضافة إلى أن يهدف به إلى تحقيق أغراض ثقافية أو علمية أو صناعية أو تجارية أو فنية أو تجرد الهواية .

العقوبة :

والعقوبة هى الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو الغرامة التى لا تتجاوز خمسمائة جنيه بالإضافة إلى المصادرة طبقا لنص المادة ٣٠/٢ ع .

رابعا : صنع أو حيازة أدوات مما يستعمل فى

تقليد العملة أو تزيفها أو تزويرها

تنص المادة ٢٠٤ مكررا (ب) عقوبات على أن :

يعاقب بالحبس كل من صنع أو حاز بغير مسوغ أدوات أو آلات أو معدات مما يستعمل فى تقليد العملة أو تزيفها أو تزويرها .

أركان الجريمة

(١) الركن المادى

يمثل الركن المادى فى هذه الجريمة فى إحدى صورتين الأولى هو الصنع والثانى الحيازة .

ويشمل الصنع جميع الأدوات والآلات والمعدات التى تستعمل فى تقليد العملة أو تزويرها كحفز الأكلشيهات فى العملة الورقية أما الحيازة تعنى وضع اليد المادى والعارض لهذه الأدوات أو الآلات أو المعدات بغير مسوغ قانونى .

وقد قضت محكمة النقض بأن : لا تشترط هذه المادة للعقاب على جريمة حيازة الأدوات والآلات والمعدات التى تستعمل فى تقليد العملة وتزويجها ضرورة استعمال تلك الأدوات أو الآلات وإنما تكفى حيازتها بغير مسوغ . (الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) .

(٢) محل الجريمة

محل الجريمة هنا يتمثل فى الأدوات أو الآلات أو المعدات التى تستخدم فى تزيف العملة أو تقليدها أو تزويرها .

وعلى ذلك فإنه يعد من المواد اللازمة لعملية التقليد أو التزيف أو التزوير السوائل والأوراق والأخبار التى تستخدم فى هذا الغرض شريطة أن

تكون هذه المواد المستخدمة صالحة للغرض الذى أعدت إليه وهو تزيف العملة أو تزويرها أو تقليدها . وأن صلاحية هذه المواد من عدمه تخضع لتقدير سلطة محكمة الموضوع .

وإذا كانت الآلة المستخدمة تستخدم فى غرض آخر غير تقليد أو تزيف أو تزوير العملة أى متعددة الاستعمال فإنه هنا يصعب تحديد الغرض الذى أعدت من أجله إلا إذا ثبت استعمال الجاني هذه الآلات فى التقليد أو التزوير أو التزيف ومن ثم فإنه يقع هنا تحت طائلة المادة ٢٠٤ ع .

أما إذا ثبت نشاط الجاني بعد فيقع تحت طائلة المادة ٢٠٢ ع باعتباره شروعا فى التقليد أو تزيف أو تزوير العملة . وإذا ضبط متلبسا فأصبحنا أمام جريمة تامة شريطة توافر الشروط اللازمة لذلك .

(٣) القصد الجنائى

(الركن المعنوى)

يمثل الركن المعنوى فى هذه الجريمة فى القصد الجنائى العام فقط . أى أن يكون الجاني عالما بفعله بتصنيعه أو حيازته الآلات أو أدوات . . . إلخ . تستخدم فى تقليد العملة أو تزويرها أو تزيفها بالإضافة إلى اتجاه إرادته إلى الصنع أو الحيازة . ولا عبرة للهدف أو الباعث من ولاء سلوك الجاني .

العقوبة :

العقوبة هى الحبس بين حديه الأدنى والأقصى العامين مع توقيع المصادرة طبقا للمادة ٢/٣٠ ع .

خامسا : حبس عملة معدنية عن التداول

وما فى حكمه

تنص المادة ٢٠٤ مكررا (جـ) من قانون العقوبات على أنه " كل من حبس عن التداول أى عملة من العملات المعدنية المتداولة قانونا أو صهرها أو باعها أو عرضها للبيع بسعر أعلى من قيمتها الاسمية أو أجرى أى عمل فيها

يسرع عنها صفة النقد المقررة يعاقب بالحبس مع الشغل وبغرامة تساوى عشرة أمثال قيمة العملة محل الجريمة ومصادرة العملة أو المعادن المضبوطة .

أركان الجريمة

(١) الركن المادى

بتمثل الركن المادى هنا بأحد أفعال خمسة هي :

(أ) **الحبس عن التداول** : أى منع العملة وحجزها عن طرحها للتداول .
(ب) **الصهر** : عملية تحويل العملة إلى كتلة معدنية واحدة أو عدة أجزاء فتندثر معالمها وتفقد مقوماتها .

(ج) **بيع العملة** : بسعر أعلى من القيمة الثبته عليها أى أعلى من قيمتها الاسمية .

(د) **عرض العملة للبيع** : بسعر أعلى من قيمتها الاسمية .

(هـ) **نزع صفة النقد المقررة للعملة** : أى تحويل العملة عن صفتها النقدية عن طريق إحداث تغيير ظاهر ملحوظ فى العملة يفقدها معالمها الأساسية .

(٢) محل الجريمة

ومحل الجريمة هنا هو عملة معدنية متداولة قانونا .

(٣) القصد الجنائى

(الركن المعنوى)

يتمثل القصد الجنائى هنا فى القصد الجنائى العام فقط فيجب أن يكون الجانى عالما بأن الفعل الذى ينصب عليه عمله هو عمله معدنية متداولة قانونا أى أن يكون عالما بماهية فعله . ويجب أن تتصرف إرادته إلى هذا الفعل أى حبس العملة عن التداول . أما إذا اتجهت إرادته لحبس العملة للإدخار أو تغطية احتياجاته الخاصة فينتفى هنا القصد ، كذلك ينتفى القصد إذا تغير معالم العملة نتيجة إهمال كما لو سكت مادة كيماوية فتغير شكلها فزالت عنها صفة النقد .
(د/ فوزية عبد الستار) .

العقوبة :

العقوبة هى الحبس مع الشغل وغرامة تساوى عشرة أمثال قيمة العملة محل الجريمة والمصادرة .

الفصل الرابع

أنواع التزييف من وجهة الطب الشرعى

تعريف التزييف :

هى محاولة الحصول على عملات مقلدة تشبه العملات الصحيحة فى شكلها ومظهرها العام .

ويعتمد التزييف على طبيعة تفكير مرتكبيه وإعمالهم وما لديهم من إمكانيات تسهل لهم ارتكاب الجريمة وللتزييف نوعان لكل منهما أساليبه المختلفة

أنواع التزييف :

للتزييف نوعان هما :

(١) التزييف الجزئى .

(٢) التزييف الكلى .

أولاً : التزييف الجزئى

وهذا النوع من التزييف يتناول جزءا من العملة الصحيحة أى أن العملة التى يحصل عليها المزيف فى النهاية يكون بعضها صحيحا والبعض الآخر مقلدا .

ويتبع المزيف فى هذا النوع من التزييف أسلوبين هما :

(١) الأسلوب الأول : استكمال العناصر الناقصة فى العملة الصحيحة .

حيث يقوم المزيف فى هذا الأسلوب الحصول على عملات صحيحة لم تستكمل بعد كل عناصرها مثل الترقيم أو توقيع محافظ البنك المركزى أو وزير المالية ثم اصطناع كليشيهات للعناصر الناقصة لاستكمال هذه العناصر . وفى خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٦) أغرقت إحدى البواخر فى العمليات الحربية قريبا من ميناء السويس . وكانت تحمل كمية كبيرة من أوراق النقد مطبوعة فى الخارج ينقصها الترقيم وتوقيع محافظ البنك الأهلى وقتئذ فقام المزيف بإضافة هذه البيانات إلى ورقات العملة الصحيحة ثم طرحت للترويج .

سبل القضاء على هذا النوع من التزييف :

يمكن التغلب على هذا الأسلوب من التزييف عن طريق إحكام وسائل الأمن حول وداخل الأماكن التي تصنع أو تطبع العملات المعنية والورقية وكذلك عند نقلها من مكان إلى مكان آخر .

٢) الأسلوب العلمي :

رفع القيمة الاسمية لعمله صغيره الى عمله اخرى اكبر منها قيمة :

١- استخدام هذا الأسلوب في العمله المعدنيه :

ومن اوضح الامثلة على ذلك ما حدث من زمن في مصر حيث قام بعض المزيفين بطلاء العمله المعدنيه من فئة الخمسة مليمات والتي يغلب النحاس على تركيب سيكتها باحد مركبات القصدير او الزئبق حتى يتغير لونها من اللون النحاسي الاصفر او الاحمر الى اللون الابيض المائل للون القطعه من فئة الخمسة قروش التي كانت تصنع من سبيكة الفضة وفضة . ومما سهل هذه العملية ذلك التشابه الكبير بين القطعتين في الحجم والرسوم والنقوش والغالبه من الكتابات وان الفارق الرئيس بينهما يقع في اللون وهذا بالاضافه الى سهوله الحصول على القصدير او الزئبق . وهذه الطريقه امكن مضاعفة قيمة قطعة العمله عشر مرات .

٢- استخدام هذا الأسلوب في العمله الورقيه :

وفي العملات الورقيه يلجأ المزيف الى التزييف الجزئي عن طريق اخو والاضافه حيث يعتمد المزيف في ذلك على وجود عمليتين مختلفتي القيمة ولكنها تشبهان في نواح كثيره مثل الحجم والنقوش والالوان في حالة العملات الورقيه . ثم يعمل المزيف على ادخال بعض التعديلات على العمله ذات القيمة الصغيره حتى تصبح ذات مظهر خارجي قريب الشبه بالعمله ذات القيمة الكبيره . بصورة لامن تبعث على الشك ولا تثير الريب عند الشخص العادي الساذج يستعامل بها . ومن أكثر ورقات العمله تعرضا لمثل هذا النوع هي الدولارات الأمريكيه التي تشابه جميع فئاتها من الدولار الواحد حتى الورقه من فئة الألف دولار . ويمكن للمزيف بعد محو بعض مواضع الورقه من الفئة

الصغيرة والتي تحتوى على قيمة الورقة ثم طبع أو وضع أوراق مطبوعة أخرى في مكانها رفع قيمة ورقة من فئة الدولار الواحد مثلاً إلى ورقة من فئة المائة دولار.

سبل القضاء على هذا النوع من التزيف :

والقضاء على مثل هذا الأسلوب من التزيف الجزئى يكون بعمل مواصفات خاصة لكل فئة من فئات العملة تميزها في يسر وسهولة وتستقل بها عن الفئات الأخرى وتتناول هذه المواصفات حجم العملة وأبعادها ورسومها وألوانها .

التزيف الكلى :

وثانى نوع من انواع التزيف هو التزيف الكلى وهو أكثر أنواع التزيف شيوعاً في جرائم التزيف .
والهدف الأساسى من وراء هذا النوع هو اصطناع عملة متكاملة (غير حقيقية) تشبه في مظهرها العملة الصحيحة ولكنها في حقيقتها تختلف عنها اختلاف كلياً .

ويشمل التزيف الكلى تزيف العملات الورقة والعملات المعدنية .

العملات الورقية

شروط العملات الورقية الصحيحة :

والهدف من وضع شروط للعملات الورقية الصحيحة تحقيق غرضين أساسين هما :
الصلاحية للتداول لمدة طويلة بغير أن يطرأ على العملة الورقية أى تغير ملموس .

أن تخضع لمواصفات فنية خاصة تجعل تقليدها أمراً عسيراً ولتحقيق هذه الأغراض وضعت مجموعة من العناصر والتي إن توفرت في العملات الورقية المصرفية تحققت الأغراض السابقة .

العناصر الواجب توافرها في العملة الورقية المصرفية الصحيحة :

(١) من حيث نوع الورق :

للورق المستعمل في العملات الورقية الصحيحة عدة شروط يجب توافرها فيه وهي أن يكون جيد الصنع وجيد الحامة وجد الصقل حتى يتحمل التداول بين الأيدي مددا طويلة دون أن يتأثر تأثيرا ملحوظا ودون أن يبلى صقله — كما يتميز هذا الورق أيضا بلمس خاص تحسه اليد بسهولة وتستطيع أن تميز بينه وبين الأنواع الأخرى من الورق — وقد كان تغير ملمس الأوراق المزيفة واختلافه عن نظائرها الصحيحة سببا مباشرا — في بعض الحالات — للشك في امر هذه الأوراق وكشف زيفها . ويصنع الورق المستعمل في صناعة أوراق العملة المصرفية الصحيحة من القطن أو القطن والكتان ويخشى بمادة سيليكات الألومنيوم ويصقل عادة بالجلياين أو البلاستيك . ويراعى في صناعة هذه الأوراق واختيار الحامات التي تصنع منها أن تكون صالحة للطباعة عليها بأساليب الطباعة الثلاثة التي تحدثنا عنها في كتاب التزوير .

٢) من حيث الطباعة :

تتوقف طباعة العملات الورقية على صلاحية الورق المستعمل في العملة ، وبعد التأكد من صلاحية الورق للطباعة يراعى عدة أشياء في عملية الطباعة . هي :

أ) مراعاة الدقة التامة في ضبط الألوان :

حيث يجب أن تراعى الدقة التامة في إحكام ضبط مواضع الألوان وتنسيقها بشكل يظهر تدرجها بطريقة فنية من لون إلى لون آخر .

ب) تعدد أساليب الطباعة في الورقة الواحدة :

يجب أن يراعى تعدد أساليب الطباعة في الورقة الواحدة وكثير من الدول تجمع أساليب الطباعة الثلاثة في ورقة النقد الواحدة بحيث يكون لكل أسلوب منها دوره المرسوم في الورقة : فخطوط الأرضية الدقيقة تطبع عادة بطريقة الأفست السطحية — أما الزخارف أو النقوش والرسوم خصوصا الموجودة بالإطار الخارجي والعبارة المحتوية على قيمة الورقة واسم المصرف المصدر لها فتطبع عادة بالطباعة البارزة (الإنثاليو) وباقي الكتابات والترقيعات

والأرقام المسلسلة والمجموعة تطبع بالطباعة التبيوجرافية والجمع بين هذه الوسائل الثلاث للطباعة في ورقة واحدة يتطلب إعدادا فنيا وتكاليف كبيرة يعجز المزيف — فردا كان أو مجموعة — عن أن يقوم بها .

أن تجمع الزخارف الموجودة في العملية الخطوط الرفيعة الباهتة والسميكة القاتمة :

وهى عقبة من العقبات التى تقف أمام المزيف لأنه يجب أن تجمع الزخارف والرسوم الموجودة في أوراق العملة الصحيحة بين خطوط رفيعة دقيقة متصلة — لا تقطع فيها — لوها باهت وخطوط أخرى سميكة قائمة اللون . والجمع بين هذين النوعين من الخطوط يشكل عقبة كأداء أمام المزيف . فإنه عند محاولة عمل الصور الفوتوغرافية التى يحصل منها على الكليشيات فإن الخطوط الدقيقة الباهتة تتطلب وقتا طويلا نسبيا لنقلها . وإطالة مدة التعريض عند النقل يؤدي حتما إلى التهام الخطوط السميكة الكثيفة الداكنة فتظهر مطموسة على الصور السلبية — وكذلك فإن تقصير مدة التعريض يؤدي إلى عدم ظهور الخطوط الدقيقة الباهتة . وكلا الأمرين يؤدي — في النهاية — إلى الفشل في الحصول على الصورة المناسبة التى تجمع بين نوعي الخطوط بدرجة واحدة من الوضوح والتحديد .

٣ من حيث الألوان والأصباغ المستعملة :

هناك عدة شروط يجب توافرها في الألوان والأصباغ المستعملة في طباعة أوراق النقد المصرفية الصحيحة فيجب أن تكون من النوع الذى لا يتأثر بالضوء وغيره من العوامل الجوية بل يحتفظ بوضوحه ورونقه رغم تداول الأوراق بين الألف من ايدى المتعاملين بها وما تتعرض له من التلوث بالمواد الدهنية أو الأحماض أو القلويات الخفيفة عن طريق العرق أو الابتلال بالماء أو بالمواد المستعملة في غسل الملابس وغير ذلك . وكذلك يراعى في الألوان المستعملة ان تقاوم بدرجة كبيرة التأثير المواد المستعملة في ازالة الالوان حتى لا تستغل هذه الظاهرة — ان وجدت — في تزيف جزئى وان تكون ذات موجات

مستقاربة الطول حتى تصبح عملية نقلها جغرافيا وفصلها عن بعضها عنيرة
النال . كان تجمع الاوراق بين الاحمر والبرتقالى والاصفر أو الازرق والبنفسجى
وهكذا .

٤ من حيث علامات الضمان :

هناك بعض الوسائل الفنية التى تساعد على حماية العملات الورقية من
محاولات التقليد وهذه الوسائل اهمية كبيرة لذا يجب على الشخص العادى ان
يدرك هذه الوسائل ويميز بينها وبين محاولات تقليدها فى العملات المزيفة .

الوسائل الفنية فى العملات الصحيحة :

(أ) الشعيرات الحريرية الملونة :

وهى عبارة عن قطع صغيرة لا يتجاوز طولها بضعة ملليمترات من
الخيوط المصنوعة من الحرير وملونة بألوان حمراء وزرقاء وغير ذلك تضاف إلى
عجينة الورقة خلال مراحل صنعها — وترى عند الفحص العيى المدقق أو
المجهزى منتشرة على سطحى الورقة أو محصورة فى جزء معين فيها .

ومن العملات التى استعملت فيها هذه الشعيرات لحمايتها الدولارات
الامريكية ويستطيع الخبير الفاحص أن ينتزع هذه الشعيرات من الاوراق
الصحيحة ويجرى عليها دزاساته المجهريه والكيميائية الخاصة بالالياف الحريرية
وفى بعض الدولارات المزيفة التى قمنا بفحصها تبين أن المزيف حاول محاكاة
هذه الشعيرات برسم خطوط رفيعة ملونة تشبه فى شكلها الظاهرى . اعتماداً
على ان الشخص العادى لا يستطيع التعرف على وجودها إلا بصعوبة ومشقة
وبعد التدقيق فى سطح الورقة فضلاً عن أنه لا يملك الامكانيات التى يستطيع بها
إجراء الاختبارات الفنية عليها . ولهذا فإننا نرى أن دور هذه الشعيرات فى
حماية العملة الصحيحة دور محدود ولا يكفل لها حماية التامة .

(ب) الأقراص الملونة :

وهى عبارة عن أقراص مستديرة الشكل تظهر على سطح الورقة على شكل قشور السمك ، وقد روعي في بعض هذه الأقراص أن تكون ذات إشعاع خاص يميز تحت الأشعة فوق البنفسجية.

(ج) العلامات المائية (water marks)

وهى عبارة عن رسوم أو كتابات موجودة بالورقة لا لون لها ولا ترى بوضوح إلا عن تعريض الورقة للضوء النافذ — وتتميز كل عملة من العملات الورقية بعلامة مائية خاصة : فهذه تحمل صورة رأس أبو الهول وأخرى تحمل شعار الدولة وثالثة تحمل صورة الكاتب المصرى وهكذا — وفى بعض الأحيان يترك الجزء من الورقة الذى يحتوى على العلامة المائية بغير رسوم ملونة أو نقوش ملونة أو أن يكون هذا الجزء ذا ألوان وزخارف خفيفة حتى لا تتعوق رؤية العملات المائية والتعرف عليها .

والعلامات المائية لا تتأثر بتداول الورقة بين الأيدي ولكنها تبقى على حالتها وتمتع بنفس درجة وضوحها تقريبا طيلة المدة التى تتداول فيها الورقة . وتعتبر العلامة المائية من أحسن وسائل حماية العملة الورقية وتسهلها كثير من الدول فى حماية أوراق عملتها ومن أسباب نجاحها فى هذا المجال أن الشخص العادى يستطيع التعرف عليها فى سهولة ويسر، وقد باءت محاولات المزيفين لتقليد العلامات المائية تقليدا متقنا حتى الآن بالفشل ..

(د) سلك الضمان (security wire)

وهى عبارة عن خط مستقيم رأسى الوضع يصل بين حافتي الورقة العليا والسفلى ومندمج فى عجنتها ولا يرى له لون على كل من سطحي الورقة ولكنه يرى جيدا عند تعرض الورقة للضوء النافذ.

ويصنع سلك الضمان من معدن القضة أو من اللدائن (البلاستيك) بطريقة خاصة بحيث لا يؤثر فى قابلية الورقة للثنى والتطويق ، وخلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) قمنا بفحص أوراق عملة إنجليزية مزيفة فئة الجنية الاسترلين الواحد ووجدت خالية من هذا السلك أو أية محاولة لتقليده

اعتقاداً من المزيف أن الشخص العادى الذى يتداول العملة لا يسترعى انتباهه وجود هذا السلك أو عدم وجوده رغم ذلك فقد لاقت هذه الأوراق المزيفة بعض الرواج وقتئذ.

(هـ) تعد وسائل الحماية :

فى كثير من عملات الدول لاستخدام وسيلة ضمان واحدة بل تلجأ إلى مضاعفة هذه الوسائل بالورقة الواحدة وذلك لزيادة الضمان والحماية للعملة الورقية وإقامة العقبات فى طريق المزيفين وعلى سبيل المثال نذكر أن بعض العملات الورقية السورية تجمع بين العلامة المائية والشعيرات الحبرية وسلك الضمان — وعملات جمهورية مصر العربية الورقية تحتوى على العلامة المائية وسلك الضمان .

أغراض وضع وسائل الحماية فى العملات الورقية :-

نرى أن الغرض من وضع وسائل الحماية التى أشرنا إلى بعضها هو تمكين الشخص العادى الذى يتداول العملة — وهو الهدف الاول للمزيف والمروج — من التمييز بسهولة بين العملات الورقية الصحيحة والعملات المزيفة ، ولهذا فإن وسيلة الحماية الناجحة هى التى توفر لها سهولة الوضوح والإدراك بالعين المجردة وصعوبة التقليد بل وتعلمه فى الوقت ذاته ، أما بالنسبة للخبر الفاحص فإن الدراسات والاختبارات التى يجريها على الورقة المزيفة تزييفا كليا بالعين المجردة وبالعدسات المكبرة وبالوسائل الطبيعية والتجارب الكيميائية كفيلة بإلصاق التزييف وتأكيد وجوده وأنه ليس بحاجة الى وسائل حماية خفية أو علامات سرية كى يميزها الصحيح من المزيف .

تزييف العملات الورقية

تستوقف جريمة تزييف العملات الورقية على القدرات الذهبية للمزيف وما لديه من امكانات يسخرها فى ارتكاب جرمته وللتزييف اساليب عدة تختلف من شخص لآخر وتقسم اساليب التزييف التى يتبعها المزيفون الى قسمين هما .

١ - تزييف العملات الورقية بالطباعة

٢- تزييف العملات الورقية بالرسم اليدوى .

القسم الاول : تزييف العملات الورقية بالطباعة

وهو أخطر انواع تزييف العملات الورقية وذلك يرجع إلى امكانية إنتاج كميات كبيرة من العملات المزيفة المتقنة ولذلك فإن هذا الاسلوب هو الاكثر استعمالا فى جرائم تزييف العملات الورقية .

خطوات عملية تزييف العملات الورقية بالطباعة :

١- تجهيز الكليشيات:

وأولى خطوات عملية التزييف بالطباعة هى تجهيز الكليشيات من صور فوتوغرافية لمكونات الورقة الصحيحة المختلفة والتي يراد تزييفها ، وتعدد هذه الكليشيات تبعاً لتعدد الالوان والزخارف بالورقة الصحيحة .

وفى إحدى الحالات عام ١٩٤١ زيفت عملة من فئة الجنيه المصرى حيث قامت عصابة التزييف بعمل الكليشيات من رسوم يدوية مكبرة للزخارف والمكونات المختلفة بالورقة الصحيحة مستعينة فى ذلك بعدد من الفنيين فى عملية الرسم ، وكان الهدف من ذلك هو محاولة تلاقي العيوب التى قد تنشأ من النقل المباشر عن الورقة الصحيحة .

٢- الطباعة من الكليشيات وترقيم الاوراق المزيفة:-

وعند الانتهاء من عمل الكليشيات وتجهيز الورق المناسب لعملية التزييف تبدأ عملية الطباعة من الكليشيات ثم ترقم الاوراق بعد ذلك تمهيدا لترويجها.

الادوات والمواد المستخدمة فى عملية تزييف العملات الورقية بالطباعة:-

هناك بعض الادوات والمواد الرئيسية فى عملية تزييف العملات الورقية

بالطباعة وهى :

- ١ . الكليشيات
- ٢ . آلة الطباعة .
- ٣ . الالوان .
- ٤ . آلات الترقيم .
- ٥ . الورق .

ترويج العملات المزيفة :

يقوم المزيف بترويج العملات المزيفة بين الجماهير عقب عملية الطباعة مباشرة وقد يلجأ المزيف قبل طرح العملة للتداول الى القيام بعملية إظهار هذه العملة بمظهر العملات القديمة المتداولة وذلك بهدف كسب ثقة الجماهير التي تتعامل بها عن طريق الإيهام بأن يبدو عليها من تغير في اللون وما بها من غمزات إنما يرجع في حقيقته إلى تداول الورقة بين العديد من الأيدي وبذلك يطمئن من يتناولها الى ان هناك آخرين كثيرين غيره قد سبقوه في التعامل بها.

أساليب إظهار العملة المزيفة بمظهر العملات القديمة :-

- هناك بعض الأساليب التي يسلكها بعض المزيفين لإظهار العملة المزيفة بمظهر العملة القديمة ومن هذه الأساليب.
١. تمزيق الورقة في مواضع النفي الطولية والعرضية ثم لصقها بأوراق لاصقة في أماكن التمزيق.
 ٢. معاملة الورقة بمحلول يحتوي على حامض التانيك مثل مشروب القهوة أو الشاي.

أساليب تقليد وسيلة الضمان الموجودة بالورقة المالية الصحيحة :-

- وزيادة في اتقان تزيف العملات الورقية لجأ بعض المزيفين الى محاولة تقليد وسيلة الضمان الموجودة بالورقة المالية.
- ### الصحيحة ومن هذه المحاولات :

١. طباعة الورقة المزيفة على ورقتين تطبع على إحدهما محتويات وجه الورقة المزيفة وعلى الأخرى تطبع محتويات ظهر الورقة وتلصق الورقتان إلى بعضهما بعد حشو مكان العلامة المائية بقطع ورقية على شكل الرسم الموجود بالعلامة المائية وهذا يؤثر حتما في سجل الورقة في المواضع المختلفة من الورقة كما حدث في تزيف الورقة فئة المائة ليرة السورية سنة ١٩٥٨.
٢. الاستعانة بالرسم والتلوين بعد تفريغ الورقة بالكشف في مكان العلامة المائية كما حدث في تزيف ورقة من فئة العشرة جنيهات المصرية .

٣. تقليد الخيوط الحريرة يرسم خطوط ملونة مشابهة في لونها وتمككها تقريبا للخيوط الحقيقية كما حدث في بعض حالات تزيف الدولارات الامريكية وكما سبق أن ذكرنا فإن للخيوط الحريرية الموجودة بالعملات الصحيحة خواصها الطبيعية والكيميائية .

٤. طبع العلامة المائية باستعمال مادة زيتية أو دهنية ، ومث هذه المواد تذوب في المذيبات العضوية مثل الكلوروفورم.

خطوات فحص العملات الورقية المطبوعة :

تفحص العملات الورقية للتعرف على كونها مزيفة ام صحيحة ولايجاد العلاقة بين الاوراق المزيفة من مصدر واحد وتتم عملية الفحص بعدة خطوات متتابعة هي :

أولا : فحص الورقة التي طبقت عليها العملة :

وتتم عملية فحص الورقة التي طبعت عليها العملة بعدة خطوات تشمل ورقة العملة من جميع نواحيها وهي :

أ- قياس أبعاد الورقة والاطار المطبوع فيها:

والمعروف أن لكل عملة ورقية من نفس الفئة والإصدار والمجموعة أبعادا خاصة بها يحاول المزيف أن يحاكيها في الاوراق التي يصطنعها .
وتتم عملية الفحص بقياس أبعاد الورقة الخارجية وكذلك الإطار الداخلي المطبوع فيها طولا وعرضا إلى أقرب ملليمتر ويراعى عند قياس كل بعد منها أن تؤخذ منه ثلاث قراءات ويؤخذ متوسطها.

ب - ملمس الورقة :

ولها فضل كبير في التمييز بين العملات الصحيحة والمزيفة حيث تتميز الاوراق الصحيحة بملمس خاص يستطيع من يتداول أوراق العملة أن يميز عن طريقه بسهولة بين الصحيح منه اوالمزيف — وقد كان لهذه الخاصية الفضل الاول والاكبر في الكشف عن كثير من العملات الورقية المزيفة حتى بعض تلك الاوراق المزيفة على نطاق دولي مثل الورقة فئة الخمسة جنيهات التي روجت في

سنة ١٩٥٧ وما بعدها فقد كان ملمسها غير المؤلف. أول ما لفت الانظار إليها وكشف عن تزويرها.

ج- سمك الورقة :

يقاس سمك ورقة العملة بجهاز الميكرومتر الى اقرب جزء من مائه من المليمتر.

ما يجب مراعاته عند قياس سمك الورقة :

١. أن تؤخذ عدة قراءات من أماكن مختلفة لاتقل عن أربع قراءات من أركان الورقة الاربعة ويؤخذ متوسطها.

٢. أن تجرى عملية القياس في الاماكن غير الطبوعة من الورقة حتى لايتدخل سمك أحبار الطباعة وخصوصا البارزة منها في قراءات سمك الورقة وكذلك يجب ألا تتناول عملية القياس المنطقة المحتوية على العلامات المائية أو سلك الضمان.

د- لون الورقة :

لكل ورقة عملة صحيحة لون خاص بها ويرجع إلى صفاتها والمواد التي استعملت فيه - وتجري مقارنة لون الورقة الاصلى في الاجزاء التي تخلو من الطباعة سواء في ذلك الاطار الخارجى غير المطبوع أو المساحات الداخلية المحتوية على العلامات المائية .

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن تداول الورقة بين الايدى وتلوئها بالمواد العرقية والدهنية والأتربة قد يؤثر في لونها الاصلى ، ومن هنا فإن على الخبير الفاحص أن يفرق بين تغير اللون الناشئ من كثرة التداول بين الايدى وذلك التغير الذى يحدث من عملية القدم المصطنع غير الحقيقى .

هـ - لون الورقة تحت الأشعة فوق البنفسجية :

تقسم الأشعة فوق البنفسجية بدور رئيسى هام في التفريق بين الاوراق التي طبعت عليها العملات الصحيحة وتلك التي استعملت في التزييف . والخلاف في الاشعاع الضوئى عند تعريض الاوراق لهذه الاشعة يرجع الى

اختلاف المواد الداخلة في تركيب صناعة الأوراق ابتداء من الالياف التي صنع منه الورق الى مواد الحشو ومواد الصقل .

و — التحليل الكيميائي والمجهري للالياف والمواد التي تدخل في تركيب الورق ، وقد سبق أن ذكرنا التجارب والمحاليل الكيميائية التي تستخدم لهذا الغرض ،
ثانيا : التعرف على وسيلة الطباعة التي استعملت في التزييف :

كما ذكرنا أنفا للطباعة ثلاثة اساليب تستخدم في طباعة ورقات العملات الصحيحة المصرفية وهناك عدة وسائل للتعرف على كل اسلوب من هذه الاساليب الثلاثة والعرف على وسيلة أو وسائل الطباعة التي استعملت في التزييف ذو أهمية خاصة إذ أن لكل طريقة خصائصها التي تظهر في الورقة ويكون لها شأن في تقييم الورقة من حيث درجة تزييفها وكذلك من حيث بيان العلاقة بينها وبين الأوراق الأخرى التي زيفت بذات الاسلوب والوسيلة ، وأكثر أساليب الطباعة استعمالا في تزييف العملات الورقية هو أسلوب الطباعة السيوغرافية أو الحرفية نظرا لانتشاره وتوفر أجهزته ، وفي بعض حالات التزييف الذي اتخذ الطابع الدولي استخدمت وسائل الطباعة الثلاث في نفس مواضعها بالورقة الصحيحة التي أريد تزييفها مع الفارق في درجة الدقة والإحكام .

ثالثا : فحص الرسوم والزخارف والكتابات في الورقة المزيفة :-

يلجأ الفاحص إلى فحص الرسوم والزخارف والكتابات في الورقة باحثا عن العيوب الموجودة بالكشيشات التي طبعت منها ويكون فحصه بالعين المجردة والعدسات المكبرة ثم يقوم بتسجيل هذه العيوب .

العيوب التي يلتقي بها الخبير الفاحص في الأوراق المزيفة :-

عند فحص الخبير للورقة يجد مجموعة من العيوب ويقوم بتسجيل العيب أو العيوب الرئيسية في كل كليشية من الكليشيات التي استعملت في طبع الورقة ومن هذه العيوب .

أ) وجود تسليخات وتقطعات في الخطوط الدقيقة وخصوصا في زخارف أرضية الورقة .

ب) اختلاف الأبعاد والمقاييس في العملة الزائفة عنها الصحيحة المماثلة .

ج) اهمال أو عديم وضوح بعض الرسوم والزخارف الدقيقة الموجودة بالورقة الصحيحة .

د) وجود أخطاء في بعض بيانات الورقة ، ومن الحالات التي قمنا بفحصها ورقات مزيفة من فئة الجنية المصرى تحمل كل واحدة منها عددتين مختلفتين وكذلك ورقات من فئة العشرة قروش تحمل كل واحدة منها في وجهها توقيعاً لأحد وزراء المالية مكتوباً بالعربية (الخزانة وقتذاك) وفي ظهرها توقيعاً لوزير آخر مكتوباً باللغة الإنجليزية .

وهناك نوعان من العيوب يجب على الخبير الفاحص التمييز بينهما وهما العيوب الناشئة من الكليشيهات أو احرف الطباعة أو الارقام التي استعملت في الترقيم والعيوب الناشئة من اسلوب الطباعة الذى استعمل في طباعة الورقة المزيفة .

رابعا : فحص الالوان والاصباغ التي استعملت في طباعة الورقات المزيفة .

تطبع العملات الورقية الصحيحة بألوان وصفغات لها صفات كيميائية ولونية معينة ، اما في حالة العملات المزيفة فيلجأ المزيف الى استخدام بعض الاصباغ التي تختلف عن اصباغ الورقة الصحيحة في تركيبها الكيميائي واللون ولا تشابه معها إلا ظاهريا من حيث التقارب اللونى .

عيوب الاصباغ المستخدمة المستخدمة في طباعة الاوراق المزيفة :

هناك بعض العيوب التي تظهر على هذه الاصباغ من ناحية :

١ - التدرج اللونى :

فالتدرج اللونى المشاهد بالاوراق الصحيحة في وجه الورقة وظهرها ما يقابله - في كثير من الاحيان - في الاوراق المزيفة انتقال مفاجئ من لون إلى

لون آخر . فإذا كانت هناك محاولة محاكاة هذا التدرج فالتجّاح الذى تحرّزه هذه المحاولة يكون محدودا فى الغالبية العظمى من الحالات .

٢- حيوية الالوان :

حيث تفتقر الالوان المستعملة الى الحيوية الموجودة فى الأوراق الصحيحة وعمليات فحص الأوراق والاصباغ تسير فى خطوات تبدأ من الفاحص الطبيعى بالعين المجردة أو العدسات المكبرة الى الفحص تحت الاشعة فوق البنفسجية والاشعة تحت الحمراء الى الفحص ثم الكروماتوجرافى .
خامسا : فحص وسيلة الضمان والتعرف على طريقة تقليدها .

يلجأ الخبير الفاحص الى فحص وسيلة الضمان والتعرف على طريقة تقليدها وذلك لعدم اقتصار المزيف فى كثير من الحالات عند تزيفة للعملة الورقية عند حد تقليد الرسوم والكتابات والالوان ولكنها تعدى ذلك كله الى محاولات لتقليد وسائل الضمان الموجودة فى الأوراق الصحيحة المماثلة وقد أخذت هذه المحاولات سبلا شتى سبق أن ذكرنا بعضا منها ووسيلة التعرف عليها .

بيان العلاقة بين العملات المزيفة من مصدر واحد :

هناك بعض العوامل التى يمكن عن طريقها بيان العلاقة بين العملات الورقية المزيفة من مصدر واحد وهذه العوامل هى :

١. وحدة نوع الورق وأبعاده .

٢. وحدة أسلوب الطباعة المستعمل فى التزييف .

٣. وحدة الكليشيهات المستعملة من حيث أبعادها وما تحويه من عيوب .

٤. وحدة الالوان والاصباغ التى استعملت فى التزييف .

٥. وحدة الاسلوب الذى استعمل فى عملية إضفاء صبغة القدم على الأوراق المزيفة

القسم الثانى : تزييف العملات الورقية بالرسم اليدوى

ويعتمد هذا النوع من التزييف على مهارة المزيف وقدراته فى فن الرسم اليدوى والزخرفة وتسير عملية التزييف بوسائل أقرب ما تكون إلى وسائل

تزوير المخطوطات والتواقيع وهي : التقليد النظرى أو الشف المباشر أو النقل عن طريق وسيط مثل ورق الكربون أو الورق الشفاف ، وقد تجمع هذه الوسائل جميعها أو بعضها فى ورقة مزيفة واحدة .

١- عملية التقليد النظرى :

هى محاولة المزيف محاكاة الرسوم والزخارف والنقوش والالوان الموجودة بالورقة الصحيحة حسب مقدرته فى الرسم .

سمات العملات المزيفة : بالتقليد النظرى :

هناك بعض السمات التى تتم بها العملات المزيفة بطريقة التقليد النظرى وهذه السمات تعين الخبير الفاحص فى التعرف عليها ومن هذه السمات .

أ) احتمال وجود بعض الأخطاء الإملائية فى الألفاظ المكتوبة باللغة العربية أو اللغة الاجنبية ومرجع ذلك الى قلة دراية المزيف بماتين اللغتين أو بإحداهما وخصوصا اللغة الأجنبية .

ب) إهمال واختفاء كثير من التفاصيل الدقيقة فى الكتابة والرسوم والزخارف والاستعاضة عنها بتلوين السماعات التى تشغلها هذه التفاصيل .

ج) اختلاف الابعاد والمسافات التى تفصل بين مكونات الورقة من كتابات ورسوم وزخارف فى الورقة المزيفة عنها فى الورقة الصحيحة المماثلة لها .

د) اضطراب الزخارف والنقوش وفقدانها ما بينها من وحدة وترابط يتوافران فى الورقة الصحيحة وتفتقر إليهما الورقة المزيفة .

٢- سمات العملات المزيفة عن طريق الشف أو النقل المباشر :-

أ) احتمال وجود آثار ضغط واضحة ترى بالضوء الجانئ المائل وتصاحب جرات الكتابة أو الرسوم الرئيسية فى الورقة المزيفة .

ب) تمائل الابعاد والمسافات التى تفصل بين المكونات المختلفة للورقة المزيفة مع ميلاتها بالورقة الصحيحة المماثلة .

ج) استبعاد احتمال وجود أية أخطاء إملائية فى الورقة المزيفة وذلك لتقليد المزيف بما ينقله من كتابات ورسوم ونقوش .

٣. سمات العملات المزيفة بطريق النقل عن طريق وسيط:

وفي حالة استعمال وسيط في النقل مثل ورق الكربون فإن آثار هذا الوسيط تظهر مصاحبة للكتابات والزخارف والنقوش المنقولة بالإضافة إلى ما سبق أن ذكرناه من السمات والمميزات الموجودة بالعملات الورقية المزيفة بطريق النقل المباشر.

وبالرغم من تعدد طرق تزييف العملات الورقية بأسلوب الرسم اليدوي فإننا نجد أن:

الهدف الرئيسى النهائى للتزييف هو محاكاة الألوان والزخارف الرئيسة المميزة للورقة المراد تزييفها الى درجة يحسب معها التزييف أن قد أصبح من المستعذر أو غير المسور على الشخص العادى أن يفرق لأول وهلة بين العملة ومثيلتها المزيفة ولذلك فإننا نرى أنه يوجه اهتمامه الأكبر الى عملية اختيار الألوان وتوزيعها بشكل عام على سطح الورقة — فى حين أنه قد لا يبدى أى اهتمام بذكر الزخارف والنقوش الدقيقة التى يستعصى عنها فى أغلب الاحوال بسزخارف أخرى من عنده يسهل عليه رسمها . وكذلك الحال فى أرضية الورقة التى غالبا ما يهمل خطوطها الدقيقة مكثفا بتلوين الأرضية كلها . والألوان التى يستعملها التزييف بعضها من النوع الذى يذوب فى الماء (ألوان مائية) والبعض الآخر من أقلام الألوان العادية أو الشمعية أو غير ذلك وقد لا تقتصر عملية تلوين الورقة الواحدة على نوع واحد من الألوان ولكن قد تجتمع فيها أنواع مختلفة تبعا لطبيعة الجزء المراد تلوينه ومدى حرص التزييف على إتقان عملية التلون .

وقد يحاول بعض من يرتكبون جريمة تزييف العملة بهذه الوسيلة محاكاة وسائل الضمان بالورقة الصحيحة مثل العلامات المائية بطرق وأساليب ووسائل متنوعة منها استعمال أوراق ذات علامات مائية أصلا مثل أوراق الدمغة وذلك دون التقيد بما يكون بين هذه العلامات وعلامات الورقة الصحيحة من خلاقات

فى الشكل والرسم وفى الموضع من الورقة ومنها رسم هذه العلامات بمواد دهنية تدوب فى المذيبات العضوية.

سمات التزييف بالرسم اليدوى من ىد شخص واحد :

للتزييف بالرسم اليدوى والذى يتم بيد شخص واحد عدة عيوب يجعله قليل الاثر وسهل الكشف عنه ومن هذه السمات.

١. أن الورق الذى يستعمله المزيف فى هذا الاسلوب من التزييف يكون فى بعض الاحيان من النوع السميك الذى يختلف اختلافا واضحا فى سمكه وملمسه عن الورق الذى يستعمل فى طباعة أوراق النقد الصحيحة وبذلك قد يستطيع الشخص العادى أن يميز بين المزيف والصحيح عن طريق ملمس الورقة وفحصها باليد.

٢. أن من الصعب على المزيف — وهو يتطلب درجة معينة من الاتقان فى عمله — أن يقوم بتزييف أعداد كبيرة من العملة الورقية بل إنه كثيرا ما يقنع بعدد قليل من الأوراق ذات القيمة الكبيرة ، ويندر أن تتناول عملية التزييف بالرسم اليدوى أوراقا صغيرة القيمة .

٣. أن طبيعة الكتابة أو الرسم اليدوى كثيرا ما تكون من الواضح بدرجة يتمكن معها الشخص العادى من التميز بين ورقة العملة الصحيحة ونظيرتها المزيفة . وهذا ما يحدو بمزيف العملة أو بمروجها أن يختار فرسته بين أهل القسرى الذين يترددون على الاسواق الاسبوعية وهؤلاء يسهل خداعهم بدس الأوراق المزيفة يدويا لهم بين أوراق أخرى صحيحة . ويلاحظ أن التزييف اليدولا يقع غالبا على الأوراق كبيرة القيمة من فئة خمسة جنيهات وعشرة جنيهات.

فحص العملات المزيفة بالرسم اليدوى :

عند فحص العملات المزيفة بالرسم اليدوى يجب على الخبير الفاحص ألا يقتصر فى فحصه على بيان المزيف من الصحيح بل عليه ان يحدد الوسائل التى اتبعت فى التزييف والادوات التى استخدمت فيه ومدى مقدرة المزيف فى

عمله حتى يمكن في النهاية تقييم عملية التزييف من حيث درجة خطورتها وكذلك بيان العلاقة بين العملات التي زيفت بوسائل وأدوات وإمكانات واحدة — ولتحقيق هذه الاهداف يتبع الحبير عدة خطوات هي على الترتيب.

١- فحص ورقة العملة :

هل هو بالتقليد النظرى أو بالنقل المباشر أو بالنقل عن طريق وسيط — أو بهذه الطرق مجتمعة ومكان وموضع كل منها بالورقة في الوجه والظهر.

٢- التعرف على طريقة التزييف :

هل هو بالتقليد النظرى أو بالنقل المباشر أو بالنقل عن طريق وسيط — أو بهذه الطرق مجتمعة ومكان وموضع كل منها بالورقة في الوجه والظهر.

٣- دراسة عملية التلوين:

وتتناول هذه الدراسة التعرف على الألوان التي استعملت في التزييف وما إذا كانت ألوانا مائية أو شمعية أو أقلاما ملونة ومواضع استعمال كل منها وتوزيعها في وجه الورقة ظهرها وذلك مع ملاحظة ماسبق ان ذكرناه من أن المزيف يعطى عملية التلوين أكبر اهتمام .

٤- البحث عن وسيلة الضمان :

وهل كانت هناك محاولة لحاكتها بالورقة المزيفة أم لم تكن هناك مثل هذه المحاولة وإن كانت فعلى أى وجه تمت المحاولة رسما وتلوينا .

٥- التعرف على شخص المزيف :

في بعض حالات التزييف بطريق التقليد النظرى قد يكون من الميسور على الحبير الفاحص أن يعرف على الشخص الذى قام بعملية التزييف وذلك بإجراء مضاهاة بين خطه وخط العبارات المدونة بالورقة المزيفة .

وتقوم الاخطاء الإملائية — سواء في العبارات المكتوبة باللغة العربية أو باللغة الاجنية — بدور هام في عملية المضاهاة.

العملات المعدنية

شروط العملات المعدنية الصعبة :

والهدف من وضع شروط للعملات المعدنية الصحيحة هو تحقيق غرضين

اساسين كما ذكرنا في العملات الورقية والغرضين هما :-

١ - صلاحية العملة للتداول بين الأيدي مدد طويلة .

٢ - أن تصبح محاولة تقليدها عملاً غير النال

ولتحقيق هذين الغرضين لابد من توفر عدة شروط هي :

١ شروط صلاحية العملة للتداول مدداً طويلة :

١. أن تكون السبكة ذات درجة عالية من الصلابة كي تتحمل التداول بين

الأيدي المتعاملين بها مدداً طويلة دون أن تمنحى رسومها أو كتابتها

أو العلامات المميزة لها .

٢. أن تكون هذه السبائك من معادن لا تتأثر بالعوامل الجوية مثل الرطوبة

والحرارة وعوامل التآكل والاختزال فلا تصدأ ولا يغير لونها أو مظهرها

ملموساً ، وأهم المعادن التي تصنع منها السبائك لهذا الغرض هي :

الذهب - الفضة - النيكل - النحاس - الألومنيوم .

١ - أن تكون نسب المعادن الداخلة في تركيب سبائك العملات

العملات الألومنيوم :

٩٥٠ في الألف	ألومنيوم	} سبكة رقم ٢
٥٠ في الألف	مغنسيوم	
٩٢٠ في الألف	نحاس	
٨٠ في الألف	ألومنيوم	} سبكة رقم ٣
٩٥٥ في الألف	نحاس	
٣٠ في الألف	قصدير	
١٥ في الألف	زنك	

العملات النيكلية :

٢٥٠ في الألف	نيكل	}
٧٥٠ في الألف	نحاس	

العملات البرونزية :

هناك عدة سبائك مختلفة التراكيب والنسب استعملت في سك

العملات البرونزية نذكر منها مايلي :

نحاس ٩٥٠ في الألف	} سبيكة رقم ١
قصدير ٥٤٠ في الألف	
زنك ١٠ في الألف	

العملات الفضية :

هناك عدة سبائك فضية مختلفة التركيب استعملت في سك العملات

الفضية نذكر فيما يلي بعضا منها :

فضة $\frac{1}{3}$ ٨٣٣ في الألف	} سبيكة رقم ١
نحاس $\frac{2}{3}$ ١٦٦ في الألف	

فضة ٧٦٠ في الألف	} سبيكة رقم ٢
نحاس ٢٨٠ في الألف	
فضة ٦٢٥ في الألف	} سبيكة رقم ٣
نحاس ٣٢٥ في الألف	

العملات الذهبية :

وتصنع من سبيكة تحتوي على معادن الذهب والفضة والنحاس بالنسب

الآتية :

ذهب ٨٧٥ في الألف
فضة ٧٥ في الألف
نحاس ٥٥ في الألف

والفرق المسموح به في عيار الذهب اثنان في الألف بالزيادة أو النقصان

٢) شروط جعل تقليد العملة أمرا غير ميسور :

ولكى تصبح العملة المعدنية صعبة التقليد وتزيئها أمرا عسرا على

الزئف يجب أن تتوفر فيها الشروط الآتية :

١. أن يكون لكل فئة من فئات العملة مواصفاتها الخاصة من حيث الحجم

واللون والمظهر والرسوم والكتابات حتى لا يكون هناك مجال لاحتمالات

التزييف الجزئي بالتعديل أو التزويه .

٢. أن يكون سطح العملة مستويا خال من العيوب الفنية وأن تتميز كتاباتها

ورسومها بالوضوح والدقة والتحديد — وأن السبيل إلى توفير كل هذا

يكون عن طريق صنعها بأسلوب السك من قوالب دقيقة الصنع . وعلى

العموم يكون المستوى الفني للعملة أرقى من أن يستطيع الأفراد أن يصلوا

إليه بإمكانهم .

٣. أن تكون قطع العملة المعدنية من الفئة الواحدة والإصدار الواحد ذات

أبعاد وأوزان وخصائص ثابتة — وقد حددت القرارات الوزارية لكل من

فئة من الفئات مواصفاتها من حيث القطر والوزن والكتابات والرسوم .

٤. أن يراعى وجود نسبة ثابتة بين الفعلية لمقدار السيكة الذى تتكون منه

قطعة العملة المعدنية والقيمة الاسمية أو السوقية لهذا القطعة بحيث لا تزيد

الأولى — في رأينا عن ربع الثانية حتى لا تتحول العملة الى سلعة عند ارتفاع

سعر السيكة كما حدث في العملات الذهبية والفضية أو يصبح الفارق

القيمتين كثيرا يغرى على عملية التزييف فالقطعة المعدنية من فئة عشرة

قروش مثلا (القيمة الاسمية أو السوقية) يجب ألا يزيد قيمة سيكتها عن

ربع هذا المقدار ، ويجب ملاحظة هذه النسبة كلما ارتفعت أو انخفضت

أسعار المعادن والسائك.

مراحل سك النقود المعدنية الصحيحة :

عملية سك النقود من اهم العمليات الاقتصادية في أى بلد وتخص
مصلحة معينة بهذه العملية يطلق عليها " مصلحة سك النقود " وتتم عملية
السك بمرور العملة بعدة مراحل متتابعة تنتهى بالشكل النهائى للعملة .

١- مرحلة انتخاب المعادن الداخلة فى تركيب السبيكة :

وتتم هذه المرحلة عن طريق استخدام التحاليل الكيميائية والطبيعية التى تجرى
عليها حتى إذا ثبت أنها تتفق مع المواصفات المطلوبة من حيث درجة نقائها
أخذت منها الكميات المطلوبة التى يستعمل فى سك العملة التى سيجرى
سكها.

٢- مرحلة الانصهار :

حيث تصنع السبيكة المطلوبة للعملة بصهر المعادن الداخلة فى تركيبها
بالنسب التى تقررها القرارات والقوانين الخاصة بذلك ثم تنضب السبائك
المنصهرة فى قوالب كل منها على شكل متوازى مستطيلات ذى أبعاد خاصة
منعينة لتلائم الخطوات التالية لذلك.

٣- مرحلة السحب والدرفلة :

تقرر القوالب فى آلات خاصة تسحبها تدريجياً حتى تحولها إلى شرائط
ذات سمك معين هو سمك العملات التى يراد سكها — ويجب أن يكون السمك
متماثلاً فى جميع الأجزاء وذلك عن طريق القياس الدقيق.

٤- مرحلة القطع :

تقل الشرائط بعد ذلك إلى آلات خاصة لقطعها إلى قطع مستديرة ثابتة
الابعاد يتفق طول قطرها مع طول قطر العملات المطلوبة ، وتتخذ الفضلات
الزائدة عن عملية القطع لإعادة صهرها وصحبها — أما القطع المستديرة فتؤخذ
لتوزن لتأكيد من مطابقة وزن كل منها للوزن لقطعة العملة .

٥. مرحلة التنظيف والتلميع :

تسقل القطع المستديرة إلى أوعية خاصة وتسخن إلى درجة معينة للتخلص من المواد العضوية العالقة بها ثم تسقل بعد ذلك إلى أحواض تحتوي على حمامات الكبريتيك وثاني كرومات البوتاسيوم حتى تتم عملية التلميع ثم تجفف بعد ذلك في أجهزة خاصة .

٦. مرحلة الشرشرة :

تسقل القطع المستديرة بعد ذلك إلى آلة خاصة لعمل الشرشرة الجانبية او علامات الضمان مثل أحرف ج.م.ع التي نحتها على الحافة الجانبية لقطع العملة المعدنية فئة خمسة أو عشرة مليمات .

٧. مرحلة السك :

تسقل القطع بعد ذلك إلى آلات السك — وفي كل منها قالبان محفوران — مصنوعان من الصلب أحدهما يحتوي على الكتابة والنقوش الموجودة بوجه القطعة والاخر يحوى الكتابة والنقوش الموجودة بظهرها وتجري عملية السك بالضغط على القطع المعدنية ، ثم تنظف هذه القطع بوضعها في محلول حمضي مدة من الزمن ثم تغسل بالماء وتجفف .

٨. مرحلة الفرز :

ويجربى فرز قطع العملة في المرحلة الاخيرة حيث تستبعد قطع العملة التي تحتوي على بعض العيوب .

٩. مرحلة التعبئة :

ثم تعبأ قطع العملة التي أثبت الفرز صلاحيتها التامة لعملية التداول وتتم عملية عد القطع وتعبئتها في أكياس بالآلات خاصة معدة لذلك ثم تلق الاكياس ويختم عليها وبذلك تكون معدة للتداول .

وتحفر قوالب السك المصنوعة من الصلب بطريق الحفر الكهربائي وتتراعى فيها أعلى درجات الدقة والإتقان .

تزييف العملات المعدنية

كما ذكرنا آنفا ان عملية تزييف العملات تتوقف على القدرات الذهبية للتزييف وما لديه من امكانيات يستطيع ان يسخرها في عملية التزييف وتبعاً لذلك فإن الذين يقومون بتزييف العملات المعدنية يكونون عادة من الذين يعملون في سبك المعادن وتشكيلها في أشكال مختلفة تبعاً للغرض الذي تستعمل عادة من الذين يعملون في سبك المعادن وتشكيلها في أشكال مختلفة تبعاً للغرض الذي تستعمل من أجله فهم عادة يقومون بصناعة الادوات المعدنية مثل المفاتيح والملاعق والسكاكين وغير ذلك من الادوات المعدنية أو يموتون لهذه الصناعة بسبب من الاسباب وهم بهذا يتضررون في امكانهم إتقان صناعة النقود المعدنية .

ولتزييف العملات المعدنية أساليب عدة يمكن تقسيمها الى قسمين هما :

١- التزييف بالصب . ٢- التزييف بالسك .

أولاً : التزييف بالصب

وهو أكثر أساليب العملات المعدنية إنتشار وذلك لسهولة تناولها ولتوفر الدوات المستعملة فيها لدى محترفي صناعة سبائك المعادن .

الأدوات المستعملة في التزييف بالصب :

ويستعمل في هذه العملية نوعين من الأدوات هما ادوات اساسية وأدوات مساعدة ، والأدوات الأساسية هي الأدوات اللازمة لقيام عملية التزييف وبدونها لا يمكن ان تقوم وهذه الأدوات هي :

أ - السبيكة

ما يجب مراعاته في السبائك :

يراعى في السبائك المستعملة في تزييف العملات أصوين هما :

- ١- أن تكون ذات درجة انصهار في متناول قوة الموقد المستعمل .
- ٢- وجود التقارب اللوني بينها وبين لون العملة المعدنية المراد تزييفها .

ب - البوتقة :

وهي الرعاء المعدن الذي تصهر بداخله السيكة .

ج - القالب :

مادة صناعته :

ويصنع عادة من الجبس أو الحمرة أو غيرها من المواد المشابهة — وقد حاول بعض المزيفين صناعة قالب الصب من معدن النحاس ولكن المحاولة لم تكمل بالنجاح.

ويتكون القالب من شقين : يحتوى أحدهما على الكتابة والرسوم الموجودة بوجه العملة ويحوى الآخر الكتابة والرسوم الموجودة بظهرها ، وعند انطباق شقى القالب فإنهما يحصران بينهما فراغا يمثل حجم قطعة العملة المراد تزييفها . وقد تحوى بعض القوالب فراغات متعددة لقطع مختلفة من العملة المعدنية — ويصل الفراغ الذى يمثل قطعة العملة بفوهة القالب قناة محفورة تسمى قناة الصب تنساب فيها السيكة المنصهرة حتى تصل إلى الفراغ الداخلى — وبعض القوالب يحتوى على قناة أخرى للتهوية لتسهيل عملية خروج الهواء عند عملية الصب حتى يضمن المزيف امتلاء الفراغ كله بالمعدن المنصهر وحتى لا يكون هناك مجال لوجود فقائيع هوائية محصورة داخل القالب وتشوه وجه سطح العملة . وتوجد فى أحد شقى القالب نتؤات تقابلها فجوات فى الشق الآخر ، وتعمل هذه للتواءات البارزة وما يقابلها من الفجوات على تثبيت شقى القالب فى الوضع السليم للعملة بالنسبة لوجهها وظهرها.

د - موقد :

وهذا الموقد يعمل عادة بالغاز أو الفحم وتكفى النار النبعثة منه لصهر السيكة المستعملة .

أما الأدوات والمواد المساعدة فهي التى تستعمل فى تذيب العملة المزيفة واضفاء صفة القدم عليها وغير ذلك من العمليات التى يلجأ إليها المزيف حتى يجعل العملة التى قام بتزييفها صالحة للتداول — من وجهة نظره — وهذه

الأدوات تختلف من حالة إلى أخرى ونذكر من هذه الأدوات على سبيل المثال
المبارد المعدنية وورق السنفرة وحجر الحف والملاعق والسكاكين وغير ذلك.

خطوات التزييف بالصب :

يتم التزييف بالصب بعدة خطوات متتابعة كالآتي :

تصهر السيكة في الوعاء المعدن (البوتقة) ثم يصب السائل المنصهر في
القالب عن طريق الفوهة ويسير فيها خلال قناة الصب حتى يصل إلى الفراغ
الداخلي الذي يمثل قطعة العملة المراد تزييفها فيملؤه ثم يترك ليبرد وتؤخذ قطعة
المعدن بعد نزوعها من القالب وتغمس في ماء بارد ثم تفصل العملة عن قطعة
المعدن قمعية الشكل المتصلة بها والمختلفة عن قناة الصب ثم تذهب الزوائد
المعدنية وتكمل الشرشرة أو استدارة الإطار الخارجي في العملات التي لا تحتوي
على الشرشرة ثم تجرى لقطعة العملة اللمسات النهائية لإظهارها بمظهر قريب
من مظهر العملة الصحيحة المتداولة — ثم يتسلمها المروح لتولى عملية طرحها
للدائل .

ثانيا : التزييف بالسك

وهذه الطريقة قليلة الاستعمال جدا لما يتحمله المزيف من مشاق في
سبلها وما تحتاجه من إمكانيات كبيرة ويشبه هذا الأسلوب من التزييف أسلوب
سك العملات الصحيحة والفرق بينهما في إمكانيات صناعة النقود الصحيحة
وإمكانيات المزيف .

خطوات التزييف بالسك :

وتتم هذه العملية بخطوات معينة تتلخص فيما يلي :

صهر السيكة المعدة للتزييف ثم تصب وهي منصهرة في أشكال معينة
طرفها وتقطيعها إلى قطع مستديرة في حجم القطعة المراد تزييفها — ثم توضع
كل قطعة من هذه القطع بين قالبين معدنيين حفر على أحدهما الرسوم والنقوش
الموجودة على وجه القطعة وعلى الآخر الرسوم والنقوش والكتابة على ظهرها

ثم يطرق على القالب العلوى بشدة حتى تأخذ قطعة المعدن شكل العملة ثم تعمل لها الشرشرة الجانبية بالمبرد أو بآلة أخرى أعدت لهذا الغرض .

فحص العملات المعدنية المزيفة :

تفحص العملات المعدنية المزيفة بالأسلوب العلمى والذى ينص على بداية الفحص بالسالب الطبيعية ثم الأساليب الكيميائية من هنا تقسم عملية فحص العملات المعدنية إلى مرحلتين هما :

المرحلة الأولى : الفحص الطبيعي للعملة .

المرحلة الثانية : التحليل الكيميائى واللون وزيف الشعبة السنية .

أولا : الفحص الطبيعي للعملات المعدنية المشتبه فى تزيفها

ويعتبر الفحص الطبيعي هو المرحلة الرئيسية فى عملية فحص العملات المعدنية ويتناول الخصائص الفيزيائية كالاتى :

١) وزن العملة :

من أهم الخواص الرئيسية التى تميز قطع العملات المعدنية الصحيحة هو (وزن العملة) حيث حدد لكل عملة معدنية وزنا معينا لا تتجاوز إلا نسب معينة مسموح بها وهذا ما يفوقها عن العملات المزيفة حيث نجد أن العملات المعدنية المزيفة تكون غالبا مغايرة فى أوزانها عن الوزن الرسمى بالزيادة أو بالنقصان حسب المعادن الداخلة فى تركيب السبيكة . والأشخاص الذين اعتادوا التعامل اليومى المتكرر بالعملات المعدنية يدركون فارق الوزن فى العملة المزيفة عن العملة الصحيحة الماثلة . ويلاحظ أن فرق الوزن المسموح به فى العملات الذهبية التذكارية يجب ألا يزيد عن اثنين فى الألف بالزيادة أو النقصان بينما الفرق المسموح به فى العملات البرونزية يجب ألا يتجاوز العشر من الجرام زيادة أو نقصا .

٢) درجة صلابة العملة :

فالعملات المعدنية الصحيحة درجة صلابة معينة واختبار درجة صلابة العملة يكون عادة بالخدش بالأظافر أو بالضغط عليها بين الأسنان بالأجهزة

الخاصة بقياس درجات الصلابة . وما يجدر ذكره أن العملات المعدنية المزيفة عامة وتلك التي يدخل معدن الرصاص في صنعها خاصة تكون أقل صلابة من مثيلاتها من العملات الصحيحة .

٢) لون العملة المعدنية :

فللعملة المعدنية الصحيحة لون معين والفرقة بينها وبين العملات المعدنية المزيفة يتم دراسة لون العملة وتبين مدى العلاقة وتبين اللون قريبا أو بعدا عن لون القطعة الصحيحة المستعملة من نفس الفئة والإصدار والتاريخ

٤) سمك العملة المعدنية :

ويختلف سمك العملات المعدنية الصحيحة عن سمك العملات المزيفة وذلك أن هناك عوامل كثيرة تؤثر في سمك العملات المعدنية المزيفة سواء بطريق الصب أو السك ، ومن العوامل المؤثرة في الحالة الأولى المادة التي صنع منها القالب والسيكة التي صنعت منها العملة المزيفة ومدى ما يضيئها من الكماش — وفي الحالة الثانية تؤثر القوة الضاغطة عند السك على سمك القطعة فكلما زادت هذه القوة أقل سمك العملة . ويقاس سمك المزيفة في مواضع متعددة مختلفة تبعا لمواضع النقوش والكتابة وتجري نفس المقياس على نفس المواضع في العملة الصحيحة الماثلة ويستعمل في القياس جهاز الميكرومتر .

٥) ملمس العملة المعدنية :

للعملة المعدنية الصحيحة ملمس معين وفي كثير من الأحيان يختلف ملمس العملة المعدنية المزيفة عن ملمس العملة الصحيحة وذلك تبعا لاختلاف مكونات السيكة التي استخدمت في التزييف عن تلك التي تصنع منها العملة الصحيحة الماثلة — فضلا عن ذلك فإن ملمس العملة المزيفة قد يفيد في التعرف على السلوب الذي اتبع في تزييفها . فالعملات المعدنية التي زيفت بطريق الصب يكون ملمسها في مواضع الكتابة والرسوم أكثر نعومة من العملات التي صنعت بطريق السك . وذلك نظرا لأن حواف الكتابة والرسوم البارزة في العملات المزيفة في العملات المزيفة بالصب تكون مقوسة نتيجة

البتحول التدريجي للسيكة من حالة السيولة وهي منصهرة إلى حالة الصلابة داخل قالب التزييف .

(٦) الرنين :

للعلمة المعدنية الصحيحة درجة رنين معينة يختلف عن العملات المزيفة والتي يكون بسبب اختلاف مكونات السبكة في كل منهما — وقد كان لعنصر الرنين شأن كبير عندما كانت العملات المصنوعة من السبائك الفضية متداولة بين الجماهير .

(٧) سطح العملة المعدنية :

فدراسة العيوب الموجودة بسطح العملة وما يحويه من كتابات ورسوم بوجه القطعة وظهرها والتي غالبا ما تكون على شكل فجوات أو زوائد معدنية والتفقا إلى الدقة والتحديد والوضوح وهذه الأخيرة هي الصفات التي تتميز بها العملات المعدنية الصحيحة . والعيوب المشار إليها تنشأ من المادة التي صنع منها القالب وعدم الدقة في صناعته ونوع السبكة المستعملة في عملية التزييف

(٨) قطر العملة المعدنية :

فالعملات الصحيحة يكون لها قطرا معينا يختلف عن قطر العملات المزيفة وخاصة العملات المزيفة بطريق الصب يكون قطرها عادة أقل من نظائرها من العملات الصحيحة نظرا لما يصيب السبكة من انكماش عند تحولها من السيولة إلى الصلابة داخل القالب .

(٩) فحص خطوط الشرشرة الجانبية للعملة المعدنية :

ويكون الغرض من هذا الفحص هو ملاحظة مدى انتظام هذه الخطوط من ناحية أطوالها وما يفصل بينها من أبعاد ومسافات . وفي العملات التي لا توجد بحافتها شرشرة فقد توجد علامات أخرى مثل أحرف خ.م.ع الموجودة بالعملات من فئة الخمسة مليمات والعشرة مليمات المصنوعة من سبكة الألومنيوم .

(١٠) دراسة حافة العملة المعدنية المزيفة :

يقوم الخبير الفاحص بفحص حافة العملة المعدنية المزيفة وذلك لتحديد عدة نقاط هامة هي :

١. اتصال قطعة العملة بقناة أو قنوات الصب إذا كان القالب المستعمل أعند تزييف أكثر من عملة معدنية واحدة . ويتميز مكان الاتصال بعد الانتظام وأن خطوط الشرشرة به — إن وجدت — تكون متفاوتة العمق والأطوال والمسافات .

٢. اتصال قطعة العملة بقناة التهوية إن كانت موجودة بالقالب .

٣. خط انطباق شقي حيث يشاهد على شكل خط أفقي يقسم خطوط الشرشرة الرأسية إلى قسمين .

٤. أماكن تذيب الزوائد المعدنية .

(١) تقدير الوزن النوعي للسيكة التي صنعت منها العملة المعدنية :

فاختلاف الوزن النوعي لسيكة عملة ما عن الوزن النوعي لسيكة العملة الصحيحة الماثلة يشير إلى اختلاف تركيب كل من السيكتين — على أن يؤخذ في الاعتبار أن العملات العملات المزيفة من قالب واحد قد تختلف في وزنها النوعي نظرا لاختلاف السبائك التي استعملت في تزييفها أما العملات الصحيحة من نفس الفئة والنوع والتاريخ تكون ذات وزن نوعي ثابت .

ثانيا : التحليل الكيميائي للعملة المعدنية :

أغراض التحليل الكيميائي للعملة المعدنية :

والتحليل الكيميائي للعملة المعدنية يهدف لتحقيق غرضين أساسيين هما :

- ١- معرفة المعادن الداخلة في تركيب السيكة عن طريق التحليل الكيفي .
- ٢- معرفة نسبة كل من هذه المعادن داخل السيكة عن طريق التحليل الكمي لها .

طريقة التحليل الكيميائي ووسائله :

ويعبري التحليل بأخذ غينات من قطعة العملة إما بواسطة المبرد أو بواسطة التقيب مع مراعاة أن يتعد الفاحص عن المواضع التي تحتوي على

العلامات المميزة للعملة المزيفة والتي تنبئ عن تزيفها وتساعد على معرفة العلاقة بين قطعة العملة المزيفة وغيرها من القطع التي زيفت من نفس القالب .
والوسائط الكيميائية المتبعة في تحقيق الفرضين معروفة لمن تخصصوا في علوم الكيمياء التحليلية كما تحفل بها المراجع الكيميائية المتخصصة .

عيوب التحليل الكيميائي :

ومن العيوب التي تعوق هذه الطريقة هي أنها تحتاج إلى أخذ عينات من العملة قد تذهب ببعض مميزاتا وعلاماتها المتخلفة عن عملية التزيف .

ثالثاً : التحليل اللوني (الكروماتوجرافي) للعملة المزيفة :

وهذه الطريقة عدة مميزات تميزها عن طريقة التحليل الكيميائي فمن هذه المميزات :

- (أ) العينة التي تؤخذ من العملة المعدنية موضوع الاختبار تتضاءل بحيث لا تتجاوز ٥ جم (٥ × ١٠^{-٦} من الجرام) وهذا يقلل أو يكاد يعدم الأثر الذي يتركه مثل هذه الكمية على قطعة العملة .
- (ب) تحتاج في أدائها إلى كميات قليلة من المواد الكيميائية إذا قورنت بتجارب التحليل الكيميائي العادي .
- (ج) سرعة إجراء التجربة والحصول على النتائج النهائية إذ أنها لا تستغرق أكثر من ربع الساعة على الشريحة الزجاجية .
- (د) دقة النتائج التي يحصل عليها الفاحص مع وضوحها .
- (هـ) إمكانية تسجيل النتيجة التي يتوصل إليها الفاحص بالتصوير الفوتوغرافي العادي أو الملون .

رابعاً : زيف الأشعة السينية *X Ray Diffractometer*

وتجسرى هذه التجربة بطريقة التسجيل على الورق أو طريقة التسجيل على الأفلام الحساسة .
مميزات هذه التجربة عن الطرق الأخرى :

أ) أنها تتم بدون أخذ عينات من العملة المشتبه فيها بل إن قطعة العملة تظل على حالها دون تغيير في الشكل أو الوزن أو المميزات حتى نهاية التجربة .

ب) دقة النتائج التي يحصل عليها الفاحص .

ج) يمكن تسجيل النتائج على الورق أو على فيلم حساس حسب نوع

الجهاز المستعمل X Ray Diffraction

ربط العملات المعدنية المزيفة وبيان ما إذا كانت من مصدر واحد أو من مصادر متعددة :

يلجأ الخبير الفاحص في حالة ضبط عملات معدنية مزيفة من فئة واحدة وإصدار واحد في جهات متفرقة إلى بيان العلاقة بين هذه العملات وما إذا كانت قد زيفت من مصدر واحد أو من مصادر متعددة ، وتعتمد عملية ربط العملات على الخصائص الثابتة التي توجد في كل منها وأهم هذه الخصائص هي التي تأتي وليدة استعمال قالب واحد سواء كان أسلوب التزييف هو السك أو الصب .

أولاً : في حالة العملات المزيفة بطريقة السك

القطع السقي استعما في تزييفها بالسك قالب واحد بشقيه وتعرضت لضغط متماثل عن الطرق يكون معدل ارتفاع كتاباتها ورسومها عن سطح القطعة واحدا . ويتبع ذلك طبعاً وحدة درجة وضوح هذه الكتابات والرسوم . واشترك مجموعة من القطع في عيوب واحدة مثل الالتحام أو الانفصال في بعض الكتابات أو وجود بعض الزيادات المعدنية يعني أن هذه القطع قد سكت بقالب واحد .

ونود أن نشير إلى أن قالب السك بشقيه يكفي لكي يحصل المزيف على عدد كبير من القطع المزيفة . وفي إحدى الحالات التي قام خبراء أبحاث التزييف والاستزوير بفحصها في سنة ١٩٥٩ ثبت أن ستمائة قطعة معدنية مزيفة استعمل في تزييفها بطريق السك قالب واحد .

ثانياً : في حالة العملات المزيفة بطريقة الصب

في حالة العملات المزيفة بطريقة الصب فإن الأمر قد يختلف تبعاً لاختلاف الأسلوب والأدوات ويجب على الخبير الفاحص عند فحص عملات مزيفة يريد تحديد العلاقة بينها أن ينتبه إلى بعض النقاط هي :

١- أن كثيراً من قوالب الصب تصنع من مواد حشة تجعل القالب ذا طاقة محدودة في إنتاج القطع بحيث لا يتجاوز بعضها عشر قطع أو أقل من ذلك .

٢- أن القالب الواحد قد يعد لإنتاج أكثر من قطعة واحدة من نفس الفئة أو من فئة مغايرة في المرة الواحدة .

٣- أن التدخل اليدوي في إعداد وصقل وتهديب القطع الصادرة من قالب واحد قد يؤثر على عيوب كل منها .

٤- أن القالب الواحد قد تطرأ عليه — خلال استعماله — بعض العيوب ينعكس أثرها على القطع التي تصنع منه بعد ذلك ولا تكون موجودة في القطع الأولى التي صنعت منه قبل ظهور هذه العيوب .

والعناصر الأساسية التي يعتمد عليها في التعرف على العلاقة بين العملات المزيفة من نفس الفئة والإصدار تتناول العيوب المتكررة في كل قطعة في نفس المكان وبذات الدرجة من الوضوح والتي تنشأ من القالب المستعمل أو تكون موجودة أصلاً في قطعة العملة الأم التي استعملت عند إعداد القالب وتعتبر هذه العيوب بمثابة خطوط البصمة التي تميز القالب وتنعكس في العملات المزيفة التي تنتج منه — وكلما كثرت هذه العيوب ساعد ذلك في عملية الربط .

اسباب عيوب قالب الصب :

١) المادة التي صنع منها القالب :

من أهم الأسباب التي تؤدي إلى عيب في القالب هي المادة التي صنع منها القالب . فالقالب يصنع من مساحيق عدة بعد عجنتها بمادة لزجة مثل

الغسل الأسود (المولاس) وتوقف جودة القالب على درجة نعومة المسحوق الذى صنع منه — وكلما كانت جزيئات المسحوق دقيقة كان ذلك أفضل إذ أن خشونة مادة القالب تنعكس على سطح العملة وتؤثر في درجة وضوح ما به من كتابات ورسوم . هذا فضلا عما قد يحدث في بعض المواد التى صنع منها القالب من انكماش عند تجفيفها يترتب عليه وجود فراغ بين شقى القالب يكون سببا في وجود زوائد معدنية عند حافة العملة أو يبرز الخط الأفقى في الحافة الجانبية للعملة في مكان انطباق الشقين .

٢) درجة ثبات شقى القالب :

إذ أن قلقلة شقى القالب عند عملية الصب تؤثر في درجة تحديد الكتابات والرسوم وظهور بعضها بمظهر مشوه . وتحدث هذه القلقة بسبب عدم ضبط الثبوت الموجودة في أحد الشقين مع الفجوات المقابلة لها في الشق الآخر وخصوصا إذا كانت هذه الثبوت والفجوات من مادة القالب وفيها — أما القوالب ذات الإطارات المعدنية المزورة بوسائل التثبيت الجيدة فإنها لا تتعرض لثل هذه القلقة .

٣) مدى اتساع قناة الصب :

إذا كانت قناة الصب ضيقة فإنها لا تسمح بمرور المصهور بالسرعة المطلوبة لملء الفراغ الداخلى للقالب في وقت واحد تقريبا مما يتسبب في تجمد المصهور بصنورة غير منتظمة وتظهر بعض العيوب في العملة المنتجة — وهذا يعكس ما إذا كانت قناة الصب متسعة بالقدر المناسب الذى يسمح بانسياب المصهور بالسرعة المطلوبة للحصول على منتج أفضل .

٤) احتباس الهواء داخل فراغ القالب :

ويحدث احتباس الهواء داخل فراغ القالب عند عملية الصب يترتب عليه وجود فجوات في سطح العملة ناشئة من فقائيع الهواء المختصة . ولذلك يعتمد بعض المزيفين إلى حفر قناة أخرى — غير قناة الصب — في القالب لتسهيل خروج الهواء أثناء عملية صب المصهور .

وأهم العناصر التي يثبتها الفاحص بالوصف التفصيلي وبالتصوير
الفوتوغرافي والتي تعينه في عملية ربط العملات المعدنية هي :

١. العيوب الموجودة بوجه القطعة مثل الزوائد المعدنية أو الفجوات أو الأجزاء
المطموسة .

٢. العيوب الموجودة بظهر القطعة .

٣. تحديد المواضع الآتية في حافة العملة الجانبية :

أ) مكان اتصال قطعة العملة نهاية قناة الصب .

ب) مكان انطباق شقي القالب والذي يظهر على شكل خط أفقي
بالخافة يقسم خطوطها .

ج) مكان تذيب الزوائد الناتجة من عدم إحكام شقي القالب عند
انطباقهما

د) مكان قناة التهوية إن كانت موجودة من واقع منطقة اتصالها بقطعة
العملة .

وأخيرا تحليل الشبكة بالوسيلة المناسبة المتاحة لمعرفة المعادن الداخلة في
تركيبها ونسبة كل منها . ونود أن نذكر أن هذا العنصر من عناصر الربط لا
يمكن اعتباره من العناصر الأساسية الهامة وذلك لأن المزيف — في الغالبية
العظيمة من الحالات — لا يعنيه من قريب أو من بعيد التركيب الكمي أو
الكيفي للشبكة بقدر ما يعنيه مظهر الشبكة ولونها ومدى المشابهة الظاهرة
بينها وبين شبكة العملات المعدنية الصحيحة التي يريد إنتاج العملة المزيفة
المشابهة لها بصورة لا تثير الريب ولا تبعث على الشك عند من يتعامل بها .

فخص الأدوات والمواد المضبوطة في حالات تزيف العملات المعدنية :

ولهذا الفحص غرضان أساسيان هما :

١. بيان ما إذا كانت الأدوات والمواد المضبوطة تكفي لخطوات عملية التزيف
جميعها أم تنقصها أدوات ومواد لم تضبط بعد وهل استعملت كلها أم
بعضها .

٢. بيان ما إذا كان من بين العملات المضبوطة عملات استعملت في تزيفها هذه الأدوات والمواد .

خطوات عمليان الفحص الطبيعي والكيميائي لتحقيق الفرضين السابقين :

١. معرفة ما إذا كانت المضبوطات تضم الأدوات والمواد الرئيسية والمساعدة التي ذكرناها عند كلامنا على أساليب تزيف العملات المعدنية .

٢. تتبع آثار الاستعمال المتكرر في الأدوات المضبوطة ومن ذلك على سبيل المثال ظهور اللون الأسود على سطح كل من شقي القالب الداخلي نتيجة احتراق المواد العضوية التي تحويها المادة التي صنع منها القالب ووجود بعض التشققات في جسم كل من شقي القالب واحتواء باقي الأدوات على بقايا أو تلوّثات من السيكة التي استعملت في التزيف تخلّفت عن عملية قذّب العملات الناتجة .

٣. إيجاد العلاقة بين العمرت المزيفة المضبوطة والقالب وبيان ما إذا كان هذا القالب هو الذي استعمل في صنع هذه العملات وذلك من واقع احتوائها على العلامات والعيوب الموجودة .

إجراء التحليل الكيميائي الكيفي والكمي لبقايا السيكة وتلوّثاتها على الأدوات المستعملة مثل البوتقة والموقد والمبارد والملاعق والسكاكين وغير ذلك لمعرفة ما إذا كانت هذه البقايا والتلوّثات تحوى على ذات المعادن وبالنسبة والمقادير الموجودة بالعملات المضبوطة .

تقييم العملات المزيفة :

هو محاولة التعرف بالأسلوب العلمى على المدى الذى استطاع المزيف أن يحقّقه من اتقان العملة التي قام بتزيفها واستخدام الأسلوب العلمى يعتبر أمرا حديثا حيث كان الأمر متروكا في الماضي للتقدير الشخصي للخبير أو اغتبط وعلى هدى من هذا التقدير الشخصي كانت تتوقف مصائر المتهمين في قضايا التزيف .

الهدف من تقييم العملات المزيفة :

ويهدف تقييم العملات المزيفة إلى التعرف على العناصر التي تسترعى انتباه المواطن العادى. عند تداوله للعملة وترتيب هذه العناصر من وجهة نظر هذا المواطن ووضع قيمة عددية لكل عنصر من هذه العناصر حسب دوره فى استرعاء انتباه هذا المواطن .

ويمثل المواطن العادى السواد الأعظم من الشعب وهم المواطنون الذين يتعاملون بالتفوق مجرد قضاء احتياجاتهم اليومية الخاصة — وعلى ذلك فإننا نرى أن الصرافة والمحصلين وأمثالهم يخرجون من دائرة المواطن العادى فى عملية تقييم العملة المزيفة نظرا لعلاقتهم اليومية وصلتهم المتكررة والثيقة بالعملات بحكم عملهم — ونحن نعتبر المواطن العادى فى جمهورية مصر العربية يكون غالبا من لهم دراية بالقراءة والكتابة سواء كان عاملا بمصالح الحكومة أو خارجها .

ومعنى ذلك أن يجب على الخبير الفاحص عندما يقوم بعملية التقييم أن يخلع عن نفسه رداء الخبرة ليتقمص شخصية المواطن العادى الذى هو الهدف الأول لعملية التزييف والترويج ثم يعطى لكل عنصر من العناصر الدرجة التى يستحقها حسب المدى الذى وصل إليه التقليد . ثم تجمع درجات العناصر الدرجة التى يستحقها حسب المدى الذى وصل إليه التقليد . قم تجمع درجات العناصر جميعها للعملة الواحدة وتحسب النسبة المئوية لمدى اghاكاة والتقليد للعملة المزيفة المضبوطة فإن بلغت ٧٥% مثلا فهذا يعنى أن أوجه التشابه بين العملة المزيفة والعملة الصحيحة الماثلة فيها فى القيمة والإصدار تبلغ ٧٥% — ولكن من وجهة نظر الخبير فإن العملة المزيفة تزييفا كليا تختلف تماما بنسبة ٩٠% عن العملة الصحيحة الماثلة .

وعلى ضوء عملية التقييم هذه تتراوح مصائر المتهمين فى قضايا تزييف العملة من البراءة حتى الشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة (المواد ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٣ مكررة من قانون العقوبات المصرى) . وفى إحدى قضايا التزييف التى نظرتها المحاكم المصرية فى سنة ١٩٧٦ أيدت محكمة النقض حكما أصدرته

محكمة الجنايات براءة منهم زيف ورقة نقدية من فئة العشرة جنيهات وقالت في حكمها " إن عملية التزييف غير متقنة وأن المتهم ن . ع . لم يستطع تداول الورقة بين الجمهور واكتشفها بائع سجاد أول وهلة لأنها مطبوعة بطريقة طبع الكب " . وقالت " يشترط لقيام جريمة التقليد والتزييف أن يكون التقليد متقنا بحيث ينخدع في صحته التحققي فيه ويكون مقبولا في التعامل " .

عناصر تقييم العملات المعدنية المزيفة :

للعملة المعدنية الصحيحة خصائص وسمات مميزة فالعملة المعدنية الصحيحة تصنع من سبائك معدنية تتركب كل منها من معادن خاصة بنسب ثابتة تحددها القرارات الخاصة بذلك ثم تمر هذه السبيكة خلال مراحل متعددة مثل الانصهار والسحب والقطع والسك لتخرج أخيرا عملات صحيحة ذات نقوش وزخارف ورسوم على كل من سطحها وعلى حافتها الجانبية أحيانا .

وتتميز هذه النقوش والزخارف والرسوم بسميات وخصائص ودرجة عالية من الدقة والإتقان والإبداع في محاولة لإعجاز من يبغى لها محاكاة وتقليدا .

وفي عملية التزييف يحاول المزيف أن يحصل على سبيكة تماثل في لونها ومظهرها العام لون ومظهر السبيكة التي صنعت منها العملة الصحيحة ثم يحاول بوسائله وأدواته وإمكاناته الخاصة أن يصوغ من هذه السبيكة قطعاً تشبه في شكلها ولونها وحجمها قطع العملة الصحيحة . وعلى ذلك فإننا نرى أن بعض عناصر تقييم العملة المزيفة تتعلق بالسبيكة وخصائصها والبعض الآخر يتعلق بالرسوم والزخارف والنقوش والكتابات ومدى اتقانها ووضوحها .

والمواطن العادي في تقييمه للعملة يهتم بمجموعة من العناصر المرتبطة كالاتي :

(أ) لون العملة المعدنية :

من أولى العناصر التي يلتفت إليها التعامل بالعملة لونها فأى تغير في لون العملة الذي أعادت عليه بالعين إنما يسترعى انتباهه ويجعله يحاول أن يتحقق من العملة التي بين يديه ولذلك فإننا نرى أن العملات الجديدة التي تطرح للتداول لأول مرة تكون أكثر اجتذابا لاهتمام الجماهير من العملات

المتداولة التي اعتادت عليها هذه الجماهير . وقد حاول بعض المزيّفين الاستفادة من هذه الظاهرة فكانوا — بعد الانتهاء من عملية التزييف يحاولون أن يصفوا على العملات المزيفة ضقة القدم وعراقة التداول وذلك بتعريضها لبعض الغازات التي تتفاعل كيميائيا مع بعض المعادن وتؤثر في لمعانها وكذلك محاولة تخفيف بعض النقوش والكتابات التي تقع وسط العملة . وعلى الخبر الفاحص أن يدخل كل هذه المحاولات في اعتباره عند تقدير درجة المشابهة والمحاكاة في العملات المعدنية المزيفة .

٢) ملمس العملة المعدنية :

طبيعة السيكة التي صنعت منها العملة المعدنية وتوزيع الزخارف والرسوم والنقوش والكتابات ودرجة تحديدها ووضوحها عليها جميعها تحدد ملمس العملة المعدنية فالسبائك المصنوعة من معدن النيكل والنحاس مثلا لها ملمس يغاير ملمس السيكة التي تحتوى على معدن الرصاص والقصدير وكذلك فإن النقوش والزخارف التي هي وليدة عملية السك المستعملة في صناعة العملة الصحيحة لها من البروز والتحديد ما ليس لتلك التي نتجت من عملية الصب التي تزيّف بها عادة أغلب العملات المعدنية والتي تتميز بتدرج حوافها والمحدارها والتقارها إلى التحديد والبروز .

٣) عيوب وجهي العملة المعدنية :

تتميز العملات المعدنية الصحيحة والتي تصنع بطريقة السك بدرجة عالية من الوضوح والتحديد والاتقان ويظهر ذلك في الخطوط الرفيعة والنقط الدقيقة فعندما يندقق المواطن العادى نظره فيما يحمله كل من وجه العملة وظهريها من رسوم وكتابات وزخارف فإنه سيلمس الفارق الكبير في دقة الصنع ودرجة الوضوح . ومن العيوب الشائعة في العملات المعدنية المزيفة بطريق الصب وجود زوائد معدنية بوجهي العملة أو إحداهما وكذلك وجود فجوات صغيرة بالسطحين نتيجة وجود فقاعات الهواء التي لم يتح لها الخروج من قابل الصب عند تبريد السيكة .

٤) الحالة الجانبية للعملة المعدنية :

الخطوط المستقيمة التي تصل بين سطحي العملة والتي يطلق عليها الشرشرة الجانبية في العملات من فئة الخمسة قروش والعشرة قروش وكذلك حروف ج.م.ع على حافة العملات فئة خمسة مليمات وعشرة مليمات المصنوعة من سبيكة الألومنيوم بجمهورية مصر العربية . وهذه الوسائل تعين المواطن العادي على التمييز بين العملات الصحيحة والعملات المزيفة . ومن العلامات المميزة في حواف العملات المزيفة وجود اضطراب في الخافة في مكان اتصال العملة قناة الصب يقابل التزييف وكذلك وجود آثار قذيب لبعض الزوائد المعدنية التي تنتج من عملية الصب .

٥) درجة صلاحية العملة المعدنية :

درجة الصلابة العالية صفة من أهم الصفات المميزة للسبائك التي تصنع منها العملات الصحيحة حتى تكفل لهذه العملات الصلاحية للتداول بين مئات الألوف من الأيدي لسنوات عديدة قد تبلغ العشرات . أما في حالات التزييف فإنه يكفي التزييف أن تتم المرحلة الأولى من التداول وهي انتقال العملة المزيفة من يد من يقوم بترويجها إلى يد أول عميل يتسلمها ولذلك نجده لا يعنى كثيرا بتوفير عنصر الصلابة للسبيكة . وقد يحدث في بعض الحالات أن يختار التزييف معادن على درجة من الرخاوة بحيث يستطيع معها المواطن العادي بين أصابعه فتنق بينها . وهذه هي بعض وسائل المواطن العادي في اختيار صلابة العملة التي يساوره الشك في صحتها .

٦) رنين العملة المعدنية :

الرنين هو الصوت الناتج عن اصطدام العملة بمجسم صلب ومع تغير مكونات السبيكة المصنوع منها العملة يتغير الرنين — فإذا ما اعتادت أذن المواطن العادي على رنين سبيكة معينة فإنه يستطيع أن يميز بينها وبين أية سبيكة أخرى من معادن مختلفة . وقد كان للرنين شأن كبير عندما كانت بعض العملات المعدنية تصنع من سبائك الفضة ولكن خروج هذه السبائك من

صناعة العملة المعدنية أثر بدرجة ملحوظة في قيمة عنصر الزين في التميز بين
الصحيح والمزيف من العملات المعدنية .

٧) الوزن التقريبي للعملة المعدنية :

لكل عملة معدنية صفات خاصة من حيث التركيب والشكل والأبعاد
لما يجعل لها وزنا ثابتا تحدده القراءات الرسمية وتعاد عليه يد من يتعامل بها . وفي
الغالبية العظمى من حالات التزييف يلجأ المزيف إلى استخدام سبائك تحتوي
على معادن تختلف كثيرا في وزنها النوعي عن تلك المستعملة في العملات
الصحيحة ويترتب على ذلك أن يحس المتعامل بالعملة المزيفة بفارق الوزن بينها
وبين العملة الصحيحة الماثلة يكون لهذا الإحساس أثره في التمييز بين العملة
الصحيحة والمزيفة .

وهذه هي أهم العناصر التي تسترعى انتباه المواطن في العملة المعدنية
التي يتداولها ذكرناها حسب ترتيبها في استعراض انتباهه وحسب دور كل منها
في تعريفه على طبيعة العملة التي بين يديه وما إذا كانت صحيحة أم مزيفة .
وسنبين فيما يلي الدرجات النهائية التي تراها مناسبة لكل عنصر ومن هذه
العناصر :

اللون	٢٠ درجة
الملمس	٢٠ درجة
عيوب الوجه	١٥ درجة
عيوب الظهر	١٥ درجة
الحافة الجانبية	١٠ درجات
درجة الصلابة	١٠ درجات
الزين	٥ درجات
الوزن التقريبي	٥ درجات

المجموع ١٠٠

عناصر تقييم العملة الورقية المزيفة

لأوراق النقدية الصحيحة عدة شروط وخصائص من حيث الصناعة والطباعة حيث تطبع أوراق النقد الصحيحة على ورق صنع من ألياف خاصة وأضيفت إليها مواد معينة خلال عمليات الحشو والصقل وبعض هذه المواد عضوى التركيب وبعضها الآخر غير عضوى وعززت هذه الأوراق أثناء صناعتها بوسائل ضمان تميزها من الأوراق الأخرى المعدة للكتابة والطباعة . ويتبع فى طباعتها وسائل متعددة من أحدث الوسائل وتستعمل فى هذه الوسائل مواد وألوان ذات صفات طبيعية وكيميائية معينة - وغير ذلك مما يحيط العملات الورقية بالعديد من الضمانات التى تكفل لها الصلاحية للتداول لسنوات عديدة وكذلك المنعة من التقليد والمحاكاة .

والمزيف مهما كانت مهارته لا يستطيع أن يوفر كل هذه الإمكانيات السابقة من مواد ووسائل ومهارات ولكنه يكفى بالعمل على الحصول على ورقات مقلدة لها مظهر يشابه مظهر العملات الصحيحة . وعلى الخبير من بين مهامه التى يضطلع بها - أن يتبين مدى ما حقق المزيف من نجاح فى عمله من واقع إجراء الفحوص والمقارنات الفنية والعلمية بين العملة المزيفة ونظيرتها الصحيحة من نفس النوع والفئة والإصدار . ويتم ذلك على ضوء العناصر التى تسترعى انتباه المواطن العادى عند تداوله للعملات الورقية .

والمواطن العادى فى تقييمه للعملة الورقية يهتم بمجموعة من العناصر المرتبطة كالاتى :

١) لون العملة الورقية :

ويشكل لون الورقة أول وأهم عنصر من عناصر التقييم حيث يدخل الخبير فى حسابه عند تقييمه لهذا العنصر لون الورقة الصلى الذى يرى بالهوامش الجانبية من الورقة الحالية من الطباعة وكذلك الألوان المستعملة فى وجه الورقة وظهرها ومدى تماثلها مع ألوان الورقة الصحيحة المماثلة .

ومن الغرائب التي تقابل الخبير أن نرى بعض العملات الورقية المزيفة بطريق الرسم اليدوي فقط قد بلغت من إتقان تقليد الألوان ومحاكاتها درجة عالية ومن سهولة الترويج خطأ أكبر من بعض الورقات المزيفة بطريق الطباعة باستعمال كليشيهات اصطنعت لهذا الغرض وذلك لأن عملية الرسم باليد تتيح للمزيف فرصة أكبر للتحكم في الألوان وتوزيعها على سطحى الورقة وذلك بالرغم من العيوب الكثيرة الموجودة بالورقة بطريق الرسم اليدوي .

ويجب على الخبير الفاحص ان يضع في اعتباره تلك المحاولات التي يقوم بها بعض المزيفين لإظهار الورقة المزيفة بمظهر القدم المصطنع كسبا لثقة المتعامل بها وذلك قبل ان تناولها يد المروج وتلدغ بها يد العميل الأول — وقد تحدثنا عن بعض الساليب التي يلجأ إليها المزيفون في هذا المجال .

٢- ملمس العملة الورقية :

ويندرج تحت هذه الفقرة درجة نعومة سطح الورقة في الاماكن الخالية من الطباعة وفي الاجزاء المطبوعة بأساليب الطباعة المختلفة التي اشرنا اليها وكذلك سمك الورقة الذي تحسه يد المتعامل وفي بعض الورقات التي زيفت بعناية كان للملمس الورقة وسمكها المغايرين للملمس الورقات الصحيحة المتاملة وسمكها الفضل الأكبر في إثارة الريب والشكوك حول تلك العملات . ثم تبين بعد ذلك بالفحص والدراسة العملية — وتزييفها رغم ما بذل في ذلك من عناية مثل ذلك الورقات المزيفة فئة الخمسة جنيهات التي روجت في مصر عام ١٩٥٨ .

٣- عيوب الكتابة والرسوم والزخارف في وجه العملة الورقية وظهورها :-

ويمكن للمواطن العادي التعرف على بعض الاخطاء والعيوب في الكتابة والرسوم والزخارف الناشئة من عملية تزيف العملة سواء كان هذا التزيف يدوياً أو آلياً وذلك بالتدقيق في سطح الورقة في كل من وجهها . ومثل هذا الفحص يلجأ إليه المواطن العادي عندما يقوم لديه الشك في صحة الورقة التي بين يديه من لونها ولمسها المغايرين للون ولمس الورقة الصحيحة المناظرة .

فلكل اسلوب من أساليب تزيف العملات الورقية أثره في إظهار العيوب فيما تحويه من كتابات ورسوم وزخارف ، فالورقات المزيفة بطريق الطبع من كليشيهات مصطنعة قد ترجع العيوب التي تفصح عنها دراسة هذه الورقات إلى الكليشيهات المستعملة أو إلى وسيلة الطباعة أو إليهما معا . وكذلك الورقات المزيفة بطريق الرسم اليدوي قد ترجع العيوب التي بها إلى عدم دراية المزيف بالكتابة بالغة الاجنية وقد ترجع أيضا إلى الأدوات والمواد المستعملة في التزيف .

٤. علامة الضمان في العملة الورقية :

وهي من أهم العناصر المميزة للعملات الورقية الصحيحة وتنقسم هذه العناصر إلى نوعين هما :

نوع لا يرى إلا خلال تعريض الورقة للضوء النافذ مثل العلامات المائية والسلك المعدن ونوع آخر يرى عند دراسة سطح الورقة بالعين المجردة أو بالعدسات المكبرة مثل الخيوط الحريرة وكثيرا ما يحاول المزيف تقليد علامات الضمان بوسائل مختلفة قد يتيسر للشخص العادي كشفها والتعرف عليها ، وفي بعض الحالات قد يترتب على تكرار استعمال الاوراق الصحيحة وتداولها بين الايدي وتلفها بالمواد الدهنية والعرقية والأتربة أن يصبح من الصعب على المواطن العادي التعرف على علامات الضمان وتبناها والتمييز بين الصحيح والمقلد منها .

أبعاد العملة الورقية :

فلهللة الورقية الصحيحة ابعاد محددة وثابتة اعتاد عليها المواطنون من خلال تداولهم لهذه العملات الورقية وأى خلاف ملموس في أبعاد ورقة العملة إنما يترتب عليه إثارة الشكوك في صحتها ولذلك نجد المواطنين يلجأون إلى قياس أبعاد الورقة موضع شكهم ومطابقتها على أبعاد الورقة الصحيحة المناظرة في آخر محاولة لهم للتثبت من مدى صحة ورقة العملة التي يتداولها — وكثيرا ما تكون العملات الورقية المزيفة مختلفة في أبعادها عن أبعاد الورقة الصحيحة المماثلة .

وتلك هي العناصر المرتبة التي يلتصق إليها المواطن العادي عند فحصه للعملة الورقية في محاولة التثبت من صحتها .
وفيما يلي الدرجات التي نراها متناسبة مع كل من هذه العناصر حسب أهميته :

لون الورقة في الوجه والظهر	٣٠ درجة
لمس الورقة وسبكها	٢٥ درجة
عيوب الكتابة والرسوم والزخارف في الوجه	١٥ درجة
عيوب الكتابة والرسوم والزخارف في الظهر	١٥ درجة
علامات الضمان	١٠ درجات
أبعاد الورقة	٥ درجات
المجموع	١٠٠ درجة

حساب نتائج تقييم العملات

المعدنية والورقية المزيفة

بعد الانتهاء من وضع درجات التقييم في كل من العملات المعدنية والورقية المزيفة بمقارنتها بعملات صحيحة مماثلة نجمع هذه الدرجات ونحسب النتائج على الوجه الآتي :

أ- العملات التي يكون مجموع درجاتها الكلي أقل من ٤٠ درجة يعتبر تزيفها من النوع الردي الذي لا يخدع الشخص العادي .

ب- العملات التي يكون مجموعها الكلي ٤٠ - ٦٠ درجة يعتبر تزيفها متوسطا ويجوز ان يخدع به المواطن العادي على حسب مهارة المروج واختيار مكان الترويج وزمائه .

ج- العملات التي يكون مجموعها الكلي من ٦٠ - ٨٠ درجة يعتبر تزيفها جيدا ويخدع به المواطن العادي ويكون عمل المروج أسهل في هذه الحالة .

د- العملات التي يكون مجموعها أكثر من ٨٠ درجة يعتبر تزيفها خطرا أو تخدع الشخص العادي بل إنه قد يخدع بها الصيارفة والمحصلون .

الباب السادس عشر

أصابات العمل والعاهات

الفصل الأول أصابات العمل والعاهاا

ينظم القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ تقدير إصابات العمل وعلاجها وتعويضها وكذلك تعويض العمال عن الامراض المهنية . وهذان القانونان يتعرضان للأطباء في كثير من موادهما ، ذلك أن الأطباء هم الذين يقررون متى تكون الإصابة داخلة تحت تعريف اصابة عمل ، وكذلك تقدير العجز او العاهة الناشئة عن إصابة من إصابات العمل أو مرض مهني وعلى هذا التقدير يتوقف التعويض الذي يصرف للعامل ولهذا سنتعرض لدراسة هذه المواضع بإيجاز .

أولا : إصابات العمل

يسرى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ على جميع العمال والمستخدمين ومن يتمثلون منهم في المجال الصناعية أو التجارية ولكنه لايسرى على الأشخاص الذين يستخدمون بصفة عرضية لتأدية أعمال خارجية في الصناعة أو التجارة والأشخاص الذين يشتغلون في منازلهم والأشخاص الذين يستخدمون للعمل في الزراعة إلا إذا كانوا وقت إصابتهم يشتغلون بآلات ميكانيكية أو يؤدون عملا صناعيا — وهؤلاء الأشخاص هم الذين يعبر القانون عنهم بكلمة "عمال".

ويعنى القانون بلفظ إصابة أى أذى يلحق بجسم العامل نتيجة حادث فجائى وليس ضروريا ان تكون الإصابة جرحا ظاهريا في الجسم بل قد تكون مرضيا نفسيا او اضطرابا عقليا ولايدخل تحت كلمة إصابة ما قد يطرأ على العامل نتيجة أسباب بطيئة ولو حصلت بسبب العمل وأثناء تأدية بل تعتبر في هذه الحالة مرضا خاضعا لقانون امراض المهنة رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ أو للقواعد العامة في المسؤولية المدنية التقصيرية ..

ويشترط في الإصابة الموجبة للتعويض أن تقع بسبب العمل أى إذا لم تكن تحدث لولا العمل وأثناء تأدية هذا العمل أى أن الإصابة أثناء فترات الراحة لا تعد إصابة عمل — غير أن مباشرة العمل ولو في غير أوقاته توجب التزام صاحب العمل بالتعويض بخلاف الإصابات التى يعتمد العامل إحداثها بنفسه أو التى تحدث بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب العامل (مثل كل فعل يحدثه العامل تحت تأثير الخمر أو المخدرات أو مخالفة التعليمات أو الأوامر الصريحة أو عدم استعمال وسائل الرقابة المعدة للعامل) فهذه لايلزم صاحب العمل بتعويضها ما لم ينشأ عنها وفاة العامل أو تخلف عنها عاهة مستديمة تزيد نسبتها على ٢٥% — وكذلك لايلزم صاحب العمل بتعويض إذا لم ينشأ عن الإصابة سوى عجز العامل عن تأدية عمله أو مهنته مدة لا تزيد على ثلاثة أيام .

وليس التعويض في هذه الحالة مبنيا على الخطأ من صاحب العمل بل إنه يلتزم بالتعويض ولو لم يكن مخطئا . (نقض ٣/٢/١٩٤٤ إجماعه س ٢٦ رقم ٢٣١ ع ٧٠٨) .

(١) الأجزاء التى يتبع عند حدوث إصابات للعمال :

يجب على العامل أن يبلغ فوراً صاحب العمل أو المندوب لمراقبة عمله عن الحادث والظروف التى وقع فيها وذلك متى سمحت حالته بذلك — ويجب على رب العمل إبلاغ البوليس كتابة عن كل حادث خلال أربعة أيام من تاريخ علمه بالحادث — ويجرى البوليس تحقيقاً ويبلغ مصلحة العمل فوراً — ويجب على رب العمل أن يقدم دائماً الإسعافات الأولية للعامل المصاب .

ويعالج العامل بالجمان بالمستشفيات الحكومية التي لا تبعد عن محل العمل بأكثر من ٥٠ كيلومترا فإذا لم توجد مستشفى حكومي في هذا النطاق يكون رب العمل ملزما بدفع جميع مصروفات العلاج على أن يترك له اختيار المستشفى والطبيب المعالج .

وإذا نشأ عن الإصابة عجز العامل عن أداء مهنته كان على رب العمل أن يدفع له معونة مالية تعادل أجره الكامل لمدة ثلاثة أشهر فإذا زادت مدة العلاج عن ذلك تنخفض المعونة إلى نصف الأجر المذكور — وإذا تخلف عن الإصابة عاهة مستديمة بعد الشفاء كان على رب العمل أن يدفع للعامل تعريضا يختلف تبعا لمقدار العاهة وأجر العامل .

ويكون إثبات العاهة المستديمة بشهادة من الطبيب المعالج أو من أى طبيب آخر وتحرق الشهادة على استمارة خاصة تصرف بالجمان من مصلحة العمل وفروعها — وإذا كانت الشهادة صادرة من الطبيب المعالج فلا يأخذ عنها أجرا . فإذا نازع العامل أو صاحب العمل فيما جاء بالشهادة الطبية سألقة الذكر جاز لكل منهما أن يطلب عرض النزاع على الطبيب الشرعى الذى يقع مكان الحادث فى دائرة اختصاصه ويلزم رافع النزاع بدفع أتعاب الطبيب الشرعى إلا إذا تبين أنه كان على حق فى منازعته فليتزم خصمه بدفعها ، ويحرم طلب التحكيم الطبى على استمارة خاصة ترسل إلى مصلحة العمل أو أحد فروعها وتقوم هذه بإبلاغ الطبيب الشرعى عن موضوع النزاع — وأتعاب الطبيب الشرعى عن كل حالة جنية واحد .

٢) العاهة المستديمة الكلية والعجزية:

عرف قانون إصابات العمال سالف الذكر العاهة المستديمة الكلية بأنها ما يعجز المصاب عجزا تاما عن ممارسة أى صناعة أو مهنة . وقد حدد القانون التعويض عن العاهة الكلية بما يوازى أجر ١٢٠٠ يوما اما العاهة الجزئية فهى كل عجز دائم غير تام يلحق بقدرة العامل على الانتاج مهما قلت نسبة هذا

العجز - وقد أورد الشرع بعض عاهات جزئية وحدد نسبة العجز في كل حالة وإذا لم تكون العاهة مينة بالجدول المذكور فيكون تقديرها بنسبة ما أصاب العامل من العجز في قدرته على الكسب طبقا للشهادة الطبية .
بعض الاصابات المعتبرة مؤدية لعاهة جزئية ومستديمة

الإصابة	درجة العاهة بالنسبة للعاهة الكلية
فقد الذراع الأيمن الى الكوع وما فوقه	٧٠%
فقد الذراع الأيسر الى الكوع وما فوقه	٦٠%
فقد الذراع الأيمن الى ما تحت الكوع	٦٠%
فقد الساق لعاهة الركبة أو ما فوقها	٦٠%
فقد الذراع الأيسر الى ما تحت الكوع	٥٠%
فقد الساق الى ما تحت الركبة	٥٠%
فقد حاسة السمع فقدا كلياً مستديماً	٥٠%
فقد عين واحدة	٣٠%
فقد الإهمام	٢٥%
فقد جميع أصابع القدم الواحدة	٢٠%
فقد سلامة الإهمام	١٠%
فقد السبابة	١٠%
فقد اصبع القدم الكبير	١٠%
فقد اصبع واحد خلاف السبابة	٥%

وقد نص القانون على أنه إذا عجز أى عضو من أعضاء الجسم المينة أعلاه عجزاً كلياً مستديماً عن أداء وظيفته اعتبر ذلك العضو فى حكم المفقود -
وإذا كان العامل أعسر فإنه ينال عن فقد ذراعه الأيسر التعويض المقرر الأيمن وبالعكس - وإذا نشأ عن الحادث فقد عدد من أعضاء الجسم فلا يجوز تقدير ما أصاب قدرة العامل على الكسب بجمع نسب العاهات التى لحقت بكل عضو.

بل يقدر عجزه بنسبة ما أصابه فعلا من عجز في قدرته على العمل بالاسترشاد
برأى الطبيب .

والحق ان وضع هذا الجدول في القانون أدى إلى توحيد التقدير في كل
الحالات مما يتنافى وطبيعة الحياة كلها فكل عامل له ظروف خاصة وإصابته يجب
ان يقدر العجز الناشئ عنها تبعاً لهذه الظروف - ولنضرب مثلاً حالة عامل فقد
إحدى عينية فالقانون يقدر العاهة بمقدار ٣٠% وقد أخذ القانون بعين الاعتبار
ان الرؤية بالعين الثانية تجعل العامل قادراً على الاستمرار في عمله دون أن
تنقص كفايته إلا بهذا المقدار الضئيل الذي قدره القانون - ولكن هذا التقدير
لا يمكن ان يستقيم حين يفقد العامل عينه التي يرى بها إذا كان لا يرى بالعين
الثانية إذ أنه يفقده هذه العين المبصرة يكون قد فقد كل بصره وبالتالي كل
قدرته على العمل .

ثانياً : الأمراض المهنية

ينص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ على أن العمال والمستخدمين
والذين تحسنت الستمرين الذين يعملون بإحدى الصناعات والأعمال المهنية في
الجدول الملحق بهذا القانون لهم الحق في الحصول على تعويض بعين مقداره وفقاً
للقواعد المقررة في قانون إصابات العمل إذا أصيب بأحد الأمراض المهنية في
الجدول - والجدول سألّف الذكر يجوز تعديله بقرار من وزير الشؤون
الاجتماعية بناء على اقتراح لجنة خاصة .

وأما أمراض المهنة هي الأمراض المذكورة في هذا الجدول بالتحديد فهي
واردة فيه على سبيل الحصر بشرط أن تنتج عن عمل العامل حسب ذات اليا
المذكور في الجدول كما يشترط أيضاً ان يظهر المرض على العامل في خلال
السنة التالية على انتهاء عقد عمله على أكثر تقدير .

جدول الأمراض المهنية

رقم مسلسل	الأمراض أو حالات التسمم	الصناعات أو الأعمال المسببة لهذه الأمراض أو لحالات التسمم
١	التسمم بالرصاص وسبائك ومركباته وما ينشأ ذلك من مضاعفات .	تداول الخبثات الخشبية على الرصاص . صب الرصاص والزنك القدم (الخردة) في سبائك . صناعة مواد من سبائك الرصاص أو الرصاص اللدم (الخردة) . صناعة مركبات الرصاص . صناعة وإصلاح البطاريات الكهربائية . العمل في مختلف فروع الطباعة . صناعة وتجهيز مينا الحرف التي تحتوي على الرصاص . الطليخ بواسطة برادة الرصاص أو المساحيق التي تحتوي على الرصاص . كل عمليات الطلاء التي تستدعي تداول أو استعمال وتجهيز دهانات أو مونات أو بويات أو ألوان مصرية على الرصاص . كسل الصناعات والعمليات الأخرى التي يدخل فيها الرصاص أو مركباته .
٢	التسمم بالزئبق ومشتقاته وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات .	لتداول الزئبق الخام . صناعة مركبات الزئبق . صناعة آلات المعامل والتقييس الريفيقية . الطهييب . استخراج الذهب . وكسل صناعة تصدعي استعمال أو تداول الزئبق أو مركباته أو مشتقاته .
٣	التسمم بالزورنيخ ومركباته وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات .	كسل العمليات والصناعات التي تشمل إنتاج أو استعمال أو توليد الزورنيخ أو مركباته .
٤	التسمم بالأتيمون ومركباته وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات .	كسل الأعمال والصناعات التي تشمل إنتاج أو استعمال أو توليد الأتيمون أو مركباته .
٥	التسمم بالفسفور وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات .	كسل الأعمال والصناعات التي تشمل إنتاج أو استعمال أو توليد الفسفور أو مركباته .
٦	التسمم بالبولول ومبيداته أو مشتقاته والمركبات الأوزونية والأميدية لها .	كسل الأعمال التي تشمل إنتاج أو استعمال البولول أو مبيداته أو مشتقاته والمركبات الأوزونية والأميدية لها .
٧	التسمم بالمجنيز ومركباته وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات .	كسل الأعمال والصناعات التي تشمل استخراج المجنيز أو مركباته وجميع الصناعات التي يدخل فيها أو تستدعي تداول المجنيز ومركباته .

٨	التسمم بالكبريت ومركباته الغازية وغير الغازية وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات .	جميع الأعمال والصناعات التي تسطع تحتجر أو تتناول أو استعمال الكبريت ومركباته أو توليد مركباته الغازية أو غير الغازية .
٩	السوائل بالكروم أو مركباته وما ينشأ عن استعمالها من مضاعفات .	جميع الصناعات والأعمال التي تستدعي تحتجر أو استعمال أو ملامسة الكروم أو مركباته .
١٠	الناتج بالنيكل أو مركباته وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات وقرح .	جميع الصناعات والأعمال التي تستدعي تحتجر أو استعمال أو ملامسة النيكل ومركباته .
١١	التسمم بأول أكسيد الكربون .	جميع الأعمال والصناعات التي تستدعي تحتجر أو استعمال أو توليد أو أكسيد الكربون مثل الجرافيت وقوانين الطوب والجير ... الخ .
١٢	التسمم ببعض السيلانور ومركباته وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات .	جميع الأعمال والصناعات التي تستدعي تحتجر أو استعمال أو تناول حامض السيلانور أو مركباته .
١٣	التسمم بالكور والفلور واليوروم .	كل الصناعات والأعمال التي تستدعي ملامسة أو تناول أو استعمال أو توليد الكور والفلور واليوروم ومركباتها أو مشتقاتها .
١٤	التسمم بالسليمن (البورول) وغازاته ومشتقاته وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات بالجهاز التنفسي أو المصلي أو المعوي .	كل الأعمال والصناعات التي تستدعي تناول أو استعمال أو ملامسة البورول ومركباته ومشتقاته ومشتقاته وأثره .
١٥	التسمم بالكور وفوروم وروابع كلورور الكريون وروابع كلورور الإثيل وثلاث كلور الإثيلين .	كل الأعمال والصناعات التي تستدعي استعمال أو ملامسة أو تحتجر هذه للسود أو أي مادة أخرى مماثلة سواء استعملت وحدها أو مع غيرها لإزالة السيلانور أو الفروسيلاينور أو المواد النخعية أو الهبات أو الأصباغ .
١٦	الأمراض والأعراض الباثولوجية التي تنشأ عن (١) الراديوم ونواتج التحلل ذات النشاط الإشعاعي ، (٢) وأشعة (أشعة إكس) .	كل الأعمال والصناعات التي تستدعي التعرض لفعل الراديوم أو أي مادة مماثلة ذات نشاط إشعاعي أو أشعة إكس .
١٧	سرطان الجلد الأولي والتهابات وتقرحات الجلد والعيون المؤلمة .	كل الأعمال والصناعات التي تستدعي استعمال أو تناول القار والفولست والبوسمين والسيزوت المعدنية والبرلين أو مركبات أو مشتقات هذه المواد أو أي مادة لظوية أو حمضية أو الجير أو الأستنت وغير ذلك من المواد الكاكلة التي تسبب مثل هذه الالتهابات .
١٨	تأثير الصين من الحرارة والضوء وما ينشأ عن ذلك من أمراض مزمنة بالعين أو ضعف الإبصار .	كل الأعمال والصناعات التي تستدعي التعرض لضوء قوي أو حرارة شديدة وتؤدي إلى حدوث تلف مزمن بالعين أو ضعف الإبصار .
١٩	أمراض اليومكسيوز مع السيل أو بدونه بشرط هو العامل الأساسي في المعز المتخلف أو التلف .	كل الصناعات والأعمال التي يتعرض فيها العمال لأمراض اليومكسيوز مثل المناجم وانحاجر وتحت الأحجار وصناعة المسنات الحجرية وغيرها من الصناعات التي تسبب هذه الأمراض .

٢٠	الحسرة الحسنة أو الحسى القحمية (أنتراكي).	جميع الأعمال التى تتعدى الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض وتناول رملها أو أجزاء من رملها بما فى ذلك الجلود والحوافر والقرون والشعر .
٢١	مرض السقاوة .	جميع الأعمال التى تتعدى الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض وتناول رملها أو أجزاء من رملها .

وقد أضيف بعد ذلك مرض السل إذا كان بين العمال المتعرضين للعدوى به مثل عمال المستشفيات الصدرية - وكذلك مرض الاسبتية "ASBESTOSIS" ومرض البسنية "BISSINOSIS" إذا ظهر فى العمال الذين يتعرضون لغبار الاسبتوس (الحرير الصخرى) أو لغبار القطن فى صناعات غزله ونسجه .

هذا وقد صدر قانون جديد يسرى من أول أبريل سنة ١٩٥٩ يضم أحكام هذين القانونين جميعا ويزيد عليها إنشاء صندوق للتأمين ضد حوادث العمل وأمراض المهنة والتعويض عنها يطلق عليه اسم "صندوق إصابات العمل" ويلحق بمؤسسة التأمين والادخار للعمال - وأوجب القانون على كل صاحب عمل أن يؤمن لدى المؤسسة على عمله ضد إصابات العمل ، ولا يجوز تحميل العمال أى نصيب فى نفقات التأمين كما نص على أن لكل عامل مصاب أو للمستحقين عنه بعد وفاته الحق فى الحصول على تعويض عن إصابته إلا إذا تعمد العامل إصابة نفسه أو حدثت الإصابة تحت تأثير المخدرات أو الخمر .

وتلتزم المؤسسة بعلاج المصاب على نفقتها إلى أن يشفى أو يثبت عجزه - وإذا نشأ عن إصابة العامل عجز يمنعه عن أداء عمله فعلى الصندوق أن يؤدى له معونة مالية تعادل ٧٠% من أجره عن التسعين يوما التالية ليوم إصابته ، تزداد بعدها إلى ٨٠% من الأجر .

فإذا نشأ عن الإصابة عجز كامل استحق المصاب معاشا شهريا يعادل ٢٠% من أجره حتى بالنسبة للمشتغلين تحت التمرين بغير أجر - أما إذا ادت

الإصابة إلى وفاة المصاب فعلى المؤسسة أن ترتب معاشا شهريا قيمته ٥٠% من أجر المتوفى يوزع على المستحقين من بعده .

ثالثا : العاهة المستديمة

العاهة المستديمة هي فقد أى عضو أو فقد منفعة جزئيا أو كليا بشرط أن يكون ذلك الفقد غير قابل للشفاء .

ولم يحدد القانون درجة مخصوصة لمقدار الفقد الذى يعتبر عاهة بل لقد حكمت محكمة النقض المصرية بأن العاهة المستديمة التى يعنها القانون تثبت بشبوت فقد منفعة احد الأعضاء أو وظيفته ولو فقدا جزئيا - فالعاهة فى العين مثلا تثبت بمجرد فقد إبصار العين المصابة مهما كان مقداره قبل أن يكف - وكذلك لايشترط ان يكون للعاهة اى تأثير على حياة الخفى عليه . (د/ محمود مصطفى - المراجع السابق - ص ٩٤ ومابعدها) والتعرف بهذا الوضع يشمل كل الاثار المترتبة على أى جرح من الجروح حتى أبسط هذه الاثار يمكن إدخاله تحت هذا التعريف إذا تمكنا بحرفيته - ولتضرب لذلك مثلا أى جرح سطحي فى الجلد حين يلتئم يترك مكانه ندبة تحل محل الجلد فى هذا المكان وبذلك يفقد الجلد فى هذا المكان منفعة اى أن منفعة الجلد وهو أحد أعضاء الجسم الهامة تفقد فقدا جزئيا والجرح تبعا لذلك عاهة مستديمة .

ولكن الحقيقة أن ذلك تحميل للكلمة فوق ما تحتمل والأصح ان تبقى كلمة العاهة لتعبر عن الفقد الواضح ذى الاهمية الذى يقلل من كفاءة المصاب أو من قدرته أو يضعف من مقاومته للعوامل الخارجية بدرجة محسوسة . وليس هناك من فائدة فى محاولة تعريف ما يقصد بكلمة " عضو " مادام الفقد الجزئى لمنفعة العضو يعتبر عاهة مستديمة فينبى على ذلك ان فقد أى جزء من الجسم ذى منفعة أو فقد هذه المنفعة لا بد يندرج تحت لفظ العاهة المستديمة

- ومنع ذلك فقد حكمت محكمة النقض أن فقد الانسان لا يعد عاهة لأن الأسنان ليست من أعضاء الجسم ، ففقدها - كما يقول الحكم - لا يقلل من منفعة الفم بطريقة دائمة لإمكان أن يستبدل بها أسنان صناعية تؤدي وظيفتها - وهى حشيات عربية لاتستقيم مع مفهوم كلمة العاهة أبدا ولو طبقنا ذلك لأخرجنا كل عضو يمكن أن يستبدل به غيره صناعيا من نطاق العاهة ، فقياسا على ذلك بتر الساق لايجوز اعتباره عاهة مستديمة متى أمكن ان يستبدل بها ساقا صناعية تؤدي وظيفتها - ومع ذلك فإن الانسان الصناعية لايمكن ان تؤدي وظيفة الأسنان الطبيعية أبدا بالتام بل إن الثانية تتأخر عنها بمزايا كثيرة يعرفها كل من استعمل الأسنان الصناعية .

وقد حاول الأطباء الشرعين ان يضع جدولاً يبين فيه العاهات المستديمة ويقدر لها نسبة مئوية تبعاً لما تحدثه من نقص في كفاية المصاب أو قدرته أو مقاومته - ولكن كل هذه الجداول يجب ان لا تكون مقياساً ثابتاً بل يجب ان يقدر العجز المتخلف في كل حالة تبعاً لظروف الشخص المصاب نفسه . ذلك أن فقد أصبع الجراح أو الموسيقى مثلاً لا يمكن أن نقارنه بفقد أصبع المني أو الحامي ولذلك لانشير بالرجوع إلى أى من هذه الجداول التي توحى بالمساواة في نسبة العجز المتخلف عن الإصابة الواحدة في جميع الحالات بل نرى أن يقدر الطبيب العجز المتخلف أو نسبة العاهة في كل حالة على حدة تبعاً لظروف المريض الشخصية .

الفصل الثاني

جرائم الجرح أو الضرب أو إعطاء المواد الضارة

المقضى الى عاهة مستديمة

تنص المادة ٢٤٠ عقوبات على أن " كل من أحدث بغيره جرحا أو ضربا نشأ عنه قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعة أو نشأ عنه كف البصر أو فقد إحدى العينين أو نشأت عنه أية عاهة مستديمة يستحيل برؤها يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى خمس سنين ، اما إذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق اصرار أو ترصد أو ترصد أو ترصد فيحكم بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين الى عشر سنين".

المقصود بالعاهة المستديمة :

والعاهة في مفهوم المادة (٢٤٠) عقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو احد اجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها بصفة مستديمة وبذلك فإن العاهة يتحقق وجودها بقصد احد الاعضاء أو احد الأجزاء وتقليل قوة مقاومته الطبيعية .

وللمحكمة ان تستج من الكشف الطبي أن العاهة مستديمة من عدمه وحتى ولو لم يرد لفظ مستديمة في الكشف لأن العبرة ليست بالألفاظ .

وقد قضت محكمة النقض بأن : للمحكمة الحق في اعتبار العاهة مستديمة إذا استتجت ذلك من وصف العاهة الذي وصفها به الكشف الطبي ، حتى ولو لم يرد به لفظ مستديمة لأن ليست بالألفاظ . (نقض جلسة ١٩٣٠/١٠/٣٠

مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ص ٧٩).

- لا تعد مدى جسامه العاهة ركنا من أركان الجريمة فلا يلزم بيانها في الحكم طالما أن المحكمة قد بينت كيفية حدوث العاهة .

وقد قضت محكمة النقض بأن : إن بيان مدى العاهة أو عدم بيانه في الحكم لا يؤثر في سلامته . (نقض جلسة ١٩٥٦/٩/٤ س ٧ ص ٨٣٩) وبأنه " يكفي

ان تبين المحكمة الدليل على احداث المتهم للإصابة وعلى حدوث العاهة ونتيجة لتلك الإصابة أما مدى جسامه العاهة فليس ركنا من أركان الجريمة . (نقض جلسة ١٢/٥/٩٥٤ س ٥ ص ٦٢٦) وبأنه " إذا ما كان الحكم قد أثبت ما تضمنه التقرير الطبي الشرعى من تخلف العاهة المستديمة لدى الجنى عليها وهى فقد قوة الابصار بعينها اليمنى نتيجة اصابها التى أحدثتها بها الطاعن ، مما مؤداه ان العين كانت مبصرة قبل الإصابة وان قوة الابصار قد فقدت كلية على أثرها فإن السعى على الحكم بالبطلان لا يكون له محل . (نقض جلسة ١٦/١٢/١٩٦٣ س ١٤ ص ٩٣١) وبأنه " إذا الحكم قد أثبت من واقع التقرير الطبي الشرعى ان احدى اصابع الجنى عليه الأول قد خلفت له فقدا بالعظم الجدارى الأيسر لفروة الرأس نتيجة لعملية الترتبة التى اقتضتها حالة اصابته ، فإنه لا على الحكم أن لم يبين مدى تأثير هذه العاهة على مقدرة الجنى عليه على العمل . (نقض جلسة ٢٠/١/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٧٢) وبأنه " من المقرر ان العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة التى ضربتها المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو احد اجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة وكان يكفى لتوالم العاهة المستديمة - كما هى معرفة به فى القانون - ان تكون العين سليمة قبل الإصابة وان تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه ، أو ان تكون منفعتها قد فقدت فقدا كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الابصار قبل الإصابة . وكانت المحكمة قد اطمانت من واقع التقرير الطبي الشرعى وعناصر الإثبات التى أوردتها ان الإصابة التى أحدثتها الطاعن بالجنى عليه فى عينه اليمنى قد خلقت له عاهة مستديمة هى فقد ما كانت تتمتع به من قوة ابصار قبل الإصابة فقدا تاما ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من ضعف قوة إبصار هذه العين اصلا لا يؤثر فى قيام أركان الجريمة مادام لم يداع فى مرافعته

ان تلك العين كانت فاقدة الإبصار من قبل الإصابة المنسوب اليه إحدائها.
(نقض جلسة ١٦/٦/١٩٨٠ س ٣١ ص ٧٨٩) وبأنه "لا يقدح في سلامة الحكم
عندم بيانه لدى العاهة . مادامت ثابتة في كلا التقريرين الطبيين ، خصوصا اذا
كان الطاعن لا ينازع في أن عين الجاني عليها كانت قبل الحادث مبصرة ، لم
يصب عدستها انخلاع أو اعتام. (نقض جلسة ٢٨/٤/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٦٠٥)
- وليس من الضروري ان تبين محكمة الموضوع مقدار الجزء الفاقد وتحديد
مقاييسه في حالة العاهة المستديمة لن أقل جزء يؤدي حتما الى عاهة
مستديمة .

وقد قضت محكمة النقض بأن : ليس من الضروري ان يكون الحكم الصادر
بعقوبة في دعوى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة يفقد جزء من عظام الجمجمة
مشتتلا على بيان مقدار الجزء الفاقد وتحديد مقاسه ، بل يكفي ان تذكر
الحكمة ان ما فقد هو جزء من العظام اذا ان أقل جزء قد يترتب على فقده
حدوث العاهة ومادامت المحكمة أثبتت حدوثها فلا وجه لنقض الحكم بسبب
نقص في بيان الواقعة . (نقض جلسة ٦/١١/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية
ج ٢ ص ٨١) وبأنه " ان استتصال طحال الجاني عليه بعد تمزقه من ضربة إحدائها
المتهم يكون جناية عاهة مستديمة . (نقض جلسة ٣/٣/١٩٤١ مجموعة القواعد
القانونية ج ٥ ص ٤١٤) وبأنه " ان القانون وان لم يرد فيه تعريف للعاهة
المستديمة واقتصر على إيراد أمثلة لها ، الا ان قضاء محكمة النقض جرى في
ضوء هذه الأمثلة على ان العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي
فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد متفحه أو تقليلها أو تقليل قوة
مقاومته الطبيعية بصفة مستديمة ، كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقض
الذى يكفي وقوعه لتكوينها ، بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضى الموضوع

يست فيه بما يتبينه في حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب. (نقض
جلسة ١٩٨٥/١٣ من ٣٦ ص ٢٤٥). وبأنه " فقد جزء من الضلعين التاسع
والعاشر الأيسرين مع بعض الضيق في التنفس عاهة مستديمة . (نقض جلسة
١٩٧٣/١١/١٨ من ٢٤ ص ١٠١٠). وبأنه " متى كان ما أورده الحكم في
خصوص وقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها كافيا في بيان العاهة المستديمة التي
نشأت عن الإصابة وفي نسبتها إلى المتهم ، فإنه لا يقدح في ذلك عدم تحديد قوة
إبصار العين قبل تلك الإصابة مادام قد ثبت أن العين أصيبت بضعف يستحيل
بؤه أو فقدت متفتتها فقد اكليا . (نقض جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٣ من ١٨ ص
١٠١٢) وبأنه " لا يؤثر في قيام العاهة كونها لم تقدر بنسبة مئوية . (نقض
جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ من ٢٠ ص ١٠٢) وبأنه " كسر بعض الأسنان لا يعد
عاهة مستديمة بالمعنى القانوني . (نقض جلسة ١٩٣٠/٦/١٩ مجموعة القواعد
القانونية ج ٢ ص ٥٨) .

إن عبارة " يستحيل برؤها " التي وردت بالمادة ٢٠٤ عقوبات بعد
عبارة " عاهة مستديمة " إنما هي فضلة وتكرير للمعنى يلزمه إذا استدأمة العاهة
يلزم عنها حتما استحالة برئها ، فمقيل " أن العاهة مستديمة " كان معنى ذلك
أنها باقية على الدوام والاستمرار مستحيل برؤها والتخلص منها . على أن تلك
العبارة لا وجود لها بالنص الفرنسي للمادة إذ اقتصر فيه على عبارة مستديمة فإذا
قرر الحكم أخذًا بقول الطبيب الشرعي أن العاهة مستديمة ولم يزد على ذلك
وطبق المادة ٢٠٤ كان حكما صحيحا غير مقصر في تعرف وقائع الموضوع
وبيانها .

وقد قضت محكمة النقض بأن : متى قيل أن العاهة مستديمة كان معنى ذلك أنها
باقية على الدوام والاستمرار يستحيل برؤها والتخلص منها . (نقض جلسة

١١/٥/١٩٦٥ س ١٦ ص ٤٥٠) وبأنه " إذا كان الحكم قد استخلص دوام العاهة من عدم توقع ملء فقد العظمى بنسيج عظمى ، وإن كان يحتمل أن يملأ بنسيج ليفي ، وذلك بناء على رأى الطبيب الشرعى الذى كان الحكم الى تقريره ، فذلك استخلاص سائغ ولا يصح أن يعاب به الحكم . (نقض جلسة ٢٧/٤/١٩٥٣ س ٤ ص ٧٥٥) وبأنه " إذا كان الحكم قد أثبت أنه تخلفت عن الجرح الذى أحدثه الطاعن بيد الجنى عليه عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي اعاقلة في حركة ثنى الصبع الوسطى للكف الأيسر مما يقلل من كفاءته على العمل بحوالى ٣% ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا " (نقض جلسة ٢٣/٣/١٩٥٣ س ٤ ص ٦٤٣) . وبأنه " إن المادة ٢٠٤ عقوبات إذا كانت قد أوردت عبارة (عاهة مستديمة) بعبارة (يستحيل برؤها) فليس ذلك إلا تأكيدا لمعنى الاستدامة الظاهر من العبارة الأولى وإذن فإذا اكتفى الحكم عند تطبيق هذه المادة بذكر العبارة الأولى وحدها دون الثانية فذلك لا يحل به أقل إخلال " (جلسة ٢٣/٢/١٩٣٥ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٣ ص ٥٢٧) . وبأنه " من الحقائق العلمية الثابتة أنه لا تلازم بين بين إحساس العين بالضوء وبين قدرتها على تمييز المراتب ، قد تحس العين بالضوء ولكنها لا تميز المراتب وبذلك تفقد العين منفعتها ووظيفتها " (نقض جلسة ١٥/٣/١٩٦٣ س ١٧ ص ٣٠٨) . وبأنه " من المقرر أن عبارة يستعمل برؤها التى وردت بالمادة ٢٤٠ عقوبات بعد عبارة عاهة مستديمة إنما من فضله وتكرير للمعنى يلزمه ، إذ استدامة العاهة يلزم عنها حتما استحالة برؤها " (نقض جلسة ١/١١/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٠٦١) . وبأنه " إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بصورة مجردة أن فقد بعض صيوان الأذن تشويه لا يؤدى إلى فقد وظيفتها كلا أو بعضا وبالتالي لا يعد عاهة مستديمة على خلاف ما أثبتته الدليل الفنى من واقع الأمر

من أن هذا فقد قد قلل من وظيفة الأذن في تجميع وتركيز التوججات الصوتية المنبعثة من مصادر صوتية في اتجاهات مختلفة ، وفي حماية الأذن الخارجية وطلبتها من الأثرية بما يقدر بحوالى ٥% ، وكانت الأحكام الجنائية إنما تنبى على الواقع لا على الاعتبار المجردة التى لا تصدق حتما في كل حال ، فإن الحكم يكون معينا مما يوجب نقضه " (نقض جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ص ٣٣) . وبأنه " لم يرد في القانون تعريف العاهة المستديمة واقتصر على ايراد بعض أمثلة لها إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى في ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها بصفة مستديمة وبذلك فإن العاهة يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو أحد الأجزاء وتقليل قوة مقاومته الطبيعية " (نقض جلسة ١٩٦٨/١١/١١ س ١٩ ص ٩٤٥) . وبأنه " يتحقق وجود العاهة - في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات - بفقد أحد الأعضاء أو الأجزاء أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية . لما كان ذلك وكان الطاعن لا يمارى في أن إصابة الرأس قد اقتضت إجراء عملية تربية ورفع العظام فإن الحكم إذ ساءله بعد ما أثبت في حقه إحداث هذه الإصابة ، عن نشوء عاهة مستديمة من جرائمها لدى الجنى عليه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا " (نقض جلسة ١٩٧٨/١٠/١٩ س ٢٩ ص ٧٠٦) . وبأنه " يكفى لتراثر العاهة المستديمة - كما هي معرفة به في القانون - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقد كليا حتى ولو لم يعسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة " (نقض جلسة ١٩٨٥/٣/١١ س ٣٦ ص ٣٥٦) . وبأنه " من المعارف العامة التى لا تحتاج إلى خيرة فية خاصة أن الاعتداء بجسم صلب ثقيل كما هو الشأن في الأداة المستعملة - الكوريك - يمكن أن تتخلف عنه العاهة سواء تم

الاعتداء بالجزء الواحد منها أو بالجزء الخلفى الخشبي " (نقض جلسة ١٢/٣/ ١٩٨٥ س ٣٦ ص ٣٦٦) . وبأنه " العاهة المستديعة بحسب المستفاد من الأمثلة التى ضربتها المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديعة ، ويكفى لتوافر العاهة المستديعة - كما هى معرفة به فى القانون - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة وإن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤيه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقداء كلياً حتى ولو يتسبب بتحديد قوة الإبصار قبل الإصابة " (نقض جلسة ١٥/ ١٩٨٦/٥ س ٣٧ ص ٥٥٣) . وبأنه " إن نص المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات إذ أُرْدِفَ عبارة (عاهة مستديعة) بعبارة (يستحيل برؤها) ، فقد أكد - فحسب - معنى الاستدامة الظاهر من العبارة الأولى ، ومن ثم فلا يحول دون تطبيق هذا النص اقتصار التقرير الطبى الشرعى على وصف العاهة بأنها مستديعة وسكوته عن الإفصاح باستحالة برئها طالما أن هذه الاستحالة - ولو لم تذكر صفة ملازمة ونتيجة حماية الاستدامة العاهة " (نقض جلسة ١٤/١١/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٨٩٢) .

- كما أن تدخل العلم لتخفيف آثار العاهة المستديعة لا ينفى وجود آثار هذه العاهة أو يؤدي إلى تخفيف العقاب على الجانى ولا يؤثر على قوع الجريمة عدم وقوف المحكمة على مدى العاهة قبل الإصابة طالما أن الجانى لم ينازع فى ذلك ومن باب أولى أمام محكمة النقض . وقد قضت محكمة النقض بأن : إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن صيران الأذن اليسرى قد انتزع بأكمله عدا شحمة الأذن التى لا تؤدي وظيفة ولا تعدو أن تكون حلية وترتب على ذلك ضعف قوة سمع هذه الأذن بنسبة ١ - ٢% التى انتهى إليها الحكم أخذاً برأى الطبيب الشرعى وأحد الاختصاصيين ودلل

الحكم على ذلك تدليلا سائغا ، فإن منازعة الطاعن في تخلف العاهة لا تكون مقبولة . ولا يجديه دفاعه بإمكان الاستعاضة عن الأذن الطبيعية بأخرى صناعية تؤدي وظيفتها تماما ، ذلك لأن تدخل العلم للتخفيف من آثار العاهة ليس من شأنه أن ينفي وجودها كلية أو يخلل بين الطاعن وبين نتائج فعلته . (نقض جلسة ١٩٦٦/١١/١ س ١٧ ص ١٠٦١) . وبأنه " من المقرر أن العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة التي ضربتها المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه ووظيفته كلها أو بعضها مستديمة وكان يكفي لتوافر العاهة المستديمة - كما هي معروفة به في القانون - أن تكون العين سليمة ولا تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون متفعتها قد فقدت فقدًا كليًا حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة كانت الحكمة قد اطمانت من واقع التقرير الطبي الشرعي وعناصر الإثبات الأخرى التي أوردتها أن الإصابة التي أحدثها الطاعن بالجنح عليه في عينه هي التي قد حلت له عاهة مستديمة هي فقد ما كانت تتمتع به العين اليمنى من قوة إبصار قبل الإصابة فقدًا تامًا ومن ثم فإن النعي على الحكم عدم وقوفه على قوة إبصار العين اليمنى قبل الإصابة لا يؤثر في وقوع الجريمة خصوصًا وإن الطاعن لا ينازع في أن العين اليمنى كانت قبل الحادث مبصرة " (الطعن رقم ٥٤٤٧ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٦/١٢/١٢) .

القصد الجنائي :

جناية الضرب الذي أفضى إلى العاهة تتطلب لتوافرها أن يكون الجاني قد تعمد بفعله إيلاام الجني عليه في جسمه ، ويكفي أن يكون مستفاد من الحكم في جملته أن الحكمة عند قضائها في الدعوى قد اقتنعت بأن التهم بفعل الضرب

الذى وقع منه كان يقصد إيذاء الجنى عليه . (نقض جلسة ١٩٤٠/١٢/٩ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٥ ص ٢٩٩) .

وقد قضت محكمة النقض بأن : أن تعدد الضرب يكفى لمساءلة الضارب عن العاهة التى تحدث عنه ولم لم يكن قد قصد إليها ، وذلك على أساس أنها نتيجة محتملة الفعل الضرب كان عليه أن يتوقعها . (نقض جلسة ١٩٤٣/٥/١٧ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٥ ص ٢٥٦) . وبأنه " متى أثبت الحكم على المتهم أنه تعدد إيذاء الجنى عليه حين التقط قطعة من الحديد وهوى بها على رأسه فأحدث جرحا نشأت عنه عاهة مستديمة فإنه يكون قد بين ركن الغمد فى الجريمة التى دانه من أجلها بيانا كافيا " (نقض جلسة ١٩٤٥/١٢/١٧ س ٧ ص ٣٠) .

- ولا يعد الباعث عنصر من عناصر تكوين جريمة الضرب الذى تغلف عنها عاهة مستديمة . إلا أن كل فعل مادي يقع على جسم الإنسان عمدا يعد ضربا طالما أن هناك قصد الإيذاء وتغلف عن ذلك عاهة مستديمة .
وقد قضت محكمة النقض بأن : إذا كان الحكم قد ساءل الطاعن عن العاهة ولم يثبت عليه إلا أنه دفع الجنى عليه فوق فئشأت العاهة لا من الدفع مباشرة بل من الظروف التى وقع فيها الدفع ، ذلك دون أن يتحدث عن حقيقة قصد الطاعن من دفع الجنى عليه فإن هذا الحكم يكون قاصرا البيان إذ الدفع وحده لا يفيد بذاته أن فاعله كان يقصد به إيذاء المدفوع فى جسمه ومن الجائز عقلا أن الإيذاء الذى أصاب الجنى عليه على أثر دفعه لم يكن ملحوظا عند المتهم .
(نقض جلسة ١٩٤٥/١٢/١٧ س ٧ ص ٣٤) . وبأنه " أن كل فعل مادي يقع على جسم الإنسان عمدا بقصد الإيذاء يعد ضربا ويعاقب عليه المادة ٢٤٠ عقوبات متى تخلفت عنه عاهة يستحيل برؤها . فإذا كانت الواقعة هى أن المتهم

دفع الجنى عليها يده فوقعت على الأرض وأصيت بكسر في عظم الفخذ تخلفت عنه عاهة مستديمة فإنه يحق عقابه بمقتضى المادة المذكورة". (نقض جلسة ١٩٥٣/١/٦ س ٤ ص ٣٤٦). وبأنه "الباعث على ارتكاب جريمة الضرب الذى نشأت عنه عاهة مستديمة ليس عنصرا من عناصر تكوينها ط (نقض جلسة ١٩٥٠/١٢/١١ س ٢ ص ٣٤٥). وبأنه " لما كانت المهمة التى وجهت إلى الطاعن هى إحداث إصابة بعينها هى التى تخلفت عنها العاهة المستديمة وكان التقرير الطبى الشرعى قد أثبت وجود هذه الإصابة وتخلف العاهة عنها واطمأنت المحكمة إلى أن الطاعن هو محدثها فإن ما يثيره من وجود إصابة أخرى خلاف تلك التى رفعت بشأها الدعوى لا يكون له محل " (الطعن رقم ٢٧١٩٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١ س ٤١ ص ٩٧٤).

علاقة السببية :

العلاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بفعل المسبب وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا أتاه عمدا أو خسروجه بما يرتكبه بخطئه عن دائرة البصر بالعواقب العادية لسلوكه والتصور من أن يلحق عمله ضررا بالغير ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية بحته ، لقاضى الموضوع تقديرها ، ومتى فصل فى شأنها إثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه فى ذلك على اسباب تؤدى إلى ما انتهى إليه . وقد قضت محكمة النقض بأن : إذا انتهى الحكم إلى معاقبة المتهم على أساس أنه هو الذى أحدث الضربة التى نشأت عنها العاهة دون أن يتحدث عن حقيقة علاقة العاهة بالضربة التى أحدثها وبلغ هذه العلاقة بما يرفع الاحتمال الذى أشار إليه الطبيب الشرعى . فهذا الحكم يكون قاصر البيان . (نقض جلسة ١٩٤٦/١٢ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٧ ص ٢٤٩). وبأنه " إذا كان

الحكم اذ دان المتهم على اعتبار انه محدث العاهة بالجنى عليه ، قد خلا من بيان الصلة بين العاهة وبين الإعتداء الذى قال ان المتهم أوقعه بالجنى عليه فإنه يكون حكما قاصرا متعينا نقضه . (نقض جلسة ١٦/١/١٩٥٦ س ٧ ص ٥٩) . بأنه الأصل ان المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ما لم تتداخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله والنتيجة ، ولو كانت تلك النتائج قد حدثت عن طريق غير مباشر كالتراخى فى العلاج أو الإهمال إذا أثبت ان الجنى عليه كان متعمدا ذلك لتجسيم المسؤولية . (نقض جلسة ٢٩/٤/١٩٦٨ س ١٩ ص ٥٠٧) . وبأنه إذا كان المتهم فى جناية الضرب الذى نشأت عنه العاهة قد تمسك بضرورة استدعاء الطبيب الشرعى لإبداء رأيه فى التطور الذى صاحب اصابة الجنى عليه ، هل كان نتيجة إهمال مجرد أو إهمال متعمد أم كان نتيجة حتمية للإصابة الناتجة عن الضرب ومع ذلك أدانته المحكمة دون أن تعرض لهذا الطلب وترد عليه فإن حكمها يكون معيبا بالقصور . (نقض جلسة ٢١/١٠/١٩٥٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ص ١٨٨) . وبأنه من المقرر ان علاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذى اقترافه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه ان يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما أتاه عمدا ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية يفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومضى فصل فيها إثباتا ونفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام فى ذلك قضاء فى ذلك على أسباب تؤدى الى ما انتهى له . (نقض جلسة ١٣/١٣/١٩٨٠ س ٣١ ص ٣٧٧) . وبأنه إذا كان ما قاله الحكم ان الطاعن ضرب الجنى عليه بقبضة يده ثم تناول عصا وإهمل بما ضربا عليه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعى والتي تخلفت عنها عاهة مستتعبة يوفر فى حق الطاعن فعلا عمديا ارتبط بتخلف عاهة مستتعبة

بأنجني عليه هي فقد في السمع بالأذن اليسرى ونقص في السمع بالأذن اليمنى مع ضعف بعضلات الوجه بالجهة اليسرى ارتباط السبب بالسبب لانه لولا هذا الضرب بقبضة اليد وبالعصا لما حدثت الإصابة ، فيكون نفي الطاعن على الحكم في هذا الشأن غير سديد. (نقض جلسة ١٩٧٩/٤/٥ س ٣٠ ص ٤٣٤). وبأنه "تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفا ومستندا الى أدلة مقبولة ولها أصل في الأوراق. (نقض جلسة ١٣/١٢/١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٣٣). وبأنه "مضى كان الحكم قد أثبت ان انجني عليه قد أصيب في رأسه إصابة نشأت عنها عاهة مستديمة ، كما أصيب باصابات أخرى في الصدر والأضلاع والساعد والعضد الأيمن والظهر وقد أطمأنت المحكمة الى ثبوت اتهام المتهمين مع آخرين في إحداث تلك الإصابات وانتهت الى انه لا يوجد بالوقائع الثابتة ما يدل على من أحدث الإصابة التي نشأت عنها العاهة ، وأخذت من أجل ذلك المتهمين بالقدر المتبقى في حقهما وهو الضرب المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون. (الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣ س ٢٣ ص ٥٢٦). وبأنه "مضى كان الحكم قد نقل عن التقرير الطبي الشرعي وصف اصابات انجني عليه بيديه وأنه تخلف لديه بسببها عاهتان مستديمتان الأولى بيده اليمنى وهي اعاقه بنهاية حركة معصمها للأمام والثانية بيده اليسرى تجعل الأصبعين الوسطى والبعض في حالة ثنى جزئي مما تعجزه عن أعماله بنحو ١٥% فإنه يكون بذلك قد دلت على توافر رابطة السببية بين الخطأ والطاعن وحصول العاهتين مما ينفي عنه قابلية القصور في التسبب. (نقض جلسة ١٩٨١/٢/١٧ س ٣١ ص ٢٤٦). وبأنه "اذا كان الثابت من التقرير

الطبي الشرعى ان يرأس الجنى عليه أصابتين وان الوفاة نشأت عن أحدهما دون الأخرى. وكان الحكم قد أقام قضاءه على أساس ان كلا المتهمين ضرب الجنى عليه وانه لم يعرف أيهما أحدث الإصابة التى نشأت عنها الوفاة فأحسنا بالقدر المتيقن فى حقهما ودأهما بمحنة الضرب العمد المنطبقة على المادة ٢٤١ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المقررة لها تداخل فى نطاق العقوبة المقررة لهذه الجريمة فان الحكم يكون سليما ولا مخالفة فيه للقانون. (الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٥ - جلسة ١٩٥٦/٢/٦ س ٧ ص ١٣٦). وبأنه " إذا كان الواضح من مدونات الحكم انه استظهر قيام علاقة السببية بين إصابة الجنى عليه بفخذ الأيسر والتى نقلها عن التقرير الطبي الابتدائي وبين العاهة المستديعة التى تخلفت لديه بذلك الفخذ والتى أوردتها نقلا عن التقرير الطبي الشرعى الذى أثبت أنها تعزى الى تلك الإصابة بما أحدثته من شلل بالطرف السفلى الأيسر مع قدرته على المشى متكئا على عصا فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعن عن قصور فى هذا الصدد. (نقض جلسة ١٩٨٠/١٠/١٢ س ٣٩ ص ٨٧٦). وبأنه " إثبات الحكم اعتداء الطاعن على الجنى عليه بقبضة يده وبجذائه محدثا اصاباته التى تخلفت عنها عاهة مستديعة يكفى بيانا لعلاقة السببية بين الإعتداء وإحداث العاهة. (الطعن رقم ٤٥٤١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١).

- كفاية تسبب الاحكام فى جرائم الجرح والضرب وأعضاء المواد الضارة:
- من المقرر انه وان كان محكمة الموضوع ان تطرح ما يقدم اليها من أدلة الثبوت اذا لم تطمئن اليها غير ان ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وأدلتها التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة. - وقد قضت محكمة النقض بأن : ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى عدم توافر العاهة لدى الجنى عليها مستندا فى

ذلك الى التقرير الطبي الشرعى المؤرخ ١٠ من يوليو سنة ١٩٧٩ دون أن
يقول كلمته فيما ورد بشهادة الطبيب الشرعى الذى قام بالكشف على
الجنى عليها والتقارير الطبية الشرعية الاحقة المثبتة لتخلف العاهة لدى الجنى
عليها والتي تضمنت المآخذ الفنية. على هذا التقرير ، فان ذلك لما يكشف
عن ان الحكم المطعون فيه أطرح أدلة ثبوت العاهة دون ان يلم بظروف
الدعوى وملابسها التى طرأت بعد تحرير التقرير الأول الذى اعتمد عليه
وعول على نتائجه مما يعيبه بالقصور فى السبب والفساد فى الاستدلال.
(الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٣ ص ٢٦ ص ١٠٨)
وبأنه " اذا كان الحكم قد أثبت على التهم انه ضرب الجنى عليه بعضا
على رأسه وحدث به اصابة كما أثبت ان آخرين لم يكشف عنهم التحقيق
ضربوه أيضا على رأسه ومواضع أخرى من جسمه ثم أدان التهم فى جريمة
الضرب المفضى الى الموت على أساس ان تقرير الصفة التشريحية أثبت ان
جميع الضربات ساهمت فى وفاة الجنى عليه فهو مسئول عن احداث الوفاة
وكان ما جاء بتقرير الصفة التشريحية هو ان سبب الوفاة نزيف المخ من
عدة كسور شرخية ومنخسفة بعضام الرأس وتمزق بالأم الحافية مما لا يؤدى
الى ما ذهب اليه الحكم من جميع الضربات ساهمت فى احداث الوفاة
ولا يمكن استنتاج هذه النتيجة منه ، فهذا الحكم يكون قد استند الى غير
سند ويستعين نقضه . (الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢١ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢١)
وبأنه " اذا كان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه قصد فى بيان
رابطة السببية بين فعل الضرب الذى دين به الطاعون وبين العاهة التى
تخلفت بالجنى عليه ، وهى استئصال الطحال ، وكان يبين من الحكم انه بعد
أن أورد واقعة الدعوى ومؤدى أقوال الشهود وقد اكتفى ببيان الاصابات

التي وجدت بالجنى عليه من واقع التقريرين الطبيين الابتدائي والشرعى .
ومنها تمزق بالطحال أدى الى استصاله ، دون ان يبين الى أى تاريخ هذه
الإصابات وما إذا كانت ترجع جميعا الى يوم الحادث ، ولم يبين كذلك
التاريخ الذى حرر فيه التقرير الابتدائي وهل توقع الكشف الطبى لأول مرة
على الجنى عليه يوم الحادث أم بعد ذلك بيومين ، كما قال الدفاع ، ولم
يقل كلمته الأخيرة فى تأخر الجنى عليه عن تقديم نفسه للطبيب مدة يومين
وأثر ذلك فى تحديد مسؤولية الطاعنين ان صحت هذه الواقعة ، فان الحكم
يكون قد سكت عن الرد على دفاع جوهرى للطاعنين يقوم على انتفاء
رابطة السببية بين فعل الضرب والعاهة مما يعيه بالقصور الموجب لتقصه .
الطن رقم ١٩٦٢ لسنة ٣٢ - جلسة ١٩٦٢/١٠/١ س ١٣ ص ٥٨٧ .
وبأنه " اذا طبقت المحكمة فى حق المتهم المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات
فلا يكون قد شاب أسباب حكمها القصور ان هى لم تذكر مدة عجز الجنى
عليه من أعماله الشخصية مادامت قد أوردت فى حكمها ما اشتمل عليه
التقرير الطبى الشرعى من بيان لنوع الإصابة وموضعها وجسامتها وكونها
نافذة ومادام التقرير الطبى نفسه الذى أشار اليه الحكم وأورد مضمونه بين
منه ان الإصابة أعجزت الجنى عن أعماله مدة تزيد على عشرين يوما .
الطن رقم ٨١ لسنة ٣٦ - جلسة ١٩٥٦/٥/١ س ٧ ص ٦٩٦ . وبأنه "
اذا كان الحكم قد اتخذ من نتيجة تحليل الدم الذى وجد بثوب المتهم دليل
اثبات عليه اعتبار ان يقع الدم هى من أثر إصابة الجنى عليه ، وكان الثابت
بالتقرير الطبى ان البقع المشار اليه تقع فى أسفل الثوب من الداخل وان
المتهم به جرح فى النصف الاسفل لمؤخر الساق اليسرى قال عنه انه من
عضة كلب ، وذلك دون ان يتناول الحكم بالبحث فى علاقة الدم بالجرح

المشار اليه ،فانه يكون معيا بالقصور واجبا نقضه . (نقض رقم ١١٥٧ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/١١/٣) .

- عند تطبيق محكمة الموضوع لنص المادة (٢٤١) عقوبات يجب عليه أن تبين مدى أثر الإصابة التي أحدثها الجاني على المجنى عليه على جسمه من مرض أو عجز عن أشغاله الشخصية وبمعنى آخر أن تبين مدى أثر الجروح والضربات ودرجة جسامتها ونسبتها الى فاعلها تكون كافية في بيان العاهة المستديمة التي نشأت عن الإصابة أي يجب نسبتها الى المتهم .

وقد قضت محكمة التقض بأن : شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات ان يكون المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية الذي نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوما ، وإذ وإن كانت المحكمة ليست ملزمة عند تطبيق المادة ٢٤٢ من القانون المشار اليه ان تبين أثر الإصابات أو درجة جسامتها على إعتبار انه يكفي لتطبيق أحكام تلك المادة ان يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلا ، ألا انه يجب عليها في مجال تطبيق المادة ٢٤١ سالفه البيان ان تبين أثر الجروح والضربات ودرجة جسامتها ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين مدى أثر الإصابة التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه على جسمه من مرض أو عجز عن أشغاله الشخصية ، فإنه يكون معيا بالقصور . (الطعن رقم ١٨٥٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٣٠ س ١٨ ص ١١٤) . وبأنه لا يؤثر في سلامة الحكم اغفاله بيان مدى العاهة طالما ان ألتهم لا يجادل فيما نقد عن التقرير الطبي من تخلف عاهة مستديمة بالمجنى عليه . (الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٤ س ٢٢ ص ٧٤٧) . وبأنه من المقرر انه يكفي لتوافر العاهة المستديمة - كما هي معرفة به قانونا ان تكون العين سليمة قبل الإصابة ، وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقداء كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الابصر قبل الإصابة ،

واذ ما كان الحكم قد أثبت ما تضمنه التقرير الطبي الشرعى من تخلف العادة المستديمة لدى المجنى عليها وهى فقدت قوة الابصار بعينه اليمنى نتيجة اصابها النعى أحدثها بها الطاعن ، مما مؤداه أن العين كانت مبصرة قبل الإصابة وان قوة الابصار قد فقدت كلية على أثرها فإن النعى عن الحكم بالبطلان لا يكون له محل . (الطعن رقم ٩٢٠ سنة ٣٣ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٣ س ١٤ ص ٩٣١). وبأنه " متى كان ما أورده الحكم فى خصوص وقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها كافيا فى بيان العادة المستديمة التى نشأت عن الإصابة ولئى نسبتها إلى المتهم ، فإنه لا يقدح فى ذلك عدم تحديد قوة إبصار العين قبل تلك الإصابة مادام قد ثبت أن العين أصيبت بضعف يستحيل برؤيه أو فقدت منفعتها فقدما كليا " (الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٧ق - جلسة ٢٣/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٠١٢). وبأنه " من المسلم به فى صحيح القانون ، أن العادة المستديمة يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو أحد أجزائه وبكل ما من شأنه نقص قوة أحد الأعضاء أو أحد الأجزاء أو بتقليل قوة مقاومته الطبيعية ، إذ القانون لم يحدد نسبة معينة للنقص الذى يتطلبه لتكوين العادة ، بل يكفى لتحقيق وجودها أن يثبت أن منفعه العضو الذى تخلفت به قد فقدت بصفة مستديمة ولو فقدما جزئيا مهما كان مقدار هذا الفقد ، فإذا كان الحكم قد أثبت العادة على النحو المتقدم وقدر نسبة العجز بنسبة ٢٠% ودان المتهم على هذا الأساس فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا وأنزل على الواقعة حكم القانون ووفر رابطة السببية بما يوفر عناصر الجريمة التى دانه بها ، ومن ثم فإن النعى عليه فى هذا الصدد لا يكون مقبولا " (الطعن رقم ٢١١٥ لسنة ٣٧ق - جلسة ٢٥/١٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ٣٠٢). وبأنه " متى كان مفاد دفاع الطاعن - بأنه كان مشلولاً وقت الحادث ويده ترتعش - هو عدم امكانه ضرب المجنى عليها بقطعة

من الخشب أو طعنها بسكين ، وإذ سلب الحكم المطعون فيه بأن الطاعن مشلول
وبسده ترتعش ، فقد كان عليه أن يقول كلمته في دفاعه ، وهو دفاع جوهرى
يترتب عليه - لو صح - أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى . أما وأن الحكم قد
خلا من الرد على هذا الدفاع ، فإنه يكون معيا بالقصور الذى يستوجب نقضه
(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩ م ٢٠ ص ١٠٤١)

- ويجب على المحكمة أن تواجه عناصر الدعوى وأن تكون ملمة بها وأن
توازن من الأدلة وأن تؤخذ بالراجع ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم متابعة
المتهم فى مناص دفاعه الموضوعى وأن الخطأ فى الاستناد لا يعيب الحكم ما
لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة . وقد قضت محكمة
الاستئناف بأن : متى كان بين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن
الطاعن أنكر التهمة وأثار المدافع عنه أمام المحكمة فيما آثاره من أوجه
الدفاع " أن الطاعن أقحم فى الدعوى على غير أساس ، وأن التقرير الطبى
الشرعى يتضمن واقعة هامة جدا بالنسبة للعاهة التى بالذراع الأيسر وأنها
حدثت من جسم صلب ثقيل ولا يمكن أن تحدث من مطواة لأنها ليست
جسما ثقيلا " ، وبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين الواقعة على
النحو الذى استقر لديه وساق أدلة الثبوت المستمدة من أقوال شاهدى
الإنابات والتقرير الطبى ، انتهى إلى إدانة الطاعن دون أن يورد دفاعه
وموقفه من التهمة وما ساقه من أوجه لها شأنها فى خصوص الدعوى
المطروحة ، وكان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم من مناحى دفاعه
المختلفة ، إلا أنه يتعين عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت
عناصر الدعوى وألمت بما على وجه يفصح من أنها فطنت إليها ورازت
بينها ، أما وقد التفت كلية عن دفاع الطاعن وموقفه من التهمة التى
وجهت إليه بما يكشف عن أن المحكمة قد أطرحت هذا الدفاع على بينة من

أمره ، فإن حكمها يكون قاصرا البيان مسترجعا نقضه " (الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٠ ص ٢١ س ٦٧١) . وبأنه " لا يعيب الحكم الخطأ في الاسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، فإذا كان الحكم قد أورد أن المشاجرة التي أصيب فيها الجنى عليه قامت بين شاهد الإثبات والطاعن وأن هذا الأخير اعتدى على الجنى عليه عندما تدخل ، فإنه لا يعيبه أن تكون المشاجرة قد بدأت بين الشاهد والوالد الطاعن ولا أن يكون قد شارك فيها خلق كثير ، وذلك بأنه على فرض التسليم بأن الأمور جرت بداية ومآلا على هذا النحو فإنما ليست بذات أثر على جوهر الواقعة التي اقتعت بها المحكمة وهي أن الطاعن اعتدى على الجنى عليه وأحدث به الإصابة التي تخلفت عنها العادة المستديرة ومن ثم فإن دعوى الخطأ في الاسناد لا تكون مقبولة " (الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ص ٢٤ س ٤٠٢) . وبأنه " إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جرمي ضرب المفضى إلى الموت والضرب البسيط اللتين دان الطاعن بهما على الرغم مما تنبى عنه صورة الواقعة كما أوردتها من أن الجرمين قد انتظمتهما خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناه الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة الحبس المفضى بها عن الجريمة الثانية المسندة للطاعن عملا بالحق المخول للمحكمة بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة

النقض " (الظعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٢٣٦) . وبأنه " من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي استند إليها وأن يذكر المدة حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى تخككة النقض مراقبة تطبيق قانونه تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إلزاماً في الحكم - لما كان ذلك - وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حين دان الطاعن طبقاً للمادة ٢٤١ من قانون العقوبات ، واستند في قضائه ضمن ما استند إليه من أدلة إلى التقرير الطبي قد اكتفى بالإشارة إلى أن إصابات الجنى عليه هي جرح طعنى نافذ بالجبهة اليسرى من البطن وجرح قطعى بالأذن اليسرى من ضربة سكين دون أن يبين المدة اللازمة من علاجها من واقع التقرير الطبي وكان شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات أن يكون المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية الذى نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوماً ، وأنه وإن كانت المحكمة ليست ملزمة عند تطبيق المادة ٢٤٢ من القانون المشار إليه أن تبين أثر الإصابات أو درجة جسامتها على اعتبار أنه يكفي لتطبيق أحكام تلك المادة أن يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلاً ، إلا أنه يجب عليها في مجال تطبيق المادة ٢٤١ مسابقة البيان أن تبين أثر الجروح والضربات ودرجة جسامتها ، فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يبين مدى أثر الإصابات التي أحدثها الطاعن بالجنى عليه على جسمه من مرض أو عجز عن أشغاله الشخصية يكون مشوباً بالقصور بما يعيب ويوجب نقضه " (الظعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٥ق - جلسة ٦/٤/ ١٩٧٥ ص ٢٦ ص ٣٠٤) . وبأنه " ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن

بها وأورده على ثبوته في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك وكان ليس من محضر جلسة المحاكمة التي اختتمت بصدر الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب سماع شهادة النجفي عليه ثم توافع المدافع عن الطاعن دون أن يصير في طلباته الختامية على طلب سماع هذا الشاهد مما مفاده أنه عدل عنه كما أن البين من المحضر ذاته أن المدافع عن الطاعن استغنى عن سماع شاهد الإثبات لما كان ذلك . وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الحازم الذي يصير عليه مقدمه ، ولا ينفك عن التمسك به ، والإصرار عليه في طلباته الختامية ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ قد غولت المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك يستوى أن يكون هذا القبول صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه كما هو الحال في الدعوى - دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يزعم في أسباب طعنه أنه سلك الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢١٤ مكررا المتضافة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ لإعلان شاهد النفي الذي طلب سماعه فلا تريب على المحكمة إذ هي أعرضت عن طلب سماعه . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع إلزام الطاعن المضاريف المدنية " (الطعن رقم ٢٩٠١٤ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٨/٢/٤) . وبأنه " لما كان الحكم قد نقل عن

التقرير الطبي الشرعى إن إصابة الجنى عليها تحدث من الضرب بمنحل وأنه قد تختلف لديها من جراء هذه الإصابة إعاقات منا يعتبر عاهة مستديمة تقلل من كفاءة الجنى عليها وقدرةً على العمل بنحو ٣٠% فإن في بيان الحكم فيما تقدم ما يتفق فيه مساق الدليلين القولى والفقى معا في شأن تحديد موضع الإصابة من جسم الجنى عليها في عموم استخلاصه لواقعة الدعوى وما أوردته عليه من أقوال الجنى عليها وما انتهى إليه التقرير الطبي الشرعى ، خاصة وأن الحكم قد انصب على إصابة بعينها ، نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت التقرير الطبي الشرعى وجودها ، الأمر الذى ينأى به عن قالة قصور البيان في هذا الخصوص " (الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٢/٥ / ١٩٧٧ ص ٢٨ ٣٦-١٠) . وبأنه " لما كان البين من الحكم المطعون فيه في بيانه لواقعة الدعوى أنه لم يثبت من إصابات الجنى عليه العاهة التى دان المستهم الأول بها ، وأنه قضى ببراءة المطعون ضده من قمة الضرب المسندة إليه تأسيسا على عدم وجود أصابت بالجنى عليه سواها ، على خلاف ما هو ثابت بالتقارير الطبية المرفقة بالمفردات المضمومة من وجود إصابات أخرى بالجنى عليه - فإن الحكم المطعون فيه إذ نقل عن التقارير الطبية ما يخالف مؤداها ولم يعرض لما تضمنته من وجود إصابات أخرى بالجنى عليه ولم تسدل المحكمة برأيها فيها باعتبارها من أدلة البتة القائمة في الدعوى قبل المطعون ضده ، فإن ذلك ينبى عن أنها أصدرت حكمها ببراءته دون أن تحيط بالدعوى وتحصنها بما يعنيه " (الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٥ ص ٢٨ ٢٠٧) . وبأنه " لما كان الحكم قد أثبت أنه أجريت للمجنى عليه عملية تربية ورفع العظام المنخسفة ثم نقل عن التقرير الطبي الشرعى أنه تبين من كشف الأشعة على الجمجمة أن بها فقدا عظمية

مستدير الشكل يستنى في موضعه ومساحته مع ما أظهره التشخيص
الاكلينيكي بين مؤخرة قبة الرأس ، فإن في ذلك ما يكفى في الإفصاح عن
أن التقرير الطبي الثرى قد خلص إلى نشوء العاهة المستديمة لما هو مقرر
في قضاء هذه المحكمة من أن الفقد العظمى بالجمجمة يعد عاهة مستديمة ،
ويكون النعى على الحكم في هذا الشأن بالقصور غير سديد " (الطعن رقم
٢٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١١ ص ٢٩ - ٥٨٢) . وبأنه " لما
كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت
أن يشتمل كل حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق
به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى الأدلة التي استخلست
منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بما وسلامة المأخذ تمكينا
نخكمة التتض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما
صار إثباتها بالحكم وإلا كان الحكم قاصرا لما كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه قد استظهر الواقعة المستوجبة للعقوبة بالنسبة لكل طاعن وأدانه
بجريمة الضرب دون أن يورد مؤدى أقوال المجنى عليهم والتقارير الطبية التي
عول عليها في الإدانة ووجه استدلاله بهما على الجريمة التي دان بما كل
طاعن ، فإنه يكون قاصرا البيان ، هذا فضلا عن أن الحكم أشار في عبارة
مبهمه إلى أن المستيمن احلثوا عمدا بالمجنى عليهم الإصابات الموصوفة
بالتقارير الطبية ، دون أن يحدد التهمة الثابتة في حق كل طاعن من حيث
شخص المجنى عليه ، ما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى على
الوجه الصحيح ولا يتحقق منه الغرض الذى قصده الشاروع من تسييب
الأحكام . لما كان ذلك . فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالغموض
والإهمام والقصور بما يعيه ويوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقى أوجه

الطعن " (الطعن رقم ٦٠٦٩٧ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٦/٣/٢) وبأنه " وحيث أنه يبين من الإطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر على قوله ، وحيث أنه يبين من أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها أن التهمة المسندة إلى المتهمين من محضر جمع الاستدلالات ومن أقوال الجنى عليها التي تأيدت بما ورد بالتقارير الطبية المرفقة ومن عدم دفع ثمة دفاع ومن ثم عقابه بمواد الاتهام عملا بنص المادة ٢/٣٠٤ ج ، لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بما وسلامة المأخذ . وإلا كان حكمها قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن - وآخر - بجرمة الضرب البسيط قد عول في ذلك على أقوال الجنى عليهما والتقارير الطبية دون أن يورد مؤدى تلك الأقوال والتقارير ويبين وجه استدلاله بما على الجريمة التي دان الطاعن بها ، الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار الثابتا في الحكم ، ومن ثم فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه وإعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى " (الطعن رقم ١٧٤٦٩ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٩٩٧/٩/١٨) وبأنه " من المقرر أنه إذا ما استندت المحكمة في الإدانة إلى دليل كان عليها أن تذكر مؤداه لكي تمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما هي ثابتة بالحكم . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد استندت في إدانة الطاعن إلى تقرير الكشف الطبي الموقع على الجنى عليها بوصفه مؤيدا لأقوالها دون أن تذكر شيئا مما جاء فيه فإن

حكمها يكون قاصرا البيان بتعينا نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقى
أوجه الطعن مع إلزام المطعون ضدها - المدعية بالحقوق المدنية المصاريف
المدنية" (الطعن رقم ١٠٦٥٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٩٧) .
وبأنه " من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التى تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها
فى الحكم بيانا كافيا ، فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغى سرد مضمون
الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت
بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه
استدلالة بها ، وكان البين من الحكم الابتدائى - الذى اعتق أسبابه الحكم
المطعون فيه - أنه عول فى قضائه - ضمن ما عول عليه - فى إدانة الطاعنين
على التقريرين الطبيين الخاصين بالجنى عليهما ، دون أن يبين مضمون هذا
الدليل لیسنى الوقوف على اصابات كلا من الجنى عليهما ونوعا وكيفية
وتاريخ حدوثها من واقع التقرير الطبى . فإنه يكون معيا بالقصور ، بما
يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن" (الطعن رقم
١٣٥٥١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٥/٢٨/١٩٩٧) .

- يعد سبق الإصرار ظرف مشدد عام فى جرائم القتل والجرح والضرب
ونعنى بـسبق الإصرار أن هناك إعداد ورسم خطة لارتكاب الجريمة وأن
هناك نية سابقة على ارتكابها وذلك لتحقيق الهدف وهو ارتكاب الجريمة
وقد قضت محكمة النقض بأن : من المقرر فى تفسير المادة ٢٣١ من قانون
العقوبات ، أن سبق الإصرار - وهو ظرف مشدد عام فى جرائم القتل والجرح
والضرب - يتحقق بإعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا عن ثورة
الانفعال مما يقتضى الهدوء والرؤية قبل ارتكابها لا أن تكون وليدة الدفعة الأولى
من نفس الهدوء والرؤية قبل ارتكابها لا أن تكون وليدة الدفعة الأولى من نفس

جاشت بالاضطراب وجمع بما الغضب حتى خرج صاحبيا عن طوره . وكلما طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها صح الفراض قيامه ، وهو يتحقق كذلك ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف بل ولو كانت نية اقرار الجريمة لدى الجاني غير محددة ، قصد بما شخصا معينا أو غير معين صادفه حتى ولو أصاب بفعله شخصا وجده غير الشخص الذي قصده وهو ما لا ينفي المصادفة أو الاحتمال ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن تقدير الظروف التي يستفاد منها توافر سبق الإصرار هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب مادام لاستخلاصه وجه مقبول " (الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٧ - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ ص ٢٨ س ١٠٧٦) .

- والارتباط الذي تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقا للقاعدة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ، إنما ينظر إليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة التي لا تسلب المحكمة حقها في النظر في باقي الجرائم المرتبطة ، أو أن تنزل العقاب المقرر لها متى رأت توافر أركانها وثبوتها قبل المتهم . وقد قضت محكمة النقض بأن : الثابت من مطالعة الأوراق أن الجريمة التي ديس عنها المطعون ضده الأول المرتبطة بجريمة أحداث العاهة المستديمة محل هذا الطعن ، هي جريمة الضرب البسيط المنطبقة على نص المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وهي الجريمة الصغرى وأن المطعون ضدها الثاني والثالث قضى بتبرئتهما من جريمة الضرب المفضى إلى الموت وحسب الجريمة الكبرى ، فإن الارتباط القائم بين هذه الجرائم لا تتأثر به مسؤولية المطعون ضدهم الجنائية عن الجريمة محل الطعن ، ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى في هذه الجريمة لسابقة الفصل

فيها والذي قضى الحكم المطعون فيه بقبوله ، غير سديد في القانون مما يتعين معه نقض هذا الحكم . (الطعن رقم ١٧٣٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٩/٣/١٩٧٠ م ٢١ ص ٤٦٦) .

- ولا عبرة لمرض المجنى عليه لأن المرض لا يقطع رابطة السببية أن يعد من الأمور الثانوية . وقد قضت محكمة النقض بأن : مرض المجنى عليه من الأمور الثانوية التي لا تقطع رابطة السببية . (الطعن رقم ٢٨٤٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٩٩ م ٤١ ص ٧١٠) .

العقوبة :

يقرر المشرع لجريمة الجرح أو الضرب أو إعطاء المواد الضارة عمدا إذا نشأ عنها عاهة مستديمة عقوبة السجن من ثلاث سنين إلى خمس سنين .
الظروف المشددة :

تضمنت الفقرة الثانية من المادة ٢٤٠ عقوبات تشديد العقوبة إلى الأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى عشر سنين إذا ما وقع الضرب أو أخرج أو إعطاء المواد الضارة عن سبق إصرار أو ترصد أو تربص .

تشديد العقاب إذا ما وقعت الجريمة تنفيذا لغرض إرهابي :

تضمنت الفقرة الثانية من المادة ٢٤٠ عقوبات النص على مضاعفة الحد الأقصى للعقوبة إذا ارتكبت الجريمة تنفيذا لغرض إرهابي وذلك وفقا للقانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢ بشأن مكافحة الإرهاب .
جناية الضرب المفضى إلى الموت :

النتيجة في هذه الجريمة هي وفاة المجنى عليه ، وهي ذات النتيجة التي تفرضها جرائم القتل . ويتعين أن تتحقق هذه الجريمة فعلا ، فلا يكفي أن تحققها كان شديد الاحتمال . فإذا اعتدى المتهم بالضرب الشديد على المجنى

عليه وأحدث به إصابات جسيمة يحتمل ، حسب تقدير الطبيب ، أن تؤدي به إلى الموت ، ولكنه أسعف بالعلاج فلم يمُت ، فإن المتهم لا يسأل عن هذه الجريمة ، وإنما يسأل عن النتيجة الفعلية التي أفضى إليها فعله الضرب المقتضى إلى الموت درجة معينة من الجسامة تكفى لموت الشخص المعتاد ، وإنما العبرة يكون الموت نتيجة مباشرة لفعل الضرب بصرف النظر عن حالة المجنى عليه الصحية أو بساطة الضرب أو جسامته أو تدخل عوامل أخرى كانت ساقية ولم تتحرك إلا نتيجة لفعل الضرب . (د/ محمود نجيب حسنى - ص ٤٧٩ ، والطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣) .

ما يتطلبه القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح المقتضى إلى عاهة مستديمة أو المقتضى إلى الموت :

في جريمة الضرب أو الجرح المقتضى إلى عاهة مستديمة لا يتطلب القصد الجنائي أن توجه إرادة المتهم إلى إحداث هذه العاهة ، وإنما يكفي اتجاهها إلى مطلق الإيذاء ولو كان يسيراً ، ثم حدوث العاهة ، ولو كان لم يتوقعها - طالما كان في استطاعته ومن واجبه توقعها ، وكذلك شأن جريمة الضرب أو الجرح المقتضى إلى الموت ، فالقصد الجنائي فيها يخضع للقواعد التي يخضع لها القصد في جرائم - على سلامة الجسم عامة . فيكفى أن يكون المتهم قد توقع مطلق الأذى - سواء أن يكون أذى يسيراً أو جسيماً . ويعني ذلك اشتراط ألا تكون إرادته - حدوث وفاة المجنى عليه . (د/

محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - ص ٤٧٩ ، ٤٨٢) .

والجاني لا يسأل بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المقتضى إلى الموت إلا إذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التي أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك ، أو أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه

الضرب تنفيذا للغرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذى أحدثها . كما أن القانون لا يتطلب قصدا خاصا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت .

وقد قضت محكمة النقض بأن : من المقرر أن الجاني لا يسأل بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت إلا إذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التى أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك ، أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره في ضرب الجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذى أحدثها . ولما كان الحكم غير قائم على أن هناك اتفاقا بين المتهمين الثلاثة على مقارفة الضرب ، وكانت المحكمة فيما ذكرته من بيان لواقعة الدعوى حسما حصلتها من التحقيقات وطرته في صدر الحكم ، وفيما أوردته في تحصيلها لأقوال الشهود الذين اعتمدت على أقوالهم في قبالتها بالإدانة ، لم تحدد الضربات التى وقعت من كل من الطاعين ، وكان ما أوردته عن تقرير الصفة التشريحية لا يفيد أن جميع الضربات التى أحدثها الطاعنون قد ساهمت في احداث الوفاة ، بل يبين منه أن الإصابات التى وجدت يسانجى عليه متعددة ساهم بعضها في احداث الوفاة والبعض الآخر لم يساهم فيها . فإن الحكم إذ رتب مسئولية الطاعين عن الحادث ودان كلا منهم باعتبارهم فاعلين بضرب الجنى عليه عمدا ضربا أدى إلى وفاته يكون قاصرا . (الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢ من ١٧ ص ٥٥١) . وبأنه " متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن ركل الجنى عليه في بطنه ، وأن متهمه أخرى ركلته في جانيه الأيمن ، وأن هاتين الضريبتين قد ساهمتا معا في

إحداث الوفاة مما يجعل كلا من المتهمين مسئولاً عن ارتكاب جريمة الضرب المقتلى إلى الموت ، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون حين دأبه بجريمة الضرب المقتلى إلى الموت رغم سبق قضاء محكمة الأحداث بإدانة المتهم الأخرى بتلك الجريمة ، لا محل له " (الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٣٢ - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ ص ١٤ ص ٢٣٥) . وبأنه " الأصل أن المتهم يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً ذلك لتجسيم المسؤولية الأمر الذي لم يقل به الطاعن ، كما أن مرض المجنى عليه حذر من الأمور القانونية التي لا تقطع رابطة السببية بين الفعل المسند إلى المتهم والنتيجة التي انتهت إليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته . ولما كان ما قاله الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بعضاً على رأسه فحدثت به الإصابة التي أودت بحياته ينفي في حق الطاعن ارتكابه فعلاً عمدياً ارتبط بوفاته المجنى عليه أوتد السبب بالسبب لأنه لولا هذه الضربة بالعصا على رأسه لما حدثت تلك الإصابة التي أودت بحياته " . (الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٨ ص ٦ ص ٢١٥) . وبأنه " لا يتطلب القانون في جريمة الضرب المقتلى إلى الموت قصداً خاصاً وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن تناول المسكر باختياره - وهو ما لم يجادل الطاعن فيه بوجه الطعن - فإنه ليس له من بعد أن يعيب على الحكم قعوده عن بحث درجة هذا السكر الاختياري ومبلغ تأثيره في إدراكه وشعوره في صدد جريمة الضرب المقتلى إلى الموت التي دين بها مادام القانون لا يستلزم فيها قصداً خاصاً اكتفاء بالقصد العام لعدم جدوى هذا البحث " (الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣ ص ٢٠ ص ١٠٤) .

- والباعث على الجريمة لا يعد عنصر من عناصر الجريمة أو ركنا من أركانها وأن هذا الباعث مترك للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . وقد قضت محكمة النقض بأن : لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن التقى بالجنى عليها بساحة المولد وصحبها إلى مكان بعيد عن جمهور المحتفلين وبعد أن رادوها عن نفسها خلعت ملابسها وأخذ يرتكب الفحشاء معها احتكاكا من خارج قبلها ثم ما لبث أن جمحت به الشهوة وابتغى إتيانها إيلاجا وما أن هم بذلك حتى استغاثت وقاومته ولكنه جثم يديه على فمها وأنفها ليحول دون استغاثتها ومقاومتها وتمكن بذلك من بلوغ غايته وترتب على ذلك تمزق بكارتها ومهيلها ونجم عن ضغطه على فمها وأنفها وفاتما بأسفكسيا كتم النفس - ثم خلص الحكم من ذلك إلى أن ما وقع من الطاعن بضغطه يديه على فم وأنف الجنى عليها فعل عمدى لم يقصد منه قتل الجنى عليها ولكنه أدى لوفاتها وكان ما أثبتته المحكمة فيما تقدم تتوافر به أركان جريمة الضرب المفضى إلى الموت مادام قد ثبت تعمد الفعل ذاته وهو كتم فم وأنف الجنى عليها ومساسه بسلامتها ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الحكم قد أشار إلى أن قيام الطاعن بكتم فم وأنف الجنى عليها كان بقصد منعها من الاسترسال في الاستغالة ذلك لأن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصر من عناصرها . (الظن رقم ٢١٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ٦/٥/١٩٧٧ ص ٢٨ ص ٢٩٥) .

- وتعد رابطة السببية من المسائل الموضوعية التي تخضع للتقدير محكمة الموضوع طالما أنها أقامت قضائها على أسباب تؤدي إلى ما انتهت إليه فلا رقابة لمحكمة النقض عليها . وقد قضت محكمة النقض بأن : من المقرر أن قيام رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة الضرب المفضى إلى

لموت من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، متى فصلت في شأنها - إثباتا أو نفا - فلا رقابة لحكمة النقض عليها مادامت قد أقامت قضاءها في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهت إليه . (الطنن رقم ٧٦٩ لسنة ٤٨ ع - جلسة ١٩/١٠/١٩٧٨ من ٢٩ ص ٧٠٦) . وبأنه " من المقرر أن قيام رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة الضرب المقضى إلى الموت من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير قاضى الموضوع ، ومتى فصل في شأنها إثباتا أو نفا فلا رقابة لحكمة النقض عليه مادام أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه " (الطنن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ع - جلسة ٥/٤/١٩٧٠ من ٢١ ص ٥٢٢) . وبأنه " من المقرر أن تقدير قيام رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة الضرب المقضى إلى الموت أو انتفائها هو من الأمور الموضوعية التي تستغل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب مادام تقديرها سند مستندا إلى أدلة مقبولة " (الطنن رقم ١٢٠ لسنة ٤٧ ع - جلسة ١٥/٥/١٩٧٧ من ٢٨ ص ٥٩٦) . وبأنه " لما كان الطاعن لا ينازع في أم ما أورده الحكم - نقلا عن تقرير الصفة التشريحية - له معينة الصحيح من هذا التقرير ، وكان مؤداه إن إصابة الجنى عليها - على بساطتها وما صاحبها أثناء الشجار من انفعال نفساني ومجهود جسماني ، كل ذلك قد أدى إلى تيبه العصب السمبثاوى مما ألقى عبئا جسيما على حالة القلب والدورة الدموية والتي كانت متأثرة أصلا بحالة مرضية متقدمة بالقلب مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط القلب السريع التى انتهت بالوفاة ، وأن الشجار وما صاحبه من إصابة على بساطتها - لا يمكن إخلاء مسؤوليته من المساهمة في التعجيل بحدوث النوبة القلبية التى انتهت بوفاة الجنى عليها ، فإن في ذلك ما يقطع بتوافر رابطة

السببية بين الفعل المسند إلى الطاعن وبين الوفاة وبحق بالتالى مسئوليته عن هذه النتيجة التى كان من واجبه أن يتوقع حصولها . لما هو مقرر من أن الجانى فى جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا - يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ولو كانت عن طريق غير مباشر كتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين النتيجة ، ومن أن مرض الخنجر عليه إنما هو من الأمور الثانوية التى لا تقطع هذه الرابطة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالفساد فى الاستدلال يكون غير سديد " (الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٢ ص ٢٩ و٢٦٠) . وبأنه " لما كان الحكم قد أسند إلى الشاهد الأول قبوله أن الطاعن والخنجر عليه تماسكا سويا وأنه يعد أن تم الفصل بينهما وجلس كل منهما على أريكة استمر التشاحن بينهما بطريق القول وأثناء ذلك التقط الطاعن زجاجة فارغة ولقدف بها الخنجر عليه فتهمشت وأحدثت به جرحا برأسه نزف منه الدم وأصيب على أثره الخنجر عليه بإغماءه نقل بعدها إلى المستشفى حيث توفى ونقل الحكم عن تقرير الصفة التشريحية أنه وجد بأنسجة الجدارية اليمنى برأس الخنجر عليه انسكابا دمويا وتزيفا على الفص الأيمن للمخ وأن هذه الإصابة هى التى أحدثت الوفاة فإن أقوال الشاهد لا تتعارض مع ما أورده الحكم من مؤدى تقرير الصفة التشريحية بل تتواءم معها " (الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٩٧٥/١/٥ ص ٢٦ و١٥) . وبأنه " خطأ الحكم فى تحديد تاريخ إصابة برأس الخنجر عليه - بفرض وقسوع هذا الخطأ لا ينال من صحته - طالما أن الطاعنين لم يدعوا أن تلك الإصابة قد أدت إلى وفاة الخنجر عليه أو ساهمت فى إحداثها ، ولم ينازعوا فى صحة ما نقله الحكم عن تقرير الصفة التشريحية من أن الوفاة نتجت عن

إصابات أخرى غير إصابة الرأس . فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد يكون غير سديد " (الطعن رقم ٧ لسنة ٧٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ ص ٢٨) . وبأنه " لما كان الحكم قد عفى في معرض بيانه لواقعة الدعوى بإثبات أن قذف الطاعن للمجنى عليه بالزجاجة هو الذى أحدث بالآخر إصابته بالجدازية اليمنى وأن تلك الإصابة هى التى أحدثت الوفاة فإن سرده بعد ذلك للإصابات الأخرى التى لحقت بالمجنى عليه نتيجة تماسكه مع الطاعن والتى ثبت من تقرير الصفة التشريحية أنها طفيفة ولا دخل لها في الوفاة لا يعدو أن يكون استطرادا لا يعيه طالما أنه لا أثر له في النتيجة التى انتهى إليها ومن ثم تكون دعوى التناقض في السبب غير مقبولة " (الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٥ ص ٢٦) . وبأنه " إذا كان الحكم عندما تعرض للتقرير الطبي التشريحي قد قصر على وصف الإصابات الواردة بالتقرير ، فإن ما إثبته من ذلك يكون قاصرا في بيان رابطة السببية بين تلك الإصابات التى حدثت بالمجنى عليه وبين الوفاة " (الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/١٧ ص ١١) .

يعد الجاني (المتهم) مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حدوثها عن الإصابة التى أحدثها ، وحتى ولو كانت عن طريق غير مباشر كالأهمال في العلاج أو التراخي فيه شريطة ألا يكون المجنى عليه متعمداً ذلك لتشديد العقاب على المتهم وقد قضت محكمة النقض بأن : لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنة المبنى على أن وفاة المجنى عليه لم تحدث نتيجة الإصابة وإنما نتيجة الإهمال في العلاج وأطرح في منطوق سائر هذا الدفاع على أساس أن المتهم مسئول عن جميع النتائج المحتملة حدوثها عن الإصابة التى أحدثها ولو

كانت بطريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت انه كان معتمد لتجسيم المسؤولية وهو ما لم يدفع به المدافع . لما كانت ذلك ، وكان مأورده الحكم سديدا في القانون ويستقيم به اطراح دفاع الطاعة ، ذلك بأنه من المقرر ان علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي فارقه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب ان يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما أتاه عمدا وثبت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي يفرد قاضي الموضوع بتقديرها فمضى فصل في شأنها اثباتا أو نفيا فلا رقابة تحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه . وكان الحكم اعتمادا على الأدلة الساتعة التي أوردها والتي لا تقارى الطاعة ان لها معنيها الصحيح من الأوراق قد خلص الى احداث الطاعة جروحا عمدية بانجني عليها بقيامها بالقاء المادة الكاوية عليه . ودلل على توافر رابطة السببية بين هذه الاصابات والوفاة بما استخلصه من تقرير الصفة التشريعية وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعة وفائدة وأطراحه بأسباب سائغة التزم فيها التطبيق القانوني الصحيح ، فان الطاعة تكون مسئولة عن جنابة الضرب المقضى الى الموت التي أثبت الحكم مقارفتها اياها . ولا يجدى الطاعة ما تثيره عن الإهمال في علاج انجني عليه أو التراخي فيه ، لانه فضلا عن انه لا يعدو القول المرسل الذي سبق مرسلا بغير دليل ، فانه - بفرض صحته لا يقطع . كما قال الحكم بحق رابطة السببية ، لان التهم في جريمة الضرب أو أحداث جرح عمدا يكون مسئولوا عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الاصابة ولو كانت عن طريق مباشر كالترسخ في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت انه كان معتمدا لتجسيم المسؤولية وهو ما لم تقل به الطاعة ولا يند له من الأوراق ، ومن ثم

فان النعى على الحكم في هذا الصدد يضحى ولا محل له. (الظعن رقم ٨٣١

لسنة ١٩٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٤ س ٢٨ ص ١٠٢٣).

- عندما شرع المشروع حق الدفاع الشرعى إنما قصد من ذلك رد العدوان وليس معاقبة المعتد اعلى اعتدائه بمعنى أن حق الدفاع الشرع مكفول لما شرع له شريطة ألا يتعدى حق الدفاع الشرعى .

وقد قضت محكمة النقض بأن : من المقرر ان تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى رتب عليها ، كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان ، واذا كسان مؤدى ما أوردته الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعى - وهو ما لا ينافى الطاعن فى صحة إسناد الحكم بشأنه - ان تمسكا وقع بين الطاعن والجنى عليه وقام شاهد الإلبات بفضه وبعد أن سار كل من الطاعن والجنى عليه تجاه بلدته فى اتجاهين مختلفين ، عاد الطاعن ولحق بالجنى عليه وبإداره بالظعن بالمدينة فأحدث إصابته التى أودت بحياته دون ان يلد من الجنى عليه أية اعتداء على الطاعن ، فإن ما قارفه الطاعن من تعد يكون من قبيل القصاص والانتقام بما تتفق به حالة الدفاع الشرعى عن النفس كما هى معرفة به فى القانون، لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم المظعون فيه اغفاله التحدث عن الاصابات التى بالطاعن - فإنه على فرض صحة وجودها به فإن مرجعها هو الشاخر السابق على فض الإشتباك وسير كل منهما فى اتجاه مغاير للأخر - والسبب ما كانت تجيز لع العودة والحق بالجنى عليه للانتقام منه - فإن معنى الطاعن يكون غير سديد. (الظعن رقم ٧٧٧ لسنة ١٩٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٤ س ٢٨ ص ١٠٥٩).

- يكفى لصحة الحكم فى حق المتهم بأن تكون الإصابة هو التى أحدثها بالمجنى عليه وهى التى أدت الى الوفاة . وقد قضت محكمة النقض بأن : متى كان ما قاله الحكم يوفى فى حق المتهم ارتكابه فعلا عمديا ، ارتبط برفسة المجنى عليه ارتباط السبب بالمسبب ، فإنه يسوغ اطراح ما دفع به المتهم من إنتفاء مسئوليته عن وفاة المجنى عليه . (الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٠/٢٧/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١١٨١) وبأنه " متى كان الحكم المطعون فيه وإن أوردته فى سياق سرد ماديات الدعوى مختلطة بأدبياتها إلا ان ذلك لم يفقده وضوحه وكفايته لثبهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وحسبه فى ذلك أن ذكر اسم الطاعن فى صدد استخلاصه للواقعة ثم أشار اليه والى الطاعنين الثالث والرابع والخامس بعد ذلك جملة بعبارة " الشرطة السرية " تدليلا على الأفعال التى قاموا بها مجتمعين دون تحديد لما ارتكبه كل منهم على حده طالما انه رتب مسئوليتهم جميعا عن جريمة ضرب أفضى الى موت والى وقعت بناء على إتفاقهم لما هو مقرر من أن الجاني يسأل بصفته فاعلا فى جريمة الضرب المقضى الى الموت ، إذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التى أفضت الى الوفاة أو ساهمت فى ذلك ، أو ان يكون هو قد أئفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الإجرامى الذى أئفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن أئفق معهم هو الذى أحدثها . (الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٩/٤/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٤٦١) . وبأنه " لما كان الحكم المطعون فيه قد انصب على إصابة بعينها نسب الى الطاعن على سبيل الإنفراد إحداثها - وهى إصابة المجنى عليه بالجلدية اليمنى التى أثبت التقرير الطبى وجودها

وأطمأنت المحكمة الى أن الطاعن هو محدثها فلا يضر الحكم التفاته عن
باقى لإصابات هذا الى أن المحكمة غير ملزمة بتعقب التهم في مناحى دفاعة
الموضوعية والرد عليها ما دام الرد مستفادا من قضائها بالإدانة استناد الى
أدلة البوت التي أوردتها. (الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٤٤ ق-جلسة ١/٥/
١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٥).

ولا يعيب الحكم ان تآخذ المحكمة بقرينة مستفادة من الاوراق حتى ولو كانت
لاحقة على وقوع الجريمة . وقد قضت محكمة النقض بأن : لا يعيب الحكم
في نطاق التدليل استنادا الى القرينة المستفادة من إنذار الطاعن لإعيادة على
ارتكاب جرائم التعدى على النفس يعزز بها أدلة الإثبات على مقارفة الطاعن
لجناية الضرب المفضى الى الموت ولو كان الإنذار لاحقا لها مادامت تشهد بقيام
حالة اجرامية خطيرة سابقة على وقوعها. (الطعن ٩٦٤ لسنة ٣٩ ق-جلسة ١٣/
١٩٦٩/١٠ س ٢٠ ص ١٥٥).

للمضرور الحق في التعويض من اجراء جريمة الجرح العمدى الذى ادت الى
وفاه المجنى عليه واقتضاء هذا التعويض من كل من ساهم في ارتكاب هذه
الجريمة . وقد قضت محكمة النقض بأن : كل من يساهم في ارتكاب جريمة
العمدى الذى افضى الى وفاه المجنى عليه يكون مسئولاً عن دفع التعويض عن
ذلك لمن يستحقه قانونا. (الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٥ ق- جلسة ١٢/٢٧/
١٩٧٠ س ٢٩ ص ١٢٥).

• العقوبة المقررة لجريمة الضرب المفضى الى الموت :

لما كانت العقوبة المقررة لجريمة القتل المفضى الى الموت التى دين المطعون
ضده بما هى الاشغال الشاقة او السجن من ثلاثة سنوات الى سبع . وكانت المادة
١٧ من قانون العقوبات التى اعلمها الحكم فى حق المطعون ضده تبيح العزل

بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس التي لا يجوز ان تنقص عن ثلاثة شهور ، وانه
وان كان نص يجعل الزول بالعقوبة المقررة للجريمة الى العقوبة التي اباح الزول
اليها جوازا إلا أنه يتعين على المحكمة اذا ما رأت أخذ المتهم بالرافعة ومعاملته
طبقا للمادة ١٧ المذكورة الا توقع العقوبة الا على الاساس الوارد في هذه المادة
ياعتبار انها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها في الجريمة . واذا
كانت المحكمة قد دانت المظنون ضده في جريمة الضرب المفضى الى الموت
وذكرت في حكمها انها رأت معاملته طبقا للمادة ١٧ عقوبات التخريتين المقررة
لهذه الجريمة طبقا للمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات فانها تكون قد اخطأت
في تطبيق القانون اذ كان عليها ان تزول بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس
(الظعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٤ق-جلسة ١٩٧٢/٥ ص ٢٣ ص ١١٥٩) . وبأنه "
ادانة المحكمة للمظنون ضده بجريمة الضرب المفضى الى الموت واعمالها في حقة
المادة ١٧ عقوبات وتوقيعها عليه عقوبة السجن . احدى العقوبتين التخريتين
للجريمة دون معاملته بالرافعة . خطأ في تطبيق القانون " (الظعن رقم ١٧٤٨ لسنة
٥٣ق- جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٧ ص ٣٤ ص ٨٦٨) .

الباب السابع عشر
كيفية فحص آثار الجرائم
ومتعلقات المجرمين

الفصل الاول

آثار الجرائم ومتعلقات المجرمين

من أهم أعمال الطب الشرعى فحص آثار الجرائم ومتعلقات المجرمين والاستدلال من هذه وتلك عن نوع الجريمة وعن فاعلها ، ولذلك فإن معاينة مكان الجريمة جزء هام من عمل الطب الشرعى ، وهناك يبحث عن أدلة الجريمة فى محتويات المكان ، مثل إثار العراك بين الأثاث وبصمات الأصابع والأقدام وآثار الآلات والأسلحة المختلفة فى المكان والبقع الدموية أو المنوية أو بقع الإفرازات والإبرازات المختلفة والشعر وغيره من الألياف والأحبال والأرطبة وأعقاب السجائر وعيدان النقاب والأوراق المكتوبة أو المطبوعة أو آثار حرقها ونشارة الخشب أو كسر الزجاج وشكل الكسر وموضعه .

وكل هذه الأمور الصغيرة قد تكون ذات أهمية بالغة فى توضيح الجريمة وطريقة ارتكابها ومعرفة فاعلها أو الاستدلال عليه .

كما أن فحص جثة القتيل فى حالات القتل يجب أن يشتمل على فحص الجثة فى مكانها وقت اكتشافها وعلاقة الجثة بالمكان وعلامات المقاومة فى الملابس أو محتويات المكان وغير ذلك من الآثار السابق الإشارة إليها .

وإذا كان الفحص آثار الجرائم الآن علما قائما بذاته مستقلا من الطب الشرعى ويقوم على تطبيقه إخصائىون فى المباحث الجنائية إلا أن كثيرا من الآثار الجرامية ما زال من أهم أعمال الطب الشرعى مثل فحص البقع الدموية والمنوية وغيرها من الإفرازات الادمية أو الحيوانية ، وليس معنى ذلك أن يغمض الطبيب الشرعى عينيه عند معاينته مكان الجريمة عما لا يحضه بل عليه أن يلتفت إلى كل ما تراه عينه من آثار يفحصها وإن يتعاون مع غيره من الإخصائين على استخلاص النتائج التى تظهر الحقيقة وتعين على تحقيق العدالة .

فحص البقع الدموية

إن البحث عن البقع الدموية في مكان الجريمة أو في منزل المتهم أو ملابسه أمر يجب العناية به والتدقيق الشديد عند إخراجه ، فلا يترك مكان صغير أو كبير إلا بحث ولا يجوز إهمال أى بقعة مهما صغرت فقد يكون في ذلك مضية لأثر هام في التحقيق .

ويجب أن يفحص مكان الجريمة بطريقة منظمة بحيث لا يترك منه شئ ويستحسن أن يرسم الطريق الذى سلكه المجرم أو الذى يمكن له أن يسلكه ثم يتبع هذا الطريق ويبحث فيه عن آثار الدماء أو عن أماكن تحته هذه البقع أو وسائل إزالتها من الجسم أو الملابس ، ولذلك يجب العناية بفحص أى ملابس مفضولة وبخاصة إذا وجدت مخبأة أو الأوراق المحروقة أو صناديق القمامة وغير ذلك مما يمكن للمجرم أن يخفى فيه آثار جريمته .

ويجب الاعتناء برفع الأثاث الموجودة بمكان الجريمة من موضعها والبحث تحتها وخلف الأبواب والشبابيك وعلى مقابضها وتحت السجاجيد أو الفرش الموجودة ولا يخلد عن الباحث النظافة الظاهرة للمكان فكم من مرة وجدت آثار دماء غزيرة تحت سجادة بادية النظافة أو تحت مرتبة سرير مرتب نظيف .

وعند فحص المتهم يجب الاعتناء بفحص ملابسه وجسمه وبخاصة داخل جيوبه وبطانة أكماله وتحت أظفاره وداخل حذاءه وجواربه ، ففي هذه الأماكن قد توجد آثار الدماء واضحة حتى بعد محاولة إزالتها بالفسيل أو التنظيف .

ويجب جمع كل ما يمكن جمعه من آثار أو بقع تشبه الدم إرسالها للتحليل دون خوف من كثرة الآثار أو ضخامتها كما يجب أن يعرف الباحث أن بقع الدم ليست دائما حمراء اللون بل كثيرا ما تأخذ ألوانا أخرى من الأصفر إلى

الاسود ولذلك يجب الاهتمام بكل ما يمكن أن يكون بقعة دموية وإرساله للتحليل .

أما الطبيب المخلل في المعمل فيجب أن يتلقى هذه الاثار كلها فيعيد فحصها جيدا بالعين في ضوء النهار أو ضوء قوى آخر ثم يبدأ بحثها بحثا نظاميا والبحث لا يتعدى هذه النقاط .

أولا : تحديد ما اذا كان البقع دما أم لا .

في معظم الحالات قد يستطيع أى إنسان ان يقرر إذا كانت البقعة دما - وبخاصة إذا كانت كبيرة وحديثة ، أما في حالة البقع الصغيرة القديمة او التي تعرضت للازالة بالغسيل أو الحريق أو بالكيماويات فقد تصعب الاجابة على هذا السؤال حتى على الخبير ولإثبات الدم يجرى عادة نوعان من الاختبارات .

١- اختبارات تمهيدية:

وهي تتماز بسهولة اجرائها وبأنها جميعا تعطى نتيجة مؤكدة في حالة السلبية وحدها ، ولذلك يبدأ بإجراء أى من هذه الاختبارات على جميع البقع ثم يحتفظ بما يعطى منها نتيجة إيجابية لإجراء الاختبارات المؤكدة عليه ، أما ما يعطى نتيجة سلبية فيمكن تركه كلية واعتباره ليس ناشئا عن الدم .

وتشمل هذه الاختبارات التمهيدية عددا كبيرا من الاختبارات منها ما هو قديم متروك (مثل اختبار البروتين واختبار الشادر كانتن)؛ ومنها ما يستعمل الآن وكلها تعتمد على وجود عوامل مساعدة على التأكسد "أكسيداز" *oxidase* في الدم ، ولذلك تسمى كل هذه الاختبارات التمهيدية اختبارات الأكسيداز وتجرى أى من هذه الاختبارات باضافة مادة قابلة للتأكسد الى مصدر للاكسجين في وجود محلول البقعة أو جزء منها ، فإذا كانت البقع دما فإن المادة القابلة للتأكسد تأخذ الأكسجين من مصدره وتتلون بلون آخر مخالف للونها الأصلي .

وأهم الكواشف المستعملة في هذا الاختبار هي :

(أ) البتردين : وهو مادة كيميائية بنية اللون تذاب في الحامض الخلى فإذا تأكدت أخذت لونا أخضر زاهيا - ويجرى الاختبار عادة بتحضير محلول مشبع من البتردين في الحامض الخلى الجليدى ثم يضاف جزء من هذا المحلول إلى ماء الأكسجين بنسبة تتراوح بين ٢/١ ، ٥/١ قبل إجراء الاختبار مباشرة ثم تؤخذ ورقة ترشيع بيضاء (جافة أو مبللة قليلا بالماء) وتضغط على البقعة المشتبهة ثم ينقط فوق مكان لمس البقعة نقطة من محلول البتردين والأكسجين ، فإذا كانت البقعة دما ظهر مباشرة لون أزرق ينتشر سريعا في الورقة مع السائل - وهذا الاختبار هو أنفع الاختبارات وهو يعطى نتيجة إيجابية دائما - ويمكن زيادة في التأكيد إجراءه على جزء صغير من البقعة ويوضع على ورقة الترشيح بدلا من مجرد لمس البقعة المشتبهة بالورقة كما يمكن إجراءه على محلول البقعة في أنبوبة اختبار. ويجب ان يلاحظ أن محلول البتردين يفسد إذا حفظ وبخاصة إذا كان متزجا بالأكسجين ولذلك يجب إجراء الاختبار باستعمال محلول حديث التحضير . كما يمكن فصل البتردين عن الأكسجين وإضافة نقطة من كل منهما على حدة مبتدئا بنقطة البتردين. وهذا الاختبار شديد الحساسية وتزداد حساسيته بزيادة نسبة ماء الأكسجين ويزداد عمق اللون بزيادة نسبة البتردين في المحلول .

(ب) الجواياك : وهو راتنج يذاب في الكحول وإذا تأكد صار أخضر مزرقا وهو أقل حساسية عن البتردين - ويجرى الاختبار بنفس الطريقة السابق وصفها إلا انه قليل الاستعمال.

(ج) الفينولفسالين المختزل : ويحضر بإذابة جرام من مسحوق الفينولفسالين في مائة سنتيمتر مكعب من محلول الصودا الكاوية (١٠%) ثم يغلَى على النار ويضاف إليه ١٠ - ٢٠ من مسحوق الزنك حتى يزول اللون الأحمر من المحلول تماما. ويستحسن عند إجراء هذا الاختبار أن يذاب جزء من البقعة أولا في الماء ثم يجرى الاختبار على المحلول في أنبوبة اختبار بنفس الطريقة السابق وصفها. وهذا الاختبار شديد الحساسية جدا ويعطى نتيجة إيجابية بظهور اللون الأحمر مع نقطة من محلول الدم لايزيد تركيزها على جزء من خمسة ملايين جزء .

(د) الملقية الاخضر المبيض : ويحضر بإذابة جرام من هذه المادة في ١٠٠ سم^٣ من حامض الخليك ١٥٠ سم^٣ من الماء المقطر، وعند الاستعمال يمزج جزء من هذا المحلول بأربعة أجزاء من ماء الأكسجين (١٠ أحام). وهذا الاختبار نافع خاصة في حالة وجود بقع دموية صغيرة على أسطح متسعة أو في حالة الأسطح المسولة أو المنظفة ، وفي كل تلك الحالات تبلل ورقة ترشيح بالمحلول الاختباري ثم تمرر على السطح المراد فحصه أو يرش المحلول على هيئة رذاذ دقيق على السطح ، فإذا وجدت آثار دماء ظهر اللون الأخضر الجميل على ورقة الترشيح أو على السطح المرشوش بالرذاذ .

٢- اختبارات مؤكدة للدم :

وتشمل هذه اختبارات كيميائية (مثل اختبار بلورات الهيمين أو الهيموكروموجين) ، واختبارات طيفية وكذلك الفحص المجهرى للكريات الحمر .

أ) اختبار بلورات الهيمين : وأول من وصف هذا الاختبار تايشمان
الذى وصف تكوين بلورات بنية اللون على شكل متوازى
الأضلاع إذا سخن الدم مع حامض الخليك الجليدى ثم يرد وذلك
بسبب تكوين هيدروكلوريد الهيماتين من تفاعل الحامض مع
هيموجلوبين الدم في وجود كلورور الصوديوم. ويجرى الاختبار في
معملنا بسحق جزء من قشور البقع المشتبهة أو أخذ فتلة من
النسيج البقع ووضعها على شريحة زجاجية نظيفة ثم تغطيتها بغطاء
الشريحة ثم إجراء نقطة أو اثنين من محلول تايشمان تحت الغطاء حتى
يتم تغطية المسحوق أو الفتلة (يتكون محلول تايشمان من جرام
واحد من كل من كلوريد وبروميد وبودور البوتاسيوم هذا في
١٠٠ ستيمر مكعب من حامض الخليك الجليدى) ثم تسخن
الشريحة على لب صغير حتى تبدأ الغليان فترفع الشريحة عن النار
وترد ثم تفحص بالعدسة الصغيرة المجهر فإذا كانت البقعة دما ظهر
عدد كبير من البلورات السابق وصفها في أشكال وترتيبات مختلفة
غير أنه يجب مراعاة استعمال حامض الخليك اللامائي وأن تكون
البقعة المستعملة تامة الجفاف فإن كانت مائعة تسخن على النار أو
ترك في الجو فترة حتى يجف تماما . ويلاحظ ظهور حبيبات صغيرة
بنية اللون بدلا من البلورات إذا لم تسخن الشريحة بدرجة كافية ،
أما إذا زادت درجة التسخين عن الحد المطلوب فإن البلورات تفقد
شكلها المتوازى الأضلاع وتتفخ أطرافها كما يلاحظ أن بلورات
الهيمين ثابتة يمكن حفظها على الشريحة لتقديدها كدليل في المحكمة .

(ب) اختبار بلورات الهيموكروموجين: ويجرى بنفس الطريقة السابقة مع استعمال محلول آخر يحتوى على عامل مختزل وقلوى (الهيموكروموجين هو الهيماتين القلوى المختزل - وخير محلول هو الذى وصفه تاكاياما ويتكون من ثلاثة أحجام من كل من البيريدين ومحلول الجلوكوز المشبع ومحلول ايدروكسيد الصوديوم ١٠%) مضافا إليها سبعة أحجام من الماء المقطر ، ويمكن إجراء هذا الاختبار بمجرد مزج المحلول بقطعة من قشور البقع على الشريحة وتركها مدة بضعة دقائق دون تسخين. وتتميز بلورات الهيموكروموجين بأنها إبرية الشكل حراء اللون وتكون مجموعات كريكش الطير أو غير ذلك من الأشكال. ولهذا الاختبار ميزة إضافية وهى ان الشريحة يمكن فحصها بالمنظار الطيل حيث يمكن تمييز الهيموكروموجين بوجود شريطى امتصاص اولهما فى الأصفر والثانى (ج) ~~الفانيلين~~ ~~الزنجفرى~~ : ويعتمد على رؤية كريات الدم فى البقعة وهو اختبار سهل إلا أنه لا يصلح إلا إذا كانت بقعة الدم حديثة العهد إذ أن جفاف البقعة يؤدى إلى انكماش الكريات بدرجة تجعلها غير مميزة ومحاولة إعادتها لشكلها الطبيعى بوضعها فى محلول ملح طبيعى (٩ فى الألف) قد يؤدى إلى تكسرها أو تغيير شكلها بحيث لايسهل معرفتها. ولإجراء هذا الفحص على البقع الجافة تؤخذ قطعة صغيرة من قشور البقعة وتسحق على شريحة نظيفة ثم يضاف إليها نقطة أو اثنان من محلول الملح الطبيعى أو محلول فيبرت (٢ جرام من كلوريد الصوديوم مع — جرام من كلوريد الزنك فى ١٠٠ سم^٣ من الماء المقطر) ثم يغطى بغطاء زجاجى مدهونة أطرافه بالفازلين.

ليمنع تبخر الماء من المستحضر ثم توضع الشريحة في درجة حرارة ٣٧° م لمدة نصف ساعة وبعدها تفحص بالمجهر ، فإذا لم تظهر الكريات الحمراء يضغط الغطاء الزجاجي بركة ثم يعاد الفحص . ويمتاز هذا الاختبار بأنه لا يؤكد الدم فحسب بل قد يظهر أصل الدم إذا أن شكل وحجم الكريات تختلف الى ثلاثة أشكال رئيسية:

أولاً : كريات بيضاوية الشكل ذات نواة وتميز كل الحيوانات بخلاف الثدييات .

ثانياً : كريات بيضاوية الشكل عديدة النواة وتميز رتبة الجمل من الثدييات .

ثالثاً : كريات كروية الشكل عديدة النواة وتميز كل الثدييات بخلاف رتبة الجمل ومنها الإنسان ويختلف حجم الكرات تبعاً لنوع الحيوان إلا أن هذا الاختلاف لا يمكن الاعتماد عليه في تمييز الحيوان إذا أن حجم الكرات يختلف في الإنسان بل وفي الشخص الواحد قد يختلف حجم الكرات بشكل أكثر من الاختلاف الموجود بين الحيوانات المختلفة .

د) الاختبار الطيفي : ويعتمد على أن هيموجلوبين الدم ومشتقاته

المختلفة

تمتص أطوالاً خاصة من الموجات الضوئية تجعل من السهل معرفتها بمجرد وضع محلول مخفف من البقعة أمام المنظار الطيفي . ويتميز الاختبار الطيفي بأنه سهل يمكن إجراؤه على جزء صغير جداً من البقعة دون أن يفسدها بل تبقى صالحة لإجراء الاختبارات الكيميائية عليها كما أنه يتفح في كشف بعض السموم وبخاصة أول أكسيد الكربون والحمض السيانوري وغيرهما من السموم التي تتحد بالهيموجلوبين .

غير أننا عادة لا نكتفي لإثبات الدم بوجود طيف الهيموجلوبين أو أحد

مشتقاته في البقعة بل تتطلب تحضير اثنين من مشتقات الهيموجلوبين على الأقل وهي كثيرة أهمها :

١- الهيموجلوبين المختزل : ويتكون في محلول الدم تلقائياً إذا ترك في الجو بضع ساعات ويمكن تحضره سريعاً بإضافة عامل مختزل مثل (كربيت

النشادر الأصفر) ويتميز طيفه بشرائط امتصاص عريض يكاد يملأ المسافة بين خطى E و D .

٢- **الهيموجلوبين الأكسي** : وهو الذى يكون دائما فى محاليل الدم الحديثة ولونه احمر ويمكن تحضره فى الهيموجلوبين المختزل برج الغلول فى الهراء قليلا فيتغير لونه من الأزرق البنفسجى الى الاحمر وطيفه يتميز بشرطى امتصاص بين خطى D و E أولهما على يمين D وثانيهما ينتهى بخط E وتفصلها مسافة فى عرض الشريط الثانى .

٣- **الهيموجلوبين** : وهو أكسيد الهيموجلوبين الحقيقى ويحضر بترك الدم فى الجو بضعة أيام أو بإضافة عامل مؤكسد مثل حديدى سيانور البوتاسيوم أو برمنجنات البوتاسيوم - ويعرف بلونه البنى وطيفه المكون من أربعة أشرطة امتصاص أولها فى الاحمر بين خطى C و D والثانى يشبهان طيف الهيموجلوبين الأكسي ورابع فى الأخضر .

٤- **الهيموكروموجين** : ويحضر بإضافة محلول تاكاياما إلى الدم أو بإضافة أى قلوى إلى محلول الهيموجلوبين المختزل أو يتميز طيفه بخطى امتصاص أولهما فى اللون الأصفر على يسار خط E وثانيهما فى الأخضر على يمين هذا الخط :

٥- **الهيماتين الحامض** : ويحضر بإضافة بضع نقط من حامض الخليك الجلىدى إلى محلول الدم ويسخن الغلول قليلا حتى يتحول اللون إلى البنى أو بإذابة بقعة الدم الجافة فى حامض الخليك المخفف أو أى حامض مخفف آخر . ويتميز بطيف يشبه طيف الهيموجلوبين إلا أن الشريط الول فى الطيف يتراوح قليلا إلى اليسار قريبا من خط C .

٦- **الهيماتين القلوى** : ويحضر بإضافة بضع نقط من محلول إيدروكسيد الصوديوم أو البوتاسيوم (١٠%) الى محلول الدم أو بإذابة البقعة الدموية في المحلول القلوى ولون هذا المستحضر بنى أيضا كالسابق وطيفة يتميز عنه بانزياح الشريط الأول قرب خط D .

٧- **الهيماتوريفرين الحامضى** : ويحضر بإضافة بضع نقط من حامض الكبريتيك المركز الى نقطة جافة من البقعة على شريحة زجاجية ويتميز طيفة بشريط امتصاص رفيع واضح على يسار خط D . وشريط آخر غريض يمتد من الأصفر الى الاخضر أو الأزرق .

٨- **الهيماتوريفرين القلوى** : ويحضر بإضافة بضع نقط من محلول إيدروكسيد الصوديوم أو البوتاسيوم المركز الى قطعة صغيرة من البقعة الجافة ويتميز طيفه بأربعة أشربة امتصاص اولها بين خطى D₂C واثان بين خطى D₂E والرابع فى الاخضر على يمين خط E .

٩- **الهيموجلوبين الكاربوكسى** : ويحضر بتمرير غاز أول أكسيد الكربون فى الدم ويوجد طبيعيا فى حالات التسمم بهذا الغاز ولونه احمر فإن وطيفه يشبه طيف الهيموجلوبين الأكسى ويتميز بأن شريط امتصاصه الأول يزاح قليلا جهة اليمين بالإضافة إلى عدم تأثر هذا المركب بالعوامل المختزلة كما يحدث مع الهيموجلوبين الأكسى .

١٠- **الهيموجلوبين المكبرت** : ويحضر بتمرير غاز الإيدروجين المكبرت فى الدم كما يتكون طبيعيا فى الدم فى حالات التسمم بهذا الغاز وبكثير من المركبات الكبريتية (مثل مركبات السلفا) ، وهذا المركب يشبه المنهيموجلوبين فى لونه وطيفه ويختلف عنه بعدم تأثر الأول بالاختزال أما الثانى فيتحول الى الهيموجلوبين المختزل بالعوامل المختزلة .

ثانيا : تحديد ما اذا كان هذا الدم لانسان ام لا

للإجابة على هذا السؤال الهام يجرى اختيار الترسب الذى يعتمد على الاختلافات البالغة الدقة بين البروتينات الحيوية كلها بحيث إذا حقن بروتين في حيوان من غير نوعه أدى إلى تكوين مادة مضادة ترسب هذا البروتين إذا أضيف إليها في أنبوبة وتؤدي إلى تفاعلات استهدافية "Allerqie" إذا أعيد حقن البروتين في الحيوان المحقون أولا.

ويلزم لإجراء هذا الاختبار وجود امصال مضادة للدم الآدمي ولدماء الحيوانات وتحضر جميع هذه الامصال بمحقن الأرناب بكمية من الدم على دفعات إما بالوريد أو بالعضل أو في البريتون ثم يذبح الأرنب ويؤخذ دمه حيث يفصل منه المصل الذى يسمى مصل مضاد للانسان او لاي نوع من الحيوان - ويجب أن تكون هذه الامصال المضادة رالقة خالية من الرواسب شديدة المقدرة على الترسب (بحيث تعطى نتيجة إيجابية فورية مع محلول مخفف لدرجة ١/١٠٠٠) كما يجب أن تكون نوعية (بحيث لاتعطى نتيجة إيجابية الا مع الدم الخاص بها وحده دون سواء من الدماء).

وقبل إجراء الاختبار يذاب جزء من البقعة الدموية في محلول ملح طبيعي ويخفف المحلول حتى يصل الى ١/٥٠٠ أو ١/١٠٠٠ ويعرف هذا التركيز بأنه إذا أضيفت نقطة من حامض النيتريك المركز (٥٢٥%) الى جزء من المحلول تعكر المحلول قليلا حتى يصبح كمحلول اللبن المخفف - ويجب أن يكون هذا المحلول متعادلا لا يغير لون ورقة عباد الشمس الزرقاء او الحمراء فإذا كان غير ذلك وجب معادلته بإضافة محلول بيكربونات الصودا المخفف او محلول حمض الترটারيك المخفف تبعا لتفاعل المحلول .

ويجرى بهذا الاختبار إما في أنابيب شعرية أو أنابيب ترسب صغيرة بإضافة نقطة من محلول البقعة الى نقطة من المصل المضاد فإذا ظهرت حلقة

رواسب بيضاء من ملتقى السائلين دل ذلك على كون بقعة الدم من نفس نوع المصل المرسب . غير أنه يجب إجراء بعض الاختبارات الحاكمة فيجب ثبات نوعية المصل المرسب (بقدرته على ترسيب دم من نوعه وعدم ترسيب أى نوع آخر من الدماء) ثم يجب أن لا يعطى هذا المصل أى راسب مع محلول الملح المستعمل في تحضير محلول البقعة أو مع منقوع النسيج أو المادة التى تحمل البقعة

ثالثا : تحديد إذا ما كانت هذه البقع لدم شخص بالذات أم لا

ولا يمكن الإجابة على هذا السؤال عادة إلا بصيغة النفي دون الإثبات وذلك أن دماء الإنسان قد وجدت على فئات مختلفة ، فإذا كانت البقعة من نفس فئة الشخص فإن ذلك لا يثبت كونها من دمه ، أما إذا كانت من فئة مخالفة له فإن هذا دليل مؤكد على أنها ليست من دمه .

رابعا : تحديد كيف تكونت البقع

كثيرا ما يدعى المتهم بأن البقع دموية على ملابسه أو فى حوزته حدثت بسبب إصابته بمعرض البول الدموى مثلا أو بأنها من دم حيض . وهكذا ، ولذلك فإن الطبيب الشرعى كثيرا ما يسأل عن كيفية تكون أيا من هذه البقع . أما دم الحيض فأمره سهل إذ لا توجد بقعة إلا على ملابس النساء أو الأحفظة والخرق وشكل البقعة ولونها وراحتها مميزة وإذا أجرى تحضير مسحة من البقع على شريحة (يتقع البقع فى محلول الملح ثم تجفيف نقطة من المنقوع على الشريحة) وسبغها بصباغ ليشمان وفحصها بالمجهر ظهر بها كثير من خلايا بطانة الرحم والمهبل وأنواع مختلفة من الجراثيم وعدد من الخلايا المستوددة "lodophyt" التى يمكن اظهارها بصبغها بمحلول لوجول البودى فتظهر حمراء اللون .

وتظهر البقع الناشئة عن البول المدمم على السطح الداخلى للملابس الداخلية وتكون البقع مخففة بالبول وبخاصة فى اطرافها وقد يظهر الفحص المجهرى بويضات البلهارسية .

أما بقع الدم الناشئة عن الخرايج والقرح فتظهر كمسحة على الملابس دون أى تحشر دموى ، وتتكون البقع من خليط من الدم والقيح الذى يمكن معرفته بالفحص المجهرى حيث يكثر وجود الخلايا القيحية والجراثيم .
وتعرف بقع دم الرعاف من وجود خلايا بطانة الأنف - وهى خلايا هدية - مختلطة بالدم .

كما يعرف دم الاجهاض أو النفاس بوجود الخلايا الساقطة أو الخلايا المشيمة .

ويبدل شكل البقعة وموضعها على ظروف تكوينها ، فإذا سقط الدم عموديا على سطح صلب فإن البقع الناشئة تكون أشكالا دائرية شبه منتظمة يزيد قطرها كلما زاد الارتفاع ، فإذا بلغ الارتفاع نصف متر بدأت دوائر البقع تأخذ شكلا مسنن المحيط وتطول الأسنان كلما زاد ارتفاع السقوط حتى تصبح البقعة ذات شكل شعاعى وكثيرا ما تنفصل جزئيات دقيقة عن الشكل الأصلى .
أما البقع التى تقع مائلة على السطح فإنها تأخذ شكلا مختلفا بين الشكل الكمثرى وشكل علامة التعجب تبعا لسرعة قذف الدم - ويعرف اتجاه مسير الدم باتجاه الطرف المدب للبقعة - وكثيرا ما تؤدى دراسة شكل البقع الدموية وتوزيعها واتجاهاتها إلى معرفة مكان ونوع الجريمة وموضع الجاني وقت ارتكابها ووضع الضحية وهكذا ، ولذلك فإن فحص البقع الدموية يجب أن يجرى بكل دقة ومن الأفضل تصوير هذه البقع أو رسمها على ورقة شفافة قبل أخذها للفحص المعلى .

خامسا : تحديد متى تكونت البقع

إن تقدير الوقت الذى مضى على تكوين بقعة الدم قد يكون سهلا فى أول تكوينها ، ذلك أن الدم سائلا بعد خروجه من الجسم لمدة بضع دقائق ثم

يستجلب وتجمف البقعة يتبخر الماء منها بعد بضع ساعات تبعاً لدرجة حرارة الجو وتشتبعه البخار وتعرض البقع للجو وهكذا .

فإذا جفت البقع أصبح معرفة الوقت الذى مضى عليها من الأمور الصعبة ولكنها عادة تقدر تبعاً للتطور الذى يطرأ على هييموجلوبين الدم ، فهو فى الأيام الأولى يبقى على هيئة الهييموجلوبين المختزل أو المؤكسد تبعاً لسمك البقعة وتعرضها للهواء ، فإذا مضت بضعة أيام على تكوين البقعة تأكسد الهييموجلوبين بأكسجين الجو إلى المهييموجلوبين تدريجياً ثم يتحول هذا المركب إلى الهيماتين تدريجياً أيضاً ، وهذا الأخير قد يتحول إلى الهيماتوبورفيرين إذا مضى وقت طويل على البقعة أو تعرضت للحرارة الشديدة أو بعض الكيماويات .

ويلاحظ أن هذا التحول يمكن معرفته بسهولة من لون البقع وذوبانها فى الماء ومن الفحص الطيفى ، فهى فى أول عهدها حمراء أو زرقاء تذوب سريعاً ما بقي الهييموجلوبين على هذه الصورة ، فإذا تحول إلى المهييموجلوبين تلونت بلون بنى وأصبحت قليلة الذوبان فى الماء ، فإذا تحولت إلى الهيماتين أصبحت غير قابلة أصلاً للذوبان فى الماء ولكنها تذوب فى الأحماض أو القلويات المخففة فإذا تحولت إلى الهيماتوبورفيرين لم تذوب إلا فى الأحماض أو القلويات المركزة .

كما يلاحظ أن سرعة تحول الهييموجلوبين إلى المركبات السابق ذكرها ليست ثابتة بل تخضع للتغير تبعاً لكمية الدم فى البقع وللسطح الذى عليه البقع وللأحوال الجوية التى تتعرض لها مثل الحرارة والرطوبة وغير ذلك - فبقع الدم على الزجاج تبقى حمراء مدة طويلة ، أما البقع التى على الجلد المدبوغ فتتحول إلى اللون البنى بعد وقت قصير قد يقل عن بضعة دقائق ، وكذلك البقع على الصوف قد تأخذ لونا داكنا فى وقت أقل من البقع على الأقمشة القطنية أو الحريرية وهكذا .

سادسا : تحديد البقع من دم حي أو ميت

إذا وجدنا البقع الدموية آخذة أشكالا تدل على تدفق الدم واندفاعه فإن هذا وحده يدل على الزّف الشريف من شخص حي ، أما الزف الوريدي أو الشعري فإنه لا يعطى البقع هذه الأشكال الاندفاعية بل تكون البقع مصبوبة أو متساقطة دون أى اندفاع .

أما الدليل الهام على منشأ الدم من شخص حي فهو وجود الليفين "Fibrin" ، فيه ويعرف بالفحص المجهرى حيث ترى خيوط الليفين مصبوغة باللون الأحمر (إذا صبغ الدم بصبغة ليشمان) غير أن وجود اليقين لا يؤكد أن البقع قد نشأت من دم حي بل يكفي أن يكون الدم قد نزف من ميت قبل مضي بضع ساعات على الوفاة إذ في ذلك الوقت لا يكون الدم قد تجلط داخل الأوعية .

فحص البقع المتوية

في جرائم الاغتصاب والزنى وغير ذلك من الجرائم الخلقية قد يتوقف إثبات الجريمة أو نفيها على فحص بقع المتى سواء على ملابس المجنى عليها أو المتهم أو كليهما أو في مكان الحادثة أو على جسم المجنى عليها نفسها . وفي كل هذه الحالات يجب الاعتناء بمثل هذا الفحص والاهتمام باستخلاص كل ما يمكن معرفته من البقع وهل هي متوية أو غير ذلك ثم هل هي من متى شخص معين بالذات وفي حالات نادرة قد يخلط متى الإنسان بمتى الحيوان وعندئذ يجب الفحص للتمييز بينهما ..

وتعرف البقع المتوية على الملابس بلونها الأصفر الباهت الذى يظهر خاصة على الملابس البيضاء - كما تعرف بما تركه في الملابس من تصلب في الألياف ومن رائحة تشبه رائحة طلع النخيل وبخاصة إذا كانت البقع حديثة ، ويمكن الاستدلال السريع على أماكن البقع المتوية في الملابس بفحصها تحت الأشعة فوق البنفسجية حيث تأخذ البقعة لونا مشعا أزرق .

ولإثبات كون هذه البقعة من أصل منوى يلزم إجراء نوعين من الاختبارات كما فعلنا مع بقع الدم :

(أ) اختبار تمهيدى :

وهى اختبارات سهلة سريعة لا يعتد بنتيجتها إلا فى حالة السلبية - ولهذا الغرض يجرى أى من الاختبارين التاليين :

(أ) اختبار بلورات يودور الكولين أو اختبار فلورنس :

ويجرى بنقع قطعة من القماش المبقع فى أقل كمية من الماء الحامضى (٣٠ سم^٣ من الماء المقطر مضافا إليها نقطة من حامض الكلورودريك المركز) لمدة تختلف من نصف ساعة إلى عدة ساعات تبعا لعمر البقعة ثم تؤخذ نقطة من المنقوع على شريحة زجاجية وترك حتى تكاد تجف ويوضع إلى جوارها نقطة من محلول السيود فى يودور البوتاسيوم (٢,٥ جم من اليود مع ١,٥ جم يودور البوتاسيوم فى ٣٠ سم^٣ من الماء) ثم تغطى النقطتان بغطاء زجاجى واحد بحيث يلتقى السائلان فى خط ، فإذا كانت البقعة منوية ظهر راسب أبيض أو أصفر باهت فى خط التقاء السائلين ، وإذا فحص بالجهر وجد عدد لا يحصى من البلورات التى تشبه بلورات الميمين إلا أنها أكبر منها فى الحجم وأطرافها تميل إلى الاستدارة فى معظم الأحيان كلما أن هذه البلورات (بلورات فلورانس) لا يمكن حفظها بل تختفى سريعا من المستحضر .

(ب) اختبار حامض البكريك أو اختبار باريريرو :

ويجرى بنفس الطريقة السابقة بعد أن يستبدل بمحلول اليود محلول مائى مشبع بحامض البكريك فتظهر بلورات إبرية صغيرة صفراء إذا كانت البقعة منوية .

(٢) اختبار مؤكد المنى :

وقد وصفت كثير من الاختبارات غلى أنها مؤكدة للمنى بل أن الاختبارين السابقين نفسيهما وصفا فى كثير من الكتب على أنهما اختبارات مؤكدة للمنى الإنسان ولكن الحقيقة أنه لا يوجد عندنا دليل مؤكد على وجود المنى إلا رؤية الحيوان المنوى السليم فى البقعة .

ويجب أن لا يغيب عن البال أن الحيوان المنوى كثيرا ما لا يكون موجودا في منى بعض الناس وعندئذ يصعب التأكد من أصل البقعة بمجرد إعطائها نتيجة إيجابية مع الاختبارات السابقة .

كما يجب أن يكون معروفا أن تأكيد السائل المنوى يتطلب رؤية حيوان منوى كامل برأسه وذنبه متصلين ، أما رؤية آلاف من الرؤوس أو الأذنان المقطوعة فلا يعتمد عليها إذ أن رؤوس الحيوانات المنوية تشبه كثيرا من نوى الخلايا وأذناها تشبه الألياف الرفيعة .

ولإجراء هذا الفحص تحضر مسحات من منقوع البقعة السائل وصفه أو في حالة فحص الجنى عليها تؤخذ مسحة من أعلا المهبل ثم تثبت المسحة على الشريحة بالتسخين وتصيب بالمطيلين الأزرق والابوسين كالمعتاد .

والحيوان المنوى الآدمي جسم مغزلي الشكل طوله حوالى ٠,٠٥ من المليمتر له رأس يعادل عشر طوله شكله يضاوى مفرطح ويتلون معظمه باللون الأزرق ، أما ذنبه الذى يبلغ طوله حوالى عشرة أمثال الرأس فهو خيطى رفيع ويتلون مع الجزء الأمامى من الرأس اللون الأحمر .

وقد يستفاد الفحص المجهرى في إثبات أصل المنى وهل هو آدمى أو حيوانى ذلك أن شكل الحيوانات المنوية للإنسان يختلف عنه في الحيوانات إلا أن هذا الاختلاف وحده لا يمكن الاعتماد عليه في مثل هذه الأمور الخطيرة ولذلك نستعمل طريقة الأمصال المرسبة كما هي موصوفة في بقع الدم إلا أن المصل المرسب يحضر بمقن السائل المنوى الآدمي في الأرنب ثم يفصل مصل الأرنب ويمتص بكمية من الدم الآدمى حتى لا يعطى أى نتيجة إيجابية مع بقع الدم ولكنه يبقى محتفظا بقدرته على ترسيب السائل المنوى الآدمى وحده دون السوائل المنوية الأخرى . ويلاحظ عند تحضير محلول البقعة قبل اختبار الترسيب نغمها في محلول ملح ٠,٩% .

أما معرفة الشخص صاحب البقع المنوية فيفسر على منهج البقع الدموية تماما ذلك أن اللزينات الموجودة بكريات الدم توجد أيضا في السائل المنوي وبذلك يمكن معرفة فئة دم الشخص صاحب البقعة من فحصها بنفس طريقة فحص البقع الدموية .

فحص بقع الإفرازات والإبرازات وغيرها

ليست البقع الطية الشرعية قاصرة على الدم والمني بل إن الإفرازات والابرازات الأخرى وسوائل الجسم المختلفة قد تحدث بقعا ويكون فحص تلك البقع ذا أهمية في بعض القضايا ، وأهم هذه البقع هي بقع اللعاب واللين واللبا والمخاط والغنى والنخط والبول والبراز . كما قد تكون بقع الألوان والأصباغ والعطور ذات أهمية أيضا في كثير من القضايا .

فبقع اللعاب قد تكون ذات أهمية كبيرة إذا وجدت بعض أعقاب السجائر في موضع جريمة فيمكن فحص بقع اللعاب عليها لمعرفة هل هي من المجنى عليه أو من شخص آخر - ومعظم الناس كما قدما يفرزون اللزينات الدموية في لعابهم ويمكن من فحص اللعاب أو بقعه فئة دم صاحب هذا اللعاب . وبقع اللبن مصفرة اللون وتكسب القماش تحتها بيوضة كالمني وتعرف بالفحص المجهرى الذى يظهر كثيرا من النقط الدهنية .

واللبأ "Colostrum" ، هو السائل الذى يفرزه ثدى الحامل إبي بعد الوضع بيضعة أيام ويكون بقعا تشبه اللبن لونها من الأبيض إلى الأصفر ، ويظهر الفحص المجهرى عددا كثيرا من كريات مستديرة متعددة حجمها أكبر كثيرا من النقط الدهنية اللبنية .

أما بقع العقى فهي خضراء داكنة إلى السواد وتكون عادة مختلطة بالدم أو الفائط أو النخط ، ويظهر الفحص المجهرى كثيرا من الخلايا البشرية ولبورات الكولسترين وبعض شعيرات من الزغب الرفيع من جلد الجنين .

ويقع البراز صفراء إلى بنية داكنة ذات رائحة كريهة ، ويظهر الفحص الجهرى كثيرا من بقايا الأطعمة كالألياف العضلات وكرينات الدهون وحببات النشا وألياف السليولوز وغير ذلك .

وبقع البول توجد في مساحات واسعة ولونها مائل إلى الصفرة ولها رائحة خاصة وبها كمية كبيرة من البوليما وحمض البوليك .

فحص الشعر

إذا وجدت آثار خيطية كالشعر في مكان جريمة أو على جسم المجرى عليه أو المتهم في إحدى الجرائم فإن فحص هذه الخيوط قد يكون ذا فائدة عظيمة في كثير من الأحيان ، وفي كل حالات الجرائم وبخاصة جرائم القتل العنيف أو الاغتصاب يجب فحص مكان الجريمة وجسم المتهم والمجرى عليه وملابسها فحصا دقيقا للبحث عن الشعر أو الخيوط الأخرى التي يجب حفظها في ورق أبيض نظيف يكتب عليه مكان وجوده بالضبط ، ويحسن عمل رسم تخطيطي لهذا المكان على الورقة ، ويلاحظ فحص تحت أظافر المجرى عليهم في حالات القتل أو الاغتصاب ، كما يلاحظ فحص الأعضاء التناسلية للمجرى عليها في حالات جرائم الاغتصاب كما تفحص أغطية السرير وملابس المتهم وبخاصة عند ثياب الملابس الداخلية إذ أن الشعر قد ينجس في كل هذه الأماكن في مثل هذه الجرائم .

وعند إرسال هذه الشعيرات إلى الطبيب لفحصها يتحسن أن يرسل معها عينات من شعر المجرى عليه وشعر المتهم ، ويلاحظ أن تؤخذ العينات من أعلا الرأس والعذارين والقفا وأن تشمل العينات شعرا مزروعا بالشدة وآخر مقطوعا قريبا من الجذبة وعينة ثالثة مأخوذة من الشعر المتناقص بالتسريح وتوضع كل عينة على حدة في ورق أبيض يكتب عليها المكان المأخوذة منه

وطريقة أخذها ، كما يجب أخذ عينات من شعر الجسم خلاف الرأس مثل شعر الصدر والبطن والأطراف والشارب واللحية ويوضع كل صنف على حدة .
وبفحص الشعر عادة بالعين المجردة والعدسة ثم انجهر دون أى تنظيف أو تحضير وذلك لاكتشاف آثار أمراض كالقراخ أو الصببان أو آثار تدل على نبت الشعر مثل آثار براز أو موى أو خلايا مهبلية أو دم حيض وهكذا .
بعد ذلك تغسل الشعيرات فى خليط من الكحول والاتير ثم تنقل إلى البزول أو زيت التربتين لجعلها شفافة ثم تثبت على شريحة زجاجية فى بلزم كندا وتغطى بغطاء زجاجى وتترك لمدة ٢٤ ساعة قبل فحصها إذ أن ترك الشعر هذه المدة فى بلزم كندا يجعلها أكثر وضوحا عند الفحص . **والبحث هنا لا يتعدى هذه النقاط وهى :**
أولا : تحديد كنة الشعر

ويمكن دائما الإجابة على هذا السؤال بالتأكيد إذ أن الشعر له مميزات مجهرية واضحة لا يمكن الخطأ فيها وإن كان الفحص العيى قد يخطئ بين الشعر وبعض الألياف النباتية أو الحيوانية الأخرى وبخاصة المستعملة فى صناعة المنسوجات .

فالشعر يتميز بأنه يتكون من خيوط غير متفرعة من مواد قرنية ليفية ، وكل شعرة تتميز بأن لها طبقات ثلاث : بشرة وقشرة ونخاع ، وأسمك هذه الطبقات عامة القشرة المتوسطة التى تظهر بانجهر بخططة أو متكونة من خيطات رفيعة أو سمكية بينها حبيبات كثيرة تحمل الخضاب الذى يعطى الشعرة لونها وكثيرا ما توجد حبيبات الخضاب فى النخاع أيضا .

وليس فى الألياف الأخرى كلها ما له نفس هذا التكوين كالشعر - فالقطن يتميز بأليافه المقرطحة التى تتلوى طوليا كالخلزون - والحرير يتميز

بخطوطه الاسطوانية المنتظمة الخالية من أى علامات والتي تكسر الضوء فتظهر واضحة المعالم تحت المجهر - والكتان يتميز بأليافه المقسمة عرضيا بحواجز يتضخم عندها الخيط في رتبة واضحة لهي تشبه عيدان القمح - أما الصوف والوبر وهو في حقيقته شعر حيواني إلا أنه يتميز عن الشعر بأن سطحه الخارجى مغطى بقشور صفيرة تشبه قشور السمكة وبذلك يظهر كأن له حدا مسنا وسطحا شبكيا .

ثانيا : تحديد الشعر إذا كان لإنسان أو حيوان

على الرغم من كثرة تنوع شعر الحيوان وشعر الإنسان على حد سواء إلا أن شعر الإنسان عامة يتميز بصفات محددة يلزم وجودها جميعا قبل تقرير أن الشعر لإنسان وهذه الصفات هي :

(أ) البشرة رقيقة منتظمة مكونة من طبقة واحدة من الخلايا يصعب رؤيتها إلا إذا عولجت الشعرة قبل الفحص بمحلول البوتاسا الكاوية المخفف .

(ب) القشرة عريضة سمكية تكون غالبية سمك الشعرة وهى مخططة تخطيطا رفيعا طوليا وبين الخطوط توجد جيبات مختلفة الألوان والأحجام تحمل الصباغ الشعرى وقد لا توجد هذه الجيبات الصغية في الشعر الأبيض أو الأشيب .

(ج) أما النخاع لرفيع ضيق غير منتظم ومقسم عادة إلى أقسام غير منتظمة الطول أو السمك غير أن شعر الشارب وشعر العانة قد يكون له طبقة نخاعية سمكية نوعا ولكنها لا تزيد عن نصف سمك الشعرة كلها على أكثر تقدير ، أما الشعر الحيواني فإن طبقته النخاعية تكون عادة سمكية قد يصل سمكها إلى ثلثي سمك الشعرة أو أكثر .

ويصعب جدا تميز شعر الحيوان بفضه عن بعض إلا بمقارنة الشعر محل
الفحص بشعر حيوانات معروفة من أماكن أجسام الحيوانات المختلفة - ذلك أن
الشعر الحيواني لا يختلف بين حيوان وآخر فحسب بل يختلف أيضا في نفس
الحيوان من مكان في جسمه إلى مكان - فشعر الرقبة يختلف عن شعر الأطراف
أو الظهر وهكذا .

ثالثا : من أى جزء من الجسم هذا الشعر

ويمكن الإجابة على هذا السؤال بمقارنة الشعيرات محل البحث
بشعيرات من مختلف أجزاء الجسم الإنسانى وتكون المقارنة خاصة في الطول
والسمك وشكل قطاعها المستعرض والعلاقة بين الطبقات الثلاث المكونة للشعر
وكذلك شكل طرف الشعرة وهل هو مقطوع حديثا أو قديما (فشعر الحاجبين
أو أهداب العين له طرف مدبب لأنه لا يقص عادة وشعر العانة أو الإبطين له
طرف مشرذم يشبه الفرشاة بسبب الاحتكاك المستمر الذى يتعرض له في هذا
المكان) وجذر الشعرة وكذلك أى تلوثات تكون عالقة بالشعر وتدل على
نبت الشعرة كالتلوثات البرازية أو المهبلية وغيرها .

رابعا : تحديد الشعر من شخص بالذات

ويمكن الإجابة على هذا السؤال بمقارنة الشعيرات محل البحث بعينات
من شعر الشخص المشكوك فيه تشمل عينات من كل شعر في جسمه سواء من
الرأس في مواضعها المختلفة أو من الجسم كشعر العانة والإبطين والأطراف
والظهر وهكذا . ويجب أن تكون المقارنة فى الأمور الآتية :

(أ) اللون كما يرى بالعين المجردة وبالمجهر :

ولا يغرب عن البال أن الشعر كثيرا ما يغير لونه بالصباغات المختلفة
التي يمكن تقسيمها إلى نوعين من الصباغات : أحدهما يغطى اللون الأصلي
للشعرة بطبقة من اللون الجديد ، وثانيهما يغير لون الشعر فعلا أو يزيله تماما

وكثيرا ما يستعمل نوعى الصباغ معا ، ويعرف النوع الأول من أصباغ الشعر بالفحص الجهرى أو يغسل الشعر بالكحول والاتير أو الماء وعندئذ يعود الشعر إلى لونه الأصيل ، أما الصباغ الثانى الذى يزيل اللون أو يغيره فيمكن معرفته أيضا بالفحص الجهرى الذى يظهر أجزاء من الشعرة غير متأثرة بالصباغ وبخاصة قرب جذر الشعرة حيث قد ترة مسافة غير مصبوعة من الشعر وبخاصة إذا كان الصباغ قد استعمل منذ مدة طويلة - ويعرف الصباغ كذلك من فحص شعر الجسم خلاف الرأس الذى يترك عادة بغير صباغ .

ب) طول الشعرة :

ويجب أن يقاس طول الشعر فعلا ولا يعتمد على مجرد التقدير فى ذلك

ج) سمك الشعرة وشكل القطع المستعرض لها .

د) شكل طرف الشعرة :

ويكون عادة مدببا فى شعر الحاجب والأهداب ، أما شعر الرأس فقد يظهر مقطوعا قطعاً حاداً ، فإذا كان قد قص منذ مدة فإن طرف الشعرة يبدأ فى الاستدارة تدريجياً حتى يصبح مدوراً ثم مدبباً إذا مضى على قصه أكثر من شهرين . أما إذا قطعت الشعرة نتيجة ضربة بالآلة راضة فإن طرفها يظهر مشرذماً يشبه الفرشاة .

هـ) شكل جذر الشعرة :

ويبدل ذلك على طريقة نزع الشعرة من الجسم ، فالشعرة التى تنزع بالقوة لها جذر سليم مغطى فى بعض أجزائه بجزء من غمد الشعرة ، أما الشعر المريض المتساقط تلقائياً فجذره غير سليمة بل ضامرة وليس حولها أى أثر لغمد الشعرة .

و) صفات طبقات الشعرة :

وهى البشرة والقشرة والنخاع وكذلك نسبة هذه الطبقات بعضها

لبعض .

ويمكن توضيح أهمية فحص الشعر من الحادئين الاتيين: ومن الامثلة الواقعية حيث قتل أحد أصحاب الباربات ختقا وعند تشريح الجثة وجدت تحت ظفر الاصبع الاوسط الأيمن أربع شعرات تختلف تماما عن شعر القاتل ، ولما قورنت هذه الشعرات بعينات من أربعة عشر منهما وجدت تشبه شعر رأس اثنين من المتهمين في كل شئ حتى في وجود عدوى الصببان فيها ، وقد وجدت بعد ذلك حول ركبتى أحد المتهمين السابقين سحجات تتفق في عمرها مع تاريخ ارتكاب الجريمة — فلما وجه المتهم هذه القرائن اعترف بجرمه .

ومن الامثلة العالوية حادثة اسكتلندا حيث اغتصب أحدهم فتاة في مرحاض عام ولم تعرف الفتاة عنه شيئا إلا أنهما أعطت بعض أوصاف أدت إلى اتمام تتفق تماما مع شعر عانة المجنى عليها في كل صفاته وعند ذلك اعترف المتهم بجرمه وعولب عليه .

فئات الدم

لعل اكتشاف فئات الدم — في أوائل القرن الحالى — من الاكتشافات القليلة التى لم تكن مصادفة بل جاءت نتيجة أبحاث قصد بها إنارة الطريق أمام الأطباء الذين حاولوا استعمال نقل الدم لعلاج الجرحى والمرضى .

وأول من وصف فئات الدم العالم النموى لاندشتيز سنة ١٩٠٠ حين أجرى أبحاثه على اثنين وعشرين شخصا قسمهم إلى ثلاث فئات تبعا لتأثير أمصال بعضهم على كريات الآخرين ثم اكتشفت بعد ذلك الفئة الرابعة في النظام الالفباوى — ويحكم هذه الفئات الأربع لزيتان "*agglutinogens*" في الكريات أ ، ب وملتزان "*agglutinins*" في المصل ضد أ ، ضد ب وقد سميت هذه الفئات الأربع أول ما سميت بالأرقام ثم اتخذت تسمية دولية تبعا

لنوع لزينات الكريات ، والجداول الالية تبين توزيع اللزينات والمزونات في فئات الدم الأربع الاساسية وكذلك نتائج إضافة مصل كل فئة الى كريات الفئات الاخرى ، وفي الجدول الثاني تدل علامة (+) على حصول تلازن الكريات "agglutination"

جدول يوضح توزيع اللزينات والمزونات في فئات الدم الأربع

المزونات في المصل	اللزينات في الكريات	فئة الدم
ضد أ ، ضد ب	-	و
ضد ب	أ	أ
ضد أ	ب	ب
-	أ ، ب	أ ب

جدول يوضح نتائج إضافة الأمصال إلى الكريات

مصل من فئة	نتائج إضافة الأمصال إلى الكريات			
	و	أ	ب	أ ب
و	-	+	+	+
أ	-	-	+	+
ب	-	+	-	+
أ ب	-	-	-	-

ويبدأ ظهور الزينات في كريات الدم منذ بدء تكوينها في الجنين في معظم الحالات وقد لا تظهر في بعض الأجنة إلا في أواخر الحمل أو بعد الولادة ، أما المزونات فلا تظهر في المصل إلا بعد الولادة ببضعة أشهر إلى سنة .

ولذلك فإن تحديد فئة الدم في الولدان لا يكون أكيدا إلا بعد مضي سنة أو سنتين على الولادة ، ومتى استقرت فئة الدم في أى إنسان بظهور اللزينات والملزونات بدرجة كافية (أى بعد سنة أو اثنتين من الولادة) فإنها تبقى ثابتة مبدئ الحياة مهما تعرض هذا الإنسان لمؤثرات خارجية أو داخلية من مرض أو أشعة أو دواء أو غير ذلك بل أن نقل دم آخر للإنسان مهما بلغت كمية الدم المنقول لا يغير فئة دمه إذ أن الدم المنقول سرعان ما تحل كرياتة وتفرز النواتج أو تحترق .

أولاً : طريقة تحديد فئة الدم

لتحديد فئة دم أى إنسان يلزم فحص مصله وأثره على كريات معروفة الفئة أو فحص كرياتة وتأثيرها بالملزتين ضد أ ضد ب والطريقة الثانية هى الأكثر استعمالاً .

ويلزم لهذا أن يكون عندنا مصلان بأحدهما الملزون ضد (أ) وبالأخر الملزون ضد (ب) ويمكن الحصول على هذه الأمصال من المعامل المعروفة كما يمكن تحضيرها من دماء أشخاص دمنهم من فئتي ب ، أ على التوالي ، ويجب أن يكون دم الشخص محتويًا على درجة تركيز كافية من الملزون — ثم تؤخذ كمية من الدم بطريقة معقمة في أنابيب معقمة وتترك العينات في الثلاجة لمدة ٢٤ ساعة ثم يفصل المصل ويبقى في أنابيب معقمة صغيرة السعة تحفظ في الثلاجة تبقى صالحة للاستعمال لمدة طويلة تصل الى بضعة سنين .

تؤخذ عينة من دم الشخص المراد تحديد فئته (إما بأخذ نقطتين أو ثلاث من الدم في بضعة ستيترات مكعبة من محلول الملح الفيزيولوجي المضاف اليه ١ ٪ سترات الصوديوم أو بأخذ بضعة ستيترات من الدم في أنبوبة جافة بها

بلسورات من اكسالات البوتاسيوم) ويجرى عليها الاختبار مع المصلين ضدأ.
و ضد ب إما في أنابيب صغيرة أو على شرائح زجاجية والطريقة الثانية أسرع
وأفضل إذ يسهل قراءة نتائجها بالمجهر مباشرة دون أى إجراء إضافى .

وتجرى التجربة على شريحة زجاجية نظيفة تقسم الى نصفين يكتب على
أحدهما (الأيسر) أ والثانى (الأمين) ب ثم توضع نقطة من المزلن ضدأ فى النصف
الأيسر ونقطة من ضد ب فى النصف الأمين ويضاف الى كل منهما نقطة من
الدم ثم يمزج الدم مع المصل بتقليبه بمروء نظيف ويحرك الشريحة بين الإهام
والسبابة بضع مرات ثم تقرأ النتيجة بعد بضع دقائق بالعين المجردة وبالمجهر .

ويمكن ان يجرى الاختبار فى أنابيب بدلا من الشريحة ، وعندئذ يجب
استعمال الكريات المعلقة فى محلول الملح بنسبة ٢% تقريبا (وتحضير ههذ
الكريات بإضافة نقطة أو اثنتين من الدم الى ٥ سم^٣ من محلول الملح ٩ فى الألف
ثم تدار الأنبوبة فى النابذه "centrifuge" لترسيب الكريات وبفصل السائل
ويضاف الى الكريات ٥ سم^٣ من محلول ملح جديد)، ثم تضاف نقطتان من
ههذا المعلق الى أنبوتين صغيرتين بإحداهما نقطتان من ضد (أ) أو بالأخرى
نقطتان من ضد (ب) ، (ويستحسن استعمال أنبوبة ثالثة يوضع فيها نقطتان
من معلق الكريات) ثم تترك الأنابيب لمدة ساعة أو تدار فى النابذه لمدة دقيقتين
ثم تؤخذ كل أنبوبة وترج رجا خفيفا أو تطرق بخفة بطرف الأصبع السبابة ،
وبذلك تعلق الكريات المرسبة غير الملزنة أم الكريات الملزنة فإنها تبقى كتلة
حمراء فى قاع الأنبوبة وفوقها السائل عديم اللون . والجدول التالى يبين النتائج
فى هذه التجارب :

جدول يوضح تحديد فئة الدم باستعمال المصل الاختبارية

فئة الدم	ضد أ، ضد ب	ضد ب	ضد أ
و	-	-	-
أ	+	-	+
ب	+	+	-
أ ب	+	+	+

ويستحسن أن يفحص الشخص أيضا بالإضافة إلى فحص كرياتته ،
ولإجراء هذا الفحص تؤخذ كمية الدم وترك في النلاجة لمدة ٢٤ ساعة
يفصل المصل في أنبوبة معقنة وتوضع الأنبوبة في حمام مائي درجة حرارته ٥٦°
°م لمدة عشرة دقائق ثم يفحص المصل بإضافته إلى كريات معروفة من فئة (أ)
وأخرى من فئة (ب) في أنابيب صغيرة أو على شريحة زجاجية كما سبق وصفه
والجدول التالي يبين النتائج في هذه التجارب .

جدول يوضح تحديد فئة الدم باستعمال كريات اختبارية

فئة الدم	كريات ب	كريات أ
و	+	+
أ	+	-
ب	-	+
أ ب	-	-

ثانيا : أخطاء تنويغ الدم وطرق تلافيها

لما استقرت فئات الدم الأربع السابقة وأجريت ملايين التجارب على
الدماء ظهرت بعض تفاعلات شاذة أو أخطاء في التنويغ ، ويمكن أن تقسم هذه

الشبواذ والأخطاء إلى مجموعتين : اخطاء إيجابية وهى ظهور تفاعلات إيجابية لم تكن منتظرة واخطاء سلبية وهى عدم ظهور تفاعلات إيجابية منتظرة وفيما يلى نشرح أسباب كل من هاتين المجموعتين من الأخطاء :

أولا : الاخطاء أو الشواذ الايجابية

ويرجع السبب فيها الى واحد من الأسباب الآتية :

- ١- التلزن الكاذب أو التراص "pseudo-agglutination" : وهذه ظاهرة معروفة حتى قبل التلزن الحقيقى وسببها زيادة لزوجة الدم ، ولذلك هى أوضح ما تكون فى دماء بعض المرضى مثل مرضى الروماتيزم والحميات وغير ذلك ، فهى لاتعدو أن تكون تجمعاً للكريات فى هيئة كتل متراسة وليست تلازناً حقيقياً وتظهر جلياً إذا فحصت بالمجهر حين ترى الكريات منفصلة فى التراص ومختلطة مكونة كتلا كبيرة فى حالة التلازن . ويمكن تلافى حدوث التراص باستعمال الدم المعلق فى محلول الملح أو بتخفيف الدم بمحلول الملح مرة أو اثنتين ولذلك لا يحصل التراص باستعمال طريقة التوزيع فى الأنابيب ، ويمكن تمييز ظاهرة التراص من التلزن بأن الأولى تختفى تماماً بمجرد إضافة نقطة من محلول أو بتقليب التجمع بمرود أو بضغط غطاء الشريحة عليها قليلا أما التلازن فلا يتأثر بكل هذه الإجراءات .
- والستلزن الكاذب أوضح ما يكون إذا استعمل فى التوزيع مصل محضر من دم الحبل السرى وذلك لوجود كمية من اهللام السرى فى المصل تزيد من لزوجته ولذلك لايجوز تحضير أمصال التوزيع من دم الحبل السرى أبدا .
- ٢- التلزن الذاتى أو التلزن الباردة "auto - agglutination" : وهو نوع من التلزن الحقيقى يحدث حتى بين المصل ونفس كرياتته وسببه وجود

ملزّن في بعض الأمصال يؤثر على كريات الدم بجميع فئاتها وبخاصة في درجة الحرارة المنخفضة ولا يحمل أبدا في درجة حرارة ٣٧° ، ويمكن امتصاص هذا الملزّن من المصل بمزجه مع أى كريات قى درجة حرارة منخفضة ، وهذا هو السبب في ترك المصل مع الكريات في السّلاجة مدة ٢٤ ساعة قبل تحضير مصل التبريع .

وهذا الملزّن الشاذ يوجد تقريبا في كل الأمصال الآدمية بكميات متفاوتة ، وهو أكثر ما يكون في بعض الناس الذين إذا حضرت منهم أمصال متنوعة كان هناك خطر من ظهور هذا الملزّن حتى في درجات الحرارة العادية (١٠ - ٢٠° م) ، ولذلك يوصى بعض الباحثين بإعادة فحص كل الدماء التى تظهر كأنها من الفئة أ ب يمزج كرياتها بنفس مصلها ، فإذا تلتزنت كان ذلك دليلا على خطأ التبريع وحينئذ يجب إعادة التبريع بعد غسل الكريات جيدا بمحلول الملح الدالى .

وقد يحصل التلزن الدائى مع التراصى في وقت واحد مما يزيد الأمر تعقيدا ولكن اتباع الطريقة السابق وصفها يمنع دائما حصول أى من هذين الخطأين .

٣- التلزن الشاذ : وسببه ظهور بعض ملزّنات شاذة في بعض الدماء وأشهر هذه الملزّنات الشاذة :

أ) ملزّنات طبيعية : مثل الملزّن ضد أ ، وهو أكثرها شيوعا ويوجد في أمصال بعض الناس من فئة أ أو أ ب ، ، والملزّن ضد أ (وهو يلزّن كريات ب ، أ) ويوجد في بعض أفراد الفئات أ ، ب ، (أ ب) ، والملزّن الإضافى رقم ١ (أو ضد خ) ويوجد في بعض الأشخاص الذين لاحتوى كرياتهم اللزّين خ) وسأتى الكلام عن هذه الملزّنات فيما بعد :

ب) **ملزقات صناعية أو مناعية:** وهذه قد تتكون في الإنسان نتيجة حقنه بدم اجنبي أو في النساء نتيجة الحمل في جتين فته دمه تخالف فته دم الام وأشهر هذه الملزقات تلك التي تكون ضد العامل الريسى بأنواعه المختلفة "*rh factor*" لكل ذلك يجب عند تحضير أمصال التوزيع التأكد من خلو هذه الأمصال من أى ملزن شاذ .

ج) **التلزن الدموى البكتيرى :** وقد عرفت هذه الظاهرة عندما لاحظ بعض الباحثين ان الدم إذا ترك مدة طويلة قبل فحصه فإنه يظهر كأنه من فته أ ب بمعنى أنه يتلزن بالمصلين النوعين ولكنه يتلزن أيضا بمصل الفته أ ب وهو الحال من أى ملزن ، وقد تبين ان سبب ذلك عدوى الدم بميكروبات متعددة ويمكن تلالى حصوا هذا التلزن دائما بإجراء تجارب التوزيع كلها بطريقة معقمة بعيدة عن أى تلوث بكتيرى وبإضافة مواد مطهرة لأمصال التوزيع (فورمالين ١/١٠٠٠٠ أو أكريفلاين أو مرثيوليت ١/١٠٠٠)

التخثر أو التجلط :

وهو الظاهرة المعروفة التي تنشأ عن تحول فيبرينوجين المصل الى فيبرين ، وقد يختلط في مظهره بالتلزن وإن كان الفحص المجهرى يبينه بوضوح — ولستلال حصول التخثر يضاف الى الدم من مركب سائق للتخثر (اكسالات البوتاسيوم) أو تستعمل الكريات المفسولة من المصل .

ثانيا : الأخطاء او الشواذ السلبية

إذا استعملت أمال التوزيع المحضرة بطريقة صحيحة بعد التأكد من كفاية قوة تركيز المواد الملزنة فيها فإنه يكاد أن يكون مستحيلا حدوث أى من هذه الأخطاء السلبية ، ولكن استعمال الأمصال القديمة أو المحضرة تخفيرا خاطئا قد يؤدى الى مثل هذه الأخطاء .

وفي حالات نادرة جداً قد تكون اللزينات في الكريات قليلة الحساسية ويحصل ذلك في الوالدان ثم أن اللزينات تفقد جزاء كبيراً من حساسيتها إذا حفظت لمدة طويلة ، ولذلك لا يجوز ترك عينة الدم مدة طويلة قبل تنويعها أو استعمال كريات قديمة لأجراء تجارب التوزيع .

وفي بعض أفراد الفئة الفرعية أ₁ ضعفاً جداً للدرجة انه لا يعطي نتيجة ايجابية مع الملزّن ضد أ₁ فيظهر الدم كأنه من فئة ب ولكن فحص المصل في هذه الحالة يبين علوه من الملزّن ضد أ₁ مما يميز فئة الحقيقية على أ₁ ب .

ثالثاً : الفئات الفرعية في النظام الانفهاوى

لم يمض وقت طويل على اكتشاف لاندشتيز لفئات الدم الأربع السابقة حتى وجد فون دنجون وهرشفلد سنة ١٩٩٠ ان بعض كريات الفئة أ لا تنصص الملزّن ضد أ كلية من المصل إذا تركت معه مدة طويلة ، وبذلك يبقى في المصل جزء من الملزّن ضد أ يلزّن معظم كريات الفئة أ أو ان كان لا يؤثر على الكريات السابق استعمالها في الامتصاص وقد أثبت لاندشتيز وليفين أن اللزّين أ₁ على نوعين مختلفين أ₁ ، أ₂ وإن الملزّن ضد أ₁ على نوعين أيضاً ضد أ₂ أو يؤثر على اللزّين أ₁ ، أ₂ بقدر متساو ضد أ₁ وهو لا يؤثر إلا على اللزّين أ₂ وحده ولا يؤثر مطلقاً على اللزّين أ₁ وقد وصف لاندشتيز ملزّناً ثالثاً ضد أ₁ ووجد في مصل بعض أفراد الفئة أ₁ ، أ₂ ب ولكن هذا الملزّن ثبت بعد ذلك أنه ضد وليس ضد أ₁ ولكنه يلزّن كريات الفئة أ₁ لوجود اللزّين وفيها بكمية واضحة .

وبذلك تنقسم فئة الدم أ₁ الى فئتين فرعيتين أ₁ ، أ₂ وكذلك تنقسم فئة ب الى أ₁ ب ، أ₂ ب .

ويمكن التمييز بين هذه الأنواع الفرعية بتحضير مصل منوع لا يمتزى إلا على الملزّن ضد أ₁ وذلك يمزج مصل الفئة ب مع كريات من الفئة أ₁ وتركهما

لمدة ساعة حتى يتم امتصاص المزلن أو ثم يفصل المصل الذي يستعمل بعد ذلك لتعيق الفئدة الفرعية أو من بقية الفئدة أ.

رابعاً : طريقة تنوع البيع الدوائية

١- البحث عن الملزئات : يؤخذ جزء من البقعة وينقع في محلول ملح فسيولوجي لمدة ٢٤ ساعة ثم يؤخذ المحلول الناتج ويفحص تأثيره على الكريات معروفة من فئة أ، ب تماما كما يفحص المصل - ويظهر تلزن في أي من الكريات يسدل عسلى وجود الملزن الشاظر في بقعة الدم ولكن عدم تلزن الكريات لا يدل على انعدام الملزن من الدم إذ أن الملزن قد يمنعى بمرور الوقت كما قلنا.

٢. **البحث عن اللزينات :** يؤخذ جزءان صغيران من البقعة ويوضع كل جزء في أنبوبة صغيرة ويضاف إلى إحداهما كمية من مصل ضد أ وللأخرى كمية من مصل ضد ب وترك الأنبوبتان لمدة ٢٤ ساعة في التلاجة ثم تدار الأنبوبتان في الساندة لفصل المصل الرائق ويضاف إلى كل مصل كمية من الكريات المناظرة له بالمعنى ان تضاف كريات أ إلى مصل ضد أ و كريات ب إلى مصل ضد ب فإذا لم تلتزن الكريات أ لذلك على أن الملتز ضد أ قد امتص من المصل بسبب وجود اللزين أ في بقعة الدم وهكذا .

ويلاحظ أن النتائج الإيجابية هي وحدها ذات القيمة أى أن عدم العنور على اللزتين في البقع ليس دليلا على انعدام وجوده أصلا قد يكون بسبب اختفائه أو زواله بالوقت أو غير ذلك من العوامل .

ولذلك فإن نتائج الاختبارات على البقع يجب أن تذكر بالصيغة الآتية :
(عثر في البقع على الملتز كذا أو الملتز كذا أو لم يعثر عليها) ولايجوز مطلقا استعمال صيغة (وجدت بقع الدم من فئة كذا) .

خامسا : وراثة فئات الدم

كان هو شفيدل أول من لاحظ توارث فئات الدم بين الآباء والأبناء وقد أجرى بحثا على ٣٤٨ شخصا من ٧٢ عائلة استنتج منه ان فئات الدم تتوارث تبعا لقوانين مندل للوراثة ووضع نظريته التي تقول بأن هذه الفئات تحكمها أربعة عوامل وراثية أ ، ب عاملان سائدان يمثلان اللزتين أ ، ب وضد أ ، ضد ب عاملان متنحيان ويمثلان الملتزين ضد أ ، وضد ب .

ولما زادت العائلات التي درست تبين وجود خلافا كثيرة لهذه النظرية ، ولذلك وضع برنشتين نظريته التي تفترض وجود عوامل أ ، ب ، ويحمل كل انسان عاملين منها على زوجين من الصبغات ويرث الانسان أحد

العاملين من أبيه والآخر من أمه — وعمل أ وجود اللذين أ في الكريات وعمل ب وجود اللذين ب وعمل وغياب اللذين النظرية أيضا أن أ ، ب عوامل سائدة أما وفصفاً متخية — والشكل التالي يبين العوامل الوراثية في كلا النظريتين .
والجدول التالي يبين وراثية فئات الدم الأربع تبعاً للنظريتين :
جدول يوضح وراثية فئات الدم الأصلية

فئات الأبوين	الفئات المحتملة لأبناء	
	برنشتين	هرشفيلد
و × و	و	و
و × ا	و ، ا	و ، ا
ا × ا	و ، ا	و ، ا
و × ب	و ، ب	و ، ب
ب × ب	و ، ب	و ، ب
ا × ب	و ، ا ، ب ، اب	و ، ا ، ب ، اب
و × اب	ا ، ب	و ، ا ، ب ، اب
ا × اب	ا ، ب ، اب	و ، ا ، ب ، اب
ب ، اب	ا ، ب ، اب	و ، ا ، ب ، اب
اب × اب	ا ، ب ، اب	و ، ا ، ب ، اب

ولما اكتشفت الفئات الفرعية أمكن تحرير النظرية بحيث تطبق عليها وذلك يفرض وجود أربعة عوامل وراثية بدلا من ثلاثة هي و ، ا ، ب ، حيث أ ، ب ، سائدة على و ثم ا ، سائدة على ب وعمل الجدول التالي وراثية فئات الدم الفرعية تبعاً لنظرية برنشتين بعد أن حورها طومسن لتطبق على الفئات الفرعية .

جدول يوضح وراثة فئات الدم الفرعية

فئات الأبوين	الفئات المحتملة لأبناء
و × و	و
و × آ	و، آ، آ
و × آ	و، آ
و × ب	و، ب
و × آب	آ، ب
و × آب	آ، ب
آ × آ	و، آ، آ
آ × آ	و، آ، آ
آ × ب	و، آ، آ، ب، آ، ب، آ، ب
آ × آب	آ، آ، ب، آ، ب، آ، ب
آ × آب	آ، آ، ب، آ، ب، آ، ب
آ × آ	و، آ
آ × ب	و، آ، آ، ب، آ، ب
آ × آب	آ، آ، ب، آ، ب
آ × آب	آ، آ، ب، آ، ب
آ × آب	آ، آ، ب، آ، ب
ب × ب	و، ب
ب × آب	آ، آ، ب، آ، ب
ب × آب	آ، آ، ب، آ، ب
آب × آب	آ، آ، ب، آ، ب
آب × آب	آ، آ، ب، آ، ب
آب × آب	آ، آ، ب، آ، ب، آ، ب
آب × آب	آ، آ، ب، آ، ب

سادسا : توزيع فئات الدم بين الشعوب

كان هرشفيلد أول من لاحظ اختلاف توزيع فئات الدم بين الشعوب المختلفة ، وقد استعملت هذه الاختلافات في الدراسات الأنثروبولوجية وأدت إلى معلومات قيمة في هذا النوع من العلوم .
والجدول التالي يبين أمثلة لبعض هذه الاختلافات في توزيع فئات الدم بين شعوب العالم .

جدول يوضح توزيع فئات الدم بين بعض الشعوب

الشعب	النسبة المئوية للتوزيع			
	و	ا	ب	اب
مصريون	٢٨	٣٣	٢٥	١٤
سوريون	٣٨	٣٤	٢٠	٨
روس	٣٣	٣٦	٢٣	٨
يونانيون	٤٠	٤١	١٤	٥
إيطاليون	٤١	٤٠	١٤	٥
فرنسيون	٤٣	٤٣	١١	٣
ألمان	٣٩	٤٣	١٣	٥
المجلىز	٤٠	٤٧	١٠	٣

ويلاحظ تقارب نسبة التوزيع بين الشعوب المتقاربة جغرافيا ، كما يلاحظ أن نسبة ا تكثر كلما اتجهنا غربا بينما تقل نسبة الفئة ب والعكس بالعكس .

سابعا : فئات أخرى للدم

منذ اكتشاف النظام الالفباوى لفئات الدم والأبحاث جارية في اكتشاف أنواع أخرى من اللزينات والمزونات التي لاعلاقة لها بالأولى وتستعمل هذه في تقسيم الدم الآدمى إلى فئات أخرى وأجهر هذه اللزينات ما يأتى :

١- اللزتين م ، ن : وقد اكتشفهما لاندشتير ١٩٢٧ باستعمال الارانب بعد حقنها بالماء الادمية ، وقد استطاع بهذه الطريقة ان يثبت أن بعض كريات الدم الادمي تحتوى على لزين سماء والبعض الآخر تحتوى على لزين أخمر أسماء ن وأغلب الكريات تحتوى على اللزتين م ، ن معا وبذلك ينقسم الناس الى ثلاث فئات م ، ن ، م ن تبعاً لوجود هذين اللزتين ، ويلاحظ أن اللزتين م ، ن ليس هما ملزونات طبيعية في مصل الإنسان ولكن الملزّن يحضر صناعياً بمحقن كل نوع من الكريات الادمية في أرناب ثم امتصاص المواد امضادة للدم الادمي بكريات من النوع الآخر أى أننا لتحضير ضد محقن أرناب بكريات من فئة م ثم تمتص المصل بكريات من فئة ن والعكس .

٢- اللزتين غ : "p" وقد اكتشفه لاندشتير أيضاً بأضافة مصل الخنزير الى كريات الإنسان حيث وجد أن كريات الانسان تنقسم الى نوعين أحدهما يلزّن بمصل الخنزير (غ +) والاخر لايتلازّن بهذا المصل (غ -)

٣- العامل المريع : وقد اكتشفه لاندشتير أيضاً سنة ١٩٤٠ حين استعمل مصا الارنب اخقون بدم القرد الريسى "*rhesus meikay*" إذ وجد أن هذا المصل يلزّن كريات غالبية الناس (٨٥%) فمها إيجابية العامل الريسى (وص +) وكريات القلة لا تلزّن فمها سلبية العامل الريسى (وص -) ، وقد لقي هذا العامل الريسى اهتماماً بالغاً حين ظهر أنه يكون في مصل الانسان ملزّناً مضاداً . ولذلك امكن تقليل كثير من حالات المضاعفات التى كانت تتبع نقل الدم حق ولو كان دم المعطى والماتح من فئة واحدة ، كما امكن تقليل كثير من حالات جل دم الولدان وموتم السريع بعد الولادة .

ذلك أن العالم الريصي إذا حقن في دم إنسان لا يحمل مظه كونه في مصله ملزنا مضادا له ، فإذا أعيد حقن هذا الإنسان بنقل دم يحمل هذا العامل فإن كرياتته تلززن باتحاد العامل الريصي مع الملزّن المتكون في المصل ، كما أن المرأة سلبية العالم الريصي إذا حملت جنين إيجابي العامل الريصي (إذا كان الأب إيجابي العامل الريصي) فإن الملزّن يتكون في مصل الام من اتصال كريات الجنين به في المشيمة - فإذا حملت الأم مرة ثانية في جنين من نفس النوع فإن هذا الجنين يموت داخل الرحم او بعد الولادة مباشرة نتيجة تلزّن كريات من اتحاد العامل من اتحاد العامل الريصي بما مع الملزّن الذي يدخل مصله من مصل الأم عن طريق المشيمة .

وقد تبين ذلك أن العامل الريصي على أنواع ثلاثة ج ، د ، هـ كما تبين أن الكسريات سلبية العامل الريصي تحمل لزينات ضعيفة من ثلاثة الأنواع أيضا سميت جـ ، د ، هـ ، وأن هذه الأنواع الستة من اللزينات تكون لنفسها ملزّنات نوعية في المصل تسمى ضد ج وضد د وضد هـ وهكذا ، باستعمال هذه الملزّنات الستة يمكن تقسيم الدم الادمي تبعاً لنوع ما فيه من العامل الريصي إلى ثمان فئات بينهما الجدول التالي :

ضد هـ	ضد د	ضد ج	ضد هـ	ضد ج	ضد د	النسبة المئوية	الفئة
+	-	-	-	+	+	٥٦,٦	ج د هـ
-	-	+	+	-	+	١٦,٠	ج د هـ
-	-	-	+	+	+	١٢,٠	ج د هـ
+	-	+	-	-	+	١,١	ج د هـ
+	+	-	-	+	-	١,١	ج د هـ
-	+	+	+	-	-	٠,٩	ج د هـ
-	+	-	+	+	-	٠,٠	ج د هـ
+	+	+	-	-	-	١٢,٣	ج د هـ

وليس لهذا التقسيم قيمة كبيرة في الطب العلاجي بخلاف الطب الشرعى فإن الشئ الهام في الطب العلاجي هو معرفة هلى الدم إيجابي العامل الريصى أم سلبية ويعرف ذلك باستعمال الملزن ضد د وحده فما أعطى نتيجة إيجابية معه كان إيجابيا وما أعطى نتيجة سلبية معه يعاد فحص كرياتته بالملزن ضد ج وضده، لتمييز الفئات ج ء ه ، ج ء ه النادرة (وهى فى حقيقتها إيجابية العامل الريصى) من النوع ج ء ه السلبى الحقيقى :

١- الملزتين والعامل (س) : تبين أن اللزيتات ١ ب والموجودة فى كريات الدم توجد أيضا فى خلايا جميع الأنسجة الجسمية وفى معظم الناس توجد هذه اللزيتات أيضا على هيئة ذوابة فى معظم إفرازات الجسم كالعرق واللعاب والمنى وغيرها، ولكن عددا قليلا من الناس لا توجد اللزيتات فى إفرازاتهم ولذلك فرض ان خاصية القدرة على إفراز اللزيتات صفة وراثية سائدة رمز لها بالحرف س تناظرها صفة متنحية (س) تدل على عدم القدرة على إفراز اللزيتات، وقد ثبت لزيت مخالف لكل اللزيتات السابق وصفها فى كريات دم الأشخاص القادرين على افراز اللزيتات الالتقاوية فى افرازات جسمهم اما كريات الأشخاص الذين لا يوجد فى افرازاتهم لزيتات القباوية فلم يوجد فيهم ايضا هذا اللزيت الجديد الذى رمز له بالحرف ل :

هذا وقد أثبت كثير من الباحثين أن وجود هذه اللزيتات جميعها يتوارث تبعا لقوانين الوراثة المعروفة وبذلك يمكن استعمال كل هذه اللزيتات فى الطب الشرعى لمعرفة مصدر أى بقعة دموية فحسب بل لتفى نسب أى إنسان لأبويه أيضا .

ثامناً : استعمال فئات الدم فى الطب الشرعى

هناك قضايا كثيرة يستعمل فيها تنويع الدم إلى فئاته وأهم هذه القضايا :

١. حين توجد بقع دموية أو فى قضايا القتل والجروح قد يكون من المهم معرفة منشأ السدم الموجود على ملابس بعض المتهمين وهل هو من دمهم أو دم القتلى ، وفى هذا الحالة يمكن تنويع الدم المشتبه فيه وأخذ عينة من دم المتهمين وتنويعها وأخذ عينة من دم القاتل وتنويعها أيضاً ، فإذا اتفقت فئة دم البقع مع دم أحدهما كانت قرينة على منشأ الدم ولكن ذلك لا يمكن اعتباره دليلاً مؤكداً إلا فى حالات الاختلاف إذ أن اختلاف الفئة دليل مؤكد على اختلاف المنشأ .

وفى جميع هذه الحالات لا يستعمل إلا النظام الالفباوى للتويع إذ أن اللزيمات الأخرى صعبة الإثبات فى البقع الدموية .

ويجب أن تكون عينة الدم المأخوذة من اللجنة صالحة للتويع ، وهى لا تكون كذلك إلا إذا كانت الوفاة حديثة ولم يبدأ التحلل الرمى بعد ، ولذلك تنصح بأخذ عينة من دم القلب فى كل حالات الوفاة المشتبهة وتنويع الدم وحفظ النتيجة لوقت الحاجة .

٢. فى حالات الاختلاف على الأبوة ينوع دم الطفل والأم والأب المشتبه ثم تطبق نظريات الوراثة التى قد تنفى الأبوة إذا خالفت النتائج النظرية ولكنها لا تثبت الأبوة إذا طابقت النتائج النظرية .

ويجب أن لا يغيب عن البال أن هذا الاستعمال لا يعتد به فى الزواج الشرعى إذ الولد دائماً للفراش ، أما فى حالات الأبوة غير الشرعية فقد يؤخذ بهذه النتائج فى نفي الأبوة لا فى إثباتها .

٣. فى حالات الاختلاف بين العائلات على نسبة الأطفال المخطوفة إليهم أو فى حالات اختلاط المواليد فى مستشفيات الولادة وغير ذلك يستعمل تنويع الدم فى نفي نسبة الطفل إلى إحدى العائلات ، وفى جميع هذه الحالات يمكن استعمال كل أنظمة التويع وكلما كثرت الفئات الدموية كانت النتائج مفيدة فى إثبات النسب .

أحكام النقض

• إن القانون وإن لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديرة واقتصر على إيراد بعض أمثلة لها إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية بصفة مستديرة كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذي كان يكفي وقوعه لتكوينها بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضي الموضوع يت فيه بما يتيحه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب ومن ثم فلا جدوى مما يجادل فيه الطاعن من أن حالة الجنى عليه لم تصبح نهائية ومن عدم إعادة عرضها على الطبيب الشرعي لبيان ماهية العاهة وتقدير مداها مادام أن ما انتهى إليه الحكم من ذلك إنما يستند إلى الرأي الفني الذي قال به الطبيب الشرعي وخلص منه إلى أنه قد نشأت لدى الجنى عليه من جراء اعتداء المتهم عليه عاهة مستديرة يستحيل برؤها وهي استئصال الطحال تقدر بسنحو عشرين في المائة ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن في هذا الشأن يكون ولا محل له . (الطعن رقم ٢٤١٧٩ لسنة ٦٧ ق — جلسة ١٩/١/٢٠٠٠).

• من المقرر أن تقدير مدى العاهة ليس بلازم طالما أن المحكمة اطمأنت إلى ثبوت إصابة الجنى عليها بعاهة. نتجت مباشرة عن اعتداء وقع عليها ، وكان الحكم إذ رفض طلب الطاعن تقدير مدى العاهة نتجت مباشرة من اعتداء وقع عليها ، وكان الحكم إذ رفض طلب الطاعن تقدير مدى العاهة قد أسس هذا الرفض على أنه غير منتج في الدعوى بعد أن اطمأن إلى ما ثبت بالتقرير الفني وشهادة الطبيب من تخلف عاهة مستديرة لدى الجنى

عليها — وهى بتر كامل للسلامية الأخيرة لإصبح الخنصر لليد اليسرى — نتيجة الإصابة التى أحدثتها بها الطاعن فإن هذا حسيه ليبراً من دعوى الإخلال بحق الدفاع لما هو مقرر من أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ، أن تعرض عن ذلك ، بشرط أن تبين علة عدم إجابتها هذا الطلب وهو ما أوضحه الحكم بما يستقيم به قضاؤه ، هذا فضلاً عن انعدام مصلحة الطاعن في نفى مسئوليته عن إحداث العاهة مادامت العقوبة المقررة عليه وهى الحبس لمدة سنة واحدة مع الشغل تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب البسيط المنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، ولا يغير من ذلك كون المحكمة قد عاملته بالمادة ١٧ من هذا القانون ، ذلك بأنها إنما قدرت مبررات الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بغض النظر عن وصفها القانوني ، ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة — في الظروف التى وقعت فيها — تقتضى الزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذى وصفتها به . (الظعن رقم ١٩٧٤٦ لسنة ٦٩ق — جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣) .

• إذ كان المشرع قد جعل الورقة العرفية حجة بما دون فيها ما لم ينكر من نسبت إليه صراحة ذات الإمضاء أو الختم الموقع به . وكان ما قرره الطاعن من أن التوقيع على الإقرار غير مقروء لا يتضمن طعناً صريحاً على هذا التوقيع . ينفي صدوره عن الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتمد بهذا الإقرار يكون قد التزم صحيح القانون . (نقض جلسة ١٩٧٦/٦/٧ ص ٢٧ ص ١٢٨٥) .

• التوقيع بالإمضاء أو بصمة الختم أو بصمة الإصبع هو المصدر القانوني الوحيد لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية وفقا لما تقتضى به المادة ١/١٤ من قانون الإثبات وإذ كان المقصود بالإمضاء هو الكتابة المخطوطة بيد من تصدر منه ، وكان الإمضاء بالكربون من صنع ذات يد من نسبت إليه ، إن انحرز الموقع عليه بإمضاء الكربون يكون في حقيقته محررا قائما بذاته له حجيته في الإثبات . لما كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية لتقرير الخبير المتدب في الدعوى أن التوقيع المنسوب للطاعن على انحرز المطلوب الحكم برده وبطلانه عبارة عن كتابة بخط اليد محررة بالكربون . وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر هذا انحرز صورة منقولة عن أصل ليس لها حجية في الإثبات فإن الحكم إذ بنى قضاءه بعدم قبول دعوى التزوير يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون . (نقض جلسة ١٩٧٨/١/٣١ ص ٢٨ ص ٣٥٧).

• إن دفاع الطاعن من عدم وجود مصلحة له في الاشتراك في التزوير إنما يتصل بالبائع على ارتكاب الجريمة وهو ليس من أركانها أو عناصرها ومن ثم فإنه لا يتال من سلامة الحكم عدم تحقيق المحكمة له ، وما أوردته في شأنه هو مما يسوغ به الرد عليه . (الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٣٠/١٩٧٥/٣ ص ٢٦ ص ٢٩٢).

• إذا كان الطاعنان لم يتمسكا أمام محكمة الموضوع . بعدم صحة انحرزات العرفية لعقد الإيجار المقدم من المطعون عليهم . وكانت الرسالة لا تشترط في ترجمة المستندات إلا حيث لا يسلم الخصوم بصحة الورقة العرفية ويتنازعون أمرها . فلا على الحكم أن هو اعتد بها . (نقض جلسة ١٩٧٩/٥/٢ ص ٣٠ ص ٥٣).

• إذا كانت قواعد الإثبات لا تتعلق بالنظام العام ، وكان الطاعنون لم يبق لهم التمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز الاحتجاج بحجية الصورة الفوتوغرافية للعقد — المقدمة من المطعون ضده الأول — ولم يطعن على هذا العقد أو صورته بأى مطعن ولم يطلبوا من المحكمة تكليف المطعون ضده بتقديم أصل العقد ، فإنه لا يقبل من الطاعنين المنازعة فى العقد أو صورته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعنان رقما ١٢٣٧ ، ١٢٣٩ لسنة ٤٧ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢١) .

• لم يشترط قانون الإثبات طريقا معينا يتعين على منكر التوقيع على المحرر العرفى اتباعه إذ يكفى ابداء الدفع بالإنكار صراحة حتى تسقط من المحرر العرفى حجتيه فى الإثبات اعمالا لنص المادة ١/١٤ من قانون الإثبات . (الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٤٩ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٩) .

• متى كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما اقتضت به من أدلة لها أصلها الثابت فى الأوراق ، والى استخلصت منها أن الطاعن الأول بوصفه محضرا قد أثبت على خلاف الحقيقة فى إعلان الدعوى أنه قد تمت مخاطبة أنه المراد اعلانه حالة كونه قد خاطب المتهم الثانى الذى وقع على الإعلان بإسم المخاطب معها ، فإن هذا استخلاص سائق وفيه الرد الضمنى برفض ما يخالفها ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى الحكم . ومن ثم فلا تشرب على المحكمة أن هى التفتت عن الرد على دفاع الطاعن الأول من أنه غير مكلف بالتحقيق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان ، مادام البادى أنه دفاع ظاهر البطالان . (الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٥ق — جلسة ٣/٣٠/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢٩٢) .

• من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق به جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المقصود به تغيير مضمون الخبر بحيث يخالف حقيقة النسبة وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها ، لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما احتمال حصول ضرر بالمصلحة العامة ، إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من القيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما فيه . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن قصور الحكم عن تحييص دفاعه بقيام التفويض من المحامي بالتوقيع باسمه على عريضة الدعوى ، وكذا الثغرات عن طلب مناقشة بعض الشهود الباتا لذلك ، لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ، لا تلتزم المحكمة بالرد عليه طالما أن ثبوت قيام التفويض ليس من شأنه — بعد ما سلف إيراده — أن تنفي به جريمة التزوير في المحرر الرسمي المسندة إليه . (الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢ ص ٢٧ ص ٣٢٩) .

• من المقرر أنه ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر من موظف عمومي من أول الأمر — إذ قد يكون عرفيا في أول الأمر ثم ينقلب إلى محرر رسمي بعد ذلك إذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته ففي هذه الحالة يعتبر واقعا في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب الخبر الصفة الرسمية بتدخل الموظف وتسحب رسميته على ما سبق في الاجراءات أن العبرة بما يؤول إليه المحرر لا بما كان عليه في أول الأمر . فإن عريضة الدعوى رقم ... مدني كلى ... وقد آلت إلى

ورقة رسمية بتدخل الموظف المختص بقلم الكتاب بتحويل رسمها والتوقيع عليها ، تسحب رسميتها على الإجراءات السابقة ، لما كان ذلك ، وكان ما قام به الطاعن — على ما أثبتته المحكمة — هو نسبه التوقيع الذي جرت به يده إلى الخامى الذى استلزم القانون توقيعه على عريضة الدعوى ، مما يترتب عليه مخالفة الحقيقة القانونية التى كان يتعين اثباتها كما تطلبها القانون فى المحرر الرسمى ، ليكون حجة على الكافة بما أثبت فيه . (الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٥ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢ ص ٢٧ ص ٣٢٩) .

• تفسير الحقيقة بطريق الغش . ياحدى الوسائل المحددة قانونا . كفايته لتحقيق جريمة تزوير فى الأوراق الرسمية . حدوث ضرر لشخص معين غير لازم . على ذلك . (الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٩ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٤ ص ٣٠ ص ٩٧٩) .

• جرى قضاء هذه المحكمات — محكمة النقض — على أن السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية تعد أوراقا رسمية وأن كل تفسير فيها يعتبر تزويرا فى أوراق رسمية وإنحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد فى قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اعتبار ما وقع من الطاعن من تقديمه الى مجهول بطاقة عائلية قام بتغيير الحقيقة بوضع اسم الطاعن ولقبه بدلا من اسم ولقب صاحبها ، اشتركا مع مجهول فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح . (الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٩ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩ ص ٣٠ ص ٥٠٦) .

• من المقرر أن استخلاص تاريخ وقوع التزوير من ظروف الدعوى والأدلة القائمة فيها هو من شأن قاضى الموضوع وحده . وهو غير ملزم فى ذلك بالأخذ الوارد على الورقة المزورة . (الطن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٠ ص ٢٨ ص ٤٦٧) .

• من المقرر أنه لا يلزم فى التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا فى كشفه أو متقنا يتعذر على الغير أن يكشفه مادام أن تغير الحقيقة فى الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس ، لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن تغير الحقيقة الذى تناول الاسم واللقب فى البطاقة العائلية المزورة يجوز أن ينخدع به بعض الناس فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد . (الطن رقم ١٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩ ص ٣٠٦ ص ٥٠٦) .

• جريمة التزوير فى محرر رسمى . تحققها بمجرد إعطاء الورقة شكل الورقة الرسمية ومظهرها . ولو نسبت زورا إلى موظف للإيهام برسميتها — صدور المحرر بداءة من موظف عام . غير لازم . كفاية أن يتدخل فيه موظف عام فى حدود وظيفته أو ينسب إليه ذلك للإيهام برسميته . (الطن رقم ٩٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣ ص ٢٩ ص ٤٠٩) .

• اتقان التزوير ليس بال لازم لتحقيق الجريمة . (الطن رقم ٤٨٧٠ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٣٣ ص ٣١٠) .

• عقد الزواج . وثيقة رسمية . مناط العقاب على التزوير فيها ؟ مثال لتسيب غير معيب على الاشتراك فى تزويرها . (الطن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٣٣ ص ٢٩٠) .

• جريمة تزوير في محرر رسمي إمكان تحقيقها باصطناع المحرر ونسبته كذبا إلى موظف عام . (الطعن رقم ٤٨٧٠ لسنة ٥١ق — جلسة ١٩٨٢/٣/ ص ٣٣ ص ٣١٠) .

• صفة الرسمية لا يشترط لاسياغها على الورقة أن تكون محررة على نموذج خاص . (الطعن رقم ٤٨٧٠ لسنة ٥١ق — جلسة ١٩٨٢/٣/ ص ٣٣ ص ٣١٠) .

• تقديم الطاعن وثيقة الزواج المزورة إلى الجهة المختصة بإثبات واقعات الأحوال المدنية وهو عالم بتزويرها . تتحقق به جريمة استعمال محرر رسمي مزور مع العلم بتزويره . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ق — جلسة ١٩٨٢/٣/١٠ ص ٣٣ ص ٣٢٢) .

• محضر جمع الاستدلالات . جواز الاحتجاج به عند صاحب الاسم المنتحل فيه . تغيير المتهم لإسمه فيه . عدم كفايته . مجردا . لتوافر جريمة التزوير . سواء وقعه بالاسم المنتحل أم لا . تحقق التزوير في هذه الحالة شرطه أن يكون الاسم المنتحل لشخص معروف للمتهم لحقه أو يحتمل أن يلحقه ضرر . مثال . (الطعن رقم ٥٦٠٨ لسنة ٥٢ق — جلسة ١٩٨٣/٣/١٧ ص ٣٤ ص ١٠٣) .

• تمام الاشتراك في التزوير غالبا . دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . كفاية الاعتقاد بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها . مدامت تسوغه . مثال لتسبب معيب . (الطعن رقم ٥٨٠٢ لسنة ٥٢ق — جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ ص ٣٤ ص ٣٧١) .

- السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ للأحوال المدنية أوراق رسمية . التغيير فيها تزوير في أوراق رسمية . إنتحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة في قانون العقوبات . خروجه عن نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ اتفاق الطاعة مع مجهول على تحرير بيانات استمارة طلب الحصول على بطاقة شخصية باسم المجنى عليها ووضعها هي صورتها عليها وتقديمها إلى السجل المدني متحلة إسم المجنى عليها . أثره . اشتراك في تزوير محرر رسمي . (الطعن رقم ٥٩٩٧ لسنة ٥٣ق — جلسة ١٩٨٤/٢/١ س ٣٥ ص ١٠٥) .
- تعديل المحكمة التهمة من جنابة تزوير في محرر رسمي إلى جنابة تزوير في محرر لإحدى المنشآت التي تساهم الدولة في مالها بنصيب تعديل في التهمة ذاتها وليس مجرد تغيير في وصفها . عدم جواز إجرائه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى مع لفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٥٣ق — جلسة ٢٧/١١/١٩٨٣ س ٣٤ ص ٩٩٩) .
- تزوير المحررات الصادرة عن إحدى الجهات المبينة في المادة ٢١٤ مكررا عقوبات المضافة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . يعتبر تزويرا في محررات عرفية . وإن كانت عقوبته السجن . أساس ذلك . (الطعن رقم ٦٤١٣ لسنة ٥٣ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩ س ٣٥ ص ٥٣٣) .
- الباعث ليس ركنا من أركان جريمة التزوير . عدم التزام المحكمة بتحقيقه . (الطعن رقم ٤٨٠٣ لسنة ٥٤ق — جلسة ١٩٨٥/٣/٢١ س ٣٦ ص ٤٣٦) .

• ضم ملفى الدعويين المطعون على محضر جلستهما بالتزوير بأوراق الحكم المطعون عليه . اعتبارهما معروضين على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم . (الطعن رقم ٧٤٤٧ لسنة ٥٤ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٣ ص ٣٦ ص ٥٣٠) .

• عدم جدوى التشكيك في صحة ما اثبت بالإعلان طالما أنه لم يطعن عليه بالتزوير . (الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٥٢ق — جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤ ص ٣٤ ص ٦٦٦) .

• وجوب توقيت مدة العزل عند معاملة المتهم المخاطب بأحكامها بالرأفة المادة ٢٧ عقوبات . حق محكمة النقض تصحيح خطأ الحكم لمخالفته المادة المذكورة . أساس ذلك . (الطعن رقم ٦٦٦٧ لسنة ٥٢ق — جلسة ١٩٨٣/٤/٥ ص ٣٤ ص ٤٨٨) .

• كفاية اطمئنان المحكمة إلى إقامة المعلن إليه في العنوان الذى أعلن فيه . المنازعة في ذلك . جدل موضوعي لا يقبل أمام محكمة النقض .

• حق المحكمة اطراح دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٠٣٨ لسنة ٥٥ق — جلسة ١٩٨٦/١/٢٢ ص ٣٧ ص ١٢٧) .

• وضوح التزوير بدرجة لا يمكن أن يتخذه بها أحد . لا تأثيم التمسك بظهور التزوير لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز ما لم تكن مدونات الحكم تظاهره . (الطعن رقم ٥٥٠٦ لسنة ٥٥ق — جلسة ١٩٨٦/١/٢٩ ص ٣٧ ص ١٦٣) .

• جريمة التزوير في المحررات الرسمية . صدورها فعلا عن الموظف المختص بتحرير الورقة . غير لازم . يكفي اعطاء الأوراق المصطنعة شكل الأوراق

الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام للإيهام
برسميتها. التفات الحكم عن دفاع ظاهر البطلان . لا يعيه .. (الطنن رقم
٦١٩٦ لسنة ٥٦ق — جلسة ١٩٨٧/٤/٢ س ٣٨ ص ٥٣٧) .

• تفسير الحقيقة في السجلات والبطاقات وكافة المستندات المتعلقة بتفيلد
القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . تزوير في أوراق رسمية . أساس ذلك ؟
(الطنن رقم ١٥١١ لسنة ٥٧ق — جلسة ١٩٨٧/١٢/٨ س ٣٨ ص
١٠٦٥) .

• يعتبر اغرر رسميا في حكم المادتين ١١ ، ٢١٣ عقوبات متى صدر لو
كان في الإمكان أن يصدر من موظف عام مختص بتحريره . ثبوت اشتراك
الطاعن في جريمة التزوير — لا مصلحة له في المجادلة في معاقبته على أساس
أنه فاعل أصلي . علة ذلك ؟ (الطنن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ق — جلسة
١٩٨٧/١٢/١٧ س ٣٨ ص ١١٠٣) .

• التزوير باعتبارها العقوبة الأشد مع تفرعه عن جريمة التهريب . خطأ
يوجب تصحيحه اكتفاء بعقوبة الجريمة الأشد . (الطنن رقم ٦١٩٦ لسنة
٥٦ق — جلسة ١٩٨٧/٤/٢ س ٣٨ ص ٥٣٧) . عدم اشتراط صدور
التزوير من موظف مختص فعلا كفاية أن تعطى الأوراق المصطنعة شكل
الأوراق الرسمية ومظهرها ولو لم تصدر من موظف عام (الطنن رقم
٢٨٢٥ لسنة ٥٧ق — جلسة ١٩٨٧/١٠/١٣ س ٣٨ ص ٧٨٧)

• جريمة التزوير في محرر رسمي . تحققها بمجرد اعطاء الورقة شكل الورقة
الرسمية ومظهرها ولو نسبت زورا إلى موظف للإيهام برسميتها . كفاية أن
يتدخل الموظف في تحريرها الموظف في تحريرها بما يوهم أنه باشر اجراءاته في

حدود سلطته . (الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٢/٨/١٩٨٧ من ٣٨ ص ١٠٦٥) .

• عدم تمييز الشارع بين طريقة وأخرى من طرق التزوير . كفاية كل منها لترتيب المسؤولية ولو لم تتوافر الطرق الأخرى . (الطعن رقم ١٣١ لسنة ٦٠ ق — جلسة ١٩٩١/٢/٦ من ٤٢ ص ٢٦١) .

• مجرد الإكتفاء بالإشارة إلى ما تضمنه تقرير الخبير من اصطناع الختام ومطبوعات دون إيراد مضمونه . قصور . (الطعن رقم ٤٥١٩ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/١١/٣ من ٣٩ ص ١٠٠١) .

• تحدث حكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جرمي التقليد والتزوير . غير لازم . مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . (الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٨/٤/١٤ من ٣٩ ص ٦٠٧) .

• كفاية تغير الحقيقة في محرر بما يؤدي إلى الخداع لبعض به لقيام جريمة التزوير . إتيان التزوير في هذه الحالة ليس بلازم لتحقيق الجريمة . (الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٨/٤/١٤ من ٢٩ ص ٦٠٧) .

• جريمة الاشتراك في تزوير عقد الزواج . مستقة في ركن المادى عن جريمة الزنا لا ضم على النيابة إن هي باشرت التحقيق في جريمة الاشتراك في تزوير عقد الزواج . رجوعاً إلى حكم الأصل وما يسفر عنه من جريمة الزنا التي يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على شكوى مادامت الشكوى قد قدمت قبل رفع دعوى الزنا إلى جهة الحكم . على ذلك ؟ (الطعن رقم ٣٠٤٥ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٨/١٠/١٦ من ٩١٤) .

• قضاء محكمة الجنايات ببراءة المظعون ضده من تهمة التزوير والاستعمال الموثق بالمادتين السابقتين على سند من القول بأن الواقعة غير مجرمة رغم أن تاريخ الواقعة بعد العمل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ المنطبق على الواقعة . خطأ في تطبيق القانون يوجب النقض والإحالة بالنسبة لجميع التهم للارتباط . (الظعن رقم ٦٠٥٥ لسنة ٥٩ق — جلسة ١٩٩٢/٢/١٦) .

• السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق المتعلقة بتنفيذ القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . أوراق رسمية . التغير فيها تزوير في أوراق رسمية انتحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة في قانون العقوبات . خروجه عن نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . (الظعن رقم ٦١٢٤ لسنة ٥٩ق — جلسة ١٩٩٣/١/٧ س ٤٤ ص ٥٢) .

• عدم اشتراط صدور جريمة تزوير اغترات الرسمية من الموظف المختص بتحريرها كفاية اصطناع المحرر ونسبه كذبا إلى موظف عام للإيهام برسميته (الظعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ق — جلسة ١٩٩١/٥/١٥ س ٤٢ ص ٨٠٢) .

• خلط الحكم بين صفة المحرر ومناط العقاب على التزوير في المحرر الرسمي . خطأ في القانون . (الظعن رقم ٢٥٩٧ لسنة ٥٩ق — جلسة ١٩٩١/٣/٢٨ س ٤٢ ص ٥٣٩) .

• إن كون الشيك محل الدعوى قد صدر من جهة حكومية لصالح الطاعن إلا أن تفسير الحقيقة لم يشمل أيًا من بيانات الشيك الجوهرية التي حررها

الموظف العام وإنما اقتصر التغير على بيانات التظهير المنسوب صدورها من الطاعن وهى لم تكتسب الصفة الرسمية بتدخل الموظف العام في تحريرها ومن ثم يعتبر التزوير في هذا البيان واقعا في ورقة عرفية مما تخصص به محكمة الجنح الأمر الذى قد يشير تدخل محكمة النقض عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ذلك أن تصدى محكمة النقض من تلقاء نفسها في هذه الحالة فضلا عن أنه رخصة استثنائية مشروط بأن يكون الحكم صادرا من محكمة لا ولاية لها بالفصل في دعوى وأن يكون نقض محكمة النقض للحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم وكلاهما غير مترافق في الطعن المائل (الطعن رقم ٥٧٤٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٦/٤/١٠)

• إذا كان الحكم قد استند في قضائه برفض الدعوى المدعى بالحقوق المدنية عن تزوير عقد إلى أقوال صدرت من اغمامى معه في قضية مدنية أولتها المحكمة بأنها تتضمن اقرار منه بصحة العقد المطعون فيه بالتزوير وإلى أن نفس اغمامى عنه كرر هذه الأقوال في مذكرة قدمها في القضية المذكورة دون أن يشير فيها إلى أن العقد مزور وكانت العبارة الواردة في مذكرة اغمامى هي " أنه يظهر من الاطلاع على صورة العقد المزعوم المنسوخ في صورة الحكم أنه لا يصح تسجيل الحكم إلا بعد تسديد المبلغ وهو ٢٠٠ جنيه الباقية في ذمته " فهذا الحكم يكون قد أخطأ في الاستناد إذ قول اغمامى " العقد المزعوم " يفيد التمسك بتزوير العقد فلم يكن يصح معه القول بأن المدكرة خللت من الإشارة إلى تزويره ، بل المستفاد من عبارة المذكورة أن مقدمها أراد أن يدل بدفاع يتعلق بالقانون توصلنا إلى الحكم لمصلحة موكله مما مؤداه أنه حتى مع افتراض صحة العقد المزعوم فإن

المدعى عليه في التزوير لا يحق له تسجيل الحكم بصحة التوقيع مادام لم يؤد للمدعى باقى الثمن . (الظعن رقم ٢٠٧٢ لسنة ١٧ق - جلسة ١٢/٢٢/١٩٤٧/).

• إذا كانت أسباب الحكم لا تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها المحكمة في حكمها فهي أسباب مشوبة بالقصور والحكم المبني عليها باطل واجب نقضه فإذا دلت المحكمة على وقوع التزوير باختلاف بصمات الختم الموقع به على الأوراق المطعون فيها بالتزوير مع بصمة ختم المجنى عليه المعترف به ولم تعرض للكلام في صحة نسبة فعل التزوير إلى المتهمين فإن التذليل بهذا الاختلاف لا يؤدي وحده إلى الحكم بإدانة المتهمين بل الواجب على المحكمة أن تتحرى ما إذا كانت هذه المغايرة بين البصمات سببها أن المتهمين هم الذين اترفوا التزوير لغرض من الأغراض أرادوا تحقيقه بارتكاب التزوير أم هم أجانب عنه لا يدرون عنه شيئا . (الظعن رقم ٣٦٣ لسنة ٤ق - جلسة ١٩٣٤/١/٢٢).

• من المقرر أن الحقيقة التي يحميها القانون بالعقاب على التزوير هي الحقيقة التي يدل عليها المظهر القانوني للمحرر . أى التي تتعلق بما الثقة العامة - لا الحقيقة المطلقة . ويرتب على ذلك أنه يجوز قانونا أن تقع جريمة التزوير بناء على تغير الحقيقة في محرر ولو أدى هذا التغير إلى مطابقة مضمون المحرر للحقيقة المطلقة وكان ما قام به الطاعن - على ما أثبتته المحكمة هو اشتراكه مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو البطاقة الشخصية الصادر باسم ... بأن اتفق معه على زيادة الاسم الرابع لصاحبها ثم بصم عليه الطاعن ببصمة خاتم جهة عمله لإضفاء

القانونية عليه . مما يترتب عليه مخالفة الحقيقة التي صدر بها المحرر الرسمي ليكون حجة على الكافة بما اثبت فيه . (الطعن رقم ٥٩٤١ لسنة ٦٤ ق — جلسة ١٩٩٦/٣/١٢) .

• متى كان قد استند ضمن ما عول عليه في إدانة الطاعن على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي ، وكان يبين مما أورده الحكم عن هذا التقرير أنه انتهى إلى أن العبارة المزورة حررت بخط الطاعن واعتمد في ذلك على ما أجراه من مضاهاة الصورة الفوتوغرافية للورقة المزورة على أوراق استكتاب الطاعن وعلى ورقة محررة بخطه في ظروف طبيعية ، وقد استبعدت المحكمة هذه الورقة من التقرير لما وجه إليها من شبهات واكتفت بالمضاهاة التي أجريت على أوراق الاستكتاب . وكانت المحكمة رغم استبعاد أحد عنصرى المضاهاة قد أخذت بنتيجة التقرير على علته دون أن تجرى في هذا الشأن تحقيقا لتبيان مبلغ أثر استبعاد هذا العنصر في الرأي الذي انتهى إليه الخبير ، وما إذا كانت أوراق الاستكتاب وحدها تكفى للوصول إلى النتيجة التي خلص إليها . ومن غير أن تباشر المحكمة بنفسها مضاهاة العبارة المزورة على أوراق الاستكتاب وتبدى رأيها فيها ، مما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال ويوجب نقضه . (الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٨ من ١٤ ص ٣٠٩) .

• لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه لم يبين تاريخ الحكم النهائي القاضي برد وبطلان الورقة المزورة ، مع ما لهذا البيان من أثر هام في تحديد بدء انقضاء الدعوى الجنائية كما فات الحكم ذكر تاريخ المحاكمة الجنائية والمدة التي انقضت بين الحكم النهائي وبدء تلك المحاكمة ، مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في

الحكم . هذا بالإضافة الى قصور في استظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن به واكتفائه في هذا الخصوص بقضاء المحكمة المدنية برد وبطالان الورقة المطعون عليها بالتزوير ، دون العناية ببحث الموضوع من وجهته الجنائية ، إذ أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم مادام الحكم لم يقم الدليل على أن الطاعن هو الذى قارف التزوير أو اشترك في ارتكابه فضلاً عما انطوى عليه الحكم من إخلال بحق الطاعن في الدفاع بالتفاته عن تحقيق ما آفاه في صدد تحويل الحرر إليه من الغير وهو دفاع له أهمية لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسئولية الجنائية . فإن هذا العوار الذى اصاب الحكم يكفي لنقضه . (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٠ ص ١٤ ص ٥٠) .

• من المقرر أن إغفال المحكمة الإطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب اجراءات المحاكمة ، لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري في اجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها من تمحيص الدليل الأساسى في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هى الدليل الذى يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث لمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويطلب من أن الورقة موضوع الدعوى هى التى دارت مراعاته عليها - الأمر الذى فات محكمة أول درجة اجراءه وغاب على محكمة ثاني درجة تداركه بما يعيب حكمها بما يطله ويوجب نقضه ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أشار إلى اطلاع المحكمة على الصورة الشمسية للسند المدعى بتزويره باطلاع المحكمة على تلك الصورة لا يكفي إلا في حالة فقد

أصل السندات . (الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٣٧ق — جلسة ٢٤/٤/ ١٩٦٧س ١٨ص ٥٦٦) .

• مفاد نصوص المواد ٧ و ١٦ و ١٧ و ١٩ و ٣٤ و ٣٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية — انه اذ حرر الطاعن كشفاً بعائلة المتهم الذي أريد اغفازه من الخدمة العسكرية بدون وجه حق ووقع عليه بوصفه شيخ الحارة واعتمده مأمور القسم وختم بخاتم الجمهورية فإنه يكون قد اكتسب بذلك صفة الأوراق الرسمية . ولا يقدح في هذا ان يكون الطاعن غير مختص مكانياً بتحرير ذلك الكشف أو أن يكون شيخ القسم لم يوقع مع الطاعن على اكتشاف المذكور . ذلك بأنه من المقرر انه اذا كان البطلان اللاحق باخسر بسبب عدم اختصاص من نسب اليه تحريره اليه تحريره مما تفوت ملاحظته على كثير من الناس فإن العقاب واجب على اعتبار ان المحرر يسمى لتوقع حصول الضرر بسببه على كل حال ، ولما كان هذا العيب بفرض قيامه قد فاتت .ملاحظته على الموظفين المختصين فصلدت على أساسه شهادة إغفاء المتهم من الخدمة العسكرية بدون وجه حق فإن الحكم اذ اعتبر في الحقيقة الذي حصل في الورقة الرسمية سالفة البيان تزويراً رسمياً يكون قد طبق القانون على الوجه الصحيح . (الطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٣٠/١٢/١٩٦٣س ١٤ص ١٠١٨) .

• من المقرر انه يجب للإدانة في جرائم تزوير المحررات ان يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما أنطوى عليه من بيانات ليكشف عن ماهية

تفسير الحقيقة فيه والا كان باطلا. (الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٣٤ق -
جلسة ١٩٦٥/١/٤ س ١٦ ص ٨).

• من المقرر ان اغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها أثناء وجود القضية تحت نظرها مما يعيب اجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم ، لأن تلك الأوراق هي ادلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة . (الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٤ق -
جلسة ١٩٦٥/٣/١ س ١٦ ص ١٩٤).

• لا يعيب الحكم اغفال الإشارة الى الاتفاق الذي عول عليه في اعتبار اذون البريد السودانية أوراقا رسمية مادام انه أشار الى النص القانوني الذي حكم على الطاعن بمقتضاه . (الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٤ق - جلسة ٢
١٩٦٥/٢/١ س ١٦ ص ٢١١).

• يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جرائم التزوير ان يحدث الحكم عن ركن لضرر صراحة واستقلالاً . بل يكفي ان يكون قيامه مستفاداً من مجموع عبارته . (الطعن رقم ١٩١٨ لسنة ٢٦ق - جلسة ١/٢٣/١٩٦٧ س ١٨ ص ٩١).

• من المقرر انه اذا قضت المحكمة المدنية برد وعلان سند لتزويره ثم رفعت الدعوى التزوير الى المحكمة الجنائية فعلى المحكمة الأخيرة ان تقوم ببحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقينها في الدعوى ، أما إذا اكتشفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك دون أن تتحرى بنفسها أدلة الإدانة فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب . (الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٣ س ١٨ ص ١٢٤).

• نظمت المواد ٢٩٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية أحكام الطعن بالتزوير بطريق التبعة المدعى الأصلية . وقد توحى الشارع البسيط الإجراءات ولم يشاء الأخذ بما ورد في قانون المرافعات عن دعوى التزوير الفرعية ويبين من هذه المواد والمذكرة الإيضاحية المصاحبة لمشروع قانون الإجراءات الجنائية ان الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . ولا يلتزم هذه المحكمة بإجابته . لأن الأصل ان لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلة لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبر الأعلى في كبل ماتطيع هي أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبر يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها ان تشق طريقها لإبداء رأى فيها . ولما كانت المحكمة قد قدرت ان الطاعن وقع على كشوف الجرد المقدمة في الدعوى ، فإنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لإشراف محكمة النقض عليه ولا يعدو ما طلبه الدفاع من تمكينه من الطعن بالتزوير في إمضائه على الكشف سائلة الذكر ان يكون طلبا للتأجيل لإتخاذ إجراء لالتزام المحكمة في الأصل بالإستجابة اليه ، فلا يصح ان يعاب على المحكمة التفاتها عنه ويكون ما ينهه الطاعن على الحكم بالإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ، في غير محله . (الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢١ / ١٠١٩٦٣ / ١٤ ص ٦٦٢) .

• السبله عامة في العقل يوقف نحو الملكات الذهنية دون بلوغ مرحلة النضج الطبيعي . ولا يتطلب في عاهة العقل ان يفقد المصاب الإدراك والإرادة معا ، وإنما تتوافر بفقد أحدهما واذا ما كان الأمر المطعون فيه قد

اقتصر في التدليل على توافر الرضا لدى المجنى عليها في جناية هتك العرض
ياستظهار ادراكها للسواحي الجنسية بغير ان يبحث خصائص ادارتها
وأدراكها العام توصلًا للكشف عن رضاها الصحيح الذي يجب تحققه
لإستبعاد ركن القوة أو التهديد من جناية هتك العرض ، فإن الأمر يكون
قد استخلص توافر الرضا لدى المجنى عليها من دلائل لا تكفي بذاتها لحمل
النتيجة التي رتبها عليها مما يجعله معيًّا بالقصور بما يتعين معه نقضه (الطعن
رقم ٣٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ س ١٧ ص ٦٧٤)

• إذا كان بين من الحكم ان المحكمة ليست قضاءها بالتعويض المؤقت
على قولها ان الطاعن قد ارتكب خطأ هو الإعتداء على عرض المجنى عليها
وقد أصابها نتيجة هذا الخطأ اضرار مادية وأدبية تتمثل في استغلال عورته
الى موضع العفة وخدش عاطفة الحياء عندها وما نال من سمعتها منه ، فإن ما
قاله الحكم من ذلك يكفي في القضاء بالتعويض بعد ان أثبت على النحو
سالف اليان وقوع الفعل الضار وهو ييان يتضمن بذاته الإحاطة بأركان
المسئولية المدنية من خطأ وضور وعلاقة سببية ، مما يستوجب الحكم على
مقلسرفة بالتعويض. (الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٦
١٩٧٠ س ٢١ ص ٣٨١) .

• انه وأن كان الركن المادى في جريمة هتك العرض لا يتحقق إلا بوقوع
فعل محل بالحياء العرضي للمعنى عليه يستطيل الى جسمه فيصيب عورة
من عوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ، إلا أنه متى ارتكب
الجاني أفعالا لا تبلغ درجة الجسامة التي تسوغ عدها من قبيل هتك العرض

السام ، فإن ذلك يقتضى نقصى قصد الجاني من ارتكابها ، فإذا كان قصده قد انصرف الى ما يقع منه فقط فانفعل قد لا يخرج عن دائرة الفعل القاضح ، أما إذا كانت تلك الأفعال قد ارتكبت بقصد التوغل فى أعمال الفحش فإن ما وقع منه يعد بدءا فى تنفيذ جريمة هتك العرض وفقا للقواعد العامة ولو كانت هذه الأفعال فى ذاتها غير منافية للأداب ، وإذا كان لا يشترط لتحقيق الشروع ان يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة بل يكفى إعتباره شارعا فى ارتكاب جريمة ان يأتى فعلا سابقا على تنفيذ الركن المادى لها ومؤديا اليه حالا ، وكان الثابت فى الحكم المطعون ضده الأول قد استلج الغلام المجنى عليه الى منزل المطعون ضده الثانى وأتت راوذة عن نفسه فلم يستجب لتحقيق رغبتهما وعندئذ أمسك المطعون ضده الأول بلباسه محاولا عبثا انزاله — بعد ان خلع هو (بنطلونه) — وأقبل المطعون ضده الثانى الذى كان متواريا فى حجرة أخرى يرقب ما يحدث وأمسك بالمجنى عليه وقلبه فى وجهه ، فإن الحكم المطعون فيه اذ لم يعن بالبحث فى مقصد المطعون ضدهما من اتيان هذه الأفعال وهل كان من شأنها ان تؤدى بما حالا ومباشرة الى تحقيق قصدهما من العبث بعرض المجنى عليها ، يكون فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون معيا بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه والإحالة . (الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥ ص ٢١ ص ٥١٨) .

• متى كان الدفاع قد تمسك بطلب استكمال التحليل لتعيين فصيلة الحيوانات المنوية ومعرفة ما إذا كانت من فصيلة مادة الطاعن أم لا . وكانت الحقائق العلمية المسلم بها فى الطب الشرعى الحديث تفيد امكان تعيين فصيلة الحيوان المنوى ، فقد كان متعينا على المحكمة ان تحقق هذا

الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى ، أما وهى لم تفصل والفتت عن تحقيق ما أثاره الطاعن وهو دفاع له أهميته فى خصوصية الواقعة المطروحة لما قد يترتب عليه من أثر فى إثباتها ، ولم تناقش هذا الطب أو ترد عليه ، فإن حكمها يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع مما يستعين معه نقضه والإحالة . (الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ٤/٤ / ١٩٧١ ص ٢٢ ص ٣٣٣) .

• لما كان تقرير المحكمة لتضارب الجنى عليه فى تحديد لون ملابس الطاعن بحالة الإضاءة وبارتباك الجنى عليها نفسيا بسبب مفاجأة الطاعن لها وطعنها بمطواه طعنتين لا يتعارض عقلا ومنطقا مع القول بتمكن الجنى عليها من تمييز ملابس الطاعن والتعرف عليه ولو كان ضوء المصابيح الفزى الذى يضى المكان خافتا ، ذلك بأن الطاعن كان لصيقا بما حينما هم بوقاعها كرها فهمت من نومها وأمسكت به مستغثة فاضطر الى طعنها بمطواه طعنتين وهى أمور تسمح مجرياتها بل وتلح على الجنى عليها فى التعرف على شخصه ، وليس كذلك الحال بالنسبة للون ملبسه ، ومن ثم فإنه لا يقبل من الطاعن ما يخره فى هذا الشأن من قالة التناقض . (الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٨ ص ٢٤ ص ١٠٠٣) .

• نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات على عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة اذا كان من وقع عليه فعل هناك العرض طفل لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة — وعدم بلوغ الصغير السابعة من عمره مما هو زكن مميز لجريمة خاصة يختلف عقابها عن الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة

الأولى من تلك المادة ، ذلك لأن الرضا في سن الطفولة لا يعتد به بتاتا لإنعدام التمييز والإرادة ، فإذا كانت محكمة ثان درجة قد أوردت في مدونات حكمها ان " الجنى عليه يبلغ من العمر من ٩ - ١٠ سنوات لان نموه العقلى متأخر عن سنه بحوالى أربع سنوات " الا انها تبد رأيه فما نقلته عن التقرير الطبى الشرعى خاصا بتأخر نمو الجنى عليه العقلى وأثر ذلك في إرادته ورضاه . فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في السبب مما يتعين معه نقضه . (الطعن رقم ٢١١٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٤ س ١٥ ص ٣١٨) .

- من المقرر ان الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - الذى حدثت الواقعة في ظله - لاتقوم الا في حق من يجرى عليه على ممارسة الفحشاء مع الناس او يسهل له هذا الفعل او يساعده عليه وهى لاتقع من الأئنى التى تقدم نفسها للغير انما تقع ممن يجرىها على ذلك أو يسهل لها هذا الفعل . ولما كان يبين من واقعة الدعوى - كما البتتها الحكم - ان شخصا اخر قدم الطاعة لشابين لستمارس معهما الفحشاء لقاء مبلغ من المال ، وصورة الدعوى على هذا النحو لاتتوفر بها في حق الطاعة أركان جريمة التحريض على الدعارة أو الفجور أو تسهيلها او المساعدة عليها . ولما كان الحكم قد أخطأ التكيف القانونى لواقعة الدعوى ، وقد حجب هذا الخطأ المحكمة عن بحث مدى توافر أركان الجريمة التى ترشح لها واقعة الدعوى مما يندرج تحت نصوص القانون سالف البيان ، فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة . (الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٩ س ٢٣ ص ١٠٣٢) .

• لما كان المقرر ان الركن المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق باى فعل مغل بالحياء العرضى للمجنى عليها ويستطيل على جسمها ويخدش عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية ولا يشترط لتوافره قانونا ان يترك أثرا بجسمها ، كما ان القصد الجائى يتحقق فى هذه الجريمة بانصراف إرادة الجائى الى الفعل ونتيجته ولا عبرة بما يكون قد دفع الجائى الى فعله او بالغرض الذى توخاه منه ، ويكفى لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض ان يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليها وبغير رضائها ولا يلزم ان يتحدث عنه الحكم متى كان مأورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه — وهو الحال فى الدعوى المطروحة على ما سلف بيانه — فإن مايثوره الطاعنون فى هذا الشأن يكون فى غير محله. (الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩ ص ٣٧ ص ٦٠٠).

• الركن المادى فى جريمة هتك العرض لا يستلزم الكشف من عورة المجنى عليه بل يكفى فى توفر هذا الركن ان يكون الفعل الواقع عن جسم المعتدى على عرضه قد بلغ من الفحش والإخلال بالحياء والعرض درجه تسوغ إعتباره هتك عرض سواء أكان بلوغ هذه الدرجه قد تحقق من طريق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليه أم من غير هذا الطريق. (الطعن رقم ٩٧٨ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/١٧ ص ٣٣ ص ٨٤).

• من المقرر ان هتك العرض هو فعل مغل بالحياء يستطيل الى جسم المجنى عليه وعوارته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوافره قانونا ان يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه — لما كان ذلك — فإن الحكم المطعون فيه اذ استدل على ثبوت ارتكاب الطاعن الفعل المكون للجريمة بأقوال المجنى عليه وباقي الشهود الحادث واطرح ما ورد بالتقرير الطلى

الشرعى من ان جسم الجنى عليه وجد خاليا من أية آثار تدل على وقوع فسق قديم أو حديث مبرار اطراحه ذلك التقرير بأن عدم وجود آثار بالجنى عليه لا ينفى بذاته حصول احتكاك خازجى بالصورة التى راوها الجنى عليها فإن هذا الذى خلص اليه الحكم سائق وكاف لحمل قضائه ويتفق وصحيح القانون. (الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٢/١/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢٧).

• من المقرر ان الفعل المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق بأى فعل محل بالحياة العرضى للمجنى عليها ويستطيل على جسمها ويخدش عاطفة الحياة عندها من هذه الناحية وان خلع سروال الجنى عليها وكشف مكان العورة منها تتوافر بهذا الفعل جريمة هتك العرض بغض النظر عما يصاحبه من أفعال أخرى قد تقع على جسم الجنى عليها كما انه لا يؤثر فى قيام هذه الجريمة عدم تخلف آثار مما قارفه المتهم وأثبت الحكم وقوعه منه. (الطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٥ ق — جلسة ٣١/١٠/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٩٦٨).

• إنهاء الحكم الى إدانة المطعون ضده بجناية هتك العرض طبقا للمادة ٣/٢٦٨ عقوبات بالحس إعمالا للمادة ١٧ من ذات القانون . خطأ فى القانون ، أساس ذلك ؟ إضافة عنصر مشدد جديد للجريمة دون تنبيه الدفاع لإخلال بحق الدفاع . مثال. (الطعن رقم ٥٨٨٧ لسنة ٥٦ ق — جلسة ٩/٣/١٩٨٧ س ٣٨ ص ٤٠٨).

• ولما كان القضاء قد استقر على ان ركن القوة فى جناية المراقبة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضاء الجنى عليها سواء باستعمال المتهم فى سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك ما

يأثر في المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة وللمحكمة ان تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذا بأقوال المجنى عليها الت اطمأن اليها انها لم تقبل موافقة الطاعن لها وأنه جذبا من ذراعيها وكشفها وأدخلها غرفة النوم حيث واقعها كرها عنها فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لإثبات توافر جريمة موافقة انثى بغير رضاها بأركانها بما فيها ركن القسوة ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد. (الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ق — جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ ص ٣٢ ص ٥٤٦).

• متى كان بين من الإطلاع على المقررات ان ما استخلصه الحكم من ان المجنى عليها كانت تعمل لدى الطاعن عاملة بالاجرة . يرد الى أصل ثابت في الأوراق ، فإن دعوى الخطأ في الاستناد لا تكون مقبولة وما يشره الطاعن في شأن عدم توافر الطرف المشدد المنصوص عليه بالمادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ من قانون العقوبات لانتفاء وصف العملة بالإجرة عن المجنى عليها لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا على وجه معين تأديبا الى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح ، مما لا يجوز إثارته امام محكمة النقض . (الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٤ق — جلسة ١٩٧٤ ص ٢٥ ص ٦١٧).

• لا يشترط قانونا لتوافر جريمة هتك العرض ان يترك الإكراه أثرا في جسم المجنى عليها كما انه يكفي لتوافر ركن القوة في هذه الجريمة ان يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه وللمحكمة ان

تستخلص من الوقائع الت شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه على الجنى عليها. (الطعن رقم ١٦١٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٤ /٢/ ١٩٨٠ س ٣١ ص ٢٣١) .

• إذا كان الحكم قد أثبت ان جذب المتهم للحقيقة من يد الجنى عليها بعنف هو الذى أوقعها من التزام فأصيبت بجروح ، وأصيبت أثناء علاجها بالتهاب رئوى حدث بسبب رقادها على ظهرها أثناء مدة العلاج وإنتهى بوفاتها فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يتوافر ظرف الإكراه فى جنابة السرقة كما يجعل المتهم مسئولاً عن جنابة احدث جرح عمدى أفضى الى موت الجنى عليها . (الطعن رقم ٨١١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٥٣/٦/٨)

• مسئولية الضارب عن جريمة الضرب المفضى الى الموت مادامت ضربته قد ساهمت فى الوفاة بطريق مباشر أو غير مباشر .

• متى كان الحكم قد اعتبر الطاعنين فاعلين فى جريمة لضرب المفضى الى الموت على أساس ان الضربة التى احدثها كل منهما برأس الجنى عليه قد ساهمت فى احداث الوفاة ، فانه يكون قد بقى مسئوليتهما على أساس قانونى صحيح . (الطعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٠/١٢ / ١٩٥٣) .

• حيث ان الحكم المطعون فيه يبين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة هتك العرض بالقوة التى دان الطاعن بها وأورده على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وما جاء بالتقرير الطبى الشرعى وهى أدلة سائغة وكافية فى حمل قضائه ومن شأنه ان تؤدى الى مارتبه الحكم عليها ، ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم فى هذا

الشان لا يكون له محل ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه إقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل او المنطق ولها أصلها في الأوراق ، واذ كانت الصورة التي استخلصتها المحكمة من أقوال المجنى عليها والشهود وسائر الأدلة التي أشارت اليها في حكمها لا تخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي فإن نعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير محله اذ هو في حقيقته لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدي اليه مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصها سائفا كما هو الحال في واقعة الدعوى فلا يجوز منازعتها في شأنه امام محكمة النقض لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بإدانة استنادا الى أدلة البوت التي أوردها الحكم ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى الأدلة السائفة التي أوردها فإن النعى على الحكم بدعوى القصور يكون في غير محله ، لما كان ذلك ، وكان ليس بلام ان تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفي ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن التقرير الطبي الشرعى " انه بالفحص الموضعى تبين ان غشاء بكارة المجنى عليها خال من التمزقات الحديثة والقديمة ولها بكر وغير متكررة ، استعمال ، اما الإحتكاك الجنسى الخارجى فلا يمكن نفيه أو إثباته حيث انه لا يترك أثرا

يدل عليه وكان من المقرر ان هتك العرض هو كل فعل محل بالخياء يستطيل الى جسم الجنى عليه وعوارته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوافره قانونا ان يترك الفعل اثرا بجسم الجنى عليه وكان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال الجنى عليها ان الطاعن خلع عنها سرواها بفتة وجثم فوقها ووضع قضيه بين فخذيها وهو مالا يتعارض بل يتم مع أثبته التقرير الطبى الشرعى من أن الاحتكاك الجنسى الخارجى يترك أثرا يدل عليه وتحقق به جنابة هتك عرض الجنى عليها بالقوة ما يثيره الطاعن في خصوص التناقض بين الدليلين القولى والفنى يكون عن غير أساس ولا يعدو ان يكون من قبيل الجدل الموضوعى لما استقر في عقيدة المحكمة للأسباب السائفة التى أوردتها مما لا يقبل معه - معارضة التصدى لها امام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان بين من الإطلاع على المقررات المضمومة ان ما أورده الحكم في مدوناته من أقوال الشاهد له معينه الصحيح في الأوراق فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم بقالة خط في الإسناد لا يكون سديدا ، لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا. (الطعن رقم ٦٥٩٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/١١).

- ركن القوة في جنابة الواقعة يتحقق كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضاء من الجنى عليها سموا باستعمال الشهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في الجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها من مقاومه. (الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨ - ١٩٨٢ س ٢٣ ص ١٧٣).

• لما كان القضاء قد استقر على ان ركن القوة في جنابة الواقعة يتوافر كلما كان الفعل يكون لها قد وقع بغير رضا الجنى عليها سواء باستعمال المستهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك ما يؤثر في الجنى عليها فيعلمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة ، وللمحكمة ان تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه . وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذًا بأقوال الجنى عليها التي اطمأن اليها أنها لم تقبل الواقعة الطاعن لها وانه جذبا من ذراعها وكنفها وأدخلها غرفة النوم حيث واقعها كرها عنها فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لإثبات توافر جريمة الواقعة أنى بغير رضاها بأركانها بما فيها ركن القوة ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد. (الطعن رقم ٢٤٢٠ سنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ ص ٣٢ ص ٥٤٦).

• لما كانت المحكمة قد اقتنعت من الدليل الفنى بأن الجنى عليها وقت وقوع الجريمة كانت مصابة بالنقص العقلى مالف الذكر فلا يجدى الطاعن قوله بجهله اصابه الجنى عليها بهذه العاهة العقلية لما كانت فيه من ظروف تدل على انها كانت تمارس الجنس بوعى وإدراك لما تأتبه ، ذلك انه من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان كل من يقدم على مقارفة فعل من الأفعال الشائنة في ذاتها أو التي تؤثمها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل ان يقوم على فعلته فإذا هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب عن الجريمة التي تتكون منها ما لم يقم الدليل على انه لم يكن في مقدوره بحال ان يقضى على الحقيقة ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقم الدليل على انه لم يكن في مقدوره بحال ان

يقسّف على حالة الجنى عليها فإن ما يثيره فى هذا الخصوص يكون غير
سديد.

• من المقرر انه لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة ان تطابق أقوال الشهود
مضمون الدليل القضى فى كل جزئية منه ، بل يكفى — كما هو الحال فى
الدعوى الماثلة — ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر
الدليل القضى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق — لما كان ذلك ، فإن
ما يثيره الطاعن من وجود تناقض يستعصى على الملائمة والتوفيق — لما
كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن من وجود تناقض بينهما لا يكون له محل .
وفضلا عن ذلك فإن البين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن
لم يثر شيئا عما أورده بوجه الطعن من قالة التناقض بين الدليلين القولى
والقضى ، ومن ثم فلا يسوغ له أن يثر هذا الأمر لأول مرة امام محكمة
التقض لأنه دفاع موضوعى لا يقبل منه النعى على المحكمة بإغفال الرد عليه
مادام لم يتمسك امامها .

• حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اد دانه بجرمة واقعة
انشى بغير رضاها قد شابه القصور فى التسبب وإنطوى على الإخلال بحق
الدفاع والتناقض ، ذلك انه عول على التقرير الطبى الشرعى رغم قصوره
فى استظهار طبيعة المرض العقلى الذى تعاني منه الجنى عليها وهل يعدم
ارادتها دوما أم يتأها على فترات متقطعة بحيث تكون فى غيرها مكتملة
الإدارة ويكون اتيان الطاعن لها اثناءها — بفرض صحة الاتهام — قد
حدث بمحض اردادها وكامل إدراكها وترتب على الأخذ بالتقرير الطبى
الشرعى سالف الذكر على علته ان يفرض الحكم على الطاعن بحالة الجنى

عليه العقلية دون ان يعرض لما أثاره بتحقيقات النيابة من إنتفاء علمه بحالة المجنى عليها رغم جوهريته هذا الدفاع وإتصاله بالأركان القانونية للجريمة خاصة وان المجنى عليه طبقاً لأقوال الشاهدين كانت تمارس الجنس بوعى لما تأتبه الأمر الذى لم تساور معه الطاعن أية رية في أمرها ، هذا الى ان الطيب الشرعى لم يساير شاهدى الإثبات فيما قرراه من ان الطاعن كان يواقع المجنى عليها حالة الضبط إذا إقتصر تقريره في هذا الشأن على المجنى عليها متكررة الاستعمال من تاريخ قديم لا يمكن تحديده بدقة ولم يعن الحكم برفع هذا التناقض بين الدليلين ، كل ذلك يعيه ويستوجب نقضه.

• وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية جريمة واقعة اثنى بغير رضاها التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حلة ادلة سائفة من شأنها ان تؤدى الى مارتب عليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن التقرير الطبى الشرعى — بما لا يمارى الطاعن في ان له أصله الصحيح في أوراق الدعوى — ان المجنى عليها تعاني من نقص عقلى خلقى (حالة بله في قواها العقلية) وكان يبين من مطالعة المفردات المضمومة ان الطيب الشرعى قد أثبت في تقريره تكميلى مرفق انه بناء على طلب محكمة الجنايات قد أطلع على ملف الدعوى لبيان ما اذا كانت المجنى عليها تعبر بحالتها العقلية معدومة الإرادة والإدراك من علمه وخلص في هذا التقرير الى ان المجنى عليها..... تعاني من حالة عقلية ذهنية تجعلها معدومة الإرادة والإدراك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في إعتبار واقعة الطاعن للمجنى عليها قد حصلت بغير رضاء صحيح منها ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد التفتت من الدليل الفنى بأن المجنى عليها كانت وقت وقوع الجريمة عليها مصابة

بالنقض العقلى سالف الذكر فلا يجدى الطاعن قوله بجهله اصابة الجنى عليها بهذه العاهة العقلية لما كانت فيه من ظروف تدل على انما كانت تمارس الجنس بوعى وإدراك لما تأتبه ذلك انه من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان كل من يقدم على مفارقة فعل من الأفعال الشائنة في ذاتها أو التى تؤلفها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه ان يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل ان يقدم على فعله فإذا هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب عن الجريمة التى تتكون منها ما لم يقيم الدليل على انه لم يكن في مقدوره بحال ان يقف على الحقيقة لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقيم الدليل على انه لم يكن في مقدوره بحال ان يقف على حالة الجنى عليها فإن ما يثيره في هذا الخصوص يكون غير سديد فضلا عن ان محضر الجلسة جاء خلوا من اى دفاع له بصدد هذه المسألة مما يكون معه منعه بالإخلال بدفاعه بصدها لأجل له ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لايلزم لصحة الحكم بالإدانة ان تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى في كل جزئية منه ، بل يكفى — كما هو الحال في الدعوى الماثلة — ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن من وجود تناقض بينهما لا يكون له محل ، وفصلا عن ذلك ، فإن البين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن لم يثر شيئا عما أورده بوجه الطعن من قالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى . ومن ثم فلا يسوغ له ان يثير هذا الأمر لأول مرة امام محكمة النقض لانه دفاع موضوعى لايقبل معه النعى على المحكمة بإغفال الرد عليه مادام لم يتمسك به امامها

— لما كان متقدماً فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

موضوعاً . (الطعن رقم ٦٠٠٨ من ٥٣ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٢١ ص ٣٥ (٥١٣) .

• توافر ركن القوة في جريمة هتك العرض بالقوه بأن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه أو بغير رضائه وكلاهما يتحقق بإتيان الفعل أثناء النوم . (الطعن رقم ٤٣١٧ لسنة ٦٠ق — جلسة ١٩٩٢/٩/١٧ لم ينشر بعد) .

• من المقرر أن ركن القوة في جنابة الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا المجنى عليها سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل للقوه أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدها الإرادة ويقعدها عن المقاومة ، وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ، وما أقوال الشهود حصول الإكراه . (الطعن رقم ٢٩٧٣ لسنة ٥٨ق — جلسة ١٩٨٨/١٢/٦ من ٣٩ ص ١٢٣٧) .

• ركن القوة في جنابة الواقعة يتحقق كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من المجنى عليها سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل للقوه أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدها الإرادة ويقعدها عن المقاومة (الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ق — جلسة ١٩٨٢ من ٢٣ ص ١٧٣) .

• من المقرر أنه ركن القوة في جنابة الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا المجنى عليها سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل للقوه أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها

فيعلمها الإرداة ويقعدها عن المقاومة ، وللمحكمة ان تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ، ومن أقوال الشهود حصول الإكراه . (الظعن رقم ٣٩٧٣ سنة ٥٨ق - جلسة ١٢/٦/١٩٨٨ س ٣٩ ص ١٢٣٧).

• توافق ركن القوة في جريمة هتك العرض بالقوة بأن يكون الفعل قد ارتكبت ضد إرداة المجنى عليه او بغير رضائه وكلاهما يتحقق بإتيان الفعل أثناء النوم . الظعن رقم ٤٣١٧ سنة ٦٠ق - جلسة ٩/١٧/١٩٩٢

• ليس للزوجة المسلمة حرية الاختيار في التسليم في نفسها لزوجها وغدم التسليم ، بل هي مجبرة بحكم عقد الزواج وبحكم الشرع الى موافقة زوجها عند الطلب ، وليس لها ان تمتنع بغير عذر شرعي ولا كان له حق تأديبها ، وللزوج في الشريعة الإسلامية حق أيقاع الطلاق بمشيئته وحده من غير مشاركة الزوجة ولا اطلاعها ، فإذا طلق زوج زوجته وجهل عليها أمر الطلاق فإنما تظل فعلا على حالها من التأثير بذلك الإكراه الأدبي الواقع عليها من قبل عقد الزواج والشرع المانع لها من حرية إختبار عدم الرضا ان ارادته . واذن فإذا طلق زوج زوجته طلاقا مانعا من حل الإستمتاع ، وكتب عنها أمر هذا الطلاق عامدا قاصدا ثم واقعها وثبت بطريقة قاطعة انما عند الواقعة كانت جاهلة تمام الجهل بسبق وقوع هذا الطلاق المزيل لسلح ، وثبت قطعا كذلك انما لو كانت علمت بالطلاق لإمتنعت عن الرضاء له ، كان وقاعه اياها حاصلا بغير رضاها ، وحق عليه العقاب المخصوص عليه بالمادة ٢٣٠ عقوبات لأن رضائها بالوقاع لم يكن حرا بل كان تحت تأثير اكراه عقد زال أثره بالطلاق وهي تجهله . (نقض جلسة ١٩٢٨/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ص ٢٢) .

• حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرعة هتك العرض بالقوة التي دأ الطاعن بها وأورده على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وما جاء بالتقرير الطبى الشرعى وهى أدلة ساغة وكافية في حل قضائه ومن شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها ، ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على ساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل أو المنطق ولما أصلها في الأوراق ، واذ كانت الصورة التي استخلصتها المحكمة من أقوال المجنى عليها والشهود وسائر الأدلة التي أشارت اليها في حكمها لا تخرج عن الإقتضاء العقلى والمنطقى فإن نعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله اذ هو في حقيقته لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدى اليه مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصها سائفا كما هو الحال في واقعة الدعوى فلا يجوز منازعتها في شأنه امام محكمة النقض لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بإدانة استناد الى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى الأدلة السائفة التي أوردها فإن النعى على الحكم بدعوى القصور يكون في غير محله ، لما كان ذلك ، وكان ليس بلازم ان تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل

الفنى بل يكفى ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن التقرير الطبى الشرعى " انه بالفحص الموضعى تبين ان غشاء بكارة انجنى عليها خال من التمزقات حديثة وقديمة وانما بكر وغير متكررة الاستعمال ، اما الاحتكاك الجنسى الخارجى فلا يمكن نفيه أو اثباته حيث انه لا يترك أثرا يدل عليه وكان من المقرر ان هنك العرض هو كل فعل محل بالحياء يستطيل الى جسم انجنى عليه وعوارته ويخلش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوافره قانونا ان يترك الفعل أثرا بمجسم انجنى عليه ، وكان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال انجنى عليها ان الطاعن خلع عنها سرواها بفته وجثم فوقها ووضع قضيبه بين فخذيها وهو مالا يتعارض بل يستقيم مع أثبته التقرير الطبى الشرعى من أن الاحتكاك الجنسى الخارجى لا يترك أثرا يدل عليه وتحقق به جنابة هنك عرض انجنى عليها بالقوة فإن ما يثيره الطاعن في خصوص التناقض بين الدليلين القولى والفنى يكون على غير أساس ولا يعدو ان يكون من قبيل الجدل الموضوعى لما استقر في عقيدة المحكمة للأسباب السالفة التى أوردتها لما لا يقبل معه — معاودة التصدى لها امام محكمة النقض لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة ان ما أورده الحكم في مدوناته من أقوال الشاهد له معينه الصحيح في الأوراق فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم بقالة الخطأ في الإسناد لا يكون سديدا ، لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . (الطعن رقم ٦٥٩٥ لسنة ٣٥٣ق — جلسة ١٩٨٣/٣/١١) .

• من المقرر أنه لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني في كل جزئية منه ، بل يكفي — كما هو الحال في الدعوى الثالثة — أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع جوهر الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن من وجود تناقض بينهما لا يكون له محل . فضلا عن ذلك فإن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يفر شيئا عما أورده بوجه الطعن من قالة التناقض بين الدليلين القولي والفني ، ومن ثم فلا يسوغ له أن يشر هذا الأمر مرة أمام محكمة النقض لأنه دفاع موضوعي لا يقبل منه النعي على المحكمة بإغفال الرد عليه مادام لم يتمسك امامها .

• حيث أن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه اد دانه بجرعة مواءقة انشى بغير رضاها قد شابه القصور في السبب وإنطوى على الإخلال بحق الدفاع واعتباره التناقض ، ذلك أنه عول على التقرير الطبي الشرعى رغم قصوره في استظهار طبيعة المرض العقلي الذى تعاني منه المني عليها وهل يعدم ارادتها دوما أم ينتهاها على فترات متقطعة بحيث تكون في غيرها مكتملة الإرادة ويكون اتيان الطاعن لها الناء — بفرض صحة الإتمام — قد حدث بمحض ارادتها وكامل إدراكها وترتب على الأخذ بالتقرير الطبي الشرعى سالف الذكر على علته أن يفترض حكم علم الطاعن بحالة المني عليها رغم جوهرية هذا الدفاع واتصاله بالأركان القانونية للجرعة خاصة وأن المني عليها طبقا لأقوال الشاهدين كانت تقارب من الجنس بوعى لما تأتبه الأمر الذى لم تساور معه الطاعن أية رية في امرها ، هذا الى أن الطبيب الشرعى لم يساير شاهدى الإثبات فيما قراره من أن الطاعن كان يواقع

الجنى عليها حالة الضبط. إذا إقتصر تقديره في هذا الشأن على الجنى عليه متكررة الإستعمال من تاريخ قديم لا يمكن تحديده بدقة ولم يعن الحكم برفع هذا التناقض بين الدليلين ، كل ذلك يعيبه ويستوجب نقضه .

• وحيث أن الحكم المطعون فيه يبين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الواقعة أنشأ بغير رضاها التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن التقرير الطبي الشرعى ، بما لا يمارى الطاعن في أن له أصله الصحيح في أوراق الدعوى — أن الجنى عليها تعاني من نقص عقلى خلقي (حالة بله في نواها العقلية) وكان يبين من مطالعة المفردات المضمومة أن الطبيب الشرعى قد أثبت في تقريره تكميلى مرفق بناء على طلب محكمة الحادث قد أطلع على ملف الدعوى لبيان ما إذا كانت الجنى عليها تعبر بحالتها العقلية معدومة الإرادة والإدراك من عدمه وخلص في هذا التقرير الى أن الجنى عليها تعاني من حالة عقلية ذهنية تجعلها معدومة الإرادة والإدراك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في إعتبار واقعة الطاعن للمجنى عليها قد حصلت بغير رضا صحيح منها ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اقتنعت من الدليل القوي بأن الجنى عليها كانت وقت وقوع الجريمة عليها مصابة بالنقص العقلى سالف الذكر فلا يجدى الطاعن قوله بجهلة اصابة الجنى عليها بهذه العاهة العقلية لما كانت فيه من ظروف تدل على أنها كانت تمارس الجنس بوعى وإدراك لما تأتبه ذلك انه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن كل من يقدم على مقارفة فعل من الأفعال الشائنة في ذاتها أو التي تؤثمها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل

الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف الحطة قبل ان يقدم على فعلته فإذا هو اخطأ التقدير حق عليه العقاب عن الجريمة التي تتكون منها ما لم يتم الدليل على انه لم يكن في مقدوره بحال ان يقف على الحقيقة لما كان ذلك وكان الطاعن لم يتم الدليل على انه لم يكن في مقدوره بحال ان يقف على حالة انجني عليها فإن ما يثيره في هذا الخصوص يكون غير سديد فضلا عن ان محضر الجلسة جاء خلوا من أى دفاع له بصدد هذه المسألة مما يكون معه منعا بالإخلال بدفاعه بصدها لا محل له ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة ان تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القوي في كل جزئية منه ، بل يكفي — كما هو الحال في الدعوى الماثلة — ان يكون جماع الدليل القوي غير متناقض مع جوهر الدليل القوي تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن من وجود تناقض بينهما لا يكون له محل ، فضلا عن ذلك ، فإن البين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن لم يثر شيئا عما أورده بوجه الطعن من قالة التناقض بين الدليلين القوي والقوي ، ومن ثم فلا يسوغ له ان يثير هذا الأمر مرة امام محكمة النقض لأنه دفاع موضوعي لا يقبل معه النعي على المحكمة بإعمال الرد عليه مادام لم يتمسك به أمامها ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا. (الطعن رقم ٦٠٠٨ س ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٢١ س ٣٥ ص ٥١٣).

- لما كان القضاء قد استقر على ان ركن القوة في جنابة الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضاء انجني عليها سواء باستعمال

المتهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك ما يؤثر في الجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة ، وللمحكمة ان تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أحد بأقوال الجنى عليها التي اطمأن اليها أنها لم تقبل الواقعة الطاعن لها وانه جذبها من ذراعها وكشفها وأدخلها غرفة النوم حيث واقعها كرها عنها فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لإثبات توافر جريمة واقعة انفى بغير رضاها بأركانها بما فيها ركن القوة ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد.

(الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ س ٣٧ ص ٥٤٦).

• من المقرر أن هتك العرض هو كل فعل مغل بالحياء يستطيل الى جسم الجنى عليه وعوراته ويحدث عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوفره قانونا ان يترك الفعل أثرا بجسم الجنى عليه - لما كان ذلك - فإن الحكم المطعون فيه إذ استدل على ثبوت إرتكاب الطاعن الفعل المكون للجريمة بأقوال الجنى عليه وجد خاليا من اية آثار تدل على وقوع حقي قديم أو حديث مبررا إطراره ذلك التقرير بأن عدم وجود آثار بالجنى عليه لا ينفي بذاته حصول احتكاك خارجي بالصورة التي رواها الجنى عليه فإن هذا الذي خلص اليه الحكم سائق وكاف لحمل قضائه ويتفق وصحيح القانون. (الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٢ س ٢٦ ص ٢٧)

• من المقرر انه لا يشترط في جريمة هتك العرض بالقوة استعمال القوة المادية ، بل يكفي إتيان الفعل الماس او الخادش للحياء العرضي للمجنى عليه بغير رضائه — ولما كان للمحكمة ان تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه مع المجنى عليه . وكان الحكم قد أثبت ان الطاعن ادخل المجنى عليها بالقوة التي مسكنه وأغلق بابَه ثم كم فاهَا بيده وهددها بلذبحها إن إستغاثت ثم خلع عنها سروالها ورقد فوقها وحك قضيه بين فخذيها حتى أمني ، فإن هذا الذي أثبتَه الحكم يكفي لإثبات توافر ركن القوة في جريمة هتك العرض — ولا يلزم ان يتحدث الحكم عنه إستقلاا متى كان فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه . (الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ق — جلسة ٢٦/٣/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٤٣٦).

• لا يشترط قانوننا لتوافر جريمة هتك العرض ان يترك الإكراه أثرًا في جسم المجنى عليها كما انه يكفي لتوافر ركن القوة في هذه الجريمة ان يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه وللمحكمة ان تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه على المجنى عليها . (الطعن رقم ١٦١٩ لسنة ٤٩ق — جلسة ١٤/٢/١٩٨٠ س ٣١ ص ٢٣١).

• يكفي لتوافر هتك العرض ان يقوم الجاني بكشف جزء من جسم المجنى عليها يعد من العورات التي يحصر على صوتها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقتصر ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش كإحداث احتكاك أو إيلاج

يترك أثرا. (الظعن رقم ٣٠٢٦ لسنة ٥٥ق — جلسة ١٩٨٦/١/٧ س ٣٧ ص ٢٩) .

• من المقرر ان هناك العرض هو كل فعل محل بالخياء يستطيل الى جسم انجنى عليه وعوارته ويخندش عاطفة الخياء عنده من هذه الناحية ولايشترط لسوافراه قانونا ان يترك الفعل أثرا بجسم انجنى عليه . (الظعن رقم ٤٧٩٤ لسنة ٥٤ق — جلسة ١٩٨٥/٢/١٤ س ٣٦ ص ٢٦٠) .

• لما كان الحكم المطعون فيه صدر على الطاعين حضوريا بتاريخ ٤/٧/١٩٨٦ فقرر انحكم عليه بالظعن فيه بطريق النقض بتاريخ في الميعاد — بيد انه لم يقدم أسبابا لطعنه ، لما كا ذلك وكان من المقرر ان التقرير بالظعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقدم الأسباب التي بنى عليها الظعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وإن التقرير بالظعن وتقدم أسبابه يكونان معا وحده إجرائيه لايقوم فيها احدهما مقام الآخر ولايفنى عنه ، لما كان ذلك فإنه يصين القضاء بعدم قبول الظعن المقدم منه شكلا . (الظعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ق — جلسة ١٩٨٧/٤/٥ س ٣٨ ص ٥٦٢) .

• من المقرر ان الركن المادى في جريمة هناك العرض يتحقق بوقوع اى فعل محل بالخياء العرضى للغير ويستطيل الى جسمه ، ويخندش عاطفة الخياء عنده من هذه الناحية وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت ان الطاعن أمسك بالنجى عليها عنوة واحتضنها وقبلها ، ولما قاومته ضربها على عينها وأحدث إصابتهما ، وكان هذا الفعل من جانب الطاعن فيه من الفحش والخندش بالخياء العرضى ما يكفى لتوافر الركن المادى للجريمة فإن الحكم إذا دانه

هذه الجريمة يكون قد أصاب صحيح القانون وإذ كان ما أورده أحكم —
فيما تقدم يستقيم به الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص فإن النعي
عليه بدعوى القصور في السبب يكون غير مديد هذا فضلاً على انه
لامصلحة للطاعن فيما يثيره من الواقعة تعتبر جتحة فعل فاضح غير على
طالما ان العقوبة المقررة لها عليه — وهى الحبس لمدة ستة أشهر — تدخل
في حدود العقوبة المقررة لهذه الجريمة. (الطعن رقم ٤٤٩٧ لسنة ٥٧ ق —
جلسة ١٩٨٨/١٠/١٦ ص ٣٩٩).

• عدم اشتراط ان يترك الفعل أثراً في جسم المجنى عليه الجدل الموضوعى
في تفسير الأدلة واستخلاص ما تؤدي اليه، غير جائز المنازعة فيه امام
النقض. (الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٦٢ ق — جلسة ١٩٩٣/١٢/١٣).

• العلم بحقيقة سن المجنى عليه مفترض في الجاني فلا يقبل منه الدفع بانتفاء
القصد للجهل بالسن وتأسيس ذلك على أن من يقدم على مقارفة فعل من
الأفعال الشائنة في ذاتها أو التي تؤمنها قواعد الاداب وحسن الأخلاق يجب
عليه ان يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف قبل ان يقدم
على فعله فإذا هو أخطأ في التقدير حق عليه العقاب عن الجريمة التي تأكد
منها ما لم يعم الدليل على انه لم يكن في مقدوره بحال ان يقف على الحقيقة
(الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧ ص ١٩٨).
(٦٠٨).

• هناك العرض هو كل فعل محل بالحياء ويستطيل إلى جسم المجنى عليه
وعوراتيه ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط أن يترك

أنرا بالجنى عليه . (الطنن رقم ١٧٢٠١ لسنة ٦٠٠ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٩٢).

• وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الإثبات ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة مأخذه تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار الباتها في الحكم والا كان باطلا ، كما أنه من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ، ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة ، فلا بأس على الحكم أن هو أحوال في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر تفاديا للتكرار الذي لا يوجب له ، أما إذا وجد خلاف في أقوال الشهود عن الواقعة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة إيراد شهادة كل شاهد على حده ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول في الإدانة على شهادة كل من ... — انجنى عليها — وشقيقتها... وأورد مضمون شهادة أولادهما ثم أحوال اليه في إيراد مضمون شهادة الأخرى ، لما كان ذلك ، وكان البين ممن الإطلاع على المقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن — أن شهادة الشاهدين لا تنضب على واقعة واحدة بل شهدت كل منهما على واقعة غير التي شهدت عليها الأخرى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق قصوره منظويا على الخطأ في الإسناد مما يبطله ويوجب نقضه وإعادة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن (الطنن رقم ٧٢٦٢ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/٤/٢).

• حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعات الدعوى والادلة التي محول عليها في إدانة الطاعن بغرض للظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات بقوله " وحيث ان المتهم من المتولين ملاحظة ومن هم السلطة على انجني عليها من تلك الصلة التي تربطه بالانجني عليه وهي شقيقة زوجه وعلة التشديد متوافرة ذلك أن للجاني على انجني عليها سلطة اساء استعمالها على النحو السالف وسهل عليه ارتكاب الجريمة بإعتباره قريبا من انجني عليها ومن ناحية ثانية فهذه الصفة تحمله بواجبات تجاه عرض انجني عليها فعليه ان يحمي من إعتداء الغير ، فإذا ما صدر منه الإعتداء على ذلك لم فقد أهدر هذه الواجبات وخان الثقة التي وضعت فيه " لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات — التي دين الطاعن بما — نقضى بتغليظ العقاب في جريمة هتك العرض اذا وقعت من نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ منه ، حيث يكون الفاعل من أصول انجني عليه او من المتولين تربته او ملاحظته أو من هم سلطة عليه وكان خادما بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم ، ولئن كان تقدير مما اذا كان الجاني من المتولين ملاحظة انجني عليه أو ممن هم سلطة عليه هو من وسائل الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع — في الأصل — بالفصل فيها الا انه كان من اللازم في أصول الإستدلال ان يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم ، فوق كفايته ، مؤديا الى ما ربه عليه من نتائج بغير تعسف في الإستنتاج ولاتناظر مع حكم العقل والمنطق ، ونحكمة النقض ان تراقب ما اذا كان من شأن الأسباب التي يوردها الحكم ان تؤدي الى النتيجة التي خلص اليها ، وكان الحكم — على

نحو ما تقدم - قد اتخذ من مجرد كون الطاعن متزوجا من شقيقة الجنى عليها دليلا على توافر الظرف المشدد ، مع ان هذه الصلة لاتصلح - بذاتها - سندا للقول بأن الطاعن من المتولين ملاحظة الجنى عليها أو ممن لهم سلطة عليهما ، وإنما يعين على الحكم ان يستظهر توافر هذه السلطة أو تلك الملاحظة توافرا فعليا من وقائع الدعوى وظروفها وهو ما غفل عنه المحكم المعلنون فيه ، الأمر الذى يعنيه فضلا عن الفساد فى الاستدلال بالقصور فى السبب بما يوجب نقضه والإعادة. (الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٨٩/٧/٦).

• إذا كان الحكم - فى جريمة الوقاع - قد دلت على الإكراه بأدلة سائفة فى قوله " ان الطاعن امسك بالجنى عليه من ذراعها ، وأدخلها عنوة زراعة القطن فقاومته الا انه تمكن بقوته العضلية من التغلب عليها وألقاها على الأرض وهددها بمطواة كان يحملها وضربها برأسه فى جبهتها عند مقاومته له ، فإن هذا الذى ورد بالحكم لايتعارض مع تقرير الطبيب الشرعى الذى أثبت وجود كدم بجبهة الجنى عليها وان بيان المتهم الجسماني فوق المتوسط وانه يمكنه مواجهة الجنى عليها بغير رضاها بقوته العضلية . أما ما ورد بالتقرير بعد ذلك من خلوص جسم الجنى عليها وخاصة منطقة الفخذ من الإصابات وخلوص جسم المتهم من علامات المقاومة يشير إلى أن الجنى عليها لم تبذل مقاومة جسمانية فعلية فى درء المتهم عنها ، هذا الذى ورد بالتقرير لاينفى ان الجنى عليها استسلمت تحت تأثير الإكراه بالسلاح وهذا الفعل يكون الجريمة التى دان الحكم بها المتهم ويتوافر به ركن الإكراه وعدم

الرضاء في جريمة الوقاع. (الطعن رقم ١٦٨٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩/١٩٥٩/١٠ ص ٤٧).

● مجرد ارتكاب فعل هتك العرض في الظلام وفي وحشة الليل وفي مكان غير أهل لا يفيد انه قد تم تغير رضاء المجنى عليه . (الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٥٩/٢/٢٣ ص ١٠ ص ٢٢٦).

● متى كان مؤدى ما أثبت الحكم ان إتصالا جنسيا ثم بين المتهم والمجنى عليها وهو مناط إدانة المتهم ، أما طريقة حصول هذا الإتصال وكيفيته ، فهي أمور ثانوية لا أثر لها في منطق الحكم او مقوماته — متى كان ذلك فإن دعوى الخطأ في الإسناد التي يشير اليها المتهم تكون غير مجدية . (الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٤ ص ٨ ص ١٠٩).

● ما دامت المحكمة قد اقتنعت من الدليل القوي ان سن المجنى عليها كانت وقت وقوع الجريمة عليها أقل من ثمان عشرة سنة كاملة فلا يجدي المتهم قوله بجهله هذه السن الحقيقية لما كانت فيه من ظروف تدل على انها تجاوزت السن المقررة بالقانون للجريمة ، ذلك بأن كل من يقدم على مقارفة فعل من الأفعال الشائنة في ذاتها أو التي تؤثمها قواعد الأداب وحسن الأخلاق يجب عليه ان يتخلى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل ان يقدم على فعله فإذا هو أخطأ التقدير حق عليها العقاب عن الجريمة التي تتكون منها ما لم يقيم الدليل على انه لم يكن في صدره بحال ان يقف على الحقيقة . (الطعن رقم ١٣٧٨ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩/٥/٣٩).

● إدانة المتهم بهتك عرض صبية تقل سنّها عن ثمان عشرة سنة قد طلب الى محكمة اول درجة تقدير سن المجنى عليها بواسطة الطبيب الشرعى

فأجابته الى هذا الطلب وكلفته ايداع الأمانة التي قدرتها ثم عادت تكلف النسيابة بعرض الجنى عليها على الطبيب الشرعى ، ولما يتم ذلك نصب في الدعوى بإدانتة على أساس انه هو الذى عمل على تعطيل الفصل في الدعوى يتعلم ايداعه الأمانة ثم لما استأنف الحكم تمسك بطلبه ذلك امام محكمة الاستئناف ولكنها قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تتحدث عن هذا التطلب — فإن حكمها يكون قاصرا اذ ان تحقيقه أمر جوهري له أثره في تكوين الجريمة المسندة الى المتهم . (الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢٢ق — جلسة ١٩٩٠/٣/٢٤) .

• ثبوت أن سن الجنى عليها كانت ، وقت وقوع جريمة هنك العرض أقل من ثمان عشرة سنة ، علم جندوى قول الطاعن بأن مظهرها ككل على انها تجاوزت هذه السن . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٧٩٠٢ لسنة ٥٤ق — جلسة ١٩٨٥/١/٢٤) .

• أن السن الحقيقية للمجنى عليه في جريمة هنك العرض هي التي يعول عليها في هذه الجريمة ، ولا يقبل من المتهم الفع بجهله هذه السن الا إذا اعتذر من ذلك بظروف قهرية أو استثنائية وتقدير هذه الظروف من شأن محكمة الموضوع ولادخل محكمة النقض فيه مادام مبني على ما يسوغه من الأدلة . (الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ١٠ق — جلسة ١٩٤٠/١١/١١) .

• لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض الطلب الطاعن عرض الجنى عليه على الطبيب الشرعى لتقديره ورد عليه بقوله " فضلا عن أن السيد الطبيب الشرعى قدر سن الجنى عليه بست سنوات وقت توقيع الكشف الطبي عليه بعد وقوع الحادث فإن الثابت بوثيقة رسمية ومن واقع شهادة

ميلاده انه من مواليد ١٧/١٢/١٩٧٩ ومن ثم فإنه يتعين الإلتفاف عن هذا الدفاع وإطراحه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد غول في إثبات ان المجنى عليه لم يبلغ السابعة من عمرها وقت الحادث من إفادة المدرسة الملحق بها استنادا الى الإطلاع على شهادة ميلاده المودعة بالمدرسة وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما ورد بهذه الإفادة فهي تعد من قبيل الوثيقة الرسمية السبى يعتد بها في تقدير سن المجنى عليه طبقا لنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث وإذ كانت الجريمة المسندة للطاعن قد وقعت بتاريخ ١٩٨٦/٩/٧ فإن سن المجنى عليه وقت ارتكاب الجريمة التي دين بها الطاعن تكون أقل من سبع سنوات ومن ثم فإن ما ورد به الحكم على طلب الطاعن — في السياق المتقدم يكون سائغا متفقا مع صحيح القانون ويضحى النعى عليه في هذا الخصوص غير السديد. (رقم ٤٥٦٧ لسنة ٥٧ق — جلسة ١٠/١/١٩٨٨ من ٣٩ ص ١١٧).

- أن الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات تنص على تغليظ العقاب في جريمة هتك العرض اذ وقعت ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ أى اذا كان الفاعل من أصول المجنى عليه او من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم السلطة عليه او كان خادما بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم . وهذا النص يدخل في متناوله الخادم بالأجرة الذي لايرعى سلطة مخدومة فيقارف جرمته على خادم يكون هو الآخر مشمولاً برعاية نفس المخدوم وحمايته. (الطنن رقم ٨٨١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٤٠/٣/٢٥).

• لما كان تحديد سن الجنى عليه في جريمة هتك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات ركنا هاما في الجريمة لما يترتب عليه من أثر في توقيع العقوبة والأصل في إثبات السن لا يعتد فيه إلا بوثيقة رسمية أما إذا ثبت عدم وجودها فتقدر السن بواسطة خبير ، وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه لم يكشف عن سنده في تقدير سن الجنى عليها وأطلق القول بان سنها لم يبلغ ثمان عشرة سنة كاملة ولم يعن البتة باستظهار سن الجنى عليها وقت وقوع الجريمة من واقع وثيقة رسمية أو الاستعانة بخبير عنه وعدم وجودها مع انه ركن جوهري في الجريمة موضوع المخالفة ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يطون معيبا بالقصور . (رقم ٤٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥ س ٣٨ ص ٥٧٠) .

• لا يشترط لتشديد العقاب في جريمة هتك العرض التي يكون فيها الجاني من المتولين تربية الجنى عليه ان تكون التربية يعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع غيرة من التلاميذ او ان تكون مدرسة او معهد تعليمي بل يكفي ان تكون عن طريق القاء دروس خاصة على الجنى عليه ولو كان ذلك في مكان خاص ومهما يكن الوقت الذي قام فيه الجاني بالتربية قصيرا وسيان أن يكون في عمله محتوفا أو في مرحلة التمرين ما دامت له ولاية التربية بما تستتبعه من ملاحظة وما تستلزم من سلطة . (الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٤ س ٨ ص ٨٥٩)

• العبرة في السن في جريمة هتك العرض هي بالسن الحقيقية للمجنى عليه ولو كانت مخالفة لما قدرة الجاني أو قدرة غيرة من الرجال الفن اعتماد على مظهر الجنى عليه وحالة غو جسمه او على أى سبب آخر . والقانون يفترض في الجاني انه وقت مقارفة الجريمة على من هو دون السن المحددة في

القانون يعلم بسنة الحقيقية ما لم يكن هناك ظروف استثنائية واسباب قهرية
ينتفى معها هذا الافتراض. (الطعن رقم ٨٨١ لسنة ١٠ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٤٠).

• أن مجرد كون المتهم بجرمة هتك العرض من المتولين تربية الجنى عليه
يكفى لتشديد العقاب. ولا يشترط أن تكون التربية في مدرسة أو دار تعليم
عامة. فيكفى ان تكون في مكان خاص عن طريق دروس خاصة. (الطعن
رقم ٧٤٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ٤/١٠/١٩٤٨).

• لا يشترط في قانون لتشديد العقاب في جريمة هتك العرض التي يكون
فيها الجاني من المتولين تربية الجنى عليه ان تكون التربية باعطاء دروس عامة
للمجنى عليه مع غيره من التلاميذ أو ان تكون في مدرسة أو معهد تعليم ،
بل يكفي ان تكون عن طريق اللقاء دروس خاصة على الجنى عليه ولو كان
ذلك في مكان خاص ومهما يكن الوقت الذي قام فيه الجاني بالتربية قصيرا
(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢٧/٤/١٩٥٣).

• متى كان المتهم في جريمة هتك العرض والجنى عليه كلاهما عاملين في
محل كواء واحد ، فهما مشمولان بسلطة رب عمل واحد ، ومن ثم فإنه
يطبق على المتهم الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة
٢٦٧ والفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات . (الطعن رقم
١٠٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٦٣).

• تقضى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات بتغليظ العقاب
في جريمة هتك العرض اذا وقعت ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة
٢٦٧ ، حيث يكون الفاعل من أصول الجنى عليهم او من المتولين تربيته أو
ملاحظته أو من لهم سلطة عليه أو كان خادما بالأجرة عنده أو عند من

تقدم ذكرهم ، وهذا النص يدخل في متناوله الخادم بالأجرة الذى يقارف جريمته على من يتولى مخدومه تربيته أو ملاحظته. (الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٢٢٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ س ٢٣ ص ٨٣٩).

• تكليف المتهم للمجنى عليه بحمل مناعه من محطة سيارات مدينة حتى مكان الحادث لايجعل له سلطة عليه بالمعنى الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات . (الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٥٩/٢/٢٣ س ١٠ ص ٢٢٦).

• لايشترط فى القانون لتشديد العقاب فى جريمة هتك العرض التى يكون فيه الفاعل من المتولين تربية المجنى عليه ان تكون التربية باعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع غيره أو ان يكون فى مدرسة أو معهد تعليم بل يكفى ان يكون عن طريق القاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كانت فى مكان خاص ، ولايشترط كذلك ان يكون الجاني محترفا مهنة التدريس مادام قد ثبت انه قد عهد اليه أبوى المجنى عليه اعطاؤه دروسا خاصة والإشراف عليه فى هذا الصدد. (الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/١٩ س ٩ ص ٥٤٦).

• انه لما كانت الصلة بين السيد وخادمه مستمدة من القانون فإنه يكفى عند تشديد العقوبة فى جريمة هتك العرض على أساس ان المتهم له سلطة على المجنى عليه باعتباره خادما عنده ان يبين الحكم قيام علاقة الخدمة بين المتهم والمجنى عليه دون حاجة الى بيان الظروف والوقائع التى لا يستلزم الجريمة للتدليل على ان المخدوم استعمل سلطته وقت ارتكاب الجريمة لان القانون قد افترض قيام السلطة بمقتضى هذه العلاقة . (الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٤٠/٣/١١).

• لما كان من المقرر ان الركن المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق باى فعل مخمل بالحياء العرضى للمجنى عليه ويستطيل على جسمها ويخدش عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية ولا يشترط لتوافره قانونا ان يترك أثرا يجسمها ، كما ان القصد الجنائى يتحقق فى هذه الجريمة بإتصاف إرادة الجاني الى الفعل ونتيجته ولا عبرة بما يكون قد دفع الجاني الى فعله أو بالغرض الذى توخاه منه ، ويكفى لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد ارتكب ضد المجنى عليها وبغير رضاها ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم متى كان ما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه — وهو الحال فى الدعوى الطروحة على ماسلف بيانه — فإن ما يثيره الطاعنون فى هذا الشأن يكون فى غير محله . (الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٥٦ق — جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩ ص ٣٧ ص ٦٠٠) .

• إنتهاء الحكم الى إدانة المطعون ضده بجناية هتك العرض طبقا للمادة ٣/٢٦٨ عقوبات معاقبته بالخس إعمالا للمادة ١٧ من ذات القانون . خطأ فى القانون ، أساس ذلك ؟ إضافة عنصر مسدد جديد للجريمة دون تبييه الدفاع إخلال بحق الدفاع ، مثال . (الطعن رقم ٥٨٨٧ لسنة ٥٦ق — جلسة ١٩٨٧/٣/٩ ص ٣٨ ص ٤٠٨) .

• لما كان الركن المادى فى جريمة هتك العرض لا يستلزم الكشف عن عورة المجنى عليه بل يكفى فى توفر هذا الركن ان يكون الفعل الواقع على جسم المعتدى على عرضه قد بلغ من الفحش والإخلال بالحياء والعرض درجه تسوغ إعتباره هتك عرض سواء كان بلوغ هذه الدرجة قد تحقق عن طريق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليه أم من غير هذا

الطريق. (الطعن رقم ٩٧٨ لسنة ٥١ق — جلسة ١٩٨٢/٣/١٧ من ٣٣ ص ٣٨٤).

• من المقرر ان الركن المادي في جريمة هتك العرض يتحقق بوقوع أى فعل مخل بالحياء العرضى للغير ويستطيل الى جسمه . ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت ان الطاعن امسك بانجني عليها عنوة واحتضنها وقبلها — ولما قاومته ضربها على عينيها وأحدث إصابتها وكان هذا الفعل من جانب الطاعن فيه من الفحش والخذش بالحياء العرضى ما يكفى بتوافر الركن المادى للجريمة فإن الحكم إذ دانه بهذه الجريمة يكون قد صاب صحيح القانون وإذ كان ما أورده الحكم — فيما تقدم يستقيم به ارد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص فإن النعى عليه بدعوى القصور فى التسيب يكون غير سديد هذا فضلا على انه لامصلحة للطاعن فيما يثيره من ان الواقعة تعتبر جنحة فعل فاضح غير على طالما ان العقوبة المقرضى بها عليه — وهى الحبس لمدة ستة أشهر — تدخل فى حدود العقوبة المقررة لهذه الجريمة. (الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٧ق — جلسة ١٩٨٨/١٠/١٦ من ٣٩ ص ٩٠٩).

• عدم إشتراط ان يترك الفعل أثرا فى جسم الجنى عليه الجدل الموضوعى فى تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدى اليه ، غير جائز المنازعة فيه امام النقض. (الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٦٢ق — جلسة ١٩٩٣/١٢/١٣).

• ككل مساس بما فى جسم الجنى عليه مما يعبر عنه الغورات يعتبر فى نظر القانون هتكا للعرض . فمن يطوق كتفى امرأة بذراعيه ويضمها اليه يكون مرتكباً لجناية هتك العرض ، ولأن هذا الفعل يترتب عليه ملامسة جسم

المتهم لجسم المجنى عليها ويمس منه جزءا هو لا يريب داخل في حكم العورات . وفي هذا ما يكفي لإدخال الفعل المنسوب الى المتهم في عداد جرائم هتك العرض لأنه يترتب عليه الإخلال بحياء المجنى عليه العرضي . (الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٢ق — جلسة ١٩٣٢/١/٤) .

- لا يعتبر هتك عرض الا المساس بجزء من جسم المجنى عليه يدخل عرفا في حكم العورات وكذلك الأفعال الأخرى التي تصيب جسمه فتدخل حياءه العرضي لمبلغ ما يصاحبها من فحش ، فإذا قاد المجنى عليه شخصان الى غرفة مغلقة الأبواب والنوافذ وقبله أحدهما في وجهه وقبله الثاني على غرة منه في قفاه وعرضه في موضع التقييل فهذا الفعل لايعتبر هتك عرض .
- ولا شروعا فيه كما انه لايدخل تحت حكم أية جريمة اخرى من جرائم إفساد الخلاق . (الطعن رقم ١٥١٨ لسنة ٤ق — جلسة ١٩٣٤/١٠/١٥) .

- إذا جاء المتهم من خلف المجنى عليها وقرصنها في فخذها فهذا الفعل المخل بالحياء الى حد الفحش والذي فيه مساس بجزء من جسم المجنى عليها يعتبر عورة من عوراتها هو هتك عرض بالقوة . (الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٦ق — جلسة ١٩٣٦/٥/١١) .

- إن الفخذ من المرأة عورة فلمسه وقرصه على سبيل المغازلة يعد هتك عرض . (الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ١٨ق — جلسة ١٩٤٨/١٢/١٣) .
- إن الركن المادى في جريمة هتك العرض لا يستلزم الكشف عن عورة المجنى عليه بل يكفي في توفر هذا الركن ان يكون الفعل الواقع على جسم المعتدى على عرضه قد بلغ من الفحش والاخلال بالحياء والعرض

درجة تسوغ اعتباراً عنك عرض سواء أكان بلوغ هذه الدرجة قدتحقق من طريق الكشف عن عورة من عورات الجنى عليه أم من غير هذا الطريق ، فإذا كان الثابت بالحكم ان المتهم احتضن مخدومته كرها عنها ثم طرحها أرضاً واستلقى فوقها فذلك يكفى لتحقيق جريمة هتك العرض ولو لم يقع من الجانب أن كشف ملابس أو ملابس الجنى عليها . (الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٤ق — جلسة ١٠/٢٢/١٩٣٤) .

• إن كل مساس بما فى جسم الجنى عليها من عورات يعد هتك عرض لما يترتب عليه من الإخلال بالحياء العرضى . وثدى المرأة هو من العورات التى تحصر دائماً على عدم المساس بما فإمساكه بالرغم منها وبغير إرادتها يعتبر هتك العرض . (الطعن رقم ١٣٣٦ لسنة ٥ق — جلسة ٦/٣/١٩٣٥) .

• ان جريمة هتك العرض تتم بوقوع فعل مناف للأداب مباشرة على جسم الجنى عليه ولو لم يحصل إيلاج أو إحكاك يتخلف عنه أى أثر كان (الطعن رقم ١٠ لسنة ٦ق — جلسة ١٢/٢/١٩٣٥) .

بملامسة المتهم بعضو تناسله دبر الجنى عليها ولو كان عينا .

• ملامسة المتهم بعضو تناسله دبر الجنى عليه تعتبر هتك عرض ، ولو كان عينا ، لأن هذه الملامسة فيها من الفحش والحدش بالحياء العرضى مايكفى لتوافر الركن المادى للجريمة . (الطعن رقم ٢٠٩٨ لسنة ٦ق — جلسة ٢/١١/١٩٣٦) .

• متى كان المتهم قد باغت الجنى عليها وهى مريضة ومستلقية فى فراشها وكسبها فأيده وانتزع سروالها ثم اتصل بها اتصالاً جنسياً بإيلاج قضيبه

فيها بغير رضاها منتهزا فرصة عجزها بسبب المرض عن المقاومة أو إتيان أية حركة ، فإن ذلك يكفي جريمة الوقاع المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات ، أما الآثار التي تنتج من هذا الفعل فلا تأثير لها على نوع الجريمة . (الظعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٧/١٩٥٨ س ٩ ص ١٠٢) .

• يكفي لتوافر الركن المادى في جريمة هتك العرض ان يكشف المتهم عن عورة انجنى عليها ولو لم يصاحب هذا الكشف أية ملامسة مخلة بالحياء ، فالجريمة تتوافر بالكشف عن عورة الغير او ملامستها او بالأمرين جميعا ، ومن ثم فإن خلع سروال الانجنى عليها وكشف مكان العورة منها ، تتوافر به تلك الجريمة بغض النظر عما يصاحبه من افعال اخرى قد تقع على جسم الانجنى عليها . كما لا يؤثر في قيام الجريمة ان يكون التقرير الطبى قد اثبت عدم تخلف آثارها مما قارفة المتهم واثبت الحكم وقوعه منه . (الظعن رقم ٩٩١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ س ١٣ ص ١٤٥) .

• من المقرر أن الفعل المادى في جريمة هتك العرض يتحقق بأى فعل مخل بالحياء العرضى للمجنى عليها ويستطيل على جسمها ويخدش عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية ، ولا يلزم الكشف عن عورتها ، بل يكفي لتوفر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسمها قد بلغ من الفحش والإخلال بالحياء العرضى درجة تسوغ اعتباره هتك عرض سواء أكان بلوغها هذه الدرجة قد تحقق عن طريق الكشف عن عورة من عورات انجنى عليها أم عن غير هذا الطريق . (الظعن رقم ٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٦/٣/١٩٦٣ س ١٤ ص ٢٥٤) .

• يتحقق الركن المادى فى جريمة هتك العرض بوقوع أى فعل مغل بالحياء العرضى للمجنى عليه ويستطيل إلى جسمه ويقع على عورة من عوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ، ولا يشترط لتوفره قانونا أن يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه — ووضع الأصبع فى دبر المجنى عليه هو أساس بعورة من جسمه وفيه نوع من الفحش لا يترك مجالا للشك فى إخلاله بحيائه العرض . (الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ٦/٢٧/١٩٦١ ص ١٢ ص ٧٤٧) .

• يكفى لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التى يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ، ولو لم يقترن ذلك بفعل مادى آخر من أفعال الفحش ، كإحداث احتكاك أو إيلاج يترك أثر . (الطعن رقم ١٦٦٤ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٧) .

• من المقرر أن هتك العرض ، هو كل فعل مغل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ، ولا يشترط لتوفره قانونا أن يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ استدل على ثبوت ارتكاب الطاعن للفعل المكون للجريمة بأقوال المجنى عليه وباقي شهود الحادث ، وأطرح ما ورد بالتقرير الطبى الابتدائى من أن جسم المجنى عليه وجد خاليا من أية آثار تدل على وقوع الجريمة ، مبررا إطراره هذا التقرير بأن عدم وجود آثار بالمجنى عليه لا ينفى بذاته حصول احتكاك خارجى بالصورة التى رواها المجنى عليه ، فإن هذا الذى خلص إليه الحكم سائق وكاف لحمل قضائه ويتفق وصحيح

القانون . (الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٩ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٨ س ٢١ ص ٨٧) .

• متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن التقرير الطبي الشرعى قد دل على إمكان حصول الواقعة دون أن تترك أثرا بالنظر إلى ما أثبتته الفحص من أن غشاء بكارة انجنى عليها من النوع الحلقي القابل للتمدد أثناء الجذب فإن ما تنازع فيه الطاعن من أن الواقعة لم تحدث لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعى لما استقر فى عقيدة المحكمة للأسباب السائفة التى أوردتها مما لا يقبل معه معاودة التصدى لها أمام محكمة النقض . (الطعن

رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦ س ٢١ ص ٣٨٢) .

• لما كان الحكم برر قضاء براءة المطعون ضدها من قمة تلك العرض بقوله " أن المحكمة ترى أن العلاقة بين الخادمة الصغيرة ومخدومتها التى من المفروض أن تقوم على نظافتها الداخلية والخارجية مما لا يجعل عاطفة الحياء لدى الأولى تخدش عندما تكشف عن عورتها أمام الثانية بل أن ذلك أمر طبيعى بينهما ويترتب على ذلك أن جريمة تلك العرض تفقد نتيجة هذه العلاقة ركنها المادى الذى يستند إلى خدش عاطفة الحياء ويجعل نسبة هذه الجريمة للمتهمة أمر لا يقوم على صحيح القانون " . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى أنه يكفى لتوافر جريمة تلك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم انجنى عليه بعد من العورات التى يحصر على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادى آخر من أفعال الفحش لما فى هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضى للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التى لا يجوز العبث بحرماتها والتى هى جزء داخل فى خلقه الإنسان وكيانه الفطرى وكان الثابت من الحكم أن

المطعون ضدها قد كشفت عن عورات الجنى عليها وأحدثت بمنطقة غشاء البكارة والشرح والاليتين حروقا متقحة نتيجة كى هذه المناطق بأجسام ساخنة فإن هذا الفعل الواقع على جسم الجنى عليها يكون قد بلغ من الفحش والإخلال بالحياء العرضى درجة يتوافر بها الركن المادى لجريمة هتك العرض . (الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/١٥ ص ٢٧ ص ٢٢١) .

• أن هتك العرض هو كل فعل محل بالحياء يستطيل إلى جسم الجنى عليه وعوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوفره قانونا أن يترك الفعل أثرا بالجنى عليه كإحداث احتكاك أو إيلاج يترك أثرا وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على ثبوت ارتكاب الطاعن للفعل المكون للجريمة بأقوال الجنى عليه وباقي شهود الحادث من أن الطاعن كان يضع قضيه في دبر الجنى عليه فإن هذا الذى خلص إليه الحكم سائغ وكاف لحمل قضائه ويتحقق به أركان الجريمة التى دان الطاعن بها . (الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ ص ٢٨ ص ٤١٠) .

• لما كانت المصلحة شرطا لازما في كل طعن فإذا انتفت لا يكون الطعن مقبولا وكان لا مصلحة للطاعن في النعى على الحكم احتسابه من الجنى عليها بالتقويم الميلادى مادام أنما وقت وقوع الفعل الذى نسب إلى الطاعن مقارفته — لم تبلغ من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة بالتقويم الهجرى . فإن السعى لذلك يكون غير مقبول . (الطعن رقم ٧٩٠٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ ص ٣٦ ص ١٤٦) .

● الركن المادى فى جريمة هتك العرضى يتحقق بوقوع أى فعل محل بالحياء العرضى للمجنى عليه ، ويستطيل إلى جسمه قيصب عورة من عوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية . ولا يشترط لتوافره قانونا أن يترك الفعل أثرا بمجسم المجنى عليه أو أن تتم المباشرة الجنسية ، فهو إذن يمكن أن يقع من عتين بفرض ثبوت عته . فإذا كان الحكم قد أثبت أن الطاعن وضع يده على اليه المجنى عليه واحتضنه ووضع قبله فى يده وكانت هذه الملامسة فيها من الفحش والخدش بالحياء العرضى ما يكفى لتوافر الركن المادى للجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لذلك وجاء استخلاصه للواقعة ورده على دفاع الطاعن سائغا ، فإن ذلك مما يتوافر به أركان جريمة هتك العرض كما هى معرفة به فى القانون . (الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٣٢ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ س ١٤ ص ٥٨) .

● لا يشترط قانونا لتوافر جريمة هتك العرض أن يترك الفعل أثرا فى مجسم المجنى عليها . ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أن التقرير الطبى الشرعى قد دل على امكان حصول هتك العرض دون أن يترك أثرا ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعى لما استقر فى عقيدة المحكمة للأسباب السائغة التى أوردتها مما لا يقبل معه معاودة التصديق لها أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤ س ٢٤ ص ٧٧٢) .

● تمزيق لباس المجنى عليها الذى كان يسترها وكشف جزء من جسمها هو من العورات — على غير إرادتها أمام الشهود الذين شهدوا بذلك — هذا انفعال يتوافر به جنائية هتك العرض بصرف النظر عما يقع على مجسم المجنى

عليها من جرائم أخرى . (الظعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٢٨٦) .

• لما كان قد ثبت للمحكمة من الدليل الرسمي وهى شهادة الميلاد أن سن الجنى عليها وقت وقوع الجريمة كانت أقل من ثمان عشرة سنة كاملة فإنه غير مجد قول الطاعن أنه كان يجهل سن الجنى عليها الحقيقية لما كانت فيه من ظروف وما يبدو عليها من مظهر يدل على أنها تجاوزت السن المقرر بالقانون للجريمة ، ذلك بأن كل من يقدم على مقارنة فعل من الأفعال الشائنة في ذاتها أو التي تؤشعها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعله ، فإن هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب ما لم يقم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بحال أن يعرف الحقيقة . (الظعن رقم ٧٩٠٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ٢٤ / ١ / ١٩٨٥ س ٣٦ ص ١٤٦) .

• أن الشارع قصد العقاب على جريمة هتك العرض حماية المناعة الأدبية التي يصون بها الرجل أو المرأة عرضه من أية ملامسة مخلة بالحياء العرضى لا لفرق في ذلك في أن تقع هذه الملامسة والأجسام عارية وبين أن تقع والأجسام مستورة بالملابس مادامت هذه الملامسة قد استطلت إلى جزء من جسم الجنى عليه. يعد عورة فالتصاق المتهم عمدا بجسم الصبي الجنى عليه من الخلف حتى مس بقضيه عجز الصبي يعتبر هتك عرض معاقبا عليه بالمادة ٢٣١ ع . ومفاجأة المتهم للمجنى عليه ومباغته له على غير رضاء مكون لركن القوة والإكراه النصوص عليه في تلك المادة . (الظعن رقم ١٣٤٧ لسنة ٥٥ ق — جلسة ٣ / ٦ / ١٩٢٥) .

• لما كانت المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات إذ بسكت عن النص على التقويم الذى يعتد به فى احتساب عمر المجنى عليها فى الجريمة المنصوص عليها فيها — وهو ركن من أركانها — فإنه يجب الأخذ بالتقويم المحجرى الذى يتفق مع صالح المتهم أخذاً بالقاعدة العامة فى تفسير القانون الجنائى .
والذى تقضى بأنه إذا جاء النص العقابى ناقصاً أو غامضاً فينبغى أن يفسر بتوسع لمصلحة المتهم ويتضيق ضد مصلحة وأنه لا يجوز أن يؤخذ فى قانون العقوبات بطريق القياس ضد مصلحة المتهم ، لأنه من المقرر أنه لا جريمة ولا عقوبة بغير نص . (الطعن رقم ٧٩٠٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١/٢٤/١٩٨٥ س ٣٦ ص ١٤٦) .

• من المقرر أنه يكفى لتوافر جريمة هتك العرض أن يقوم الجانى بكشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التى يحصر على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادى آخر من أفعال الفحش لما فى هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضى للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التى لا يجوز العبث بحرماتها والتى هى داخل فى خلقة كل إنسان وكيانه الفطرى ، وأنه لا يشترط قانوناً لتوافر جريمة هتك العرض أن يترك الفعل أثراً فى جسم المجنى عليه . (الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٧/١/١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٠٢) .

• أن القصد الجنائى فى هتك العرض يكون متوافراً متى ارتكب الجانى الفعل وهو يعلم أنه محل بالحياء العرضى للمجنى عليه ، مهما كانت البواعث التى دفعته إلى ذلك ولا يشترط لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض أن تكون قد استعملت قوة مادية ، بل يكفى أن يكون الفعل قد

حصل بغير رضا من الجنى عليه سواء أكان ذلك من أثر قوة أم كان بناء على مجرد خداع أو مباغته . فمضى ثبت أن الجنى عليها قد اتخذت بمظاهر الجاني فاعتقدت أنه طيب فسلمت بوقوع الفعل عليها ولم تكن لترضى به لولا هذه المظاهرة ، فإن هذا يكفي للقول بأن الجنى عليها لم تكن راضية بما وقع من المتهم ويتوافر به ركن القوة . (الطعن رقم ١٢٦٠ لسنة ١٩١٩ ق - جلسة ١٩٤١/٥/١٩) .

• أن القانون لا يشترط لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يستعمل الجاني الإكراه المادى مع الجنى عليه ، بل يكفي أن يكون الفعل قد حصل بغير رضا صحيح ممن وقع عليه كان يكون بناء على خداع أو مباغته فإذا انخدع الجنى عليه بمظهر الجاني وأفعاله فانساق إلى الرضا بوقوع الفعل عليه بحيث أنه لم يكن ليرضى لولا ذلك ، فإن هذا لا يصح معه القول بوجود الرضا بل يتحقق به ركن القوة الواجب توافره في الجريمة . (الطعن رقم ١١١٤ لسنة ١٩٢١ ق - جلسة ١٩٤٢/٤/١٣) .

• أن الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات صريحة في أن هتك العرض الذى يعاقب عليه يجب أن يكون قد وقع بالقوة أو التهديد . وقد توضح القضاء في تفسير هذا النص على أن هذا الركن يتوافر بصفة عامة كلما كان الفعل المكون للجريمة قد وقع ضد إرادة الجنى عليه سواء أكان ذلك راجعاً إلى استعمال المتهم وسيلة القوة أو التهديد . بالفعل أم إلى استعمال وسائل أخرى يكون من شأنها التأثير في الجنى عليه بحدوم مقاومته أو في إرادته بإعدامها بالمباغته أو انتهاز فرصة فقد الشعور والاختيار كما في أحوال الجنون والغيوبة أو النوم . أما إذا كان هتك العرض قد وقع على الجنى عابه وهو مالك لشعوره واختياره ولم يبد منه أية مقاومة واستنكار

فإنه لا يصح بجعل تشبيه هذا بالإكراه أو التهديد المعدم للرضاء . وذلك لما ينطوى فيه من الرضاء بجميع مظاهره وكامل معاملة . (الطنن رقم ١٤١٧ لسنة ١٩٤٢ق - جلسة ١٩٤٢/٦/٢٢) .

• إن واقعة هتك العرض تكون واحدة وتعددت الأفعال المكونة لها . فلا يصح إذن أن توصف بوصفين مختلفين بل يتعين وصفها بالوصف الذى فيه مصلحة للمتهم . فإذا كان هتك العرض قد وقع بسلسلة أفعال متتالية ، وكان وقوع أولها مباحة ولكن المنجنى عليه سكت ولم يعترض على الأفعال التالية التى وقعت عليه فإن ذلك ينسحب على الفعل الأول فيجعله أيضا حاصلًا بالرضا وتكون هذه الواقعة لا عقاب عليها ، إلا إذا كانت قد وقعت علنا في محل مفتوح للجمهور - معبد أبو الهول - وكان هناك وقت الواقعة أشخاص يمكنهم هم وغيرهم ممن يتصادف دخولهم المعبد أن يشاهدوا الواقعة فإن وقوعها في هذا الظرف يجعل منها جنحة فعل فاضح على معاقب عليه بالمادة ٢٧٨ ع . (الطنن رقم ١٤٧٠ لسنة ١٩٤٢ق - جلسة ١٩٤٢/٦/٢٢) .

• أن القصد قد استقر على أن ركن القوة في جنابة الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضاء من المنجنى عليها ، سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده ومائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المنجنى عليها فيعدها الإرادة ويقعدها عن المقاومة أو بمجرد مباحته إياها ، أو بانتهاز فرصة فقدانها شعورها واختيارها لجنون أو عاهة في العقل أو استغراق في النوم فإذا كانت الواقعة الثابتة في الحكم هي أن المتهم دخل مسكن المنجنى عليها بعد منتصف الليل وهي نائمة وجلس بين رجليها ورفعهما لمواقعتها فتبعت إليه وامسكت به وأخذت تستغيث حتى حضر

على استغاثتها آخرون أخبرهم بما حصل فإن هذه الواقعة فيها ما يكفى لتوافر ركن الإكراه فى جنابة الشروع فى الواقعة . (الظعن رقم ١٤٦٩ لسنة ١٢ق — جلسة ١٩/١٠/١٩٤٢) .

• يكفى قانونا لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد ارتكب ضد ارادة المجنى عليه أو بغير رضائه ، وكلاهما يتحقق بإتيان الفعل مباغته . فإذا كان الحكم بعد أن تعرض للأدلة القائمة فى الدعوى قد قال " أن مباغته المجنى عليه ووضعت المتهم أصبعه فى ذنبه فجأة وهو جالس مع غلام آخر بعد الرضا وبذلك يكون ركن الإكراه متوافرا " فقلوله صحيح . (الظعن رقم ١٤٠١ لسنة ١٥ق — جلسة ٢٢/١٠/١٩٤٥) .

• متى كانت الواقعة التى اثبتها الحكم هى أن المتهم جنم على المجنى عليها عنوة وأدخل أصبعه فى ذنبها فهذه الواقعة تكون جريمة هتك العرض بغض النظر عما جاء بالكشف الطبى المتوقع على المجنى عليها من عدم وجود أثر بها . (الظعن رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠ق — جلسة ١٧/٤/١٩٥٠) .

• يكفى لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض أن يكون المتهم قد ارتكب الفعل المكون للجريمة ضد ارادة المجنى عليه أو بغير رضائه ، وكلا الحاليتين يتحقق بإتيان الفعل أثناء نوم المجنى عليه فمضى كان الحكم الذى أدان المتهم بهذه الجريمة قد أثبت أنه جنم على المجنى عليها وهى نائمة ورفع جلسابها وأدخل قضيبه من فتحة لباسها وأخذ يحكه فى فرجها من الخارج حتى أمنى . فاستغاثت بوالدها التى كانت تجلس بجوارها — فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التى دانه فيها . (الظعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٠ق — جلسة ٢٤/٤/١٩٥٠) .

• لما كان الأصل أن القاضى لا يلجأ فى تقدير البين إلى أهل الخبرة أو إلى ما يراه بنفسه إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية . وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق القول بأن الجنى عليه ولم يبلغ ثمانى عشر عاما وقت وقوع الجريمة دون أن يبين تاريخ ميلاد الجنى عليه والأساس الذى استند إليه فى تحديد سنه ، مع أن سن الجنى عليه ركن جوهري فى الجريمة موضوع المحاكمة ، مما يصم الحكم بالقصور فى البيان ، ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، ويستوجب نقضه . (الطعن رقم ٣٤٩٩ لسنة ٥٣ق — جلسة ١١/١/١٩٨٤س ٣٥ص ٧١٨) .

• إن مفاجأة المتهم الجنى عليها أثناء نومها وتقييله إياها وامساكه بتديها يتحقق به جنابة هتك العرض بالقوة لما فى ذلك من مباحثها بالاعتداء المادى على جسمها فى مواضع يتأذى عرض المرأة من المساس بحرمتها . (الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٢١ق — جلسة ١٩٥٢/١/٢١) .

• متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم فاجأ الجنى عليها أثناء وقوفها بالطريق وضغط آليتها بيده فإن جنابة هتك العرض بالقوة تكون قد تحققت لمسا فى ذلك من مباحثه الجنى عليها بالاعتداء المادى على جسمها فى مواضع يتأذى عرض المرأة من المساس بحرمته . (الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٢١ق — جلسة ١٩٥٢/٢/٤) .

• إذا كانت محكمة الموضوع — فى حدود ما لها من سلطة تقدير أدلة الدعوى — قد استظهرت ركن القوة فى جريمة هتك العرض وأثبتت توفره فى حق الطاعن بقولها " أن كرن القوة المنصوص عليه فى المادة ٢٦٨ من

قانون العقوبات متوافر لدى المتهم الأول (الطاعن) مما ثبت من أقوال المجنى عليها أمام البوليس والنيابة وقاضى التحقيق ، وبمجلسة المحاكمة الأخيرة من أن المتهم الأول أتى فعلته الشنعاء معها بغتة الأمر الذى آثار اشتزازها واستكارها فى أول مرة ودفعها لصفع المتهم المذكور فى ثلثى مرة " فإن ما ذكرته المحكمة من ذلك يكفى للرد على ما أثاره الطاعن من انتفاء ركن استعمال القوة ، لأن المجنى عليها سكنت عند ما وقع عليها الفعل فى المرة الأولى مما يدل على رضاها به . (الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٥٣/٦/١٥) .

• إذا كان المتهم قد طرق باب المجنى عليها ليلا ففتحته معتقدة أنه زوجها ، فسارع المتهم بالدخول واغلاق الباب من خلفه ، وأمسكها من صدرها ومن كفها وجذبها إليه وراودها عن نفسها مهددا إياها بالإيذاء أن رفضت ، فاستغاثت فاعتدى عليها بالضرب — فإن هذا الفعل المادى الذى وقع على جسم المجنى عليها بقصد الاعتداء على عرضها هو ما يخلدش حيائها وليس عرضها ، ويجعل الواقعة لذلك هتك عرض بالقوة تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات . (الطعن رقم ٩٦٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٥٤/١٠/٤) .

• يكفى لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك عرض انثى بالقوة أن يكون الفعل قد ارتكب ضد ارادة المجنى عليها أو بغير رضاها وكلاهما يتحقق بإتيان الفعل أثناء النوم . (الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٥٥/١١) .

• لا يقتصر ركن القوة فى جنابة هتك العرض على القوة المادية ، بل أن الشارع جعل من التهديد ركنا مماثلا للقوة وقرنه بها فى النص وبذلك أراد

أن يعتبر الفعل جنائية كلما ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضاه ،
فيندرج تحت معنى القوة أو التهديد الإكراه الأذني والمباغتة واستعمال
الحيلة لأن في كل من هذه الوسائل يتعلم الرضاء الصحيح . (الطعن رقم
٦٤١ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/١٦ س ٩ ص ٦٥٩) .

• إنه وإن كان القضاء قد استقر على أن ركن القوة في جنائية هتك
العرض يكون متوافرا كلما كان الفعل المكون لهذه الجنائية قد وقع بغير
رضا من المجنى عليه سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل
القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليه فيعدمه الإرادة ويفقده
المقاومة أو بمجرد مباغتته المجنى عليه أو بانتهاز فرصة فقدانه شعوره
واختياره إما لجنون أو عاهة في العقل أو لغيوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أو
لأى سبب آخر كالاستغراق في النوم . فإن سكوت المجنى عليه وتغاضيه
عن أفعال هتك العرض مع شعوره وعلمه بأنها ترتكب على جسمه لا يمكن
أن يتصور معه عدم رضائه بها مهما كان الباعث الذي دعاه إلى السكوت
وحدا به إلى التغاضي مادام هو لم يكف في ذلك لا راضيا مختارا . (الطعن
رقم ٧٠٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٤٠/٣/٢٥) .

• أن هتك العرض إذا بدئ في تنفيذه بالقوة فصادف من المجنى عليه قبولا
ورضاء صحيحين فإن ركن القوة يكون متفيا فيه . لأن عدم إمكان تجرئة
الواقعة المكونة له لا ارتكابها في ظروف وملابسات واحدة بل في وقت واحد
وتفسيرها لقصد واحد لا يمكن معه القول بأن المجنى عليه لم يكن راضيا بجزء
منها وراضيا بجزء آخر . كما أن العبرة في هذا المقام ليست بالقوة للذاها بل
بما على تقدير أنها معدمة لرضا . فإذا ما تحقق الرضاء ولم يكن للقوة أى أثر

في تحققة فإن مساءلة المتهم عنها لا يكون لها أدنى مبرر ولا مسوغ .
(الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ١٠ق — جلسة ١٩٤٠/٣/٢٥) .

• متى كان الحكم قد أثبت واقعة الدعوى من قوله " أنه بينما كانت الجنى عليها تسير في صحة زوجها وكان المتهم يسير مع لقيف من الشبان وتقابل الفريقان وكان المتهم في محاذة الجنى عليها وعلى مسافة خمسين سنتيمترا منها مد يده حتى لمس موضع العفة منها وضغط عليه بين أصابعه فإنه يكون قد بين توافر العناصر القانونية لجريمة هتك العرض بالقوة التي أدان المتهم فيها من وقوع الفعل المادى المكون للجريمة مع العلم بمهيته ، ومن عنصر المفاجأة المكون لركن الإكراه . (الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٢٠ق — جلسة ١٩٥٠/٥/١) .

• إذا كانت الواقعة التي أثبتها الحكم هي أن الجنى عليها استيقظت من نومها على صوت رجل يقف بجانب رأسها يهزها بيد ويمسك ثديها بيد أخرى ، فأخذ يراودها عن نفسها فلما أبت واستغاثت وضع يده على قممها ومزق قميصها من أعلاه ولمس بيده الأخرى ثديها . فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة هتك العرض بالقوة . (الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٠ق — جلسة ١٩٥٠/٥/٢٢) .

• إذا كان الحكم المطعون فيه حين أدان الطاعن بجريمة هتك العرض بالقوة لم يظهر ركن الإكراه الواجب توافره لقيام هذه الجريمة وأغفل التحدث عما دفع به الطاعن من أن الأفعال المنسوبة إليه تمت برضاء الجنى عليها فإنه يكون قاصر قصورا يعيه بما يستوجب نقضه . (الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٢١ق — جلسة ١٩٥١/١٢/٢٤) .

• من المقرر أن الفعل المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق بأى فعل محل بالحياء العرضى للمجنى عليها ويستطيل على جسمها ويخدش عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية ، وأن خلع سروال الجنى عليها وكشف مكان العورة منها توافر بهذا الفعل جريمة هتك العرض بغض النظر عما يصاحبه من أفعال أخرى قد تقع على جسم المجنى عليها كما أنه لا يؤثر فى قيام هذه الجريمة عدم تخلف آثار مما قارفه المتهم وأثبت الحكم وقوعه منه .
(الطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٥ق — جلسة ١٠/٣١/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٩٦٨).

• متى كانت الواقعة الثابتة هى أن المتهم إنما توصل إلى واقعة الجنى عليها بالخديفة بأن دخل سريرها على صورة ظنته معها أنه زوجها فإنما إذا كانت قد سكنت تحت هذا الظن فلا تأثير لذلك على توافر أركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١/٢٦٧ من قانون العقوبات . (الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢١ق — جلسة ١٤/٥/١٩٥١) .

• ركن القوة أو التهديد هو الذى يميز جنائية هتك العرض المنصوص عليها فى المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات عن الجنحة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من هذا القانون . وركن القوة أو التهديد فى تلك الجنائية لا يقتصر على استعمال القوة المادية بل يتحقق بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه فيندرج بينها عاهة العقل التى تعدم الرضا الصحيح. (الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٦ق — جلسة ٢٣/٥/١٩٦٦ س ١٧ ص ٦٧٤)

• مسألة رضاء الجنى عليه أو عدم رضائه في جريمة هتك عرضه مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلاً نهائياً وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بشأن خلو الواقعة من عنصر الإكراه وأطرحه في قوله " جاءت أقوال الجنى عليه مؤكدة وقوع الفعل من المتهم كرها عنه فقد ألقى به على الأرض وأمسك يديه وجثم فوقه وكم فاه ليحبس صوته فشل بذلك مقاومته وتمكن بهذا القدر الهائل من الإكراه من هتك عرضه ، وقد بادر بإبلاغ والدته عن المتهم لما رأت حاله مما لا يسوغ معه القول بوقوع ذلك الفعل برضائه ، ولا ينال من صحة هذه الأقوال عدم وجود إصابات بالجنى عليه في موضع آخر من جسمه إذ العنف الذي أتاها المتهم معه لم يكن من شأنه أن يترك به آثار جروح أو إصابات وأن فشل مقاومته ، فقد كان الجنى عليه غرض العود وأهن البنية مما يتوافر معه عنصر الإكراه اللازم توافره في حكم المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات " ، وكان ما ألبته الحكم المطعون فيه فيما سلف بيانه يتوفر به ركن القوة في هذه الجريمة وكانت الأدلة التي ساقها للتدليل على ذلك من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير سديد . (الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١١ ص ٢٤ ص ١٥٨) .

• يكفي لتوافر ركن القوة في هذه الجريمة أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة الجنى عليه وبغير رضائه . وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه على الجنى عليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذاً بأقوال شهود الإثبات التي اطمأن

إليها والتقرير الطبي الشرعى أن المتهم أمسك بالجنى عليها عنوة وطرحها وخلع عنها سروالها وكشف عن موضع العفة فيها ووضع أصبعه فيه فأحدث بها مسحات بالفخذ الأيمن وجرحا سطحيا بالفرج فإذا ما الذى أورده الحكم كاف لإثبات توافر جريمة هتك العرض بأركانها . فيها ركن القوة ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم على استقلال متى كان أورده من وقائع أو ظروف ما يكفى للدلالة على قيامه . (الظعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧ ص ٢٨ ق ١٠٢) .

• من المقرر أن ركن القوة أو التهديد — الذى يميز جريمة هتك العرض المنصوص عليها فى المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات عن الجنحة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من هذا القانون يقتصر على استعمال القوة المادية فحسب ، بل أنه يتحقق كذلك بكافة صور انعدام الرضا لدى الجنى عليه ومن بين هذه الصور عاهة العقل التى تعدم الرضا الصحيح . ولما كان الحكم رغم تسليمه بأن الجنى عليه مريض بمرض عقلى خلقى — قد خلا من بحث خصائص ذلك المرض وأثره فى إرادة الجنى عليه ، توصلنا للكشف عن توفر رضاه الصحيح — الذى يجب تحقيقه لإنشاء ركن القوة أو التهديد الذى استبعده الحكم — أو عدم توافره . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور فى التسيب يوجب نقضه والإحالة . (الظعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٨ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢١) .

• متى كان الحكم قد أثبت على الطاعنين مقارفتهم جريمة هتك العرض بالقوة بركبتها المادة والمعنوى بما أورده من اجترائهم على إخراج الجنى عليه عنوة من الماء الذى كان يسمح فيه عاريا وعدم تمكنه من ارتداء ثيابه واقتياده وهو عار بالطريق العام وبذلك استطالوا الى جسمه بأن كشفوا

على الرغم منه عن عورته أمام النظارة فهتكوا بذلك عرضه بالقوة مما يندرج تحت حكم المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات ، فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون . (الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩ ص ٨٥٣).

• أن مسألة رضاء المجنى عليها أو عدم رضائها في جريمة هتك عرضها . مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا ، وليس محكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذه الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم . إذ كان ذلك ، وكان ما أثبتته المحكمة من مباحة المتهم للمجنى عليها يتوافر به ركن القوة في هذه الجريمة ، وكانت الأدلة التي ساقها للدليل على ذلك من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، فإن ما يثيره المتهم في هذا الشأن يكون غير صديد . (الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٩ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣ ص ٢٠٥).

• إن نص المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات إذ جرى على أنه " يعفى من العقوبات المقررة في المواد ٢٠٢ ، ٢٠٣ مكررا ، ٢٠٣ كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بتلك الجنايات قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة وقبل الشروع في التحقيق . ويجوز للمحكمة إعفاء الجاني من العقوبة إذا حصل الإخبار بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة " . فإن مفاده أن القانون قد قسم أحوال الإعفاء في هذه المادة إلى حالتين مختلفتين تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفردها لكل

حالة فقرة خاصة ، واشترط في الحالة الأولى — فضلا عن المبادرة بالإخبار قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة — أن يصدر الإخبار قبل الشروع في التحقيق . أما الحالة الثانية من حالى الإعفاء فهي وإن لم تستلزم المبادرة بالإخبار قبل الشروع في التحقيق إلا أن القانون اشترط في مقابل الفسحة التى منحها للجاني في الإخبار أن يكون إخباره هو الذى مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة ، فموضوع الإخبار في هذه الحالة يجاوز مجرد التعريف بالجناة إلى الإفضاء بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على مرتكبى الجريمة حتى يصبح الجاني جديرا بالإعفاء المنصوص عليه ، وإذا كان الين من الحكم المطعون فيه أنه وإن حصل دفاع الطاعن الثانى بصدد طلب إعفائه من العقاب طبقا لنص المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات إلا أنه اقتصر في الرد عليه على ما أورده من أنه لم يبادر إلى إخبار السلطات المختصة قبل استعمال العملة المضبوطة وقبل الشروع في التحقيق ، وبأنه لا محل لاستفادة هذا الطاعن على وجه الخصوص بهذه المادة نظرا لسابقة علمه واتفاقه مع المتهم الأول (الطاعن الأول) على ترويج العملة فضلا عن أن إرشاده على المتهم الأول كان محدودا ، وهذا الرد من الحكم وإن كان يسوغ به إطراح دفاع الطاعن الثانى في استفادته من الإعفاء طبقا للحالة الأولى من حالى الإعفاء المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات ، إلا أن هذا الدفاع يشكل من جهة أخرى طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات ، دفاعا جوهريا إذ من شأنه لو صح أن يؤثر في مسئوليته ويتغير به وجه الرأى في الدعوى ، مما كيان يستعين معه على المحكمة أن تقول كلمتها في هذا الدفاع الجوهري

بأسباب سائفة لا تعسف فيها ، أما وهى لم تفعل واكتفت فى الرد على دفاع الطاعن الثانى بالعبارة المار بياها وهى إرشاده على المتهم الأول (الطاعن الأول) كان محدودا ونظرا لسابقة اتفاهه معه على ترويج العملة ، وهى عبارة قاصرة لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم فى هذا الشأن ، ومن ثم فإنه يكون معيا بالقصور والفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه والإعادة بالنسبة للطاعن الثانى وللطاعن الأول الذى لم يودع أسبابا لظنه وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .
(الطعن رقم ٢٧١٣٨ لسنة ٦٧ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٨).

• إن كل ما يشترط لصحة تسجيل المحادثات الهاتفية أو التفتيش الذى تجريه سلطة التحقيق المختصة أو تأذن فى إجزائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جنابة أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تسجيل محادثاته الهاتفية أو يبرر تعرض التفتيش لحرية أو حرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة ، ولما كانت الواقعة كما هى ثابتة فى محضر التحريات المؤرخ ١٥/١٠/١٩٩١ السق صدر إذن تسجيل المحادثات الهاتفية وإذن التفتيش الأول للمسكن بناء عليها - على ما نقله الحكم عنها - أن التحريات دلت على أن المتهم الأول مع بعض زملائه فى مصلحة الدفعة والموازين وهما المتهمان الثالث والرابع يقومون بعمليات دمع للمشغولات الذهبية المهربة بمسكن المتهم الأول وأنهم قد ارتكبوا جريمة ماثلة يوم ١٢/١٠/١٩٩١

لصالح التهمين الخامس والسادس وأن ذلك يتم لقاء جعل مادی يقاضاه
المتهم الأول وزملاؤه فإن ذلك يفيد أن الإذن قد صدر بالتسجيل
والفتيش لجريمة تحقق وقوعها فعلا من مقارفيها لا لضبط جريمة مستقبلية أو
محتملة فإذا ما أسفر تسجيل الحادثات الهاتفية عن كشف أدلة أخرى أو
متهمين آخرين صح الأخذ بهذه المعلومات وتلك الأدلة فإذا ما تضمنها
محضر استدلال آخر صدر بناء عليه إذن النيابة العامة بامتداد الإذن السابق
فإن الإذن اللاحق يعتبر صحيحا كذلك ويصح الأخذ بالأدلة المترتبة على
تنفيذ هذا الإذن ، ويكون الحكم إذ قضى بغير ذلك قد أخطأ في تطبيق
القانون فضلا عن فساده في الاستدلال . (الطعن رقم ١٧٥٢٠ لسنة ٦٢
ق - جلسة ٢٠٠٠/٣/١) .

• لما كان مناط الارتباط في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون
العقوبات هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض في إحداها بالبراءة ،
وكانت المحكمة قد خلصت في منطق سائع إلى قيام الارتباط بين جرمي
الشروع في تقليد العملة الورقية وحيازة أدوات مما تستعمل في التقليد
ارتباطا لا يقلل التجزئة ، فقد وجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم
بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي عقوبة الشروع في التقليد فإذا أسفر تمحيص
الحكمة لدفاع الطاعن عن تحقق موجب الإعفاء من العقاب في جريمة
الشروع في التقليد ، امتنع عليها توقيع عقوبة الجريمة الأخف وهي جريمة
حيازة أدوات مما تستعمل في التقليد . (الطعن رقم ٢٥٤٨٤ لسنة ٦٧ ق
- جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١) .

• إن بيان مقدار كمية المخدر المضبوط في الحكم ليس جوهريا لأن
القانون لم يعين حدا أدنى للكمية المحرزة أو المخوزة من المادة أو النبات

المخبر فالعقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان له كيانا محسوسا أمكن تقديره . (الطعن رقم ٢٤٩٠٠ لسنة ٦٧ ق — جلسة ١٠/٢/٢٠٠٠) .

• إن القصد الجنائي في جريمة حيازة وترويج عملة ورقية مقلدة التي دين الطاعن بها ، يقتضى علم الجاني وقت ارتكاب الجريمة علما يقينا بتوافر أركانها ، فإذا ما نازع المتهم في توافر هذا القصد ، كان لزاما على المحكمة استظهاره كافيا ، وإذا كان الطاعن قد أنكر علمه بتقليد العملة المضبوطة ، وكان القدر الذي أورده الحكم في سبيل التدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن والرد على دفاعه بانتفائه لديه ، لا يكفي لتوافر هذا القصد ولا يسوغ به إطراح دفاع الطاعن بانتفائه — فإنه يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال . (الطعن رقم ٢٧١٣٨ لسنة ٦٧ ق — جلسة ٨/٢/٢٠٠٠) .

• تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الاصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، إلا أنه يتعين عليها ليكون قضاؤها سليما أن تعين خبيرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام مسئولية المتهم عن الجريمة أو انتفائها ، فإن لم تفعل كان عليها أن تورد في التعليل اسبابا سائغة تبنى عليها قضاءها برفض هذا الطلب وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قوّة العقلية سليمة ، وأما كان الحكم المطعون فيه قد أسس أطراحه دفاع الطاعن بعدم مسئوليته عن الحادث لعاهة في العقل على ما شهد به أحد الأطباء من أنه عاجله خلال عام ١٩٦٩ من اشتباه في مرض نفسي وأنه شفى ولم يتردد

عليها بعد ذلك وما أثبتته المحكمة من مناقشتها للطاعن بالجلسة من أنه يجب على وجهته إليه من أسئلة بتعقل وروية واتزان مع أن الأمرين كليهما لا ينادى منهم بالضرورة أن الطاعن لم يكن مريضا بمرض عقلي وقت وقوع الفعل ، فإنه كان يتعين على المحكمة حتى يكون حكمها قائما على أساس سليم أن تحقق دفاع الطاعن عن طريق المختص فيما للبت في حالته العقلية وقت نوع الفعل او طرحه بأسباب سائغة ، أما وهي لم تفعل واكتفت بما قالت من هذا الشأن فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا " (الطعن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٤ س ٣٢ ص ٢١٨) .

• من المقرر أن المحكمة لا تلزم بإجابة طلب نذب خير في الدعوى مادامت الواقعة وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الإجراء " (الطعن رقم ٧٢٢٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٩)

• من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلزم بإجابة طلب نذب خير في الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ومادام في مقدورها أن تشق طريقها في المسألة المطروحة عليها " (الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥ س ٣٠ ص ١٤٠) .

• الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعة إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل . ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير كما أنها غير ملزمة بالرد على الطعون الموجهة إلى تقرير الخبير مادامت قد أخذت بما جاء فيه ، لأن مؤدى ذلك منها أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليه ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية

إلى النتيجة التي انتهى إليها الخبير الذي ندبته وأخذت بما فإن ذلك يفيد اطراح ما أثاره الدفاع عن الطاعن في هذا الصدد ، ولا يقبل منه إثارة شيء من ذلك أمام محكمة النقض (الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ٨/ ١٩٨٣/١١) .

• أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق وكان مؤدى ما حصله الحكم من أن الطاعن كان يحمل مسلما يطلق منه الأعباء النارية بقصد الإرهاب فأصابته طلقة صدر المجنى عليه عندما أصبح في مواجهته لا يتعارض بل يتطابق مع ما نقله الحكم عن التقرير الطبي الشرعى أن إصابة المجنى عليه يمين الصدر هي إصابة نارية جائزة الحدوث من عيار نارى لم يستقر من مثل السلاح المضبوط وفي تاريخ معاصر لتاريخ الحادث وأن السلاح المضبوط مع الطاعن مرخص وقد أطلق في وقت قد يعاصر تاريخ الحادث فإن ما يتعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان من المقرر أن لحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات وأنها لا تلتزم باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الاجراء أو كسان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى وطالما أن استنادها إلى الرأى الذى انتهى به الخبير هو استناد سليم لا يجاقى المنطق والقانون فلا يجوز مجادلتها في ذلك ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير محله . (الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ٧/ ١٩٨٣/١١) .

• قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني ، بل يكفي أن يكون جمع الدليل القولى غير متناقض

مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان بين ما سلف أن ما حصله الحكم من أقوال شاهد الرؤية لا يتناقض مع ما نقله عن تقرير الصفة التشريحية بل يتلاءم معه ، فإن دعوى التناقض بين الدليلين القولى والفنى تكون على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعة إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية بتقرير الخبير شأنه فى هذا شأن غيره من الأدلة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه إلى تقرير الصفة التشريحية الذى أوضح كيفية حدوث إصابات المجنى عليه وسبب وفاته ، وأطرح الحكم بناء على ذلك طلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته ، فإنه لا يكون هناك محل ما يتعاه عليه الطاعنان فى هذا الخصوص ، وذلك لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلزم بإجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته مادامت الواقعة قد أوضحت لديها ولم ترمي من جانبها اتخاذ هذا الاجراء " (الطعن رقم ١٣٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١/ ١٩٨٣/٦٠) .

- من المقرر إنه ليس يلزم أن تتطابق أقوال الشاهد - أو اعترافات المتهم - ومضمون الدليل الفنى على الحقيقة التى وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة " (الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١١ ص ٢٩ ص ٩١٦) .
- من المقرر أن استناد الحكم إلى تقرير مفتش الصحة لا يقدح فى تدليله على ما انتهى إليه . لأن مفتش الصحة يعتبر من أهل الخبرة المختصين فنيا بإبداء الرأى فيما تصدى له واثبتة ومنازعة الطاعن فى تعويل الحكم على

هذا التقرير دون التقرير الطبى الشرعى ينطوى على مجادلة لا تجوز اثارها امام محكمة النقض فيما لمحكمة الموضوع من حق فى المفاضلة بين تقارير الخبراء والأخذ منها بما تراه وإطراح ما عداه وإذ أن ذلك يتعلق بسلطتها فى تقدير الدليل ولا معقب عليها فى ذلك . (الطعن رقم ٥٦١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣)

- من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعة إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم إليها ، شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة فلها الأخذ بما تظمن إليه منها والاتفات عما عداه . وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما تضمنه تقرير الصفة التشريحية - متفقا مع ما شهد به الطبيب الشرعى أمامها من وصف للإصابات ومن أن الجثة التى قام بتشريحها هى جثة المجنى عليها ومن بيان الإصابات التى نشأت عنها الوفاة وأطرححت - فى حدود سلطتها - طلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الاجراء ، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون له محل " (الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)
- من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدللية لتقارير الخبراء المقدمة إليها ولها أن تأخذ بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن ذلك الأمر يتعلق بسلطتها فى تقدير الدليل ولا معقب عليها فى ذلك " (الطعن رقم ٦١٩٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٦) .

- استناد حكم الإدانة إلى تقرير الخبير . دون أن يعرض لأبنايد التقرير أو يرد على طلب مناقشة الخبير في أسس تقريره . قصور . (الطعن رقم ٨١٠٦ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٥/١/٧ ص ٣٦ ص ٦٢)
- تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعي . على المحكمة إجابة طلب نذب خبير للبت في هذه الحالة . أن لم تفعل عليها بيان أسس الرفض . مخالفة ذلك اخلال بحق الدفاع " (الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ٥/٢٢/١٩٧٧ ص ٢٨ ص ٢٤٢) .
- لعضو النيابة كرئيس للضبطية القضائية وصاحب الحق في إجراء التحقيق الاستعانة بأهل الخبرة دون حلف يمين . أساس ذلك . (الطعن رقم ٧٢١٧ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٧ ص ٣٦ ص ٤٠٩) .
- تحوّل المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية لمأموري الضبط أن يستعينوا أثناء جمع الاستدلالات بأهل الخبرة ويطلبوا رأيهم شفها أو بالكتابة ، ومن ثم فإن إجراء الاستعانة بأهل الخبرة الذي قام به مأمور الضبط القضائي يعتبر من إجراءات الاستدلال التي لا يسرى عليها قيد الطلب الوارد بالمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . (الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢ ص ٢٠ ص ٧٩٥) .
- من المقرر أنه لا يعيب الحكم عدم إirاده نص تقرير الخبير بكامل أجزائه . وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن التقرير الطبي الشرعي ما خلاصته أن إصابات الجنى عليها نشأت عن أعيرة نارية معمرة بمقدوفات مفردة ، يستعذر بيان نوعها لعدم استقرارها في الجسم ، أطلقت على الجنى عليهما وفق التصوير الوارد بأقوالهما فأصابتهما أولهما في الظهر ويسار العنق ، وأصابتهما الثاني في الفخدين ، وكان ذلك كافيا في بيان مؤدى الدليل

المستمد من التقرير الطبي ، وفي إيضاح تأييده للواقعة كما اقتعت بها المحكمة ، فإن معنى الطاعن في هذا الشأن يكون على غير اساس . (الطعن رقم ١٨٥٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٢) .

• محكمة الموضوع بتقدير قيمة عمل الخبير ولا تثريب عليها أن لم تر محلا لسندب خبير في الدعوى طالما أنها قد وجدت في عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها فيها وتقضى بما يطمئن إليه وجدانها وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سائفة تكفى لحمله ، لما كان ما تقدم وكانت محكمة الموضوع قد أقامت قضاءها على ما خلصت إليه في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها وما اطمانت إليه من تقريرى الخبيرين آنفى الذكر بما يكفى لحمل قضاء الحكم المطعون فيه فلا عليها في هذه الحالة إذ لم تر محلا لندب خبير هندسى آخر ، ومن ثم يكون هذا النعى برسته على غير اساس " (الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢) .

• لما كانت المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا لأجراء . فإن ما يثريه الطاعن بشأن عدم استدعاء المحكمة للطبيب الشرعى لمناقشته في هذا الخصوص لا يكون له محل " (الطعن رقم ٦٤٢٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦) .

• متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطبيب الشرعى مثل أمام المحكمة بوصفه خبيراً لا شاهداً ، فإنه لا يكون هناك محل لحلفه اليمين اكتفاء باليمين التى حلفها تنفيذاً لقانون الخبراء . (الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٠/١٢/١) .

• متى كان قرار المحكمة بندب كبير الأطباء الشرعيين لتوقيع الكشف الطبي على المجنى عليه لم يصدر بندبه باسمه بل بمنصبه ، فقام بهذه المأمورية مساعده ولم يعترض الطاعن على ذلك - فإنه لا جناح على المحكمة إذ هي اعتمدت في حكمها على تقرير المساعد " (الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٥٣/١/٦) .

• قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعى بتوقيع الكشف على المتهمه غير رئيسه الذى ندبته المحكمة ، لا يؤثر في سلامة الحكم مادام أن المحكمة قد اطمأنت إلى عمله ، وإلى ما ذكره كبير الأطباء الشرعيين من أن توقيع الكشف الطبي على المتهمه كان بحضوره وتحت إشرافه ، ومادام تقدير الدليل موكولا إليها " (الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٥٧/٨/٤) .

• لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير الفنى في مسألة فنية - فإذا كان الحكم قد استند - بين ما استند إليه - في إدانة المتهمين إلى أن المجنى عليه قد تكلم بعد إصابته وأفضى بأسماء الجناة إلى الشهود ، وكان الدفاع قد طعن في صحة رواية هؤلاء الشهود ونازع في قدرة المجنى عليه على التمييز والإدراك بعد إصابته ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا لإخلاله بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه (الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٥٩/٢/١٧ ص ١٠٠ - ٢٢٣) .

• كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق . إثارة التعارض بين الدليلين القولى والفنى

لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . (الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣ ص ٣٦ ح ٨١٤) .

• يعد الدفع بقدم الإصابة من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها إليها بنفسها لإبداء الرأي فيها مما يتعين عليها أن تتخذ ما تسراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها . (الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧ ص ١٩ ح ٦٠٠) .

• لا تلتزم المحكمة بالالتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة السق يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها " (الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ ص ١٥ ح ٥١٦) .

• من المقرر للمحكمة أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره . (الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ ص ٣٢ ح ٧٧٥) . وبأنه " قبضاء الإدانة وجوب بناءه على الجزم واليقين " (الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٠ ص ٣٦ ح ٨٤٠) .

• استناد المحكمة إلى تقرير طبيب قام بالتشريح ليس طبيا شرعيا بحسبانه عنصرا من عناصر الدعوى . عيب . وإن لم تعرض في حكمها لدفاع الطاعن في هذا الشأن . مادام أنه دفاع ظاهر البطلان . (الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١ ص ٣٩ ح ٩٧٥) .

• لا تخرج الشهادة المرضية عن كونها دليلا من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة . فلا تثريب عليها إن هي اطرحتها لما ارتأته من عدم جديتها للأسباب السائفة التي أوردتها . (الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢٥/١١ ص ١١ ح ١٠٢) .

- إذ كان الحكم قد أثبت أن الجنى عليه أصيب في رأسه إصابتين أدتا إلى وفاته واطمأنت المحكمة إلى ثبوت إتمام المتهم مع آخره في إحداث تلك الإصابات وانتهت إلى أنه لا يوجد بالوقائع الثابتة ما يدل على من أحدث الإصابتين اللتين أدتا إلى الوفاة وأخذت من أجل ذلك المتهمين ومنهم الطاعن بالقدر المتيقن في حقهم وهو الضرب المنصوص عليه في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . (الطعن رقم ٧٩٩٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/١٢/٥)
- وأن لم يرد في القانون تعريف للعاهة المستديرة واقتصر على إيراد بعض أمثلة لهذه إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هو فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته للطبيعة بصفة مستديرة . كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذي يكفي وقوعه لتكوينها ، بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضي الموضوع يت فيه بما يتبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب . وإذا لا يدع الطاعن عدم تخلف عاهة بالجنى عليه فإنه لا يجديده على فرض صحته أنه وقت الحكم لم تكن حالة الجنى عليه قد أصبحت نهائية - مادام أن ما انتهى إليه الحكم قد أثبت نقلا عن التقرير الفني أو الإصابة خلفت عاهة ويكون ما ينعاها الطاعن في هذا الشأن في غير محله . (الطعن رقم ٢٧١٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٧)
- إن القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح يتوافر قانونا متى ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الجنى عليه أو صحته وأنه لا يلزم التحدث عنه صراحة بل يكفي أن

يكون هذا القصد مفهوما من عبارات الحكم . فإذا ما اعتبرت المحكمة - كما هو الحال في الدعوى - أن الطاعة ضربت الجنى عليه فإن ذلك يفيد حتما أن الفعل الإيجابي الذي وقع قد صدر عن عمد منها . (الظعن رقم ٤٣٠٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٦) .

• إن القصد الجنائي في جرائم الضرب المفضى إلى الموت أو إلى العاهة المستديمة أو الضرب أو الجرح البسيط يتحقق متى تعمد الجاني فعل الضرب أو إحداث الجرح وهو يعلم أن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الجنى عليه أو صحته ، ولا عبرة بعد ذلك بالبواغث على ارتكاب ذلك الفعل ، فإذا ثبت من الوقائع أن الجاني لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلا لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محدثا لهذا الجرح عن عمد وإرادة وكل ما نصح نسبته إليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه في إحداث هذا الجرح . (الظعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٣) .

• من المقرر أن تقدير مدى العاهة ليس بلازم طالما أن المحكمة أطمأنت إلى ثبوت إصابة الجنى عليها بعاهة نتجت مباشرة من اعتداء وقوع عليها ، وكان الحكم إذ رفض طلب الطاعن تقدير مدى العاهة قد أسس هذا البرفض على أنه غير منتج في الدعوى بعد أن أطمأن إلى ما ثبت بالتقرير الفني وشهادة الطبيب من تخلف عاهة مستديمة لدى الجنى عليها - وهي بتر كامل للسلامية الأخيرة لإصبع الخنصر لليد اليسرى - نتيجة الإصابة التي أحدثها بها الطاعن فإن هذا حسيه ليرأ من دعوى الإخلال بحق الدفاع لما هو مقرر من أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة إذا كانت الواقعة قد وضحت ليها أو كان

الأمر المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى ، أن تعرض عن ذلك ، بشرط أن تبين علة عدم إيجابتها هذا الطلب وهو ما أوضحه الحكم بما يستقيم به قضاؤه ، هذا فضلا عن انعدام مصلحة الطاعن في نفى مسئوليته عن إحداث العاهة ما دامت العقوبة المقررة بحقها وهي الحبس لمدة سنة واحدة مع الشغل تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب البسيط المنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، ولاغير من ذلك كون المحكمة قد عاملته بالمادة ١٧ من هذا القانون ، ذلك بأنهما إنما قدرتا مبررات الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بغض النظر عن وصفها القانوني ، ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة - في الظروف التي وقعت فيها - تقتضي العزل بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذي وصفها به. (الطعن رقم ١٩٧٤٦ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣).

• إن القانون وإن لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديعة واقتصر على إيراد بعض أمثلة لها إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية بصفة مستديعة كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذي كان يكفى وقوعه لتكوينها بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضي الموضوع يت فيه بما يتبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب ومن ثم فلا جدوى مما يجادل فيه الطاعن من أن حالة الجنى عليه لم تصبح نهائية ومن عدم إعادة عرضها على الطبيب الشرعي لبيان ماهية العاهة وتقدير مداها مادام أن ما انتهى إليه الحكم من ذلك إنما يستند إلى الرأي الفني الذي قال

به الطبيب الشرعي وخلص منه إلى أنه قد نشأت لدى الجنى عليه من جراء اعتداء المتهم عليه عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي امتصاص الطحال تقدر بنحو عشرين في المائة ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون ولا محل له. (الطعن رقم ٢٤١٧٩ لسنة ٦٧ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

• لا يشترط في فعل التعدي الذي يقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ان يحدث جرحا او ينشأ عنه مرض او عجز بل يكفي ان يعد الفعل ضربا بصرف النظر عن الالة المستعملة في ارتكابه ولو كان الضرب يقبضه اليد (الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٤٠٤) .

• متى كانت جريمة احداث الجرح البسيط ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص قد وقعتا بفعل واحد - هو اجراء عملية الحقن - وان تعددت أوصافه القانونية - فإن ذلك يقتضى اعتبار الجريمة التى عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقا للفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وهى هنا عقوبة احداث الجرح . (الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ س ٨ ص ٧١٧) .

• ليست للمحكمة عند تطبيقها المادة ٢٠٦ ع ملزمة ان تبين مواقع الاصابات ولا الرها ولا درجة جسامتها فاذا كانت التهمة المطروحة عليها هى جناية ضرب افضى الى موت مما يقع تحت نص المادة ٢٠٠ ع وثبت لديها ان جميع المتهمين المسندة اليهم هذه التهمة ضربوا الجنى عليه ولكنها لم تبين من التحقيقات التى تمت في الدعوى من هؤلاء المتهمين هو الذى احدث الاصابة التى سببت الوفاة حتى تصح معاقبته

بموجب المادة ٢٠٠ ع "قديم" فاستبعدت تلك المادة مكثفة بمعاقبة المتهمين جميعا بمقتضى المادة ٢٠٦ ٤ فإنه فضلا عن ان تصرف المحكمة هذا فى مصلحة المتهمين ، لا وجه لقولاء المتهمين فى ان ينعوا على حكمها انه لم يحدد الاصابات التى عوقب كل من الطاعين من اجلها اذ الاعتداء بالضرب مهما كان بسيطا ضيلا تاركا أثرا غير تارك فإنه يقع تحت نص المادة ٢٠٦ ع . (الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٣ ق — جلسة ٦ / ١٩٣٣/٢).

• لا يشترط لتوافر جثة الضرب التى وقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، ان يحدث الاعتداء جرحا او ينشأ عنه مرض او عجز ، بل يعد الفعل ضربا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك اثرا او لم يترك (الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٧ / ١٩٧٤/٦ س ٢٥ ص ٦١٢) .

• لا يشترط لتوافر جريمة الضرب التى تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ان يحدث الاعتداء جرحا او ينشأ عنه مرض او عجز بل يعد الفعل ضربا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثرا أو لم يترك وعلى ذلك فلا يلزم لصحة الحكم بالادانة بمقتضى تلك المادة ان يبين الحكم مواقع الاصابات التى انزلها الطاعنان بالجنى عليها ولا أثرها ولا درجة جسامتها . (الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٨٠ س ٣١ ص ٤٩٣) .

- حصول الضرب كاف لتوفر الجريمة ولو لم يتخلف عنه اثار أصلاً يكفي لتطبيق المادة ٢٠٦ عقوبات . (الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٣٢ / ١٢ / ١٩) .
- اذا كانت الواقعة التي أُنْتُهت بها الحكم هي أن المتهم وهو غير مرخص له في مزاوله مهنة الطب خلع ضرسين للمجنى عليه فسبب له بذلك وربما بالفلك الايمن فهذه جريمة احداث جرح عمد بالمادة ١ / ٢٤٢ من قانون العقوبات لا إصابة خطأ . (الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٥٢ / ٢ / ١٨) .
- لما كانت العقوبة المقررة بموجب الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات هي الحبس فقط دون الغرامة ، وهي ذات العقوبة المقررة بموجب الفقرة الثانية من المادة ١٣٧ من القانون المذكور التي تطالب النيابة العامة في اسباب طعتها بأعمالها على واقعة الدعوى — وذلك بعد تعديل كل منهما بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بمعاقبة المطعون ضده بالحبس والغرامة معا ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ما دامت العقوبة المقررة لفعلته — سواء بالوصف الذي انتهى اليه الحكم او بذلك الذي تراه النيابة الطاعنة ، بفرض صحته — هي الحبس دون الغرامة مما تعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة المقضى بها عملاً بالمادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الامر الذي يضحى معه نعي النيابة العامة على الحكم بالخطأ في إنزال الوصف الصحيح على الواقعة غير مجد . (

الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٥٣ق — جلسة ١/١٧/ ١٩٨٤س ص ٣٥
(٥٤).

• اذا طبقت في حق المتهم المادة ٢٤١ / ١ من قانون العقوبات فلا يكون قد شاب أسباب حكم القصور إن هي لم تذكر مدة عجز المجنى عليه عن اعماله الشخصية ما دامت قد اوردت في حكمها ما اشتمل عليه التقرير الطبي الشرعى من بيان نوع الاصابة وموضعها وجسامتها وكونها نافذة وما دام التقرير الطبي نفسه الذى أشار اليه الحكم وأورد مضمونه يبين منه ان الاصابة أعجزت المجنى عليه عن اعماله مدة عن عشرين يوما . (الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٦ق — جلسة ١/ ٥/ ١٩٥٦ من ٧ ص ٦٩٦).

• لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التى تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ان يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يعد فعل ضربا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك الثرأو لم يترك ، وعلى ذلك فلا يلزم لصحة الحكم بالادانة بمقتضى تلك المادة أن يبين موقع الاصابات التى اتزها المتهم بالمجنى عليه ولا أضرها ولا درجة جسامتها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعنين انهما اعتديا على المجنى عليه بالضرب مما احدث به الاصابات التى البتها الحكم من واقع التقرير الطبي واخذها بمقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، فإن معنى الطاعنين في هذا الصدد غير سديد . (الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٠ جلسة ١٢/٧/ ١٩٨٠س ٣١ ص ١٠٧٦).

- اذا كان الطاعن لا يمارى في صحة ما حصله الحكم من أقوال شاهدى
الاثبات من اعتدائه بالضرب على الجنى عليه ، وكان من المقرر انه
لايشترط لتوافر جريمة الضرب التى تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من
قانون العقوبات ان يحدث الاعتداء جرحا او يتشأ عنه مرض او عجز ،
بل يعد الفعل ضربا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثر او لم
يترك ، فإن معنى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . (الطعن
رقم ٤١٦٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢ من ٣٤ ص ٣١٠) .
- حيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون
فيه انه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله " وحيث ان وجيز
الواقعة تخلص على ما يبين من مطالعة الاوراق فيما ابلى به وقرره الجنى
عليه من ان المتهم ضربه باستخدام اداة فاحدث به الإصابات الميئة
بالتقرير الطبى . وبتوقيع الكشف الطبى عليه تبين انه مصاب . وحيث
انه بسؤال المتهمين انكروا ما نسب اليهما ، وحيث ان التهمة ثابتة في
حق المتهم ثبوتا كافيا من اقوال الجنى عليه التى تأيدت بما جاء بالتقرير
الطبى من وصف لاصابته يتفق اداة وتصويرا مع أقواله - ومن عدم
حضوره لدفعها بدفاع مقبول الامر الذى يتعين معه معاقبة المتهم طبقا
للمادة ١/٢٤٢ عقوبات وعملا بالمادة ٣٠٤ / ٢ أ ج لما كان ذلك .
وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان
يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المسترجية للعقوبة ببيان
تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى
استخلصت منها الحكممة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة
مأخذها فمكنيا لحكمة النقص من مراقبة صحة تطبيق القانون على

الواقعة كما صار الياتها بالحكم والا كان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المحكمة ليست ملزمة عند تطبيق المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ان تبين اثر الاصابات او درجة جسامتها على اعتبار انه يكفي لتطبيق احكام تلك المادة ان يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلا إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان التقرير الطبي كدليل على ادانة الطاعن بالاحالة اليه ولم يورد مضمونة ، ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فإنه يكون قاصرا مما يتعين معه نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن (الطعن رقم ١٩٠٥٦ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٠/٩/١٩٩٧) .

• لما كانت المحكمة قد اوردت في حكمها ما اشتمل عليه التقرير الطبي الشرعى من بيان نوع الاصابة وموضعها وجسامتها وكونها نافذة ، وكان التقرير الطبي نفسه الذى اشار اليه الحكم قد اورد في مضمونه ما يتبين منه ان الاصابة اعجزت الجنى عليه عن اعماله مدة تزيد على عشرين يوما ، فإن المحكمة وقد طبقت في حق الطاعن المادة ٢٤١ / ١ من قانون العقوبات لا يكون قد شاب اسباب حكمها القصور ان هي لم تذكر مدة عجز الجنى عليه عن اعماله الشخصية ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد . (الطعن ٤٦٤٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٣ / ١٠ / ١٩٩٠ س ٤١ ص ٩٤٠) .

• حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد والمعدل لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في قوله " وحيث ان واقعة الدعوى تخلص فيما ابلغ به وقرره الجنى عليهم بالتحقيقات من ان التهمين اعتدوا عليهما

بالضرب وحدثوا به الاصابات الواردة بالتقرير الطبي والى تقرر
لعلاجها مدة لا تزيد عن العشرين يوما ، ثم انتهى الى ادانة المتهمين
وذلك بقوله : وحيث انه لما نسب للمتهمين الثانى والثالث والرابع فإن
التهمة ثابتة قبلهم ثبوتا كافيا يستشف من أقوال المجنى عليهم والى
تأيدت بما ورد بالتقريرين الطبيين المرفقتين بالاوراق ومن عدم دفع
المتهمين للتهمة المسندة اليهم بثمة دفاع مقبول الامر الذى ترى معه
الحكمة معاقبتهم عما اسند اليهم عملا بمادة الاقام وعملا بالمادة ٣٠٤
٢/ أ.ج ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يتعين الا يكون الحكم
مشوباً بإجحال او إهمام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فساد
فى التطبيق القانونى على واقعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما
جاءت اسبابه مجملة او غامضة فيما اثبت او نفتته من وقائع سواء كانت
متعلقة ببيان توافر اركان الجريمة او ظرفها او كانت بصدد الرد على
اوجه الدفاع الهامة او الدفع الجوهريه او كانت متصلة بعناصر الادانة
على وجه العموم او كانت اسبابه يشوبها الاضطراب الذى ينبى عن
احتلال فكرته من حيث تركيزها فى موضوع الدعوى وعناصر الواقعة
مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى
او التطبيق القانونى وعجز بالتالى محكمة النقض عن اعمال رقابتها على
الوجه الصحيح . ولما كان الحكم فى مقام بيانه لواقعة الدعوى او
التدليل على ثبوتها قد اقتصر على الاشارة بعبارة مبهمه الى ان المجنى
عليهم قد قرروا بأن المتهمين ضريوهم وحدثوا بهم الاصابات الواردة
بالتقرير الطبي وان التهمة ثابتة قبل المتهمين الثانى والثالث والرابع من
أقوال المجنى عليها وما ورد- بالتقريرين الطبيين دون ان يحدد - رغم

تعدد المتهمين والجنى عليهم - الفعل الذى ارتكبه كل منهم والجنى عليه وفيه وما لحق به من اصابات حسيما وردت بالقرير الطبي الخاص به والتهمة الثابتة فى حقه". وهو ما لا يحقق به الضرر الذى قصده الشارع من تسييب الاحكام فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالغموض والابهام والقصور وهو ما يعجز هذه المحكمة محكمة النقض عن اعمال رقبتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وان تقول الدعوى وان تقول كلمتها فى شان ما يشرة الطاعنان باوجة الطعن. مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .
(الطعن رقم ٢١٤٦١ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٤/٤/٣)

● لما كان الدفع بعدم الاصابة يعد دفاعا جوهريا فى الدعوى ومؤثرا فى مصيرها ، وهو يعد من المسائل الفنية البحث التى لا تستطيع المحكمة ان تشق طريقها اليها بنفسها لابداء رأى فيها ، مما يتعين عليها ان تتخذ ما تسراه من وسائل لتحقيقها . من حيث ان مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه انه. إذ أنه بجرمة الضرب البسيط وألزمه بالتعويض قد شابه قصور فى التسبب . ذلك بأن دفاع الطاعن قام على ان اصابة الجنى عليه قديمة حدثت نتيجة سقوطه على الارض وليس من ضربه من عصا وطلب تحقيقا لهذا الدفاع سماع شاهدى الواقعة ، الا ان المحكمة الفتت عن دفاعه ولم تجبه الى طلبه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه . ومن حيث انه يبين من الاطلاع على المفردات المضمونة تحقيقا لوجه الطعن ان الدفاع عن الطاعن قدم الى محكمة اول درجة مذكورة مصرح له بتقديمها خلال فترة حجز الدعوى للحكم تمسك فيها بتقديم اصابة الجنى عليه وطلب تحقيقا لدفاعه سماع شهود ثم عاد الى التمسك بهذا الطلب

في المذكرة المصرح له بتقديمها الى محكمة الدرجة الثانية . لما كان ذلك . وكان من المقرر ان الدفاع المبدى في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه ان لم يكن قد ابدى فيها ، ومن ثم يكون للمتهم ان يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع بل له اذا لم يسبقها دفاعه الشفوى ان يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها ، وكان الدفع يقدم الاصابة يعد دفاعا جوهريا في الدعوى ومؤثرا في مصرها ، وهو يعد من المسائل الفنية البحث التي لا تستطيع المحكمة ان تشق طريقها اليها بنفسها لابداء رأى فيها ، مما يتعين عليها ان تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها ، وكان يبين من مدونات الحكمين المستأنف والمطعون فيه انهما لم يعرضا لدفاع الطاعن برغم جوهريته اذ قد يتغير بتحقيقه وجه الرأى فيها، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فضلا عن الاخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه والاعادة والزم المطعون ضده المدعى بالحقوق المدنية) بالمصاريف المدنية دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن . (الطعن رقم ٦٩٨٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٣/٧ / ١٩٩٠ ص ٤١ ص ٤٧٩) .

● إن جريمة احداث الجرح عمدا لا تتطلب سوى القصد الجنائي العام وهو يتوفر كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه او صحته . وقول الطاعن ان دفعه للمجنى عليه كان بقصد فض شجار بينهما انما يتصل بالباعث وهو لا يؤثر في قيام الجريمة ولا عبرة به في المسؤولية . (نقض جلسة ١٩٧٨/٣/٦ ص ٢٩ ص ٢٣٥) .

● متى كان الثابت من الوقائع ان الجاني لم يعتمد الجرح وانه اتى فعلا لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ، ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج او بسبب اخر فلا يمكن اعتباره محدثا لهذا الجرح عن عمد . واردة ، وكل ما تصح نسبته اليه في هذه الحالة هو انه تسبب بخطئه في احداث هذا الجرح ، ومن ثم فإذا كان بالفعل المادى الصادر من المتهم وهو تقرير مروود يعين الجنى عليها لم يكن مقصودا به احداث جرح وان استعمال المروذ على هذا النحو ليس من طبيعته احداث الجرح وان الجرح انما نشأ عن خطئه فلا يمكن القول بعد ذلك ان القصد الجنائي في جريمة الجرح المحدث للعامة متوفر لدى المتهم . (نقض جلسة ١٦/٤ : ١٩٥٧/١٠ ص ٨٠ ص ٤٢٨) .

● لما كانت جريمة الضرب او احداث جرح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوفر كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بان هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الجنى عليه او صحته" (الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٠/٧/١٩٨٢ ص ٣٣ ص ٣٣٦) .

● أن القصد الجنائي في جريمة الجرح العمدا انما بتحقيق باقدام الجاني على احداث الجرح عن ارادة واختيار ، وهو عالم بأن فعله يحظره القانون ومن شأنه المساس بسلامة الجنى عليه او بصحته ، ولا يؤثر في قيام المسؤولية ان يكون المتهم قد اقدم على اتيان فعلته مدفوعا بالرغبة في شفاء الجنى عليه" (نقض جلسة ١٥/١٠/١٩٥٧ س ٨ ص ٧٨٦) .

• توافر القصد الجنائي في الضرب لا يستلزم من الحكم بيانا خاصا وانما يكفي ان يستفاد من عبارته . (نقض جلسة ١٩٥٨/٣/٣ س ٩ ص ٢٢٠)

• لا تلزم المحكمة في جريمة إحداث جرح عمدا بأن تتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي لدى المتهم بل يكفي ان يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما اوردها الحكم . (النقض جلسة ١٩٥٨/٣/٣ / ١٠ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٥٣٠) .

• أنه مع التسليم بأن المجنى عليه قد استفز الجاني لاحداث الضرب فلا تأثير لهذا الاستفزاز على قيام الجريمة التي ارتكبت تحت هذا العامل . (نقض جلسة ١٩٣٨/١٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ص ٣٨٧) .

• إن جريمة الضرب لا تقتضي قصدا جنائيا خاصا يتعين على المحكمة التحدث عنه ، اذ ان فعل الضرب يتضمن بذاته العمد ، واذن فالطعن على الحكم الذي أدان المتهم في جريمة الضرب بأنه لم يذكر ان الضرب حصل عمدا هو طعن لا وجه له . (نقض جلسة ١٩٥٠/ ٦ / ١٢ س ١ ص ٧٣٧) .

• ان ركن القصد الجنائي في جرائم الضرب العمد عموما يتحقق بإرتكاب الجاني فعل الضرب عن علم بأن فعله يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه " (نقض جلسة ١٩٥٥ / ٥ / ٣١ س ٦ ص ١٠٥٦) .

• من المقرر ان جريمة احداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام ، وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بأن

هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الجاني عليه او صحته ، وكانت المحكمة لا تلزم بأن تتحدث استقلا عن القصد الجنائي في هذه الجرائم بل يكفي ان يكون القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما اوردها الحكم. (الطعن رقم ٤٢١٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/١ س ٣٣ ص ٨٣٠)

- اعمال الاعتداء لا تستلزم توفر نية إجرامية خاصة . ويكفي فيها مجرد تعمد الفعل لتكوين الركن الادبي للجريمة . فيعتبر حكم مستوفيا لكل الشرائط القانونية متى البت توفر هذا العمد ولو بطريقة ضمنية . (نقض جلسة ١٩٣٠/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية ٢ ص ٤٨) .

- الجرح الذي يحدده حلاق بمجن الجاني عليه ياجرائه له عملية إزالة الشعرة غير المرخص له ياجرائها يكون جريمة الجرح العمد ، ولا يلقي قيام القصد الجنائي رضا الجاني عليه ياجراء العملية أو ابتغاء التهم ساءه فإن ذلك متعلق بالبواعث التي لا تأثير لها في القصد الجنائي الذي يستحق بمجرد تعمد احداث الجرح . (نقض جلسة ١٩٩٣/١/١١ - مجموعة القواعد القانونية ج ص ٣١) .

- ذكر لفظ العمد ليس ضروريا في الحكم متى كان العمد مفهوما من عبارته . (نقض جلسة ١٩٣٢/١٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ص ٦٠) .

- ان جريمة احداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بان هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الجاني عليه او صحته ، ويكفي

ان يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى . (نقض جلسة ١٠
١٢/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٩٠١) .

• من الثابت ان جريمة احداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد
الجناي العام ويتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بأن
هذا الفعل يترتب عليه المناس بسلامة جسم المجنى عليه او صحته ،
ويكفى ان يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما اوردها
الحكم . (الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٩٤ ق - جلسة ١٣/٣/ ١٩٨٠
س ٣١ ص ٣٧٧) .

• يتوافر القصد الجنائي في جريمة الضرب او الجرح العمد متى ارتكب
الجاني فعل الضرب او الجرح عن ارادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب
عليه المناس بسلامة جسم الشخص المصاب او صحته ولا عبرة
بالبواث . (نقض الجلسة ٢٤/١٠/ ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج
ص ٢٠٢) .

• إذا كان الفعل المادى الصادر من المتهم وهو تقرير مرود يعين المجنى
عليها لم يكن مقصودا به احداث جرح وان استعمال المرود على هذا
النحو ليس من طبيعته احداث الجرح وأن الجرح انما نشأ عن خطئه فلا
يمكن القول بعد ذلك ان القصد الجنائي في جريمة الجرح احدث للعاهة
متوافر لدى المتهم ، وكل تصمم نسيته اليه في هذه الحالة هو انه تسبب
بخطئه في احداث هذا الجرح . (نقض ١٦ ابريل سنة ١٩٥٧ مجموعة
احكام النقض س ٨ رقم ١١٦ ص ٤٢٨) .

• اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المجنى عليه شعر بالأم عند التبول
فقصد الى سرول المتهم الذى كان يعمل تمورجيا بعيادة احد الاطباء

فستولى هذا المتهم علاج الجنى عليه بأن ادخل بقبيله قسطرة، ولكن هذا العمل قد أساء الى الجنى عليه وتفاقت حالته الى ان توفى وظهر من الكشف التشريحى انه مصاب بجرحين بالثانة وبمقدم القبل نتيجة ايلاج قسطرة معدنية بمجرى البول بطريقة غير فنية ، وقد نشأ عن هذه الجروح تسمم دموى غفن ادى الى الوفاة ، فهذه الواقعة لا تكون الجريمة المنصوص عنها بالمادة ٢٠٠ ع (٢٣٦ الحالية).

● وهى جريمة احداث جرح عمد لم يقصد به القتل ولكنه افضى الى الموت ، وانما هى تكون جريمة القتل الخطأ . (نقض ٢٧ مايو سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٨٢ ص ٤٨٤)

● من المقرر ان الجنائى فى جريمة الضرب او احداث جرح عمدا يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ولو كانت عن طريق غير مباشر ، ما لم تتداخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين النتيجة ، ومرض الجنى عليه انما هو من الامور الثانوية التى لا تقطع هذه الرابطة . (نقض جلسة ١٥/٥/١٩٨٦ ص ٣٧ ص ٥٥٣) .

● فى جريمة الضرب او احداث جرح عمدا فإن الجنائى يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى - كاطالة امد علاج الجنى عليه او تخلف عاهة مستديمة به او الافضاء الى موته - ولو كانت عن طريق غير مباشر مادام لم تتداخل عوامل اجنبية غير مباشر مادام لم تتداخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجنائى والنتيجة ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلى بأسباب سائغة على

ان وفساة الجنى عليها كانت نتيجة اعتداء الطاعن ، وقد دفاعه في هذا الشأن بما أثبت من ان الجنى عليها ظلت تعاني من الحروق المبرحة التي اصيبت بها منذ وقوع الحادث ونقلها الى المستشفى في ١٩٧٧/٢/٢٢ وحتى مغادرتها لها في ١٩٧٧/٥/٨ واعادتها الى بلدتها ووفاتها اثر ذلك مباشرة في ١٩٧٧/٥/١٠ ، وكان الطاعن لا يمارى في أن ما أقام الحكم عليه قضاء له معينه الصحيح من الاوراق ، فإن ما أثاره عن انقطاع علاقة السببية تأسيسا على فوات الفترة السالفة ما بين اصابة الجنى عليه ووفاتها لا محل له ما دام انه لا يدعى بوقوع اهمال متعمد في علاجها . (الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٠/٧ س ٣٣ ص ٣٣٦) .

● إذا كانت محكمة الموضوع في الضرب البسيط غير ملزمة بذكر نوع الآلة التي استعمالها المتهم في الضرب (نقض ١٩٣٢/١٠/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٧٤ ص ٦٠٨)

● أن المرض الناتج عن الاصابة ينشأ عنه عجز عن الاشغال الشخصية ، ولكن القانون اعتبر احد الامرين ، المرض او العجز ظرفا مشددا لجريمة الضرب ، فحصول المرض وحده حتى ولو لم يصحبه عجز عن الاشغال كاف للتشديد . (نقض ١٩٣٠/٥/٢٢ المحاماه عدد ١٣ ص ١١) .

● لا مكان تطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات (٢٤١ الحالية) وجب أن يكون الممرض الذى لا يتسبب عنه العجز عن الاشغال الشخصية بالغا من الجسامة مبلغا يجعله امام القانون في درجة ذلك العجز ، وبلوغ المرض

هذا المبلغ من الجسامة امر تقديري موكل لقاضى الموضوع . (نقض ١٩٣١/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٥٠ ص ١٨٦) .

● لا يكفى لتطبيق المادة المذكورة (٢٤١ ع) ان يقول القاضى فى حكمه ان
الجننى عليه مكث تحت العلاج مدة تزيد على عشرين يوما لان هذا
القول لا يكفى فى الدلالة على شدة المرض الذى اصاب الجنى عليه
لجواز ان يكون العلاج الذى استمر هذه المدة قاصرا على التردد على
الطبيب لعمل يومى أو ما اشبه ذلك من الاحوال التى لا تدل بذاتها
على جسامة المرض . (نقض ١٩٣١/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج
٢ رقم ١٥٠ ص ١٨٦) .

● يجب ان يذكر فى الحكم مدة المرض او العجز وذلك لان نص المادة
٢٤١ يوجب ان يكون المرض او العجز لا العلاج هو الذى استمر
اكثر من عشرين يوما . (نقض ١٨٩٩/٣/٢٥ مجلة الحقوق س ١٤
رقم ٩٣ ص ٢٤١) .

● إذا كان الجنى عليه قد تعمد تسوى مركز المتهم فاعلم قاصدا ، او كان
قد وقع خطأ جسيم سواء نتيجة تلك الفعل ، فعندئذ لا تصح مساءلة
المتهم عما وصلت اليه حال الجنى عليه بسبب ذلك . واذا كان الجنى
عليه فى الضرب ونحوه مطالبا بتحمل المداواة المعتادة المعروفة فانه اذا
رفضها فلا يسأل المتهم عنها يترتب على ذلك لأنه رفضه لا يكون ما
يسوغه . (نقض ٩ فبراير سنة ١٩٧٦ مجموعة احكام النقض س ٢٧
رقم ٣٩ ص ١٩١)

● المادة ٢٤٣ ع الخاصة بالتجمهر متصلة بالمادتين ٢٤٢، ٢٤١ ع ، فلا تطبيق اذن الا في الضرب او في الجرح الوارد ذكرهما فيها. (نقض ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٣٢٢ ص ٦، ٣٦٨ نوفمبر سنة ١٩٦٧ مجموعة احكام النقض ص ١٨ رقم ٢٢٣ ص ١٠٨٢) .

● إذا كان كل ما ثبت بالحكم غير إن الذين اشتركوا في التجمهر والاعتداء كانوا أربعة فقط وأن الثلاثة منهم اشتركوا في الضرب ، ولم يرد بالحكم دليل على حصول الضرب من الرابع بحيث لم يكن في الاستطاعة ان يناله الحكم بعقاب لولا تطبيق المادة ٢٤٣ عقوبات ، فان هذا البيان الذي لا يكفى وحده لتطبيق المادة ٢٤٣ عقوبات يجعل الحكم مستوجب النقض بالنسبة لجميع المحكوم عليهم، وليس فقط بالنسبة لذلك الطاعن الذي لم يرد بالحكم دليل على اشتراكه فعلا في الضرب (نقض ١٦ ابريل سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٣١ ص ٣٠٨) .

- إذا كان الحكم قد ثبت وجود المتهمين جميعا (وهم اكثر من خمسة) في مكان الحادث واشتراكهم في التجمهر والعصبة التي توافقت على التعدي والايذاء وتعدي بعضهم بالضرب على المجنى عليه بالعصى التي كانوا يحملونها ، فان اركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات تكون قد تحققت وليس من الضروري بعد ذلك ان يبين الحكم من اعتدى من المتهمين المتجمهرين بالذات على المجنى عليه (نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤ مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في خمسة وعشرين عاما ج ٢ رقم ١١١ ص ٨٢٧) .

- تطبق المادة ٢٤٣ ع على كل من اشترك في العصابة او التجمهر ، ولو لم يحصل منه شخصيا اى اعتداء على احد من انجنى عليهم . (نقض ١٦/٤ / ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٣١ ص ٣٠٨)
- يتطلب القانون ان يكون بين افراد العصابة او التجمهر توافق على التعدى والايداء ومعنى التوافق هو قيام فكرة الاجرام بعينها عند كل من المتهمين ، اى تسارد خواطرهم واتجاه خاطر كل منهم اتجاها ذاتيا الى ما توجه اليه خواطر سائر اهل فريقه من تعمد ايقاع الاذى بانجنى عليه . (نقض ٢١/٤ / ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ١٧٢ ص ١٨٢)
- ومضى ثبت توافق افراد العصابة او التجهيز على التعدى والايداء ، فان ذلك يكفى لتطبيق المادة ٢٤٣ ع .
- فلا يشترط ان يكون لدى كل منهم من المتعصبين او المتجمهرين سبق اصرار واتفاق على الضرب والجرح . (نقض ١٧/٦ / ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٢٦ ص ٢٤٥) .
- التوافق ركن مطلوب فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٤٣ ، وسبق الاصرار ظرف مشدد للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٤٠ عقوبات ، ولا مانع قانونا من الجمع بين التوافق وسبق الاصرار فى حادثة واحدة متى رأت محكمة الموضوع ان الافعال التى وقعت من المتهمين تتكون منها الجريمة المنصوص عليها فى المادتين المذكورتين معا . (نقض ١١/٦ / ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية رقم ٩٣ ص ٨٥) .
- مناط اعتبار الجاني فاعلا اصليا فى جريمة الضرب المقضى الى الموت ان يكون قد اتفق مع غيره على ضرب انجنى عليه وباشره معه . ولو لم يكن هو محدث الضربة التى سببت العاهة . انتفاء الجدوى من النعى على الحكم

مساءلته الطاعن بصفته فاعلا. اصليا مع غيره ما دامت عقوبة الشريك هي
بإذناها المقررة للفاعل الاصلى (الطعن رقم لسنة ٥٣ق - جلسة ١٠/٩/١٩٨٣
س ٣٤ ص ٨٠٩)

- نطاق اقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى غير لازم . كفاية ان يكونا
غير متناقض بما يستعصى على الملائمة والتوفيق . وجود اصابة يسار رأس
الجنحى عليه فى حين قرر الشهود ان اصابته بكوريك على راسه لا تعارض .
اساس ذلك ؟ جسم الانسان متحرك لا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء .
(الطعن رقم ٤٠٦٠ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٠/٢/١٩٨٨ س ٣٩ ص ٢٦٩)
- الدفع بتعذر تحديد الضارب موضوعى لا يستلزم ردا ما دام الرد مستفاد
من القضاء بالإدانة . تقدير ادلة . موضوعى . (الطعن رقم ٤٠٦٠ لسنة
٥٧ق - جلسة ١٠/٢/١٩٨٨ س ٣٩ ص ٢٦٩) .

- مسئولية المتهم فى جريمة الضرب او احداث جرح عمدا عن جميع النتائج
اغتسل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى . ما لم تتداخل عوامل اجنبية غير
مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله والنتيجة . مرض الجنحى عليها من الامور
الثانوية التى لا يقطع رابطة السببية . (الطعن رقم ١٥٠٦٠ لسنة ٥٩ق -
جلسة ١٠/٢/١٩٩٠ س ٤١ ص ٢٥٣)

- مسئولية الجاني فى جريمة الضرب او احداث جرح عمدا عن جميع النتائج
اغتسل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ولو بطريق غير مباشر . تتداخل
عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية . مرض الجنحى عليه من الامور
الثانوية التى لا يقطع رابطة السببية . (الطعن رقم ٢٨٤٥٤ لسنة ٥٩ق -
جلسة ١٠/٥/١٩٩٠ س ٤١ ص ٧١٠) .

- التقارير الطبية لا تدل بذاتها على نسبة احداث الإصابات الى المتهمين جواز الاستناد إليها كدليل مؤيد لاقوال الشهود .. (الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٢).

- اقامة الدعوى الجنائية عن جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار تعديل الحكم وصف التهمة إلى ضرب أفضى الى الموت . لا تريب . ليس للمحكمة - في هذه الحالة - محاكمة المتهم عن جناية اسقاط حيلى عمدا التى ترفع عنها الدعوى - ولو قامت هذه الجريمة - فعلا - فى الأوراق . اساس ذلك . (الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٩ س ٣٢ ص ٢٩٣) .

- تقدير توافر رابطة السببية ، بين الاصابة والوفاة فى جريمة الضرب المقضى الى الموت . موضوعى . مادام سائغا . حتى محكمة الموضوع فى الاخذ بما تطمئن اليه من التقارير الفنية وطراح ما عداه . (الطعن رقم ٢٦٠١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢ س ٣٢ ص ٣١٥) .

- رابطة السببية استغلال قاضى الموضوع بتقدير توافرها ، مثال لتسيب سائغ لتوافر رابطة الجريمة ضرب احدث عاهة" (الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٥ س ٣٦ ص ٦٦٢) .

- حتى المحكمة فى الاعتماد على اقوال الجنى عليه وهو يحتضر متى اطمأنت اليها وقدرت الظروف صدرت فيها . عدم جواز النعى على الحكم نعوذها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها . (الطعن رقم ٣٢٧٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٨ س ٣٦ ص ٩٤٧)

- تقدير قيام علاقة السببية موضوعى . مسئولية المتهم فى جريمة الضرب المقضى الى الموت عن جميع النتائج المألوفة لفعله ولو كانت عن طريق غير

مباشر . كالتراخي في العلاج ما لم تكن وليدة تعمد من جانب المجنى عليها
(الطعن رقم ٣٣٢٩ لسنة ٥٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٤ س ٣٦ ص
١٠٠٩) .

- تمسك الدفاع بعذم استطاعة الطاعن وهو اعسر اصابة المجنى عليه
بمسار الصدر اثناء وقوفه في مواجهته وفق تصوير شاهد الاتبات . وطلبه
مناقشة الطبيب الشرعى . دفاع جوهرى . الاخذ بأقوال الشهود في هذا
الصدد دون تحقيقه عن طريق المختص فنيا اخلال بحق الدفاع . (الطعن
٤٨٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٢ س ٣٣ ص ٩٦٩) .

- عدم تقيد المحكمة بالوصف القانونى الذى ترفع به الدعوى الجنائية على
المتهم . حقها في تعديله متى رأت ان ترد الواقعة الى الوصف القانونى
السليم . (الطعن رقم ٥١٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٩ س ٣٤
ص ٣٣٥) .

- القصد الجنائى في جريمة الضرب المفضى الى موت . تحقيقه من ارتكاب
الجائى الفعل عن ارادة وعلم انه يترتب عليه مساس بسلامة المجنى عليه
تحدث الحكم صراحة عنه غير لازم . (الطعن رقم ٥١٢٥ لسنة ٥٢ ق -
جلسة ١٩٨٣/ ٩/ ٣٤ ص ٣٣٥) .

- لما كان ذلك وكانت جريمة احداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد
الجنائى العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجائى الفعل عن ارادة وعن علم بأن
هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ويكفى
ان يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما اوردها الحكم وهو
ما تحقق في واقعة الدعوى وكان من المقرر ان علاقة السببية في المواد الجنائية
علاقة مادية تبدأ بالفعل الذى اقترفه الجائى وترتبط من الناحية المعنوية بما

يجب عليه ان يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما أتاه عمدا وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتا ونفيا فلا رقابة المحكمة النقض عليه مادام قد اقام قضاءه فى ذلك على اسباب تؤدى الى ما انتهى اليه واذا كان الحكم المطعون فيه قد اثبت فى حق الطاعن انه اصلك بالجنى عليه وجذبه ثم دفعه فاصطدم بأحد أبواب غرف المسكن فحدثت به بعض الاصابات مما ترتب على ذلك من زيادة فى انفعالاته النفسية التى صاحبت الواقعة الامر الذى القى عليه عبئا اضافيا على طاقة قلبه المحدودة والمتأثرة أصلا بالحالة المرضية مما ادى الى وفاته ودل على توافر رابطة السببية بين الفعل المسند الى الطاعن ووفاته الجنى عليه بما اثبت تقرير الصفة التشريحية ان اصابات الجنى عليه - على بساطتها - وما صاحبها اناء الشجار من انفعال نفسانى ، كل ذلك قد القى عبئا اضافيا على حالة القلب التى كانت متأثرة أصلا بحالة مرضية متقدمة بالقلب مما مهد وعجل بظهور نوبة القلب الحادة التى سببت عنها الوفاة وان الشجار وما صاحبه من اصابات على بساطتها - لا يمكن اخلاء مسئوليته من المساهمة فى التعجيل بمحدوث النوبة القلبية التى انتهت بوفاة الجنى عليه، فإن فى ذلك ما يقطع بتوافر رابطة السببية بين المستند الى الطاعن وبين الوفاة ويحقق بالتالى مسئوليته - فى صحيح القانون - عن هذه النتيجة التى كان من واجبه ان يتوقع حصولها ، ولا يعيب لحكم المطعون فيه ان يكون قد ورد بتقرير الصفة التشريحية ان الجنى عليه يعانى من حالة مرضية مزمنة متقدمة بالقلب من شأنها ان تعرضه لنوبات قلبية حادة قد تنتهى بالوفاة لما هو مقرر من ان الجنائى فى جريمة الضرب او احداث جرح عمدا يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ولو كانت عن طريق غير

مباشر ما لم تتدخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين النتيجة ، ومن ان مرض المجنى عليه انما هو من الامور الثانوية الى لا تقطع هذه الرابطة ومن ثم يصحى كافة ما يثيره الطاعن غير قويم . (الطعن رقم ٢٧٨٨٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٧/١/٦) .

- إذا اقم عدة اشخاص بارتكاب جريمة ضرب اقضى الى موت مع سبق الاصرار وكانت وفاة المجنى عليه ناشئة عن ضربة واحدة من ضربات متعددة واستبعدت المحكمة سبق الاصرار فانه يصح واجبا عليها عندئذ ان تعين من بين المتهمين من هو الذى ضرب المجنى عليه الضربة المميتة . فاذا ما عينت المحكمة احد المتهمين واعتمدت في تعيينه على مصدر ذكرته بالحكم وتبين ان هذا المصدر لا يفيد هذا التعيين، فإن حكمها يكون باطلا متعيينا نقضه لمخالفته للمصدر استقت منه اعتقادها . (الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٣١/١١/٢ - جلسة ١٩٣١/١١/٢) .

- ان توافر ظرف سبق الاصرار لدى متهمين عدة في جريمة يجعل كل منهم مسئولاً عن فعل الاخر فيها . فاذا أدانت المحكمة المتهمين في جريمة ضرب اقضى الى الموت على الرغم من عدم تعيين من أحدث منهم الاصابة المميتة ، فلا مخالفة في ذلك القانون متى كان الثابت بالحكم ان الجريمة وقعت بناء على سابق بين المتهمين . (الطعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٧٧ ق - جلسة ١٩٣٧/٥/١٠) .

- مسئولية الضارب عن جريمة القتل الى الموت ما دام الضرب هو السبب الاول المحرك لعوامل اخرى تعاونت بطريق مباشر او غير مباشر على احداث الوفاة ما دام الثابت من الحكم ان السبب الرئيسى في وفاة المجنى عليه هو الاصابة التى أحدثها به الجاني فهذا الجاني مسئول عن جريمة

الضرب المقضى الى الموت ولو كان الجنى عليه به من الامراض ما ساعد
ايضا على الوفاة . (الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٣٦/١١/٩)

- اذا وقع ضرب شخصين او اكثر وتوفى المصاب بسبب هذا الضرب وظهر
ان وفاته نشأت عن مجموع الضربات التى وقعت عليه عد كل ضارب
مسئولا عن جناية الضرب الذى اقضى الى الموت لمساهمة ضرياته فى الوفاة
سواء اكانت هذه المساهمة بطريق مباشر او غير مباشر . (الطعن رقم ٧ لسنة
٩٩ - جلسة ١٩٣٨/١١/٢٨) .

- متى كان الاعتداء الذى أفضى الى موت الجنى عليه وليد سيق الاصرار عند
المتهمين الاثنين فذلك يقتضى اعتبار من منهما لم يحدث الضربة التى افضت
الى الموت شريكا بالاتفاق والمساعدة مع من أحدث تلك الضربة يسأل عن
الجريمة التى وقعت بصرف النظر عما ارتكبه هو من الايذاء وعما اذا كانت
الوفاة نتيجة محتملة للضرب الذى احده او لم تكن وبصرف النظر عن
توافر شروط المادة ٤٣ فى حقه او عدم توافرها . (الطعن رقم ٦٧٨ لسنة
١٩١٠ - جلسة ١٩٤١/٣/١٠) .

- مسئولية الضارب عن جريمة الضرب المقضى الى الموت ما دامت ضربته قد
ساهمت فى الوفاة بطريق مباشر أو غير مباشر .

مادام الطاعن يسلم فى طعنه بأن الضربة الى وقعت منه والضربة التى
اوقعها زميله بالجنى عليه كانتا ، مجتمعتين، السبب فى الوفاة فانه يكون قد ساهم
فى احداثها بما يبرر مساءلته عن جناية الضرب المقضى الى الموت . (الطعن رقم
٦٧ لسنة ١٩٦٠ - جلسة ١٩٤٥/١٢/١٧) .

- إذا كان الحكم قد ادان متهمين بالضرب الذى نشأت عنه وفاة الجنى عليه
على اساس ان كلا ضرب الجنى عليه على رأسه ، وكان الثابت من التقرير

الطبي الشرعي ان يرأس الجنى عليه اصابين ولم تبين المحكمة ما اذا كانت كلتا الاصابين قد ساهمتا في موت الجنى عليها أو أن إصابة واحدة فقط هي التي نشأت عنها تلك النتيجة وذلك مع انما استبعدت طرف سبق الاصرار فانها لا تكون قد بينت اساس مساءلتها معا عن النتيجة التي حدثت ويكون الحكم قاصر الاسباب معيا . (الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/٥/٢١) .

- قول المتهم في جريمة ضرب افضى الى موت من انه قصد ابعاد الجنى عليها عن مكان المشاجرة خوفا عليها فدفعها بيده ووقعت على الارض انما يتصل بالباعث، وهو لا يؤثر في قيام الجريمة ولا عبرة به في المسؤولية (الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ س ٩ ص ٤٤٤) .

- إذا كان الحكم قد ثبت من المتهمين قد ضرب الجنى عليه في رأسه بقطعة من الخشب ضربة واحدة ، وأن الضربتين هما معا في احداث الوفاة فهذان المتهمان يكون كل منهما ارتكب جناية الضرب المقضى الى الموت (الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٣/١/١٢) .

- إذا كان الحكم المطعون فيه لا يقوم على ان هناك اتفاقا بين الطاعنين على مقارفة الضرب وكانت المحكمة لم تحدد الضربات التي رفعت من كل من المتهمين وكان ما اورده عن الكشف الطبي لا يفيد ان جميع الضربات التي احداثها ساهمت في احداث الوفاة ذلك ساءل المتهمين كليهما عن الاحداث فانه يكون معيا متعينا نقضه . (الطعن رقم ١١١٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/١١/٦) .

- مسادام الطاعن لم يتمسك في دفاعه امام محكمة الموضوع بأن الاصابة التي احداثها بالجنى عليه لا شأن لها في احداث الوفاة . ومادام الحكم حين ساءله

عن وفاة الجنى عليها باعتبارها نشأت عن الاصابة بناء على التقارير الطبية .
قد اقام النتيجة على مقدمات من شأنها ان تؤدي الى ما رتب عليها ،
فان هذا الحكم يكون قد جاء سليما من هذه الناحية ، ولا يصح ان يعنى
عليه يرد على اثره المتهم من ذلك . (الطعن رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٠ ق -
جلسة ١٩٤٥/١٢/٣١) .

- مادامت المحكمة قد استخلصت استخلاصا سائغا وفي منطق سليم من
الوقائع التي تناوفا التحقيق ان المتهمين اتفقوا فيما بينهم على ضرب الجنى
عليه وباشر كل منهم فعل الضرب تنفيذا لهذا الاتفاق فان ما استخلصته
المحكمة من ذلك تتحق به مسئوليتهم جميعا عن جريمة الضرب المقضى الى
الموت بصفتهم فاعلتيْن اصليْن دون حاجة الى تعيين من احدث منهم
الاصابة او الاصابات التي ساهمت في احداث الوفاة ودون حاجة الى توافر
ظرف سبق الاصرار . (الطعن رقم ٢١٨٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٩٥/١/١٩) .
(١٩٩٥) .

- متى كانت المحكمة قد البت ان الضرب الذى اوقعه المتهم بالجنى عليه كان
سبب الوفاة وان حالة الجنى المرضية انما ساعدت على ذلك فان مساءلة
المتهم عن الوفاة كنتيجة للضرب الذى منه تكون صحيحة . (الطعن رقم
٢١٣٥ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/١٢/٢١) .

- متى كان تعديل وصف قمة الضرب المقضى الى الموت حسبا انتهى اليه
الحكم قد تضمن استبعاد مسئولية المتهم عن الضربة التي انتجت الوفاة
وساءلته عن باقى ما وقع منه من اعتداء على الجنى عليه وهو ما كان داخلا
فى الوصف الذى احيل به المتهم عن غرفة الاتهام ، وكانت الواقعة برمتها
مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون ان تضيف المحكمة شيئا ، فإن

الحكمة اذ فعلت ذلك فإنها لا تكون قد خالفت القانون او أخلت بحق الدفاع . (الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٢ ص ٧ ص ٤٧٢) .

- اذا كانت الواقعة التي اثبتها الحكم هي ان المتهم ضرب الجنى عليه بمنقرة ضربة في رأسه ، وان آخرين قد يكونون قد ضربوه في رأسه ايضا ، وانه تبين من الدليل القوي انه وجد بالرأس ثلاث اصابات وان الوفاة نشأت عنها مجتمعه ، فهذا التهم يكون قد ارتكب جناية الضرب المقضى الى الموت اذ قد وقع منه فعل الضرب والضربه التي اوقعها ساهمت في وفاة المضرور . (الطعن رقم ٩٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/٣/٢٤) .

- متى كان الطاعن قد سلم في طعنها بأنهما سارا الى مكان الحادث متفقين على الاعتداء على الجنى عليه . فان ذلك يكفي لمسألتهم عن الضرب الذي دينا بمساهمة كل منهما في وفاته الجنى عليه نتيجة اصابته التي أحدثاهما به تنفيذا لذلك الاتفاق بينهما ، ولا يكون لهما جدوى مما يشير انه من الجدول في ظرف سبق الاصرار الذي اثبت عليهما الحكم ، وذلك ان العقوبة عليهما تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمة مجردة عن ذلك الظرف . (الطعن رقم ١٨١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/٤/١) .

- في جريمة الضرب المقضى الى الموت يكون المتهم مسئولا ما دامت الوفاة قد نشأت عن الاصابة التي أحدثها ولو عن طريق غير مباشر ، كالتراخي في العلاج او الاهمال فيه ، ما لم يثبت ان ذلك كان متعمدا لتجسيم المسؤولية . (الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٤٩/١١/٨) .

- مسألة متهمين معا عن جريمة الضرب المقضى الى الموت تكون صحيحة في القانون بغير تعيين من منهما احدث للاصابة التي ادت الى الوفاة مادام ان

الحكم قد اثبت انهما ارتكبا جريمتهما عن سبق اصرار وترصد . (الظعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٢٤ق - جلسة ١٩٥٥/ ٣/ ٢١).

♦ لا يعد مغيرا للحقيقة من يستبدل بورقة مخالصة صادرة منه - بخطه وامضائه وتوقيع شاهدين - ورقة أخرى ، متى كانت الورقة الثانية قد حررت بخطه هو نفسه وتوقيعه وامضى عليها الشاهدان أن الموقعان على المخالصة الأولى فعلا بنفسيهما . (نقض ١٩٣٣/ ٥/ ٢٢ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٣ رقم ١٢٤ - ص ١٨١).

♦ إذا كان المحرر عرقيا وكان مضمونة مطابقا لإرادة من نسب إليه معبرا عن مشيئة ، انضى التزوير بأركانه ومنها ركن الضرر ، ، ولو كان هو لم يزق على المحرر ، ما دام التوقيع حاصلا في حدود التعبير عن إرادته ، سواء كان هذا التعبير ظاهرا جليا . أو مضمرا مفترضا تدل عليه شواهد الحال . (نقض ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ رقم ٢٢٣ ص ١٩٣٣).

♦ يعد مغيرا للحقيقة إذا كانت المخالصة الثانية تخالف الأولى بأن كان توقيع الشاهدين ليس بخطيهما ولكن بخط المتهم. وذلك رغم كونها صورة مطابقة للمخالصة الأولى ، وتغير الحقيقة في هذه الصورة هو تزوير بوضع امضاءات مزورة بقصد تشويه دليل صاحب المخالصة وإيقاع الضرر به . (نقض ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣ السابق الإشارة إليه).

♦ لما كان يبين من الأوراق أن التزوير الذي ارتكبه المطعون ضده في رخصة القيادة قد اتخذه به صاحب السيارة التي كان المطعون ضده يعمل سائقا لها ، إذ قرر أنه أطلع على هذه الرخصة فلم يلحظ ما بها من تزوير ، كما أن الضابط الذي ضبط الواقعة لم يقطع بحصول تزوير في الرخصة بل

اشبه فقط في أمرها فأرسلها إلى قلم المرور للتأكد من صحة البيانات المدونة فيها - فإن القرار المطعون فيه إذ انتهى إلى الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على المتهم استنادا إلى افتضاح التزوير يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيه ويوجب نقضه . (نقض ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ - مجموعة أحكام النقض - س ١٥ رقم ١٧١ ص ٨٧٣) .

♦ تغير الحقيقة في عريضة الدعوى المدنية بطريقة زيادة قيمة وعدد الأشياء موضوع الدعوى بعد تقدير الرسم عليها والتأشير بذلك على هامشها من الموظف العمومي ، ودفع الرسم المقرر فعلا ، بعد تزويرا في ورقة رسمية ، سواء حصل إعلان العريضة بعد ذلك أم لم يحصل . لأن عريضة الدعوى وإن كانت ملكا لصاحبها قبل إعلانها ، يمحى ويثبت فيها ما يشاء ، إلا أن حريته في ذلك مقصورة على علاقته مع الشخص المطلوب إعلانه ، ذلك الشخص الذي لا يتعلق حقه بهذه الورقة إلا بعد إعلانها . أما إذا كان قد تعلق بالعريضة قبل الإعلان حق لغير هذا الشخص ، كحق الحكومة الذي يثبت لها فيما يتعلق بمقدار الرسم المستحق على الدعوى ، فإن كل عبث بالعريضة من مقتضاه زيادة قيمة هذه الدعوى بعد تزويرا في ورقة رسمية متى توافرت العناصر الأخرى المكونة للجريمة . ذلك لأن من شأن هذا التغير أن يجعل التأشير الرسمية التي حررها الموظف العمومي على العريضة في عدد قيمة الدعوى والرسم الذي قدره واقتضاه عليها منسحة على أشياء وقيمة أخرى ما كانت لتسحب عليها لولا هذا التغير الذي يقتضي رسوما أكثر مما أثبت فيها ، وهذا عبث بذات التأشير الرسمي الوارد على العريضة . (نقض ١٣/٣/١٩٣٩ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٤ رقم ٣٥٩ ص ٤٩٠) .

♦ تحرير المدين علي نفسه سندا بالدين الذي في ذمته لدائنه لا يعدو ان يكون اقرازا فرديا من جانب محرره ، وهو خاضع في كل الاحوال لرقابة من حرر لمصلحته وهو الدائن . وفي هذه الرقابة الضمانة الكافية للمحافظة على حقوق ذلك الدائن ، فان قصر هو في حق نفسه بأن اعمل مراقبة مدينه عند تحرير سند المديونية فلا يجوز له ان يستعد القانون عليه بحجة انه ارتكب تزويرا في سند الدين بتغيير الحقيقة فيه ، اذ ليس فيما يقع من المدين من هذا القيل شئ من معنى التزوير (نقض ١٩٣٢/٦/٢٧ مجموعة القواعد القانونية جـ ٢ رقم ٣٦٣ ص ٥٩٧) .

♦ ليس كل تغيير للحقيقة في محرر يعتبر تزويرا . فهو اذا ما تعلق ببيان صادر من طرف واحد ومن غير موظف مختص مما يمكن ان يأخذ حكم الاقرارات الفردية ، فانه لا عقاب اذا ما كان هذا البيان لا يعدو ان يكون خيرا يحتمل الصدق او الكذب ، او كان من ضروب الدفاع التي يلجأ اليها الخصوم ، مما يكون عرضة للفحص بحيث يتوقف مصيره على نتيجته والبيان الخاص بمحل اقامة المدعى عليه هو مما تصدق عليه هذه الاوصاف . (نقض ١٩٥٩/٤/٢١ مجموعة محكمة النقض س ١٠ رقم ١٠٠ ص ٤٦٢)

♦ ولا يجدى هذا المتهم القول بأن ما وقع منه ليس الا من قبيل الصورية التي لا عقاب عليها فانه ما وقع هو تزوير يجوز فيه كسائر الجرائم الاثبات بالطرق القانونية كافة . (نقض ٢٠ يناير ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ رقم ١٨٨ ص ٣٥٦) .

♦ التغيير الواقع من المتعاقدين في عقد بيع تحريره بقصد حرمان الشفع من حقه في الشفعة ، كتغيير كمية الارض المبعة وحدودها نحو الجوار ، يعد تزويرا لأن الاتفاق الاصل بين البائع والمشتري هو منشأ حق الشفعة وان

العقد دليل على الاتفاق فيكون اذن مستندا للشفيع ، فلم يكن للمتهمين ان يغيرا فيه بحيث يمنعانه من انتاج النتائج التى رتبها القانون عليه ، فاذا غيرا فيه بطريقة من الطرق التى قال القانون عنها انها من طرق التزوير كانا مرتكبين لجريمة التزوير الجنائى حقيقة لا غش مدنى فقط (نقض ٥/٩ / ١٩٠٣ المجموعة الرسمية س٤ رقم ٩١ ص ٢٠٤) .

♦ وإذا عمد صاحب العقد العرقى إلى تغيير الثمن بعد أن أثبت تاريخ العقد بقصد الإضرار بالخزانة عد ذلك تزويرا فى ورقة عرفية لاحتمال وقوع الضرر من هذا التغيير ، لأن من حق قلم الكتاب أن يستند فى تقدير الرسوم إلى الثمن الوارد فى العقد إذا رأى أن فى مصلحة الخزانة الأخذ به . (نقض ١٢/٥ / ١٩٣٨ - مجموعة القواعد القانونية - ج٤ رقم ٢٩٦ ص ٣٨٣) .

♦ إذا غير شخص فى تصريح سفر محائى ، معطى من مصلحة السكة الحديدى ، رقم القطار الملت فى هذا التصريح فقد ارتكب جريمة تزوير فى ورقة رسمية * (نقض ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٣٩٥ ص ٤٦٨) .

♦ إذا وضع صورته الشخصية على رخصة رسمية - ليست له - محل صورة صاحب الرخصة الحقيقى ، فهذا الفعل وإن كان يترتب عليه تغيير ضمنى فى معنى الرخصة إلا أنه تغيير غير مباشر لم يقع على نفس السطور ولم يحصل بساحدى الطرق المينة فى القانون للتزوير المادى إذ أن المتهم لم يحس كتابة الرخصة ولم يدخل عليها أى تغيير مادى ، فهو إذن تغيير من نوع خاص بعيد عما رسمه القانون فى باب التزوير . ولذلك لا يمكن اعتباره تزويرا جنائيا لعدم جواز التوسع فى تأويل احكام قانون العقوبات ، ولا يصح أن

يقاس التغير الذى يحصل بوضع صورة شخصية مكان أخرى بالتغير الذى يحصل فى علامة واردة بالحرر او فى رقم او ترقيم، فيه اذ العلامات والارقام والترقيم ليست الاجزاء من الحرر فالتغير فيها تغيير فى ذات الحرر. اما الصورة الشمسية فلا يمكن اعتبارها جزء من الحرر لأنها ليست من نوع الكتابة المعروفة. ولا يمكن ادخالها تحت نص من نصوص التزوير (نقض ١٥ / ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ١٨٧ ص ٢٥٦).

◆ وعدم وجود الحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير ، اذ الامر فى هذا مرجعه الى امكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم وللمحكمة ان تكون عقيدة فى ذلك بكل طرق الاثبات وهنا ان تأخذ بالصورة الشمسية للورقة كدليل فى الدعوى اذا ما اطمانت الى صحتها (نقض ٢٣ / ١٠ / ١٩٦٤ مجموعة احكام محكمة النقض س ١٥ رقم ١٣٧ ص ٦٩٧).

◆ اتلاف الحرر او انعدامه لاي سبب كان لا يبرر فى حد ذاته القول بصفة عامة باستحالة تحقيق التزوير المدعى به اذ ان التزوير ممكن اثباته ولو كان الحرر لم يعد له وجود (نقض ٥ / ٥ / ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٥٢ ص ٤٥٨).

◆ يقسع التزوير ولو كان الامضاء صحيحا فى ذاته وصادرا ممن ينسب اليه اذا كان الخاطئ قد حصل عليه بطريق المباغة . فاذا كتب شخص ورقة تدل على أن آخر مدين له بمبلغ من النقود ثم دسها عليه فى أوراق أخرى فوقع عليها بامضائه ضمن هذه الاوراق دون ان يتنبه لما فيها ، فهذا تزوير عن طريق المباغة للحصول على امضاء الخفى عليه . ونفس الامر يكون الحكم فى حالة انتزاع الامضاء الصحيح الموقع به على محرر ولصقه بمحرر آخر.

(نقض ١٩٤٠/١/١٥ ونقض ١٩٣٧/١/٢٥ - مجموعة القواعد القانونية ج ٤، ٥، رقم ٣٧، ٥١، ص ١١٧٩، ٣٤).

♦ يقع التزوير بوضع امضاء مزور متى وقع الجاني على محرر بامضاء غير امضائه ، وسواء أكان الامضاء لشخص حقيقي أو لشخص خيالي لا وجود له في الواقع . ويكفي وضع الاسم المزور ولو بطريقة عادية لاتقليد فيها ، ما دام ذلك من شأنه أن يوهم بصدور المحرر عن شخص المزور عليه . فتقوم الجريمة ولو كان الرسم الامضاء المزور مخالفا للامضاء الحقيقي (نقض ٢٨/١٢/١٩٣٦، ٣/٤/١٩٣٥، ٥/١٩٤٣ - المرجع السابق)

♦ ويقع التزوير بوضع امضاء مزور ولو كان ما تضمنه المحرر صحيحا مطابقا للحقيقة . وتطبيقا لذلك قضى بأن مجرد اصطناع شهادة ادراية والتوقيع عليها بامضائين مزورين للعمدة وشيخ البلد المختصين بحدم وظيفتهما بتحرير الشهادات الادارية لتفديعها الى اقسام التسجيل ، وذلك يعد تزويرا في أوراق اميرية . ولا يغير من ذلك ان تكون الواقعة التي أثبتت في الشهادة صحيحة اذ لا تزال ثمة واقعة غير صحيحة هي نسبة الشهادة كذبا الى الموظف المختص بتحريرها واعطاؤها بذلك الصفة الرسمية . (نقض ١٩٤٥/٢/٥ - مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٩٨، ص ٤٤٢).

♦ اصطناع عقد ايجار والتوقيع عليه بختم مزور بغية الادعاء به امام القضاء يعد تزويرا ولو كانت واقعة ايجار مطابقة للحقيقة . (نقض ١١ أكتوبر سنة ١٩٧٠ مجموعة احكام النقض س ٢١ رقم ٢٣٠، ص ٩٦٩).

♦ بمجرد وضع وكيل المحامي اسم المحامي على بطاقات مكتبه في مكان التوقيع منها على المحرر فيها يعتبر تزويرا بوضع امضاء مزور للمحامي ولو لم يكن في ذلك تقليد للامضاء الصحيح ، لان القانون لم يشترط التقليد ، بل

نص على مجرد وضع الامضاء المزور ، ثم عدم علم الخامي بوضع اسمه على
البطاقات المتضمنة تكليف عملاء المكتب بدفع ما عليهم للوكيل فيه ما
يكفى لتوافر ركن احتمال الضرر وسوء القصد . (نقض ١٩٣٥/٤/٨ -
مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٥٦ ص ٤٥٨ ، نقض ١٩٤١/١/١٣ -
مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٨٤ ص ٣٥٠) .

♦ وبعد تزوير توقيع شخص بامضائه الحقيقي موثما نفسه بأن هذا التوقيع
سمى له من شخص اخر ولا يعد تزويرا توقيع شخص باسم اشهر به أو
توقيع شخص باسم غيره برضائه أو توقيع الشريك ينابه عن الشركة باسم
الشركة أو توقيع الزوجة باسمها الذي كانت تحمله قبل زواجها . (د/
محمود نجيب حنفي المرجع السابق ص ٣٠٥ ونقض ١٩٤٠/١/١٥ -
مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٥١ ص ٧٨) .

♦ متى كانت المحكمة قد ذكرت في حكمها أن جريمة التزوير التي أذنت
التهمة فيها وقعت بطريق التوقيع بختم مزور ، فلا يهم أن يكون التوقيع قد
حصل بختم اصطنع خصيصا لهذا الغرض أو أنه كان خلصة بالختم الحقيقي
للمجنى عليه . لان المؤدى واحد ، وليس على المحكمة في الحالة الاخيرة ان
تحقق كيفية حصول التهمة على الختم ما دامت هي قد اقتنعت من وقائع
الدعوى وادلتها بتزوير التوقيع . (نقض ٩ مايو سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد
القانونية ج ١ رقم ٢٥١ ص ٢٩٥ ، أول يناير سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد
القانونية ج ٦ رقم ٤٤٥ ص ٥٧٩) .

♦ مفاد نص المادة ١٤ من قانون الاثبات ان الاصل ان الورقة العرفية
تكون حجة بما دون فيها على من نسب اليه توقيعه عليها الا اذا أنكر
لامضاء أو الختم الموقع به عليها ، فالتوقيع بالامضاء أو بصمة الختم هو

المصدر القانوني الوحيد لاضفائه الحجية على الاوراق العرفية ، فيكفى له حصر هذه الحجية ان يتكرر من يحتج عليه بالخبر ما هو منسوب اليه من امضاء او ختم او بصفة اصبح اذ لا يلزم ان يكون الخبر مكتوب بخط الوقعه الا انه يلزم لانكار بصفة الختم ان ينصب الانكار على بصفة الختم ذاتها لا على التوقيع به وقد استقر قضاء هذه المحكمة على ان القانون اقام صحة الاوراق على شهادات ذات الامضاء او الختم الموقع عليها فعلى اعتراف الخصم الذى تشهد عليه الورقة ان الامضاء او الختم الموقع به على تلك الورقة هو امضاءه او ختمه او متى ثبت ذلك بالدلة التى قدمها التمسك بالورقة فلا يطلب من التمسك اى دليلا اخر لاعتماد صحة الورقة وامكان اعتبارها حجة بما فيها على خصمه صاحب الامضاء او الختم ولايستطيع هذا الخصم التوصل بما تثبته عليه الورقة الا اذا بين كيف وصل امضاءه هذا الصحيح او ختمه هذا الصحيح على الورقة التى عليها التوقيع واقام الدليل على صحته يدعيه من ذلك بدعوى تزوير ، يسار فيها بالطريق القانوني ذلك ان القانون لايعرف انكار التوقيع بالختم ، بل لايعرف الا انكار بصفة الختم وكان انكاره صريحا . فإن اقتصر على انكار المدون فى الورقة كله أو بعضه فإنه لا يكون قد انكر الورقة العرفية بالمعنى المقصود فى المادة ١٤ من قانون الالبات لما كان ذلك وكانت الطاعة — وعلى ما بين من الاوراق — قد طعنت بالانكار على عقد البيع المؤرخ ... فى مذكرتها المقدمة لمحكمة لاستئناف الا ان الثابت من الصورة الرسمية الصحيحة استئنافها انها اقرت بتوقيعها على العقد المذكور بخاتمها وبصفة اصبعها ظنا منها ان ذلك الخبر من اوراق حصر تركه شقيقها المتوفى ولكنها لم تسلك سبيل الطعن بالتزوير على العقد المذكور ، مما يلزم معه

وفى صحيح القانون ان تـحـاج بهذا الحـرر والا يقـبل مـنـها بـعد ذلـك الطـعن بالانكار عليه ، ذلـك لان سـبق اعـترافـها بالتوقيع عليه يكسب ذلـك الحـرر حـجـة لاسـبـيل لـه خصـمـها الا عـن طـريق الادعاء بالتزوير . واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وحاج الطاعنة بعقد البيع لعدم الطعن عليه بالتزوير بالاجراءات المقررة لذلك والتفت عن تحقيق الدفع بالانكار فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يكون معيبا بالقصور. (الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٦ ص ٢٩ س ٣٤٤) .

♦ اذا اعترف شخص بخطئه ولكنه أنكر التوقيع به وقبلت المحكمة الدفع بإنكار التوقيع ورات بعد بحثه موضوعيا انه دفع غير جدى . وقضت برفض طلب الاحالة على التحقيق وبصححة الورقة وبتوقيع غرامة على من دفع بهذا النوع من الانكار ونقضت عمكة النقض هذا الحكم فيما يتعلق بقوله الدفاع بإنكار التوقيع بالختم مع الاعتراف به ثم يفصله في موضوعه مقررة أن هذا الانكار غير مقبول وقضت تبعا لذلك بعدم صحة الحكم فيما قضى من صحة الورقة ومن الغرامة ، فحكم محكمة النقض بعدم قبول انكار التوقيع وبما تستتبعه من تلك النتيجة لا يمس ما للورقة من القيمة بل انما تبقى حافظة لقرئها كورقة معترف بصحة الختم الموقع به عليها ولا تقبل مطلقا سوى الطعن فيها بالتزوير . (الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤ق - جلسة ١٩٣٥/٤/٢٥) .

♦ ثبوت تاريخ العقد بتوقيع شاهد متوفى عليه بخطئه لا يفي تزويره ذلك ان التوقيع بخطم بعد وفاته امر ممكن لعدم التصاق الختم لصاحبه كما لا يفي

تزويره وضع يد التمسك بالعقد على الارض موضع هذا العقد (الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦ ص ١٤٢١ ع ٣٢٢) .

♦ ن المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات التي أجازت للمحكمة سماع شهادة الشهود على حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم على الورقة المقتضى تحقيقها لا ترمى الا الى إثبات الامضاء أو الختم المنكورة بصمته الا الى إثبات التوقيع بعد الاعتراف بالختم . وهذا ظاهر من مقارنة مواد الباب الواردة هي فيه بعضها ببعض . (الطعن رقم ٦٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٩٣٤) .

♦ إن تكليف المتمسك بالورقة ان يثبت توقيع خصمه عليها في صورة اعتراف ذلك الخصم ببصمة ختمه ، بل في هذه الحالة يجب اعتبار الورقة صحيحة حتى يطعن فيها بالتزوير وبالطريق القانوني . وإذن تفصل المحكمة في دعوى التزوير وفي الدعوى الاصلية بما يثبت لديها . (الطعن رقم ٧ لسنة ٤٤ جلسة ١٩٣٤/٥/٢٤) .

♦ لا يشترط أن تكون الاضافة موقعاعليها ممن قصد الجاني نسبتها اليه ، بل يكفي ان تكون موهم بذلك . ومن ذلك اضافة عبارة على سند عرفي بصلح يثبت النزاع عن شكوى تفيد ، استلام المبلغ جميعه . واطافة شخص في طلب عريضة دعوى استئنافية اسم شخص اخر بصفته مستأنفا ثانيا في القضية ، ولو كان موضوع القضية المستأنفة غير قابل للتجزئة وفيه تضامن جدى بين المستأنف الحقيقي والشخص الذى أضيف اسمه في عريضة الاشتئناف (نقض ١٩٥٠/١١/٢٨ ص ٢٧١ رقم ١٠١ ص ٢٧١ مجموعة احكام النقض ونقض ١٩٣٣/٥/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم

١١٨ ص ١٨٧ ونقض ١٩٣٣/٦/١٩ المرجع السابق ج ٣ رقم ١٤٤ ص ١٩٦ .

♦ والتغير بالتعديل فهو يجمع بين الحذف والإضافة معا اذ يعنى استبدال كلمة بأخرى او عبارة بغيرها أو تاريخ بتاريخ آخر او امضاء بامضاء آخر او ختم بختم وهكذا . ومن ذلك طمس الامضاءات الصحيحة الموضوعة على العقد ووضع اختام منها لتمتع مضاهاة الامضاءات على ورقة أخرى (نقض ١٩٤٠/١١/١١ - مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٤٨ ص ٢٧٢) .

♦ التغير بالحذف يتم بحذف حرف أو كلمة أو عبارة أو رقم من المحرر ، ويسرى ان يقع ذلك بطريق الكشط او الخو او الطمس او الازالة بمادة كيميائية او بالقطع او التمزيق . وقد قضى بأن اعدام جزء "من عقد شركة مشتمل على مخالصة تتعلق بهذا العقد يعتبر تزويرا ، لان كلمة "تغير" الواردة في باب التزوير تشمل الخو ، وهذا الخو يكون باعدام جزء من المحررات أو يكون بأية طريقة أخرى (نقض ١٩٢٦/١٢/١٦ س ٧ رقم ٤٦١ ص ٧٨٨ - مشار اليه في مجلة المحاماه) .

♦ المتهم أزال الجزء العلوى لهذه الاوراق بما فيه كلمة انذار ثم ملأ البياض بسند مديونية حوله الى شقيقته : فان ما أثبتته الحكم وانتهى اليه من اعتبار ما وقع من الطاعن يكون جرمه تزوير في محرر عرق واستعماله مع العلم بتزويره تكليف صحيح لما وقع منه ، ذلك بأن ازالة البيان الذى كان مكتوبا بصدد الورقة للدلالة على حقيقة الاتفاق هو تغير للحقيقة بالحذف ، وقد صاحب هذا الحذف انتشاء السند المزور الذى كتب فوق الامضاء فأصبح الإعلان تزويرا اجتمع فيه طريقتان من طرق التزوير المادى احدهما

حذف بيان من المحرر ، وثاليتها اصطلاح سند يدين ، هذا فضلا عن ان
الجنحى عليه بوضعه كلمة "انذار" فى صدر الورقة قد حدد موضوعها على
نحو ما الامر الذى يتعلو معه القول بوجود فكرة التمان الجنحى عليه. (نقض
٣ فبراير سنة ١٩٥٩ مجموعة احكام النقض س ١٠ رقم ٣٩ ص ١٤٣) .

♦ ولا يلزم فى التزوير المعاقب عليه ان يكون مقنا بحيث يستلزم لكشفه
دراسة خاصة بل يستوى ان يكون واضحا لا يستلزم جهدا فى كلا الحالين
يجوز أن يتخذ به بعض الناس (الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢١
١٩٧٧/٣) .

♦ لا يشترط فى جريمة التزوير ان يعتمد المزور تقليد امضاء الجنحى عليه بل
يكفى لتوفر هذه الجريمة ان يضع المزور اسم المزور عليه المحرر ولو بطريقة
عادية لا تقلد فيها ما دام قد قصد الاحكام بأن ذلك المحرر صار من الجنحى
عليه. (الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) .

♦ لا يشترط لجريمة التزوير فى المحررات الرسمية ان تصدر فعلا من الموظف
العمومى المختص لتحرير الورقة بل يكفى ان تعطى هذه الاوراق المصطنعه
شكل الاوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا الى الموظف العام
للالهام برسميتها ولو انها لم تصدر فى الحقيقة عنه (الطعن رقم ٧٠٦ لسنة
٣٤ ق — مجموعة احكام النقض جلسة ١٩٦٤/١/٢٣) .

♦ لا يشترط فى جريمة التزوير فى الاوراق الرسمية أن تكون قد صدرت فعلا
من الموظف المختص بتحريرها بل يكفى لتحقيق الجريمة - كما هو الشأن فى
حالة الاصطناع - ان تعطى الورقة المصنعه شكل الاوراق الرسمية ومظهرها
ولو نسب صدورها كذبا الى موظف عام للالهام برسميتها ويكفى فى هذا
المقام ان تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف فى تحريرها بما يوهم انه

هو الذى باشر اجراءاته فى حدود اختصاصه وكان من المقرر انه ليس شرط
لاعتبار التزوير واقعا فى محرر رسمى ان يكون هذا المحرر قد صدر بداءة من
موظف عمومى فى حدودوظيفة او نسب اليه التدخل فانتخذا المحررالشكل
الرسمى ففى هذه الحالة يعتبر التزوير وافقا فى محر رسمى بمجرد ان يكتسب
هذه الصفة وتسحب رسميته الى ما سبق من الاجراءات اذا العبرة مما يؤول
اليه المحرر وليس بما كان عليه فى أول الامر ومن ثم فإن ما يبعاه الطاعن
على الحكم فى هذا الصدر لا يكون سديدا. (الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٨ ق
جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣).

♦ أن تسمى شخص بغير اسمه فى محرر رسمى يسند تزويرا أكان الاسم
المتحل لشخص حقيقى معلوم ام كان اسما خياليا لا وجود له فى الحقيقة
والواقع ما دام المحرر صالحا لان يتخذ حجة فى ثبت شخصية من نسب اليه
، وليس من هذا القيل تغير اسم متهم فى محضر تحقيق ، وذلك لان مثل
هذا المحضر لم يعد لاثبات حقيقة المتهم ، ثم ان هذا التغير يصح ان يعد من
ضروب الدفاع المباح . (٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٩ س ٣٠ رقم ٢٠٩ ص
٩٧٤).

♦ ليس من اللازم لقيام جريمة التزوير فى أوراق رسمية بواسطة انتحال
شخصية الغير ان يوقع الجاني على العقد المشتعل على البيانات الكاذبة التى
صدرت منه ، بل يكفى ان يترتب على ادعائه تحرير محرر رسمى يتضمن
حضور الشخص المزعوم واثبات وقائع مزورة او اقراوات مكذوبة على
لسان ذلك الشخص ، ولا عبرة بعد هذا بسبب عدم التوقيع. (نقض ١٣
مارس سنة ١٩١٥ المجموعة الرسمية س ١٧ رقم ١٠٢ ص ١٧).

♦ ومحاضر التحقيق قد تصلح دليلاً يثبت به في اثبات شخصية من يسألون فيها ، فإن أسماء هؤلاء تعد من البيانات الجوهرية في المحضر ، فإذا ما حصل التغير فيه انتحل الشخصية صح عد ذلك تزويراً في ورقة رسمية ، وما يقال في هذا الصدد من أن تغيير المتهم اسمه في محضر التحقيق يدخل في وسائل الدفاع التي له - بوصف كونه متهماً - أن يختارها لنفسه ، ذلك لا يصح إذا كان المتهم قد انتحل اسم شخص معروف لديه ، لانه في هذه الحالة كان ولا بد ان يتوقع ان هذا من شأنه إلحاق الضرر بصاحب الاسم المتحل بتعريضه إياه لإتخاذ الاجراءات الجنائية قبله . كذلك لا يقبل في هذه الحالة التمسك بانتفاء القصد الجنائي قولاً بان المتهم اثماً كان همه التخلص من الجريمة النسوبة اليه ، فإنه لا يشترط في التزوير ان يقصد إلحاق الأضرار بالغير بل يصح العقاب ولو كان لا يرمى إلا إلى منفعة خاصة ، كذلك لا يجدى المتهم أن يكون قد عدل وذكر الحقيقة قبل انتهاء التحقيق ، فإن العدول لا يجدى في رفع المسؤولية بعد وقوع الجريمة وتتمامها ، ويكفي في التزوير احتمال وقوع الضرر وقت ارتكاب الفعل. (نقض ١٩٤٨/١١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٦٧٢ ص ٦٣٦ ونقض ١٩٦٢/٥/٢٢ مجموعة احكام محكمة النقض س ١٣ رقم ١٢٥ ص ٤٨٩ ونقض ١٩٧٩/٣٠ رقم ١٠٦ ص ٥٠٢) .

♦ والتزوير في هذه الطريقة يقع في محرر رسمي والامثلة على ذلك عديده منها ان يستحل المتهم شخصية الزوج وعلى على المأذون اشهاد طلاق الزوجة ، أو يتسمى باسم مجند ويتقدم للتجنيد بدلاً منه ، أو باسم طالب ويستقدم للامتحان بدلاً منه أو أن يتقدم شخص أمام المحكمة بصفة شاهد ويتسمى باسم شخص آخر ويدلى بشهادته في محضر الجلسة بالاسم المتحل

. أو أن يستقدم شخص باسم شخص آخر للشغل نظير الغرامة المخكوم بها على هذا الشخص ، ويثبت حضوره في الاوراق الرسمية المعدة لذلك ، أو أن يسمى مسيحى باسم مسلم ويدعى بذلك اسلامه ، ثم يتوصل الى توثيق زواجه من مسلمه. (د/ السعيد مصطفى والدكتور محمود نجيب حسنى ونقض ١٩٣٨/٦/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٤٤ ص ٢٧٣ ونقض ١٩٥٢/١/٢٨ مجموعة احكام محكمة النقض س ٣ رقم ١٧٦ ص ٤٦٠ ونقض ١٩٣٩/٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٣٤٥ ص ٤٥٢).

♦ المادة ٢١٣ من قانون العقوبات تعاقب كل موظف عمومي غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير اقرار أولى الشأن اذا كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجه بها أو جعله واقعه غير معترف بها في صورة واقعه معترف بها ، وواضح ان عبارة جعل واقعه مزوره في صورة واقعه صحيحة " ليست مرادفه لعبارة " تغيير اقرار أولى الشأن " واذن فليس من الضروري ان يكون هناك صاحب شان صدرت عنه اقرارات أمام موظف رسمي فغيرها ، بل يتحقق التزوير - بمقتضى هذا النص - ولو اثبت الموظف في الورقة واقعه مزوره اختلقها هو جعلها في صورة واقعه صحيحة فحصل بذلك تغيير في موضوع الورقة أو أحوالها من شأنه احداث ضرر بأحد الأفراد أو بالمصلحة العامة . (الطنن رقم ٤٣٥ لسنة ١٤٤٠ ق جلسة ١٩٤٤/٤/١٠

♦ متى كان التزوير قد وقع بانتحال شخصية الغير وهى صورة من صور التزوير المعنوى الذى يقع بجعل واقعه مزوره في صورة واقعه صحيحة وكان المتهم قد غير الحقيقة في التحرر بطريق الغش تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا

لغير وقد استعمال احرر فيها غيرت الحقيقة من اجله فان جنابة التزوير تكون قد توافرت اركانها كما هي معروفة في القانون . (نقض ١٩٥٦/٥/٢١) مجموعة احكام محكمة النقض ص ٧٣٦ س ٧ .

♦ إذا كان الواضح فما أثبتته الحكم أن المتهم (وهو وكيل مكتب بريد) لكي يستر الاختلاس الواقع منه ، لفق البيانات التي دونها في الاوراق والدفاتر الخاصة بعملية ، فزاد في بيان عدد الطوابع والاذون وأوراق التمغة على ما هو موجود لديه بالفعل منها ، وأنقض من بيان النقدية المتحصلة ما يقابل تلك الزيادة التي أثبتتها ، فإنه لا يقبل منه القول بأن عدم اثباته ما باعه هو عمل سلبى لا يقع به تزوير ، إذ أنه بما وقع منه جملة يكون قد أثبت في الاوراق والدفاتر الواجب عليه ان يدون بها ، على صحة النقدية المتحصلة والباقي لديه من الطوابع والاذون وأوراق التمغة لامكان مراجعة عمله ومراقبته فيه ، واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وهذا من طرق التزوير التي تنص عليها القانون . (نقض ١٩٤٣/٥/٣١ مجموعة القواعد القانونية رقم ٢٠٠ ص ٢٧٤)

♦ يجب لتوافر القصد الجنائي في التزوير ان يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة ، فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتا بالفعل فإن مجرد اعماله في تحريكها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن . ولما كان الحكم قد خلا مما يرر اقتناعه بأن الطاعن اتفق مع المتهم الاصلية على التزوير وبالتالي على ما يدل على علمه بتزوير احرر، ذلك بان ما اورده لا يؤدي الى علم الطاعن بحقيقة شخصية المتهم صاحبة التوكيل ، ولا هو كاف للرد على دفاع الطاعن في هذه الخصوصية من انه كان حسن النية حين صادق على شخصيتها اذ ان مجرد توقيعه على التوكيل لايقطع بعلمه

بالحقيقة وإعماله تحريها قبل التوقيع مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن العلم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب في التسبب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه والاحالة. (نقض ١١٨٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٧٠ م ٢١ ع ٣ ص ١١١٥).

♦ إن القصد الجنائي في جريمة التزوير، ولا يتحقق الا اذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محضر، بإثبات واقعة مزورة في صورة، واقعة صحيحة، وذلك مقتضاه ان يكون عالما بحقيقة الواقعة المزورة، وان يقصد تغييرها في المحرر، وإذن فمقتضى كان الحكم المطعون فيه أسس ادانة الطاعن بالاشتراك في التزوير على مجرد تقدمه للشهادة على شخصية مجهول دون ان يبين انه عالم بحقيقة هذه الشخصية فإنه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه. (نقض ١٦٨٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/٢٨/١٩٧٠ م ٢١ ع ٣ ص ١٢٧٦)

♦ يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الاوراق الرسمية متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع إلتواء استعماله في الغرض الذي من اجله غيرت الحقيقة فيه. وليس أمرا لازما التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه. (الطعن ١٨١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١/١١/١٩٧١ م ٢٢ ع ١ ص ٤٥).

♦ لا يلزم التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر ركن القصد الجنائي في جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه (الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٥/٦/١٩٨٦ م ١٩ ص ٥٣٦).

♦ القصد الجنائي في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محضر تغييراً من شأنه ان يسبب ضرراً وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من اجله

الحقيقة فيه ، ولا يلزم التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن هذا الركن
مادام قد زور من الوقائع ما يدل على قيامه. (الطنن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٨
ق- جلسة ١٩٦٨/٦/١٠ س ١٩ ص ٦٧٣).

♦ القصد الجنائي في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر
تغييراً من شأنه ان يسبب ضرراً وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من اجله
الحقيقة فيه ، ولا يلزم التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن هذا الركن
مادام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه" (الطنن رقم ٧٧٢ لسنة ٣١
ق- جلسة ١٩٦١/١٢/٤ س ١٢ ص ٩٥٠).

♦ يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير ان يكون المتهم وهو عالم
بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد الحقيقة في الورقة المزورة بنية استعمالها فيما
زورت من أجله والاحتجاج بها على اعتبار أنها صحيحة فإذا كان علم
المتهم الحقيقة غير ثابت بالفعل فإن مجرد اهماله في تحويرها مهما كانت درجته
لا يتحقق به هذا الركن" (الطنن رقم ٦٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٦/٢/ /
١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٨٠).

♦ إذا كان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وفي رده على دفاع
الطاعن يتحقق به توافر القصد الجنائي في جريمة التزوير من تعمد تغيير
الحقيقة في المحرر تغييراً من شأنه ان يسبب ضرراً وبنية استعمال المحرر فيما
غيرت من اجله الحقيقة فيه ، فإنه لا يكون ملزماً من بعد بالتحدث عنه
استقلالاً (الطنن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٥/٣/ ١٩٦٨ س ١٩
ص ٣٥٨).

♦ يستحق القصد الجنائي في جريمة التزوير من تعمد الجاني تغيير الحقيقة في
الخبر مع اتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غيّر الحقيقة فيه .
الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ص ٥٣٦ .

♦ لا يشترط في التزوير في ورقة عرفية وقوع الضرر بالفعل بل يكفي
احتمال وقوعه ، والبحث في وجود الضرر واحتماله إنما يرجع فيه الى
الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغير التفات الى ما يطرأ فيما بعد .
الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ س ٢٣ ص ٧٣٧

♦ لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه رد على دفاع الطاعن
الذي قام على انه كان حسن النية حين وقع على وثيقة الزواج المزورة
بنوعيه الى قيام القصد الجنائي في حقه بما محصله ان المأذون حرر العقد في
بينهما بعد استدعائه من بلدته نوبة مركز بلبس وان الطاعن شقيق لأحد
المتهمين وان التحقيقات قد إنتهت الى عدم اقامة الورثة بالقاهرة ، ولما كان
ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما لا يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة
التزوير ، إذا يجب لتوافر هذا القصد في تلك الجريمة أن يكون المتهم وهو
عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة فإن كان
علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتا بالفعل فإن مجرد إهماله في تحريره مهما
كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد
خلاصا مما يبرر اقتناعه بأن الطاعن اتفق مع المتهمين الأصليين على التزوير
وبالتالي على علمه بتزوير الخبر ذلك بان ما أورده لا يؤدي الى علم الطاعن
بحقيقة شخصية الزوجة المعقود عليها ولا هو كاف المرد على دفاعه في هذه
الخصوصية من انه كان حسن النية حين وقع كشاهد على عقد الزواج
المزور اذ ليس في استخدام مأذون غير مختص أو وجود قرابة مع مهم آخر أو

عدم اقامة الورثة بالقاهرة ما يدل دلالة قاطعة على قيام الطاعن بحقيقة شخصية الزوجة المعقود عليها واهماله في تحريها قبل التوقيع مهما بلغت درجته لايتحقق به ركن العلم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن . (الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/١ س ٢٩ ص ٦٤١) .

♦ من المقرر انه لايلزم ان يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام قد اورد من الوقائع ما يدل عليه ويتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الاوراق الرسمية متى تعتمد الجنائي تغير الحقيقة في اغرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي من اجله غرت الحقيقة فيه . وليس امرا لازماً للتحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن ما دام قد اورد من الوقائع ما يشهد لقيامه . (الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ س ٢٨ ص ٦٠٩) .

♦ إذا اقيم شخص بتزوير في عقد بيع باضافة عبارة اليه وكانت العبارة المنزيدة ظاهراً تزويرها لايمكن ان تجوز على من أراد خدعهم بها وكانت هذه العبارة المضافة عديمة الجدوى في الواقع اذ لم يكن في الامكان ان يزيد قيمة العقد شيئا من حيث جعله صالحاً لاثبات الواقعة المزورة ، فمثل هذا التزوير المقضوح من جهة والعدم الجدوى من جهة اخرى لاعقاب عليه . (نقض ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ١٥٤ ص ٢٠٣) .

♦ ولا يشترط في التزوير المعاقب عليه ان يكون قد تم بطريقة خفية أو أن يستلزم كشفة دراية خاصة ، بل يستوى في توفر صفة الجريمة في التزوير ان

يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه او انة متقن ما دام ان تغيير الحقيقة في كلا الحالين يجوز ان يخدع به بعض الافراد (الطنن رقم ١٥٥٢ لسنة ٣٠ ق-جلسة ١٩٦١/١/٩ ص ١٢ ص ٦٤) .

♦ ولا عقاب على من يصطنع ورقة بدين على شخص خيالي لمصلحة نفسه أو لمصلحة غيره ، ويمضى هذه الورقة المصطنعة باسم هذا الشخص الخيالي ، لان هذه الورقة تخلق معدومة ويستحيل أن ينشأ عنها بذاتها وبمجرد اصطناعها ضرر لأى انسان ، وانه لا عقاب على من باع لآخر عقارا بعقد صورى ثم زور عقدا بيع هذه العقار لنفسه ولاجراله ، لان هذا العقد المزور لم يحدث عنه ضرر لمن اشترى بالعقد الصورى ما دامت الملكية لم تنتقل اليه أبدا ، ولا لدائن المالك الحقيقي لان العقار لم يتحول عن ملكيته . (الاستاذ احمد امين ص ٢٢٦ ونقض ١٩٣٢/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٥٥ ص ٥٧٠) .

♦ لا يلزم لصحة الحكم بالادانة في جريمة التزوير ان يحدث صراحة عن ركن الضرر ، بل يكون قيامه مستفادا من مجموع عبارات الحكم ، فإذا كان الحكم فيه قد أورد في مدوناته من الوقائع ما يدل على تعمد الطاعن تغيير الحقيقة في المحرر تغييرا من شأنه ان يسبب ضررا وبنية استعمالفهما اعد له فليس بلام ان يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا الركن ، وكذلك فإنه إذا كان المحرر المزور من الاوراق الرسمية فإن الضرر يفترض بمجرد تزويرها أو العبث بها لما في تزويرها من تقليل الثقة بها باعتبارها من الاوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها . (الطنن رقم ١٦٢٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٣ ص ١٣ ص ٣٠٠) .

♦ من المقرر ان جريمة التزوير في الاوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي عليها القانون في الاوراق الرسمية ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه . لان هذا التعبير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من قيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والاخذ به . (الطنن رقم ١٨٧١ سنة ٣٦ ق — جلسة ١٩/١٢/١٩٦٦ ص ١٧).

♦ مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرقي ياحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن ان يترتب عليه في الوقت وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء أكان مزورا عليه أم اى شخص اخر ولو كان هذا الضرر محتملا . وتقدير ذلك من إطلاقات محكمة الموضع متى كان سائغا وهذا ما لا يحتاج الى تدليل خاص متى كانت مدونات الحكم على توافره . (الطنن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٥/٢٧/١٩٦٨ ص ١٩).

♦ تحقق جريمة التزوير في الاوراق الرسمية بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لان هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من قيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والاخذ به . (الطنن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٨ ص ١٩).

♦ متى كان الحكم المطعون فيه لم يورد الاذلة التي استخلص منها مخالفة البيانات الواردة في الاوراق المقول بتزويرها للحقيقة أو ما يستفاد منه وقوع الضرر أو إحتماله وقت مقارفة جريمة تزوير اخر عرقى السند اليه . فإنه يكون معيبا بالقصور المسوجب لتقصه " . (الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ س ١٩ ص ٢٨٠) .

♦ لا يشترط لصحة الحكم بالادانة ان يتحدث صراحة عن ركن الضرر ما دام قيامه لازما عن طبيعة التزوير في اخر الرسمى . (الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧١/١/١١ س ٢٢ ع ١ ص ٤٥) .

♦ من المقرر ان مجرد تغير الحقيقة في محزر عرقى ياحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفى لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن ان يترتب عليه في الوقت الذى وقع فيه تغير الحقيقة ضرر للغير سواء اكان المزور عليه أم أى شخص آخر ولو كان هذا الضرر محتملا " (الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٥ س ١٧ ص ١١٩٩) .

♦ إن إحتمال حصول الضرر يكفى في جريمة التزوير سواء كان اخر رهنيا او عرفيا . (الطعن رقم ١٩١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٣ س ١٧ ص ٩١) .

♦ لا يشترط لصحة الحكم بالادانة في جرائم التزوير ان يتحدث الحكم عن ركن الضرر صراحة واستقلا ، بل يكفى أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عبارته " . (الطعن رقم ١٩١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٣ س ١٧ ص ٩١) .

♦ الضرر في تزوير الاوراق الرسمية مفترض لما في التزوير من تقليل الثقة بها . على اعتبار انما من الاوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها " (الطعن

رقم ٧٥٥ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ص ٨٣٣)

♦ من المقرر ان الضرر عنصر من عناصر جريمة التزوير لقيامها بدونه ، وان افتراض توافره وتحقق قيامه بالنسبة للمحررات الرسمية بمجرد تغيير الحقيقة فيها ، لما في ذلك من تقليل للثقة فيها إلا أنه ليس كذلك بالنسبة للمحررات العرفية التي ينبغي ان يترتب على تغيير الحقيقة فيها حصول ضرر بالفعل أو احتمال حصوله ، لما كان ذلك فإنه يتعين على المحكمة عند القضاء بالادانة استظهار هذا لبيان ولو لم يلتزم بالتحدث عنه صراحة واستقلا لا والا كان حكمها مشوبا بالقصور المستوجب لنقضه " (الطعن

رقم ٦٤١٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩ س ٣٥ ص ٥٣٣)

♦ " لما كان الحكم المطعون فيه بما قرره ان المحررات التي دان الطاعن عن تزويرها شأنها شأن المحررات الرسمية ورتب على ذلك افتراض توافر الضرر في هذا التزوير قد تردى في خطأ قانوني حجب عن استظهار ركن الضرر في جريمة التزوير بما يكفي لمواجهة دفاع الطاعن في هذا الصدد ، ومن ثم يكون معينا بما يستوجب نقضه والإحالة " (الطعن رقم ٦٤١٣ لسنة ٥٣ق

- جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩ س ٣٥ ص ٥٣٣).

♦ من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا معينا لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما ضررا بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في

نظر الجمهور ، وإذ كان الباعث على ارتكاب جريمة التزوير ليس ركنًا من أركانها ، وكان المطعون ضده الثاني قد أقر بالتحقيقات — على ما سلف بيانه — أن الجنى عليه لم يكن مصابا بحالة التشنج العصبي وأنه يعرف أعراضها ورغم ذلك أثبت في محضره على خلاف الحقيقة أن الجنى عليه انتابته حالة تشنج عصبي عند مواجهته بما نسب إليه من قهمة السرقة فإن ما ذهب إليه الحكم فيما تقدم تبييرا لقضائه ببراءة المطعون ضده الثاني يكون معيبا بالفساد في الاستدلال الذي جره إلى مخالفة القانون " (الطنن رقم ٦١٥ لسنة ٥٥ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٨٧٩) .

♦ من المقرر أن مجرد تغير الحقيقة في محرر عرقي بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه أم أى شخص آخر ولو كان الضرر محتملا ، إذ تقدير ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع متى كان وهو لا يحتاج إلى تدليل خاص متى كانت مدونات الحكم تشهد على توافره " (الطنن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ٦/٣/١٩٨٥ س ٣١ ص ٣٢٨) .

♦ إذا كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه قد خلص إلى توافر ركن الضرر لجريمة التزوير التي دين بها الطاعن بقوله : " وأما عن الركن الثاني (الضرر) فتتحقق توافره من جراء تلك العلاقة الإيجارية التي فرضت على الجنى عليها بينها وبين المتهم الثاني بحالة قد لا تكون مناسبة لها كما استحال عليها إيداع العقد الضخيم بالجمعية والحرر بينها وبين المتهم الأول بما حال بينها وبين اقتضاء الأجرة المستحقة منه اعتمالا لنص المادة ٣٦ مكررا (ب) من المرسوم بقانون رقم ١٨٧ لسنة

١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، فإنه لا يغير من توافر ركن الضرر ما أورده الحكم المطعون فيه تبريرا لقضائه بوقف تنفيذ العقوبة من أن واقعة التزوير قد كشفت في مهدها ولم يترتب ضرر للمدعية بالحق المدعى ، ذلك أنه من المقرر أنه لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي احتمال وقوعه ، على أن البحث في وجود الضرر واحتماله إنما يرجع فيه إلى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغير التفات إلى ما يطرأ فيما بعد " (الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ١٦ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٠ ص ٢٨ ص ٤٦٧) .

♦ لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو متقنا يستعذر على الغير أن يكشفه مادام أن تغيير الحقيقة في الحالتين يجوز أن يتخذ به بعض الناس ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن والمتهم الآخر قاما بوضع أختام مزورة لبنك مصر على جوازات السفر المضبوطة ودونا عليها ما يفيد أن أصحاب تلك الجوازات قد قاموا بتحويل المبالغ المطلوبة من الدينارات الليبية وذلك على خلاف الحقيقة ، كما بأن من مدونات الحكم أن النقيب قد شهد بأن التزوير الذي حدث قد اتخذ به بعض الناس فعلا إذ تمكن المواطنين من السفر بناء على الأختام والتأشيرات المزورة النسوبة إلى بنك مصر فإن ما يثيره الطاعن بشأن اقتضاح التزوير وإنعدام الضرر يكون غير سديد " (الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ ص ٢٨ ص ٣٦٦) .

♦ من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية يتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور ، ومن ثم فإن ما يعيه الطاعن على الحكم من عدم قيام ركن الضرر يكون على غير سند " (الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٩ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٧٩ ص ٣٠ ص ٥٠٦) .

♦ من المقرر أن الضرر في تزوير المحررات مفترض لما في التزوير من تقليل الثقة بما على اعتبار أنها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها " (الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ق — جلسة ٢١/٣/١٩٧٧ ص ٢٨ ص ٣٦٦) .

♦ لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي احتمال وقوعه ، والبحث في وجود الضرر وإحتماله إنما يرجع فيه إلى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغير التفات إلى ما يطرأ فيما بعد " (الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٤ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٥ ص ١٦ ص ١٢٩) .

♦ لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث الحكم استقلا عن ركن الضرر بل يكفي أن يقوم مقامه مستقادا من مجموع عبارات الحكم " (الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ق — جلسة ٢٥/٥/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٤٣٤) .

♦ أن التزوير أيا كان نوعه يقوم على إسناد أمر لم يقع لمن أسند إليه ، في محرر أعد لإثباته ، بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون بشرط أن

يكون الإسناد قد ترتب عليه ضرر أو يمتثل أن يترتب عليه ، أما إذا انتفى
الإسناد الكاذب في المحرر ، لم يصح القول بوقوع التزوير " (الطنن رقم
١٣٩٨ لسنة ٣٩ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٠ س ٢٠ ص ١١٣٣)

♦ من المقرر أن احتمال حصول الضرر يكفي في جريمة التزوير في محرر
عسرى ولا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جرائم التزوير أن يتحدث عن
ركن الضرر صراحة واستقلالاً بل يكفي أن يكون مستفاداً من مجموع
عباراه " (الطنن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٦ س ٣١
ص ٣٢٨) .

♦ من المقرر أن الضرر في تزوير الأوراق الرسمية مفترض لما في التزوير من
تقليل الثقة بها على اعتبار أنها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما
ورد بها " (الطنن رقم ٤٨٧٠ لسنة ٥١ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٩ س ٣٣
ص ٣١٠) .

♦ تقرير الزوجة بأنها بكر بدلا من إثبات الحقيقة في وثيقة الزواج من أنها
مطلقة طلاقا يحل به العقد الجديد ، هذا التغير لا يقوم به التزوير لأن
إثبات حالة الزوجة من هذه الوجهة لا يعد بيانا جوهريا من بينات عقد
الزواج " (نقض ١٩٦٣/٤/٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٤ رقم
٦٣ ص ٣١٣) .

♦ البيان الخاص بتاريخ وفاة المورث في الإعلام الشرعي هو لا شك من
البيانات الجوهرية التي لها علاقة وثيقة بأمر الوفاة والوراثة اللتين أعد المحرر
في الأصل لاتباعهما ، ومن ثم فإن تغير الحقيقة فيه يعتبر تزويرا في محرر

رسمى " (نقض ١٩٥٩/٤/٢٨ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٠ رقم ١١٢ ص ٥١٢) .

♦ البيان الخاص بعدم وجود زواج سابق هو من البيانات الجوهرية التي يجب التثبت منها قبل عقد الزواج ، فإذا أثبت في وثيقة الزواج أن الزوجة بكر حالة كونها على ذمة زوج آخره فهذا يعد تزويرا في محرر رسمى " (نقض ١٩٥١/١/٨ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢ رقم ١٨٢ ص ٤٧٩) .

♦ إثبات بلوغ الزوجين السن المقررة لعقد الزواج يعد من البيانات الجوهرية التي أعد العقد لاثباتها وأصبح من أعمال وظيفة المأذون الرسمية أن يستحري عن سن الزوجين وأن يبينها في عقد الزواج حتى يكون مستكملا لشكله القانوني . وعليه فإذا أثبت المأذون في العقد أن سن الزوجة أو الزوج بلغ الحد القانون وكان في الحقيقة أقل من ذلك اعتبرت الواقعة تزويرا معنويا في محرر رسمى " (نقض ١٩٢٧/١٠/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٩ رقم ٢ ص ٣) .

♦ أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ، ولو لم يتحقق عن ضرر يلحق شخصا بعينه ، لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش لما لها من قيمة في نظر الجمهور مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ به . (نقض ١٩٣٤/٥/١٤ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٣ رقم ٢٥٠ ص ٢٩) .

♦ والضرر الفردي هو الذي يصيب شخصا أو هيئة معينة بالذات . ومثاله أن يزور شخص على آخر عقد بيع أو هبة أو وصية أو عقد زواج عرقى ،

أو أن يزور محصل بإحدى الشركات في أوراقها للعدوان على شئ من مالها . (نقض ١٩٢٧/١/٤ ص ٧ رقم ٤٩١ ص ٨٦٥ - مشار إليه في مجلة المحاماه) .

♦ وبعد اتلاف المحرر بعد تزويره أو التنازل عنه بعد استعماله لا يؤثر على جريمة التزوير كما لا يؤثر على الجريمة أيضا موافقة صاحب الإمضاء على ما جاء بالشكوى التي زور امضاؤه عليها " (نقض ١٩٤٣/٥/٣ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ رقم ١٧٨ ص ٢٤٤ ونقض ١٩٢٥/١١/٣ ص ٦ رقم ٢٤٣ ص ٣٢٣ مشار إليه في مجلة المحاماه) .

♦ لما كان الطاعن يعنى على الحكم المطعون فيه قصوره عن بيان صورة التزوير الذى دانه به بأن لم يكشف عن الظروف التى وصلت إليه فيها الورقة المقول بتزويرها خاصة وإن أمرها يختلف بين ما إذا كانت قد أسست اختيار للطاعن فلا يجوز حينذاك إثبات عكس ما حوته بغير الكتابة أو أن التوقيع الذى حملته قد اختلس وبذلك يجوز الإثبات بشهادة الشهود والقرائن وكان الحكم قد عرض لهذا الدفاع وأطرحه في قوله ، وهذا الذى مردود بأن الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها عدا ما استثنى منها بنص خاص جائز الثبوت بكافة الطرق ومنها البينة والقرائن ، وإذا كانت جريمة الاشتراك في التزوير المسندة إلى المتهم لا يشملها الاستثناء فإنه يجرى عليها ما يجرى على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات ... كذلك فإن إثبات التزوير ليس له طريق خاص والعبرة بما تطمئن إليه المحكمة بالأدلة السابغة ولا يلزم في هذا الصدد التزام القواعد المتعلقة بإثبات صحة المحررات والتي نص عليها قانون الإثبات في المواد ٢٨ وما بعدها . لما كان ذلك . وكانت الأدلة المطروحة في الدعوى كافية لتكوين عقيدة المحكمة في

شأن جريمة الاشتراك والاستعمال فإنه لا على المحكمة أن هي لم يلتزم قواعد الإثبات في المواد المدنية وتبين كيف وصل توقيع المدعى المذنب الصحيح إلى المخالصة المدعى بتزويرها ، وما أورده الحكم صحيح في القانون مجزئ في الرد على ما أثاره الطاعن في أوجه طعنه " (الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٤٤٤ - جلسة ١٠/١٠/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٦٨٤) .

♦ إغفال المحكمة الإطلاع على الورقة محل التزوير عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة ، لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تحييص الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور المدافع عن الطاعن لإبداء رأيه فيها ، وليطمئن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها " (نقض جلسة ٣/٦ / ١٩٨٠ س ٣٩ ص ٣٢٨) .

♦ من المقرر أنه متى وقع التزوير أو الاستعمال فإن التنازل عن الورقة المزورة عن تمسك بها في الدعوى المدنية لا يكون له أثر في وقوع الجريمة بأن ما يثيره الطاعن من تنازله عن المخدرات المزورة لا يكون له محل " (الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤) .

♦ من المقرر أن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير تقتضيه واجبها في تحييص الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور المدافع عن الطاعن لإبداء رأيه فيها وليطمئن إلى أن الورقة موضوع

الدعوى هي التي دارت منرافته عليها ، لما كان ذلك وكان لم يفت المحكمة في هذه الدعوى - على نحو ما سلف - القيام بهذا الإجراء فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد " (الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٧) .

♦ مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بتزويرها مادام الحكم لم يقم الدليل على مقارفة الطاعن للتزوير أو اشتراكه فيه " (الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/١ س ٣٧ ص ٤٤٥) .

♦ " الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى من وسائل الدفاع الموضوعي . خضوعه لتقدير المحكمة . " (الطعن رقم ٦٢٠٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/١٠ س ٣٧ ص ٤٧٤) .

♦ لما كان ذلك ، وكان القانون الجنائي لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لا يشترط أن يكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتجهة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، كما هو الحال في الدعوى الحالية ، ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن في شأن استناد الحكم في ادانته على أقوال شهود الإثبات ، إذ لا يعدو أن يكون جردا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض " (الطعن رقم ٢٤٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٤)

♦ لما كان الاشتراك في جرائم التزوير يتم تخالفاً لدون مظاهر خارجية واعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه فإنه يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتتها المحكمة - وكان الحكم المطعون فيه قد دلت بأسباب سائفة على ما استنتجه من اشتراك الطاعن بطريقى الاتفاق والمساعدة - مع فاعل أصلى مجهول - في اقتراف جريمة التزوير في المحرر الرسمى فإن هذا حسه ليرأ من قالة القصور في بيان عناصر الاشتراك في التزوير " (الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨) .

♦ لم يرسم القانون لجريمة التزوير طريقة إثبات خاصة يتعين على المحاكم الجنائية انتهاجها ، ولا يوجد ما يمنعها من أن تأخذ في إدانة المتهم بتقديم خبر سبق تقديمه للمحكمة المدنية متى اطمانت إليه واقتنعت به " (الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤١ق - جلسة ١٩٧١/١١/١٩ ص ٢٢) . وبأنه " الجدل الموضوعى حول تقدير المحكمة للأدلة - غير جائز أمام النقض " . (الطعن رقم ٦١٢٤ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٣/١/٧ ص ٤٤) .

♦ إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة . إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الأساسى في الدعوى . إغفال ذلك . يعيب الإجراءات . علة ذلك ؟ " (الطعن رقم ٢٣٥٢٧ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٩٩٣/٧/١ ص ٤٤) . (٩٣٦) .

♦ عجز المتهم عن إثبات تزوير ورقة من أوراق الدعوى . لا يسوغ معه افتراض صحتها ، ولو كانت من الأوراق الرسمية . أساس ذلك ؟ " (الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/٩ ص ٣٧) (٧٢٨)

♦ " جرائم التزوير لم يجعل القانون لإثباتها طريقا خاصا . الاشتراك في التزوير ، تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يكفي لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها اعتقادا سائغا " (الطعن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٣ ص ٣٧ س ٨١٨) .

♦ عدم وجود انحراف المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير . للمحكمة أن تكون غفديتها في ذلك بكل طرق الإثبات " . (الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١ ص ٣٨ س ٥٩) وبأنه " الأدلة التي يعتمد عليها الحكم . يكفي أن تكون في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها " (الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ق - جلسة ١١/١٩٨٧/١ ص ٣٨ س ٥٩) .

♦ ثبوت وقوع التزوير أو الاستعمال . التنازل عن انحراف المزور ممن تمسك به لا أثر له على وقوع الجريمة " (الطعن رقم ٦٠٣٣ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١ ص ٣٨ س ١١٩) .

♦ التزوير المعاقب عليه استلزامه دراية خاصة لكشفه : غير لازم يستوى أن يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو أنه متقن . مادام أن تغيير الحقيقة في كلاً الخالين يجوز أن يتخذ به بعض الناس . " (الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٨ ص ٣٨ س ١٠٥٦) .

♦ أن القاضي ليس ملزما بأن يقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها أو كل ورقة عرفية معترف بها بل أن يستبعد من هذه الأوراق ما لا ينسب من ورائه فائدة في إظهار الحقيقة . فكما له أن يقصر المضاهاة على الأوراق المعاصرة للورق المطعون فيها سواء أكانت هذه الأوراق رسمية أم

عرفية ، له أن يستبعد لأى سبب من الأسباب أية ورقة ولو كانت رسمية ، خصوصا إذا كانت هناك أوراق أخرى مقدمة للمضاهاة عليها . وإذا كان هذا مقروا في المواد المدنية فإنه يكون أولى بالاتباع في المواد الجنائية حيث لا يصح بحال مطالبة القاضى بأن يقلل للمضاهاة أية ورقة عرفية مجرد اعتراف الخصوم بها ولا أية ورقة رسمية مهما كانت أو مطالبته بأن لا يجرى المضاهاة إلى على الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها ، كما هى الحال في المسائل المدنية . فإن مطالبته بذلك لا تتفق والقواعد المقررة للأحكام الجنائية من أنها سواء أكانت بالعقوبة أم بالبراءة - يجب ألا يكون صدورهما إلا بناء على العقيدة التى تتكون لدى القاضى بكامل الحرية . مما مقتضاه تحويل المحكمة إجراء المضاهاة على أية ورقة تقتنع بصورها من شخص معين ولو كان ينكر صدورهما منه ، أو استبعاد أية ورقة ولو كانت رسمية أو معترفا بها متى ساورها الشك في أمرها . والقول بغير ذلك يترتب عليه أما الزام المحكمة الجنائية بأن تأخذ بدليل وهى غير مطمئنة إليه ، وأما أن تسير في اجراءات وهى عامة بأنها غير مجدية ، ولا يعترض على ذلك النظر بالمادة ٧٢ من قانون تحقيق الجنايات الواردة في باب قاضى التحقيق ، فإن نصها بأن " الأصول المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية بشأن تحقيق عين الأوراق التى تحصل عليها المضاهاة في مواد التزوير والإقرار بصحتها تتبع أيضا في التحقيقات الجنائية " - نصها هذا مهما كانت دلالة لا يمكن أن يكون مقصودا به مخالفة تلك القواعد الأساسية المقررة للأحكام الجنائية وإنما هو نص لم يقصد به إلا إرشاد القاضى إلى ما يحسن اتباعه عند إجراء عملية المضاهاة ولا يترتب على مخالفته أى بطلان ، فإن الغرض منه يتحقق كلما اتخذ القاضى الاحتياطات الكفيلة بمنع تسرب الشكوك إلى الدليل

المستمد من عملية المضاهاة " (الطنن رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٩١ ق - جلسة ٢/١/١٩٤٣).

♦ أن القانون الجنائي لم يحدد طريقة البات معينة في دعاوى التزوير فللقاضى الجنائى أن يكون اعتقاده فيها دون التقييد بدليل معين . ولا يجدى في هذا الصدد التحدى بقضاء النقص المدعى الذى جرى بأن المتعاقد الذى يتكر التوقيع بالختم مع الاعتراف بصحة بصمته يجب عليه هو - للتصل مما تنبته عليه الورقة - أن يبين كيف وصل ختمه هذا الصحيح إلى الورقة التى عليها التوقيع " (الطنن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٣٦/١/١٩٣٦).

♦ أن فقد الأوراق المزورة لا يترتب عليه حتما انعدام جريمة التزوير ولا الدعوى بها ، بل يتوقف الأمر على امكان إقامة الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى متهم معين ، وإذن فإذا ما أثبتت المحكمة حصول التزوير وارتكاب المتهم إياه ، وذكرت على ذلك أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهت إليه فحكمها بذلك لا غبار عليه " (الطنن رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩١ ق - جلسة ١٩٤٩/٣/١٩٤٩).

♦ يجب بحسب الصل أن تكون الأوراق التى تحصل المضاهاة عليها في التزوير رسمية أو عرفية معترفا بها . فإذا كان عقد الإيجار الذى أجرى الخبير عملية المضاهاة عليه لا يوجد في أوراق الدعوى ما يدل على الاعتراف به ، فإن الحكم الذى يعتمد في قضائه على تقرير الخبير الذى أقيم على هذه العملية يكون معيبا " (الطنن رقم ١٩٥ لسنة ١٩٩١ ق - جلسة ١٩٤٩/٣/١٩٤٩).

♦ إذا كان الحكم القاضى بالإدانة في جريمة تزوير عقد قد ذكر الأدلة التى استندت إليها المحكمة المدنية في قضائها برد العقد وبطلانه ثم أخذ بها

واعتمد عليها ، وكانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى الإدانة فذلك لا يضره ، إذ أن من حق القاضى الجنائى أن يعتمد فى تكوين عقيدته على أى مصدر فى الدعوى " (الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ١٩ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٤٩) .

♦ إتلاف الورقة أو إنعدامها لأى سبب كان لا يبرر فى حد ذاته القول بصفة عامة باستحالة تحقيق التزوير المدعى به فيها إذ التزوير ممكن إثباته ولو كانت الورقة لم يعد لها وجود . ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن ترفض تحقيق الوقائع التى يرتكن عليها مدعى التزوير بمجرد عدم وجود الورقة المطعون عليها بالتزوير . وإذن فإذا كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله على أساس ما قاله من عدم ثبوت واقعة النصب لأن السند الذى هو أساس هذه الواقعة والمدعى بتزويره غير موجود ولا يمكن لذلك تحقيق التزوير المدعى به فيه فإنه يكون قد أخطأ ركان على المحكمة رغم عدم وجود السند أمامها - أن تعرض إلى أدلة التزوير التى قدمها المدعى وتحققها ثم تعول كلمتها فى الدعوى بعد ذلك بناء على ما يظهر لها . أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً " (الطعن رقم ١٠٧ لسنة ١٩ق - جلسة ١٩٤١/٥/٥) .

♦ متى كان الحكم ليس فيه ما يعيبه من ناحية الأسباب التى بنى عليها وانتهى منها إلى إدانة المتهم فلا يضره أن يكون الأسباب التى اعتمد عليها فى إدانة المتهم فى التزوير متفقة مع تلك التى اعتمد عليها القاضى المدنى فى رد الورقة المزورة وبطلانها " (الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٠ق - جلسة ١٥/١٩٥٠/٥) .

- ♦ أن فقد الورقة المزورة لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير .
أن الأمر في ذلك مرجعه إلى امكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم . (الظعن رقم ٣٧١ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٥٢/٦/٥) .
- ♦ " أن عدم العثور على الورقة المزورة لا يمنع من قيام جريمة التزوير والعقاب عليها مادام الحكم قد أثبت وجود الورقة وتزويرها " (الظعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٢١ق - جلسة ١٩٥٢/٤/٢٩) .
- ♦ إغفال المحكمة الإطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها أثناء وجود القضية تحت نظرها مما يعيب إجراءات المحاكمة ، لأن تلك الأوراق هي من أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة .
(الظعن رقم لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٠ ص ٨ ص ٦٢٥)
- ♦ يعتبر محضر الجلسة حجة بما هو ثابت فيه ، ولا يقبل القول بعكس ما جاء به إلا عن طريق الظعن بالتزوير كما رسمته المادة ٢٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يغني عن ذلك إبلاغ النيابة بأمر هذا التزوير " (الظعن رقم ٤٢١ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٠ ص ٨ ص ٦٢٥) .
- ♦ أن المتهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى كدليل ضده لا يصح قانونا مطالبه - ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية - بأن يتمسك طريق الظعن بالتزوير وإلا اعتبرت الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه فيما عدا ما ورد بشأن نص خاص كالحالة المنصوص عنها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية " (الظعن رقم ١١٥ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١٠ ص ٩ ص ٢٥٣) .

♦ إذا كان المطعون فيه - حين دان المتهم بتهمة تزوير شهادتى الميلاد - قد استند إلى مجرد اعترافه بتحرير البيانات الواردة بهما وما ثبت من تزوير التوقيعين المنسوبين إلى نائب العمدة والقابلة دون أن يثبت في حقه أنه هو الذى زور هذين التوقيعين - أما بنفسه أو بواسطة غيره - فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه " (الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٤ ص ١٠ ص ٢٤٥) .

♦ ما جاء فى القانون من حجة الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها على الإجراءات المدلىة والتجارية فحسب ، حيث عنت الأدلة ووضعت لها الأحكام وألزم القاضى بأن يجرى قضائه على مقتضاها ، فلا ترتيب على المحكمة إذ هى لم تأخذ بتاريخ شهادة ميلاد (ابنه القتيل) لإقناعها من الأدلة التى أوردتها بأن هذا التاريخ مخالف للواقع " (الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢١ ص ١٠ ص ٤٨٣) .

♦ إذا كانت التهمة المنسوبة للمتهم هى التزوير فى إعلام شرعى ، فإنه لا محل للقول بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لإثبات ما يخالف ما يضبط فى الإعلام ، ذلك أن حكم هذه المادة أن هو إلا استدراك لما عسى أن يكون قد أدرج بالإعلام نتيجة سهر أو خطأ تتأثر به حقوق الورثة الشرعيين بإضافة غير وارث إليهم أو إغفال ذكر من يستحق أن يرث شرعاً ولا شأن لحكم هذه المادة بالإعلام الذى أثبتته المحكم الجنائى أنه قد زور بسوء قصد وتغيرت فيه الحقيقة التى تضمنها الإعلام الشرعى الصحيح " (الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٦ ص ٩ ص ٤٦١) .

♦ لم يفرض القانون طريقا معينا تجرى عليه المضاهاة إلا ما تناوله الشارع في بعض نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية وقصد به مجرد الإرشاد والتوجيه دون أن يفرض ذلك فرضا تستوجب مخالفته البطالان . (الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/١٣ س ١١ ص ٥٥٢ ، (الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١١/١٧) .

♦ لم تنظم المضاهاة - سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية والتجارية - في نصوص أمره يترتب البطالان على مخالفتها ، ومن ثم يكون اعتماد الحكم على نتيجة المضاهاة التي أجراها خبير الخطوط بين الاستكتاب الجنى عليها الذي تم أمام الموثق القضائي بدولة أجنبية وبين التوقيع المنسوب إليها في الأوراق المزورة صحيحا ولا مخالفة فيه للقانون . مادامت المحكمة قد أطمأنت إلى صحة صدور التوقيع على ورقة الاستكتاب من الجنى عليها أمام الموثق القضائي " (الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٢ س ١١ ص ٨٩١) .

♦ مؤدى القواعد التي نص عليها قانون الإجراءات الجنائية في خصوص دعوى التزوير الفرعية أن للنيابة العامة ولسائر الخصوم في أية ورقة من أوراق القضية بشرط أن تكون قد قدمت فيها فعلا ، وهو غير الشأن في دعوى التزوير الفرعية التي نظم قانون المرافعات المدنية والتجارية إجراءاتها " (الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ س ١١ ص ٦٠٠) .

♦ القاضى الجنائى بما له من الحرية في تكوين عقيدة في الدعوى غير ملزم بإتباع وقواعد معينة مما نص عليه قانون المرافعات فيما يتعلق بأوراق المضاهاة ، بل له أن يعول على مضاهاة تجرى على أى ورقة يقتنع هو

بصدورها من شخص معين ولو كان ينكر صدورها منه " (الطن رقم ١٢٤ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٩٥٥/٤/٢٥)

♦ عجز الخبير عن إجراء عملية المضاهاة في جريمة التزوير لعدم صلاحية استكتاب المتهم لإجرائها لا يمنع المحكمة من تحقيق نوع التزوير من المتهم بكافة الأدلة الأخرى " (الطن رقم ٤١٠ لسنة ٢٤ق - جلسة ١٩٥٤/٥/٣)

♦ لم يجعل القانون لإثبات التقليد أو التزوير طريقا خاصا فليس يشترط لإجراء المضاهاة أن يكون المتهم معترفا بالبصمة المأخوذة من اللحوم المضبوطة بحله أو البصمة الصحيحة للخبز المقلد مادامت المحكمة قد اطمأنت من الأدلة السالفة التي أوردتها إلى ثبوت الجريمة في حقه " (الطن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٥٠/٥/١٤ ص ٧١٥).

♦ من المقرر أن المحرر العرفي ينقلب إلى محرر رسمي إذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته وعندئذ يعتبر التزوير واقعا في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب الصفة الرسمية بهذا التدخل وتُسحب رسميته على ما سبق ذلك من إجراءات " (الطن رقم ١٩٩٢ لسنة ٣٤ق - جلسة ٢/٧/١٩٦٧ ص ١٨).

♦ لا تلزم المحكمة قانونا بأن تعين خبيرا في دعاوى التزوير ، متى كان الأمر ثابتا لديها مما يقوم في الدعوى من أدلة أخرى " (الطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٩ ص ١٨٤).

♦ مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بتزويرها مادام الحكم لم يقيم الدليل على أن المتهم هو الذي قارف التزوير أو اشترك فيه "

(الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ ص ١٨ ص ١١٣٠).

♦ إثبات الحكم مقارفة المتهم بجريمة التزوير في محور ، يفيد حتما توافر علمه بتزوير هذا المحرر الذي اسند إليه استعماله " (الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ١٧ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢ ص ١٨ ص ١٢٥٩).

♦ إثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم منه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي أسند إليه تزويره واستعماله " (الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ص ١٩ ص ١٨٢).

♦ لم يجعل القانون الجنائي لإثبات التزوير طريقا خاصا . ومن ثم فإن النعي على الحكم لأخذه بما جاء بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير واللجنة المشكلة لفحص الإشتراك المزور ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلته فيها أو مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ص ١٩ ص ١٨٢).

♦ لم يرسم القانون لجريمة التزوير طريقة إثبات خاصة يتعين على المحاكم الجنائية انتهاجها ، ولا يوجد ما يمنعها من أن تأخذ في إدانة المتهم بتقرير خبير سبق تقديمه للمحكمة المدنية متى اطمأنت إليه واقتنعت به " (الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٥ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٥ ص ١٧ ص ٣٠٣).

♦ لم يجعل القانون الجنائي لإثبات التزوير طريقا خاصا " (الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٦ق - جلسة ١٩٦٧/١/٩ ص ١٨ ص ٦٣).

♦ إن إثبات وقوع التزوير من المتهم - فاعلا كان أو شريكا - يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي أسند إليه استعماله " (الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٦ق - جلسة ١٩٦٧/١/٩ س ١٨ ص ٦٣) .

♦ تسليم الورقة المضاهة على بياض هو واقعة مادية لا تقتضى من صاحب الإمضاء إلا إعطاء إمضائه المكتوب على تلك الورقة إلى شخص يختاره ، وهذه الواقعة المادية منقطعة الصلة بالإتفاق الصحيح المعقود بين المسلم وأمينه على ما يكتب يعد في تلك الورقة بحيث ينصرف إليه الإمضاء وهذا الإتفاق هو الذى يجوز أن يخضع لقواعد الإثبات المدنية كشفا عن حقيقته ، أما ما يكتب زورا فوق الإمضاء فهو عمل محرم يسأل مرتكبه جنائيا الق ثبت للمحكمة أنه قارله " (الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ق - جلسة ١/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٣٨) .

♦ لم ينظم المشرع المضاهة سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات في نصوص أمره يترتب على مخالفتها البطلان ، ومن ثم فلا محل للنعى على الحكم بأن المضاهة لم تتم على أوراق رسمية أو عرفية معترف بها " (الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٤ س ٧ ص ١٢٣٤) .

♦ لم يجعل القانون الجنائى طريقا معينا لإثبات التزوير " (الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ ص ٦٩) .

♦ مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بالتزوير وهو ركن جوهري من أركان جريمة الاستعمال المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم تلك الجريمة إلا بشبوتها " (الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٤ س ٧ ص ٨٢٤) .

♦ متى اتخذ الحكم من قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان السند المدعى بتزويره دليلا على أنه مزور وعلى ثبوت الاستعمال في حق المتهم ، فإن هذا الذي أورده الحكم عن الدليل على توفر ركن العلم بالتزوير لدى المتهم " (الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٤ س ٧ ص ٨٢٤) .

• أن القاضي ليس ملزما بأن يقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها أو كل ورقة عرفية معترف بها على أن له أن يستبعد من هذه الأوراق ما لا يبرى من ورائه فائدة في إظهار الحقيقة . فكما له أن يقصر المضاهاة على الأوراق (المعاصرة) للورقة المطعون فيها سواء أكانت هذه الأوراق رسمية أم عرفية ، له أن يستبعد لأي سبب من الأسباب أية ورقة ولو كانت رسمية خصوصا إذا كانت هناك أوراق أخرى مقدمة للمضاهاة عليها . وإذا كان هذا مقررا في المواد المدنية فإنه يكون أولى بالإتباع في المواد الجنائية حيث لا يصح بحال مطالبة القاضي بأن يقبل للمضاهاة أية ورقة عرفية بمجرد اعتراف الخصوم بها ولا أية ورقة رسمية مهما كانت ، أو مطالبته بالألا يجرى المضاهاة إلا على الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها كما هو الحال في المسائل المدنية . فإن مطالبته بذلك لا تتفق والقواعد المقررة للأحكام الجنائية من أنما - سواء أكانت العقوبة أم بالبراءة - يجب ألا يكون صدورها إلا بناء على العقيدة التي تتكون لدى القاضي بكامل الحرية مما تقتضاه تقويل المحكمة إجراء المضاهاة على أية ورقة تقتنع بصدورها من شخص معين ولو كان ينكر صدورها منه واستبعاد أية ورقة ولو كانت رسمية أو معترفا بها قد ساورها الشك في أمرها " (نقض جلسة ١٩٤٣/٢/١ - مجموعة عمر الجنائية - ج ٦ ص ١٣٢) .

- إذا ندبت المحكمة خبيراً لإجراء المضاهاة على أوراق معينة قضت بقبولها للمضاهاة فقصر المضاهاة على بعض هذه الأوراق دون بعض ثم سايرت المحكمة - وهو بسبيل إجراء المضاهاة بنفسها - الخبير في استبعاد ما استبعده من الأوراق دون إبداء أسباب لك مع كون الأوراق المستبعدة من الأوراق المقبولة قانوناً في المضاهاة وفقاً للمادة ٢٦٩ من قانون المرافعات - القديم - ومع كون الحكم الصادر بنسب الخبير لإجراء المضاهاة على تلك الأوراق واجب التنفيذ فتحكمها المقام على أساس هذه المضاهاة يكون مشوباً ببطالان جوهري يستوجب نقضه . (نقض جلسة ١٩٤٨/٣/٢٥ - مجموعة عمر - ج ٥ ص ٥٦٨) .

- أن القاعدة التي قررتها المادة ٢٦٩ مرافعات - قدم - بشأن الأوراق التي تصح المضاهاة عليها هي قاعدة أساسية تجب مراعاتها في التحقيقات الجنائية كما تجب مراعاتها في التحقيقات المدنية ولا يصح التوسع فيها ولا القياس عليها ، على أنه إذا كانت المحكمة لا تملك إجراء المضاهاة على ورقة غير مستوفاة للشروط المنصوص عليها في تلك المادة فإن لها بمقتضى حقها المطلق في تكوين اعتقادها من أية ورقة تقدم في الدعوى - أن تعتمد في تقديرها الموضوعي على مثل تلك الورقة . (نقض جلسة ١٩٩١/٢٦ - مجموعة عمر الجنائية - ج ٣ ص ٣٩٥) .

- يجب بحسب الأصل أن تكون الأوراق التي تحصل المضاهاة عليها في التقرير رسمية أو عرفية معترفاً بها . فإذا كان عقد الإيجار الذي أجرى الخبير عملية المضاهاة عليه لا يوجد في أوراق الدعوى ما يدل على الاعتراف به فإن الحكم الذي يعتمد في قضاؤه على تقرير الخبير الذي أقيم على هذه العملية

يكون معيا . (نقض جلسة ١٩٤٩/٣/٢٢ - مجموعة عمر الجنائية - ج - ص ٨٠٥) .

• إذا كان عقد الإيجار الذى جرى الخير المضاهاة عليه لا يوجد فى أوراق الدعوى ما يدل على الاعتراف به فإن الحكم الذى يعتمد فى قضائه على تقرير الخير الذى أقيم على هذه العملية يكون معيا . (نقض جلسة ٣/٢٢ ١٩٤٩/ ص ١ ص ٨٠٥) .

• أنه وإن كان للمحكمة أن تطرح ما يقدم لها من أوراق المضاهاة ولو كانت أوراقا رسمية ألا أنه يشترط أن تكون الأسباب التى تستند إليها المحكمة فى استعمال هذا الحق سائغة ومن شأنها أن تؤدى إلى ما انتهت إليه وتكفى لحمل قضائها فى هذا الشأن . (نقض جلسة ١٩٦٣/١٠/٣٠ ص ١٤ ص ١٧٠٧) .

• أنه إن كان للمحكمة أن تطرح ما يقدم لها أوراق المضاهاة ولو كانت أوراقا رسمية إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التى تستند إليها المحكمة فى استعمال هذا الحق السائغة ومن شأنها أن تؤدى إلى ما انتهت إليه وتكفى لحمل قضائها فى هذا الشأن . (نقض ١٩٦٣/١٠/٣١ - مجموعة المكتب الفنى - ص ١٤ ص ١٦٠٠) .

• توقيعات ذوى الشأن على الأوراق الرسمية أمام الموثق من البيانات التى يلحقها وصف الرسمية ولها حجية فى الإثبات حتى يطعن عليها بالتزوير . (نقض جلسة ١٩٦٣/١٠/٣١ ص ١٤ ص ١٠٠٦) .

• مؤدى نص المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات أنه يجب أن تكون الأوراق التى تحصل المضاهاة عليها فى التزوير أوراقا رسمية أو عرفية معترفا بها أو تم استكثامها أمام القاضى . ولما كان صدور أمر أداء بموجب سند إذن لا

يضى على هذا السند صفة الرسمية ولا يعد عدم الطعن على الأمر المذكور اعترافاً من المدين بصحة التوقيع على السند ، وكان الثابت أن الطاعن ومن قبله مورثه (الديسن) قد تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إجراء المضاهاة على هذا السند الصادر به أمر الأداء فالتفتت المحكمة عن هذا الدفء فلما تكون قد خالف القانون . (نقض جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١ - مجموعة المكتب الفنى - س١٦ ص ١٣٠٠) .

● القاعدة التى قررتمها المادة ٢٩٦ من قانون المرافعات السابق (المطابقة للمادة ٢٧) بشأن بيان الأوراق التى تقبل المضاهاة هى قاعدة تجب مراعاتها فى حالة إجراء التحقيق بالمضاهاة بمعرفة أهل الخبرة ولا يجوز التوسع فيها ولا القياس عليها ومن ثم فلا تقبل المضاهاة غير الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها أو تلك التى تم استكتابها أمام القاضى وإذن فلا تجوز المضاهاة على ورقة عرفية ينكر الخصم صحتها . (نقض جلسة ١٩٦٨/١/١١ س ١٩ ص ٥٤) .

● لا يقبل للمضاهاة غير الأوراق الرسمية والعرفية المعترف بها أو التى تم استكتابها أمام القاضى فلا تجوز على ورقة عرفية لم يعترف بها الخصم ولا يكفى بالسكوت أو بالتخاذ موقف سلبى بلى يجب أن يكون هناك موقف إيجابى يستدل منه بوضع على اعترافه بصحة الورقة العرفية . (نقض جلسة ١٩٧٢/٦/٢٤ س ٢٣ ص ١١٦٥) .

● منازعة الخصم أمام محكمة الموضوع بشأن بعض أوراق المضاهاة لأنها عرفية غير معترف بها منه . إعتداد الخبر الذى أجرى المضاهاة على هذه الأوراق مع أوراق رسمية أخرى . إغفال الحكم ببيان سند اعتبارها صالحة للمضاهاة . قصور . (الطن رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٧٦/١١/١١ - جلسة ١٩٧٦/١١/١١) .

- لقاضى الموضوع أن يعتمد فى تكوين عقيدته بتزوير الورقة أو بصحتها على ما يشاهده هو فى الأوراق المدعى بتزويرها وعلى المضاهاة التى يجربها بنفسه على ما هو تقدم فى الدعوى من أوراق يثبت له - بما له من سلطة التقدير - أنها صادرة ممن تشهد عليه دون التقيد بأوراق المضاهاة المنصوص عليها فى المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات (السابق المقابلة لنص المادة ٣٧ إثبات) إذ أن محل التقيد بما إنما يكون عندما تلجأ المحكمة إلى التحقق بالمضاهاة بواسطة الخبراء . (نقض جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠ من ١٨ ص ١٧٩٦) .
- أن حجية الورقة الرسمية تمتد إلى صورتها الرسمية إذا كان أصلها غير موجود إلا أن حجية الصورة تسقط إذا ما شاب مظهرها الخارجى ما يبعث على الشك فى أن يكون قد لحقها عبث وتلاعب . (الطنن رقم ١١٠٣ لسنة ١٩٨٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١) .
- لا يعدو الخضر الذى يحرره معاون المالية أن يكون من قبيل محاضر جمع الاستدلالات وما تتضمنه من بيانات وأقارار ، لا يكون لها الحجية المطلقة التى أسبغها القانون على البيانات التى أعدت لها الورقة الرسمية ، وإنما تكون خاضعة للمناقشة والتمحيص ، وقابلة للإثبات عكسها بكافة الطرق دون حاجة لسلوك طريق الطعن بالتزوير . (نقض جلسة ١٩٧٢/٣/١٤ من ٢٣ ص ٤٠٧)
- وإذا كان مناط رسمية الورقة وفق المادة ١٠ من قانون الإثبات أن يكون محررها موظفا عمليا أو مكلفا بخدمة عامة مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها واعطائها الصيغة الرسمية ، ويقصد بها فى هذا الخصوص كل شخص تعينه الدولة المصرية لإجراء عمل من الأعمال المتعلقة بها أو لتنفيذ أمر من أوامرها أجرته على ذلك أو لم تؤجره ، فإن رجال البعثات الدبلوماسية

وموظفَى السفارات الأجنبية لا يعدون من قبيل الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عمومية في معنى المادة المشار إليها ولا تعتبر المحررات التي يصدرونها من الأوراق الرسمية . (نقض جلسة ١٩٧٧/٢/٩ ص ٢٨ ص ٤٢٢) .

● ومحضر الجلسة يعتبر ورقة رسمية وفق نص المادة ١٠ من قانون الإليات وما أثبت فيه حجة على الكافة فلا يجوز للطاعة أن تنكر ما جاء به إلا بالظن عليه بالتزوير طبقا لنص المادة ١١ من ذات القانون . (نقض جلسة ٤/٢٠ ص ١٩٧٧/٢٨ ص ١٠٠٠) .

● مباشرة الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة لإجراء معين لا تقطع بمجرد ما في توافر الشروط اللازمة لاختصاصه به ، كما أن امتناعه عن ذلك لا يفيد عدم توافر تلك الشروط فيه والعبء في هذا الخصوص هي بحقيقة الواقع لا بصفة من قام بالإجراء ومدى اختصاصه به . (نقض جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧ ص ٢٨ ص ١٠٨٤) .

● محرر الإعلان من المحررات الرسمية التي أسبغ القانون الحجية المطلقة على ما دونها في أمور باشرها محررها في حدود مهمته ما لم يتبين تزويرها ولا تقيل الجادلة في صحة ما أثبتته المحضر في أصل الإعلان ما لم يظن على هذه البيانات بالتزوير . (الظن رقم ٢٣٣٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٠/٣١/١٩٨٢) .

● نسخة الحكم الأصلية كورقة رسمية حجة بما تتضمنه من بيانات ، ومن ثم يعتبر الحكم صادرا من الهيئة التي ينسب إليها ذلك في نسخته الأصلية . (الظن رقم ١٥٤٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٤) .

• مناط رسمية الورقة أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها بمقتضى وظيفته . (نقض جلسة ١٩٦٧/٢/٢٤ - مجموعة المكتب الفني - س١٨ ص٥٥٩) .

• مناط رسمية الورقة في معنى المادتين ١٠، ١١ من قانون الإثبات ان يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها بمقتضى وظيفته ، وهى حجة بما دون فيها من أمور قام بها محررها حدود مهمته او وقعت من ذوى الشأن في حضوره ومن ثم فإن محضر جمع الاستدلالات الذى حرره أحد رجال الشرطة بناء على شكوى ايه واثبت فيها ما ادلى به ذوى الشأن من أقوال امامه فيها يعتبر بهذه المثابة من انحرافات الرسمية ولا محل للقول بوجود ان يكون من يتولى الامر تحرير الورقة الرسمية متخصصا فيها يدلى به ذو شان من أقوال أو له دراية بفحوى هذه الاقوال اكفاء بأن يكون الموظف العام المكلف بخدمه عامة والذى يتولى تحرير لورقة محتضا بكتابتها من حيث طبيعتها وأن يراعى الاوضاع القانونية السابقة في تحريرها . (نقض جلسة ١٩٧٨/٥/٢٤ س٢٩ ص١٢١٥)

• وقد استحدث الشارع عند الهاء الوقف حكما جديدا بشأن اثبات تلقى الواقف العرض فنصت المادة ٢/٤ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ على انه " يعتبر اقرار الواقف بإشهاد رسمى يتلقى العرض أو ثبوت الحقوق قبله حجة على ذوى الشأن جميعا متى صدر خلال الثلاثين يوما التالية للعمل بهذا القانون ، ومؤدى ذلك أن الإقرار إذا صدر ممن يملكه وفى خلال هذا الميعاد فإنه لايقبل نفى ما تضمنه وتمتد حجته الى ذوى الشأن ممن لهم مصلحة فى أيلولة المال الذى أنحل عنه الوقف الى الواقف كالورثة والمستحقين وغيرهم وذلك استقرار الحقوق وحسم المنازعات وينبنى على

ذلك أنه ليس لوارث الواقف ان يطعن بالصورية على اقرار الواقف الذى أشهد فيه يتلقى عوض مالى أو ثبوت حقوقه قبله. (نقض جلسة ١٩٦٣ ص ١٤ ص ٢٧٢).

• يعتبر التغير الذى يقع فى اى جزء من أجزاء حوالة البريد تزويرا فى محور رسمى ، ولا فرق فى ذلك بين الجزء الذى يحوره الموظف المختص وبين الجزء الذى يحوره من ارسلت باسمه الحوالة عند الصرف ، لان هذا الجزء الاخير يعتبر سند صرف رسمى ، إذ العامل المختص بالصرف مكلف بالتوقيع عليه بامضاءه وبختم البوستة اقرارا منه بقيامه بما فرضته عليه تعليمات المصلحة من الاستيثاق من شخصية صاحب الحق فى تسلم قيمة الحوالة والتفرقة بين الجزئين تظهر فقط فى قوة الدليل . (نقض ١٩٣٠/٥/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٤٥ ص ٣٨).

• إذا كان الثابت بالحكم ان العبارتين موضع التزوير قد أضيفتا على هامش الصورة الرسمية المستخرجة من عريضة الدعوى الموقع عليها بامضاء الكاتب المختص ونتم احكامها بحيث يفهم المطلع على الصورة ان هاتين العبارتين موجودتان شأن فى هامش العريضة الاصلية ، فإن هذه الاضافة تعد تغبيرا للحقيقة فى محور رسمى بزيادة كلمات عليه مما تتحقق به جريمة التزوير ، ولا يشترط لذلك ان تكون الزيادة موقعا عليها بالاعتماد بل يكفى أن تكون موهمة بذلك. (نقض ١٩٤٣/١٠/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٤٧ ص ٣٢٦).

• متى كان الثابت بالحكم أن الاسماء المزورة التى وضعت على صور الاخطارات الخاصة بالاعفاءات من الفرقة العسكرية - الموقع عليها بامضاء الموظف المختص قد أضيفت اليها على هذه الصور بعد محور الاسماء

الصحيحة التي كانت مدونة بما يبحث يفهم المطلع على الصورة ان الاسماء موجودة بأصل الاخطاره فأنه يعتبر تغيرا للحقيقة في محرر رسمي بمحو واطافة كلمات ، وتحقق به جريمة التزوير . (نقض ١٩٥٧/١/٧ مجموعة احكام محكمة النقض س ٨ رقم ٣ ص ٧) .

- التصريح الذي تعطيه ادارة الجيش البريطاني بدخول المعسكرات البريطانية هو ورقة عرفية (نقض ١٩٥٢/٢/١٨ مجموعة القواعد القانونية س ٣ رقم ١٨٤ ص ٤٩٠) وبأنه " يعد تزويرا في محرر عرقي تغير الحقيقة في مذكرة شحن بضاعة بباخرة ، وفي شهادات جمركية ، بوضع اختام قنصلية أجنبية وامضاء كل من القنصل ونائبه (نقض ١٩٣١/٤/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٣٢ ص ٢٨٤) .

- الموظف العمومي المشار اليه في حكم المادتين ٢١١ ، ٢١٣ ع هو كل من يعهد اليه بنصيب من السلطة يزاوله في اداء العمل الذي ينط به اداؤه ، سواء كان هذا النصب قد أسغ عليه من السلطة التشريعية في الدولة او من السلطة التنفيذية او القضائية ، يستوى في ذلك ان يكون تابعا مباشرة الى تلك السلطات او ان يكون موظفا بمصلحة تابعة لاحداها ، ولم يسو المشرع في باب التزوير بين الموظف العام والشخص المكلف بخدمة عامة الذي يكلف من يملك التكليف بالقيام بعمل عارض من الاعمال العامة . ولو اراد الشارع التسوية بينهما في باب التزوير لتنص على ذلك صراحة كما فعل في الرشوة (م ٢١١ ع) والاختلاس (م ١١٩ مكررا ع) وعلى ذلك لذا حرر مكلف بخدمة عامة ايصالا فإن هذا الايصال يعد ورقة عرفية ، والمجننون بالالقوات المسلحة طبقا لقانون الخدمة العسكرية والوطنية من المكلفين بخدمة عامة لا من الموظفين العامين الذين يقصر نطاق تطبيق المادتين

٢١٣، ٢١٩ عليهم. (نقض ١٩٦٧/٤/٢٤ مجموعة احكام محكمة النقض
س ١٨ رقم ١١٠ ص ٥٦٠ ونفس المعنى نقض ١٩٦٠/٤/١٦ مجموعة احكام
النقض س ١١ رقم ٣٣ ص ١٦٨).

- مناط رسمية المخران يكون صادرا من موظف مكلف بتحريره ووقوع تغيير
الحقيقة أعدت الورقة لاثبات . (الطنن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٤/٢١/
١٩٦٩ ص ٥٢٢ س ٢٠).

- اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمدة من القوانين واللوائح
فحسب بل يستمدة كذلك من أوامر رؤسائه فيما لم ان يكلفونه به او من
طلبات الجهات الرسمية الاخرى التي تستلزم ممارسة اختصاص الوظيفة
تحقيقا لهذه الطلبات . (الطنن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ٦/١٩٦٨ ص
٥٣٦ س ١٩).

- إن مجرد اصطناع شهادة ادارية والتوقيع عليها بامضاءين مزورين للعمده
وشيخ البلد المختصين بحكم وظيفتهما بتحرير الشهادات الادارية لتقديمها
الى اهل الامم التسجيل ذلك بعد تزويرا في أوراق اميرية ، ولا يغير من ذلك ان
تكون الواقعة التي أثبتت في الشهادة صحيحة اذ لا تزال واقعة غير صحيحة
هى نسبة الشهادة كذبا الى الموظف المختص بتحريرها وإعطائها بذلك
الصفة الرسمية . (الطنن رقم ٣٤٨ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٤٥/٢/٥

- التغيير في بعض ارقام الرسوم الموجوده بها مش صورة رسمية لعقد بيع
مسجل يعتبر تزويرا في ورقة رسمية . (جلسة ١٠/٦/١٩٣٥ الطنن رقم
١٣٦٧ لسنة ٥ ق).

- إذا كانت الواقعة كما اثبتها الحكم هى ان الطاعن وزملاء ، قد اتفقوا مع
مجهول على اصطناع قرار هدم منزل والتوقيع عليه بامضاء مزور لمهندس

التظيم ، وأن مهندس التنظيم الذى زورت امضاؤه كان قد لدب للخدمة فى دائرة القسم الذى يقع فيها المنزل الذى زور القرار بصدقه ، وأن مظهر قرار المخدم يل على انه اصطنع على قرار القرارات الصحيحة ، فهذا يعد تزويرا فى ورقة رسمية " . (نقض ١٣ ابريل سنة ١٩٥٣ مجموعة احكام النقض س٣ رقم ٣٧٩ ص ١٧٠١)

• لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تمسك بعدم علمه بأحكام الشريعة الاسلامية التى لاتبيح الردة عن الاسلام وأشار الى ان الطاعن " حتى هذه اللحظة اسمه... وديانته مسيحي" وقدم فى ختام مرافعته صورة شهادة من البطريركية الارثوذكسية تفيد عودته الى المسيحية ، وكان محمّل ما البت فى محضر الجلسة من دفاع إنما يهدف به الطاعن الى القول بانسه عاد الى المسيحية . لما كان ذلك وكان الدين علاقة بين المرء وربه ولا إكراه فيه وقد كفل الدستور فى المادة ٤٦ منه حرية العقيدة وكان ما تمسك به الطاعن من دفاع على نحو ما سلف يعد فى خصوصية هذه الدعوى دفاعا جوهريا من شأنه ان يتغير به الراى فى الدعوى وتدفع به التهمة إذا ما ثبت أن الطاعن عدل عن إسلامه وعاد الى ديانته المسيحية فى تاريخ سابق على اتخاذ إجراءات استخراج بدل فاقد لبطاقته الشخصية باسمه قبل إشهار إسلامه لما يبنى عليه انتفاء الركن المادى فى جريمة التزوير — وهو تغيير الحقيقة — مما كان يتعين على المحكمة أن تعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه أو تسرد عليه بما يدحضه ، أما وهى لم تفعل واكتفت بالرد على هذا الدفاع بقولها إن الطاعن لم يقدم للمحاكمة الجنائية بأحكام الشريعة الإسلامية وإنما قدم بقانون العقوبات وهو رد قاصر لا يواجه دفاع الطاعن

فإن ذلك يعيب حكمها . (الطعن رقم ٢٧٢٧٦ لسنة ٦٧ق — جلسة ٩ / ٢٠٠٠/٤) .

- القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محور تغييرا من شأنه ان يسبب ضورا وبنية استعمال المحور فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه " (نقض ١٩٦٣/١٢/٣٠ مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ١٨٦ ص ١٠١٨ ، ١٩٧٢/١٢/٢٤ س ٢٣ ص ١٤٣١)

- مجرد تغيير الحقيقة في محور عرقي باحدى الطرق المنصوص عنها في القانون يكفى لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن ان يترتب عليه في الوقت الذى وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء كان المزور عليه أو أى شخص اخر ، ولو كان الضرر محتملا ، اذ تقدير ذلك من اطلاعات محكمة الموضوع متى كان سائفا وهو ما لا يحتاج الى تدليل خاص متى كانت مدونات الحكم تشهد على توافره . (نقض ١٩٦٦/١٢/٥ مجموعة أحكام السنقض س ١٧ رقم ٢٢٧ ص ٢٧ ، ١٩٩٩ ، ١٩٦٨ س ١٩ رقم ١٢٣ ص ٦١٥) .

- التزوير الذى يقع في اشارة تليفونية منسوب صدورها الى رئيس مصلحة ما تضمن سؤال موظف عن سبب تخلفه عن الاشتراك في الانتخاب لا يعتبر تزويرا في ورقة رسمية ، وانما هو تزوير في ورقة عرفية (نقض ١٩٥٤/٤/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٤٤ ص ٥٢٥) .

- إذا كان البطلان اللاحق بالمحور بسبب عدم اختصاص من نسب اليه تحريره مما تفوت ملاحظته على كثير من الناس ، فإن العقاب على التزوير واجب في هذه الصورة ، على اعتبار ان المحور رسمى لتوقيع حلول الضرر بسببه

على كل حال . (نقض ٢٥/٤/١٩٣٢ السابق الاشارة اليه ، نقض ٢٣/٦/١٩٥٩ مجموعة احكام النقض س ١٠ رقم ١٥٠ ص ٦٧٤)

- سندات الشحن والفواتير الصادرة من الجمعية التعاونية للبترول هي من محركات الجمعيات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب ، وقد قام الطاعن بوصفه موظفا عاما بالمصنع الحربي ٨١ بالتوقيع عليها ، بما يفيد على خلاف الحقيقة ورود كميات الوقود المينة بتلك المستندات الى المصنع الامر الذي يشكل احدى صور التزوير التي وضعتها المادة ٢١٣ من قانون العقوبات ، والمعاقب عليها بالمادة ٢١٤ مكررا منه . واذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن من تلك الجريمة على هذا النحو ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . (نقض ٢ يناير سنة ١٩٧٧ مجموعة أحكام النقض س ٢٨ رقم ١ ص ٥) . وبأنه "من المقرر أن مناط اعتبار الورقة رسمية أو أنها محرر لاحدى الشركات الساهمة هو صدورهما من موظف مختص بتحريرها بوقوع تغير الحقيقة فيما أعدت الورقة لاثباته ، ولما كان الحكم قد أثبت على لسان الطاعن تسليمه بأن الآخرين هما من محركات المؤسسة بما قرره من أنه حرر الوصلين مقابل مبالغ تسلمها المفوض منه لصرفها في شئون المطحن ريثما يقدم له مستندات وجوه الصرف ، فإنه لا يقدح في اعتبار المحررين من محركات المؤسسة العامة خلوهما في ذاتهما كورقتين من علامة تشهد أو تشير أهما كذلك بعد أن أثبت الحكم توقيع المفوض عليهما قبل أن ينال مضمون صلبهما التغير الذي دين به الطاعن على سند صحيح من أعمال نص المادة ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات" . (نقض ٢١/٤/١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ رقم ١١٠ ص ٥٢٢)

• يكفي لأعتبار المخور لاحدى الجمعيات التعاونية فى حكم المادة ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات ان تحوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف فى تحريرها ووقوع تغيير الحقيقة فيما أعدت الورقة لاثباته ، واذا كان الحكم قد أثبت أن التزوير قد تم فى بيان يتعلق بمركز الطاعن الوظيفى لدى الجمعية بما يلزم تدخل الموظف لاثباته واقراره ، ومن ثم فلا يقدر فى اعتبار هذا المخور من محسرات الجمعية التعاونية كونه لايتعلق بمال الجمعية أو بعض حساباتها .) نقض ١٩٧١/١٢/٢٧ مجموعة أحكام النقض س٢٢ رقم ٢٠٠ ص ٨٣٣ . (

• إن عدم وجود المخور المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير إذا الامر فى هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير وللمحكمة ان تكون عقيدتها فى ذلك بكل طرق الاثبات طالما ان القانون الجنائى لم يحدد طريقة إثبات معينة فى دعاوى التزوير ولها أن تاخذ بالصور الشمسية كدليل فى الدعوى إذا اطمأنت إلى صحتها . (الطعن رقم ١٠٢٦٩ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

• إن مسألة إمكان حصول الضرر من التزوير أو عدم إمكان ذلك هى فى كل الاحوال مسألة متعلقة بالواقع ، وتقديرها موكول الى محكمة الموضوع ولاسلطان عليها فى ذلك لمحكمة النقض ، الا أن ذلك شرطه ألا يخالف فيما ذهبت إليه حكما من أحكام القانون لما كان ذلك ، وكان الواجب - عند البحث فى توافر أركان جريمة معينة - أن يقصر النظر على الوقت الذى ارتكبت فيه الجريمة ، فإذا رأى أن الضرر الذى هو ركن فى جريمة التزوير مثلا كان وقت مقارفة الجريمة محتمل الوقوع ، ولم يكن مستحيل التصور ، وكانت الأركان الاخرى متوافرة فى ذلك الوقت ، كان فعل التزوير قائما

- وحقت مساءلة مقارفة جنائيا ومدنيا - مهما طرأ بعد ذلك من الظروف التي يمكن أن تحول دون وقوع الضرر أو تمنع احتمال وقوعه ، لأنها إما أن تكون قد وقعت بأسباب خارجة عن إرادة الجاني فلا يمكن أن يكون لها اثر في محو جريمته ، وإما أن يكون الجاني نفسه هو الذي أراد أن يتلاقى الأمر ويحول دون وقوع الضرر أو يصلح ما أفسده فعله . والمتفق عليه في هذه الصورة أن فعل الجاني اللاحق لا يمكن أن يمحو سابق جرمه ، وبخاصة في جريمة التزوير ، حيث يكفي فيها أن يكون ركن الضرر وقت ارتكابها محتمل الوقوع مجرد احتمال ، وسواء أكان المضرور هو المزور عليه أم أى شخص آخر . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون فوق فساد الاستدلال مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون ، مما يستعين معه نقضه والإعادة " (الطعن رقم ١٠٢٦٩ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٩) .

الملحق

الجدول الملحقة بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل

والقرارات الوزارية المتعلقة به

الجدول رقم (١) ^(١)

المواد المخدرة

القسم الأول

(١) كوكايين : Cocaine

استر المثيل لجزويل أيجونين methyl ester of penzy
olecgonine كافة مستحضرات الكوكايين المدرجة أو غير مدرجة في
دساتير الأدوية والسق تحوى على أكثر من ١,٠% من الكوكايين سواء
صنعت من أوراق الكوكا (خلاصتها السائلة أو صفتها) أو من الكوكايين
ومخففات الكوكايين من مادة غير فعالة أو صلبة أيا كانت درجة تركيزها .

(٢) هيروين : Heroin

ثنائي استيل مورفين acetomorphine - diamorphine
Diacetylmorphine- بذاته أو مخلوط أو مخففا في أى مادة كانت درجة
تركيزها وبأى نسبة .

القسم الثانى

(١) ايتورفين : Etorphine

٨,٧ - ثنائي هيدرو - ٧ ألفا - [١ - (ر) - هيدروكسى - ١ - مثيل بيونيل]
- ٦ أوكسى - مثيل - ١٤,٦ - الدوائيون مورفين.

1- 7.8-dihydro - 7a - (1- (R)-hydroxy methylbuty) - O⁶
methy1- 6.14 endoethenomorphin.

(١) استبدل الجدول رقم (١) بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ - الوقائع المصرية : العدد ٢٠٦ في ٩/٥ / ١٩٧٦ ، واستبدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، ثم استبدل بقرار وزير الصحة رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤ - الوقائع المصرية - العدد ٤٦ في ١٩٩٤/٢/٢٢ واستبدل بقرار وزير الصحة رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٩٥ - الوقائع المصرية - العدد ٢٧٦ - في ١٩٩٥/١٢/٤ ثم استبدل بقرار وزير الصحة والسكان رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٧ - الوقائع المصرية - العدد ٤٤ في ١٩٩٧/٢/٢٥ .

أو رباعی هیدرو - ۷ ألفا - هیدروکسی - ۱ - مٹیل بیوتیل - ۱۴, ۶
اندوائینو - اوریا فین .

**Terahydro - 7a - (1 -hydroxy - methylbuty) -
6.14endothenoripevine**

أو ۱, ۲, ۳, ۴, ۸, ۹, ۱۰ - سداسی هیدرو - ۵ - هیدروکسی - ۲ - ألفا - ۱)
(ر) - (هیدروکسی - ۱ - مٹیل بیوتیل) - ۳ - میٹوکسی - ۱۲ - مٹیل - ۱۹, ۳

- اینوا - ۹, ۹ - ب - ائینو - ایٹانو فینانٹرو (۵, ۴ - ب ج د) فیوران .

**1,2,3,3a 8.9 - hexahydro - 5 - hydroxy - 2 a - [1
(R) hydroxy - 1 - methylbuty] -3 methoxy - 12-
methy1 -3.9a - etheno- 9.9b - imino -
ethanophenanthro (4,5 - bcd) furan.**

مٹل : Immobilon - M99

(۲) - اٹیل مٹیل التیمامبیوتین : *Ethylmethylthiambutene*

۳ - اٹیل مٹیل ائینو - ۱, ۱ - ثنائی (۲ - ٹیٹیل) - ۱ - بیوتین

**3- Ethylmethylamino - 1.1 di (2' thieny 1) -1
butene**

مٹل : **Emethibutin - Ethylmethiambutene**

(۴) استیل میتھادول : *Acetylmethadol*

۳ - استیوکی - ۶ - ثنائی مٹیل ائینو - ۴, ۴ - ثنائی فیل ہیٹان

**3- acetoxy - 6- dimethylaminO - 4.4 -
diphenlheptane**

مٹل : **Amidol acetate - Methyady 1 acetete**

(۴) اسیٹورفین : *Actorphine*

۳ - اوکسی - استیل - ۸, ۷ - ثنائی هیدرو - ۷ ألفا - [۱ (ر) - هیدروکسی

- ۱ - مٹیل بیوتیل] ۶ - اوکسی - مٹیل - ۱۴, ۶ - اندوائینو مورفین .

O^3 - acety - 7.8 dihydro - 7a - (1 (R) - hydroxy - 1 - methylbutyl) - O^6 - methy 1 - 6.14 - endoethenomorphine.

أو : ۳ اوكسى - استيل رباعى هيدرو - ۷ ألفا - (۱ - هيدروكسى - ۱ - ميثيل بيوتيل) - ۱۴, ۶ - اندوآينو - أو ريبافين .

O^3 - acetyletrahydro - 7a - (1- hydroxy -1- methylbutyl) - 6.14 endoe - theno - oripavine.

أو : ۵ - استيوكسى - ۱ ، ۲ ، ۳ ، ۳ أو ۸ ، ۹ - سداسى هيدرو - ۲ ألفا - (۱ (ر) هيدروكسى - ۱ - ميثيل بيوتيل) - ۳ - ميثوكسى - ۱۲ ميثيل - ۳ ، ۹ - ا - ائينو - ۹ ، ۹ ب - ايمينو ائا نوفينا ثرو [۴ ، ۵ - ب ج د ل] فيوران .

5- acetoxo - 1,2,3,3a,8,9 - hexahydro - 2a - (1- (R) hydroxy -1- methylbuty) -3- methyl - 3, 9a- etheno -9,96 - iminoe - thanophenanthro (4,5- bcd) furan.

مثل : M/B3

(۵) اكيچونين : *Mcgonine*

(-) - ۳ - هيدروكسى تروبان - ۲ - كاربوكسيلات

(-) - 3- Hydroxytropane -2- Carboxylate.

مثل : *Leavo - ecgonine*

(۶) - أو كسيكودون : *Oxycodone*

۱۴ هيدروكسى ثنائى هيدروكودينون

14- hydroxydihydrocodeinone.

أو : ثنائى هيدرو هيدروكسى كودينون

Dihydrohydroxycodeinone.

مثل : *Codeinon - Dihydrone - Eucodal*

(۷) اوكسيمورفون : *Oxymorphone*

١٤- هيدروكسى ثنائى هيدرومورفينون

14- hydroxydihydromorphinone.

أو : ثنائى هيدرو هيدروكسى مورفينون

Dihydroxy morphinone

مثل : Numorhpan – 5501

(٨) ن - أوكسيد المورفين :- *Morphine – N – Oxide*

وكذا المركبات المورفينية الأخرى ذات الأزوت الخماسى التماثلى

مثل : *Godeine – N – Oxide – Genocodeine*

(٩) الأفيون : *Opium*

ويشمل الأفيون الخام والأفيون الطهى والأفيون المحضر بجميع مسمياتهم ، وكافة مستحضرات الأفيون المدرجة أو غير المدرجة فى دساتير الأدوية والتى تحتوى على أكثر من ٢ ، من المورفين ومخففات الأفيون فى مادة غير فعالة سائلة أو صلبة إما كانت درجة تركيزها .

(١٠) ألفا برودين : *Alphaprodine*

ألفا - ١، ٣ ثنائى ميثيل - ٤ - فثيل - ٤ - بروبيو نو كسى بيريدين .

Alpha - 1,3 - dimethyl - 4- hpeny 1-4-
propionoxypiperidine

مثل : Nisentil – Prislidene – Gf21

(١١) ألفا استيل ميثادول : *Alphacetylmethedol*

ألفا - ٣ - استيو كسى - ٦ - ثنائى ميثيل أمينو - ٤، ٤ - ثنائى فثيل هيتان

Alpha - 3- acetoxy - 6- dimethylamino - 4.4 -
diiphenylheptane

مثل : N.1.H 2953

(١٢) ألفا ميبرودين : *Alphameprodine*

ألفا - ٣ - اثيل - ١ - ميثيل - ٤ - فثيل - ٤ - بروبيو نو كسى بيريدين .

Alpha-3-ethyl-1-methyl-4-phenyl-4 propionoxypiperidine.

مثل : Nu 2 J 1932

(١٢) - ألفا ميثادول : *Alphamethadol*

ألفا - ٦ - ثنائي ميثيل أمينو - ٤، ٤ - ثنائي فثيل - ٣ - هيتانول

Alpha -6- dimethylamino -4,4- diphenyl -3-heptanol.

(١٤) - الليليل برودين : *Allylprodine*

٣ - الليل - ١ - ميثل - ٤ - فثيل - ٤ - بربونوكسي بيريدين :

3- allyl -1-methyl -4- phenyl-4- phenyl -4-Propionoxypiperidine.

مثل : Alporidine (N.I.H 7440)

(١٥) امفيتامين : *Amftamine*

(±) - ٢ - أمينو - ١ فثيل بروبان

(±) -2- amino -1- phenylpropane.

Anorexine - Actedron Bazedrin - Aktedron : مثل

مع ملاحظة أن ليفو امفيتامين لا يعتبر مادة مخدرة .

(١٦) أموباريتال : *Amobarbital*

٥ - اثيل - ٥ - (٣- ميثل بيوتيل) حمض باربيتوريك

5) ethyl -5- (3- methylbutyl) barbituric acid.

٥ - اثيل - ٥ - ايزوبنتيل حمض باربيتوريك

5) ethyl -5- isopenthlbarbituric acid

مثل : Amytal

(١٧) - انيليريدين : *Anileridine*

١ - بارا - أمينوفين اثيل - ٤ - فثيل بيريدين - ٤ - حمض كار بوكسيليك

استراثيلي

1- para - aminophenethyl - -4- phenylpiperidine -
4- carboxylic acid ethyl ester.

او : ۱- [۲- (بارا - آمینو فیل) - ایل] - ۴ - فیل پیریدین - ۴ -
حص کاربو کسلیک استرالی .

1- [2- (P - aminophenyl) - ethyl] -4-
phenylpiperidine -4- carboxylic acid ethyl ester.

مثل : Leritine - (MIK 89) (WIN 13797)

(۱۸) - ایتوکسیریدین : *Etoixeridine*

۱- [۲- (۲- هیدروکسی ائوکسی) ایل] - ۴ - فیل پیریدین - ۴ -
حص کاربو کسلیک استرالی .

1- [2-(hydroxyethoxy) -ethyl]-4- phenylpiperidine -4-
carboxylic acid ethyl ester.

مثل : Atenotax - Atenos - Carbetidine - U.C2073

(۱۹) - ایتونیتازین : *Etonitazene*

۱- ثانی ایل امینو ایل - ۲ - بارا - ائوکسی بتریل - ۵ -
نیتریتریدازول .

1- diethylaminoethyl -2 pare - ethoxybenzy -5-
nitrobenzimidazole.

مثل : (N. I. H- 7606)

(۲۰) - هیدروکودون : *Hydrocodone*

ثانی هیدروکودینون

Dihydrocodeinone

مثل : Ambenyl - Calmodid - Dicodide - Diconone -

Biocodone

(۲۱) - هیدروکسی پیتیدین : *Hydrox pethidine*

٤- میناٹ هیدروکسی فنیل - ١ - میٹیل پیریڈین - ٤ - حمض کاربو
کسیلیک استراییلی .

4- meta - hydroxylpheny - 1- methyl - piperdine - 4-
carboxylic acid ethyl ester.

أو : ١ - میٹیل - ٤ - (٣- هیدروکسی فنیل) پیریڈین - ٤ - حمض کاربو
کسیلیک استراییلی .

1- methyl - 4- (3- hydroxyphernyl) - piperidine - 4
- Carboxylic acid ethyl ester.

(٢٢) - هیدرومورفون : *Hydromorphone*

ثنائی هیدرومورفون

Dihydromorphinone

مثل : Laudadin - Dilaudide - Dimorphoe

(٢٣) - هیدرومورفینول : *Hydromorphinol*

٤ ١- هیدروکسی ثنائی هیدرومورفون

14- hydroxydihydromorphine

مثل : (N.I.H - 7472)

(٢٤) ایزومیتادون : *Isomethadone*

٦- ثنائی میٹیل آمینو - ٥ - میٹیل - ٤, ٤ - ثنائی فنیل - ٣ - هیکسانون

6- dimethylamino - 5- methyl - 4,4 - dipheyl - 3-
hexanone

مثل : Isoadanon - Isoamidone (N.I.H. - 2880)

(٢٥) پتیدیڈین : *Pethidine*

١- میٹیل - ٤ - فنیل پیریڈین - ٤ - حمض کاربوکسیلیک استراییلی

1- methyl - 4- phenylpiperidine - 4- carboxylic acid
ethyl ester.

٢٢

مثل : Dolantin – Demetrol – Dolosile

(٢٦) : - وسيط البيتدين ألف : *Pethidine Intermediate - A*

٤ - سيانو - ١ - مثيل - ٤ - فثيل بيريدين .

4- Cyano - 1 - methyl - 4 - phenylpiperidine.

أو : ١ - مثيل - ٤ - فثيل - ٤ - سيانو بيريدين

1- methyl - 4- phenyl - 4- cyanopiperidine.

مثل : (Pre - Pethidine)

(٢٧) - وسيط البيتدين ب : *Pethidine Intermediate - B*

٤ - فثيل بيريدين - ٤ - حمض كاربو كسيلك استرايلى

4- phenylpiperidine - 4- carboxylic acid ethyl ester.

أو : اثيل - ٤ - فثيل - ٤ - بيريدين كاربو كسيلات

Ethyl - 4- phenyl - 4- piperidinecarboxylate.

مثل : Meperidinic acid

(٢٨) : - بنيددين وسيط ج : *Pethidine Intermediate- C*

١ - مثيل - ٤ - فثيل بيريدين - ٤ - حمض كاربو كسيلك .

1- methyl - 4 - phenylpiperidine - 4 - carboxylic acid.

مثل : Meperidinic acid

(٢٩) - بسيلوسيبين : *Psilocybine*

٣ - (٢ - ثنائى مثيل أمينو اثيل) اندول - ٤ - يل - ثنائى هيدروجين فوسفات

3- (2- dimethylamino ethyl) indol - 4- yl- dihydrogen phosphate.

(٣٠) - بروبيريدين : *Properidine*

١ - مثيل - ٤ - فثيل بيريدين - ٤ - حمض كاربو كسيلك استرايزوبرويل

1- methyl - 4- Penhlpiperidine - 4- carboxylic acid isopropyl ester.

مثل : Geveline – Ipopethidine – Isopedine

(۳۱) - بروپیتازین : *Proheptazine*

۱ ، ۳ - ثنائی متیل - ۴ - فیل - ۴ - بروپینوکسی ازاسیکلوپنتان

1.4 - dinethyl - 4 - phenyl - 4 - propionoxyazacycloheptane.

أو : ۱ ، ۳ ثنائی متیل - ۴ - فیل - ۴ - بروپینوکسی سداسی متیل اینیمین

1.3 - dimethyl - 4 - phenyl - 4 - propionoxyhexa
methl eneimine.

مثل : Dimepheprimine – (Wy 757)

(۳۲) - پیریترامید : *Piritramide*

۱ - (۳ - سیانو - ۳,۳ - ثنائی فیل پرویل) - ۴ - (۱ - پیریدینو)
پیریدین - ۴ - محض کاربوکسیلیک آمید .

1- (3- Cyano - 3.3 - diphenylpropyl) - 4 - (1 -
Piperidinon) Piperidine - 4 - car - boxylic acid
amide.

أو : ۲,۲ - ثنائی فیل - ۴ - [۱ - ۴ - کاربامویل - ۴ - پیریدینو]
بیوترونیتریل .

2,2 - diphenyl - 4 - [1- (4- carbamoyl - 4-
piperidino)] butyronitrile.

مثل : Dipidolor – (R. 3365) – Piridolan

(۳۳) - بیگزیترامید : *Bezitrarnide*

۱ - (۳ - سیانو - ۳,۳ - ثنائی فیل پرویل) - ۴ - (۲ - اوکسو - ۳ -
برویونیل - ۱ - بتزید آزولینیل) - پیریدین .

1- (3- cyano - 3.3 - diphenylpropyl) -4- (2- oxo -3- propionyl -1- ben zimidazolonyl) - piperididne.

مثل : R. 4845

(٣٤) - بنتريثيدين : *Benzethidine*

١- (٢- بنزيل أوكسي اثيل) - ٤ - فليل بيريدين - ٤ - حمض كاربو
كيسليك امتر ايلي .

1- (2- benzyloxyethyl) -4- phenylpiperidine -4- carboxylic acid ethly ester.

(٣٥) - بنزويل مورفين : *Benzoylmorphine*

امتر المورفين مع حمض الهرويك .

An ester of morphine with benzoic acid.

(٣٦) - بنزويل مورفين : *Benzylmorphine*

٣- بنزيل مورفين .

benzylmorphine-٢

مثل : Peronine

(٣٧) - بيتا استيل ميتادول : *Betracetylmethadol*

بيتا - ٣ - استيروكسي - ٦ - ثنائي مثيل امينو - ٤,٤ - ثنائي فليل هيتان

Beta -3- acetoxy -6- dimethylamino - 4.4 diphenylheptane.

(٣٨) - بيتا برودين : *Betaprodine*

بيتا - ١ - ، ٣ - ثنائي مثيل - ٤ - فليل - ٤ - بروبيو نوكسي بيريدين

Beta - 1.3 - dimethyl -4- phenyl -4- propionoxypiperidine.

أو : بيتا - ٣ - اثيل - ١ - مثيل - ٤ - بروبيو نوكسي بيريدين

Beta -3- ethyl -1- methyl -4- propionoxypiperidine.

(٤٠) بيتا ميتادول : *Beta Methadol*

بيتا - ٦ - ثنائي مثيل امينو - ٤,٤ - ثنائي فليل - ٣ - هيتانول

Beta -6- dimethylamion - 4.4- diphenyl -3- heptanol.

(٤١) *Piminodine* : بيمينودين

٤ - فيل - ١ - (٣ - فيل أمينو برويل) بيريدين - ٤ - حمض كاربو
كسيلك استر اليلي .

4- phenyl - 1 - (3 phenylaminopropyl) piperdine -
4- caboxylic acid sthyl ester.

مثل : Alvodine - Anopridine - Cimadon

(٤٢) *Butalbital* : بوتالبيتال

٥ - الليل - ٥ - ايزوبوتيل حمض باربيتوريك .

5- allyl -5- isobutyl barbituric acid.

بذاته وأملاحه بداتها في جميع أشكالها الصيدلية المختلفة .

مثل : Amidalagon - Sqasmoxale - Tetrallobarbitol

(٤٣) *Trimeperidine* : ثلاثي ميريدين

١ ، ٢ ، ٥ - ثلاثي ميل - ٤ - فيل - ٤ - بروبيونوكسي بيريدين .

1.2.3 - trimeethyl - 4 - phenyl - 4-
propionoxypiperidine.

مثل : Isoromedol - Promedol

(٤٤) *Diethylthiambutene* : ثنائي اثيل الثيامبوتين

٣ - ثنائي ايل أمينو - ١,١ - ثنائي - ٢ - ثينيل - ١ - يوتين .

3- deiethylamino - 1,1 di (2 ' - thienyl) - 1- butene.

مثل : Diethbutin (N.I.H 4185) - Themalon

(٤٥) *Dioxaphetyl butyrate* : ثنائي او كسافيتيل بيوتيرات

اليل - ٤ - مورفولينو - ٢,٢ - ثنائي فيل بيريرات .

Ethyl - 4 - morpholineo - 2.2 - diphenylbutyrate.

مثل : Amidalagon - Sqasmoxale

(٤٦) *Dipipanone* : ثنائي بيبانون

٤,٤ - ثنائي فنييل - ٦ - بيريدين - ٣ - هبتانون

4.4 diphenyl -6- piperidine -3- heptanone.

Fenpidon - Pamedone - Diconal : مثل

(٤٧) - ثنائي هيدرومورفين : *Dihydromorphine*

مثل : *Paramorfan*

(٤٨) ثنائي فينو كسيلا ت : *Diphenoxylate*

١ - (٣ - سيانو - ٣,٣ - ثنائي فنييل بروبيل) - ٤ - فنييل بيريدين - ٤ -
حمض كاربو كسيلي استر ايثيلي .

1- (4- cyano -3.3 - dihenylpropy) -4- phenylpiperidine -4- carboxylic acid ethl ester.

أو : ٢,٢ - ثنائي فييل - ٤ - (٤ - كاربو كسي - فنييل بيريدينو) -
بيوترونيتريل .

2.2 - diphenyl -4- carbethoxy -4- phenyl piperidine) - butyronitrile.

مثل : *Diphenoxyle J (R. 11421) - 1592*

وكذلك مستحضراته التي تزيد نسبة المادة في الجرعة الواحدة فيها عن ٢,٥
ملليجرام محسوبة كقاعدة وتحتوى على كمية من سلفات الأتروبين تعادل على
الأقل ١% من جرعة ثنائي الفينو كسيلا ت . *

(٤٩) - ثنائي فينو كسين : *Difenoxin*

١ - (٣ - سيانو - ٣,٣ - ثنائي فنييل - بروبيل) - ٤ - فنييل حمض
ايزونيبيكوتيك .

١- (3- cyano - 3.3 - diphenylpropyl) -4- phenyl isonipecotic acid.

وكذلك مُستحضراته التي تحتوي الجرعة الواحدة فيها على أكثر من ٠,٥ ملليجرام من المادة مخلوطة مع سلفات الأتروبين بكمية تعادل ٥٠% على الأقل من كمية المادة ثنائي الفينوكسين .

(٥٠) - ثنائي ميثيل التيامبيوتين : *Dimethylthiambutene*

٣- ثنائي ميثيل أمينو - ١,١ - ثنائي - ٢ - ثينيل - ١ - بيوتين .

3- dimethylamine - 1,1 - di (2- theenyl) -1- butene.

مثل : *Dimethibutin*

(٥١) - ثنائي مفيبتانول : *Dimepheptanol*

٦- ثنائي ميثيل أمينو - ٤,٤ - ثنائي فنييل - ٣ - هيتانول

6- dimethylamino - 4.4 - diphenyl - 3 - heptanol.

مثل : *Amidol - Methadol (N.I.H 2933)*

(٥٢) - ثنائي مينوكسادول : *Dimenoxadol*

٢- ثنائي ميثيل أمينو اثيل - ١ - اوكسن - ١,١ - ثنائي فنييل استيات .

2- dimethylamino ethyl -1- ethoxy - 1.1 - diphenylacetate.

أو : ثنائي ميثيل أمينو اثيل فنييل - الفا - اوكسي استيات

Dimethylamino ethyl diphenyl -a- ethoxyacetate.

مثل : *Lokarin*

(٥٣) - ثيباكون : *Thebacon*

استيل ثنائي هيدروكودينيون

Acetyldihydrocodeinone.

أو : استيل ديميثيل ثنائي هيدروثيباين

Acetyldemethyl dihydrothobaine

مثل : *Acedicon - Novocodon*

(٥٤) - ثيباين : *Thebaine*

٦,٣ - ثنائي ميتوكسي - ن - مثيل - ٥,٤ - ايوكسي - مورفينا دين -
٨,٦

3.6 - dimethoxy - N - methyl - 4.5 - epoxy -
Morphinadien - 6.8.

Paranorphin - 1986 - مثل :

(٥٥) - جلوتيثيميد : *Glutethimid*

٢ - اليل - ٢ - فثيل جلو تاريميد

3- ethy -2- phenylglutarimide

Dormine - Doriden - Alfidim : مثل :

(٥٦) - حشيش : *Cannabis*

جميع أنواعه ومسمياته مثل الكمنجة أو البانجو أو المارجوانا أو غير ذلك
من الأسماء التي قد تطلق عليه ، الناتج أو المحضر أو المستخرج من ثمار أو أوراق
أو سيقان أو جذور أو راتنج نبات القنب (كتابيس سايتفا) ذكرنا كان أو أنثى .
المستحضرات الجاليتوسية للقنب (الخلاصة أو الصبغة) .
المستحضرات التي قاعدتها خلاصة أو صبغة القنب .

مستحضرات راتنج القنب (أي كافة المستحضرات المحتوية على عنصر
القنب الفعال أي الراتنج بأي نسبة كانت) . خلاصة النبات أو أي جزء منه
مثل زيت الحشيش .

المساحيق المكونة من كل أو بعض أجزاء نبات الحشيش مثل مسحوق
الحشيش أو في أي خليط آخر .

الروتنجات الناتجة من النبات سواء كانت في صورة نقية أو على شكل
خليط أي كان نوعه .

(٥٧) - ديكسا مفيتامين : *Dexamfetamine*

(±) - ۲ - ؛ آمینو - ۱ - فیل پروپان .

(±) -2- amino -1- phenylpropan.

(±) - الفا - متیل فین ایل آمین

(±) -a- methyl phenethylamine.

مثل : Maxiton - Dexedrine

(۵۸) - دکستر و مورامید : *Dextromoramide*

(+) - ۴ - [۲ - متیل - ۴ - اوکسو - ۳,۳ - ثانی فیل - ۴ - (۱ -

پیرولیدینیل) - بتیل] مورفولین .

(+) -4- [2-methyl -4- oxo - 3.3 J diphenyl -4- (1-pyrrolidinyl) buty] morpholine.

او : (+) - ۳ - متیل ۲,۲ - ثانی فیل - ۴ - مورفولینو بیوتیریل پیرولیدین

d-3- methyl - 2.2 - diphenyl -4- morpholine butyrylpyrrolidine.

او : (+) - ۲,۲ - ثانی فیل - ۳ - متیل - ۴ - مورفولینو بیوتیریل

بیولیدین .

(+) - 2.2 - diphenyl -3- methyl -4- morpholinobutyrylpyrrolidine.

مثل : Pyrrolamidol (N.L.H 7422) (SKFD 5137)

(۵۹) - دروتبانول : *Drotebanol*

۴,۳ - ثانی میوکسی - ۱۷ - متیل مورفینان - ۶ بیتا ۱۴ - دیول

3.4 - dimethoxy -17- methylmorphinan - 6B,14 - diol.

(۶۰) - ثانی امپرومید : *Diampromide*

ن - [۲ - (متیل فین ایل آمینو) پروپیل] پروپونانیلید

N - [2- (methylphenethylamino) - propyl] propinanilide.

(۶۱) - دیزومورفین : *Desomorphine*

ثنائي هيدرودى أوكسى مورفين Dithydeoxymorphine

أو : ٤، ٥ أوكسى - ٣ - هيدروكسى - ن - ميثيل مورفين ن

4.5 epoxy -3- hydroxy -N- methylmorphinan

مثل : Permonid

(٦٢) - راسيموراميد : *Racemoramide*

(+) - ٤ - [٢ - ميثيل - ٤ - أوكسو - ٣، ٣ - ثنائي فثيل ت ٤ - (١) -

بيرولدنيل) بيوتيل] مورفولين .

(+) - 4- [2- methyl - 4oxo - 3.3 0 diphenyl - 1-
pyrrolidiny] buty] morpholine.

أو : (+) - ٣ - ميثيل - ٢، ٢ - ثنائي فثيل - ٤ - مورفولينو بيوتيريل -
بيرولدنيل .

(+) - 3- methyl - 2,2 - diphenyl - 4 - morpholino
butyrylpyrrolidine.

مثل : (N.I.H. 7421) DKF 5137

(٦٣) - راسيمورفان : *Racemorphan*

(+) - ٣ - هيدروكسى - ن - ميثيل مورفينان

(+) - 3- hydroxy - N - methylmorphinan

مثل : Citarin - Methorphan (1-5431)

ويلاحظ أن ديكستروفان Dextrphan لا تعتبر مادة مخدرة .

(٦٤) - راسيميثورفان : *Racemethorphan*

(±) - ٣ - ميثوكسى - ن - ميثيل مورفينان

(±) - 3- methoxy -N- methylmorphinan

مثل : Methorphan (Ro.1-5470)

ويلاحظ أن ديكستر وميثورفان Dextromethorphan لا يعتبر مادة مخدرة

(٦٥) - سيكوبيا ريبیتال : *Secobarbital*

٥- الليل ٥ - (١- مئيل بيوتيل) حمض باربيتوريك .

5- allyl -5- (1- methylbutyl) barbituric acid.

بذاته وأملاحه بذاتها في جميع اشكالها الصيدلية المختلفة .

مثل : Seconal - Quinalbrabital

(٦٦) - فينادوكسون : *Phenadoxone*

٦- مورفولينو - ٤، ٤ - ثنائي فيل - ٣ - هيتانون

6- morpholine - 4.4 - diphenyl -3- heptanone.

مثل : (C.B.11)- Heptagin

(٦٧) - فينازوسين : *Phenazocine*

٢- هيدروكسي - ٩، ٥ - ثنائي مئيل - ٢ فين ائيل - ٧، ٦ - بنزومورفان .

2- hydroxy -5.9 dimethyl -2- phenethyl -6.7 -
benzomorphane.

أو : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ - هيكسا هيدرو - ٨ - هيدروكسي -

١١، ٦ - ثنائي مئيل - ٣ - فين ائيلي - ٦، ٢ - ميثانو - ٣ - بنزازوسين .

1.2.3.4.5.6 - hexahydro -8- hydroxy -6.11 -
dimethyl -2.6- methano -3- benzazocine.

مثل : Narcidine - Peinadol- (N.I.H. 7519)

(٦٨) - فينا مبروميد : *Phenampromide*

ن - (١- مئيل - ٢- بيبيريدينو ائيل) برويونانيليد

N - (1- methyl -2- piperidinoethyl) propionanilide.

أو : ن - (٢- (١- مئيل بيبيريد - ٢ - ويل) ائيل) - برويونانيليد .

N d2- (1- methylpiperid - 2 - yl) ethyl] -
propionanilide.

(٦٩) - فنتانيل : *Fentanyl*

١- فين ائيل - ٤ - ن - برويونيل انيلينو بيبيريدين .

1- phenethyl -4- N- Proionylanilinopiperidine.

مثل : (R. 4263) Thalamonial

(٧٠) - فینو پیریدین : *Phebopiridine*

١- (٣- هیدروکسی - ٣- فیل برویل) - ٤- فیل پیریدین - ٤- حمض
کاربوکسیلیک استر ائیلی .

1- (3- hydroxy -3- phenylpopyl) 4-
phenylpiperidine-4- carboxylic acid ethl ester.

أو : ١- فیل - ٣- (٤- کاربیکسی - ٤- فیل پیریدین) - بروبانول .

1- phenyl -3- (4- carbethoxy -4- phenyl - piperidine)
-propanol.

مثل : (R.1406) Phenopropidine

(٧١) - فینو مورفان : *Phenomorphane*

٣- هیدروکسی - ن - فین ائیل مورفان .

3- hydroxy -N- phenethylmorphinan

Furethidine : فیوریتیدین

١- (٢- رباعی هیدرو فوریل اوکسی ائیل) - ٤- فیل پیریدین - ٤- حمض
کاربوکسیلیک استر ائیلی .

1-(2-tetrahydrofurfuryloxethy)-4-
phenylpiperidine-4- carboxylic acid ethyl ester.

مثل : (TA 48)

(٧٢) - کلونیتازین : *Clonitazene*

٢- بارا - کلوبزیل) - ١- ثائی امینو ائیل - ٥- نیتروبنزیلید ازل .

(2- para - chlorbenzyl) 1- diethylaminoethyl -5-
nitrobenzimidazole.

(٧٤) - کودوکسیم : *Codoxime*

ثنائی هیدرو کودینون - ٦- کاربوکسی میل اوکسیم .

dihydrocodeinone-6- carboxymethyloxime.

(٧٥) کیتو بیמידون : *Ketobemidone*

٤- ميتا - هيدوكسى فيل -١- ميثل -٤- برويونيل بيريدين .

4- meta - hydroxyphenyl -1- methyl -4- propionylpiperidine.

أو : ٤- (٣- هيدروكسى فيل -١- ميثل -٤- برويونيل بيريدين .

4- (3- hydroxyphenyl) -1- methyl -4- propionylpiperidine. .

أو : ١- ميثل -٤- ميتاهيدروكسى فيل -٤- برويونيل بيريدين .

1-methyl -4- metahydroxyphenyl -4- propionylpiperidine.

مثل : Cliradon - Ketogan

(٧٦) - (+) - ليسرجيد : *Lysergide* - (+)

(+) - ن ، ن - ثائى ائيل ليسارجاميد (د- هض ليسرجيك ثائى ائيل اميد)

(+) -N.N - diethyllysergamide (d- lysergic acid diethylamide) .

مثل : LSD - (LSD-25)

(٧٧) - ليفورفانول : *Levorphanol*

(-) - ٣- هيدروكسى -ن- ميثل مورفينا ن .

(-) -3- hydroxy -N- methylmorphinan.

مثل : Levorphan - Dromoran - (N.L.H 45900)

ويلاحظ أن :

ديكستروفان لا تعتبر مادة مخدرة *Dextrophan*

(٧٨) ليفوفنيسيل مورفان : *Levophenacilmorphinan*

(-) - ٣- هيدروكسى - ن - فيناسيل مورفنان .

(-) -3- hydroxy -N- Phenacilmorphinan.

مثل : (Ro. 4-0288) (N.I.H 7525)

(٧٩) ليفرموراميد : *levomoramide*

(-) - ٤ - (٢ مئيل - ٤ - أو كسو - ٣,٣ - ثنائى فئيل - ٤ - ١) -
بيروليدينل) بيوتيل) مورفولين .

(-) 4- [2- methyl -4- oxo - 3,3 diphenyl -4- (1-
pyrrolidiny) bytyl] moopholine.

أو : (-) - ٣ - مئيل - ٢,٢ - ثنائى فئيل - ٤ - مورفولينو - بيوتيريل -
بيروليدين .

L-3- kethyl -2,2 - diphenyl -4- mirpholino -
butryl - pyrrolidine.

(٨٠) - ليفوميثورفان : *Levomethorphan*

(-) - ٣ - ميثوكسى - ن - مئيل مورفينان .

(-) -3- methoxy -N- methlmorphinan.

مئيل : (Ro. 1- 5470/6)

ويلاحظ أن :

Dextromethorphan ديكسترو ميثورفان لا يعتبر مادة مخدرة

(٨١) - مئيل ثنائى هيدرومورفين : *Mathyldihydromorphine*

٦ - مئيل ثنائى هيدرومورفين . *6- methyldldromorphine* .

مئيل : 2178

مئيل - دلتا - ٦ - دى أو كسى مورفين .

(٨٢) - مئيل ديزورفين : *Methylesorphine*

6- methyl - delta -6- deoxymorphine.

مئيل : *Mathyldesomorphin* (MK 57)

(٨٣) - مستخلصات قش الخشخاش : *Concentrate of poppy straw*

المادة الناتجة من عملية تركيز قويات قش الخشخاش .

The material arising when poppy straw has
entered into a process for the concentration of its

alkaloids when such material is made available in trade.

(٨٤) - وسيط الموراميد : *Moramid intermediate*

٢- ميثيل ٣- مورفولينو -١,١ ثنائي فثيل بروبان حمض كاربوكسيليك .

2- methyl-4- morpholino 1,1 diphenylpropane
carboxylic acid.

أو : ١,١ - ثنائي فثيل -٢- ميثيل -٣- مورفولينو بروبان حمض كاربوكسيليك .

1,1 diphenyl -2- methyl-3- morpholino
propanecarboxylic acid.

مثل : pre - moramide

(٨٥) - مورفيريدين : *Morpheridine*

١- (٢- مورفولينو اثيل) -٤- فثيل يبيريدين -٤- حمض كاربوكسيليك

استر اثيلى .

1- (2- morpholinoethyl) -4- phenylpiperidine -4-
carboxylic acid ethyl ester.

مثل : Morpholino -ethylnorpethidine

(٨٦) - مورفين : *Morphine*

كافة مستحضرات المورفين المدرجة والفير مدرجة في دساتير الأدوية والتي
تحتوى على أكثر من ٠,٢ ٪ من المورفين ، مخلفات المورفين في مادة غير فعالة
سائلة أو صلبة أيا كانت درجة تركيزها .

٨,٧ - ديهيدرو - ٥,٤ - أيوكسى - ٦,٣ ثنائي هيدروكسى - ن - ميثيل
مورفينان .

7,8 - dehydro -4,5 epoxy -3,6 -dihydroxy - N-
methyl -morphinan.

(٨٧) - ميتازوسين : *Metazocine*

٢- هيدروكسى -٢, ٥, ٩ - ثلاثى ميثيل - ٧,٦ - بزمورفان

2-hydroxy-2,5,9-trimethyl-6,7-benzomorphan.

أو : ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ - سادسي هيدرو - ٨ - هيدروكسي - ٣، ٦،
١١ - ثلاثي مثيل - ٦، ٢ - ميثانو - ٣ - بزايسين .

1.2.2.3.4.5.6 - hexahydro-8 hydroxy-3.6.11 - trimethy-2.6-methano-3- benzaxocine.

Methobenzorphan (N.I.H. 7410) : مثل

(٨٨) - ميتوبون : Metopon

٥ - مثل ثنائي هيدرو فينون .

5-methyldihydromorphinone.

Methyldihydromorphinone - 1586 : مثل

٦ - ثنائي مثيل أمينو - ٤، ٤ - ثنائي فيل - ٣ - هيتانون .

6-dimethylamino-4,4 0 dipheny-3-heptanone.

Amilone - Heptamidon - Dolopin - physeptone : مثل

(٩٠) - وسيط الميثادون : Methadone Intermediate

٤ - سيانو - ٢ - ثنائي مثيل أمينو - ٤، ٤ - ثنائي فيل بيوتان .

4-cgano-2-dimethylamino-4.4-diphenyl butane.

أو : ٢ - ثنائي مثيل أمينو - ٤، ٤ - ثنائي فيل - ٤ - سيانوبيوتان .

2-dimethylamino-4.4-diphenyl-4-cyanobutane.

Pre-methadone : مثل

(٩١) - ميثامفيتامين : Methamphetamine

(+) - مثيل أمينو - ١ - فيل برويان .

(+)-2-methylamino-1-phenylpropane.

Methedrine : مثل

(٩٢) - ميثاكوالون : Methaqualone

٢- ميثيل ٣- أورثو - توليل - ٤ (٣ يد) كينازواينون .

2- methyl-3- O- tolyl-4 (3H)-quinazolinone.

مثل : Revonal

(٩٢) - ميثيل فينيدات : *Methylphenidate*

٢- فيل - ٢ - (٢- بيريديل) استر ميثيلي حمض الخليك .

2-phenyl-2- (2-piperidyl) acetic acid methy ester

بذاته وأملاحه لهذا في جميع أشكالها الصيدلانية المختلفة .

مثل : Ritalin

(٩٤) ميروفين : *Myrophine*

ميروستيل بزيل مورفين . *Myristylbenxylmorphine*.

مثل : (N.I.H. -5986 A) *Myristyl peronine*

(٩٥) نوراسيميثادول : *Noracymethadol*

(±) - ألفا - ٣ - استوكسي - ٦ - ميثيل أمينو - ٤, ٤ - ثنائي فيل هيتان .

4.4 - alpha - 3- aceetoxy -6- methylamino -
diphenylheptane.

مثل : (N.I.H - 7667)

(٩٦) - نوربيبانون : *Norpipanone*

٤, ٤ - ثنائي فيل - ٦ - بيريدينو - ٣ - هيكسانون .

4.4 - diphenyl- 6- piperidino -3- hexanone.

مثل : Hexalgon

(٩٧) نورليفورفانول : *Norlevorphanol*

(-) - ٣ - هيدروكسي مورفينان .

(-) 3-3 hydroxymorphinan

مثل : (RO. -1- 7687) (N.I.H. - 6539)

(٩٨) نورمورفين : *Normorphine*

دی میثل مورفین Demethylmorphine

أو : ن - دی میثیلاند مورفین N-demethylated morphin

(۹۹) نور میتادون : Normethadone

۶- ثنائی میثل آمینو - ۴،۴ - ثنائی فیل - ۳ - هیکسانون .

6- dimethylamino - 4.4 diphenyl - 3- hexanone.

أو : ۱ - ثنائی میثل آمینو - ۳،۳ - ثنائی فیل - ۴ - هیکسانون .

1- dimethylamino - 3.3 - diphenyl - 4- hexanone.

أو : ۱،۱ - ثنائی فیل - ۱ - ثنائی میثل آمینو ائیل - ۳ - بیوتانون .

1.1 - diphenyl - 1- dimethylaminoethyl - 2- butanone

مثل : Mepidon - Veryl Deatussan - Extussin - Ticarda

(۱۰۰) نیکومورفین : Nicomorphine

۶،۳ - ثنائی نیکوتینیل مورفین 3.6 dinicotinylmorphine

أو : ثنائی - حمض نیکوتینک استر المورفین .

Di - nicotinic acid ester of morphine.

مثل : Nicophine - Vandal

(۱۰۱) تتراهیدروکانتا بینول : Tetrahydrocannabinol

۱ - هیدروکسی - ۳ - بتیل - ۶ أو ۷ و ۱۰ و ۱۰ - رباعی هیدرو -

۹،۶،۶ - ثلاثی میثل - ۶ - ید - ثنائی پرو (ب . د) پیران .

1- 3 pentyl - 6a - 7,10,10a - terahydro- 6,6,9

trimethy - 6H - di-denzo (b,d) pyran.

(۱۰۲) - اس تی بی . دی أو ام : STP,DOM

۲ - آمینو - ۱ - (۵،۲ - ثنائی میثوکسی - ۴ - میثل) فیل پروبان .

2-amino - 1-(2.5- dimethoxy - 4- methyl)

phenylpropane.

(۱۰۳) دی م ه پ : DMIHP

۳- (۱، ۲- ثنائی منیل هیتیل) - ۱ - هیدروکسی - ۷، ۸، ۹، ۱۰ - رباعی هیدرو - ۶، ۹، ۱۰ ثلاثی منیل - ۶ ید - ثنائی پرو (ب، د) بیران .

3- (1.2 dimethylheptyl) - 1 - hydroxy - 7,8,9,10 - tetrahydro 6,6,9 trimethyl - 6H - dibenzo (b,d) pyran.

(۱۰۴) *Psilocine - psilotsin* : سیلوسین و سیلوتسین :

۳- (۲- ثنائی منیل آمینو ائیل) - ۴ - هیدروکسی اندول .

3- (2- dimethylaminoethyl (-4- hydroxyindole

(۱۰۵) *Nescaline* : - مسکالین :

۳ ، ۴ ، ۵ ثلاثی میتوکسی فین ائیل آمین .

3.4.5 - trimethoxyphenethylamine.

(۱۰۶) *Paraheyl* : - پاراهکیل :

۳- هیکسل - ۱ - هیدروکسی - ۷، ۸، ۹، ۱۰ - رباعی هیدرو - ۶ ،

۶ ، ۹ ثلاثی منیل - ۶ ید - ثنائی پرو (ب ، د) بیران .

3- hexyl - 1- hydroxy - 6.8.9.10 - tetrahydro -

6,6,9- trimethyl - 6H - dibenzo (b,d) pyran.

(۱۰۷) *DET* : - دی ا ت :

ن ، ن ثنائی ائیل تریتامین : *N,n- diethyltryptamine*

(۱۰۸) *DMT* : - دی م ت :

ن ، ن ثنائی منیل تریتامین : *N,n- dimethyltryptamine*

(۱۰۹) *Mecloqualone* : میکلو کوالون :

۳- (آورنو - کلورفیل) - ۲ - منیل - ۴ - (۳ ید) کینازولینون .

3- (o- Chlorphenyl) - 2- methyl - 4 - (3H) -

quinazolinone.

(۱۱۰) *Tenocyclidine* : تینو سیکلیدین :

۱- [۱- (2-thienyl) cyclohexyl] piperidine .

مثل : TCP

(١١١) روليكسيدين : *Rolicyclidine*

١- [١- فيل سيكلوهكسيل] بيروليدين

1-(1-phenencyclohexy) pyrrolidine : مثل phf or pcpy

(١١٢) اتيسيكليدين : *Eticyclidine*

ن - أثيل - ١ - فيل سيكلوهكسيل أمين.

N-ethyl - 1- phenencyclohexamine

مثل : PCE

(١١٣) - بنزفيتامين : *Benzfetamine*

ن - بزيل - ن - ألفا - ثائي مثيل فين اثيل أمين .

N-benzyl - N- a- dimethylphenethylamine.

بذاتها وأملاحها بذاتها في جميع أشكالها الصيدلية المختلفة .

(١١٤) - الفنتانيل : *Alfentanil*

ن - [١- ٢- (٤- اثيل - ٥, ٤ - ثائي هيدرو - ٥ أوكسو - ١ يد -

تترازول - ١ - يل] - ٤ - (ميثوكسي مثيل) - ٤ - بيريدنيل] - ن - فيل

بروباناميد .

N- 1- 2-(4-ethyl -4.5-dihydro-5- oxo-1H-tetrazol-l-
yl) ethyl]-4- (methoxymethyl-4-piperidinyl) -N-
phenylpropanamide.

مثل : Rapifen

(١١٥) - برول امفيتامين : *Brolamfetamine (DOB)*

داي ميثوكسي برمو امفيتامين *Dimethoxybromoamferamine*

(±) - ٤ - برمو - ٥, ٢ - ثائي ميثوكسي - ألفا - مثيل فين اثيل أمين .

(±) -4- bromo-2.5-Dimethoxy-a-
methlphenethylamine

أو : ٢، ٥ - ثنائي ميثوكسي - ٤ - بروموا مفيتامين Dimethoxy-

2.5- Dimethoxy-4- bromoamphetamine.

(١١٦) *Tenamfetamine* : تيناف مفيتامين :

Methylenedioxyamphetamine : ميثيلين ثنائي أوكسي امفيتامين :

الفا - ميثيل - ٣، ٤ - (ميثيلين ثنائي أوكسي) فين اثيل أمين .

a- methyl-3.4 (methylenedioxy) phenethylamine.

(١١٧) - بنتازوسين : *Pentazocine*

١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ - سداسي هيدرو - ١١، ٦ - ثنائي ميثيل - ٣ -

(-ميثيل - ٢ - بيونيل) - ٦، ٢ - ميثانو - ٣ - بزازوسين - ٨ - أول .

1,2,3 -hexahydro-6.11-dimethyl-3-(3-methyl-2-butenyl)2.6-methano-3-benzazocin-8-OL.

والمعروف تحت اسم موسيجون ، فورترال ، تالوين .

SoSegon, Fortral. Talwin.

(١١٨) - سوفنتانيل : *Sufenyanil*

ن - ٤ - (ميثوكسي ميثيل) - ١ - ٢ - (٣ - نيل) - اثيل - ٤ -

بيريديل [بروبيونانيليد .

4- (Methoxymethyl) -1-[2-(2-Thienyl)-ethyl]-4-piperidyl propionanilide.

(١١٩) - ثيوفنتانيل : *Thiofentanyl*

ن - ١ - ٢ - (٢ - نيل) اثيل - ٤ - بيريديل [بروبيونانيليد .

N-[1-(2-(2-Thienyl) -4- piperidyl propionanilide.

(١٢٠) - فنييتين : *Fenetylline*

٧ - ٢ - (الفا - ميثيل فينا اثيل) امينو [اثيل] ثيوفيلين .

7- [2-[(a - methylphenethyl) amino] ethyl] theophylline.

(١٢١) - الفا ميثيل فنييتانيل : *Alpha methylfentany*

ن - ١ - (الفا - ميثيل فين اثيل) - ٤ - بيريديل (بروبيونانيليد .

N-[1-(a-methylphenethyl)-4-piperidyl] propionanilide.

(۱۲۲) - پارا - فلوروفنتانیل : *Alpha methylfentanyl*

۴ - فلورو - ن - (۱ - فین ایل - ۴ - بیریدیل) بروپیونا نیلید .

4-fluoro-N-(1-phenethyl-4-piperidyl) propionanilide.

(۱۲۳) - بیتا - هیدروکسی فنتانیل : *Beta - hydroxy fentanyl*

ن - (۱ - بیتا هیدروکسی فین ایل) - ۴ - بیریدیل) بروپیونا نیلید .

N-[1-beta hydroxy fentanyl)-4-piperidyl] propionanilide.

(۱۲۴) - بیتا - هیدروکسی - ۲ - مثیل فنتانیل :

Beta - hydroxy-3- methyl fentanyl

ن - (۱ - بیتا هیدروکسی فین ایل) - ۳ - مثیل - ۴ - بیریدیل) بروپیونا نیلید

N- [1- (beta - hydroxy piperidyl] propio-nani- lide.

(۱۲۵) - ۲ - مثیل فنتانیل : *3- Methyl fentanyl*

ن - (۳ - مثیل - ۱ - فین ایل - ۴ - بیریدیل) بروپیونا نیلید .

N-(3-methyl-1- phenethyl-4-piperidyl] propionanilide.

(۱۲۶) - کاتیون : *Pentazocine*

(-) - الفا - ائینو بروپیوفینون *alpha-aminopropiophenone* - (-)

(-) - (کب) - ۲ - ائینو بروپیوفینون .

Or (-) - (S)-2- aminopropiophenone

(۱۲۷) - میتا کاتیون : *Methcathinone*

۲ - (مثیل آمینو) - ۱ - فیل پروبان - ۱ - واحد

2- (methy-lamimo) 1- phenylpropan -1- one

مثل Ephedrone الهیرون

(۱۲۸) - ارتیبیتامین : *Etryptamine*

۳ - (۲ - آمینو بوتیل) اندرول *3-(2-aminobutyl) indole*

(۱۲۹) - آمینورکس : *Aminorax*

٢- أمينو - ٥ - فيل - ٢ - أوكسازولين

2- amino -5-phenyl-2-oxazoline

(١٢٠) - ٤ - ميثيل أمينوركسي : 4-Methylaminoraz

(±) مقرون - ٢ - أمينو - ٤ - ميثيل - ٥ - فيل - ٢ - أوكسازولين .

oxazoline.
(±) 2-amino-4-methyl-4-methyl-5-pgenyl-2-

(١٣١) - (١) الفلونيترازيبام ومستحضراتها : flumitrazepam

٥ (و - فلوروفيل) - (١ ، ٣ - داي - هيدرو - ١ - ميثيل - ٧ نtro - ٢

هـ - ١ ، ٤ - برودايازين - ٢ - اون) .

5- (o-Fluorop 1-3 Dihydro-1-Methyl-7-Nitro-2H-
1.4 Benzodi-azepin-2-ONE).

وكذلك أى مستحضر أو مخلوط أو مستخلص أو أى مركب آخر يحتوى على
إحدى المواد المدرجة فى هذا الجدول أو أى أحد أملاحها أو نظائرها أو اثرائها
أو أملاح النظائر والاستيريات لهذه المواد وبأى نسبة كانت ما لم ينص على نسبة
محددة .

(١) أحيف بقرار وزير الصحة والسكان رقم ٢١ لسنة ١٩٩٩ - الوقائع المصرية - العدد ٣٩ ل ١٩٩٩/٢/٢٠ .

الجدول رقم (٢)

المستحضرات المستتاه من النظام المطبق على المواد المخدرة

(١) مستحضرات المورفين :

١- لبوس يودفورم المورفين

(لبوس واحد)

جرام	
٠,٣٢	يودر فورم
٠,٠١٦	كلوريدات المورفين
	زبدة كاكاو - كمية كافية لغاية جرام واحد .

٢- لصقة الأفيون :

٢٠	راتنج لامي
٣٠	ترينيتا
١٥	جمع أصفر
١٨	مسحوق لبان ذكر
١٠	مسحوق الجاوى
٥	مسحوق الأفيون
٢	بلسم البيرو

٣- لصقة الأفيون :

٢٥	خلاصة أفيون
----	-------------------

جرام

٢٥	راتنج لامي منقى
٥٠	لصقة الرصاص الصمغية

٤- لصقة الأفيون :

للبوس الواحد .

٨	راتنج لامى
١٥	تربتينا عادة
٥	جمع أصفر
٨	لبان ذكر مسحوق
٤	جماوى مسحوق
٢	مسحوق الأفيون
٩٠	بلسم البيرو
	٥- لصقة الأفيون :
١٠	مسحوق الأفيون الناعم
٩٠	لصقة راتنجية

٦- لصقة الأفيون (انظر التركيب تحت رقم ٥)

مخلوط بغيرها من اللصقات الواردة بالفارماكوبيا البريطانية أو
بكودكس الصيدلة البريطانى .

٧- مروح الأفيون :

ملليمتر

٥٠٠	صبغة الأفيون
٥٠٠	مروخ صابونى

٨- مروخ الأفيون (انظر التركيب الوارد تحت رقم ٧)

مخلوط بأحد المروحيات الواردة بالفارماكوبيا البريطانية أو
بكودكس الصيدلة البريطانى .

ملليمتر

٣٠	٩- مروخ الأفيون النوشادري : مروخ الكافور النوشادري :
٣٠	صيغة الأفيون
٥	مروخ اليلادونا
٥	محلول النوشادر المركز
١٠٠	مروخ صابوني كمية كافية لغاية

١٠- مروخ الأفيون النوشادري :

نفس التركيب الوارد تحت رقم ٩ مخلوطاً بأحد المروخات الواردة بالفارماكوبيا البريطانية أو بكودكس الصيدلة البريطانية .

١١- عجائن كاوية للأعصاب ومستحضرات تحتوي - عدا أملاح المورفين أو أملاح المورفين والكوكايين - على ما لا يقل عن ٢٥% من الأحماض الزرنيخية ويدخل في صنعها كربوزوت أو فينول بالمقدار اللازم لتكون متماسكة على شكل عجينة .

١٢- حبوب مضادة للإسهال :

جرام

٠,٦٤٨	كافور
٠,٠١٣	خللات الرصاص
٠,١٦٢	تحت نترات الزيموت
٠,٦٤٨	حمض التيك
٠,٠٢٠	مسحوق الأفيون

١٣- حبوب الديجيتالا والأفيون المركبة :

٠,٠٣١	مسحوق أوراق الديجيتالا
٠,٠١٩	مسحوق الأفيون

جرام	
٠,٠١٣	مسحوق عرق الذهب
٠,٠٧٨	كبريتات الكينين
كمية كافية	شراب الجملوكوز لعمل ١٢ حبة
	١٤- حبوب الزئبق :
٣٠,٠٨٩	مع الأفيون حبوب الزئبق
٠,١٩	مسحوق الأفيون لعمل ١٢ حبة
	١٥- حبوب الزئبق مع الطباشير والأفيون :
٠,٠٧٨	مسحوق عرق الذهب بالأفيون
	(تركيب هذا المسحوق مبين تحت رقم ٢١)
جرام	
٠,٠٧٨	مسحوق الزئبق بالطباشير
كمية كافية	سكر لبن
كمية كافية	شراب الجملوكوز لعمل ١٢ حبة
	١٦- حبوب عرق الذهب مع بصل العنصل :
٣٠	مسحوق عرق الذهب بالأفيون
	(تركيب هذا المسحوق مبين تحت رقم ٢١)
١٠	مسحوق بصل العنصل
١٠	راتنج نوشادري مسحوق
	شراب الجملوكوز - كمية كافية .
	١٧- حبوب كلور الزئبقيك بالأفيون :
٠,١٠	كلورور الزئبقيك المسحوق

٠,٢٠ خلاصة الأفيون
٠,٢٠ خلاصة عرق النجيل
	مسحوق عرقسوس كمية كافية لعمل ١٠ حبات :
	١٨- حبوب يودور الزنبقوز بالأفيون :
جرام	
٠,٥٠ يودور الزنبقوز الحديث التحضير
٠,٢٠ مسحوق الأفيون
٠,٣ مسحوق عرقسوس
	عسل أبيض كمية كافية لعمل ١٠ حبات :
	١٩- حبوب الرصاص مع الأفيون :
جرام	
٨٠ خللات الرصاص المسحوق
١٨ مسحوق الأفيون
٨ شراب الجلوكوز أو كمية كافية
	٢٠- حبوب التريتينا المركبة :
٠,٠٥ أفيون
٢,٠٥ كبريتان الكيتين
٣,٠٠ مية سائلة
٨,٠٠ تريتينا
	كربونات المغنيزيوم كمية كافية لعمل مائة حبة .
	٢١- مسحوق عرق الذهب المركب (مسحوق دوفر) :
١٠,٠٠ مسحوق عرق الذهب

مسحوق الأفيون ١٠,٠٠

مسحوق كبريتات البوتاسيوم ٨٠,٠٠

٢٢- مخاليط مسحوق دوفر :

انظر التركيب الوارد تحت رقم ٢١ مع الزيتق الطباشيري أو
الأسبرين أو الفيتاستين أو الكينين وأملاحه أو بيكربونات الصودا .

٢٣- مسحوق الكينو المركب :

جرام

مسحوق الكينو ٧٥

مسحوق الأفيون ٥

مسحوق القرفة ٢٠

٢٤- أقماغ الرصاص المركبة :

خلات الرصاص المسحوق ٢,٤

مسحوق الأفيون ٠,٨

ذهبدة الكاكاو كمية كافية لعمل ١٢ قمعا زنة كل منها حوالى
بجرام واحد .

٢٥- أقراص مضادة للزكام رقم ٢ :

مسحوق الأفيون ٠,٠٤٣

كبريتات الكينين ٠,٠٢٢

كلوريدات الشاذر ٠,٠٢٢

كافور ٠,٠٢٢

خلاصة أوراق البلادونا ٠,٠٤٣

٠,٤٣ خلاصة جذور خائق الذهب
	٢٦- أقراص مضادة للإسهال رقم ٢ :
٠,٠١٦ مسحوق الأفيون
٠,٠١٦ كافور
٠,٠٨ مسحوق عرق الذهب
جرام	
٠,٠١١ خلاصات الرصاص
	٢٧- أقراص مضادة للدوسنتاريا :
٠,٠١٣ مسحوق الأفيون
٠,٦٤٨ مسحوق عرق الذهب
٠,٣٢٤ مسحوق الزئبق المحلول
٠,٣٢٤ خلاصات الرصاص
٠,١٩٤٤ بزموث بيتاتافوتول
	٢٨- أقراص الزئبق مع الأفيون :
٠,٠٦٥ كلورور الزئبقوز المسحوق
٠,٠٦٥ أكسيد الأنثيمون المسحوق
٠,٠٦٥ مسحوق جذور عرق الذهب
٠,٠٦٥ مسحوق الأفيون
٠,٠٦٥ سكر لين
	محلزول الجيلاتين كمية كافية لعمل قرص واحد .
	٢٩- أقراص الرصاص مع الأفيون :
١٩,٤٤ مسحوق خلاصات الرصاص الناعم

مسحوق الأفيون ٣,٢٤

سكر مكرر مسحوق ٦,٤٨

ملليمتر

محلول الشوبرومين الاثيرى ٣,٦٠

كحول ٠,٩٠

٣٠- أقراص الرصاص مع الأفيون :

جرام

سكر الرصاص ٠,١٩٥

مسحوق الأفيون ٠,٠٦٠

محلول الجيلاتين كمية كافية لعمل قرص واحد

٣١- مرهم العفص المركب :

مسحوق العفص الناعم ٢٠

خلاصة الأفيون ٤

ماء مقطر ١٦

لانولين ١٠

برافين أصفر رخو ٥٠

٣٢- مرهم العفص المركب :

(انظر التركيب الوارد تحت رقم ٣١ المخلوط بغيره من المراهم

واللصقات الواردة بالفارماكوبيا البريطانى أو يكودكس الصيدلة

البريطانية) .

جرام

٣٣- مرهم العفص مع الأفيون :

٢,٠٠٥ مرهم العفص

٧,٠٧٥ مسحوق الأفيون

٣٤- مرهم العفص مع الأفيون :

(انظر التركيب الوارد تحت رقم ٣٣ المخلوط بغيره من المراهم
واللصقات الواردة بالفارماكوبيا البريطاني أو يكودكس الصيدلية
البريطانية) .

٣٥- ياترين - ١٠٥ :

(حامض يودو أو كسيكينولايك سلفونيك) مضافا إليه ٥%
أفيون .

(ب) مستحضرات الكارديازول ديكوديد :

محلول يحتوى على ما لا يقل عن ١٠% من الكارديازول ما لا
يزيد على ٥,٥% من أحد أملاح الديكوديد .

(ج) مستحضرات تلاكودال :

جرام

١- أقراص مضادة للأفيون :

١ أيكودال

٣٥ مسحوق جنطيانا

٢٠ مسحوق عرق الذهب

٢٠ كبريتات الكينين

جرام

٥ كافيين

سكر لين
 ملاحظة : يحظر عرض هذا المستحضر على الجمهور باسم
 مستحضر مضاد للأفيون .

٢- أقراص ب . ب المركبة :

جرام

٠,٠٣٢٤ مسحوق بريارس عادى
٠,٠٠١٣ جور مقى
٠,٠٣٢ أيكودال
٠,٠٦٤٨ عرق الذهب
٠,٠٠١٣ رواند
٠,٠٣٢٤ مسحوق القرقة المركب
٠,٠٠٣٢ طابشير عطرى

(د) مستحضرات الكوكايين :

١- حقن برناتريك :

٠,٠٣ (أ) بى سياتور الزئبق
٠,٠٢ كوكايين
٠,٠٣ (ب) سكسيناميد الزئبق
٠,٠١ كوكايين

٢- حقن ستيلا :

٠,٠٣ (أ) سكسيناميد الزئبق
٠,٠١ كلوريدات الكوكايين
٠,٠٥ (ب) سكسيناميد الزئبق

كلوريدات كوكاين ٠,٠٣

٣- بي بورات الصودا المركب مع الكوكاين :

على شكل أقراص صلبة تحتوي على الأكثر على ٠,٢% من أحد أملاح الكوكاين مع ما لا يقل عن ٢٠% من الأنثيين أو من غيرها من المواد المسكنة المماثلة وما لا يزيد عن ٤٠% من المواد الخسنة للطعم ولا يزيد وزن القرص عن جرام واحد .

٤- عجائن كاوية للأعصاب :

منحضرات تحوى - عدا أملاح الكوكاين أو أملاح الكوكاين والمورفين - على ما لا يقل عن ٢٥% من الأحماض الزرنيخية ويدخل في صنعها كربوزوت أو فينول بالمقدار اللازم لتكون متماسكة على شكل عجينة .

٥- أقراص كوكاين وأتروين تحوى كل منها على ٠,٠٠٣ جرام من أحد أملاح الكوكاين على الأكثر وعلى ٠,٠٠٣ جرام من أحد أملاح الأتروين على الأقل .

جرام

كبريتات الأتروين ٠,٠٠٣

كلوريدات الكوكاين ٠,٠٠٣

سكر المن ٠,٠٠٣

زنة القرص الواحد ٠,٠٠٣٦

ونسبة الكوكاين فيه ٨,٣%

٦- أقراص للصوت : كلوريدات البوتاس

جرام

بورق :

كوكايين ٠,٠٠٢٥

زينة القرص الواحد ٠,٣٣٥

(هـ) مستحضرات قاعدتها خلاصة أو صيغة القنب الهندي .

المستحضرات السقي قاعدتها خلاصة أو صيغة القنب الهندي التي لا تستعمل إلا من الظاهر .

الجدول رقم (٢)

في المواد التي تخضع لبعض قيود الجواهر المخدرة^(١)

(أ) المواد الآتية وكذلك مستحضراتها التي تحتوي على أى مادة من هذه المواد بكمية تزيد عن ١٠٠ ملليجرام في الجرعة الواحدة ويتجاوز تركيزها في المستحضر الواحد عن ٢,٥٠% ما لم ينص على غير ذلك .

(١) أنيل مورفين : *Ethyl morphin*

٣- أنيل مورفين : *Ethyl morphin*

مثل : *Dionine*

(٢) استيل ثنائي أيدرو كودايين : *Acetyl dihydrocodeine*

٦- أسيتوكسى - ٣ - ميثوكسى - ن - ميثيل - ٥, ٤ - أبوكسى - مورفينان

6- acetoxy-3- methoxy- N-methy-4.5- epoxy-
morphinan

مثل : *Dihydrin-paracodin*

(٢) ثنائي إيدرو كودايين : *Dihydrocodeine*

٦- أيدروكسى - ٣ - ميثوكسى - ن - ميثيل - ٥, ٤ - أبوكسى - مورفينان

6- hydroxy-3- -methoxy- N-methyl-4.2- epoxy-
morphinan.

مثل : *Dihydrin-paracodin*

^(١) مواد الجدول رقم (٢) مستجلة بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ .

(٤) فولكودين : *Pholcodine*

مورفو لنيل اثيل مورفين : *Morpholonylethyl morphine*

أو : بيتا - ٤ - مورفو لنيل اثيل مورفين

Beta 4-Morpholonylethyl morphine.

مثل : *Necodin*

(٥) كودايين : *Codeine*

٣- ميثيل مورفين : *3- methyl morphine*

مثل : *Methyl morphine*

(٦) نوركودايين : *Nor : codeine*

ن - ديميثيل كودايين *N- demethyl codeine*

(٧) نيكوثناني كودايين : *Nicodicodine*

٦- نيكوثناني أيدرو كودايين : *6- Nicotinylidihrododeine*

أو : استر حمض النيكوتيك لثناني أيدرو كودايين :

Nicotinic acid ester of dihydrododeine.

مثل : *N.I.H 8238- RC 174*

(ب) المادة الآتية ومستحضراتها التي تحتوي على أكثر من ١٠٠ ملليجرام

بالجرعة الواحدة مع ما يساويها على الأقل من مادة النيل سلبولوز ما لم ينص

على غير ذلك .

- بروبيرام : *Propiram*

ن - (١- ميثيل - ٢ - بيريد نواثيل) - ن - ٢ - بيريل بروبيد ناميد .

*N- (1- methyl -2-piperidinoethyl) -N-2- pyridyl-
propionamide.*

مثل : *Algeril*

(ج) كذلك المواد الآتية :

(١) ١- اثيل - ٢ - كلوروفنيل اثيل - كازينول .

Ethy-2-chlorovinylethynyl cardinol.

والمعروف بالاسم التجارى أو الاسم الدارج .

Ethchlorvynol.

(٢) ائينامات : *Ethinamate*

١- اثيل سيكلو هيكسانول كاربات

Ethynyl cyclo hexanol carbamate.

(٣) امفيبرامون : *Amphepammon* ^(١)

٢- (ثنائى اثيل امينو) بروبيوفينون

2- (diethy lamino) propiophenone.

(٤) باربيتال : *Barbital*

٥, ٥ - ثنائى اثيل حمض باربيتوريك .

5.5 diethyl barbituric acid.

(٥) بنتوباربيتال : *Pentobarbital*

٥- اثيل - ٥ - (١- مثيل بيوتيل) حمض باربيتوريك .

5- ethyl -5- (1-methyl butyl) barbiyuric acid.

(٦) پيبراڊول : *Pipradol*

١, ١ ثنائى فيل - ١ - (٢- پيپريديل) ميثانول .

1.1-diphenyl -1- (2-piperidyl) methanoal.

(٧) (-) ١ - ثنائى مثيل امينو - ٢, ١ - ثنائى فيل ايثين . :

(-) -1- dimethylamino -1.2- diphenylethane

والمعروف بالاسم التجارى أو الاسم الدارج .

S.P.A

(٨) سيكلوباربيتال : *Cyclobabital*

(١) تحذف مادة المبيد من الفقرة (ج) - بند ١ الى قرار وزير الصحة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩ الواقع المصرية - العدد ١٥٣ ل

١٩٨٩/٧/٤ .

۵-۵ (۱- سیکلو هیکامین -۱- یل) - ۵ - ائیل حمض باربیتوریک.

5-5 (1- cyclohexene - 1-yl) -5- ethylb arbituric acid.

(۹) فینسا یکلدین : *Pheneyclidine*

۱- (۱- فیل سیکلو هیکیل) بیریدین .

1-(1- phenylcyclo hexy) piperidine.

(۱۰) فینمنزازین : *Phenmetrazine*

۳- مئیل - ۲ - فیل مورفولین .

3- methyl -2- phenyl,orpholine.

(۱۱) فینو باربیتال : *Phenobarital*

۵- ائیل - ۵- فیل حمض باربیتوریک .

5-ethyl -5- phenyl barbituric acid.

(۱۲) مپروامات : *Meprobamate*

۲- مئیل برویل - ۱، ۳ - ۱، ۳ - بروانیدبول ثانی کاربامات .

2- methyl - propy- 1.3 -propanidiol dicabamate.

(۱۳) مئیل فینو باربیتال : *Methyl phenobarbital*

۵- ائیل - ۱ - مئیل - ۵- فیل حمض باربیتوریک .

5-ethyl -1- methyl-5-phenyl barbituric acid.

(۱۴) مئیل پیلون : *Methyprylon*

۳، ۳ - ثانی ائیل - ۵ - مئیل - ۲، ۴ - بیریدین - دیون .

3.3-diethyl -5- methyl- 2.4 piperidine - dion.

(۱۵) نیکو کودین : *Nicocodeine*

۶- نیکوتیل کوداین : *Nicotinyl codeine*

أو : ۶- (بیریدین - ۳ - حمض کاربو کسلک) - کوداین استر

6- (pyridine -3- carboxylic acid) - codeine ester.

ملحوظة: أضيفت المواد الآتية إلى الجدول الثالث فقرة (ج) الملحق بقانون المخدرات رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠ بقرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر وهى :

(١٦) مادة ^(١) : *Dime Thyl - 2-phenylomobpholine* - 3.4 - (4) والمعروفة بالاسم الدولى غير التجارى .

Phendimetrazine.

(١٧) مادة ^(٢) : *a-a Dimethyl phenethylamine* والمعروفة بالاسم الدولى غير التجارى .

Phentermine.

(١٨) مادة ^(٣) : .

5- (p-Chlorophenyl) - 2.5- Dihydro- 3Himi (azol)

والمعروفة بالاسم الدولى غير التجارى .

Isoindol -5- olmazindol.

(١٩) مادة الأندرين وأملحها .

(٢٠) مادة الليمولين .

(٢١) مادة بويرينورفين .

(٢٢) - ن - حمض استيل الانترانيل : *n- Acetylanthranilic acid*

(٢٣) شبيه الايفيدرين : *Pseudo ephedrine*

(٢٤) الايرجومتريين : *Ergometrine*

(٢٥) الايرجوتامين : *Ergotamine*

(٢٦) السافرول : *Safrol*

(١) أضيفت بقرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٨١ .

(٢) أضيفت بقرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٨١ .

(٣) أضيفت المادة ١٩ بقرار وزير الصحة رقم ١٥٨ لسنة ١٩٩٠ والوائح المصرية العدد ٤ فى ١٩٩١/١/٥ .

(٤) ، (٥) أضيفت المادتين ٢٠ ، ٢١ بقرار وزير الصحة رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٩٠ - والوائح المصرية العدد ١١٦ فى ١٩٩١/٥/٢٢ .

١٩٩١ .

(٦) أضيفت المواد من ٢٢ إلى ٢٩ بقرار وزير الصحة والسكان رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٧ .

(٢٧) الايزوسافرول : *Isosafrol*

(٢٨) ١- فنييل - ٢ - بروبانون : *1-phenyl 2-propanone*

(٢٩) ٢,٤ ، ميتلين ديوكسي فنييل - ٢ - بروبانون :

3.4-Methylenedioxy phenyl-2-Propannone.

(٣٠) حمض الليسرجيك : *Lysergic acid*

(٣١) بيبرونال : *Piperonal*

(٣٢) ميزوكارب : *Mesocarb*

(٣٣) زيبرول : *Ziperol*

(٣٤) كاثين : *Cathine*

(٣٥) اندريد الخليك : *Acetic anhydride*

وكذلك أملاح ونظائر واسترات واثروات وأملاح ونظائر واسيرات جميع المواد المذكورة في هذا الجدول ما لم ينص على غير ذلك .

(د) المواد الآتية وكذلك مستحضراتها المختلفة^(١)

(١) - مادة امفيبرامون : *Amphepam*

- ٢ - (ثاني أثيل أمين) بيروبيونون

-2- Diethylamino propiophenone

(٢) ^(١) مادة الفلونيترازيبام : *Fluinitrazepam*

٥ - (و - فلورفنيل) - ١ ، ٣ - داي - هيدرو - ١ - ميثيل - ٧ - نيترو ٢

١ - ٤ ، - ١ - بروديازين - ٢ - أون .

5-O- Flu 1.3 dihydro-1-methy 7-nitro-2H-1.4 ben-

zodiazepin-2-one.

(٣) - جميع مشتقات البنزوديازيبينز ومستحضراتها .

- *Benzodiazepines.*

(٤) ^(٢) مادة كينامين وأملاحها ومستحضراتها . *Ketamine*

(١) أحيف البد (د) بقرار وزير الصحة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩ - الموقائع المصرية - العدد ١٥٣ في ١٩٨٩/٧/٤ .

(٢) سجلت مادة الفلونيترازيبام ومستحضراتها بقرار وزير الصحة والسكان رقم ٢١ لسنة ١٩٩٩ .

(٣) ، أحيفت بقرار وزير الصحة والسكان رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٧ .

الجدول رقم (٤)

الحد الأقصى لكميات الجواهر المخدرة الذى لا يجوز - للأطباء
البشرىين وأطباء الأسنان الحائزين على دبلوم أو بكالوريوس - تجاوزه فى وصفة
طبية واحدة .

جرام

- (١) الأفيون ٠,٦٠
(٢) ^(١) (٢)

جرام

- (أ) أقراص المورفين أو أملاحها - Morphine ٤٢٠ ملليجرام
..... (أربعمئة وعشرون ملليجرام)
(ب) أمبولات المورفين أو أملاحها - Morphine ٦٠ ملليجرام
..... (ستون ملليجرام)
(٣) داي استيل المورفين (أسيٲو مورفين ، ديامورفين ديافورم ، ٠,٠٢
..... هيروين وأملاحه)
(٤) بزويل المورفين وأملاحه وكافة استرات المورفين الأخرى ٠,٠٦
..... أملاحه
(٥) بزويسل المورفين وأملاحه وكافة أوكسيدات الأثير المورفينية
..... الأخرى وأملاحها فيما عدا إيثيل
المورفين (ديونين) وموٲيل المورفين (كوداين) ٠,١٠
(٦) داي هيدروديزوكسى مورفين (ديزومورفين) ٠,٠٦

^(١) عدلت الفقرة (٢) بقرار وزير الصحة والسكان رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٧ .

- (٧) التباين وأملاحه ٠,١٥
- (٨) ز - أوكسى مورفين جينو مورفين ومركباته
وكنا المركبات الموفينية الأخرى ذات الأزوت الخماسى .
- للتكافؤ ٠,٢٠
- (٩) داي هيدو أوكسى كودينون وأملاحه (كالايكودال) واستراته ٠,٠٦
وأملاح هذه الاسترات
داي هيدروكودينون وأملاحه (كالديكوديد) واستراته وأملاحه هذه ٠,٠٦
الاسترات
داي هيدرومورفينون وأملاحه (كالديكوديد) واستراته وأملاح هذه ٠,٠١
الاسترات
استلو داي هيدروكودينون أو استلو داي ميثلو داي هيدرو تباين ٠,٠٦
وأملاحه كالأسيد يكون وأسترات وأملاح هذه الأسترات
.....
- جرام
- داي هيدرو مورفين وأملاحه (كالبارامورفان) واستراته وأملاح هذه ٠,٠٦
الاسترات
(١٠) الكوكايين وكافة أملاحه :
للاستعمال الباطنى : ٠,١٠
للاستعمال الظاهرى ٠,٤٠
بشرط أن يوصف فى مركب لا تزيد نسبته فيه عن أربعة فى المائة .
- (١١) الأكجوين وكافة أملاحه واستراته وأملاح هذه الاسترات ... ٠,١٠
(١٢) استرايثيلى لحمض ميثيل - ١ - فينيل - ٤ بييريدين كاربو

كسليك ٤ (بيثدين) وجميع أملاحه وهو كذلك (ريمبرول	٠,٦٥
ودولانتين)	
(١٣) القنب الهندي " كاناييس ساتيفا "	٠,٦٠
راتنج القنب الهندي	٠,٢٠
ملليمتر	
..... خلاصة القنب الهندي	٠,٢٠
..... خلاصة القنب الهندي السائلة	٠,٦٠
..... صبغة القنب الهندي	٤,٠٠
جرام	
(١٤) ميشيل داي هيدرومورفينون وأملاحه المعروف باسم	
كلوريدات الميتوبون أو بأسماء أخرى	٠,٣٠
(١٥) داي فينيل - ٤ ، ٤ داي ميشيل أمينو - ٦ هيتانون - ٣	٠,١٢٥
المعروف أيضا تحت اسم داي ميشيل أمينو - ٦ داي فينيل - ٤,٤	
هيتانون - ٣ (ميتادون) وجميع أملاحه وهو أيضا فيزيتون	
وبولاميدون	
(١٦) داي فينيل - ٤,٤ مورفولينو - ٦ هيتانون - ٣ (ومعروف	٠,٢٥٠
أيضا تحت اسم مورفولينو داي فينيل - ٤,٤ هيتانون - ٣	
لينادكسون) وجميع أملاحه وهو أيضا هيتالجين) .	
(١٧) (١) أمبول ماكسيون (Maxiton Amp.) عدد ٦ أمبول .	
جرام	
(١٨) أقراص ل ماكسيون (maziton Tab.) عدد ٣٠ قرص	

(١) البند ١٧ مضاف بقرار وزير الصحة رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٣ .

- (١٩) أقراص اكتدرون (Akedron Tab.) عدد ٣٠ قرص^(١)
 (٢٠) أقراص دويدوين (Doriden Tab.) عدد ٣٠ قرص .
 (٢١) أمبول أموباريتال صوديوم مثل : (Amytal Amp.) عدد ٦ أمبول .
 (٢٢) أقراص أو كبسول أموبار بيتال مثل : (Amytal Amp.) عدد ٦ أمبول .
 (٢٣) أمبول مثيل فيتدات مثل : (Ritalin Amp) ٥ أمبول .
 (٢٤) أقراص مثيل فيتدات مثل : (Ritalin Tap) ٣٠ قرص^(٢)
 (٢٥) أقراص سيكوباريتال مثل : (Seconal Cap) ٣٠ قرص .
 (٢٦) أمبول ميثامفيتامين مثل : (Methedrin Amp) م أمبول .
 (٢٧) أقراص ميثامفيتامين مثل : (Methedrin Amp) ٥ أمبول

جرام

(٢٨) البنتازوسين (١٥٠ مللجرام)^(١)

وتصرف هذه المستحضرات في عبواتها الأصلية .

الجدول رقم (٥)

النباتات الممنوع زراعتها

- (١) القنب الهندي "كانابيس ساتيفا" ذكرًا كان أو أنثى بجميع مسمياته مثل:
 الحشيش أو الكمنجة أو البانجو أو غير ذلك من الأسماء التي قد تطلق عليه .

^(١) البند ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ مضافة بقرار وزير الصحة رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٣ .

^(٢) البند من ٢١ إلى ٢٧ مضافة بقرار وزير الصحة رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٧٦ .

^(٣) مادة البنتازوسين مضافة بقرار وزير الصحة رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٧ .

- (٢) الخشخاش " بأباقر سومنيفرم " بجميع أصنافه ومسمياته مثل : الأفيون
أو أبو النوم أو غير ذلك من الأسماء التي قد تطلق عليه .
- (٣) جميع أنواع جنس الباباير .
- (٤) الكوكا " ايروثروكلسيوم كوكا " بجميع اصنافه ومسمياته .
- (٥) القات بجميع أصنافه ومسمياته .

الجدول رقم (٦) أجزاء النباتات المستثناة من أحكام هذا القانون

- (١) الياف سيقان نبات القنب الهندي .
- (٢) بذور القنب الهندي المخموسة حسماً يكفل عدم إنباتها .
- (٣) بذور الخشخاش المخموسة حسماً يكفل عدم إنباتها .
- (٤) رؤوس الخشخاش المجرحة الخالية من البذور .

وزارة الصحة العمومية

قرارى وزارى رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١

بخصوص تنفيذ بعض احكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن
مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها
الوقائع المصرية العدد ٢٤ فى ١٩٦١/٤/٢٧

وزير الصحة العمومية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة
المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها؛ وموافقنا على كتاب الإدارة العامة
للطب العلاجى بتاريخ ١٩٦١/٤/١ بخصوص إبراء المتقدمين للعلاج من تلقاء
أنفسهم من مدمنى المخدرات بجناح بمستشفى الأمراض العقلية بالخانكة؛

قرر:

المادة (١) : يخصص جناح بمستشفى الأمراض العقلية بالخانكة لإيواء وعلاج مدمنى المخدرات الذين يتقدمون من تلقاء أنفسهم .

ويعزل هؤلاء المدمنون عزلا تاما عن باقى المرضى ويولى طبيب أو أكثر من الأخصائيين بالمستشفى علاجهم .

المادة (٢) : على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخه وينشر بالوقائع المصرية.

تحريرا فى ٣ ذى القعدة سنة ١٣٨٠ (١٨ أبريل سنة ١٩٦١)

وزارة الصحة

قرار رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٦٩

بالشروط الواجب توافرها فى المخزن والمستودع المعد للإتجار

فى الجواهر المخدرة وبيانات طلب الترخيص

والأوراق والرسومات المرافقة لها

الوقائع المصرية العدد ٢٦٧ فى ١٨/١١/١٩٦٩

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شان مكافحة

المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

ق ر ا ر

مادة (١) : يقدم طلب الترخيص الى مديريات الشئون الصحية المختصة مشتملا على البيانات الآتية :

١- اسم الطالب كاملا وعنوان مسكنه وإذا كان طلب مقدما من إحدى

شركات القطاع العام فيجب أن يذكر فى الطلب اسم ممثل الشركة.

٢- بيان كامل عن موقع المخزن او المستودع المطلوب الترخيص به ورقم

العقار واسم صاحبه واسم الشارع وقسم الشرطة الواقع فى دائرته هذا

العقار وأسماء أختازين للمحال التي تحتد المخزن او المستودع من الجهات الأربع.

ويرفق بالطلب الأوراق والرسومات الآتية :

- (١) صحيفة الحالة الجنائية وتعفى منها شركات القطاع العام.
- (٢) ثلاث رسومات هندسية على ورق متين موقعا عليها من أحد المهندسين أعضاء نقابة المهن الهندسية ويجب أن يشتمل الرسم على ما يأتي .
أ- رسم إرشادى يبين موقع المخزن أو المستودع بالنسبة للشوارع والميادين المحيطة به
ب- مسقط أفقى لا يقل مقياس رسمه عن ١ : ١٠٠ مبين عليه أبعاد المخزن أو المستودع والمنافذ الموجودة فيه والمورد المائى وطريقة صرف المياه إذا كان مزودا بها.
ج- قطاع رأسى يبين ارتفاع المخزن او المستودع الشروط الآتية :
(١) أن يكون مبنى المخزن أو المستودع من الدبش أو الطوب الأحمر أو الخرسانة ويكون السقف من الخرسانة المسلحة أو من أية مادة أخرى توافق عليها الجهات المختصة بإجراء المعاينة وبارتفاع ٢,٧٠ مترا على الأقل.
(٢) تكون جميع المبانى والأرضيات وغيرها قوية ونظيفة دائما ويدهن أسفل الحوائط بالأسمنت الملس السميك بارتفاع ١,٥٠ مترا على الأقل ثم يدهن بالزيت ثم يرش ما فوق ذلك بالجير العادى.
(٣) أن يكون الضوء والتهوية بالمخزن أو المستودع كافيين وإذا كانت به نوافذ او فتحات فتوضع عليها قضبان حديدية قوية وثابته مغطاه بسلك النسيج.

(٤) أن تغطى ارضية المخزن أو المستودع مزودة بالمياه غير القابلة لنفاذ السوائل وان تظل من الرش دائما .

(٥) إذا كان المخزن أو المستودع مزودة بالمياه فيجب أن يكون من المورد العموى للمياه المرشحة فإذا لم يتوافر هذا المورد أو كان بعيدا عن المخزن أو المستودع بمسافة تزيد على مائه متر فيجوز ان يكون المورد المائى من طلمبة ماصة كابسة على مسافة لا تقل عن ٢٥ متر من أى مصدر من مصادر تلوث المياه ولا يقل عمقها عن ٢٠ مترا بشرط ان يثبت من تحليل وزارة الصحة أن مياه الطلمبة صالحة للاستعمال الآدمى من الوجهتين الكيميائية و البكتريولوجية ويشترط فى حالة وجود المورد المائى ان يكون بالمخزن أو المستودع أحواض غسيل من الصينى أو الفخار المزجج أسفلها بسيفون بشكل حرف S يتصل بماسورة لصرف المياه حسب التصريف المبينة على الرسم الكروكى الهندسى.

(٦) يجب أن يكون المخزن أو المستودع خاليا من مواسير فتحات كما يجب الا تكون تحت أرضية المخزن أو المستودع شئ من هذه المواسير أو الخزانات أو مجارى الصرف.

(٧) يجب أن تعد بالمخزن أو بالمستودع دواليب ذات أقفال قوية لحفظ الجواهر المخزنة.

مادة (٣) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره
تحريرا فى ١٧ شعبان سنة ١٣٨٩ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٩)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦

بتشكيل المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان

الجريدة الرسمية - العدد ٤٥ في ١٩٨٦/١١/٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

قرار

(المادة الأولى) يشكل المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان برئاسة رئيس

مجلس الوزراء وعضوية كل من :

وزير التامينات والشئون الاجتماعية وزير القوى العاملة والتدريب

وزير العدل وزير الإعلام.

وزير الحكم المحلى وزير الأوقاف.

وزير التربية والتعليم وزير الثقافة.

وزير التعليم العالى وزير الصحة.

وزير الداخلية.

رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

مدير المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ويكون للمجلس مقرر يتولى المجلس اختياره من بين أعضائه .

وللمجلس أن يستعين بمن يرى الإستعانة بهم فى أعماله من الخبراء و المختصين

فى مجال مكافحة المخدرات وعلاج الإدمان من بين ذوى الخبرة وأساتذة

الجماعات ومراكز البحوث وغيرهم ان يكون لهم صوت معدود فى اتخاذ

القرارات.

(المادة الثانية) يختص المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان بما يأتى:

- ١- وضع السياسات المطلوبة الالتزام بما في مجال مكافحة وعلاج الادمان .
 - ٢- اقتراح التشريعات والنظم اللازمة للنهوض بمكافحة وعلاج الإدمان .
 - ٣- تحديد دور كل من الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية أو العامة أو الخاصة في تنفيذ برامج مكافحة وعلاج الإدمان ، والتنسيق فيما بينها ، والتأكد من مساندتها لهذه البرامج والاشتراك في تنفيذها.
 - ٤- تقييم التجارب الناجحة في مجال مكافحة وعلاج الإدمان وتحديد مجالات الاستفادة منها
 - ٥- تقييم نشاط مكافحة وعلاج الإدمان وإنجازاته ، وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات التي تعترض ذلك.
 - ٦- الاشراف على تنفيذ اتفاقات المعونة والمساعدات المقدمة من الاشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة او الهيئات الاجنبية لمصر في مجال مكافحة وعلاج الادمان .
 - ٧- نظر المسائل الاخرى التي يرى رئيس المجلس عرضها عليه بحكم اتصاها بمكافحة وعلاج الادمان .
- (المادة الثالثة) تكون قرارات المجلس نهائية وناقذة ،وتكون ملزمة لجميع الوزارات والجهات المعنية وعليها اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذها .
- وعلى هذه الجهات تزويد المجلس بما يطلبه من تقارير او بيانات او احصاءات تتصل بنشاطه .
- (المادة الرابعة) يجتمع المجلس القومي لمكافحة وعلاج الادمان بناء على دعوى من رئيسه مرة على الاقل كل ثلاثة شهور ،ويتولى مقرر المجلس تنظيم اعماله .
- ١- اعداد مشروع الخطة القومية للوقاية والعلاج من الادمان وبرامجها .

- ٢- إبشلاغ قرارات المجلس القومي لمكافحة وعلاج الادمان الى الوزارات والجهات المعنية ومتابعة تنفيذها .
 - ٣- الاتصال بالجهات والهيئات المحلية والأجنبية والدولية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال الوقاية والعلاج من الادمان .
 - ٤- متابعة تنفيذ الخطط والبرامج التي يقرها المجلس القومي لمكافحة وعلاج الادمان وتقديم تقارير دورية عنها .
- (المادة السادسة) ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ صفر سنة ١٤٠٧ (٢٦ أكتوبر سنة ١٩٨٦).

وزارة الصحة والسكان قرار رقم ٢١ لسنة ١٩٩٩

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة والقرارات المنفذه له؛
وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإنجار فيها ؛ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .
وعلى القرار الوزاري رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلية المؤثرة على الحالة النفسية؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩ بشأن إضافة مادة الفلونتير ازيام ومستحضراتها الى الجدول رقم (٣) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه؛

وبناء على ما عرضه رئيس الإدارة المركزية للشئون الصيدلية ؛

قرار

مادة (١) : يضاف الى القسم الثاني من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه مادة الفلوتيرازيم ومستحضراتها

Fluimtrazepam

٥(و- فلوروفينيل) - (١،٣) - داي - هيدرو - ١- - ميثيل - ٧- نترو - ٢- هـ - ١،٤ - بيرودايازين - ٢- اون)

0 -fluoropheny 1-3 Dihydro -1- Methy 1-7 Nitro 2H - 1.4 Benzodi -azebpin -2- ONE)

مادة (٢) : تحذف مادة الفلوتيرازيم ومستحضراتها المشار إليها في المادة السابقة من الفقرة (د) من الجدول رقم (٣) الملحق بقانون مكافحة المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .
مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر في ١٩٩٩/٢/١

وزير الصحة والسكان - أ.د. /إسماعيل سلام

قرار رقم ١٩٥ لسنة ١٩٩٩

في شأن إضافة بعض المواد المخدرة بالجدول

الملحقة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

الوقائع المصرية - العدد ٢٢٣ في ١٩٩٩/١٠/٣

وزير الصحة والسكان

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والمعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩

وعلى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار الغير مشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ .

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية ؛ وبناء على ما عرضه رئيس الإدارة المركزية للشئون الصيدلية؛

قرار

مادة (١) : إدراج المواد الاتية في القسم الثاني من الجدول الأول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠.

(أ) داي هيدرو أترفين DIHYDROETROETROPHINE

7.8-dihydro-7-(1-methylbutyl)-

6.17-endoetha-notetahydrooripavine

٧,٨-ثنائي هيدرو-٧-ألفا-(١-أر)-هيدروكسي-(١-مethyl بيوتيل) ١٤,٦-اندوايثانوتتراهيدرو أوريفافين.

(ب) ريمفنتانيل Remifentanil

1-(2-methoxy 4-(phenylpropionylamino)-pi-peridine-4-carboxylic methyl ester

١- (٢-ميثوكسي كاربوكسيل -ايثيل-) -٤- (فينيل بروبيونيل أمينو) بيريدين -٤-كاربوكسيليك اسيد ميثيل أسير.

(ج) ايسوميرات Isomers جميع المواد المدرجة بالجدول الأول.

(د) استرات واثيرات Ethers and Esters جميع المواد المدرجة بالجدول الأول.

(هـ) أملاح جميع المواد المدرجة بالجدول الأول بما فيها املاح الاسترات والثيرات الايسوميرات في حالة وجود هذه الأملاح.

(و) ستروايسوميرات Stereoisomers جميع المواد المدرجة بالجدول الأول.

مادة (٢) : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره
تحريرا في ١٧/٨/١٩٩٩

وزير الصحة والسكان أ. د. / إسماعيل سلام

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٠

الوقائع المصرية العدد ٢٣ صادر في ٢٠/١/٢٠٠٠

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

و على قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها رقم ١٨٢ لسنة

١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٩١ بتنظيم صندوق مكافحة

وعلاج الإدمان والتعاطي ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٧٨ لسنة ١٩٩٤ بتشكيل مجلس

إدارة صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ ؛

قرار

(المادة الاولى) يضم لعضوية مجلس إدارة صندوق مكافحة وعلاج الإدمان

والتعاطي ؛ من ذوي الكفاية والخبرة لمدة سنتين ، كل من :

السيد المستشار / عدلى حسين عبد الشكور - محافظ القليوبية.

السيد الدكتور / حسين مختار الجمال - امين عام الصندوق الاجتماعى للتنمية

السيد الدكتور / غادل صادق عامر - أستاذ الأمراض العصبية والنفسية بكلية

الطب - جامعه عين شمس.

المادة الثانية) ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٥ شوال سنة ١٤٢٠هـ

(الموافق ٢٢ يناير سنة ٢٠٠٠م)

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف عبيد

القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤
فى شأن مزاوله مهنة الطب

عدل هذا القانون لقوانين ٤٩١ لسنة ١٩٥٥ و ٣١٩ لسنة ١٩٥٦ و
٢٩ و ٤٦ لسنة ١٩٦٥ .

مادة (١) :

لا يجوز لأحد إبداء مشورة طبية أو عيادة مرضية أو إجراء عملية
جراحية أو مباشرة ولادة أو وصف أدوية أو علاج مريض أو أخذ عينه من
العينات التى تتحدد بقرار من وزير الصحة العمومية من جسم المرضى الآدميين
للتشخيص الطبى أو المعملى بأية طريقة كانت أو وصف نظارات طبية وبوجه
عام مزاوله مهنة الطب بأية صفة كانت إلا إذا كان مصريا أو كان من بلد تميز
قوانينه للمصريين مزاوله مهنة الطب بها وكان اسمه مقيدا بسجل الأطباء بوزارة
الصحة العمومية وبمجدول نقابة الأطباء البشريين وذلك مع عدم الإخلال
بالإحكام الخاصة المنظمة لمهنة التوليد.

ويستثنى من شرط الجنسية الأجانب الذين إلتحقوا بإحدى الجامعات
المصرية قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ .

مادة (٢) :

(معدل بال القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥) يقيد بسجل وزارة الصحة
من كان حاصله على درجة بكالوريوس الطب والجراحة من إحدى الجامعات
بالجمهورية العربية المتحدة وأمضى للتدريب الإجارى المقرر .
ويتم التدريب الإجارى بأن يقضى الخريجون سنة شمسية فى مزاوله مهنة
الطب بصفة مؤقتة فى المستشفيات الجامعية والوحدات التدريبية التى تقرها
الجامعات وذلك تحت إشراف هيئة إشراف هيئة التدريس بكلية الطب أو من
تتدبرهم .

مجالس الكليات لهذا الغرض من أطباء المستشفيات والوحدات المذكورة ويكون ذلك وفقا للنظم التى يصدر بها قرار من وزير التعليم العالى بالإتفاق مع وزير الصحة .

كما يقيد بالسجل من كان حاصلا على درجة أو دبلوم أجنبى معادل لدرجة للبكاوريوس التى تمنحها جامعات الجمهورية العربية المتحدة وأمضى بعد حصوله على هذا المؤهل تدريبا لمدة سنة معادلا للتدريب الإجبارى ويشترط أن يجتاز بنجاح الإمتحان المنصوص عليه فى المادة الثالثة من هذا القانون ويصدر بهذه الخالاب قرار من لجنة مكونة من أربعة من الأطباء البشرين يعينهم وزير الصحة على أن يكون اثنان منهم على الأقل من عمداء كليات الطب .
مادة (٣) :

يكون إمتحان الحاصلين على الدرجات أو الدبلومات الأجنبية وفقا لمنهج الإمتحان النهائى لدرجة البكالوريوس فى الطب من إحدى الجماعات المصرية ويؤدى الإمتحان أمام لجنة مؤلفة من أطباء يختارهم وزير الصحة العمومية قبل كل إمتحان من بين من ترشحهم مجالس كليات الطب المصرية .
ويجب على من يرغب فى دخول الإمتحان أن يقدم إلى وزير الصحة العمومية طلبا على النموذج المعد لذلك ويرفق به أصل الدرجة أو الدبلوم الحاصل عليه او صورة رسمية منه والشهادة المثبتة لتلقى مقرر الدراسة أو أية وثيقة أخرى تقوم مقامها وعليه أن يؤدى رسما اللامتحان قدره عشرة جنيهات ويرد هذا الرسم فى حالة عدوله عن دخول الإمتحان أو عدم الإذن له بدخوله .
ويؤدى الامتحان باللغة العربية ويجوز تأديته بلغة اجنبية يوافق عليها وزير الصحة العمومية فإذا رسب الطالب فى الإمتحان لا يجوز له ان يتقدم اليه

أكثر من ثلاث مرات أخرى خلال سنتين وتعطى وزارة الصحة العمومية من
حاز الإمتحان بنجاح شهادة بذلك.
مادة (٤) :

(معدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥) يجوز لوزير الصحة ان يعفى
من أداء الإمتحان الأطباء من أبناء الجمهورية العربية المتحدة الحاصلين على
درجة أودبلوم من إحدى الجماعات الاجنبية المعترف بها من حكومة الجمهورية
العربية المتحدة معادلة للدرجة بكالوريوس الطب والجراحة التي تمنحها جامعات
الجمهورية العربية المتحدة إذا كانوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة
أو ما يعادله وكانوا خلال مدة دراستهم الطبية حسن السير والسلوك ومواطنين
على تلقى دروسهم العلمية طبقا لبرنامج المعاهد التي تخرجوا فيها.
ويشترط أن يؤدي هؤلاء الأطباء التدريب الاجبارى إذا لم يكونوا قد
أدوا ما يعادله في الخارج.

مادة (٥) :

(معدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥) يقدم طالب القيد بالسجل إلى
وزارة الصحة طلبا موقعا عليه منه يبين فيه اسمه ولقبه وجنسيته ومحل إقامته
ويرفق به أصل شهادة الدرجة أو الدبلوم أو صورة رسمية منه أو شهادة
الإمتحان أو الإعفاء منه حسب الأحوال (وكذا ما يثبت أداء التدريب
الإجبارى أو يعادله) وعليه أن يؤدي رسما للقيد بسجل الوزارة قدره جنيه
واحد ويقيم في السجل اسم الطبيب ولقبه وجنسيته ومحل إقامته وتاريخ الدرجة
أو الدبلوم الحاصل عليه والجهة الصادر منها وتاريخ شهادة الإمتحان أو الإعفاء
منه ومكان وتاريخ التدريب الإجبارى أو مايعادله.

وتعطى صورة هذا القيد الى المرخص له بمزاولة المهنة.

مادة (٦) :

لا يجوز للطبيب المرخص له في مزاوله المهنة أن يفتح أكثر من عيادتين - وعليه أن يحضر وزارة الصحة العمومية بكتاب موصى عليه العنوان عيادته وبكسل تفسير دائم فيه أو في محل إقامته خلال شهر من تاريخ فتح العيادة أو حصول التغير .

مادة (٧) :

كل قيد في سجل الأطباء بالوزارة ثم بطريق التزوير أو بطرق إحتيالية أو بوسائل أخرى غير مشروعة يلغى بقرار من وزير الصحة العمومية وبشطب الاسم المقيّد ثانياً منه وتحظر نقابة الأطباء البشريين والنيابة العامة بذلك . وعلى النقابة إخطار وزارة الصحة العمومية بكل قرار يصدره مجلسها أو هيأتها التأديبية بوقف طبيب عن مزاوله المهنة أو بشطب اسمه .

مادة (٨) :

تسوى وزارة الصحة العمومية نشر الجدول الرسمي لأسماء الأطباء المرخص لهم مزاوله المهنة وتقديم سنويا ينشر ما يطرأ عليه من تعديلات .

مادة (٩) :

يجوز لوزير الصحة العمومية عند حدوث الأوبئة في أحوال الأخطار العامة ان يسمح بصفة استثنائية ولمدة التي تتطلبها مكافحة هذه الأوبئة والأخطار لأطباء لاتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى بالقيام بالأعمال الطبية التي يؤذن لهم بمباشرتها .

كما يجوز له بعد أخذ رأى مجلس نقابة الأطباء البشريين ان يرخص لطبيب لاتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى في مزاوله مهنة الطب في مصر للمدة اللازمة لتأدية ما تكلفه به الحكومة على ألا تتجاوز هذه المدة سنتين قابلتين للتجديد مرة واحدة إذا كان هذا الطبيب من الشهود لهم بالتفوق في فرع من فروع الطب وكانت خدماته لازمة لعدم توافر أمثاله في مصر .

ويجوز أيضاً أن يرخص للأطباء الذين يعينون أساتذة أو أساتذة مساعدين في إحدى كليات الطب المصرية في مزاولة مهنة الطب مدة خدمتهم ولو تتوافر منهم الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى .
مادة (١٠) :

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زاول مهنة الطب على وجه يخالف أحكام هذا القانون.

وفي حالة العود يحكم بالعقوبتين معا.

وفي جميع الأحوال يأمر القاضي بإغلاق العيادة مع نزع اللوحات واللافتات ومصادرة الأشياء المتعلقة بالمهنة ويأمر كذلك بنشر الحكم مرة أو أكثر من مرة في جريدتين يعينها على نفقة المحكوم عليه.
ومع ذلك يجوز بقرار من وزير الصحة أن يغلّق بالطريق الإداري كل مكان تزاول فيه مهنة الطب - بالمخالفة لأحكام هذا القانون (أضيفت هذه الفقرة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٥).
مادة (١١) :

يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة.

أولاً : كل شخص غير مرخص له في مزاولة مهنة الطب يستعمل نشرات أو لوحات أو لافتات أو أية وسيلة أخرى من وسائل النشر إذا كان من شأن ذلك أن يحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق في مزاولة مهنة الطب وكذلك كل من يستعمل لنفسه لقب طبيب أو غيره من الألقاب التي تطلق على الأشخاص المرخص لهم في مزاولة مهنة الطب.

ثانياً : كل شخص غير مرخص له في مزاوله مهنة الطب وجدت عنده آلات أو عدد طبية ما لم يثبت أن وجودها لديه كان لسبب مشروع غير مزاوله مهنة الطب.

مادة (١٢) :

يعاقب بغرامة لا تتجاوز ألف قرش كل من يخالف أحكام المادة السادسة وإذا كانت المخالفة بسبب فتح أكثر من عيادتين يجب الحكم أيضاً بغلق ما زاد عن المصرح به منها.

مادة (١٣) :

(معدل بالقانون ٩٤١ لسنة ١٩٥٥) يصدر وزير الصحة العمومية القرارات اللازمة لتنظيم مهنتي التمريض والتدليك الطبي وغيرها من المهن ذات الارتباط بمهنة الطب ويعد في تلك القرارات الرسوم الواجبة الأداء للقيود في سجلات مزاوله المهنة بوزارة الصحة العمومية .

مادة (١٤) مكرراً :

(مضافة بالقانون ٤٩١ لسنة ١٩٥٥) يكون للموظفين الذين يندبهم وزير لصحة العمومية صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذه له.

مادة (١٤) :

الأطباء المقيدون بسجلات وزارة الصحة العمومية عند صدور هذا القانون يستمرون في ممارسة مهنتهم ولو لم يتوافر فيهم بعض الشروط المنصوص عليها فيه.

مادة (١٥) :

يموز لوزير الصحة العمومية بعد أخذ رأى مجلس نقابة الأطباء البشريين أن يرخص للأطباء الفلسطينيين اللاجئين الذين أجبرتهم الظروف القهرية الدولية على مغادرة بلدهم والألتجاء إلى مصر والإقامة فيها والذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية في مزاوله المهنة بمصر مدة أقصاها سنة قابلة للتجديد مع إعفائهم من تأدية الامتحان المنصوص عليه في المادة الثالثة عند الإقتضاء.

مادة (١) مكرراً :

(مضافة بالقانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٦) لوزير الصحة العمومية ان يعفى من الشروط المنصوص عليها في هذا القانون الأطباء الذين يلحقون بشركات صيانة وإدارة منشآت قاعدة قناة السويس مدة سريان اتفاقية الجلاء المبرمة بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بشرط أن يكونوا مقيدين بمجداول مزاولة المهنة في بلادهم الأصلية وعلى ان يقتصر من مزاولة المهنة داخل المنشآت المذكورة دون غيرها.

مادة (١٦) : يلغى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ المشار إليه على أن يستمر العمل باللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون .

كما يلغى جميع ما يخالف هذا القانون من أحكام.

مادة (١٧) :

على وزيرى الصحة العمومية والعدل تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

وبصلىر وزير الصحة العمومية القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

قرار وزير الصحة

رقم (١٢٤) لسنة ١٩٧٤

بإصدار لائحة آداب ميشاق شرف مهنة الطب البشرى

وزير الصحة

مادة (١) :

إن مهنة الطب تميزت بين المهن - منذ فجر لتاريخ بتقاليد كريمة وميثاق شرف وقسم جرى العرف على أن يؤديه الطبيب الجديد قبل أن يبدأ مسزاوله المهنة ، وإستمرارا لهذا التقليد فانه يعجب على كل طبيب قبل مزاويله المهنة ان يؤدى القسم التالى أمام تقريب الأطباء أو من ينوب عنه :

"أقسم بالله العظيم أن أؤدى عملى كطبيب بصدق وامانة وإخلاص
وان أحافظ على سر المهنة وأحترم قوانينها وأن تظل علاقتى بمرضائى وبزملائى
الأطباء والمجتمع وفقا لما نصت عليه لائحة آداب وميثاق شرف المهنة"
واجبات الطبيب فى المجتمع

مادة (٢) :

الطبيب فى موقع عمله الخاص او الرسمى مجند لخدمة المجتمع من خلال
مهنته وبكل إمكانياته وطاقاته فى ظروف العلم والحرب.

مادة (٣) :

على الطبيب أن يساهم فى دراسة وحل المشكلات الصحية للمجتمع
وأن يشترك فى مساهمة النقابة فى توجيه السياسة الصحية وفقا للمبادئ
الإشتراكية وأن يكون متعاوناً مع اجهزه الدولة الصحية فيما يطلب من بيانات
أو إحصاءات لازمة لوضع السياسة والخطط الصحية .

مادة (٤) :

على الطبيب أن يكون قدوة فى مجتمعة فى دعم الأفكار والقيم
الاشتراكية أمينا على حقوق المواطنين فى الرعاية الصحية مزعاً عن الاستغلال
المادى لمرضاه او زملائه .

واجبات الاطباء نحو مهنتهم

مادة (٥) :

على الطبيب ان يراعى الدقة والامانة فى جميع تصرفاته وأن يحافظ على
كرامته وكرامة المهنة .

مادة (٦) :

لا يجوز للطبيب أن يضع تقريراً أو يعطى شهادة تغاير الحقيقة.

مادة (٧) :

لا يجوز للطبيب أن يأتى عمالاً من الأعمال الآتية :

- أ- الإستعانة بالوسطاء لإستغلال المهنة سواء كان ذلك بأجر ام بدون اجر.
- ب- السماح باستعمال اسمه في ترويج الأدوية أو العقاقير أو مختلف أنواع العلاج.
- ج- إغارة اسمه لأغراض تجارية على اى صورة من الصور.
- د- طلب أو قبول مكافأة أو أجر من أى نوع كان نظير التعهد بوصف أدوية أو أجهزة معينة للمرضى أو إرسايم إلى مستشفى أو مصح علاجي أو دور للمريض أو صيدلية أو معمل محدد .
- هـ- للقيام باجراء استشارات في مجال تجارية أو ملحقاتها مما هو معد لبيع الأدوية أو الأجهزة التي تشير باستعمالها سواء كان ذلك بانجان أو نظير مرتب أو مكافأة.
- و- لا يجوز للطبيب أن يتقاسم أجره مع أى من زملائه إلا من يشترك معه في العلاج فعلا كما لايجوز له أن يعمل وسيطا لطبيب آخر أو مستشفى بأى صورة من الصور.
- ز- لايجوز للطبيب أن يستعمل وسائل غير علمية في مزاوله المهنة .
- مادة (٨) :
- لا يجوز للطبيب أن يعلن بأى وسيلة من وسائل الاعلام عن طريقة جديدة للتشخيص أو العلاج بقصد إستخدامها إذا لم يكن قد اكتمل إختبارها وثبتت صلاحيتها ونشرت في المجلات الطبية كما لايجوز له أيضا أن ينسب لنفسه بدون وجه حق أى كشف علمي.
- مادة (٩) :
- لا يجوز للطبيب على أية صورة من الصور ان يقوم بدعاية لنفسه سواء كان ذلك بطريق النشر أو الإذاعة أو الصور المتحركة أو أى طريقة أخرى من طرق الإعلام.

مادة (١٠) :

لا يجوز للطبيب عند فتح عيادة أو نقلها أن يعلن عن ذلك أكثر من ثلاث مرات في الجريدة الواحدة ويجوز له إذا غاب عن عيادته أكثر من أسبوعين أن ينشر في الجريدة الواحدة وبالحروف العادية إعلانين الأول قبل الغياب والثاني بعده.

مادة (١١) :

يجب أن يقتصر في المطبوعات والتذاكر الطبية وما في حكمها ولافتة الباب ذكر اسم الطبيب ولقبه وعنوانه وألقابه (درجاته) العلمية والشرفية ونوع تخصصه ومواعيد عيادته ورقم تليفونه ، ويجب ان تكون جميع البيانات المذكورة مطابقة للحقيقة وما هو مقيد بسجلات النقابة ، وفي حالة تغير مكان العيادة يجوز للطبيب ان يضع إعلانا بعنوانه الجديد لمدة ستة أشهر على الأكثر في المكان الذي تركه.

مادة (١٢) :

لا يجوز للطبيب أن يستغل وظيفته بقصد الاستفادة من أعمال المهنة أو الحصول على كسب مادي من المريض ، كما لا يجوز له ان يتقاضى من المريض أجر عن عمل يدخل في اختصاص وظيفته الأصلية التي يؤجر عليها من جهة أخرى.

مادة (١٣) :

على الطبيب أن يلتزم بالحد الأقصى لأتعاب العلاج طبقا للجدول الذي تضعه النقابة.

واجبات الأطباء نحو مرضاهم

مادة (١٤) :

على الطبيب أن يبذل كل ما في وسعه نحو مرضاه ، وأن يعمل على تخفيف الألم وان تكون معاملته لهم مشبعة بالعطف والحنان ، ان يسوى بينهم في

الرعاية ولا يميز بينهم بسبب مركزهم الأدبي أو الإجتماعى أو شعوره الشخصى نحوهم.

مادة (١٥) :

يجوز للطبيب أن يعتذر عن معالجة أى مريض منذ البداية لأسباب شخصية أو تتعلق بالمهنة ، أما فى الحالات المستعجلة فلا يجوز للممارس العام الاعتذار كما لا يجوز للطبيب الاختصاصى رفض معالجة المريض إذا استدعاء لذلك الممارس العام ولم يتيسر وجود اختصاصى غيره.

مادة (١٦) :

عندما يكسف طبيب عن علاج أحد مرضاه لأى سبب من الأسباب عليه أن يدل للطبيب الذى يحل محله بالمعلومات التى يعتقد أنها لازمة لإستمرار العلاج إذا طلب منه ذلك.

مادة (١٧) :

على الطبيب أن ينبه المريض وأهله إلى إتخاذ أسباب الوقاية ويرشدهم اليها ويحذرهم مما يترتب على عدم مراعاتها.

مادة (١٨) :

على الطبيب الذى يدعى لعيادة قاصر أو ناقص الأهلية او مريض لقاعد الوعى فى حالة خطيرة أن يبذل ما فى متناول يديه لإنقاذه ولو تعذر عليه الحصول فى الوقت المناسب على موافقة وليه أو الوصى أو القيم عليه كما يجب عليه ألا ينتحى عن معالجته إلا إذا زال الخطر وأصبح الاستمرار فى العلاج غير مجد أو إذا عهد بالمريض إلى طبيب آخر.

مادة (١٩) :

يجوز للطبيب لأسباب إنسانية عدم أطلاع المريض على عواقب المرض الخطير وفى هذه الحالة عليه أن ينهى إلى أهل المريض خطورة المرض وعواقبه

الخطيرة ألا إذا أبسدى المريض رغبته فى عدم إطلاع احد على حالته أو عين أشخاصا لإطلاعهم عليه.

مادة (٢٠) :

لا يجوز للطبيب إفشاء أسرار مريضه التى اطلع عليها بحكم مهنته .

مادة (٢١) :

على الطبيب عند الضرورة أن يقبل (أو يدعو إلى) إستشارة طبيب غيره يوافق عليه المريض وأهله.

مادة (٢٢) :

لا يجوز للمريض إستغلال صلتة بالمريض وعائلته لأغراض تتنافى مع كرامة المهنة.

مادة (٢٣) :

أ) عند حدوث اخطاء مهنية تؤدي الى وفاة المريض يقدم الطبيب نفسه بأبلاغ النيابة المختصة باعتباره مبلغا عن الوفاة مع طلب إبداء رأى الطبيب الشرعى فى الحالة.

ب) يجوز للطبيب إبلاغ النيابة العامة من اى إعتداء يقع عليه سبب أداء مهنته قبل إبلاغه النقابة الفرعية المختصة على ان يقوم بأبلاغ نقابته فى أقرب فرصة.

واجبات الاطباء نحو زملائهم

مادة (٢٤) :

على الطبيب تسوية أى خلاف ينشأ بينه وبين أحد زملائه فى شئون المهنة بالطرق الودية فاذا لم يسو الخلاف على هذا الوجه أبلغا الأمر إلى مجلس النقابة الفرعية المختص.

مادة (٢٥) :

لا يجوز لأى طبيب أن يسعى لمزاحمة زميل له بطريقة غير كريمة فى أى عمل متعلق بالمهنة أو علاج مريضة ، كما لا يجوز له الاقلال من قدرات زملائه.

مادة (٢٦) :

إذا حل طبيب محل زميل له في عيادته فعليه ألا يحاول إستغلال هذا الوضع لصالحه الشخصي.

مادة (٢٧) :

لا يجوز للطبيب أن يتقاضى اتعابا عن علاج زميل له أو علاج زوجته وأولاده.

مادة (٢٨) :

إذا دعى طبيب لعيادة مريض يتولى علاجه طبيب آخر إستحالت دعوته فعليه أن يترك إتمام العلاج لزميله بمجرد عودته وأن يبلغه ما إتخذه من إجراءات ما لم ير المريض أو أهله إستمراره في العلاج.

مادة (٢٩) :

لا يجوز للطبيب فحص أو علاج مريض بعاجله زميل له في مستشفى إلا إذا إستدعاء لذلك الطبيب المعالج أو إدارة المستشفى.

مادة (٣٠) :

لا يجوز للطبيب المعالج أن يرفض طلب المريض أو أهله دعوة طبيب آخر ينضم اليه على سبيل الاستشارة.

إنما له ان يستجيب إذا أصر المريض أو أهله على إستشارة طبيب معين لا يقبله بدون إبداء أسباب ذلك.

مادة (٣١) :

إذا رفض الطبيب المعالج القيام بعلاج المريض وفقا لما قرره الأطباء المستشارين ، فيجوز له أن ينسحب ، وفي هذه الحالة يجوز لأحد الأطباء المستشارين القيام بمباشرة العلاج.

**القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥
فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة**

**باسم الأمة
مجلس الوزراء**

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية.
وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة والاتجار فى المواد السامة.
وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجهرى وتحديد الأرباح.
وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاتجار فى المواد المخدرة واستعمالها.
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة
وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية:

أصدار القانون الأتى:

**الفصل الأول
مزاولة مهنة الصيدلة.**

مادة (١) :

لا يجوز لأحد ان يزاول مهنة الصيدلة بأية صفة كانت إلا إذا كان مصريا أو كان من بلد تجيز قوانينه للمصريين مزاولة مهنة الصيدلة به وكان إسمه مقيدا بسجل الصيدالة بوزارة الصحة العمومية وفى جدول نقابة الصيدالة .
ويعتذر مزاولة لمهنة الصيدلة فى حكم هذا القانون تجهيز أو تركيب أو تجزئة أى دواء أو عقار أو نبات طهى أو مادة صيدليه تستعمل من الباطن أو الظاهر أو بطريق الحقن لوقاية الإنسان أو الحيوان من الأمراض أو علاجه منها أو توصف بأن لها هذه المزايا.

مادة (٢) :

يقيد بسجل وزارة الصحة العمومية من كان حاصلاً على درجة بكالوريوس في الصيدلة والكيمياء في إحدى الجماعات المصرية أو من كان حاصلاً على درجة دبلوم اجنبي تعتبر معادلاً لها وجاز بنجاح الإمتحان المصوص عليه في المادة "٣"

وتعتبر الدرجات أو الدبلومات الأجنبية معادلة لدرجة البكالوريوس المصرية بقرار يصدر من لجنة مكونة من أربعة أعضاء يعينهم وزير الصحة العمومية على أن يكون إثنان منهم على الأقل من الصيادلة الأساتذة باحدى كليات الصيدلة ومن مندوب صيدلى يمثل وزارة الصحة العمومية.

مادة (٣) :

يكون إمتحان الحاصلين على الدرجات أو الدبلومات الأجنبية وفقاً لمنهج الإمتحان النهائى لدرجة البكالوريوس المصرية ، ويؤدى الإمتحان أمام لجنه مكونة من صيادلة يختارهم وزير الصحة العمومية قبل كل امتحان من بين من ترشحهم مجالس كليات الصيدلة ويضم اليهم عضو صيدلى يمثل وزارة الصحة العمومية.

وعلى من يرغب فى دخول الإمتحان أن يقدم إلى وزارة الصحة العمومية طلباً على النموذج المعد لذلك ويرفق به أصل الدرجة أو الدبلوم الحاصل عليه او صورة رسمية منه والشهادة المثبتة لتلقى مقرر الدراسة او أية وثيقة اخرى تقوم مقامها وعليه أن يؤدى رسماً لامتحان قدره عشرة جنيهات ويرد هذا الرسم فى حالة عدوله عن دخول الامتحان أو عدم الإذن له بدخوله. ويؤدى الإمتحان باللغة العربية ويجوز تأديته بلغة أجنبية يوافق عليها وزير الصحة العمومية بشرط أن يكون الطالب ملماً باللغة العربية قراءة وكتابة

وإذا رسب الطالب في الإمتحان لا يجوز له أن يتقدم اليه اكثر من ثلاث مرات أخرى خلال سنتين . وتعطى وزارة الصحة العمومية من اجتاز الإمتحان بنجاح شهادة بذلك.

مادة (٤) :

يجوز لوزير الصحة العمومية أن يعفى من أداء الإمتحان المنصوص عليه في المادة "٣" المصريين إذا كانوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية القسم الخاص أو مات يعادها وكانوا مدة دراستهم حسن السير والسلوك وموظفين على تلقى دروسهم العملية طبقا لبرنامج المعاهد التى تخرجوا فيها.

مادة (٥) :

يقدم الطالب القيد بالسجل الى وزارة الصحة العمومية طلبا ملصقا عليه صورته الفوتوغرافية وموقعه عليه منه ، يبين فيه اسمه ولقبه وجنسيته ومحل إقامته ويرفق به أصل شهادة الدرجة أو الدبلوم أو صورة رسمية منه أو شهادة الإمتحان أو الاعفاء منه حسب الأحوال وايصال تسديده رسم القيد بمجدول نقابة الصيدالة.

وعليه ان يؤدى رسما للقيد يسجل الوزارة قدره جنيه واحد . ويعقد فى السجل اسم الصيدلى وانيه وجنسيته ومحل اقامته وتاريخ الدرجة أو الدبلوم الحاصل عليه والجهة الصادرة عنها وتاريخ شهادة الإمتحان او الاعفاء منه حسب الأحوال . وتبلغ الوزارة نقابة الصيدالة اجراء القيد فى السجل .

ويعطى للرخص الية فى مزولة المهنة مجانا صورة من هذا القيد ملصقا عليها صورته . وعليه حفظ هذا المستخرج فى المؤسسة التى يزاول المهنة فيها وتقدمه عند أى طلب من مفتشى وزارة الصحة العمومية.

مادة (٦) :

على الصيدلى إخطار وزارة الصحة العمومية بخطاب موصى عليه بكل تغيير فى محل إقامته خلال أسبوع من تاريخ حصول التغيير .

مادة (٧) :

كل قيد فى سجل الصيدالة بالوزارة يتم بطريق التزوير أو بطرق احتيالية بوسائل أخرى غير مشروعة يلغى بقرار من وزير الصحة العمومية ويشطب الاسم المقيّد نهائيا منه . وتخطر نقابة الصيدالة والنيابة العامة لذلك .

وعلى النقابة إخطار وزارة الصحة العمومية بكل قرار يصدره مجلسها أو هيئتها التأديبية بوقف صيدلى عن مزاولة المهنة أو يشطب اسمه .

مادة (٨) :

تتولى وزارة الصحة العمومية نشر الجدول الرسمى لأسماء الصيدالة المرخص لهم فى مزاولة المهنة ويقوم سنويا ما يطرأ عليه من تعديلات .

مادة (٩) :

يجوز لوزير الصحة العمومية بعد أخذ رأى نقابة الصيدالة أن يرخص لصيدلى لامتوافر فيه الشروط المنصوص عليها فى المادة "٢" فى مزاولة مهنة الصيدلة فى مصر لسلمدة اللازمة لتأدية ما تكلفه به الحكومة والمؤسسات الصيدلية الأهلية على ألا تتجاوز هذه المدة سنتين قابلتين للتجديد مرة واحدة . وذلك إذا كان هذا الصيدلى من المشهود لهم بالتفوق فى فرع من فروع الصيدلة وكانت خدمات لازمة لعدم توافر أمثاله فى مصر .

الفصل الثانى المؤسسات الصيدلانية

١- تعريف

مادة (١٠) :

تعتبر مؤسسات صيدلية فى تطبيق أحكام هذا القانون الصيدليات العامة والخاصة ومصانع المستحضرات الصيدلة ومخازن الأدوية ومستودعات الوسطاء فى الأدوية ومحال الاتجار فى النباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية .

٢- أحكام عامة لكل المؤسسات الصيدلانية :

مادة (١١) :

لا يجوز إنشاء مؤسسة صيدلية ألا بترخيص من وزارة الصحة العمومية ويجب ألا تقل من طالب الترخيص من ٢٦ سنة.

وإذا آلت الرخصة الى عدم الأهلية أو ناقصها بأى طريق قانونى عن صاحب الترخيص الأصلي وجب اعتمادها باسم من آلت مقترنا باسم الولى أو الوصى أو القيم ويكون المسئول عن كل ما يقع مخالفا لأحكام هذا القانون.

ولا يصرف هذا الترخيص إلا إذا توافرت فى المؤسسة الاشتراطات الصحية التى يصدر بياها قرار من وزير الصحة العمومية وكذلك الاشتراطات الخاصة التى تفرضها السلطات الصحية على صاحب الشأن فى الترخيص فيها.

ويعتبر الترخيص شخصا لصاحب فإذا تغير وجب على من يحل محله أن يقدم طلبا لوزارة الصحة العمومية لاعتماد نقل الترخيص اليه بشرط أن تتوافر فى الطالب الشروط المقررة فى هذا القانون.

مادة (١٢) :

يحرر طلب الترخيص إلى وزارة الصحة العمومية على النموذج الذى تعدده وزارة الصحة العمومية ويرسل للوزارة بخطاب مسجل يعلم الوصول مرافقا له ما يلى:

١. شهادة تحقيق الشخيرة وصحيفة عدم وجود سوابق.
 ٢. شهادة الميلاد أو أى مستند آخر يقوم مقامها.
 ٣. رسم هندسى من ثلاث صرور للمؤسسة المراد الترخيص بها.
 ٤. الايصال الدال على سداد رسم النظر وقدره خمسة جنيهات مصرية.
- فإذا قدم الطلب مستوفيا أدرج فى السجل الذى يخص لذلك ويعطى الطالب ايصال وبوضوح به رقم وتاريخ قيد الطلب فى السجل.
- مادة (١٢) :

يرسل الرسم الهندسى الى السلطة الصحية المختصة للمعاينة تعلن الوزارة طالب الترخيص برأيها فى موقع المؤسسة فى موعد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ قيد الطلب بالسجل المشار اليه ويعتبر فى حكم الموافقة على الموقع قسوات الميعاد المذكور دون ابلاغ الطالب بالراى بشرط عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة "٣٠" من هذا القانون ، فإذا ثبت المعاينة ان الاشتراطات الصحية المقررة مستوفاة صرفت الرخصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ المعاينة والا وجب اعطاء الطالب المهلة الكافية لإتمامها ثم تعاد المعاينة فى نهايتها . ويجوز منحه مهلة ثانية لا تتجاوز نصف المهلة الأولى فإذا ثبت بعد ذلك أن الاشتراطات لم تتم رفض الترخيص نهائيا.

مادة (١٤) :

تلتفى تراخيص المؤسسات الخاضعة لأحكام هذا القانون فى الأحوال

الآتية:

١. إذا أغلقت المؤسسة بصفة متصلة مدة تتجاوز سنة ميلادية.
٢. إذا نقلت المؤسسة من مكانها الى مكان اخر " مالم يكن النقل قد تم بنسب المدم أو الحريق فيجوز الانتقال بنفس الرخصة الى مكان اخر من توفرت

فيه الشروط الصحية المقررة ويؤشر بالالغاء او النقل على الترخيص وفي السجلات المختصة لذلك بوزارة الصحة العمومية.

مادة (١٥) :

يجب على صاحب الترخيص الحصول مقدما على موافقة وزارة الصحة العمومية على تغيير يريد إجراؤه في المؤسسة الصيدلية وعليه أن يقدم طلبا بذلك مصحوبا بوصف دقيق للتعديلات المطلوب إجراؤها ورسم هندسى لها وعليه أن يتخذ كافة الاشتراطات المطلوبة التى تفرض عليه وفقا لأحكام المادة "١١" ومتى تمت الاشتراطات المطلوبة تؤشر وزارة الصحة العمومية بإجراء التعديل على الترخيص السابق صرفه عن المؤسسة .

مادة (١٦) :

تخضع المؤسسات الصيدلية للتفتيش السنوى الذى تقوم به السلطة الصحية المختصة للتثبت من دوام توافر الاشتراطات المنصوص عليها في المادة "١١" فإذا أظهر التفتيش انها غير متوافرة وجب على صاحب الترخيص أتمامها خلال المدة التى تحددها له بحيث لا تتجاوز ستين يوما فإذا لم يتم خلال هذه المهلة جاز وزارة الصحة العمومية تنفيذها على نفسه.

وعلى صاحب الترخيص أداء رسم التفتيش السنوى وقدره جنيه.

مادة (١٧) :

يجب ان يكتب أسم المؤسسة الصيدلية وأسم صاحبها ومديرها المسئول في واجهة بحروف ظاهرة باللغة العربية.

مادة (١٨) :

لا يجوز استعمال المؤسسة صيدلية لغرض المخصص لها موجب الترخيص المعطى لها . كما يجوز أن يكون لها إتصال مباشر مع مسكن خاص او محل مدار لصناعة أخرى منافذ تتصل بأى شئ من ذلك.

مادة (١٩) :

يدبر كسل مؤسسة صيدلية صيدلى مضى على تخرجه سنة على الأقل
امضاه فى مزولة المهنة فى مؤسسة صيدلية حكومية أو أهلية.
فإذا كان الأمر يتعلق بصيدلية خاصة أو بمستودع وسيط جاز إسناد
الإدارة لمساعدة صيدلى يكون اسمه مقيد بهذه الصفة بوزارة الصحة العمومية
وليس لمدير المؤسسة الصيدلية أن يدبر أكثر من مؤسسة واحدة.

مادة (٢٠) :

يجوز لمدير المؤسسة الصيدلية أن يستعين فى عمله وتحت مسؤوليته بمساعدة
صيدلى ويكون لمساعد الصيدلى أن يدبر الصيدلية نيابة عن مديرها إذا لم يكن بها
صيدلى آخر وذلك فى حالة غياب المدير عنها أثناء راحته اليومية والعطلة
الأسبوعية والأعياد الرسمية أو مرضه أو غيابه بسبب قهرى على ألا تزيد مدة
الغياب فى الحالتين الأخيرتين على أسبوعين فى العام الواحد الذى يبدأ من أول
يناير وعلى أن يخطر المدير الوزارة بتلك الإنابة وبانتهائها.
وفى هذه الأحوال يخضع مساعد الصيدلى لجميع الأحكام التى يخضع لها
مدير الصيدلية.

مادة (٢١) :

يصدر وزير الصحة العمومية قرارا بتأليف هيئة تأديبية ابتدائية وإستئنافية
لمساعدة الصيدالة وبعين القرار اعضاء الهيئة والعقوبات التأديبية التى تحكم بها
والإجراءات التى تتبع امامها .

مادة (٢٢) :

مدير المؤسسة الصيدلية مسئول عن مستخدمى المؤسسة من غير الصيدالة
فيما يختص بتنفيذ أحكام هذا القانون.

وإذا ترك المدير إدارة المؤسسة وجب عليه إخطار الوزارة فوراً بخطاب موصى عليه وعلى صاحب المؤسسة أن يبين لها فوراً مديراً جديداً وإخطار وزارة الصحة العمومية باسمه مع إقرار منه بقبول إدارتها وإلا وجب على صاحبها إغلاقها فإذا لم يغلقها قامت السلطات الصحية بإغلاقها إدارياً. وعلى مدير المؤسسة عند ترك إدارتها أن يسلم ما في عهده من المواد المخدرة.

مادة (٢٣) :

يجوز لكل طالب صيدلة مقيد اسمه بهذه الصفة باحدى الجماعات المصرية وكل طالب صيدلية مقيد اسمه بالطريقة القانونية في كلية أجنبية للصيدلة معترف بها ان يمضى مدة تربيته المقررة باللوائح الجماعية باحدى المؤسسات الصيدلية وذلك بعد موافقة الكلية التى يتمى إليها الطالب وزارة الصحة العمومية.

مادة (٢٤) :

يجوز لكل صيدلى حاصل على درجة أو دبلوم فى الخارج ويرغب فى التقدم للامتحان المنصوص عليه فى المادة "٣" أن يمضى مدة تربيته فى إحدى الصيدليات العامة بعد موافقة وزارة الصحة العمومية بحيث لا تزيد مدة التمرين عن سنتين . على ان يكون التمرين تحت إشراف المدير ومسئوليته.

مادة (٢٥) :

على العمال والعاملات الذين يشتغلون بالمؤسسات الصيدلية او بتوصيل الأدوية أن يحصلو على ترخيص بذلك من وزارة الصحة العمومية بعد تقدم شهادة تحقيق شخصية وصحيفة عدم وجود سوابق على ان يكونوا ملمين بالقراءة والكتابة كما يخضعون للقيود الصحية التى يقررها وزير الصحة العمومية.

مادة (٢٦) :

يجب على أصحاب المؤسسات الصيدلانية والصيادلة ومساعدى الصيادلة وطلبة الصيدلة تحت التمرين إخطار وزارة الصحة العمومية بكتاب موسى عليه بتاريخ ينهم العمل بهذه المؤسسات وكذلك إخطارها بمجرد تركهم العمل بها. ويجب على مديرى هذه المؤسسات ان يرسلوا كتابة الى وزارة الصحة العمومية جميع البيانات التى تطلبها منهم بخطابات موسى عليها.

مادة (٢٧) :

إذا أراد صاحب المؤسسة الصيدلية أو مديرها تخزين أدوية لحاجة مؤسسة فى مجل آخر وجب عليه أن يحصل مقدما على ترخيص فى ذلك مقابل رسم قدره ثلاثة جنيهات مصرية وبالشروط التى يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية.

مادة (٢٨) :

يجب أن يكون كل ما يوجد بالمؤسسة المرخص بها بموجب هذا القانون من أدوية أو متحصلات أقر باذنية أو مستحضرات صيدلية أو نباتات طبية أو مواد كيميائية مطابقا لمواصفاتها المذكورة بنسائير الأدوية المقررة وتركيباتها المسجلة وتحفظ حسب الأصول الفنية.

ويجب أن تزود هذه المؤسسات بالأدوية والأدوات والأجهزة اللازمة للعمل ولحفظ الادوية بما منع المراجع العلمية والقوانين الخاصة بالمهنة ويكون صاحب المؤسسة ومديرها مسئولين عن تنفيذ ذلك .

مادة (٢٩) :

يجب على أصحاب المؤسسات الصيدلية إخطار وزارة الصحة العمومية عن تصفيتها وذلك خلال أسبوعين على الأقل قبل البدء فى ذلك ويرفق بالاحطار كشف بيان المواد المخدرة الموجودة باخل ويشترط أن يكون المشتري

من الأشخاص المرخص لهم في الاتجار في الأصناف التي سيشتريها في حدود الترخيص الممنوح له ويعتبر الترخيص بهذه المؤسسة الصيدلية ملغى بعد انتهاء التصفية المذكورة.

كما يجب عليهم إخطار الوزارة عند حصر التركة أو حصول سرقة أو تلف في الأدوية الموجودة بالمؤسسة لأي سبب كان وذلك بمجرد حصول ذلك.

١- أحكام خاصة لكل نوع من أنواع المؤسسات الصيدلية:

أولاً: الصيدليات العامة:

مادة (٣٠) :

لا يمنح الترخيص بإنشاء صيدلية إلا لصيدلي مرخص له في مزاوله مهنته يكون مضى على تخرجه ستة على الأقل قضائها في مزاوله المهنة في مؤسسة حكومية أو أهلية ويعفى من شرط قضاء هذه المدة الصيدلي الذي تزول إليه الملكية بطريق الميراث أو الوصية ، ولا يجوز الصيدلي ان يكون مالكا او شريكا من صيدليين او موظفا حكوميا.

ويراعى ألا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها وأقرب صيدلية مرخص فيها على مائة متر.

مادة (٣١) :

إذا توفى صاحب صيدلية جاز ابقاء الرخصة لصالح الورثة لمدة أقصاها عشر سنوات ميلادية على ان يعين الورثة وكيلًا عنهم يخطر عنهم وزارة الصحة العمومية وتغلق الصيدلية إداريا بعد إنتهاء هذه المدة ما لم تتبع لصيدلي:

مادة (٣٢) :

لا يجوز للصيدلي ان يصرف للجمهور أى دواء محضر بالصيدلية إلا بموجب تذكرة طبية عدا التراكيب الدستورية التي تستعمل من الظاهر وكذلك التراكيب الدستورية التي تستعمل من الباطن بشرط ألا يدخل في تركيبها مادة

من المواد المذكورة في الجدول "١" الملحق بهذا القانون كما لا يجوز له أن يصرّف أى مستحضر صيدلى خاص يحتوى على مادة من المواد المدرجة بالجدول "٢" الملحق بهذا القانون إلا بتذكرة طبية ولا يتكرر الصرّف إلا بتأشيرة كتابية من الطبيب.

ولا يجوز للصيديات أن تتّبع بالجملة أدوية أو مستحضرات طبية للصيديات الأخرى أو مخازن الأدوية أو الوسطاء أو المستشفيات أو العيادات ما عدا المستحضرات الصيدلية المسجلة باسم الصيدلى صاحب الصيدلية فيكون بيعها بالجملة مقصوراً على المؤسسات الصيدلية فقط.

مادة (٣٣) :

لا تصرف تذكرة طبية من الصيدليات ما لم تكن محررة بمعرفة طبيب بشرى أو يطرى أو طبيب أسنان أو مولدة مرخص لها فى مزاوله المهنة فى مصر.

مادة (٣٤) :

كل دواء يحضر بالصيدليات بموجب تذكرة طبية يجب أن يطابق المواصفات المذكورة فى دستور الأدوية المصرى ما لم ينص فى التذكرة على دستور أدوية معين ففى هذه الحالة يضر حسب مواصفاته كما لا يجوز إجراء أى تغيير فى المواد المذكورة بها كما أو نوعا يغير موافقة محررها قبل تحضيرها وكذلك لا يجوز تحضير أى تذكرة طبية مكتوبة بعبارات أو علامات مصطلح عليها مع كتابتها والصيدلى مدير الصيدلية مسئول عن جميع الأدوية المخضرة بها.

مادة (٣٥) :

كل دواء يحضر بالصيدلية يجب أن يوضع فى وعاء مناسب وبوضع على بطاقته اسم الصيدلية وعنوانها واسم صاحبها ورقم القيد بدفتر قيد التذاكر الطبية واسم الدواء وتاريخ التحضير وكيفية استعمال الدواء طبقا لما هو مذكور بالتذكرة الطبية واسم الدواء إذا عرف بغير تذكرة طبية.

مادة (٣٦) :

كل دواء يحضر بالصيدلية يجب أن يقيد بدفتر التذاكر الطبية أولا بأول في نفس اليوم الذي يصرف فيه وتكون صفحات هذا الدفتر مرقومة برقم مسلسل ويخط واضح دون أن يتخلله بياض ودون أن يقع فيه كشط وكل قيد بذلك الدفتر يجب أن توضح به أسماء وكميات المواد التي تدخل في تركيب الدواء.

ويجب على محضر الدواء أن يوقع بالدفتر قيد التذكرة وأن يكتب ثمن الدواء واسم الطبيب محرر التذكرة ولاتعاد التذكرة الطبية الى حاملها إلا بعد ختمها بخاتم الصيدلية ووضع تاريخ القيد ورقمه عليها وثمن الدواء وفي حالة الاحتفاظ بالتذكرة الطبية في الصيدلية لانقضاء المسئولية يجب أن يعطى حاملها صورة طبق الأصل منها وهذه الصورة يجب ختمها بخاتم الصيدلية ووضع التاريخ الذي صرفت فيه ورقم وهذه الصورة يجب ختمها بخاتم الصيدلية ووضع التاريخ الذي صرفت فيه ورقم القيد عليها مع الثمن وكذلك تعطى للطبيب المعالج او المريض صورة فيه ورقم القيد عليها مع الثمن وكذلك تعطى للطبيب المعالج او المريض صورة من التذكرة الطبية عند طلبها وذلك دون مقابل وإذا تكرر صرف التذاكر الطبية المحتوية على مواد في دفتر قيد التذاكر الطبية تاريخ التكرار برقم جديد مسلسل مع الإشارة الى الرقم الذي قيدت به التذكرة في المرة الأولى.

مادة (٣٧) :

لا يجوز لغیر الأشخاص المتخصص عليهم في المواد ١٩ و ٢٠ و ٢٣ و ٢٤ التدخل في تحضير التذاكر الطبية أو صرفها أو في بيع المستحضرات الصيدلية للجمهوريّة.

مادة (٣٨) :

تحدد مواعيد العمل بالصيدليات وما يتبع في الاجازات السنوية والراحة الليلية بقرار يصدره وزير الصحة العمومية الأسبوعية والأعياد الرسمية ونظام الخدمة بعد أخذ رأى نقابة الصيادلة بحيث لا تقل ساعات العمل اليومية عن ثمانى ساعات وبحيث يضمن وجود عدة من الصيدليات مفتوحة في جميع الأوقات .

ثانيا : الصيدليات الخاصة

مادة (٣٩) : الصيدليات الخاصة نوعان

١- صيدليات المستشفيات والمستوصفات والعيادات الشاملة وعيادات الأطباء المصرح لهم في صرف الأدوية لمرضاهم أو ما في حكمها ولا يجوز منح ترخيص بفتح صيدلية خاصة من هذا النوع إلا إذا كانت ملحقة بمؤسسة علاجية مرخص بها طبقا لاحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالمجال التجارية والصناعية ، وتسرى عليه احكام الصيدليات العامة عدا احكام المادتين ٣٠ و٣٢.

ويجوز لهذه الصيدليات ان تصرف بالنمن الادوية بالعيادات الخارجية لغير مرضاها في البلاد التي لا توجد بها صيدلية عامة وفي هذه الحالة تسرى عليها احكام المادة ٣٢.

٢- الصيدليات التابعة لجمعيات تعاونية مشهرة ويمنح الترخيص بفتح صيدلية خاصة من هذا النوع بناء على طلب من رئيس مجلس إدارة الجمعية او مديرها ، ترى على هذا النوع من الصيدليات الخاصة احكام الصيدليات العامة عدا المادة "١".

مادة (٤٠) :

يجوز للطبيب البشرى او البطرى المرخص له مزاولة المهنة ان يصرف ويجهز أدوية لمرضى المرضيين وحدهم بشرط الحصول على ترخيص بانشاء

صيدلية خاصة ويعفى من تقديم الاقرار المنصوص عليه في المادة "١٢" بند ويعطى هذا الترخيص للطبيب البشرى أو الطبرى متى ثبت ان المسافة بين عيادته وأقرب صيدلية عامة او مستشفى عيادة خارجية بها صيدلية خاصة موجودة بالجهة تزيد على خمسة كيلومترات.

ويلغى هذا الترخيص عند فتح صيدلية عامة او خاصة بالجهة الموجودة بها العيادة الطبية الحاصلة على هذا الترخيص ويعطى الطبيب مهلة قدرها تسعون يوما من تاريخ فتح الصيدلية لتصفية الادوية التى بالعيادة المرخص بها وإلا وجب إغلاق الصيدلية الخاصة والعيادة اداريا مع ضبط الادوية الموجودة بها .
وصفاء الادوية.

مادة (٤١) :

يجب على من يريد الاشغال كوسيط أدوية او كوكيل مصنع أو جملة مصانع فى الأدوية والمستحضرات الصيدلية أو الأقرباذنية ان يحصل على ترخيص بذلك من وزارة الصحة العمومية ويجب ان يكون طلب الترخيص على النموذج الذى تعده الوزارة لذلك ومصحوبا بما يأتى:

١. شهادة تحقيق الشخصية وصحيفة عدم وجود سوابق.
٢. شهادة من المصنع مصدقا عليها من الجهات المختصة الرسمية تثبت وكالة للطالب عن المصانع وتلحق بها قائمة باسماء الأدوية والمستحضرات الصيدلية التى هو وكيل عن مصانعها مع إيضاح تركيبها ونوعا وكما .
٣. رسم نظر قدره خمسة جنيهات مصرية.

مادة (٤٢) :

الترخيص للوسيط شخصى وعلى الوسطاء اخطار الوزارة اولا باول مسن كل مصنع يخلونه أو يتنازلون عن تمثيله وأن يرسلوا فى شهر ديسمبر من كل سنة كشفا باسم المصنع او المصانع يخلونها.

مادة (٤٣) :

يجب على الوسطاء الذين يزغبون في أن يكون لهم مستودعات لحفظ الأدوية او المستحضرات الصيدلانية التي هم وكلاء عنها ان يحصلوا على ترخيص في ذلك وفقا للاحكام العامة الخاصة بالمؤسسات الصيدلانية.

مادة (٤٤) :

يكون تخزين وبيع الأدوية من مستودعات الوسطاء بالشروط الآتية :

١. يجب أن تباع مغلقة في علاماتها الأصلية.
٢. يجب ان يكون البيع مقصورا على الصيدليات العامة والخاصة وعلى مخازن الأدوية والمعاهد العلمية.

مادة (٤٥) :

يجب على مدير المستودع ان يحسك دفتر القيد الوارد من الدوية الى المستودع والمنصرف منه وتكون صفحات هذا الدفتر مرقومة برقم مسلسل ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويثبت في الدفتر المشار اليه فيما يخص بالوارد اسم الصنف ومقداره ونسبة وحداته وعبواته وتاريخ وروده والضمان طبقا للسعر المحدد.

فيما يخص بالمواد المنصرفة من المستودع يثبت في الدفتر نوع الأدوية المنصرفة ومقدارها ونسبة وحداتها واسم من صرفت اليه وعنوانه وتاريخ البيع. ويجب ان يكون القيد اولا بأول حسب ترتيب التاريخ ويحط واضح دون أن يتخلله بياض بين السطور او كشط وان يكون البيع بمقتضى إيصالات من المشتري.

ثالثاً : مخازن الادوية

مادة (٤٦) :

لا يمنح الترخيص في فتح مخزن ادوية إلا في المخافطات أو عواصم المديرية والمراكز التي بها صيدليات .

مادة (٤٧) :

يجب ان يكون محل حفظ الدوية والمستحضرات الصيدلية في المخزن مستقلا عن باقى أقسامه ويكون مدير المخزن مسئولاً عن تنفيذ ذلك .
مادة (٤٨) :

تفتح مخازن الأدوية في نفس ساعات ومواعيد العمل المحددة للصيدليات أثناء النهار من الجهة بحيث لا تقل عن ثمانى ساعات يوميا ويكون صاحب المخزن ومديره مسئولين عن تنفيذ ذلك .
مادة (٤٩) :

يجب أن تبيع الأدوية من المخزن في عبوتها الأصلية ، فإذا جزئت وجب ان تكون داخل عبوات محكمة السد وملصق عليها بطاقة باسم المخزن وعنوانه واسم مديره واسم المادة وقوتها ودستور الدوية المخضرة بموجبه ومقدارها والمصنع التي استوردت منه او صنعت فيه وكذلك تاريخ نهاية استعمالها ان وجدت ، وإذا كانت معدة للاستعمال البيطرى يجب ان يتبين ذلك على البطاقة .
مادة (٥٠) :

يجب على مدير المخزن ان يمسك دفترًا خاصا يفيد فيه الوارد والمنصرف أولا بأول من المواد المدرجة في الجدول "١" الملحق بهذا القانون وكذلك المستحضرات الصيدلية الخاصة او الدستورية التي تحوى مادة فعالة واحدة فقط من هذه المواد، وهذا الدفتر تكون صفحاته مرقومة ومحتومة بخاتم

وزارة الصحة العمومية ويجب ان يكون القيد بخط واضح دون أن يتخلله بياض او يقع فيه كشط او تغيير أو في الهامش وبحسب ترتيب التاريخ برقم مسلسل .
اما فيما يختص بالأصناف الواردة فيين في القيد اسم المصنف وقوته مقداره ومصدره وتاريخ وروده الى المخزن .

رابطا : مجال الاتجار في النباتات الطبية ومتحصلاتها

مادة (٥١) :

يجب على كل من يريد فتح محل للاتجار في النباتات الطبية الوارد في دسائر الأدوية أو في أجزاء مختلفة من هذه النباتات أو في المتحصلات الناتجة بطبيعتها من النباتات الحصول على ترخيص في ذلك وفقا للاحكام العامة الخاصة بالمؤسسات ولايسرى هذا الحكم على مجال بيع النباتات الطبية الواردة بالجدول السابق الملحق بهذا القانون ..

مادة (٥٢) :

يجب أن تباع النباتات الطبية في عبوات مغلقة مينا عليها اسم دستور الأدوية التي تطابق مواصفاته وكذا تاريخ الجمع وتاريخ إنتهاء صلاحيتها للاستعمال عن توجد ويكون البيع مقصورا على الصيدليات ومحازن الأدوية ومصانع الصيدلية والهيئات العلمية.

ويجوز البيع للأفراد الذين ترخص لهم في ذلك وزارة الصحة العمومية.

مادة (٥٣) :

كل ما يرد الى محل الاتجار في النباتات الطبية وكل ما يصرف منها يجب قيده أولا بأول في دفتر خاص تكون صفحاته مرقومة برقم مسلسل ومحترمة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويجب أن يكون القيد بخط واضح دون ان يتخلله بياض أو يقع فيه كشط.

اما فيما يختص بالأصناف فيين في القيد اسم الصنف المباع ومدى خطورته واسم المشتري وعنوانه وتاريخ صرفه.

خامسا : مصانع المستحضرات الصيدلانية

مادة (٥٤) :

يجب أن يكون بكل من مصانع المستحضرات الصيدلانية معنل للتحايل مزود بالأدوات والأجهزة ومتجاته ويشرف على هذا العمل صيدلى أو اكثر من غير الصيادلة المكلفين بتجهيز المستحضرات أو المتحصلات بالمصنع . ويكون الصيدلى المخلل مسئولا مع الصيدلى مدير المصنع عن جودة الأصناف المنتجة وصلاحيها للاستعمال .

مادة (٥٥) :

يجوز للصيدلى بعد موافقة وزارة الصحة العمومية ان يصنع فى صيدلية مستحضرات صيدلية خاصة به ويشترط ان تكون الصيدلية مجهزة بجميع الأدوات والآلات اللازمة لصنع وتحليل تلك المستحضرات ومستوفاة للروط التى تضمها الوزارة.

مادة (٥٦) :

على كل من الصيدلى الذى يقوم بتجهيز مستحضرات صيدلية خاصة فى صيدليته ومدير مصنع المستحضرات الصيدلية ان يحسك دفترين أحدهما للتحضر بدون فيه أولا بأول مقدار الكمية المجهزة فى كل مرة عن كل مستحضر وتاريخ التجهيز ويعطى رقما مسلسلا لكل عملية تجهيز موقعا عليه من الصيدلى المخضر والصيدلى المخلل.

والدفتر الاخر لقبيد الكميات صفحات المنصرفه وتاريخ صرفها والجهات المنصرفه اليها ويوقع على هذا الدفتر الصيدلى المدير .

ويجب أن تكون صفحات كل دفتر مرقومة برقم مسلسل ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويجب ان يكون القيد بخط واضح لا يتخاله بياض ودون أن يقع فيه كشط .

مادة (٥٧) :

يجب أن يوضع على الأوعية التى تعبأ فيها المواد الدوائية أو المستحضرات الصيدية وغلافاتها الخارجية بطاقات تذكر فيها البيانات الآتية :

١. إن كان من المستحضرات الخصوصية بذكر اسم المستحضر وأسماء المواد الفعالة فى التركيب ومقاديرها على أن تذكر باسمها المعروف وليس بمرادفها الكيماوى .

وإن كان الدواء مفرد أو من المستحضرات الصيدية الدستورية فيذكر اسمه حسب الوارد بالدستور واسم هذا الدستور وتاريخ صدوره .

٢. اسم المصنع أو الصيدية التى قامت بعملية التعبئة أو التجهيز أو للتركيب وعنوانها واسم البلد الذى جهزت فيه .

٣. كيفية استعماله إذا كان من المستحضرات الصيدية الخاصة ومقدار الجرعة الواحدة فى حدود المقرر فى دساتير الأدوية .

٤. كمية الدواء داخل العبوة طبقاً للمقاييس المثوية .

٥. الأثر الطبى المقدر له إن كان من المستحضرات الصيدية الخاصة .

٦. الرقم المسلسل لعملية التعبئة أو التجهيز أو التركيب المنصوص عليه فى المادة السابقة .

٧. وإن كان من الأدوية التى يتغير مفعولها بمضى بعض الوقت فيذكر تاريخ التحضير وكيفية احتفاظه بقوته وتاريخ صلاحيته للاستعمال وكذلك كيفية وقايته من الفساد عند تقزينه .

ويجب أن يرفق بالمستحضرات بيان المواد الملونة والحافظة والمذبة ونسبة كل إن وجدت .

وفى جميع الأحوال لايسمح بتداول المستحضرات الصيدية أيا كان نوعها إلا إذا كان ثابتا على بطاقتها الخارجية رقم تسجيلها بدفاتر وزارة الصحة العمومية والتمن الحدود الذى يتابع به الجمهور .

الفصل الثالث للمستحضرات الصيدلانية الخاصة والدستورية

مادة (٥٨) :

تعتبر في تطبيق أحكام هذا القانون مستحضرات صيدلية خاصة للمنتحولات والتراكيب التي تحتوي أو توصف بأنها تحتوي على مادة أو أكثر ذات خواص طبية في شفاء الإنسان من الأمراض أو الوقاية منها أو تستعمل لأى غرض طبي آخر ولم يعلن عن ذلك صراحة متى أعدت للبيع وكانت غير واردة في إحدى طبعات دساتير الأدوية وملحقاتها الرسمية . ويجوز لوزارة الصحة العمومية بقرار منه أن ينظم تجهيز أو تداول أية مستحضرات أو أدوية أو مركبات يرى أن لها صلة بعلاج الإنسان وتستعمل لمقاومة انتشار الأمراض.

وتعتبر من هذه المستحضرات السوائل والأجهزة المعدة للتطهير التي لم تذكر في دساتير الأدوية وتكون مطابقة لاشتراطات التي يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية وكذلك صبغات الشعر الخشوية على مواد سامة والمركبات التي قواعدها العنبر أو جوزة الطيب.

مادة (٥٩) :

يحظر تداول المستحضرات الصيدلانية الخاصة سواء أكانت محضرة محليا أم مستوردة من الخارج غلا بعد تسجيلها بوزارة الصحة العمومية ولاتسجل تلك المستحضرات غلا إذا كان طلب التسجيل مقدما من أحد الصيدالة أو الأطباء البشرين أو البيطريين أو أطباء الأسنان من المصرح لهم بمزاولة المهنة في مصر أو من أصحاب مصانع الادوية المحلية أو من أصحاب المصانع الأجنبية في الخارج أو وكلائهم ويصحب طلب تسجيل المستحضر برسم قدره خمسة جنيهات عن كل مستحضر نظير فحص الطلب وثلاث عينات من المستحضرات في عوتها الاصلية كل منها مختومة بالشمع الأحمر بخاتم الصيدلى

الذى قام بتجهيزها أو بخاتم المصنع الذى جهزت فيه ونموذج من صورتين لكل من البطاقة ، والطبوعات التى سغلف بها المستحضرات موقعا عليها من الطلب او الصيدلى او من وكيل أو مدير المصنع وعلى صاحب الشأن ان يقدم كافة البيانات الأخرى التى تطلب منه.

مادة (٦٠) :

لا يتم تسجيل أى مستحضر صيدلى خاص الا اذا أقرته اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية التى يصدر بتشكيلها قرار من وزارة الصحة العمومية وتؤلف من رئيس وتسعة أعضاء كالتى :

الرئيس:

وكيل وزارة الصحة العمومية او من يتوب عنه.

الامضاء:

- ١- أستاذ صيدلى من إحدى كليات الصيدلة .
- ٢- أستاذ طبيب من إحدى كليات الطب .
- ٣- مندوب صيدلى من وزارة الصحة العمومية .
- ٤- مدير معهد الأبحاث وطب المناطق الحارة بوزارة الصحة العمومية او من يتوب عنه .
- ٥- صيدلى من غير الموظفين ترشحه نقابة الصيدلى .
- ٦- مندوب اللجنة الدائمة لدستور الأدوية .
- ٧- صيدلى حكومى مختص بتحليل الأدوية .
- ٨- طبيب حكومى مختص بالتحليل البيولوجية .

وتصنع اللجنة اللاتحة المنظمة لأعمالها ويصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية وتكون جميع قرارات هذه اللجنة نهائية ، ولا يصح انعقاد

اللجنة غلا بحضور سبعة أعضاء عدا الرئيس واللجنة استدعاء من تشاء لحضور
مجلساتها للاستئناس برأيه.

مادة (٦١) :

للجنة الفنية لمراقبة الأدوية الحق دائما في رفض تسجيل أى مستحضر
صيدلى خاص مع ابداء أسباب ذلك وتسجيل المستحضرات الصيدلية الخاصة
التي تقرها اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية بدفاتر وزارة الصحة العمومية برقم
مسلسل ويعطى الطالب مستخرجا رسميا من القيد ويعتبر هذا المستخرج
المستخرج ترخيصا بالمستحضر ، ولا يجوز تسجيل المستحضر لإجراء أى تعديل
فيما أقرته اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية عند الترخيص بتسجيله وإلا وجب على
الطالب اعادة التسجيل.

وإذا تغيرت ملكية المستحضر وجب على كل من مالكة القيم والجديد
ابلاغ الوزارة هذا التغير خلال ثمانية أيام من تاريخ حصوله.

مادة (٦٢) :

تعتبر مستحضرات صيدلية دستورية في احكام هذا القانون .
المتحصلات والتراكيب المذكورة في احداث طبعات دساتير الأدوية التي يصدر
بها قرار من وزارة الصحة العمومية وكذلك السوائل والجهزة الدسورية
المعدة للتطهير ويجوز صنع هذه المستحضرات في مصانع الأدوية أو الصيدليات
دون حاجة الى تسجيلها.

ولا يجوز البدء في تجهيز المستحضرات الصيدلية الدسورية إلا بعد
أخطار وزارة الصحة العمومية بذلك وموافقا بيان الدستور المذكور فيه
المستحضرات وعينه من العبوة والبطاقة التي ستعلق عليها وموافقة وزارة
الصحة العمومية على ذلك.

الفصل الرابع

استيراد الأدوية والمستحضرات الصيدلية والمتحصلات الالفباذينية والنباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية .
مادة (٦٥) :

لا يسمح بدخول المستحضرات الخاصة في مصر ولو كانت عينات طبية مجانية ولا بالافراج عنها إلا إذا توافرت فيها الشروط الآتية وبعد موافقة اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية :

١. أن تكون مسجلة بدفاتر وزارة الصحة عملاً بالمادة "٥٩" من هذا القانون .
 ٢. أن تكون بنفس الاسم المعروفة به في بلادها الأصلية.
 ٣. أن تجلب داخل غلافات محكمة الغلق ولا يجوز أن تجلب فرطاً أو بدون حزم
 ٤. أن تذكر على بطاقتها البيانات المنصوص عليها في المادة "٥٧" .
- ولا يجوز بأى حال من الأحوال إستيراد أوعية تلك المستحضرات الفارغة أو علاقتها الحالية من الأدوية او بطاقتها أو صنع شئ من ذلك إلا بعد موافقة وزارة الصحة.
- مادة (٦٦) :

لا يجوز السماح بدخول المستحضرات الصيدلية الدستورية أو النباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية أو المواد الدوائية في مصر إلا إذا كان مينا عليها إسم دستور الأدوية المجهزة بموجبة وتاريخ تجهيزها أو جمعها وان تكون مطابقة تماماً لجميع اشتراطات . هذا الدستور وان تجلب داخل غلافات محكمة الغلق .
مادة (٦٧) :

يجوز لوزير الصحة العمومية ان يصدر قرارا بعدم السماح بادخال أية ادوية مما هو منصوص عليه في المادة السابقة في مصر إلا إذا توافرت فيها صفات خاصة وبعد اختبارها والتأكد من صلاحيتها للاستعمال الطبي.

مادة (٦٨) :

لا يجوز الافراج عن المواد الدوائية أو المتحصلات الأفرناذنية أو النباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية المستوردة التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في هذا القانون إلا للأشخاص المرخص لهم بالتجارة في تلك المواد كل منهم في حدود الرخصة الممنوحة اليه بشرط ان تكون تلك الأصناف واردة إليهم من الخارج خصيصا لهم كما لا يجوز لغير هؤلاء الأشخاص تصدير تلك الأصناف الى الخارج . ومع ذلك يجوز للأفراد إستيراد تلك الأصناف أو تصديرها على أن تكون بكميات محدودة للاستعمال الخاص بشرط الحصول مقدما على تصريح بذلك من وزارة الصحة العمومية .

مادة (٦٩) :

يجب أو توضع المواد المدرجة بالجدولين الأول والثالث والملحقين بهذا القانون وكذلك المستحضرات الصيدلانية المحتوية على مادة أو أكثر من هذه المواد عند وصولها إلى الجمرك متعزلة عن البضائع الأخرى ولا تسلم إلا الى مدير المؤسسات الصيدلانية في حدود التراخيص الممنوحة لهم بموجب هذا القانون والمصالح الحكومية والأشخاص الحاصلين على ترخيص بذلك مقدما من وزارة الصحة العمومية . كل ذلك مع عدم الإخلال بأحكام الرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

ويجب أن توضع الامصال والطعوم وجميع الأدوية التي تحتاج الى تبريد بمجرد وصولها في ثلاجات على حساب مستوردها خشية التلف.

ولا يجوز الافراج عن المواد المفرقة للواردة بالجدول السادس الملحق بهذا القانون إلا بعد الحصول على موافقة إدارة الامن العام بوزارة الداخلية ويراعى في تخزين المواد الواردة بهذا الجدول إتباع شروط التخزين المنصوص عليها فيه .

ويراعى عند إرسال أية عينة للعامل أن تكون مماثلة الرسالة وان تكون السوائل في زجاجات جديدة جافة ونظيفة .

الفصل الخامس أحكام عامة

مادة (٧٠) :

لا يجوز الصيدلى أن يجمع بين مزاولة مهنته ومزاولة مهنة الطب البشرى أو الطب البيطرى أو طب الأسنان حتى ولو كان حاصلا على مؤهلاتها.

مادة (٧١) :

لا يجوز حفظ المواد الدوائية أو المتحصلات الاغرياذنية أو المستحضرات الصيدلية أو النباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية أو بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع إلا فى ائحال المرخص له بموجب هذا القانون كل منها فى حدود الرخص الممنوحة لها ولا يجوز الاتجار فيها لغير الأشخاص المرخص لهم بذلك كما لا يجوز شراؤها إلا من تلك ائحال ومن هؤلاء الأشخاص . للدعاية أو عرضها للبيع ولا يجوز حيازتها لغير المؤسسات الصيدلية المرخص لها فى استيرادها أو صنعها . ولا يجوز للوسيط أن يحتفظ بعينات الأدوية فى أى مكان آخر غير المستودع المرخص له به كما يجب أن يكون مطبوعا على بطاقات هذه العينات الداخلية والخارجية بشكل واضح عبارة " عينة طبية محبابة " .

مادة (٧٢) :

لا يجوز تداول المواد الدوائية المدرجة فى الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون ومستحضراتها بين المؤسسات الصيدلية إلا بموجب طلب كتابى موقع عليه من مدير المؤسسة الصيدلية وعليه خاتم " مأموم " .

مادة (٧٣) :

يجب حفظ الدفاتر المنصوص عليها فى هذا القانون وجميع المستندات الخاصة بها كالتذاكر الطبية والفواتير والطلبات مدة خمس سنوات ابتداء من آخر قيد فى الدفاتر وعلى أصحاب المؤسسات الصيدلية ومديرها تقديم تلك الفواتير والمستندات لمفتشى وزارة الصحة العمومية كلما طلبوا منهم ذلك .

مادة (٧٤) :

يحظر على مخازن الأدوية أو مصانع المستحضرات الصيدلية أو محال الاتجار في النباتات الطبية بيع أى دواء أو مستحضر صيدلى أو نبات طبي أو أى مادة كيميائية أو أقرباذنية أو عرضها للبيع للجمهور أو اعطاؤها له بالجان . كما يحظر على تلك المؤسسات تحضير أى دواء أو التوسط في ذلك .

مادة (٧٥) :

لا يجوز للمؤسسات الصيدلية الامتناع عن بيع الأصناف المعدة . للبيع مما يستوردون أو يحزنون من المستحضرات الصيدلية أو المواد الدوائية أو المتحصلات الأقرباذنية أو النباتات الطبية ومتحصلاتها للهيئات أو الأشخاص المرخص في ذلك طبقا لأحكام هذا القانون مقابل دفع الثمن المحدد لكل منها .

مادة (٧٦) :

لا يجوز الإفراج الجمركى عن رسائل الأدوية المستوردة إلا بعد موافقة وزارة الصحة العمومية — كما يلزم الحصول على تلك الموافقة قبل تداول كل عملية من عمليات تشغيل الأدوية المخضرة محليا — ويضع وزير الصحة العمومية القواعد التى تنبع في هذا الشأن بناء ما على تقترحه اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية وعلى مستوردى الأدوية وأصحاب المستحضرات الصيدلية المحلية دفع الرسم الذى تحدده وزارة الصحة العمومية عن كل عينة من هذه الرسائل ثمنا للتحليل .

الفصل السادس العقوبات

مادة (٧٧) :

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على أمانتى جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زاول مهنة الصيدلة بدون ترخيص أو حصل على ترخيص بفتح مؤسسة صيدلية بطريق التحايل أو باستعارة اسم صيدلى . ويعاقب بنفس العقوبة الصيدلى الذى أعاد اسمه لهذا الغرض واغلاق المؤسسة موضوع المخالفة وإلغاء الترخيص الممنوح لها .

مادة (٧٨) :

يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة السابقة كل شخص غير مرخص له فى مزاوله المهنة يعلن عن نفسه بأى وسيلة من وسائل النشر إذا كان ممن شأن ذلك أن يحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق فى مزاوله مهنة الصيدلة بمزاومتها باسمه فى أية مؤسسة صيدلية .

مادة (٧٩) :

يعاقب بغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيها ولا تزيد على ٢٠٠ جنية كل من فتح أو أنشأ أو أدار مؤسسة صيدلية بدون ترخيص وفى هذه الحالة تغلق المؤسسة إداريا وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة فى الحدود المقدمة معا .

مادة (٨٠) :

يعاقب بغرامة لا تقل عن ٢٠ جنيها ولا تزيد على ١٠٠ جنية كل من إدارة صناعية أخرى غير المرخص بإدارتها فى المؤسسة الصيدلية التى رخص له فيها وإذا تكررت المخالفة خلال ثلاثة أعوام من تاريخ الحكم فى المخالفة الأولى يحكم بإغلاق المؤسسة مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة .

مادة (٨١) :

كل مخالفة لأحكام المادة ٧٥ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها وتوقع العقوبة على كل من البائع وصاحب المؤسسة ومديرها وإذا تكررت المخالفة خلال ثلاثة أعوام من تاريخ وقوع المخالفة السابقة يحكم بأقصى العقوبة .

وكل مخالفة لأحكام المادة (٧٦) يعاقب مرتكبها بالعقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة (٨٢) :

كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن جنيهاين ولا تزيد على عشرة جنيهات وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها أى قانون آخر .

مادة (٨٣) :

في جميع الأحوال يحكم فضلا عن العقوبات المتقدمة بمصادرة الأدوية موضوع المخالفة والأدوات التي ارتكبت بها .

مادة (٨٤) :

يعتبر من مأموري الضبط القضائي في تطبيق أحكام هذا القانون الصيادلة الرؤساء ومساعدهم من مفتشى الصيدليات بوزارة الصحة العمومية وكذلك كل من يندبه وزير الصحة العمومية لهذا الغرض .

ملحوظة :

أضيفت بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ مادة جديدة للقانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ نصها الآتي (والمادة برقم ٨٣ مكرر) :

يحظر إخراج الدواء من البلاد سواء كان مصنعا فيها أو مستوردا ، بغير إتباع القواعد المنظمة لذلك والتي يصدر بها قرار من وزير الدولة للصحة .

ويعاقب كل من يخالف أحكام الفقرة السابقة بالحبس وبغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تجاوز ١٠٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وتضاعف العقوبة في حالة للعود ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأدوية محل المخالفة .
(الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/١٥ - العدد ١١) .

لائحة آداب المهنة لنقابة الصيدلة

مادة (١) :

يجب أن تكون العلاقة بين الصيدلة على أسس من التعاون على أداء الواجب .

مادة (٢) :

على الصيدلي ألا يسعى إلى زملائه سواء بالانتقاص من مكانتهم العلمية أو الأدبية أو بأية وسيلة أخرى .

مادة (٣) :

على الصيدلي الذي يعمل بالمنشآت الصيدلية المختلفة أيا كان نوعها ألا يزاحم زملاءه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وأن يتمتع عن المضاربة وأن يتقيد تماما بالأسعار المحددة وينفذ قرارات النقابة بعدم الاتفاق على عقد توريد أدوية لأي مؤسسة أو شركة أو هيئة إلا طبقا للعقد النموذجي الذي يصدره مجلس النقابة بشروطه ويعتبر باطلا كل تعاقد يخالف العقد النموذجي .

مادة (٤) :

لا يجوز للصيدلي أن يروج لمهنته بأى طريق من طرق الإعلان والنشر وعليه أن يتمتع عن استخدام الوسائل غير المشروعة لجلب العملاء ، ولا يسعى لأي وسيلة لاجتذاب موظفي المنشآت الأخرى .

مادة (٥) :

يجب أن توافق النقابة الفرعية على الإسم التجارى لكل منشأة صيدلية جديدة في حدود دائرتها العلاقة بين الصيدلة والجمهور .

مادة (٦) :

يجب على الصيدلى أن يحرص على كرامة مؤسسته أمام الجمهور بوجه عام وعمالته بوجه خاص وأن يحسن معاملة المترددين على منشأته .

مادة (٧) :

يجب ألا تكون التذكرة الطبية موضع بحث في صلاحية الدواء بين الصيدلى والمريض .

العلاقة بين الصيدلة والنقابة :

مادة (٨) :

يجب أن يتعاون الصيدلى كعضو عامل مع نقابته على تنفيذ أحكام القوانين واللوائح ذات الارتباط تقاليد المهنة وآدابها ويكون لمن تنتدبه النقابة العامة أو الفرعية حق مراقبة تنفيذ قانون النقابة ، ولائحتها الداخلية ، ولائحة آداب المهنة والصيدلى ملزم بتيسير وتسهيل مهمة المندوب .

مادة (٩) :

لا يجوز الصيدلى مقاضاة أحد زملائه بسبب يتصل بالمهنة قبل الحصول على إذن كتابي من مجلس النقابة العامة ، ويجوز في حالة الاستعجال صدور الإذن من النقيب .

مادة (١٠) :

يجب على كل عضو إخطار النقابة عن المنشآت التى يزاول المهنة بها وعن كل تعديل يطرأ على ذلك في خلال أسبوع من تغييره .

أحكام عامة

مادة (١١) :

يجب على الصيدلى أن تبيع المواعيد المحددة للعمل بالمؤسسات الصيدلية والقواعد التى تصدرها بالنقابة العامة أو النقابة الفرعية الخاصة بمواعيد الإجازات السنوية والراحة الأسبوعية والخدمة الليلية .

مادة (١٢) :

لا يجوز للصيدلى أن يعقد اتفاقا من أى نوع كان مع أى طبيب لصرف أدوية لمرضاه بشروط خاصة .

مادة (١٣) :

إذا كشف الصيدلى عن خطأ فى التذكرة الطبية عليه أن يمتنع عن صرفها ويجوز إصلاح الخطأ إذا كان قد تم الاتصال بالطبيب الذى حرر التذكرة

مادة (١٤) :

لا يجوز للعضو إنشاء الأسرار التى تؤتمن عليها بحكم مهنته إلا فى حدود ما يقتضيه القانون .

مادة (١٥) :

يجب على العضو التعاون مع اللجان التى تشكلها النقابة العامة أو الفرعية .

مادة (١٦) :

العضو مسئول عن تنفيذ أحكام القوانين واللوائح المتعلقة بمزاولة المهنة

مادة (١٧) :

مجلس النقابة فى جميع الأحوال أن يكلف الصيدلى بالامتناع عن أى مخالفة لهذه اللائحة .

مادة (١٨) :

كل من يخالف أحكام هذه اللائحة أو القرارات الصادرة عن مجلس النقابة يحال إلى المحاكمات التأديبية وفقا لأحكام قانون النقابة .

قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١
بتنظيم المنشآت الطبية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة (١) :

في تطبيق أحكام هذا القانون تعتبر منشأة طبية كل مكان أعد للكشف على المرضى أو علاجهم أو تخريصهم أو إقامة الناقهين وتشمل ما يأتي :

(أ) العيادة الخاصة :

وهي كل منشأة يملكها أو يستأجرها ويديرها طبيب أو طبيب أسنان كل حسب مهنته المرخص له في مزاولتها ومعدة لاستقبال المرضى ورعايتهم طبيا ويجوز أن يكون بها أسرة على ألا يتجاوز عددها ثلاثة أسرة ، ويجوز أن يساعد طبيب أو أكثر مرخص له في مزاوله المهنة من ذات الترخيص .

(ب) العيادة المشتركة :

وهي كل منشأة يملكها أو يستأجرها طبيب أو أكثر مرخص له في مزاوله المهنة ومعدة لاستقبال المرضى ورعايتهم طبيا ويجوز أن يكون بها أسرة لا يتجاوز عددها خمسة أسرة ويعمل بالعيادة المشتركة أكثر من طبيب من تخصصات مختلفة تجمعهم إدارة مشتركة يكون أحدهم هو المدير الفني المسئول عن العيادة ويجوز الترخيص في إنشاء عيادة مشتركة لجمعية خيرية مسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية أو هيئة عامة يكون من بين أغراضها إنشاء وإدارة هذه العيادة المشتركة أو شركة لعلاج العاملين بها على أن يديرها طبيب مرخص له بمزاوله المهنة .

(ج) المستشفى الخاص :

وهى كل منشأة أعدت لاستقبال المرضى والكشف عليهم وعلاجهم ويوجد بها أكثر من خمسة أسرة على أن يكون ذلك تحت إشراف وإدارة طبيب مرخص له بمزاولة المهنة .

(د) دار النقاهة :

وهى كل منشأة أعدت لإقامة المرضى ورعايتهم طياً أثناء فترة النقاهة من الأمراض ، على أن يكون ذلك تحت إشراف وإدارة طبيب مرخص له بمزاولة المهنة .

كما يعتبر صاحب المنشأة هو من صدر بإسمه ترخيص بمزاولة نشاط المنشأة .

مادة (٢) :

لا يجوز لمنشأة طبية مزاولة نشاطها إلا بترخيص من المحافظ المختص بعد تسجيلها في النقابة الطبية المختصة مقابل رسم تسجيل يؤدي للنقابة ويحدد على النحو التالي :

- ١ . ٢٠ (عشرون جنيهاً) للعيادة الخاصة .
- ٢ . ٥٠ (خمسون جنيهاً) للعيادات المشتركة .
- ٣ . ٢٠ (عشرون جنيهاً) من كل سرير بالمستشفى الخاص أو دار النقاهة ويجوز بقرار من وزير الدولة للصحة مضاعفة هذه الرسوم بعد أخذ رأى النقابة المختصة .

وتقدم المحافظة المختصة عند الترخيص للمنشأة الطبية بمزاولة نشاطها بإخطار وزارة الصحة بالبيانات اللازمة لتسجيلها في سجل مركزى ينشأ لهذا الغرض .

مادة (٣) :

يجب أن تكون إدارة المنشأة الطبية لطبيب مرخص له في مزاولة المهنة على أن تكون إدارة المنشأة الطبية المختصة لطب وجراحة طب الأسنان لطبيب أسنان مرخص له في مزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان .

وإذا تغير مدير المنشأة وجب على صاحب المنشأة إخطار الجهة الإدارية بالمحافظة والنقابة الطبية الفرعية المختصة بذلك خلال اسبوعين بخطاب موصى عليه يعلم الوصول وعليه أن يعين لها مديرا جديدا خلال أسبوعين من تاريخ الإخطار على أن يحظر الجهة الصحية المختصة باسمه وإلا وجب إغلاقها ، فإذا لم يتم إغلاقها قامت السلطات المختصة بإغلاقها إداريا لحين تعيين المدير .

مادة (٤) :

إذا توفي صاحب المنشأة جاز إبقاء الرخصة لصالح الورثة مدة عشرين عاما تبدأ من تاريخ الوفاة على أن يتقدموا بطلب ذلك خلال ستة اشهر من تاريخ الوفاة ويشترط في هذه الحالة تعيين مدير المنشأة يكون طبييا مرخصا له بمزاولة المهنة وعليه إخطار الجهة الإدارية ونقابة الأطباء المختصة بذلك . فإذا تخرج أبناء المتوفى من إحدى كليات الطب خلال هذه الفترة نقل الترخيص باسمه فإذا كان لا يزال بإحدى سنوات الدراسة بالكلية عند انتهاء المدة منح المهلة اللازمة حين تخرجه لتنتقل إليه الرخصة أما إذا انقضت المدة دون أن يكون من بين أبناء صاحب المنشأة طبيب أو طالب بإحدى كليات الطب وجب على الورثة التصرف فيها لطبيب مرخص له بمزاولة المهنة قبل إنقضاء المدة ، وإلا تم التصرف فيها بمعرفة الجهة الإدارية المختصة بمنح الترخيص .

مادة (٥) :

لا ينتهي عقد إيجار المنشأة الطبية بوفاة المستأجر أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته وشركائه في استعمال العين بحسب الأحوال ويجوز له ولورثته من

بعده التنازل عنها لطبيب مرخص له بمزاولة المهنة وفي جميع الأحوال يلزم المجرم بتحرير عقد إجبار عن لهم حق في الاستمرار في شغل العين .

مادة (٦) :

يشترط الترخيص بإنشاء وإدارة عيادة خاصة أن يكون المرخص له طبيباً أو طبيب أسنان مرخصاً له في مزاولة المهنة كما يجوز الترخيص لأكثر من طبيب بإدارة عيادة خاصة بكل منهم في نفس المقر بعد تسجيلها وموافقة النقابة الفرعية المختصة طبقاً للمادة الثانية من هذا القانون .

ويجوز لمن يستأجر عيادة خاصة أن يؤجر جزءاً منها لطبيب أو لأكثر للعمل معه في نفس المقر وترخيص مستقل لكل منهم وبموجب عقد تودع نسخة منه بالنقابة الفرعية المختصة وفي هذه الحالة يكون المستأجر الأصلي ملزماً بدفع زيادة قدرها ٧٠% من القيمة التجارية للمالك .

وفي جميع الأحوال يقتصر نشاط المنشأة على تخصص الطبيب المرخص له طبقاً لجداول الإخصائين والممارسين العامة بالنقابة .

ولا يجوز الطبيب أن يمتلك أن يدير أكثر من عيادة خاصة إلا بأسباب تقررها النقابة الفرعية المختصة ولمدة أقصاها خمس سنوات ، ولا يجوز تجديد هذه المدة لأي سبب من الأسباب .

مادة (٧) :

يجب أن تتوافر في المنشأة الاشتراطات الصحية والطبية التي يصدر بتجديدها قرار من وزير الدولة للصحة وتشمل الاشتراطات الصحية كل ما يتعلق بالتجهيزات وكيفية أداء الخدمة الطبية ، مع مراعاة استيفاء الشروط والمواصفات الخاصة بمجبرة العمليات في حالة إجراء الجراحات وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم العمل بالإشعاعات المؤتية والوقاية من أخطارها ، في حالة وجود جهاز أشعة .

مادة (٨) :

يشترط في الطبيب الذى يعمل فى إحدى المنشآت الطبية ما يأتى :

١. أن يكون مصرياً .

٢. أن يكون اسمه مقيداً فى سجلات نقابة الأطباء .

ومع ذلك يجوز لغير المصريين العمل فى المنشآت المذكورة فى الحالتين

الآتيتين :

أ) الأطباء غير المصريين الذين يميز قانون نقابة المهن الطبية تسجيلهم فى سجلاتها ويشترط المعاملة بالمثل وموافقة السلطات المختصة .

ب) الترخيص للخبراء الأجانب الذين لا يتوافر نوع خبرتهم فى مصر أو الخبرة التى تحتاجها طبيعة ممارسة المهنة ، وفى هذه الحالة يجب الحصول على موافقة مسبقة من وزير الدولة للصحة ومن مجلس نقابة الأطباء ، وأن يكون الترخيص بمزاولة المهنة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، ويسجل فى سجل خاص بنقابة الأطباء بعد تسديد الرسوم المقررة .

وفى جميع الأحوال يجب ألا يقل المرتبات والأجور والامتيازات التى تستقر للأطباء المصريين عما يتقرر لنظرائهم من الأطباء الأجانب العاملين فى المنشأة .

مادة (٩) :

تحدد بقرار من وزير الدولة للصحة نسبة عدد المرضى الواجب توافرها فى كل منشأة طبية بالنسبة إلى عدد الأسرة المخصصة للعلاج الداخلى بها على أن يكون من المرخص لها بمزاولة المهنة .

مادة (١٠) :

تلتزم كل منشأة طبية بلاحة آداب المهن الطبية فى جميع تصرفاتها وعلى الأخص فى وسائل الدعاية والإعلان .

مادة (١١) :

يجب التفتيش على المنشأة الطبية مرة على الأقل سنويا لتبث من توافر الاشتراطات المقررة في هذا القانون والقرارات المنفذة له ، فإذا كشف للتفتيش عن أى مخالفة يعلن مدير المنشأة بما لإزالتها في مهلة أقصاها ثلاثين يوما وفي حالة المخالفات الجسيمة يجوز للمحافظ المختص بناء على عرض من السلطة الصحية المختصة أن يأمر بإغلاق المنشأة إداريا للمدة التي يراها ولا يجوز العودة إلى إدارتها إلا بعد التثبت من زوال أسباب الإغلاق .

مادة (١٢) :

تشكل بقرار من وزير الدولة للصحة لجنة تمثل فيها نقابة للأطباء ووزارة الصحة وتمثل لأصحاب المنشآت الطبية .

وتختص اللجنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة بتحديد أجور الإقامة والخدمات التي تقدمها المنشأة ، ويصدر بهذا التحديد قرار من المحافظ المختص على أن يؤخذ في الاعتبار عناصر التكلفة التي تمت الموافقة عليها عند الترخيص وتلتزم المنشأة الطبية بإعلان قائمة أسعارها في مكان ظاهر بها ، ويخطر النقابة العامة للأطباء ، ومديرية الشئون الصحية المختصة بهذه الأسعار لتسجيلها لديها .

مادة (١٣) :

يلغى الترخيص بالمنشأة الطبية في الأحوال الآتية :

١. إذا طلب المرخص له إلغاؤه .
٢. إذا أوقف العمل بالمنشأة مدة تزيد على عام وفي حالة العيادات الخاصة يوقف الترخيص في حالة تغيب المرخص له بما أكثر من عام ويتم إعادة سريانه بعد عودته وعليه يخطر النقابة الفرعية والإدارة المختصة بمديرية الشئون الصحية في الحالتين .

٣. إذا نقلت المنشأة من مكانها إلى مكان آخر أو أعيد بناؤها .

٤. إذا أجرى تعديل في المنشأة يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ولم تعد الحالة إلى ما كانت عليه قبل التعديل في المدة التي تحددها السلطة المختصة :

٥. إذا أديرت المنشأة لغرض آخر غير الغرض الذي منح من أجله الترخيص .

٦. إذا صدر حكم بإغلاق المنشأة نهائيا أو بإزالتها .

مادة (١٤) :

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أدار منشأة طبية سبق أن صدر حكم بإغلاقها أو صدر قرار إداري بإغلاقها قبل زوال أسباب الإغلاق .

مادة (١٥) :

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حصل على ترخيص بفتح عيادة خاصة أو عيادة مشتركة بطريق التحايل أو باستعارة اسم طبيب لهذا الغرض ، ويعاقب بذات العقوبة الطبيب الذي أعار اسمه للحصول على الترخيص فضلا عن الحكم بإغلاق المنشأة موضوع المخالفة وإلغاء الترخيص الممنوح لها ، والقاضى أن يأمر بتنفيذ حكم الإغلاق فوراً ولو مع المعارضة فيه أو استئنافه ، وفي جميع الأحوال ينفذ الحكم الصادر بالإغلاق ولا يؤثر استكمال صاحب المنشأة أو الغير في التنفيذ ، وكل ذلك مع عدم الإخلال بتطبيق أية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر .

مادة (١٦) :

كسل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه ، وفي حالة عدم إزالة المخالفة خلال الأجل المحدد لذلك تكون العقوبة الغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، ويجوز للقاضي أن يحكم بناء على طلب السلطة الصحية المختصة بإغلاق المنشأة ثانياً أو المدة التي يحددها الحكم وله أن يأمر بتنفيذه قسوراً ولو مع المعارضة فيه أو استئنافه ، وفي جميع الأحوال ينفذ الحكم بإغلاق المنشأة ولا يؤثر استئغال صاحبها أو الغير في التنفيذ ، كما ينفذ حكم الإغلاق في المنشأة كلها دون الإعداد بما قد يزاول فيها من أنشطة أخرى متى كانت المنشأة لا تسمح بقصر الإغلاق على الجزء الذي وقعت فيه المخالفة .

مادة (١٧) :

يكون لمديرى مديريات الشؤون الصحية بإحافظات ومديرى العلاج الحر ومديرى الإدارات الصحية المتفرغين ومن يتقدم وزير الدولة للصحة بالاتفاق مع وزير العدل من بين الأطباء المتفرغين صفة مأمورى الضبط القضائي بإتبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ولهم في سبيل ذلك حق دخول المنشآت الطبية والتفتيش عليها في أى وقت .

مادة (١٨) :

يستمر العمل بالترخيص السابق إصدارها بمنشأة طبية قبل العمل بهذا القانون على أن تقدم خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذه إلى مديرية الشؤون الصحية لتنفيذ ما جار بالمادة الثانية من هذا القانون وذلك في فترة أقصاها ثلاثة من تاريخ تقديم الترخيص السابق إليها ، أما بالنسبة للأطباء الذين يديرون أكثر من عيادة خاصة فيمنحون مهلة مدتها خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون لتحديد عيادة واحدة لمزاولة المهنة .

مادة (١٩) :

يلغى القانون رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٥ تنظيم إدارة المؤسسات

العلاجية .

مادة (٢٠) :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من

تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بمخام الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ شعبان سنة ١٤٠١ (٢٠ يولية سنة ١٩٨١) .

الطب الشرعى والكشوف الطبية والتحليل

الطب الشرعى والكشوف الطبية :

مادة (٤٢٩) :

يندب الأطباء الشرعيون فى الأعمال الآتية :

١ . توقيع الكشف الطبى على المصابين فى القضايا الجنائية ، وبيان وصف

الإصابة وسببها وتاريخ حدوثها والآلة التى استعملت فى إحداثها ومدى

العامة المستديمة التى تخلفت عنها .

٢ . تشريح جثث المتوفين فى القضايا الجنائية وفى حالات الاشتباه فى الوفاة

لمعرفة سبب الوفاة وكيفية حدوثها ومدى علاقة الوفاة بالإصابات التى

توجد بالجثة .

٣ . استخراج جثث المتوفين المشبه فى وفاتهم وتشريحها .

٤ . إبداء الآراء الفنية فيما يتعلق بتكييف الحوادث الجنائية أو تقدير مسؤولية

الأطباء المعالجين .

٥ . تقدير السن فى الأحوال التى يتطلبها القانون أو تقتضيها مصلحة التحقيق ،

مثل تقدير سن المتهمين الأحداث أو الجنى عليهم فى قضايا هتك العرض أو

المتزوجين قبل بلوغ السن المحددة لضبط عقد الزواج ، وذلك إذا تعذر الحصول على شهادة ميلاد أو مشتخرج رسمي منها .

٦. فحص المضبوطات .

٧. فحص الأسلحة النارية وتحقيق مدى صلاحيتها للاستعمال وتحليل ما قد يوجد بها من آثار ومقارنة المقذوفات المستعملة بعضها ببعض وبيان تعلقها بالأسلحة المضبوطة .

ويقوم أعضاء النيابة بنذب أقسام الأسلحة النارية بالمعمل الجنائي باختلافات لفحص الأسلحة والذخائر المضبوطة في قضايا إحرازها وحيازتها غير المرتبطة بجرائم أخرى ، وذلك بصفة مؤقتة إلى أن يتوافر العدد الكافي من الأطباء الشرعيين .

٨. الانتقال لإجراء المعاينات في القضايا الجنائية الهامة لبيان كيفية حصول الحادث .

٩. الكشف على المسجونين المطلوب الإفراج عنهم صحيا أو نقلهم إلى المستشفيات للعلاج أو ترحيلهم من الليمانات إلى السجون العمومية طبقا لأحكام القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون .

مادة (٤٣٠) :

يسندب خبراء قسم الأبحاث السريولوجية والميكروسكوبية بمصلحة الطب الشرعى في الأعمال الآتية :

فحص السدم وفصائله والمواد النوية ومقارنة الشعر وفحص ومقارنة الأقمشة وتجهيز وفحص العينات المأخوذة من الجثث لمعرفة أنواع الأمراض وفحص متخلفات الإجهاض .

مادة (٤٣١) :

يسندب الكيميائيون بالمعامل الكيميائية بمصلحة الطب الشرعى في الأعمال الآتية :

تحليل المضبوطات في القضايا الجنائية ، ومن ذلك تحليل المواد المخدرة والسموم بأنواعها وفحص عينات الأحشاء أو القي أو ابراز ونحوها المأخوذة من المصابين وجثث القتلى في الحوادث الجنائية لتحليلها بحثا عن المبيدات الحشرية والسموم الأخرى وكذلك البارود والرصاص والمفرقعات والذخائر وغيرها من المواد التي يلزم تحليلها كيميائيا .

مادة (٤٣٢) :

يسندب قسم الجثث التزييف والتزوير ومضاهاة الخطوط وفحص أوراق الأعمال الآتية :

فحص الأوراق المطعون فيها بالتزوير ومضاهاة الخطوط وفحص أوراق البنكنوت والعملة الورقية والمعدنية المزيفة والأحبار والأصباغ وأنواع الورق .

مادة (٤٣٣) :

إذا رُئى استيفاء نقطة ما ، أو إبداء الرأى الفنى في مسألة استجدت بعد ورود التقرير الطبى الشرعى ، يجب إرسال مذكرة تكميلية للطبيب الشرعى المختص بالأوجه المطلوب بيانها .

ويجوز للنياية عند الاقتضاء استدعاء الأطباء الشرعيين والكيميائيين والخبراء من مختلف أقسام مصلحة الطب الشرعى لمناقشتهم فيما يقدمون من تقارير عن الأعمال التى ندبوا لها ، على أن يكون ذلك الاستدعاء في حالة الضرورة القصوى وبعد استطلاع رأى النحامى العام أو رئيس النياية الكلية .

مادة (٤٣٤) :

إذا رأى الطبيب الشرعى لزوما تعرض الحالة المطلوب منه إبداء الرأى فيها على كبر الأطباء الشرعيين ، فعليه أن يشير على النياية المختصة بذلك .

مادة (٤٣٥) :

يجوز لأعضاء النيابة أن يطلبوا من الطبيب الشرعى بالقسم المختص
النظر فى الرأى الذى أبداه نائب الطبيب الشرعى أو مساعده أو معارنه
وكذلك إبداء الرأى فيما يقع من خلاف فى النظر فى التقارير الطبية المختلفة
المقدمة من هؤلاء الأطباء على أن يتخذ هذا الإجراء دون تأخير حتى يتحقق
الغرض منه على أتم وجه .

وعلى الطبيب الشرعى فحص الحالة بحضور الطبيب أو الأطباء الذين
سبق أن أبدوا الرأى الأول إن تيسر ذلك وموافاة النيابة برأيه .
مادة (٤٣٦) :

يجب على أعضاء النيابة استطلاع رأى رؤساء مناطق الطب الشرعى
أولاً فى كل ما يثور من مسائل فنية بشأن التقارير الطبية الشرعية الابتدائية
المقدمة من الأطباء الشرعيين ، فإذا ما استدعى الأمر بعد ذلك استيضاح بعض
المسائل الفنية الواردة فى التقارير الطبية الشرعية المقدمة منهم ، ودعت
الضرورة إلى إعادة طرح هذه التقارير على السيد كبير الأطباء الشرعيين ،
ترسل التقارير الطبية الشرعية إلى مكتبه بالقاهرة بمذكرة وافية تتناول كل
المسائل المطلوب إبداء الرأى فيها .
مادة (٤٣٧) :

إذا ضبطت عظام اشبه فى ن تكون لشخص مدعى بقتله ولم يكن قد
عثر على جثته ، فيجب على النيابة أن تندب الطبيب الشرعى لفحص تلك
العظام وإبداء الرأى فيما إذا كانت لذلك الشخص مع بيان سبب وفاته .
وترسل المذكرة عن موضوع الحادث وظروفه وكافة البيانات المميزة للشخص
القتيل ومكان العثور على العظام المضبوطة .
مادة (٤٣٨) :

إذا رأت النيابة ندب أحد الأطباء الشرعيين لأداء عمل ما فيجب عليها أن تحظر الطبيب الشرعى المختص مباشرة بذلك الانتداب وأن ترسل له أصل أو صور الأوراق الطبية المتعلقة بالمأمورية التى ندب لها مثل الكشف الطبية وأفلام الأشعة وأوراق المستشفى على أن ترفق بها مذكرة تبين فيها ظروف الحادث والأمور المطلوب إبداء الرأى فيها . ويجوز عند الاقتضاء إرسال ملف القضية مع هذه الأوراق إلى مكتب الطبيب الشرعى .

ويلاحظ دائما وضع الأوراق المرسلة إلى الطبيب الشرعى فى غلاف يهتم عليه بالجمع الأحمر بختم عضو النيابة .

مادة (٤٣٩) :

إذا استلزم التحقيق انتقال الطبيب الشرعى إلى محل الحادث لأداء مأمورية عاجلة فيه ، فيجب على عضو النيابة التحقق أن يرافقه عند انتقاله كلما تيسر ذلك . فإذا تعذر على عضو النيابة مرافقة الطبيب الشرعى حال انتقاله إلى محل الحادث فعليه أن يكلف أحد مأمورى الضبط القضائى بمرافقة هذا الطبيب وتسهيل وصوله إلى محل الحادث واتخاذ الوسائل التى تيسر له أداء المأمورية المستدوب لها وأن يترك له معه مذكرة بموضوع الحادث وظروفه وما يطلب منه إبداء الرأى فيه .

مادة (٤٤٠) :

إذا رأت النيابة ندب الطبيب الشرعى لتوقيع الكشف الطبي على مصاب أو لإعادة الكشف الطبي عليه ، فيجب عليها أن ترسل ذلك المصاب إلى مكتب الطبيب الشرعى فى أوقات العمل الرسمية مادامت حالة المصاب تسمح بذلك .

مادة (٤٤١) :

إذا ندب الطبيب الشرعى لتوقيع الكشف على شخص تولى في ظروف غامضة أو لتشريح جثته فيجب على النيابة أن تطلب إلى الطبيب الشرعى إخطارها فوراً بنتيجة الكشف أو التشريح لتبادر بالتحقيق إذا تبين أن في الأمر جريمة .

مادة (٤٤٢) :

لا يجوز تشريح جثث الأشخاص المشتبه في وفاتهم ولا التصريح بدفنهم إلا إذا أذنت النيابة المختصة بذلك .

مادة (٤٤٣) :

يجب على النيابة أن تندب الطبيب الشرعى المختص لتشريح الجثث السقى يلزم تشريحها ولا تندب غيره من الأطباء إلا إذا تعذر قيامه بذلك . وفي هذه الحالة يندب مفتش الصحة المختص أو طبيب المستشفى ، إلا إذا كانت الوفاة قد حدثت بالمستشفى واشتبه في أن تكون الوفاة نشأت عن إهمال في العلاج أو عن خطأ في إجراء عملية جراحية فيكون الندب عندئذ لمفتش الصحة المختص أو طبيب أقرب مستشفى آخر ..

وفي جميع الأحوال الأحوال يجوز إخطار الطبيب المعالج أو الذى تولى إجراء العملية أو الطبيب الذى أرسل المصاب إلى المستشفى لحضور التشريح وإبداء ما يعن له من معلومات أو ملاحظات للطبيب المنتدب للتشريح .

مادة (٤٤٤) :

لا يجوز ندب طبيب لتشريح جثة شخص كان يتولى علاجه أو أجرى عملية جراحية له .

مادة (٤٤٥) :

تشريح الجثث - إذا لم يكن في الأمر شبهة جنائية - أمر يتأذى له الشعور العام وخاصة أهل المتوفى فضلاً عن إرهاق الأطباء الشرعيين بالعمل دون مبرر . فيجب على أعضاء النيابة ألا يأمرؤا بالتشريح إلا حيث لا يكون

هناك مناص من إجرائه مع مراعاة تقدير ظروف كل حالة على حدة ؛ وبعد إطلاع على ما تم فيها من تحقيقات أو استدالات .

وفيما يلي أمثلة للحالات التي يجب أولا يجب إجراء التشريح فيها :
(أولا) : لا محل لإجراء التشريح في الحالات الآتية :

(أ) حالات الأشخاص الذين يدخلون المستشفيات خصوصية كانت أو

عمومية أو ينقلون إليها لاسعافهم أو لعلاجهم أو لإجراء جراحة لهم فيترفون بالمستشفى طالت مدة وجودهم بها أو قصرت .

(ب) حالات السقوط من علو ونحوها من حوادث القضاء والقدر .

(ج) حالات تصدع المنازل وقدمها وسقوطها على المتوفى .

(د) حالات لدغ العقارب والنعابين وعقر الكلاب وغيرها من الحيوانات .

وذلك كله ما لم تكن هناك شبهة جنائية جديدة في الوفاة ، أو اشتبه في

وفاة المريض بالمستشفى نتيجة إهمال في العلاج أو أخطأ في عملية جراحية

أجريت له أو أى سبب آخر ، أو كانت هناك شبهة في حدوث الوفاة نتيجة

خطأ من صاحب الحيوان أو مالك المنزل أو كان ذوو المتوفى قد ادعوا شيئا من

ذلك .

ويلاحظ بصفة عامة أنه متى كان التحقيق والكشف الطبى الظاهرى لم

يكشفا عن وجود شبهة جنائية في الوفاة ، فلا محل لإجراء التشريح حتى لو قرّر

الطبيب الكشف أنه لا يستطيع معرفة سبب الوفاة إلا به ، إذ لا موجب لمعرفة

سبب الوفاة في هذه الحالة .

ثانيا : يؤمر بالتشريح في الحالات الآتية :

(أ) حالات المتوفين في حادث جنائى سواء كانت الجريمة عمدية أو غير

عمدية إلا إذا أمكن في هذه الحالة الأخيرة القطع بسبب الوفاة من

مجرد الكشف الظاهرى .

ب) الحالات التي يعثر فيها على جثث طافية في الماء سواء كانت مجهولة الشخصية أو معروفة ، إلا إذا دل التحقيق على عدم وجود شبهة جنائية في الوفاة وأيد الكشف الظاهري ذلك .

ج) حالات المتوفين حرقا ، إلا إذا ثبت من التحقيق أن الحادث كان انتحارا أو قضاة وقدرنا ولم يدل الكشف على الجثة ظاهريا على وجود شبهة جنائية في الوفاة .

د) جميع الحالات التي يظهر فيها من التحقيق أو من الكشف على الجثة ظاهريا وجود شبهة جنائية في الوفاة . وكذلك كل حالة ترى النيابة العامة من ظروفها ضرورة تشريح الجثة لمعرفة سبب الوفاة أو لبيان أى أمر آخر حتى ولو قرر الطبيب الكشف عدم لزوم التشريح .

مادة (٤٤٦) :

على أعضاء النيابة أن يأذنوا بدفن الجثث في أقرب وقت مستطاع حتى لا يتأخر دفنها بغير مبرر - ويجب عليهم حين يندبون الطبيب الشرعى لتشريح جثث المتوفين أن يشفعوا أمر النذب بتصريح بالدفن بعد اتمام التشريح ما لم يكن هناك ما يدعو لخلاف ذلك حتى لا يتأخر الدفن ، على أن يطلبوا دائما من الطبيب المنتدب للتشريح إخطارا عاجلا بنتيجته قبل تحرير التقرير التفصيلي .

مادة (٤٤٧) :

إذا استلزم التحقيق تشريح جثة لم يعض على دفنها أكثر من خمسة أيام في فصل الصيف أو عشرة أيام في فصل الشتاء ، فيجب استطلاع رأى الخامى العام المختص للنظر في نذب الطبيب الشرعى لاستخراج الجثة وتشريحها وإبداء الرأى المطلوب . أما إذا كان قد مضى على دفنها أكثر من تلك المدة فعلى

النيابة أن تستطلع رأى الطبيب الشرعى فيما إذا كان من المحتمل تحقيق الغرض المقصود من استخراج الجثة وتشرحها ، على أن ترسل له ملف القضية مشفوعا بمذكرة تبين فيها ظروف الواقعة والأسباب التى دعت إلى ذلك .

ويجب أن يستقل عضو النيابة مع الطبيب الشرعى لحضور عملية استخراج الجثة فإن لم يتيسر له ذلك فيجب عليه أن يكلف أحد مأمورى الضبط القضائى بمرافقة الطبيب الشرعى . ويلاحظ استدعاء بعض أقارب المستوفى والصلحاد الذى تولى دفنه وسؤالهم ابتداء فى محضر عن أوصاف الكفن والملابس ومظهر الجثة وعن كل البيانات التى تدفع أى رية تثار فيما بعد حول شخصية المتوفى ، ثم عرض الجثة بعد استخراجها عليهم للتعرف عليها .

مادة (٤٤٨) :

لا يجوز بحال من الأحوال تكليف الأطباء بإجراء الصفة التشريحية فى الليل كما لا يسوغ تكليفهم بتوقيع الكشف الطبى فى ذلك الوقت على جثة شخص إلا إذا كانت الوفاة غير مؤكدة أو اقتضى التحقيق معرفة ساعة حصول الوفاة نظرا لما تكشف عنه درجة حرارة الجثة وبداية التيبس الرمى ومدى انتشاره وبداية التبعف من علامات قد تعين الطبيب على معرفة ساعة الوفاة أو ماهية الإصابة التى نشأت عنها ، على أن تبين النيابة فى الانتداب الظروف التى دعت إلى ضرورة توقيع الكشف ليلا .

مادة (٤٤٩) :

لا محل لتكليف الطبيب بالانتقال ليلا لمعاينة محل الحادث إنما يجب أن أن تستخذ النيابة كافة الوسائل التى تلزم للمحافظة على الحالة وإبقائها على ما هى عليه حتى الصباح نظرا لما تحققه المعاينة التى تجرى فى ضوء النهار من الغرض المقصود منها .

مادة (٤٥٠) :

يجوز للنياية أن تندب مفتش الصحة المختص أو غيره من الأطباء الموظفين لتوقيع الكشف الطبي على المصابين في الأحوال التي لا يرى ضرورة لعرضا على الطبيب الشرعى .
مادة (٤٥١) :

إذا اقتضى الأمر ندب أحد أطباء المستشفى الحكومى للكشف على مصاب موجود به وتقديم تقرير طبي عنه فيكون الندب لمدير المستشفى أو الطبيب الأول على حسب الأحوال ، فإذا اعتذر أو وجدت اعتبارات جدية تقتضى ندب غيره من أطباء المستشفى أو رضى لمصلحة التحقيق ندب الطبيب الذى قام بإسعاف المصاب أو أجرى عملية جراحية له ، فيوجه كتاب الندب لمدير المستشفى أو الطبيب الأول لتبليغه للطبيب المنتدب لتفيذه .
مادة (٤٥٢) :

يجوز للنياية أن تندب طبيب مستشفى الرمد لتوقيع الكشف الطبي على المصاب الموجود فعلا بمستشفى الرمد إذا كانت إصابته ظاهرة بالعين فقط ، فإذا كان به إصابات أخرى عدا إصابة العين فيجب ندب مفتش الصحة المختص أو طبيب المستشفى الحكومى لتوقيع الكشف الطبي على المصاب ، ويجوز للطبيب المنتدب في هذه الحالة أن يطلب أخذ رأى طبيب مستشفى الرمد في إصابة العين وسببها وتاريخ حدوثها .
مادة (٤٥٣) :

يجب أن يبين الطبيب في التقرير الطبي الذى يقدمه وصف إصابة المصاب وسببها وتاريخ حصولها والآلة المستعملة في احداثها والمدة اللازمة لعلاجها بحيث يمكن معرفة مدة جسامة الإصابة ولما إذا كانت مدة علاجها تزيد أو لا تزيد على عشرين يوما . وعلى أعضاء النياية أن يأمرؤا باستيفاء ما يكون

في التقارير الطبية من نقض في هذا الشأن ليسر لهم التصرف في القضية على اساس واضح سليم .

مادة (٤٥٤) :

يجب على طبيب المستشفى الحكومي أن يرسل للنيابة تقريراً طبياً يتضمن وصف إصابة المصاب الذي يدخل المستشفى لعلاج من إصابته مع بيان سببها وتاريخ حدوثها والمدة اللازمة لعلاجها ، وذلك ما لم يكن قد سبق لمفتش الصحة المختص توقيع الكشف الطبي عليه .

فإذا كان مفتش الصحة قد سبق أن وقع الكشف الطبي على المصاب فيجب عليه أن يرسل للشرطة أو للنيابة على حسب الأحوال تقريراً طبياً يبين وصف الإصابة وسببها وتاريخ حدوثها والمدة اللازمة لعلاجها وإذا رأى إحالة المصاب إلى المستشفى الحكومية فيجب عليه أن يبين في الأورنيك المرسل معه للمستشفى موجزاً للبيانات سائلة الذكر .

ويجب على طبيب المستشفى أن يثبت أولاً بأول في تذكرة سرير كل مصاب يعالج بالمستشفى كافة المضاعفات التي طرأت عليه سواء نشأت عن الإصابة أم لا ، للاستعانة بهذه البيانات عند الاقتضاء .

ويجب على الطبيب المذكور أن يرسل للنيابة إفادة بشفاء المصاب . فإذا كان المصاب قد ترك المستشفى قبل تمام شفاؤه فيجب أخطار الطبيب الذي أرسله إلى المستشفى بذلك .

كما يجب على أعضاء النيابة مراعاة ذلك كله بالنسبة إلى المصابين الذين يدخلون المستشفيات الحكومية لعلاج واستشفاء ما يستلزمه التحقيق في هذا الشأن .

مادة (٤٥٥) :

يجب على النيابة أن تستعلم من وقت لآخر عن شفاء المصابين وما آلت إليه حالهم بعد حدوث إصابتهم . فإذا توفي المصاب وجب عليها أن تستعلم من المستشفى أو الطبيب المعالج — على حسب الأحوال — عن سبب الوفاة ومدى تعلقها بالإصابة .

مادة (٤٥٦) :

إذا دعا الحال إلى ندب الطبيب الشرعى لإعادة الكشف على مصاب واستطلاع رأيه فيما أبداه مفتش الصحة المختص أو غيره من الأطباء الموظفين في التقرير الطبى المقدم منهم ، فيجب على النيابة أن تخطر مفتش الصحة المحافظ المختص بذلك ليحضر إذا شاء حين إعادة الكشف على المصاب وليقف على ما عسا يكون قد وقع من هؤلاء الأطباء من خطأ أو إهمال .

على أنه لا يجوز صرف أعصاب لمفتش صحة المحافظة عن ذلك نظرا لأنه يحظر في هذه الحالة بوصفه مندوبا عن وزارة الصحة .

وإذا رأت النيابة إعادة تشريح جثة بمعرفة الطبيب الشرعى ، فيجب إخطار الطبيب الذى سبق له تشريحها للحضور وقت إعادة التشريح كى يبين وجهة نظره للطبيب الشرعى .

التعليق :

مادة (٤٥٧) :

تصبح الأحكام الواردة في الباب الخامس من هذه التعليمات فيما يتعلق بتحرير المضبوطات التى يستلزم التحقيق تحليلها على أن يجوز ما يضبط لدى كل من المتهمين وكل من المجنى عليهم فى حوزة على حدة .

مادة (٤٥٨) :

ترسل المضبوطات المطلوب تحليلها إلى مصلحة الطب الشرعى فى أوقات العمل الرسمية ، حتى يتمكن الموظف المختص من استلامها وعرضها على

المدير المختص في الوقت المناسب ، وليتسنى له حفظها بالمصلحة بما يكفل سريتها وسلامتها من التلف .

ولا يجوز إرسال تلك المضبوطات بطريق البريد . إنما يجب أن ترسل مع أحد رجال الشرطة وتسلكم له بإيصال ، كما تسلم إليه كتب واستمارات أو أرنالك خاصة بها - حسب الأحوال - تين فيها أوصافها والأحراز التي وضعت فيها عدد بصمات الأختام على كل خرز وظروف ضبطها ونوع البحث المطلوب بشأنها ، ويؤشر على هذه الأوراق في مكان ظاهر منها باسم النيابة المرلة لها ورقم القضية الخاصة واسم المتهم والتهمة وأن المتهم محبوس إذا كان محبوسا كي تسارع المعامل بتحليل تلك المضبوطات قبل غيرها .

مادة (٤٥٩) :

يجب على أعضاء النيابة أن يشرفوا بأنفسهم على إرسال المضبوطات المطلوب تحليلها أو فحصها ، وعلى الكتب المرسله بها وأن يتحققوا من صحة البيانات المدولة على الأحراز الخاصة بها ووصفها وصفا كاملا شاملا ، وأن يضعوها عليها أختاما ظاهرة بخاتم عضو النيابة بحيث لا يسهل نزعها ، ولا يجوز ختمها بخاتم النيابة .

مادة (٤٦٠) :

يسرعى وضع بصمة الأختام الموضوعة على أحراز المضبوطات المرسله للفحص والتحليل على مذكرة الأشياء حتى يمكن مقارنتها بالأختام المبصوم بها على الجمع المبث بالأحراز .

مادة (٤٦١) :

تخاير النيابة المستشفى للتحفظ على المقدار الكافي للتحليل من متحصلات الأجهزة للبحث فيها عن مواد استعملت في الإجهاض .

مادة (٤٦٢) :

يجب تغليف الملابس المضبوطة في حوادث القتل واغتصاب الإناث وهتك العرض والتسمم بأنواعه قبل إرسالها للتحليل تغليفا محكما ويوضع عليها تاريخ وساعة ارتكاب الحادث .

مادة (٤٦٣) :

يجب عند تحريم الأسلحة ألا تسمح مواسيروها من الداخل بأية حال ، وأن تسد قواهاقا بالفلين ، وتغطي سداداتها وفتحاتها ومواضع كسر البنادق بالقماش أو الورق المتين ، ثم تغلف تغليفا محكما يمنع من تسرب الهواء حتى لا تزول بفعل المؤثرات الجوية الآثار المطلوب تحليلها . ويختم على الأغلفة بالجمع بحيث لا يمكن فتحها بدون فض الاختام على أن تثبت بها ورقة يكتب عليها نوع السلاح وأوصافه المميزة له وتاريخ ضبطه وترسل الأسلحة للتحليل أو لإجراء الفحص المطلوب بمجرد ضبطها .

وإذا كانت المضبوطات عصيا أو قزونا أو آلات يلزم تحليل ما قد يوجد عليها من آثار ، فيجب تغليف كل أجزائها بما يمنع تعريضها ويختم عليها بالجمع .

مادة (٤٦٤) :

يكون تحليل الخمر المفسوشة والمواد الغذائية ومنا اللبن والعقاقير الطبية بمعرفة العامل الرئيسية لوزارة الصحة وفروعها بالمحافظات كل في نطاقها الإقليمي ، ولا يجوز أن ترسل العينات إلى المستشفيات للتحليل لعدم توفر الامكانيات والخبرة والأدوات اللازمة لإجرائه .

كما لا يجوز الاعتماد على نتيجة تحليل المستشفيات لعينات الألبان التي تؤخذ من الموردين لها .

ويجب أن يطلب دائما من المعامل المذكورة أن تبين في تقاريرها ما إذا كانت المواد المطلوب تحليلها تضر بصحة الإنسان أو لا تضر بها .
مادة (٤٦٥) :

إذا كانت المواد المطلوب تحليلها أدوية أو مواد غذائية ، فيجب أبقاؤها كما هي في أغلفتها التي وجدت بها كلما أمكن ذلك ، وتوضع كل مادة في حرز مستقل بعد لقها في ورق سميك .

فإذا كانت المادة المضبوطة سائلا ووجدت في وعاء غير زجاجي كالفلخار فيجب وضعها في زجاجة أو قترميز نظيف وإرسالها بعد تحريزها للتحليل مع الوعاء الذي كانت فيه بعد تغليف هذا الوعاء .
مادة (٤٦٦) :

إذا اقتضى التحقيق تحليل مادة غذائية أو دقيق أو فحص خبز ، فيجب أن تؤخذ ثلاث عينات من كل صنف يراد فحصه ، يجمع على كل منها بالجمع ويوقع عليها كل من الموظف الذي قام بضبطها وصاحب الشأن أو من يمثله وترسل إحداها إلى معامل التحليل دون أن يذكر على غلاف الحرز الذي توضع فيه والكتاب المرسل به أية بيانات عن مالك العينة أو الجهة التي ضبطت بها . وتحفظ العينة الثانية لدى صاحب الشأن . كما تحفظ الثالثة في المصلحة التي يتبعها الموظف الذي قام بالضبط المرجوع إليها عند الاقتضاء .

وإذا طلب صاحب الشأن من النيابة أو المحكمة أثناء نظر الدعوى تحليل العينة المخفوفة لديه ، فإنه يلزم بأداء مصاريف التحليل مقدما إذا أوجب إلى طلبه . ويراعى عند إرسال هذه العينة للتحليل عرضها على الموظف الذي قام بأخذها من قبل ليتأكد من أنها هي بذاتها التي أخذها ولتحقق من سلامة أختامها ، ويكسّر في استمارة إرسال هذه العينة للتحليل رقم وتاريخ تقرير التحليل ،

الأول . كما يجب على النيابة في هذه الحالة أن تطلب العينة الثالثة التي تحتفظ بها الجهة التي تولى متوفا ضبط الواقعة ، وأن ترسلها مع العينة المطلوب تحليلها بعد التحقق من سلامة أختامها بحضور المتهم وكذلك المندوب . ويتبع مثل هذا الإجراء عند طلب إعادة تحليل مضبوطات في قضايا الجمارك .

وبسراعى في هذا الشأن أن عينات الدقيق والخبز تحتفظ بها مرقبات التموين لمدة سقى شهور يمكن خلالها إعادة تحليلها . أما إذا انقضت تلك المدة فلا محل لإعادة التحليل نظرا لما يتعرض له الدقيق والخبز من فساد .

مادة (٤٦٧) :

يجب على النيابة أن تطلب الى المعمل الكيماوى الذى يتولى تحليل الأغذية أو المواد المفشوشة أو الفاسدة أن يبين في تقرير التحليل ما إذا كانت هذه الأغذية أو المواد تضر بصحة الإنسان أولا تضر بها .

مادة (٤٦٨) :

إذا استلزم التحقيق معرفة ما إذا كان بأظافر شخص آثار دماء أو سموم فيجب أن تقص تلك الأظافر في مأمن من التيارات الهوائية مع إتخاذ الحيلة الساتمة لتفادى حدوث أى جرح بالأصابع حتى لا تملوث قلامات الأظافر بالدم أو تعلق بها أجزاء من بشرة الجسم فينتهى التحليل الى نتائج خاطئة .

كما يجب وضع قلامات أظافر كل يد في حرز مستقل يبين على غلافه ما إذا كانت اليد التي قصت منها هى اليد اليسرى أو اليمنى .

مادة (٤٦٩) :

لا توضع المضبوطات الملوثة بالدماء بعضها مع بعض في حرز واحد منعاً من إختلاط آثار الدماء ، إنما يجب أن يوضع كل منها في حرز على حدة ولا مانع بعد ذلك من وضع الأحراز الخاصة بكل شخص في حرز واحد إذا ضبطت في مكان واحد .

مادة (٤٧٠) :

إذا كان المطلوب تحليل آثار دماء وجدت على أبواب أو نوافذ أو أرض من الخشب أو ماشابه ذلك ، فيخلع من هذه الأشياء الجزء الملوث بالدماء إذا كان من الميسور إعادته الى حالته الأولى بغير تلف ويرسل للتحليل ما لم تكن القطعة التي وجدت بها البقع الدموية صغيرة فتؤخذ بمحالتها للتحليل . ويلاحظ عند تحريز هذه الأشياء ترك البقع الدموية الى أن تجف ثم يجرى تحريزها بتغطية الجزء الملوث بالدماء بغلاف من الورق النظيف ويثبت الغلاف بلمصق أطرافه والختم عليها بالجمع .

وإذا كان الدم على الحائط فيخلع الحجر أو قالب الطوب الذى عليه آثار الدم ويحز فإذا كان الحائط مدهونا بطبقة من الطين أو مبيضا فتحدد المنطقة التي عليها آثار الدم وترفع بسمك الطبقة جميعها وتغلف في ورق وتوضع في علبة من الورق المقوى أو الكرتون أو الصفيح بين لفائف من القطن أو القش الطرى ويعنى بحملها وإرسالها الى المعامل كي تصل بمحالتها .

أما إذا لم يتيسر خلع الجزء الملوث بالدماء او كان لايمكن إعادته بغير تلف فيجب كشط البقع الدموية وتحريزها بعد وضعها في ورقة نظيفة على أن يسبق ذلك اثبات وصف البقع ومكانها لاخضر : وتؤخذ لها صورة فوتوغرافية قبل كشطها أو تحريزها كلما أمكن ذلك .

ويسرعى أن حك آثار الدم الموجودة بالخوائط أو بالطبقة المدهونة بما لايكفى لعملية الفحص إذ أن السيروم وهو ضرورى جدا في هذه العملية يصرب الى الطبقات الباطنية وبذلك يجعل العينة المأخوذة بطريق الحك خلوا منه مما يؤثر في نتيجة الفحص .
مادة (٤٧١) :

يراعى عند وجود آثار دماء في ملابس تعريضها للهواء كي تجف وحق لا تستعفن ثم توضع في ورق ويختم عليه بالجمع بحيث يستحيل العبث بها . ويراعى دائما عدم الاحتكاك على الملابس ذاتها بالجمع .
مادة (٤٧٢) :

توضع أوراق وعيدان النبات الملوثة بالدم في ورقة نظيفة ثم تغلف أو توضع في ظرف إذا كانت صغيرة الحجم .
مادة (٤٧٣) :

إذا وجدت دماء على قدم شخص أو على ساقه أو جزء آخر من جسمه فيجب أن تؤخذ قطعة من الشاف الأبيض أو ورق الترشيح بحجم أكبر من حجم أثر الدم وتغمر في محلول ملحي ٩% وفي حالة عدم وجود تغمر في الماء وتوضع على موضع الدم ثم تترك حتى تمتصه ويظهر اللون بها وبعد ذلك ترفع وتجفف في الهواء ثم توضع في ظرف يختم عليه .
مادة (٤٧٤) :

إذا ورد للنيابة بلاغ عن إصابة شخص نتيجة تناوله السم سواء أعطى له عمدا أو تناوله عرضا أو بقصد الانتحار فيجب عليها تكليف الطبيب الذي تسنده لتوقيع الكشف على المصاب بالتحفظ على إفرازاته من غسيل المعدة أو قى أو براز أو بول عن فترة قدرها ٢٤ ساعة وإن يضع كلا منها في زجاجة نظيفة على أن يبين الطبيب في تقريره ما استعمله من مواد أسعاف المصاب .

فإذا كان المصاب قد نقل إلى المستشفى فيجب طلب ذلك من طبيب المستشفى أما إذا كان أحدى مأمورى الضبط القضائى قد سبق إلى مكان المصاب قبل الطبيب المتدب للكشف على المصاب أو قبل نقله إلى المستشفى فيجب على المأمور المذكور أن يحتفظ بكل نوع من تلك المتحصلات في زجاجة

خاصة . كما يجب التحفظ على الأوعية التي يكون قد إستعملها المصاب في الطعام أو الشراب.

فيإذا تبوى المصاب نتيجة تناوله السم ، فيجب على النيابة أن تندب الطبيب الشرعى لتشريح جثته وفحص أحشائها ، وتوضع كل من هذه الأحشاء ومحتوياتها في إناء زجاجى ويجرى تحليل ما يلزم تحليله منها مع المتحصلات سالفة الذكر.

ويجب على الطبيب أو مأمور الضبط القضائى الذى قام بالتحفظ على المتحصلات أو الأحشاء وحتياتها أن يختم بالجمع على الأناء الزجاجى أو الوعاء الذى وضعت فيه بعد أحكام سد فوهته بأختام ظاهرة وأن يلقى بذلك الوعاء ورقة يبين فيها رقم القضية ومشماتات الوعاء وتاريخ الحصول عليها وأسم من اخذت منه وتاريخ الختم على الوعاء مع توقيع الطبيب أو مأمور الضبط القضائى على ذلك ثم توضع الأوعية في صندوق يختم عليه بالجمع بعد ذلك وتبث فيه ورقة تين محتوياته ، ويرسل الى معامل التحليل مع أحد رجال الشرطة.

مادة (٤٧٥) :

إذا قام لدى الطبيب أثناء إجرائة الصفة التشريعية شبهة في حدوث الوفاة بالسم ، فيجب أن تستخرج الأحشاء وان توضع هذه الأحشاء ومحتوياتها في أوانى زجاجية خاصة يختم عليها بالجمع وتحلل مع متحصلات القى والبراز إن وجدت.

مادة (٤٧٦) :

يرسل مع الأشياء المطلوب تحليلها في حالات الأصابة أو الوفاة بالسم الأوراق الطبية المتعلقة بموضوع القضية وأستمارة يبين فيها تاريخ التبليغ عن الحادث وأسم المصاب ومنه ، وهل كان في صحة جيدة قبل الأصابة وهل شكاً من مذاق خاص للطعام ، وماهى الأعراض التى لوحظت به كالتقي والأسهال

والعطش وألم الرأس والدوار وفقد قوة الأطراف والتقلصات والنعاس والعرق والتعب وكذا بيان حالة الحذقتين والنبح والتففس وما إذا كان قد حدث للمصاب غيوبة أو تخدير أو تميل بلسانه أو أطرافه أو حصلت له تشنجات أو السواء في العضلات وما إذا كان ظهور هذه الأعراض قد جاء فجأة أو سبق حدوث حالة مماثلة للمصاب ، مع بيان الفترة التي إنقضت بين وقت تعاطى المادة المشتبه فيها ووقت ظهور أول هذه الأعراض ، والمدة التي مضت بين وقت ظهور أول هذه الأعراض والوفاة وكذلك نوع المادة المشتبه فيها.

ويذكر في تلك إستمارة أيضا ما إذا كان أحد غير المصاب قد تناول من ذات المادة المشتبه فيها والعراض التي تكون قد ظهرت عليه.

ويراعى ان تبين التواريخ والأوقات على نحو محدد بأن يقال مثلا :

"بدأت الأعراض في الساعة العاشرة من صباح يوم أول يناير سنة وأول ما لوحظ منها هو وذلك في الساعة من مساء اليوم ذاته. ثم تولى المصاب في الساعة....."

مادة (٤٧٧) :

على أعضاء النيابة إستطلاع رأى المحامين العامين أو رؤساء النيابة الكلية فيما قد يراه الطبيب الشرعى من إستغناء من تحليل ما يضبط من المتحصلات في حالات التسمم التي تتفق اعراضها وعلاماتها الطية مع اقوال المصابين فيها كما في حالة تناول مادة البرول او مادة سامة خطأ بدلا من الدواء أو تناول منقوع السكران للعلاج ونحوها .

فإذا وافق المحامى العام او رئيس الكلية على الإستغناء عن التحليل فيجب حفظ المتحصلات المضبوطة الى أن يتم التصرف نهائيا في القضية.

مادة (٤٧٨) :

إذا كانت المواد المطلوب فحصها أو تحليلها قابلة للأشتعال فيجب أن توضع في حررر مستقل يكتب على غلافه نوع المادة وقابليتها للأشتعال حتى

لا تختلط بغيرها من المضبوطات ولتتمكن مصلحة الطب الشرعى من إتخاذ الإحتياطات اللازمة إذا ما وردت إليها.

مادة (٤٧٩) :

إذا إقتضى التحقيق فحص الأختام المشتبه فى تزويرها والمختوم بها على اللحوم ومضاهاتها على الأختام الصحيحة ، فيجب أن تؤخذ عينات اللحوم المشتبه فى تزوير أختامها من أماكن يكون الختم فيها كاملا وظاهرا مع مراعاة أخذ أكثر من ختم واحد ثم توضع العينات مشدودة على ورقة من الكرتون تغاديا لإتكماش الأختام وطمسها ، وترسل العينات مع بصمة الختم الصحيحة الى قسم أبحاث التزوير والتزييف بمصلحة الطب الشرعى لإجراء المضاهاة المطلوبة وإذا كان المطلوب فحص المادة السرية المضافة الى الحبر بالأختام المشتبه فى تزويرها فعلا فلا يطلب ذلك الى مصلحة الطب الشرعى بل تؤخذ عينات أخرى وترسل الى مصلحة الكيمياء لإجراء ذلك الفحص.

مادة (٤٨٠) :

فى حالة إرسال شجرات الحشيش لمعامل مصلحة الطب الشرعى لفحصها يكفى بقطع الثلث العلوى فقط من عدد قليل من تلك الشجرات ، على ان توضع قبل إرسالها فى وعاء يقيها التلف كعلبه من الورق المقوى او الخشب أو الصفيح.

مادة (٤٨١) :

إذا وردت المواد المخدرة المضبوطة للنيابة محرزة بمعرفة أحد مامورى الضبط القضائى ، فعلى عضو النيابة قبل إرسالها للتحليل أو قبل أخذ عينة منها لهذا الغرض حسب الأحوال أن يفض الأختام الموضوعة عليها فى حضور المتهم أو وكيله ومن ضبطت عنده أو بعد دعوتهم للحضور ثم يعيد تحريرها ويثبت

ذلك في المحضر ويوضح في طلب التحليل ظروف ضبط المادة وأن الغرض من التحليل هو معرفة نوع المادة وما إذا كانت من الجواهر المخدرة أم لا .
ويسراعى أنه لا يحمل بعد ذلك لحضور المتهم أو وكيله أو من ضبطت عنده المواد المذكورة وقت فض الأحراز لإجراء التحليل.
مادة (٤٨٢) :

إذا كانت المضبوطات من المواد المخدرة ، فيجب على عضو النيابة ان يثبت في المحضر اوصافها ونوعها ووزنها وملاحظاتة عليها مع توقيع المتهم على المذكور أو أثبات إمتاعه عن التوقيع.

وإذا كانت المادة المضبوطة من نوع المواد البيضاء أو المواد الأخرى كالأفيون والحشيش وكان وزنها لا يزيد على عشرة جرامات ترسل الكمية المضبوطة بأكملها الى إدارة المعامل الماوية بمصلحة الطب الشرعي لفحصها وتحليلها وذلك بعد أن يجرى تحريزها واختم عليها على النحو السابق بيانه.

أما إذا كان وزن تلك المادة يزيد على القدر المذكور ، فتؤخذ منها عينة لا يزيد وزنها على عشرة جرامات تحرز على حدة ترسل الى الطب الشرعي ، ويسراعى في جميع الحالات أن يكون تحريز الكمية التي ترسل إلى الطب الشرعي على هيئة عيتين منفصلتين للمادة المضبوطة ، بضمهما حرز واحد مستوف لجميع الشروط الخاصة بإرسال أحراز المخدرات للجهة المذكورة ، ويوضع ما تبقى من المادة المضبوطة في حرز آخر ويثبت ذلك كله في المحضر ويرسل الحرز الخاص بالطب الشرعي فورا لإدارة المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي للفحص والتحليل وتسلم أحراز المقادير الباقية من المواد المذكورة إلى إدارة مكافحة المخدرات أو غيرها من الجهات الإدارية التي قامت بضبطها لتولى إرسالها فورا إلى مخزن المخدرات بمصلحة الجمارك بالاسكندرية

لستحفظ فيه إلى أن تخطر النيابة العامة المصلحة المذكورة بإعدامها ، ويراعى إثبات البيانات الخاصة بتلك الأحراز على الأورنيك رقم ٤ مخدرات الذى يبين فيه تاريخ التحريز ورقم القضية واسم المتهم ووصف الحرز ووزنه قائما ووزن الحرز صافيا وبصمة واسم صاحب الختم الذى تم به التحريز ، ووضع بصمة الختم فى الحانة المخصصة لذلك وكذا توقيع عضو النيابة اخقق على الأورنيك المشار إليه ، وذلك حتى يمكن إجراء المضاهاة بمعرفة المخزن المذكور بين البصمات الموضوعة على الأحراز وبين تلك الموضوعة على الأورنيك سالف البيان .

مادة (٤٨٣) :

يجب تحريز ما يضبط من المواد المخدرة لدى كل متهم على حدة فى حرز مستقل ويتبع هذا الإجراء كذلك بالنسبة إلى كل مادة تضبط .

وإذا ضبطت مواد مخدرة فى أماكن متعددة فيجب تحريز ما يضبط منها فى كل مكان على حدة ولو كانت لمتهم واحد .

ويجب أخذ عينات للتحليل من كل حرز بالمقادير والكيفية المينة فى المادة السابقة إذا كان وزن المادة الموضوعة فى هذا الحرز يزيد على عشرة جرامات وذلك فى المواد البيضاء أو المواد الأخرى كالحشيش والأفيون مع مراعاة إثبات ذلك فى المحضر .

مادة (٤٨٤) :

إذا كانت المضبوطات من نوع مخلوطات الحشيش والأفيون من الحلوى المعروفة بالمتروول والشيكولاتة ، فتحرز وترسل بأكملها للتحليل أيا كانت كمية المادة المضبوطة .

مادة (٤٨٥) :

إذا ضببطت نباتات أخرى واستلزم التحقيق فحصها لبيان نوعها أو درجة نموها أو إجراء مقارنة عنها أو غير ذلك ، فيجب أن ترسل عينة من هذه النباتات إلى "المجموعة النباتية بالمتحف الزراعى بالدقى" لإجراء الفحص المطلوب . ويراعى أن تؤخذ هذه العينة من أعلى النبات المضبوط وتكون بما بعض أوراقه وأرزهاره وثماره إن أمكن .

مادة (٤٨٦) :

يجب على النيابة أن تبين فى طلب تحليل الجواهر المخدرة ظروف المادة المطلوب تحليلها ، وأن الغرض من التحليل هو معرفة نوع المادة وما إذا كانت من الجواهر المخدرة وغيرها من المواد المبينة بالجداول الملحقة بالقانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ كالحشيش أو الأفيون أو لا .

مادة (٤٨٧) :

إذا اقتضت ضرورة حتمية إرسال المضبوطات ابتداء الى جهة أخرى خلاف الطب الشرعى فيجب التيه على هذه الجهة التى أجرت الفحص أن تلحق بالمضبوطات تقريراً يفيد ما قامت به من فحوص مع وصف دقيق لحالة الأحراز قبل تناولها بالفحص وبعده وإرسال صورة من التقرير الفنى الوارد من تلك الجهة فى شأن المضبوطات — مع الأوراق المرسلة معها من النيابة — إلى مصلحة الطب الشرعى المطلوب منها إعادة الفحص بمعرفتها .

مادة (٤٨٨) :

لا يجوز للنيابة أن تأذن بإعدام المضبوطات المرسلة للتحليل أو التصرف فيها بأى وجه قبل الفصل نهائياً فى الدعوى ، ولا قبل التصرف فيها بالحفظ أو بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . على أن تتولى المعامل التى أجرت التحليل إعدام المضبوطات بعد استئذان النيابة المختصة فى ذلك .

مادة (٤٨٩) :

تقوم مصلحة الطب الشرعى بحفظ متخلفات تحليل المواد المخدرة
بمخازنها إلى أن يتم التصرف فى القضية أو الفصل فيها نهائيا ، ثم تبعث بها إلى
مصلحة الجمارك عندما تخطر بها النيابة المختصة بذلك .
مادة (٤٩٠) :

يستدب الطبيب البيطرى المختص فى الأعمال الطبية البيطرية التى
يستلزمها تحقيق جرائم تسمم المواشى . ويجب على النيابة دائما استطلاع رأى
الطبيب المذكور فيما يجب تحليله من المضبوطات فى القضايا الخاصة بتلك
الجرائم .

الفرع الثالث عشر : نذب الخبراء مادة (٤٩١) :

يستداب الخبراء من إجراءات التحقيق الابتدائى ، وإذا اقتضت به
النيابة الدعوى فإنه يعير تحريكها .
مادة (٤٩٢) :

على أعضاء النيابة الرجوع إلى أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة
١٩٥٢ بشأن تنظيم الخبرة أمام جهات القضاء ، وألا يلجأوا إلى نذب خبراء
من غير الجداول أو خبراء وزارة العدل أو الطب الشرعى أو المصالح الأخرى
المعهود إليها بأعمال الخبرة إلا عند الضرورة ، وظروف خاصة تقتضى
الاستعانة بالرأى الفنى لغيرهم من الموظفين كاساتذة الجامعات ومدرسى المدارس
الأميرية ، على أن ترسل التحقيقات إلى مكتب الخامى العام لدى محكمة
الاستئناف مشفوعة بمذكرة بيان تلك الظروف التى تدعو لهذا النذب وذلك
لأخذ الرأى قبل إصدار قرار به ويراعى فى مواد الضرائب ألا يكون النذب إلا
لخبراء وزارة العدل .
مادة (٤٩٣) :

لا يندب الخبراء إلا فيما يقتضيه التحقيق من بحث المسائل الفنية المتعلقة به كمضاهاة الخطوط في قضايا التزوير ومعاينة المباني في قضايا التخريب ومعاينة السيارات فيما يقع بسببها من حوادث القتل أو الإصابة الخطأ نحوها . ولا محل لندب خبير فيما يمكن لعضو النيابة المحقق أداءه من المسائل التي لا تحتاج إلى خبرة خاصة كإجراء رسوم لخال الحوادث الجنائية ما لم تكن ظروف الدعوى تستوجب وضع رسم هندسي مفصل .

وإذا لزم ندب أحد خبراء الجدول فيراعى ندب الخبير الذي عليه الدور كلما أمكن ذلك على أن يشترك في اختياره وفي تقدير أتعابه العضو المدير للنيابة مع المحقق .
مادة (٤٩٤) :

يجب على الخبراء المتدبين إذا كانوا من غير خبراء وزارة العدل أو خبراء الجدول أن يملفوا أمام عضو النيابة المحقق مينا على أن يندبوا رأيهم بالذمة وعليهم أن يقدموا تقريرهم كتابة ، ولا يلزم حلف اليمين بالنسبة لخبراء الجنداول الذين سبق لهم حلف اليمين قبل مزاوله وظيفتهم ويجب أداء اليمين أمام عضو النيابة المحقق نفسه ، ولا يغنى عن ذلك مجرد تفويض المحقق لجهة معينة لتشكيل لجنة من الخبراء تؤدي عملها بعد حلف اليمين أمام رئيس الجهة التي شكلت اللجنة .

مادة (٤٩٥) :

لعضو النيابة بوصفه رئيسا للضبطية القضائية الاستعانة بأهل الخبرة وفي طلب رأيهم شفويا أو بالكتابة بغير ميعين .

ويعتبر تقرير الخبير في هذه الحالة ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى
مادة (٤٩٦) :

يجب على عضو النيابة التحقق الحضور بقدر الإمكان وقت عمل الخير وملاحظته .

فإذا اقتضى الأمر إثبات الحالة بدون حضور التحقق نظرا إلى ضرورة القيام ببعض أعمال تحضيرية أو تجارب مكررة أو لأى سبب آخر وجب على التحقق أن يصدر أمرا يبين فيه نوع التحقيقات وما يراد إثبات حالته .

ويجوز في جميع الأحوال أن يؤدي الخير مأموريته بغير حضور الخصوم .

مادة (٤٩٧) :

يجب على النيابة أن تحدد خير المنتدب أجلا يقدم تقريره فيه ولها أن تستبدل به خيرا آخر إذا تأخر في تقديم التقرير بغير مبرر .

مادة (٤٩٨) :

إذا قتم طلب برد الخير الذى انتدبه النيابة لأداء مأمورية في التحقيق فيجب عرض الطلب في يوم تقديمه على ائامى العام أو رئيس النيابة الكلية للفصل فيه ويصدر القرار في طلب الرد في مدى ثلاثة أيام من اليوم الذى يقدم فيه إلى النيابة .

ويعتد على الخير الاستمرار في أداء عمله بمجرد تقديم الطلب برده ما لم يأذن ائامى العام أو رئيس النيابة الكلية باستمراره فيه لضرورة تقتضى ذلك .

مادة (٤٩٩) :

يجب على النيابة أن تأذن للخير الاستشارى الذى يستعين به المتهم بالاطلاع على كافة الأوراق التى أطلع عليها الخير المنتدب في التحقيق على ألا يترتب على ذلك تأخير التصرف في الدعوى . وعليها أيضا أن ترفق ما يقدمه المتهم من تقاريره استشارية بملف القضية وأن تعمل على تحقيق ما يرد بهذه التقارير إذا دعت الحال إلى ذلك .

مادة (٥٠٠) :

إذا حكم على أحد خيراء وزارة العدل أو غيرهم من الخيراء الموظفين أو خيراء الجداول بعقوبة في جناية أو جنحة أو رفض الخبير القيام بالمأمورية التي ندب لأدائها في التحقيق بغير موجب أو ارتكب خطأ جسيماً في أداء تلك المأمورية فيجب على النيابة أن تخطر بذلك المصلحة التي يتبعها الخبير أو المحكمة المفيد أمامها خبير الجداول — على حسب الأحوال — لتتخذ الاجراءات اللازمة ضده .

مادة (٥٠١) :

لا يجوز التصريح لخيراء الجداول بنقل ملفات القضايا والمستندات المطعون فيها بالتزوير من مكانها في أقلام الكتاب للاطلاع عليها خارج هذه الأقسام .

مادة (٥٠٢) :

يراعى بقدر الامكان ندب خيراء قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي في جميع قضايا التزوير ولا يندب غيرهم من خيراء الجداول إلا عند الضرورة القصوى .

مادة (٥٠٣) :

إذا اقتضى التحقيق فحص الأوراق المالية وأوراق النقد المشبه في تزويرها فيجب على أعضاء النيابة دائماً أن يندبوا لذلك أحد خيراء قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي .

مادة (٥٠٤) :

إذا استلزم التحقيق فحص عملي معبئية مزيفة فيجب على عضو النيابة أن يندب لذلك قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي وأن يبادر بإخطار هذه المصلحة لإيفاد أحد خيراء هذا القسم لمعاينة المسكوكات والأدوات والأوراق المضبوطة في مكان ضبطها . وعلى عضو

النياية أن يعنى عناية تامة بالتحفظ عليها في هذا المكان وألا يتناولها أحد بالفحص قبل وصول ذلك الخبر .

مادة (٥٠٥) :

إذا طعن بالتزوير في الأختام الموقع بها على ورقة مطعون فيها بالتزوير فيجب الاستعانة بشيخ طائفة الختامين للوصول إلى معرفة الختام الذى صنع الختم المطعون في بصمته والاطلاع على دفتر ذلك الختام لمعرفة من طلب نقش الختم وتسلمه .

مادة (٥٠٦) :

يندب مفتش المفرقات بوزارة الداخلية فوراً لفحص المضبوطات التي يشبه في أن تكون مفرقات سواء كانت من نوع القنابل أو غيرها .

وعلى أعضاء النياية أن يأمرؤا باتخاذ ما يلزم من الاحتياطات للتحفظ على هذه المضبوطات وإبقائها في مكان العثور عليها حتى يقوم مفتش المفرقات بفحصها والتصرف فيها حسبما يراه ويقدم تقريراً عن نتيجة الفحص .

أما إذا اشبه في أن تكون من قنابل الجيش أو من نوع قذائفه فيعين ابقاؤها في مكان العثور عليها وإخطار الإدارة المختصة بالقوات المسلحة لإيفاد مسندوب من قبلها ليتولى نقلها إلى المكان الذى يختاره مفتش المفرقات ليتخذ الاجراءات المناسبة في هذا الشأن .

مادة (٥٠٧) :

كلما اقتضى التحقيق ندب في حوادث من حوادث السكك الحديدية فيجب على عضو النياية أن يندب لذلك أحد الخبراء الفنيين في شئون السكك الحديدية . فإذا عرضت الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية أسماء خبراء

معينين ، فيجوز للنيابة أن تندب أحدهم خيرا في الدعوى كلما كان ذلك في صالح التحقيق .

مادة (٥٠٨) :

إذا اقتضى التحقيق معرفة أسباب الحريق وعلى الأخص عندما تنشأ عنه خسائر فادحة فيجب على النيابة أن تندب لذلك إدارة مكافحة الحريق .

مادة (٥٠٩) :

إذا اقتضى التحقيق فحص آلات مصنع أصيب فيه أحد العمال لمعرفة مدى علاقتها بالحادث ، فيجوز للنيابة أن تندب لذلك أحد المهندسين المختصين بمصلحة العمل مع إخطار المصلحة بذلك الانتداب لتنفيذه .

مادة (٥١٠) :

يجب على أعضاء النيابة أن يطلبوا معلومات مصلحة الميكانيكا في المسائل الفنية التي تعرض عند نظر القضايا الخاصة بالآلات البخارية وعلى الأخص في حالة ما إذا قدم المتهم رخصة بإقامة الآلة البخارية .

مادة (٥١١) :

على أعضاء النيابة أن يراعوا في طلب مندوب إدارة النقد إيضاح موضوع التحقيق أو القضية المطلوب سؤال المندوب فيها استيرادا كان أو تصديرا أو غير ذلك من عمليات النقد ليتسنى لهذه الإدارة اختيار المندوب الفني المختص بهذا الموضوع .

مادة (٥١٢) :

على أعضاء النيابة أن يستعينوا عند الاقتضاء برجال إدارة مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية وبرجال وزارة الصحة في القضايا التي يتهم فيها

الأطباء والصيادلة بتسهيل تعاطي المواد المخدرات ، نظرا لما لهم من الدراية الفنية ولما لهذه القضايا من أهمية خاصة .

مادة (٥١٣) :

إذا دعت الحاجة إلى الاستعانة بأحد العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات لاستطلاع رأيه الفني في المسائل المتعلقة بالتحقيقات ، فلا يتم ذلك إلا بناء على طلب النائب العام بعد رفع الأمر إليه ، وبموافقة رئيس الجهاز المذكور .

مادة (٥١٤) :

المعارضة في تقدير أتعاب الخبير تكون بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت أمر التقدير .

وتقبل المعارضة من الخبير الصادر له ، فإذا كان الخبير من أعضاء مكاتب الخبراء بوزارة العدل ، أو مصلحة الطب الشرعي ، فتقبل المعارضة أيضا من أى عضو آخر من أعضاء المكتب يختاره رئيسه للاضطلاع رسميا بمهمة التقرير بالمعارضة في أوامر التقديرية .

كما يجوز أن تتولى إدارة قضايا الحكومة التقرير بالمعارضة نيابة عن مكاتب الخبراء الحكوميين .

مادة (٥١٥) :

يراعى أن الأتعاب التي تقدر للخبراء الموظفين تأخذ — بعد الفصل في

الدعوى — حكم الرسوم القضائية وتضاف للخزينة العامة

من التعليمات العامة للنيابات

في قضايا المتهمين المعتوهين

الجزء الأول — القسم القضائي

مادة (٦٢٣) :

إذا استلزم التحقيق في جنابة أو جنحة هامة حالة المتهم العقلية فيجب على النيابة ، إن كان المتهم محبوسا احتياطيا أن تستصدر من القاضى أمرا بوضعه تحت الملاحظة في أحد المحال المخصصة لذلك لمدة أو لمدد لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوما . وعندما يصدر القاضى هذا الأمر يجب على النيابة أن ترسل ملف القضية وصورة الأمر المشار إليه مع المتهم إلى مكتب النائب العام بمذكرة لإحالة المتهم إلى مستشفى الأمراض العقلية لوضعه تحت الملاحظة وتقديم تقرير عن حالته .

فإذا لم يكن المتهم محبوسا احتياطيا ، فيجوز للقاضى أن يأمر بوضعه تحت الملاحظة في أحد المحال الحكومية المخصصة لذلك أو في مكان آخر يتيسر إجراء هذه الملاحظة فيه .

مادة (٦٣٤) :

الأساكن الحكومية المخصصة للملاحظة المصابين بأمراض عقلية هي مستشفى العباسية ومستشفى الخانكة . ونظرا لوجود المستشفى الأخير بعيدا عن مقر مصلحة الأمراض العقلية مما يعصب معه على رجال المصلحة المختصين ملاحظة المتهم المودع به ، فيجب البدء بالإيداع في مستشفى العباسية .

مادة (٦٣٥) :

لا يجوز على الإطلاق أن يندب الطبيب الشرعى لفحص حالة المتهم العقلية في قضية من قضايا الجنايات والجح الهامة .

مادة (٦٣٦) :

إذا استلزم التحقيق فحص حالة المتهم العقلية في قضية جنحة غير هامة أو في مخالفة ، فيجب على النيابة انتداب الطبيب الشرعى إلا لإجراء ذلك الفحص ووضع تقرير عن نتيجته فإذا قرر الطبيب الشرعى أن المتهم مصاب

مرض عقلى يستدعى العناية والعلاج داخل مستشفى الأمراض العقلية ، فيجب على النيابة أن تتصرف فى القضية على هدى ما يتبين من تقرير الطبيب المذكور وأن تتصل بالجهة الإدارية لتولى إرسال المتهم إلى مستشفى الأمراض العقلية بصفته مريضاً وليس متهماً بعد أن يحرر له طبيب الصحة المختص الاستمارة رقم ٥٨ صحة أمراض عقلية ، ولا شأن للنياية بعد ذلك فى قبول المتهم بالمستشفى أو خروجه منه إذ أنه يخضع فى ذلك للإجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بحجز المصابين بأمراض عقلية.

أما إذا لم يقطع الطبيب الشرعى برأى فى حالة المتهم العقلية وأشار بوضعه تحت الملاحظة ، فيجب على النيابة إحالته إلى طبيب الصحة المختص لتحرير الاستمارة رقم ٢٩ صحة مستشفيات مع إيداع المتهم المستشفى العام المحلى للملاحظة بمعرفة أطبائه وتقديم تقرير عن حالته ، فإن ظهر فى تقريرهم أنه مصاب بمرض عقلى وأن حالته تستدعى العناية والعلاج بمستشفى الأمراض العقلية ، فيجب على النيابة أن تتصرف فى القضية على هدى ذلك وأن تكلف الجهة الإدارية بإرسال المتهم إلى المستشفى المذكور بعد تحرير الاستمارة رقم ٥٨ صحة أمراض عقلية طبقاً لما تقبله .

مادة (٦٣٧) :

على النيابة أن تطلب سوابق التهمين المشبه فى قواهم العقلية وأن ترفقها بالقضايا الخاصة قبل إرسالها إلى مكتب النائب العام . فإذا دعت الضرورة إلى التعجيل بإرسال القضية دون انتظار للسوابق كما لو كان المتهم وفى حالة هياج شديد ، فيجب على النيابة أن ترسل القضية فوراً إلى مكتب النائب العام وأن تطلب من مصلحة تحقيق الشخصية استخراج صحيفة الحالة

الجنائية للمتهم بصفة مستعجلة على أن يبين في الطلب تاريخ ورقم إرسال القضية وأنه مشتبه في حالته العقلية مع تبينه المصلحة المذكورة إلى وجوب تقديم صحيفة الحالة الجنائية مباشرة إلى مكتب النائب العام في اليوم التالي على الأكثر . ويلاحظ التنويه عن ذلك في الكتاب الذي ترسل به القضية إلى مكتب النائب العام .

مادة (٦٣٨) :

على أعضاء النيابة أن يأمرؤا بالتحري عن ماضى المتهمين المشتبه في قواهم العقلية وميلهم إلى الأذى والتحري عن الجرائم التى سبق لهم ارتكابها وما تم من تصرفات فيها وغير ذلك من المعلومات التى تساعد على تقرير حالتهم لدى فحص قواهم العقلية أو عند إخراجها من المستشفى على أن يبين ذلك في المذكرات التى ترسل مع القضايا إلى مكتب النائب العام كلما أمكن أو في مذكرات لاحقة إن كانت القضايا قد سبق إرسالها إليه .

مادة (٦٣٩) :

إذا ثبت أن المتهم مصاب بمرض عقلى يجعله غير مسئول عن ارتكابه الجريمة المنسوبة إليه ، فيجب على النيابة عند إصدار الأمر بأن لا وجود لإقامة الدعوى الجنائية أو بالحفظ أن تأمر بإيداع المتهم مستشفى الأمراض العقلية إلى أن يقرر مجلس مراقبة الأمراض العقلية بوزارة الصحة إخلاء سبيله طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ وذلك إذا كانت الواقعة المنسوبة إليه جنابة أو جنحة عقوبتها الحبس .

ويجب على النيابة أن ترسل أمر الإيداع فوراً إلى مكتب النائب العام إرساله إلى المستشفى المذكور ليتخذ اللازم في شأن تنفيذه .

مادة (٦٤٠) :

إذا نسب إلى المتهم ارتكاب جناية أو جنحة عقوبتها الحبس وحكم ببراءته منها لعاهة في عقله ، فيجب على النيابة أن تطلب من المحكمة التي أصدرت الحكم أن تأمر بإيداع المتهم في أحد الخال المعدة للأمراض العقلية إلى أن يقرر مجلس مراقبة الأمراض العقلية بوزارة الصحة إخلاء سبيله .
وعلى النيابة إرسال أمر الإيداع إلى مستشفى الأمراض العقلية عن طريق مكتب النائب العام على الوجه المبين في المادة السابقة .

مادة (٦٤١) :

إذا اشتبه في حالة المتهم العقلية بعد رفع الدعوى الجنائية عليه ، فيجب على النيابة أن تطلب من المحكمة المطروحة أمامها الدعوى أن تصدر أمرا بوضع المتهم تحت الملاحظة بمستشفى الأمراض العقلية لفحص حالته أو تنادب للطبيب الشرعى لإجراء هذا الفحص على حسب الأحوال .
إن كانت القضية من الجنايات أو الجنح الهامة أو كانت من الجنح الأخرى أو المخالفات طبقا لما هو مقرر بالمادتين ٦٣٩ ، ٦٣٦ من التعليمات .

مادة (٦٤٢) :

على النيابة أن تتخذ ما يلزم للتحري عن ماضى المتهمين الذين يشبه في قواهم العقلية بعد رفع الدعوى الجنائية عليهم كلما أمزت المحكمة بوضعهم تحت الملاحظة بمستشفى الأمراض العقلية واتباع أحكام المادة ٦٣٨ من التعليمات في هذا الصدد .

مادة (٦٤٣) :

إذا وقعت جناية أو جنحة على نفس معتوه فيجوز للنابة عند الاقتضاء إن تستصدر أمرا بإيداعه مؤقتا مصحة أو مستشفى الأمراض العقلية أو تسليمه

إلى شخص مؤمن . ويصدر الأمر بذلك من قاضى التحقيق إذا كانت التحقيق
يجرى بمعرفته أو من القاضى الجزئى أو من غرفة الاتهام أو المحكمة المنظورة
أمامها الدعوى على حسب الأحوال .

لا يجوز لأعضاء النيابة مطلقاً أن يتصلوا بمستشفى الأمراض العقلية فى
أى أمر من الأمور إلا عن طريق مكتب النائب العام .
مادة (٦٤٥) :

يجب على النيابة عندما تكلف البوليس بإرسال شخص مشتبـه فى قواه
العقلية إلى مكتب النائب العام أن تـبين فى كتابها إلى البوليس حالة هذا الشخص
وسبب إرساله إلى مكتب النائب العام .
مادة (٦٤٦) :

إذا أصيب المتهم بمرض عقلى طارئ بعد ارتكابه الجريمة ، فيجب وقف
رفع الدعوى الجنائية عليه حتى يعود إلى رشده ، وإثـما لا يحول ذلك دون اتخاذ
إجراءات التحقيق التى يرى أنها مستعصـة أو لازمة .
مادة (٦٤٧) :

إذا ظهر أن المتهم أصيب بمرض عقلى طارئ بعد ارتكابه الجريمة
وأوقف لذلك رفع الدعوى أو أجلت المحكمة نظرها لأجل غير مسمى ، فعلى
النيابة أن توالى الاستعلام عن شفاء المتهم من الجهة التى تتولى العناية وعلاجه
حتى يمكن إعادة محاكمته متى تم شفاؤه قبل انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .
ويجوز فى هذه الحالة أن تطلب النيابة من القاضى الجزئى أو غرفة الاتهام
أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى حسب الأحوال إذا كانت الواقعة جنائية
عقوبتها الحبس ، أو إصدار الأمر بحجز المتهم فى أحد اأغال المعدة للأمراض
العقلية إلى أن يتقرر إخلاء سبيله .

مادة (٦٤٨) :

إذا حكم على شخص بالإدانة وكان قد سبق فحص حالته العقلية وثبت سلامته ، فيجب على النيابة أن ترفق بتمودج الحكم المذكورة صوره التقرير الطبي الخاص بفحص حالة المتهم العقلية ليكون السجن على بينة من هذه الحالة إذا تظاهر مرة أخرى بمرض عقلي عند التنفيذ عليه .

المتهمون المعتوهون

الفصل الأول

الوضع تحت الملاحظة أثناء التحقيق والمحاكمة

مادة (١٣١٤) :

إذا استلزم التحقيق في جريمة أو جنحة هامة فحص حالة المتهم العقلية فيجب على النيابة - أن كان المتهم محبوسا احتياطيا - أن تستصدر من القاضى الجزئى أمرا بوضعه تحت الملاحظة في أحد المحال المخصصة لذلك لمدة أو لمدة لا تزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوما .

ويكون تجديد مدة الوضع تحت الملاحظة حتى تصل إلى الحد الأقصى المذكور بناء على طلب النيابة ، فإذا انقضى الحد الأقصى وجب إخراج المتهم من المحل الموضوع فيه ، إلا إذا رأت النيابة مد حبسه فإنها تقوم بعرضه على غرفة المشورة وفقا للقواعد العامة في مد الحبس الاحتياطى .

ويجوز للنيابة في كل الأحوال أن تأمر بإخلاء سبيل المتهم طبقا للقواعد العامة المشار إليها ، غير أن إخلاء سبيل المتهم من المحل الخاص لكى يودع في السجن لا يكون إلا بأمر من القاضى .

وإذا لم يكن المتهم محبوسا احتياطيا ، يجوز أن يؤمر بوضعه تحت الملاحظة في أى مكان آخر يتيسر إجراؤها فيها .

وفي مرحلة الإحالة والمحاكمة يكون الأمر بالوضع تحت الملاحظة طبقا لما سلف ، من مستشار الإحالة أو المحكمة المنظور أمامها الدعوى على حسب الأحوال .

مادة (١٣١٥) :

يكون تنفيذ الأمر بالوضع تحت الملاحظة المشار إليه في المادة السابقة كبقا للإجراءات وفي الأماكن المينة بالمادتين ٥٥٥ ، ٥٥٦ من التعليمات الكتابية والمالية والإدارية الصادرة عام ١٩٧٩ .

مادة (١٣١٦) :

لا يجوز على الإطلاق أن يندب الطبيب الشرعى لفحص حالة المتهم العقلية في قضية من قضايا الجنايات والجناح الهامة .

مادة (١٣١٧) :

إذا استلزم التحقيق فحص حالة المتهم العقلية في قضية جنحة غير هامة أو في مخالفة فيجب على النيابة انتداب الطبيب الشرعى لإجراء ذلك الفحص ووضع تقرير عن نتيجته فإذا قرر الطبيب الشرعى أن المتهم مصاب بمرض عقلى يستدعى العناية والعلاج داخل دور الاستشفاء للصحة العقلية والنفسية فيجب على النيابة أن تصرف في القضية على هدى ما يتبن من تقرير الطبيب المذكور ، وأن تتصل بالجهة الإدارية لتولى إرسال المتهم إلى أحد الدور المذكورة بصفته مريضا وليس متهما بعد أن يحزر له طبيب الصحة المختص الاستشارة رقم ٥ صحة أمراض عقلية ، ولا شأن للنيابة بعد ذلك في قبول المتهم بالمستشفى أو غروجه منه إذ أنه يخضع في ذلك للإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بحجز المصابين بأمراض عقلية أما إذا لم يقطع الطبيب الشرعى برأى في حالة المتهم العقلية وأشار بوضعه تحت الملاحظة فيجب على النيابة إحالته إلى طبيب الصحة المختص

لستحرير الاستمارة " رقم ٢٩ صحة مستشفيات " مع ايداع المتهم المستشفى العام اخلى للملاحظة بمعرفة أطبائه وتقديم تقرير عن حالته ، فإن ظهر من تقريرهم أنه مصاب بمرض عقلي وأن حالته تستدعي العناية والعلاج بدور الاستشفاء سألقة الذكر ، فيجب على النيابة أن تصرف في القضية على هدى ذلك وأن تكلف الجهة الإدارية بإرسال المتهم إلى أحد هذه الدور بعد تحرير الاستمارة رقم ط ٥ صحة أمراض عقلية " طبقاً لما تقدم .
مادة (١٣١٨) :

على النيابة أن تطلب سوابق المتهمين المشتبه في قواهم العقلية وأن ترفقها بالقضايا الخاصة قبل إرسالها إلى مكتب المحامي العام الأول ، فإذا دعت الضرورة إلى التعجيل بإرسال القضية دون النظر للسوابق كما لو كان المتهم في حالة هياج شديد ، فيجب على النيابة أن ترسل القضية فوراً إلى مكتب المحامي العام الأول وأن تطلب من مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية استخراج صحيفة الحالة الجنائية للمتهم بصفة مستعجلة على أن يبين في الطلب تاريخ ورقم إرسال القضية وأن المتهم مشتبه في حالته العقلية مع تنبيه المصلحة المذكورة إلى وجوب تقديم صحيفة الحالة الجنائية مباشرة إلى مكتب المحامي العام الأول في اليوم التالي على الأكثر ويلاحظ التنويه عن ذلك في الكتاب الذي ترسل به القضية إلى المكتب المذكور .

مادة (١٣١٩) :

على أعضاء النيابة أن يأمرؤا بالتحري عن ماضى المتهمين المشتبه في قواهم العقلية وميلهم إلى الأذى والتحري عن الجرائم التي سبق لهم ارتكابها وما تم من تصرفات فيها وغير ذلك من المعلومات التي تساعد على تقرير حالتهم لدى فحص قواهم العقلية أو عند إخراجهم من دور الاستشفاء على أن يبين

ذلك في المذكرات التي ترسل مع القضايا إلى مكتب المحامي العام الأول كلما
أمكن أو في مذكرات لاحقة أن كانت القضايا قد سبق إرسالها إليه .

الفصل الثاني الحجز والإيداع بأمر النيابة والمحكمة

مادة (١٣٢٠) :

المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاكة عقلية ، وتعد به المسؤولية قانونا ، هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه في تعد سببا لانعدام المسؤولية .

مادة (١٣٢١) :

إذا ثبت أن المتهم بجناية أو جنحة عقوبتها الحبس مصاب بمرض عقلي يجعله غير مسئول عن ارتكاب الجريمة المنسوبة إليه طبقا للحكم المبين بالمادة السابقة ، فيجب على النيابة عند اصدار بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو بالحفظ أن تأمر بإيداع المتهم جاز الاستشفاء للصحة العقلية والنفسية .
ويجب على النيابة أن ترسل أمر الإيداع فورا إلى مكتب المحامي العام الأول لإرساله إلى الدار المذكور ليتخذ اللازم في شأن تنفيذه .
مادة (١٣٢٢) :

إذا نسب إلى المتهم ارتكاب جناية أو جنحة عقوبتها الحبس وحكم ببراءته منها عادة في عقله — فيجب على النيابة أن تطلب من المحكمة التي أصدرت الحكم أن تأمر بإيداع المتهم في الدار المذكورة بالمادة السابقة .
وعلى النيابة إرسال أمر الإيداع إلى ذلك الدار عن طريق مكتب المحامي العام الأول على الوجه المبين في المادة السابقة .
مادة (١٣٢٣) :

إذا أشبه في حالة المتهم العقلية بعد رفع الدعوى الجنائية عليه ، فيجب على النيابة أن تطلب من المحكمة المطروحة أمامها الدعوى أن تصدر أمرا بوضع

المتهم تحت الملاحظة بالدور المخصصة لذلك لفحص حالته إن كانت القضية من الجنائيات أو الجرح الهامة أو تندب الطبيب الشرعى إجراء هذا الفحص إذا كانت من الجرح الأخرى أو المخالفات .
مادة (١٣٢٤) :

على النيابة أن تتخذ ما يلزم للتحرى عن ماضى المتهمين الذين يشبه فى قواهم العقلية بعد رفع الدعوى الجنائية عليهم كلما أمرت المحكمة بوضعهم تحت الملاحظة واتباع أحكام المادة ١٣١٧ من هذه التعليمات فى هذا الصدد .
مادة (١٣٢٥) :

لا يجوز لأعضاء النيابة مطلقا أن يتصلوا بدور الاستشفاء للصحة العقلية والنفسية فى أمر من الأمور إلا عن طريق مكتب المحامى العام الأول .
مادة (١٣٢٦) :

يجب على النيابة عندما تكلف الشرطة بإرسال شخص مشبه فى قواه العقلية إلى مكتب المحامى العام الأول أن تبين فى كتابتها إلى الشرطة حالة هذا الشخص وسبب إرساله إلى المكتب المذكور .
مادة (١٣٢٧) :

إذا أصيب المتهم بمرض عقلى طارئ بعد ارتكابه الجريمة ، فيجب وقف رفع الدعوى الجنائية عليه حتى يعود إلى رشده ، وإغما لا يحول ذلك دون اتخاذ إجراءات التحقيق التى يرى أنها مستعجلة أو لازمة .
مادة (١٣٢٨) :

إذا ظهر أن المتهم أصيب بمرض عقلى طارئ بعد ارتكابه الجريمة وأوقف لذلك رفع الدعوى أو أجلت المحكمة نظرها لأجل غير مسمى فعلى النيابة أن توالى الاستعلام عن شفاء المتهم من الجهة التى تتولى العناية به وعلاجه حتى يمكن إعادة محاكمته متى تم شفاؤه قبل انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة

ويجوز في هذه الحالة أن تطلب النيابة من انقاضى الجزئى أو مستشار الإحالة أو المحكمة المتطور أمامها الدعوى حسب الأحوال إذا كانت الواقعة جناية أو جنحة عقوبتها الحبس ، اصدار الأمر بحجز المتهم فى أحد أحوال المعدة للأمراض العقلية إلى أن يتقرر إخلاء سبيله .

مادة (١٣٢٩) :

إذا أصيب المحكوم عليه بعقبة مقيدة للحرية بجنون وجب تأجيل تنفيذ العقوبة حتى يبرأ ، ويجوز للنيابة أن تأمر بوضعه فى أحد أحوال المعدة للأمراض العقلية وفى هذه الحالة تستمر المدى التى يقضيها فى هذا الحقل من مدة العقوبة المحكوم بها .

مادة (١٣٣٠) :

إذا حكم على شخص بالإدانة وكان قد سبق فحص حالته العقلية وثبت سلامته ، فيجب على النيابة أن ترفق بنموذج تنفيذ الحكم المذكور صورة التقرير الطبى الخاص بفحص حالة المتهم العقلية ليكون السجن على بينة من هذا الحالة إذا تظاهر مرة أخرى بمرض عقلى عند التنفيذ عليه .

مادة (١٣٣١) :

تخصم المدة التى يقضيها المتهم تحت الملاحظة أو فى الحجز من مدة العقوبة التى يحكم بها عليه .

مادة (١٣٣٢) :

إذا اشتبه فى إصابة غير متهم بمرض فى قواه العقلية من شأنه أن يخل بالأمن أو النظام العام أو يخشى منه على سلامة المريض أو سلامة الغير ، يجوز لعضو النيابة أو لأمور الضبط القضائى من رجال الشرطة أن يضعه تحت الحفظ لعرضه على طبيب الصحة المختص للكشف عليه ، وذلك فى مدى أربعة

وعشرين ساعة على الأكثر من وقت القبض عليه ، فإذا اتضح للطبيب بعد فحصه أنه غير مريض بمرض عقلى وجب الإفراج عنه فوراً .

أما إذا قامت لدى الطبيب شبهة في حالته دون أن يستطيع القطع برأى فيها فإنه يأمر بوضعه تحت الملاحظة لمدة لا تتجاوز ثمانية أيام في أحد المستشفيات الحكومية غير المعدة للأمراض العقلية على أن يكشف عليه طبيب كل يوم ، وفي نهاية مدة الملاحظة يقرر الطبيب أما الإفراج عنه أو حجزه ، وفي جميع الأحوال يحور الطبيب تقريراً نتيجة الكشف الذى أجراه .

ويكون حجز المريض في الأحوال التى يتقرر فيها ذلك في أحد دور الاستشفاء الحكومية للصحة العقلية والنفسية إلا إذا رأى ذور المريض أو من يقومون بشئونه إيداعه في أحد المستشفيات الخصوية المعدة للأمراض المذكورة .

الفصل الثالث الإفراج عن المتهمين المعتوهين

مادة (١٣٢٢) :

في حالة إيداع المتهم في ائحال المختصة لذلك في الحالتين المنصوص عليهما بالمادتين ١٣٢١ ، ١٣٢٢ من هذه التعليمات . فإن الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم تكون هي المختصة بالإفراج عنه وذلك بعد الإطلاع على تقرير مدير المجل ونساع أقوال النيابة وإجراء ما تراه للنسيت من أن المتهم قد عاد إلى رشده ويتولى ذلك ائمامون العامون أو رؤساء النيابة الكلية — مع مراعاة إرسال أوامر الإفراج إلى مكتب المئامي العام الأول لاتخاذ اللازم بشأنها

مادة (١٣٢٤) :

يعد في كل نيابة كلية سجل يمسهه كاتب التنفيذ يئخص لقيد البيانات الخاصة — بالئنايات والئئح التي تصدر فيها أوامر بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو أحكام بالبراءة — مع الحجز في أحد المائل المعدة للأمراض العقلية بسبب عاهة في العقل ويثبت بهذا السجل البيانات المنوه عنها بالمادة ٥٦٥ من التعليمات الكئابية والمالية والإدارية الصادرة عام ١٩٧٩ خاصة ما يردد من مدير المائل من تقارير عن حالة المتهم وما يقدمه ذوو الشائل من طلبات للإفراج وما يصدر من أوامر بالإفراج والجهة التي أصدرتها وتاريخ تنفيذها — وعلى كاتب التنفيذ الاستعلام من مدير المائل عن حالة المتهم ورأيه في الإفراج عنه بصفة جورية في أول مارس وأول سبتمبر من كل عام ، وكذلك ملما تقدم للنيابة طلب بالإفراج من أحد ذوى الشائل . ويجب عرض الرد على المئامي العام أو رئيس النيابة الكلية أثر وروده لاتخاذ ما يراه بشأنه . وعلى النيابة الجزئية ائطار النيابة الكلية بما لديها من بيانات خاصة بقضايا تنطبق عليها الأحكام المتقدمة تباعا وذلك لتسوى الأخيرة اثباتها في السجل المذكور واتخاذ الاجراءات آتفة الذكر .

الفصل الرابع حماية المجنى عليهم المعتوهين

مادة (١٣٣٥) :

إذا وقعت جناية أو جنحة على نفس معتوه ، فيجوز للنيابة — عند الاقتضاء — أن تستصدر من قاضى التحقيق إذا كان التحقيق يجرى بمعرفته ، أو من القاضى الجزئى أو مستشار الإحالة أو من المحكمة المنظور أمامها الدعوى — على حسب الأحوال — أمرا بإيداعه مؤقتا مصححة أو دارا من دور الصحة العقلية ، أو تسليمه إلى شخص مؤتمن .

الفهرس

الصفحة

الموضوع

الفصل الخامس

جنحة التزوير في المحرر العرفي

٣

المقصود بالمحرر العرفي :

٧

والأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها وأن يبين مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ..

١٠

الفصل السادس

استعمال المحررات المزورة

١٠

والاستعمال المعاقب عليه قانوناً هو استعمال ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويراً يعاقب عليه القانون . أما تغيير الحقيقة في ورقة هي من صنع من غير فيها وليس لها من الحجية ما يجعلها صالحة لأن تكون أساساً للمطالبة بحق واستعمال هذه الورقة بعد ذلك فلا عقاب عليه ..

١٢

أركان الجريمة :

١٢

(١) فعل الاستعمال :

١٢

تعريف الاستعمال :

١٢

والاستعمال هو تقديم المحرر المزور والاحتجاج به على أنه صحيح .

١٣

والاستعمال لا يكون فقط بالتصرف باعتبار أن العقد صحيح ولكن بإبراز هذا العقد أيضاً ابتغاء إعتباره صحيحاً ولا يشترط لقيام الاستعمال أن يحقق الجاني الهدف من وراء استعماله الورقة المزورة حيث أن العبرة في هذه الجريمة هي بواقعة استعمال محرر مزور .

وليس بتحقيق الغاية التي ما أجلها استعمال المحرر المزور .

١٤

(٢) أن يكون المحرر المستعمل مزوراً :

١٥

(٣) أن يكون الجاني عالماً بهذا التزوير :

- كما أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يتنق في ثبوت العلم بتزويرها مادام
الحكم لم يرق الدليل على أن المتهم هو الذي قارف التزوير أو اشترك فيه .
- ١٧ طبيعة الجريمة :
- ١٩ ويترتب على اعتبار جريمة استعمال جريمة مستمرة أنه إذا تمسك شخص
بورقة مزورة غير عالم بتزويرها ثم على بعد ذلك بحقيقتها واستمر في
التمسك بها . فإن الجريمة تتوافر أركانها من هذا الوقت ، ويحق عقابه .
- ٢٠ كما أن جريمة استعمال الورقة المزورة ، جريمة مستمرة تبدأ بتقديم
الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة مادام
مقدم الورقة متمسكا بها ، فإذا كان التمسك بالورقة قد استأنف الحكم
الاستدائي الذي قضى بردها ويطلبها طالبا الغاءه والحكم بصحتها فإن
الجريمة تظل مستمرة حتى يتناول عن التمسك بالورقة أو يقضى
نهايا بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى إلا من ذلك التاريخ
- ٢١ وإذا كانت النيابة العامة قد أقامت دعوتين على الطاعن أحدهما لأنه
زور سندا واستعمله والثانية لتزوير المظهر واستعماله فقصت محكمة
أول درجة بعقوبة في كل من الدعويتين ، وعند نظر الاستئناف قررت
المحكمة ضم الدعويتين وقصت فيهما بعقوبة واحدة ، فإنه لا جدوى
للطاعن من التمسك بوجوب تنبيهه إلى هذا الإجراء الذي تم لصالحه
والذي انتهى بالحكم عليه بعقوبة واحدة على أساس أن تزوير السند
واستعماله وتزوير التحويل المظهر عليه واستعماله كل هذا كان نتيجة
نشاط إجرامي واحد يعاقب عنه بعقوبة واحدة . ولما كان الحكم لم
يضيف جديدا للوقائع التي رفعت بها الدعويتان والتي تناولها التحقيق
ودارت عليها المرافعة في إخلال بحق الدفاع
- ٢١ اختلاف طبيعة كل من جريمة التزوير عن جريمة استعمال الورقة المزورة
حيث أن جريمة التزوير جريمة وقتية أما جريمة استعمال المحرر المزور فإنها
جريمة مستمرة تظل قائمة مادام مقدم الورقة متمسكا بها فتبدأ بتقديم
تلك الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها .

- وأذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة المستوجبة لعاقبة المتهم أو يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ، وهو بيان جوهري اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات وأوجبته المادة (٢١٠) من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه يكون مشوبا بالبطلان بما يوجب نقضه ولا يعصم الحكم من هذا العيب أنه أشار في صدره إلى أن النيابة اتهمت الطاعن باستعمال الأوراق المزورة وطلبت معاقبته بالمادة (٢١٥) من قانون العقوبات طالما أنه لم يقصح عن أخذه بها ولم يبين واقعة الاستعمال التي اقترفها المتهم وعلى أى الأوراق انصبت العقوبة :

- ٢٢ الفصل السابع
- ٢٢ صور التزوير المخفية
- ٢٣ وصور التزوير المخفية المنصوص عليها في قانون العقوبات هي :
- ٢٤ التزوير في تذاكر السفر أو المرور واستعماله
- ٢٥ المقصود بتذاكر السفر وتذاكر المرور :
- ٢٦ التزوير في تذاكر السفر والمرور :
- ٢٦ [أ] التزوير المعنوي :
- ٢٦ الأولى : التسمى في تذكرة سفر أو مرور بإسم غير حقيقي
- ٢٧ الثانية : كفاية شخص آخر في الحصول على تذكرة سفر أو تذكرة مرور مشتملة على إسم غير حقيقي مع العلم بذلك .
- ٢٧ الثالثة : إصدار موظف عمومي تذكرة سفر أو تذكرة مرور بإسم مزور مع علمه بالتزوير
- ٢٧ [ب] التزوير المادي :
- ٢٨ استعمال تذاكر السفر والمرور المزورة :
- ٢٨ [أ] استعمال التذاكر المزورة تزويرا ماديا مع العلم بتزويرها :
- ٢٨ [ب] استعمال تذكرة سفر أو مرور ليست خاصة بمستعملها :

- ٢٩ الأضرار التي تترتب من تزوير تذكرة السفر أو المرور :
- ٣٠ التزوير في دفاتر المحال المعدة
لإسكان الناس بالأجرة
- ٣٠ التزوير في إعلانات تحقيق الوفاة والوراثة
والوصية الواجبة
- ٣١ الجريمة الأولى : تزوير الإعلام
- ٣١ أركان جريمة تزوير الإعلام :
- ٣١ الركن المادي :
- ٣٤ الركن المعنوي :
- ٣٤ المقصود بالمقصد الجنائي في هذه الجريمة :
- ٣٥ الجريمة الثانية استعمال الاعلام المزور .
- ٣٥ التزوير في الشهادات الطبية
- ٣٥ أولا : إصطناع الشهادة وسببها الى الطبيب :
- ٣٦ ولهذه الجريمة أربعة عناصر وهم على الترتيب التالي :
- ٣٦ العنصر الاول : إصطناع شهادة باسم طبيب أو جرح :
- ٣٦ العنصر الثاني : ذكر المرض والعاهة في الشهادة :
- ٣٦ العنصر الثالث : أن يكون إصطناع الشهادة بقصد التخلص من الخدمة العامة .
- ٣٦ العنصر الرابع : المقصد الجنائي :
- ٣٧ ثانيا : التزوير من طبيب أو جراح أو قابله
- ٣٧ ويتبين من هذا النص بأن عناصر هذه الجريمة أربعة وهم :
- ٣٧ العنصر الاول : كون مجرر الشهادة طبيبا أو جراحا :
- ٣٧ العنصر الثاني : كون الشهادة المثبتة لعاهة أو مرض :
- ٣٧ العنصر الثالث : أن يكون الغرض من إطاء الشهادة الاعفاء من خدمة عامة
- ٣٨ العنصر الرابع : المقصد الجنائي

- ٢٨ ثالثاً : تزوير الشهادات الطبية المدة لتقديمها إلى المحاكم :
- ٢٩ ولا يجوز بأي حال من الأحوال التوسع في تجريم الشهادة المقدمة أمام المحاكم وذلك لأن جرائم التزوير المعاقب عليها يعقوبات مخففة والمشار إليها في المادة (٢٢٤) عقوبات قد جاءت على سبيل الاستثناء
- ٣٩ تزوير السن في وثائق الزواج
- ٤٠ الأولى : إبداء أقوال غير صحيحة أو تحرير أو تقديم أوراق كاذبة تتعلق بين أحد الزوجين :
- ٤٢ الثانية : ضبط عقد الزواج من شخص مختص به يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن القانونية :

الفصل الثامن

- جنايات تزوير الاختتام والدفات والعلامات الحكومية أو استعمالها مع العلم بتزويرها
- أولاً : الجرائم الخاصة بالاختتام والتمغات والعلامات الحكومية
- ٤٣ تقليد أو تزوير الاختتام الحكومية وما إليها المقصود بالتقليد :
- ٤٣ العبرة في جرائم التقليد بأوجه الشبه لأبوجه الخلاف :
- ٤٤ أركان الجريمة :
- ٤٥ الركسن المصادى :
- ٤٥ التقليد أو التزوير :
- ٤٩ ومن المتفق عليه بأن التزوير يقع على المحررات وهو معنى تغيير الحقيقة في شئ كان صحيحاً في الأصل ومن ثم لا يعد تزويراً من يقوم بقطع قطعة من الذهب عليها تمغة الحكومة ووضعها في معدن آخر قليل الأهمية وأحكم لحامها به ثم قام ببيع هذا على أنه من الذهب الخالص ومن ثم فيعد هذا الفعل نصبا يعاقب عليها طبقاً للمادة (٤٣٦) .

وبالنسبة للأختام وما فى حكمها فإن التزوير ينطبق على الأختام والمحررات على السواء ، لأن هذا صريح نص المادة ٢٠٦ م ، ولأن صعوبة وقوع التزوير على الختم ليست مما يحول دون العقاب عليه إذا ما وقع بالفعل ، ولأنه لا محل للاحتجاج بالمادة ٢٠٨ ع لاختلافها عن المادة ٢٠٦ ع فى نطاقها ومدى الحماية المقررة فيها . (د/ محمود نجيب حسنى - د/ عبد المهيمن بكر - د/ السعيد مصطفى السعيد - د/ أحمد فتحي سرور - د/ عمر السعيد) .

يستوى لدى المشرع إذا وقع التقليد أو التزوير وإذا وقع التقليد أو التزوير ، فإنه يستوى لدى المشرع أن يكون الجانى قد أتى بنفسه أو بواسطة غيره ، فهو فى العاليتين يعتبر فاعلا أصليا للجريمة . وتتم الجريمة بمجرد ارتكاب فعل التقليد أو التزوير ، ولو لم يستعمل الشئ فيما قلد أو زور من أجله .

٥٠ استعمال الأشياء المقلدة أو المزورة :

٥٢ الإدخال إلى البلاد [إدخال الأشياء المقلدة أو المزورة فى مصر] :

٥٣ محل الجريمة

٥٣ (١) الأوامر الجمهورية والقوانين والمراسيم والقرارات الحكومية :

٥٤ (٢) خاتم الدولة أو إمضاء رئيس الجمهورية أو ختمه :

٥٤ (٣) أختام أو تمغلات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة :

٥٤ المقصود بالأختام :

٥٤ المقصود بالتمغلات :

٥٤ المقصود بالعلامات :

٥٦ العبرة فى تقليد الأختام وما مائلها مما نصت عليه المادة (٢٠٦ ع) ليست بالجهة المأذونة باستعمال الختم وإنما هى بالختم المقلد نفسه :

٥٧ (٤) ختم أو إمضاء أو علامة أحد موظفى الحكومة :

٥٨ (٥) أوراق مرتبات أو بونات أو سراكى أو سندات أخرى صادرة من خزانة الحكومة أو فروعها :

٥٨	٦) تمغات الذهب أو الفضة :
٥٩	القصد الجنائي
٦٠	العقوبة :
٦٠	الاعفاء من العقوبة :
٦٠	الحالة الاولى :
٦١	الحالة الثانية :
٦٢	أسماء استعمال الأختام الحكومية وما إليها
٦٢	أركان هذه الجريمة :
٦٢	أولا : الركن المادي
٦٣	ثانيا : محل الجريمة
٦٤	ثالثا : القصد الجنائي
٦٤	العقوبة :

الفصل التاسع

الجرائم الخاصة بالأختام والتمغات والعلامات

غير الحكومية

تقليد واستعمال الأختام غير الحكومية وما إليها

٦٥	أركان الجريمة :
٦٥	أولا : الركن المادي
٦٥	التقليد :
٦٥	ثانيا : محل الجريمة
٦٦	ثالثا : القصد الجنائي
	الركن المعنوي
٦٧	العقوبة :

الفصل العاشر

الاستحصال على الأختام والتمغات

والعلامات غير الحكومية وما إليها واستعمالها

٦٨	أركان الجريمة :
٦٨	الركن المادى
٦٨	محل الجريمة
٦٨	القصد الجنائى
	(الركن المعنوى)
٦٩	العقوبة :
٦٩	أحكام النقض
٨٠	الباب الخامس عشر
	التزيف
٨٢	الفصل الاول
	تقليد أو تزيف أو تزوير العملة التذكارية
٨٢	أركان هذه الجريمة :
٨٢	أولا : الركن المادى
٨٢	التقليد
٨٥	ولا تأثير لنوع المعدن المستخدم فى عملية التزيف وليس مهما ان تقف المحكمة على نوعه أو معرفته لأن قد يكون معدنا من نوع جديد نتيجة لمعالجة الكيماوية لبعض المعادن التى تؤدى الى معدن غير معروف وخاصة فى ظل هذه الايام من تطور تكنولوجيا هائل ومن ثم لا تتأثر الجريمة ولا عناصرها ولا حتى موجبات العقاب عليها .
٨٥	أشراك عدة أشخاص فى الجريمة
٨٥	يعد فاعلا للجريمة :
٨٦	(ب) الاشتراك فى التزيف :
٨٧	وبعد الاتفاق الجنائى جريمة مستمرة تظل قائمة مادام الاتفاق قائما :
٨٨	التمويه أو الطلاء
٨٨	التزوير أو اقتناص العملة
٨٩	ثانيا : محل الجريمة
٨٩	القصد الجنائى
	(الركن المعنوى)

- ٩١ لا عبءة بالباحث على ارتكاب الجريمة :
٩١ عقوبة الجريمة أو الإعفاء منها :
٩١ العقوبة :

٩٢

الفصل الثاني

إدخال العملة المزيفة في مصر أو إخراجها منها

أو تزويرها أو حيازتها

٩٢

أولا : الركن المادي

٩٢

(أ) إدخال العملة المزيفة في مصر أو إخراجها منها :

٩٣

(ب) التزوير :

٩٤

(ج) الحيازة بقصد التزوير أو التعامل :

٩٥

ثانيا : محل الجريمة

٩٥

ثالثا : القصد الجنائي

(الركن المعنوي)

٩٧

العقوبة والإعفاء منها :

٩٧

الإعفاء من العقوبة :

١٠١

الفصل الثالث

الجنح المتصلة بالعملة المزيفة

أولا : قبول عملة مزيفة بغير نية

ثم التعامل بها

١٠١

أركان هذه الجريمة

الركن المادي

١٠٢

محل الجريمة

١٠٢

الركن المعنوي

١٠٢

العقوبة :

١٠٢

ثانيا : صنع أو بيع أو حيازة قطع معدنية

أو أوراق مشابهة للعملة المتداولة

في مصر

١٠٢	أركان هذه الجريمة
	(١) الركن المادى
١٠٣	(٢) محل الجريمة
١٠٣	(٣) الركن المعنوى
١٠٤	العقوبة :
١٠٤	ثالثا : حيازة أو صنع أو تصوير أو نشر أو استعمال صور لوجه عملة ورقية متداولة فى مصر
١٠٤	أركان الجريمة
	(١) الركن المادى
١٠٥	(٢) محل الجريمة
١٠٥	(٣) القصد الجنائى
	(الركن المعنوى)
١٠٥	العقوبة :
١٠٦	رابعا : صنع أو حيازة أدوات مما يستعمل فى تقليد العملة أو تزيفها أو تزويرها
١٠٦	أركان الجريمة
١٠٦	(١) الركن المادى
١٠٦	(٢) محل الجريمة
١٠٧	(الركن المعنوى)
١٠٧	العقوبة :
١٠٧	خامسا : حبس عملة معدنية عن التداول وما فى حكمه
١٠٨	أركان الجريمة
	(١) الركن المادى
١٠٨	(٢) محل الجريمة

١٠٨	(٣) القصد الجنائي
	(الركن المعنوي)
١٠٨	العقوبة :
١٠٩	الفصل الرابع
	أنواع التزيف
	من وجهة الطب الشرعى
١٠٩	تعريف التزيف :
١٠٩	أنواع التزيف :
١٠٩	أولاً : التزيف الجزئى
١٠٩	١) الأسلوب الأول : استكمال العناصر الناقصة فى العملة الصحيحة .
١٠٩	سبل القضاء على هذا النوع من التزيف :
١١٠	٢) الأسلوب العلمى :
١١٠	١- استخدام هذا الأسلوب فى العملة المعدنية :
١١٠	٢- استخدام هذا الأسلوب فى العملة الورقية :
١١١	سبل القضاء على هذا النوع من التزيف :
١١١	التزيف الكلى :
١١١	العملات الورقية
١١١	شروط العملات الورقية الصحيحة
١١١	العناصر الواجب توافرها فى العملة الورقية المصرفية الصحيحة :
١١١	١) من حيث نوع الورق :
١١٢	٢) من حيث الطباعة :
١١٢	أ) مراعاة الدقة التامة فى ضبط الألوان :
١١٢	ب) تعدد اساليب الطباعة فى الورقة الواحدة :
١١٣	أن تجمع الزخارف الموجودة فى العملية الخطوط الرفيعة الباهتة والسميكة القاسية :

- ١١٣ ٢) من حيث الألوان والأصباغ المستعملة :
- ١١٤ ٣) من حيث علامات الضمان :
- ١١٤ الوسائل الفنية فى العملات الصحيحة :
- ١١٤ (أ) الشعارات التحريرية الملونة :
- ١١٤ (ب) الأقراص الملونة :
- ١١٥ (ج) العلامات المائية (water marks)
- ١١٦ (د) سلك الضمان (security wire)
- ١١٦ (هـ) تعدد وسائل الحماية :
- ١١٦ أغراض وضع وسائل الحماية فى العملات الورقية :
- ١١٦ تزيف العملات الورقية
- ١١٧ القسم الاول : تزيف العملات الورقية بالطباعة
- ١١٧ خطوات عملية تزيف العملات الورقية بالطباعة :
- ١١٧ ١- تجهيز الكيشات :
- ١١٧ ٢- الطباعة من الكليشيات وترقيم الاوراق المزيفة :
- ١١٧ الادوات والمواد المستخدمة فى عملية تزيف العملات الورقية بالطباعة :
- ١١٨ ترويج العملات المزيفة :
- ١١٨ اساليب اظهار العملة المزيفة بمظهر العملات القديمة :
- ١١٨ اساليب تقليد وسيلة الضمان الموجودة بالورقة المالية الصحيحة :
- ١١٨ خطوات فحص العملات الورقية المطبوعة :
- ١١٩ أولا : فحص الورقة التى طبقت عليها العملة :
- ١١٩ أ- قياس أبعاد الورقة والاطار المطبوع فيها :
- ١١٩ ب- ملمس الورقة :
- ١٢٠ ج- سمك الورقة :
- ١٢٠ ما يجب مراعاته عند قياس سمك الورقة :
- ١٢٠ د- لون الورقة :

- ١٢٠ هـ - ثون الورقة تحت الأشعة فوق البنفسجية :
- ١٢١ و - التحليل الكيميائي والمجهري للالياف والمواد التي تدخل في تركيب الورق ، وقد سبق أن ذكرنا التجارب والمعايير الكيميائية التي تستخدم لهذا الغرض
- ١٢١ ثانيا : التعرف على وسيلة الطباعة التي استعملت في التزييف
- ١٢١ ثالثا : فحص الرسوم والخاريف والكتابات في الورقة المزيفة :
- ١٢١ العيوب التي يلتقي بها الخبير الفاحص في الاوراق المزيفة :
- ١٢٢ رابعا : فحص الالوان والاصباغ التي استعملت في طباعة الورقات المزيفة.
- ١٢٢ عيوب الاصباغ المستخدمة المستخدمة في طباعة الاوراق المزيفة
- ١٢٢ ١ - التدرج اللوني :
- ١٢٣ ٢ - حيوية الالوان :
- ١٢٣ بيان العلاقة بين العملات المزيفة من مصدر واحد :
- ١٢٣ القسم الثاني : تزييف العملات الورقية بالرسم اليدوي
- ١٢٤ ١ - عملية التقليد النظري :
- ١٢٤ سمات العملات المزيفة : بالتقليد النظري :
- ١٢٤ ٢ - سمات العملات المزيفة عن طريق الشف أو النقل المباشر :-
- ١٢٥ ٣ - سمات العملات المزيفة بطريق النقل عن طريق وسيط :
- ١٢٦ سمات التزييف بالرسم اليدوي من يد شخص واحد :
- ١٢٦ فحص العملات المزيفة بالرسم اليدوي :
- ١٢٧ ١ - فحص ورقة العملة :
- ١٢٧ ٢ - التعرف على طريقة التزييف :
- ١٢٧ ٣ - دراسة عملية التلوين :
- ١٢٧ ٤ - البحث عن وسيلة الضمان :
- ١٢٧ ٥ - التعرف على شخص المزيف :

١٢٧	العملات المعدنية
١٢٧	شروط العملات المعدنية الصحيحة :
١٢٨	١) شروط صلاحية العملة للتداول مددا طويلة :
١٢٨	العملات الألومنيوم :
١٢٨	العملات النيكلية :
١٢٩	العملات البرونزية :
١٢٩	العملات الفضية :
١٢٩	العملات الذهبية :
١٣٠	٢) شروط جعل تقليد العملة أمرا غير ميسور :
١٣٠	مراحل سك النقود المعدنية الصحيحة :
١٣١	١- مرحلة انتخاب المعادن الداخلة في تركيب السبيكة :
١٣١	٢- مرحلة الانصهار
١٣١	٣- مرحلة السحب والذرفلة
١٣١	٤- مرحلة القطع
١٣٢	٥- مرحلة التنظيف والتلميع
١٣٢	٦- مرحلة الشرشرة :
١٣٢	٧- مرحلة السك :
١٣٢	٨- مرحلة الفرز :
١٣٢	٩- مرحلة التعبئة :
١٣٣	تزييف العملات المعدنية
١٣٣	أولا : التزييف بالصب
١٣٣	الأدوات المستعملة في التزييف بالصب :
١٣٣	أ - السبيكة
١٣٣	ما يجب مراعاته في السبائك :
١٣٣	ب - البوتقة :

١٣٤	ج - القالب :
١٣٤	مادة صناعته :
١٣٤	د - موقد :
١٣٥	خطوات التزييف بالصب :
١٣٥	ثانيا : التزييف بالسك
١٣٥	خطوات التزييف بالسك :
١٣٦	فحص العملات المعدنية المزيفة :
١٣٦	أولا : الفحص الطبيعي للعملات المعدنية المشتبه في تزيفها
١٣٦	١) وزن العملة :
١٣٦	٢) درجة صلابة العملة :
١٣٧	٣) لون العملة المعدنية :
١٣٧	٤) سمك العملة المعدنية :
١٣٧	٥) ملمس العملة المعدنية :
١٣٨	٦) الرنين :
١٣٨	٧) سطح العملة المعدنية :
١٣٨	٨) قطر العملة المعدنية :
١٣٨	٩) فحص خطوط الشرشرة الجانبية للعملة المعدنية :
١٣٨	١٠) دراسة حافة العملة المعدنية المزيفة :
١٣٩	١١) تقدير الوزن النوعي للسبيكة التي صنعت منها العملة المعدنية :
١٣٩	ثانيا : التحليل الكيميائي للعملة المعدنية :
١٣٩	أغراض التحليل الكيميائي للعملة المعدنية :
١٣٩	طريقة التحليل الكيميائي ووسائله :
١٤٠	عيوب التحليل الكيميائي :
١٤٠	ثالثا : التحليل اللوني (الكروماتوجرافى) للعملة المزيفة :
١٤٠	رابعا : زيف الأشعة السينية <i>X Ray Diffractometer</i>

- ١٤٠ مميزات هذه التجربة عن الطرق الأخرى :
- ١٤١ ربط العملات المعدنية المزيفة وبيان ما إذا كانت من مصدر واحد أو من مصادر متعددة :
- ١٤١ أولاً : فى حالة العملات المزيفة بطريقة السك .
- ١٤٢ ثانياً : فى حالة العملات المزيفة بطريقة الصب
- ١٤٢ اسباب عيوب قالب الصب :
- ١٤٢ ١) المادة التى صنع منها القالب :
- ١٤٢ ٢) درجة ثبات شقى القالب :
- ١٤٢ ٣) مدى اتساع قناة الصب :
- ١٤٢ ٤) احتباس الهواء داخل فراغ القالب :
- ١٤٤ وأهم العناصر التى يثبتها الفاحص بالوصف التفصيلى وبالتصوير الفوتوغرافى والتى تعينه فى عملية ربط العملات المعدنية هى :
- ١٤٤ فحص الأدوات والمواد المضبوطة فى حالات تزيف العملات المعدنية :
- ١٤٥ خطوات عمليات الفحص الطبىعى والكيميائى لتحقيق الفرضين السابقين :
- ١٤٥ تقييم العملات المزيفة :
- ١٤٥ الهدف من تقييم العملات المزيفة :
- ١٤٧ عناصر تقييم العملات المعدنية المزيفة .
- ١٤٧ والمواطن العادى فى تقييمه للعملة يهتم بمجموعة من العناصر
- ١٤٧ ١) لون العملة المعدنية :
- ١٤٨ ٢) ملمس العملة المعدنية :
- ١٤٨ ٣) عيوب وجهى العملة المعدنية :
- ١٤٩ ٤) الحالة الجانبية للعملة المعدنية :
- ١٤٩ ٥) درجة صلاحية العملة المعدنية :
- ١٤٩ ٦) وزن العملة المعدنية :

١٥٠	٧) الوزن التقريبي للعملة المعدنية :
١٥١	عناصر تقييم العملة الورقية المزيفة
١٥١	١) لون العملة الورقية :
١٥٢	٢- ملمس العملة الورقية :
١٥٢	٣- عيوب الكتابة والرسوم والخاراف في وجه العملة الورقية وظهورها :
١٥٣	٤- علامة الضمان في العملة الورقية :
١٥٣	أبعاد العملة الورقية :
١٥٤	حساب نتائج تقييم العملات
	المعدنية والورقية المزيفة
١٥٥	الباب السادس عشر
	أصابات العمل والعاهات
١٥٧	الفصل الأول
	أصابات العمل والعاهات
١٥٧	أولا : إصابات العمل
١٥٨	١) الاجراء الذي يتبع عند حدوث اصابات للعمال :
١٥٩	٢) العاهة المستديمة الكلية والجزئية :
١٦٠	بعض الاصابات المعتبرة مؤدية لعاهة جزئية ومستديمة
١٦١	ثانيا : الأمراض المهنية
١٦٢	جدول الأمراض المهنية
١٦٥	ثالثا : العاهة المستديمة
١٦٧	الفصل الثاني
	جرائم الجرح أو الضرب أو إعطاء المواد الضارة
	المفضى الى عاهة مستديمة
١٦٧	المقصود بالعاهة المستديمة :
١٦٧	لا تعد مدى جسامة العاهة ركنا من أركان الجريمة فلا يلزم بيانها في الحكم طالما أن المحكمة قد بينت كيفية حدوث العاهة .

- ١٦٩ وليس من الضروري أن تبين محكمة الموضوع مقدار الجزء الفاقد وتحديد مقاييسه في حالة العاهة المستديمة لأن أقل جزء يؤدي حتماً إلى عاهة مستديمة .
- ١٧٢ كما أن تدخل العلم لتخفيف آثار العاهة المستديمة لا ينفي وجود آثار هذه العاهة أو يؤدي إلى تخفيف العقاب على الجاني ولا يؤثر على قوع الجريمة وعدم وقوف المحكمة على مدى العاهة قليل الإصابة طالما أن الجاني لم ينازع في ذلك ومن باب أولى أمام محكمة النقض .
- ١٧٤ القصد الجنائي :
- ١٧٥ ولا يعد الباعث عنصر من عناصر تكوين جريمة الضرب الذي تخلف عنها عاهة مستديمة . إلا أن كل فعل مادي يقع على جسم الإنسان عمداً يعد ضرباً طالما أن هناك قصد الإيذاء وتخلف عن ذلك عاهة مستديمة
- ١٧٦ علاقة السببية :
- ١٧٩ كيفية تسبب الاحكام في جرائم الجرح والضرب وأعطاء المواد الضارة :
- ١٧٩ من المقرر أنه وإن كان لمحكم الموضوع أن تطرح ما يقدم إليها من أدلة الثبوت إذا لم تظمن إليها غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وأدلتها التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة .
- ١٨٢ عند تطبيق محكمة الموضوع لنص المادة (٢٤١) عقوبات يجب عليه أن تبين مدى أثر الإصابة التي أحدثها الجاني على المجنى عليه على جسمه من مرض أو عجز عن أشغاله الشخصية ويعني آخر أن تبين مدى أثر الجروح والضرابات ودرجة جساماتها ونسبتها إلى فاعلها تكون كافية في بيان العاهة المستديمة التي نشأت عن الإصابة أي يجب نسبتها إلى المتهم
- ١٨٤ ويجب على المحكمة أن تواجه عناصر الدعوى وأن تكون ملزمة بها وأن توازن من الأدلة وأن تؤخذ بالراجع ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم متابعة المتهم في مناس دفاعه الموضوعي وأن الخطأ في الاسناد لا يعيب

- الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .
- ١٩١ يعد سبق الإصرار ظرف مشدد عام في جرائم القتل والجرح والضرب ونعنى بسبق الإصرار أن هناك إعداد ورسم خطة لارتكاب الجريمة وأن هناك نية سابقة على ارتكابها وذلك لتحقيق الهدف وهو ارتكاب الجريمة
- ١٩٢ والارتباط الذي تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقاً للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات : إنما ينظر إليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالقوية دون البراءة التي لا تسلب المحكمة حقها في النظر في باقى الجرائم المرتبطة ، أو أن تنزل العقاب المقرر لها متى رأت توافر أركانها وثبوتها قبل المتهم .
- ١٩٣ ولا عبرة لمرض المجنى عليه لأن المرض لا يقطع رابطة السببية أن يعد من الأمور الثانوية .
- ١٩٣ العقوبة :
- ١٩٣ الظروف المشددة :
- ١٩٣ تشديد العقاب إذا ما وقعت الجريمة تنفيذاً لقرص إرهابي :
- ١٩٣ جنائية الضرب المفضى إلى الموت :
- ١٩٤ ما يتطلبه القصد الجنائي في جريمتي الضرب أو الجرح المفضى إلى عاهة مستديمة أو المفضى إلى الموت :
- ١٩٧ والباعث على الجريمة لا يعد عنصر من عناصر الجريمة أو ركناً من أركانها وأن هذا الباعث متروك للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .
- ١٩٧ وتعد رابطة السببية من المسائل الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع طالما أنها أقامت قضائها على أسباب تؤدي إلى ما انتهت إليه فلا رقابة لمحكمة النقض عليها .
- ٢٠٠ يعد الجاني (المتهم) مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حدوثها عن الإصابة التي أحدثها ، وحتى ولو كانت عن طريق غير مباشر كالأهمال في العلاج أو التراخي فيه شريطة ألا يكون المجنى عليه متعمد ذلك

لتشديد العقاب على المتهم.

٢٠٢ عندما شرع المشرع حق الدفاع الشرعى إنما قصد من ذلك رد العدوان وليس معاقبة المعتد على اعتدائه بمعنى أن حق الدفاع الشرع مكفول لما شرع له شريطة ألا يتعدى حق الدفاع الشرعى .

٢٠٣ يكفى لصحة الحكم فى حق المتهم بأن تكون الأصابة هو التى أحدثها بالمجنى عليه وهى التى أدت الى الوفاة .

٢٠٤ ولا يعيب الحكم ان تاخذ المحكمة بقرينة مستفادة من الاوراق حتى ولو كانت لاحقة على وقوع الجريمة .

٢٠٤ للمضروور الحق فى التعويض من اجراء جريمة الجرح العمدى الذى ادت الى وفاء المجنى عليه واقتضاء هذا التعويض من كل من ساهم فى ارتكاب هذه الجريمة .

٢٠٤ العقوبة المقررة لجريمة الضرب المقضى الى الموت :

٢٠٦ الباب السابع عشر

كيفية فحص آثار الجرائم ومتعلقات المجرمين

٢٠٨ الفصل الاول

آثار الجرائم ومتعلقات المجرمين

٢٠٩ فحص البقع الدموية

٢١٠ أولا : تحديد ما اذا كان البقع دما أم لا .

٢١٠ ١- اختبارات تمهيدية:

٢١١ وأهم الكواشف المستعملة فى هذا الاختبار هى :

٢١١ أ- البنتردين :

٢١١ ب- الجواياك :

٢١٢ ج- الفينولفثالين المختزل :

٢١٢ د- الملحيت الاخضر المبيض :

٢١٢ ٢- اختبارات مؤكدة للدم :

- ٢١٣ أ- اختبار بلورات الهيمين :
- ٢١٤ ب- اختبار بلورات الهيموكروموجين :
- ٢١٤ ج- الفحص المجهرى :
- ٢١٥ د- الاختبار الطيفى :
- ٢١٥ ١- الهيموجلوبين المختزل :
- ٢١٦ ٢- الهيموجلوبين الأكسى :
- ٢١٦ ٣- الهيموجلوبين :
- ٢١٦ ٤- الهيموكروموجين :
- ٢١٦ ٥- الهيماتين الحامض :
- ٢١٧ ٦- الهيماتين القلوى :
- ٢١٧ ٧- الهيماتوبورفيرين الحامض :
- ٢١٧ ٨- الهيماتوبورفيرين القلوى :
- ٢١٧ ٩- الهيموجلوبين الكاربوكسى :
- ٢١٧ ١٠- الهيموجلوبين المكربت :
- ٢١٨ ثانيا : تحديد ما إذا كان هذا الدم لانسان ام لا
- ٢١٩ ثالثا : تحديد إذا ما كانت هذه البقع لدم شخص بالذات أم لا
- ٢١٩ رابعا : تحديد كيف تكونت البقع
- ٢٢٠ خامسا : تحديد متى تكونت البقع
- ٢٢٢ سادسا : تحديد البقع من دم حى أو ميت
- ٢٢٢ فحص البقع المنوية
- ٢٢٣ ولإثبات كون هذه البقع من أصل منوى يلزم إجراء نوعين من الاختبارات
- كما فعلنا مع بقع الدم :
- ٢٢٣ (١) اختبار تمهيدى :
- ٢٢٣ أ) اختبار بلورات يودور الكولين أو اختبار فلورنس :
- ٢٢٣ ب) اختبار حامض البكريك أو اختبار باربيريو :

٢٢٣	(٢) اختبار مؤكد المنى :
٢٢٣	فحص بقع الإفرات والإبرازات وغيرها
٢٢٦	فحص الشعر
٢٢٧	أولا : تحديد كثة الشعر
٢٢٨	ثانيا : تحديد الشعر إذا كان لإنسان أو حيوان
٢٢٩	ثالثا : من أى جزء من الجسم هذا الشعر
٢٢٩	رابعا : تحديد الشعر من شخص بالذات
٢٢٩	(أ) اللون كما يرى بالعين المجردة وبالمجهر :
٢٣٠	(ب) طول الشعرة :
٢٣٠	(ج) سمك الشعرة وشكل القطاع المستعرض لها .
٢٣٠	(د) شكل طرف الشعرة :
٢٣٠	(هـ) شكل جذر الشعرة :
٢٣٠	(و) صفات طبقات الشعرة :
٢٣١	فئات الدم
٢٣٢	جدول يوضح توزيع اللزيمات والملزئات فى فئات الدم الأربع
٢٣٢	جدول يوضح نتائج إضافة الأمصال إلى الكريات
٢٣٢	أولا : طريقة تحديد فئة الدم
٢٣٥	جدول يوضح تحديد فئة الدم باستعمال المصال الاختبارية
٢٣٥	جدول يوضح تحديد فئة الدم باستعمال كريات اختبارية
٢٣٥	ثانيا : أخطاء تنوع الدم وطرق تلافيها
٢٣٦	أولا : الأخطاء أو الشواذ الإيجابية
٢٣٦	التلزن الكاذب أو التراص pseudo - agglutination :
٢٣٦	التلزن الذاتى أو التلزن البارد auto - agglutination :
٢٣٧	٢- التلزن الشاذ :
٢٣٧	(أ) ملزئات طبيعية :

٢٣٨	ب) ملزّات صناعية أو مناعية :
٢٣٨	جـ التلّزّ الدموي البكتيري :
٢٣٨	التخثر أو التجلط :
٢٣٨	ثانيا : الأخطاء أو الشواذ السلبية
٢٣٩	ثالثا : القنات الفرعية فى النظام الالفباوى
٢٤٠	رابعا : طريقة تنويع البقع الدموية
٢٤٠	١- البحث عن الملزّات :
٢٤١	٢- البحث عن اللزّينات :
٢٤١	خامسا : وراثه قنات الدم
٢٤٢	جدول يوضح وراثه قنات الدم الاصليه
٢٤٣	جدول يوضح وراثه قنات الدم الفرعية
٢٤٤	سادسا : توزيع قنات الدم بين الشعوب
٢٤٤	جدول يوضح توزيع قنات الدم بين بعض الشعوب
٢٤٤	سابعا : قنات اخرى للدم
٢٤٥	١- اللزّين م ، ن :
٢٤٥	٢- اللزّين خ p
٢٤٥	٣- العامل المريض :
٢٤٧	٤- اللزّين والعامل (س) :
٢٤٨	ثامنا : استعمال قنات الدم فى الطب الشرعى
٢٤٨	هناك قضايا كثيرة يستعمل فيها تنويع الدم إلى قناته
٢٤٩	أحكام النقص
٢٤٥	الملحق
٢٤٧	الجدول الملحقه بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل
	والقرارات الوزارية المتعلقة به
٢٤٧	الجدول رقم (١)

- المواد المتغيرة مخدرة
٤٥٦ الجدول رقم (٢)
المستحضرات المستتناة من النظام المطبق على المواد المخدرة
- ٤٦٧ الجدول رقم (٢)
في المواد التي تخضع لبعض قيود الجواهر المخدرة
- ٤٧٢ الجدول رقم (٤)
٤٧٦ الجدول رقم (٥)
النباتات الممنوع زراعتها
- ٤٧٦ الجدول رقم (٦)
أجزاء النباتات المستتناة من أحكام هذا القانون
- ٤٧٧ وزارة الصحة العمومية
قرارى وزارى رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١
بخصوص تنفيذ بعض احكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن
مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها
الوقائع المصرية العدد ٢٤ فى ١٩٦١/٤/٢٧
- ٤٧٧ وزارة الصحة
قرار رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٦٩
بالشروط الواجب توافرها فى المخزن والمستودع المعد للإتجار
فى الجواهر المخدرة وبيانات طلب الترخيص
والأوراق والرسومات المرافقة لها
الوقائع المصرية العدد ٢٦٧ فى ١٩٦٩/١١/١٨
- ٤٨١ قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦
بتشكيل المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان.
الجريدة الرسمية - العدد ٤٥ فى ١٩٨٦/١١/٦
- ٤٨٢ وزارة الصحة والسكان

	قرار رقم ٢١ لسنة ١٩٩٩
٤٨٤	وزير الصحة والسكان أ. د. / إسماعيل سلام
	قرار رقم ١٩٥ لسنة ١٩٩٩
	في شأن إضافة بعض المواد المخدرة بالجلول
	الملحقة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
	الوقائع المصرية - العدد ٢٢٢ في ١٠/٣/١٩٩٩
٤٨٦	وزير الصحة والسكان أ. د. / إسماعيل سلام
	قرار رئيس مجلس الوزراء
	رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٠
	الوقائع المصرية العدد ٢٣ صادر في ١/٣/٢٠٠٠
٤٨٧	القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤
	في شأن مزاولة مهنة الطب
٤٩٣	قرار وزير الصحة
	رقم (١٢٤) لسنة ١٩٧٤
	بإصدار لائحة آداب ميثاق شرف مهنة الطب البشري
٤٩٤	واجبات الطبيب في المجتمع
٤٩٤	واجبات الأطباء نحو مهنتهم
٤٩٦	واجبات الأطباء نحو مرضاهم
٤٩٨	واجبات الأطباء نحو زملائهم
٥٠٠	القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥
	في شأن مزاولة مهنة الصيدلة
٥٠٠	الفصل الأول
	مزاولة مهنة الصيدلة
٥٠٤	الفصل الثاني
	المؤسسات الصيدلانية

٥٠٤	١- تعريف
٥٠٤	٢- أحكام عامة لكل المؤسسات الصيدلانية :
٥١٠	أولاً : الصيدليات العامة :
٥١٣	ثانياً : الصيدليات الخاصة
٥١٦	ثالثاً : مخازن الادوية
٥١٧	رابعاً : مجال الاتجار في النباتات الطبية ومتحصلاتها
٥١٨	خامساً : مصانع المستحضرات الصيدلانية
٥٢٠	الفصل الثالث
	للمستحضرات الصيدلانية الخاصة والدستورية
٥٢٤	الفصل الرابع
	استيراد الأدوية والمستحضرات الصيدلانية والمتحصلات الاقرباذينية
	والنباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية
٥٢٧	الفصل الخامس
	أحكام عامة
٥٢٩	الفصل السادس
	العقوبات
٥٣١	لائحة آداب المهنة لنقابة الصيدالة
٥٣٢	العلاقة بين الصيدالة والنقابة :
٥٣٣	أحكام عامة :
٥٣٤	قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١
	بتنظيم المنشآت الطبية
٥٣٤	(أ) العيادة الخاصة :
٥٣٤	(ب) العيادة المشتركة :
٥٣٥	(ج) المستشفى الخاص :
٥٣٥	(د) دار النقاهة :

٥٤٢	الطب الشرعى والكشوف الطبية والتحاليل
٥٤٢	الطب الشرعى والكشوف الطبية :
٥٤٨	(أولاً : لا محل لإجراء التشريح فى الحالات الآتية :
٥٤٨	ثانياً : يؤمر بالتشريح فى الحالات الآتية :
٥٥٢	التحليل :
٥٦٦	الفرع الثالث عشر : نذب الخبراء
٥٧٢	من التعليمات العامة للنيابات
	فى قضايا المتهمين المعتوهين
	الجزء الأول - القسم القضائى
٥٧٨	المتهمون المعتوهون
	الفصل الأول
	الوضع تحت الملاحظة أثناء التحقيق والمحاكمة
٥٨٢	الفصل الثانى
	الحجز والإيداع بأمر النيابة والمحكمة
٥٨٦	الفصل الثالث
	الإفراج عن المتهمين المعتوهين
٥٨٧	الفصل الرابع
	حماية المجنى عليهم المعتوهين
٥٨٨	الفهرس

Bibliotheca Alexandrina



0548935